المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي

سلسلة الرسائل الجامعية
- ٦٦ -

تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس

إعداد

د. محمد بن عمار درين

الجزء الأول

١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م

ح

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

درين، محمد بن عمار

تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس. محمد بن عمار درين.

الرياض، ١٤٢٧هـ .

٧٨٨ ص؛ ١٧×٢٤سم .

٢ مج. - (سلسلة الرسائل الجامعية ، ٦٦)

ردمك: ٠- ٦٧١- ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٩- ٦٧٢ -٠٤- ٩٩٦٠ (ج١)

١- النحاة ٢- اللغويون العرب أ. العنوان ب- السلسلة

ديوي ٩٢٤,١ ١٤٢٧/٢٢٠٧

رقم الإيداع: ١٤٢٧/٢٢٠٧

ردمك: ٠- ٦٧١- ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٩- ٦٧٢ -٠٤- ٩٩٦٠ (ج١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

تقديم لعميد البحث العلمي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، أما بعد:

فيسرني أن أقدِّم عملاً علميّاً يتعلق بالنحو الكوفي، الذي غاب عن الناس كثير من معالمه. إلا ما حفظته كتب النحو البصري، لقد كان الكوفيون معاصرين للبصريين، ومنهم ثلاثة من القراء السبعة هم عاصم بن أبي النجود، وحمزة بن حبيب الزيات، وعلي بن حمزة الكسائي، في الوقت الذي لم يكن للبصريين سوى واحد من القراء السبعة هو أبو عمرو بن العلاء – رحمهم الله أجمعين –، وللكوفيين رواية واسعة للشعر واللغة، ولهم باع في النحو طويل في وقت مبكِّر من الدرس النحوي، ولهم أكبر كتاب في إعراب القرآن في القرن الثاني الهجري للفراء، ولم يكن للبصريين مثله في وقته .

وهنا تساؤل قديم جديد : هل ألف الكوفيون في النحو ؟ وأين مصادر النحو الكوفي ؟ وأين كتب النحويين الكوفيين إن كان لهم كتب نحو ؟

وللإجابة على مثل هذا السؤال أقول : نعم للكوفيين مصنفات في الدرس النحوي مبكرة، وقد أثبت الباحث وغيره عدداً من المصنفات التي ألفها علماء الكوفة، ورويت عنهم في شتى الأقطار، منها الأندلس .

لكن الكوفيين سكنوا بغداد في وقت مبكر من منتصف القرن الثاني الهجري، ولذا وصفهم بعض المتقدمين بالبغداديين، وهو يريد الكوفيين، وكثر هذا الاستعمال في كتب ابن جني وغيره، وربما كان تعرض بغداد لهجوم المغول عام ٥٦٥هـ ونهب مكتباتها سبباً من أسباب ضياع كثير من كنوز النحو الكوفي التي وصفت بأنها مجلدات في النحو ؛ كما ذكر في ترجمة محمد بن القاسم الأنباري المتوفى سنة ٣٢٦هـ .

ويفسر هذا أيضاً كثرة الآراء الكوفية في كتب النحو الأندلسي، التي حفظت كثيراً من الآراء والمسائل والعلل والشواهد والروايات مما أعطى مادة ضخمة لكثير من الدراسات المعاصرة التي تناولت هذا النحو بالدراسة .

وصلت هذه الموسوعات النحوية، أو وصل بعضها، أو ذكرتها كتب التراجم التي عنيت بأخبار هؤلاء العلماء، ومن هذه الموسوعات التي وصلت كتاب الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح لابن أبي الربيع السبتي، ومنها كتاب التذييل والتكميل، والارتشاف، وقد أعطت هذه المطولات النحوية رؤية واضحة عن اتساع الدرس النحوي والعناية به في تلك البلاد النائية عن موطن العربية، وكان لعلمائها الأثر الكبير، والعمل البارز، والجهد المضاعف الذي زاد نضجاً وقوة واتساعاً، وشهدت به الأندلس نهضة لغوية فاقت كثيراً من بلدان العالم الإسلاميّ في وقتها، وما زالت مرجعاً لأهل العربية في كثير من تخصصاتها.

وهذه الرسالة التي أقدم لها اليوم، **والموسومة بـ (تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس) للدكتور / محمد بن عمار درين** تمثل حلقة مهمة من حلقات هذا الدرس الذي بدأه قبل أكثر من نصف قرن أستاذي وشيخي الأستاذ الدكتور / أحمد حسن كحيل – رحمه الله – إذ أعد رسالة لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه) من جامعة الأزهر وكان عنوانها : (النحو في الأندلس) والتي نوقشت في كلية اللغة العربية عام ١٣٦٣هـ- ١٩٤٤م، قبل أكثر من نصف قرن من الآن.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

تركي بن سهو العتيبي

المقـدمـة

الحمـدلله علّـم بالقـلم، علّـم الإنسـان ما لم يعلم. اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم. والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء، والمصطفى من خلقه أجمعين، محمدِ بن عبدالله، صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه الطاهرين، ومن اهتدى بهديه واقتفى أثره إلى يوم الدين، وبعد:

فإن المتأمل في التاريخ الإسلامي في فتراته المتعاقبة، واقف بلا شك على ما كان سائداً من ظاهرة التأثير والتأثر بين أقاليم العالم الإسلامي، المتقاربة منها والمتباعدة. وهو أمر طبعيٌّ، اقتضته سنة الاجتماع البشري، ودعمته الروح الإسلامية الداعية للإفادة من العلم والحكمة أنى وُجدا، والحاثة على تحصيلها بشتى السبل.

وإذا كان ذلك يبدو مسلّماً، فإن الأمر يزداد تأكداً مع الحالة الأندلسية في علاقتها بالمشرق. فَلأمْرٍ ما كانت العلاقة بين الأندلس والمشرق من نوع خاص، يدركه ويسلم به من تتبع تطور الحركة العلمية بهذا الثغر الواقع في أقصى الغرب الإسلامي، دون أن يستطيع الإحاطةَ بوصفه إحاطةً كاملة؛ فقد تعددت الوشائج التي تربط أهل الأندلس بالمنبع (المشرق)، وشد هذا المنبعُ أنظار الأندلسيين بكل ما فيه من سياسات وعلوم ومذاهبَ وأفكار.

ولا أظنني بحاجة إلى إيراد الأدلة المثبتة لتأثر - بل تعلق - أهل الأندلس بالمشرق، إذ إن ذلك من الثبات بحيث لا يمكن أن يخطئه الباحث. ولكنّ الخلاف بين الدارسين يكاد ينحصر في تحديد مدى هذا التأثر بهذا المذهب الفكريِّ أو ذاك، والعواملِ الداعية لذلك.

فهذه الدراسة تنطلق من التسليم بوجود تأثيرٍ للمذهب الكوفي النحوي في أهل الأندلس - كما هو الشأن مع أغلب المذاهب الفكرية التي ظهرت وسادت بالمشرق-. وقد سعيت للتركيز على إبراز حجم هذا التأثير، وتطوره من زمن لآخر

في تاريخ النحو الأندلسي، إضافة إلى الوقوف على المظاهر المهمّة المترجمة لهذا التأثير، ومحاولة تقصي أسباب الصعود والضمور لهذا التأثير.

وقد تظافرت أسباب عدة شدتني لهذا الموضوع، وتجشم صعاب الخوض في غماره، لعل من أهمها ما يلي:

(١) من الأفكار التي كثر ترددها لدى كثير من الباحثين ممن عنوا بدراسة تاريخ الدرس النحوي بالأندلس، ربطُهم بين هذا الدرس والمذهب النحويّ البصري، ربطاً يكاد يحصر تأثر النحويين الأندلسيين بما ساد عند أهل البصرة ومن ذهب مذهبهم في المسائل الفرعية والأصولية. ومع إدراكي للعناية التي حظي بها المذهب النحوي البصري عند أغلب أهل الأندلس، إلا أنني أجد شواهدَ كثيرة تتظافر للتأكيد على أن المذهب الكوفيّ لم يكن أقل شأناً في تأثيره في هذه البيئة المنفتحة على شتى الأفكار، وإن اختلف حضور هذا المذهب من نحويّ إلى آخر، ومن زمن إلى غيره، ومن بيئة أندلسية إلى أخرى. مما استدعى تسليط الضوء على شيء من ذلك.

(٢) أثبتت بعض كتب التراجم والطبقات أن كتاب الكسائيٍّ كان أسبقَ الكتب النحوية وصولاً إلى الأندلس؛ حيث تروي كتب التراجم أن أول من عمل على نشر المذهب الكوفي بالأندلس هو جودي بن عثمان، الذي رحل إلى بغداد، وأخذ بها عن الكسائي، والفراء، وغيرهما، وحمل معه كتاب الكسائي إلى الأندلس، وظل يدرّسه بعد رجوعه، وأخذ عنه جماعة، وألف كتابا في النحو[١].

---

(١) توفي جودي عام١٩٨هـ، واسم الكتاب الذي ألفه: منبه الحجارة، وليس يعرف على وجه التحديد اسم كتاب الكسائي. انظر: طبقات الزبيدي٢٠٨، التكملة١/٢٤٩، البغية ١/٤٩٠، أبو موسى الجزولي٢٩.

ومع سبق كتاب الكسائي للأندلس[1]، إلا أن اللافتَ أنه لم يحظ بالرعاية التي حظي بها كتاب سيبويه، وبعض الكتب الأخرى مثل كتاب الجمل للزجاجي؛ مما يثير أسئلة مشروعة عن أسباب ذلك ودواعيه، وقبل ذلك التأكد من صحة هذا التصور، وهو ما حاولت تجليته في هذه الدراسة.

(٣) أغرى اهتمام الأندلسيين ببعض المصنفات النحوية البصرية، وعلى رأسها بلا منازع كتابُ سيبويه، واحتفاؤهم الكبير بها، بالبحث في تأثير كتاب سيبويه بخاصة والمذهب البصري بعامة في الدرس النحويِّ بالأندلس. إلا أن تأثير المذهب الكوفي في هؤلاء النحويين بقي غفلاً عن البحث في حدود ما اطلعت عليه. مما يجعل الخوض في غمار هذا الموضوع ليس من المعاد المكرور، بل يصطبغ بما يُنشَد عادة في البحوث العلمية من اشتراط الجدة وتجنب التكرار.

---

(١) ذهب بعض الباحثين إلى عدم التسليم بأن كتاب الكسائي هو أول ما وصل إلى الأندلس من المؤلفات النحوية بالمشرق؛ ومن هؤلاء الدكتور أمين علي السيد في رسالته: الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطور النحو، مستنداً إلى ما يقتضيه المنطق في نظره، يقول: «وقد يكون من المستبعد أن يهتم جودي بن عثمان بكتاب أستاذه الكسائي فينقله إلى بلاده ويترك كتاب سيبويه الذي عرف فضله وعلا في العالمين قدره. وربما كان سكوت التاريخ عن تدوين ذلك لأنه مما علم وشاع أن كتاب سيبويه هو أصل ذلك العلم، ولا يمكن أن يدرس النحو في ذلك الحين من غير أن تكون الدراسة في أصله وأساسه، وهو كتاب سيبويه». (ص ٩٤). وممن تابعه في هذه الفكرة الدكتور محمد خليفة الدفاع في رسالته: أثر كتاب سيبويه في نحاة الأندلس وجهودهم في شرحه. (انظر: ص ٥). والذي يظهر لي أن تأخر وصول كتاب سيبويه إلى الأندلس لا يقلل من شأنه وقيمته، حتى نتمحل الحجج المثبتة لسبقه إلى البيئة الأندلسية على غيره من الكتب. فالمسألة تاريخية فحسب، وما دام أهل التراجم نصوا على أن كتاب الكسائي سبق إلى البيئة الأندلسية غيره من المؤلفات النحوية، فلا فائدة من معارضة ذلك بأدلة ذهنية منطقية، لا تسندها الوقائع التاريخية الثابتة.

(٤) عُنيت في بحثي السابق في رسالة الماجستير[١] بتجلية جملة من آراء الكوفيين، وعلاقة التأثير والتأثر الحاصلة بينهم وبين أحد أعلام النحو البصري وهو سعيدُ بن مسعدةَ الأخفشُ الأوسط. وقد كان أحد الأسباب المهمة التي حدت بي إلى الإقدام على دراسة ذلك الموضوع ما يكاد يتفق عليه المهتمون بالدرس النحوي من حاجة ماسة لبذل مزيد من الجهود، في سبيل تجلية آراء الكوفيين ومذاهبهم وأصولهم ومناهجهم في الدراسة النحوية. وهو أحد الأسباب التي شجعتني على المضي في تناول الموضوع الحالي، بخاصة أنه يتجاوز ذلك ليربط بين منطقتي العالم الإسلامي: المشرق والمغرب. وهو أحد العلامات البارزة على ما كان – ولا يزال- يربط بين المنطقتين من علاقات التأثر والتأثير، أو الاختلاف والتوافق في إطار التكامل والانسجام.

(٥) تلك الإشارات المتناثرة هنا وهناك في بحوث المتتبعين للدرس النحوي بالأندلس، تتظافر لتأكيد أن النحو الكوفي لم يكن أسبق إلى الأندلس من نظيره البصري فحسب، بل إن تأثيره تواصل وامتد حتى بعد أن عرف المذهب البصري واشتهر بالأندلس. ومن هذه الإشارات:

- ما ذكره صاحب كتاب (تاريخ الفكر الأندلسي) في قوله: «كانت أذيعَ كتب النحو على أيام ابن حزم، تفسيرُ الجرفي لكتاب الكسائي»[٢].

- ما ذكره الدكتور شوقي ضيف في قوله: «ويبدو أن الأندلس تأخرت في عنايتها بالنحو البصري، وأنها صبت عنايتها أولا على النحو الكوفي مقتدية بنحويِّها الأول جودي ابن عثمان»[٣].

---

(١) كان عنوان البحث: أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم. وكان بإشراف أستاذي الدكتور تركي بن سهو العتيبي.

(٢) تاريخ الفكر الأندلسي لبالنثيا ١٨٥. وقد عاش ابن حزم في القرن الخامس الهجري.

(٣) المدارس النحوية ٢٨٩.

- قول الدكتور مهدي المخزومي: «أما النحو البغدادي (الكوفي) فقد انكمش ظله بعد أن انبسط في الأندلس زمنا طويلا، ولكنه لم يضمحل، فقد استطاع أن يثبت وجوده في أعلام من الدارسين ساءهم ما آل إليه أمر هذا الدرس حتى استطاع أن يظهر وهو ينبض قوة في دعوة ابن مضاء إلى إحياء هذا الدرس»[1].

- قول الدكتور عياد الثبيتي – متحدثا عن كتاب (الترشيح) لخطاب بن يوسف الماردي، الذي عارض فيه كتاب دُرَيْوِد الذي تناول فيه بالشرح كتاب الكسائي: «...على أن كتب النحو الكوفي وما يتصل بها لم ينقطع الاهتمام بها، بل ظلت تجد من العناية ما يحفز خطاباً على معارضة كتاب شيخ شيخه، كما يدل صنيعه على أنه وجد في هذا الكتاب الأندلسي من القيمة والأهمية ما حمله على معارضته؛ لاختلاف مشربيهما، إذ كان دُرَيْوِد ينهج نهج الكوفيين، وانتصر خطاب لسيبويه والبصريين»[2].

- وقوله عن ابن الطراوة: «لم يوافق ابن الطراوةَ البصريين – فيما اطلعت عليه- إلا على خمس مسائل... ووافق ابن الطراوة الكوفيين على ستٍّ عشرة مسألة، وفي هذا ما يدل على أن ابن الطراوة أشد تأثراً بالكوفيين من البصريين،

---

(١) الدرس النحوي في بغداد ١٨٢. ومع أن الموضع ليس موضع مناقشة لجهود ابن مضاء؛ إلا أن ذلك ليس بمانعي من القول إن بعضا ممن تناولوا ابن مضاء وكتابه (الرد على النحاة) قد حملوه أكثر مما يحتمل –في نظري-؛ حيث يبدو أنهم وجدوا في ابن مضاء وكتابه مبتغى كانوا يطلبونه، لعل أبرزه النيل من النحو وطرائقه «فلما رأوا كتاب الرد على النحاة وجدوا في النتائج التي انتهى إليها تعبيرا عما في نفوسهم تجاه هذا العلم. ونحن لا ننكر عليهم أن يصلحوا، وأن يجددوا، ولكننا ننكر عليهم حين يتصدون لمحاولة ابن مضاء ألا يزنوها بميزانها الصحيح، وألا يضعوها في موضعها الذي تستحقه». (الكوكب الدري للإسنوي، ١١١ من دراسة المحقق الدكتور محمد حسن عواد).

(٢) الدرس النحوي في الأندلس في القرن الخامس الهجري، للدكتور عياد الثبيتي، ضمن مجموع بعنوان: الأندلس: قرون من التقلبات والعطاءات ق٤، ص ٦٢٧.

ليس هذا فحسب، بل إن ابن الطراوة ليوافق الكوفيين على أصول مذهبهم من الاعتداد بالسماع القليل والقياس عليه، وبناء على ذلك وافقهم على ما سبق ذكره من المسائل، كما وافق بعض أعلامهم كالكسائي والفراء في بعض ما ذهبوا إليه»[1].

- قول الدكتور عبدالقادر رحيم الهيتي: «كان النحو في الأندلس قد بدأ كوفيَّ النزعة، بسبب اشتهار كتاب الكسائي فيها أولا، واهتمام أهلها به، وبقي الحال كذلك حتى أواخر القرن الثالث الهجري»[2].

- قول الدكتور عبدالعزيز البجادي في دراسته عن ابن مالك: «أما ابن مالك فهو – وإن عظَّم سيبويه والمبرد وغيرَهما من البصريين- معظم الكسائي والفراء وثعلب وهشام وغيرَهم من الكوفيين، إلا أن تعظيمه للفراء كان أظهر»[3].

فكل هذه الإشارات وغيرُها تؤكد على أن المذهب الكوفي النحوي، بقي مؤثرا في البيئة الأندلسية ليس في القرون الأولى فحسب، بل ظل هذا التأثير مستمرا في كل المراحل التي ازدهر فيها الدرس النحوي بالأندلس، مما يستدعي بذل الجهد للوقوف على خيوط هذا التأثير ومسالكه.

والعارفون بطبيعة البحث النحوي لا شك مدركون –كما أدركت- الصعوبات التي يمكن أن تعترض باحثا في موضوع طرفاه: المذهبُ الكوفي النحوي، والنحويون الأندلسيون. فالإجماع يكاد ينعقد على ما يحيط بالمذهب الكوفي النحوي من غموض وخلط في تحديد آراء أصحابه ومذاهبهم وأصولهم ومناهجهم، لأسباب عدة لعل من أبرزها أن الباحث في آراء هؤلاء لا يؤوب لمصدر بيّن المعالم كما هو الشأن مع كتاب سيبويه بالنسبة للبصريين.

---

(١) ابن الطراوة النحوي ٣٠٠.

(٢) خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري ٣٩.

(٣) المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها ابن مالك الفراء، رسالة ماجستير، ص ٦٨٧.

أما الطرف الثاني للموضوع، وأعني به نحاة الأندلس، فلا شك أن الخائض في غماره واقف على مدى امتداد هذا البحر المتلاطم الأمواج، ليس زمنياً فحسب، بل مكانيا كذلك؛ حيث مثلت الحواضرُ الأندلسية في عصورها الزاهرة مراكز شديدة الثراء بالحركة العلمية، مما يستدعي تخصيص دراسة لكل حاضرة بشكل مستقل، فقرطبة وإشبيلية وغرناطة ومالقة وغيرها كثير، شواهد بارزة على الثراء الذي اتسمت به الحركة العلمية في الثغر الأندلسي. فأنى بعد ذلك لباحث أن يحيط بأطراف هذه الحركة الممتدة في المكان والزمان؟

وفي ظل ذلك، بحسب الباحث أن يرسم معالِمَ بارزة تساعد على تسليط بعض الضوء على هذا الموضوع المترامي الأطراف. وأنا مدرك تماما بأن غاية المحاولة هي الوقوف على ما يسميه المتخصصون في العلوم الاجتماعية بالعيّنة الممُثّلة، علها تبرز ما ساد البيئة الأندلسية من اتجاهات ومناهج.

منهجي في البحث:

قبل بسط القول في الطريقة المنهجية التي اتبعتها لإنجاز هذا البحث، أشير إلى أن هذا البحث اشتمل على مقدمة وتمهيد وقسمين وخاتمة وفهارس.

المقدمة: أشرت فيها إلى قيمة الموضوع العلمية، والأسباب الداعية لاختياره، وبعض الصعوبات التي اعترضتني أثناء إنجاز البحث، إضافة إلى المنهج المتبع، والمصادر المساعدة على إنجاز البحث.

التمهيد: تناولت فيه ما يلي:

١- المذهب الكوفي: خصائصه وأهم أعلامه.

٢- النحو والنحاة بالأندلس.

٣- المراد بتأثير الكوفيين في نحاة الأندلس.

٤- تاريخ اتصال الأندلسيين بالمذهب الكوفي النحوي، وطرائقه.

القسم الأول: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس من خلال المسائل النحوية.

أولا: المسائل النحوية في كل باب من الأبواب النحوية مرتبة بحسب ترتيب ابن مالك في ألفيته.

ثانيا: المسائل التصريفية.

القسم الثاني: دراسة تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس في الأصول والمنهج والاحتجاج بالأدلة النحوية.

وقد اشتمل هذا القسم على فصول سبعة:

الفصل الأول: العوامل التي أدت إلى تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس:

١ - الرحلة إلى المشرق والعكس.

٢ - تلمذة بعض الأندلسيين للكوفيين.

٣ - الخصائص المميزة للنحو الكوفي.

٤ - الانفتاح الفكري بالأندلس.

٥ - عوامل أخرى.

الفصل الثاني: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس في المصطلحات:

١ - مصطلحات الإعراب والبناء.

٢ - مصطلحات الأبواب والأجناس النحوية.

٣ - مصطلحات الحروف.

٤ - مصطلحات التصريف.

الفصل الثالث: تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس في التصنيف النحوي:

أولا: التأثير في نوع الكلمة:

١ - تردد الكلمة بين الفعلية والحرفية.

٢ - تردد الكلمة بين الاسمية والحرفية.

٣ - تردد الكلمة بين الإعراب والبناء.

٤ - تردد الكلمة بين التصرف والجمود.

٥ - تردد الكلمة بين الإفراد والجمع.

٦ - تردد الكلمة بين البساطة والتركيب.

الفصل السابع: أثر الأندلسيين في استعمال المذهب الكوفي النحوي:

أولاً: العناية بالمصنفات الكوفية النحوية وشرحها.

ثانياً: تحديد آراء الكوفيين وتقويتها.

ثالثاً: نشر الأندلسيين للمصطلحات الكوفية.

الخاتمة: أهم نتائج البحث.

الفهارس:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث النبوية.

٣- فهرس أقوال العرب المنثورة.

٤- فهرس الأشعار.

٥- فهرس تفصيلي للأعلام.

٦- فهرس المسائل المدروسة.

٧- ثبت المصادر والمراجع.

٨- فهرس موضوعات البحث.

هذا فيما يخص بناء البحث، أما المنهج الذي سلكته في دراسة الموضوع، فألخصه فيما يلي:

أولاً: استخرجت المسائل النحوية والتصريفية التي تابع فيها الأندلسيون أو بعضهم نحاة الكوفة أو بعضهم، من كتب النحو، بخاصة منها المطولات التي عُنيت بنسبة الآراء وبيان الخلاف بين النحويين.

ثانياً: درست هذه المسائل بالقسم الأول مرتبةً بحسب ترتيب الأبواب النحوية في ألفية ابن مالك؛ وذلك لشهرة هذا الترتيب بين الدارسين. وقد اجتهدت في تتبع أقوال العلماء في كل مسألة، مركزاً على الكوفيين ونحاة الأندلس الموافقين لهم، أو المتابعين لمخالفيهم. ولم أجعل من غرضي استقصاءَ القائلين بهذا القول أو ذاك من

غير الكوفيين والأندلسيين، مع أنني أشرت عرضاً إلى شيء من ذلك عندما رأيت الحاجة تقتضيه.

ثالثاً: اجتهدت في توثيق الآراء بالرجوع إلى أمات كتب النحو. وقد حاولت الاعتماد في التوثيق على المصادر الأصيلة من كتب النحو المتقدمة، ابتداء بكتاب سيبويه، وانتهاء بمؤلفات السيوطي، ولم ألجأ لكتب المتأخرين إلا قليلا عندما رأيت الحاجة داعية لذلك.

رابعاً: سلكت منهجاً موحداً في تناول المسائل – إلا ما ندر- بدأته بذكر أقوال العلماء في المسألة المدروسة بعد تمهيد مختصر، مع التركيز على ذكر من وافق الكوفيين من نحاة الأندلس، ومن خالفهم، ثم تناولت أدلة أصحاب كل قول مع المناقشة، وختمت كل مسألة ببيان ما ترجح لي فيها، مع بيان وجه الترجيح والاختيار.

خامساً: في إيراد الأدلة التي اعتمدها النحويون اجتهدت في الالتزام بإيراد الأدلة المسموعة للقول أولاً، بحسب الترتيب التالي: الأدلة من القرآن الكريم، ثم من الحديث النبوي أو الآثار، ثم من أقوال العرب المنثورة، ثم من الأشعار. وبعد ذلك أورد الأدلة العقلية أو القياسية الداعمة للرأي.

سادساً: وضعت عنواناً لكل مسألة من مسائل القسم الأول، كما حددت عنوان الباب في بداية المسائل ذات الصلة به.

سابعاً: اجتهدت في تخريج الشواهد الواردة في البحث، القرآنية منها والنثرية والشعرية. كما ترجمت للأعلام المذكورين في البحث ما استطعت.

ثامناً: اجتهدت في ترتيب المصادر والمراجع الواردة بالحواشي ترتيباً تاريخياً، وعند تعدد مؤلفات العالم الواحد ألجأ إلى الترتيب الهجائي. ورغبةً في عدم تضخم الحواشي والرسالة، لجأت إلى الاختصار في ذكر المصادر والمراجع، على أن أذكر المعلومات الكاملة لكل مرجع (العنوان كاملا، واسم المؤلف، والناشر، وتاريخ النشر) بثبت المصادر والمراجع في آخر البحث.

تاسعاً: اجتهدت في وضع علامة التنصيص « » عند الإفادة من أحد المراجع نصاً، وذكرت اسم المرجع في الحاشية مباشرة. ولم ألتزم بذلك عند الإفادة بالمعنى، واكتفيت بوضع رقم بآخر الفقرة، وأشرت إلى اسم المرجع الذي أفدت منه بعد لفظة (انظر).

عاشراً: كتبت فصول القسم الثاني من البحث اعتماداً على ملحوظات كثيرة دونتها أثناء دراستي لمسائل القسم الأول، إضافة لما لاحظته من ملامح عامة من قراءتي عن منهج الكوفيين ونحاة الأندلس في الدرس النحوي.

حادي عشر: تنوعت المصادر والمراجع التي أفدت منها في البحث إلى:

- كتب النحو والتصريف المختلفة، وقد اجتهدت قدر استطاعتي في اعتماد الكتب الأصيلة في هذا الفن، كما بذلت ما وسعني من جهد لنسبة الأقوال والآراء لأصحابها اعتماداً على كتب صاحب الرأي إن وُجدت.

- كتب إعراب القرآن ومعانيه بخاصة (معاني القرآن) للفراء و(البحر المحيط) لأبي حيان.

- كتب القراءات القرآنية، وقد أفدت منها أساساً في توثيق القراءات الواردة في البحث.

- الدواوين الشعرية ومدوناته التي عُنيت بتدوين الشعر وتوثيقه.

- كتب التراجم والرجال، التي أفدت منها بخاصة في الترجمة للأعلام المذكورين في البحث.

- كتب أصول النحو ومناهجه وتاريخه.

- كتب عامة عُنيت بتاريخ الأندلس ودراسة حضارة المسلمين في الغرب الإسلامي.

وبعد:

فهذا ما وفقني الله إليه وأعانني عليه. فأحمده تعالى وهو المستحق وحده للحمد كله، وأشكره وهو أهل لكل شكر وثناء.

وأداءً مني لبعض الواجب، وعرفاناً بالفضل لأهله، فإني ألهج بالدعاء لمن بذلا كل ما بوسعهما لتربيتي وتنشئتي محتسبيْن، وسعيا بدأب رجاء أن يريا ثمرة غرسهما، فمنهما من قضى نحبه، ومنهما من ينتظر. أسأل الله أن يجزي عني والدي خير الجزاء، وأن يتقبله عنده في المرحومين. كما أسأله أن يبارك في والدتي، وأن ينسئ لها في الأجل، وأن يحسن لها في عاقبتها، ويختم لها بالحسنى.

والشكر والعرفان إلى من قصّرت بانشغالي عنهم عن أداء كثير مما يجب لهم، ومع ذلك كانوا لي نعم العون على هذا الدرب، وأعني بهم زوجتي وأبنائي.

والشكر والامتنان موصول لكل من أسهم -ولا يزال- في إتاحة الفرصة للطلاب الوافدين للتحصيل العلمي، ولم يدخر وسعاً في سبيل ذلك، وفي سبيل تهيئة الجو المعين على طلب العلم، وأخص بالذكر جامعتي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ممثلة في كل القائمين عليها من الهيئات العلمية والإدارية، راجياً لها مزيداً من التقدم والإشعاع. كما أشكر كليتي كلية اللغة العربية بالرياض ممثلة في عميدها ووكلائها والقائمين على العمل فيها، أسأل الله أن يوفقهم لكل خير، وأن يسدد أعمالهم.

وشكري موصول كذلك إلى قسمي، قسم النحو والصرف وفقه اللغة، ممثلا في رئيسه ووكيله وجميع أعضائه ومنسوبيه، وإلى أستاذي الذي رعى هذا البحث حتى استوى على سوقه، فضيلة الدكتور عبدالله بن سالم الدوسري -حفظه الله ووفقه لكل خير- الذي لم يأل جهداً في متابعتي وتوجيهي، في حرص وتواضع مقدرين، أسأل الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل وبالغ الامتنان والعرفان إلى كل أولئك الأساتذة والإخوة والزملاء الذين ما فتئوا يغمرونني بالأخوة والمحبة، منذ حلولي بهذا البلد المضياف، المملكة العربية السعودية، ويشعرونني -محقين- بأنه: رب أخ لك لم تلدْه أمُك، ولولا خشية الغفلة عن بعضهم، لما ترددت عن التصريح بأسمائهم اسماً اسماً؛ وفاءً ببعض الحق، وأداءً لبعض الواجب.

ولا شك أن من توفيق الله لي أن تحظى رسالتي هذه بمناقشين قديرين، هما علمان بارزان في الدرس النحوي بعامة، والأندلسي منه بخاصة، وأعني بهما كلا من الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، والأستاذ الدكتور الحسيني محمد القهوجي، أسأل الله تعالى أن يجزل لهم المثوبة والأجر، وأن يجعل ما بذلاه من جهود في قراءة البحث وتقويمه في موازين حسناتهما.

أسأل المولى سبحانه أن يجازي الجميع عني خير الجزاء، كما أسأله أن يهيء لي من الأسباب ما يمكّنني من رد بعض الفضل لأهله، والحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات، والله أعلم وأحكم.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

التمهيـــــد

وفيـه:

١- المذهب الكوفي النحوي: خصائصه وأهم أعلامه:

- المدرسة الكوفية بين النفي والإثبات.
- أهم خصائص المذهب الكوفي النحوي.
- من أعلام المذهب الكوفي النحوي.

٢- النحو والنحاة في الأندلس:

- من أعلام النحو في الأندلس.

٣- المراد بالتأثيـر.

٤- تاريخ اتصال الأندلسيين بالمذهب الكوفي النحوي، وطرائقه.

التمهيد

يسلم الباحث من حيث المبدأ بفرضية وجود علاقة من التأثير، منطلقها المذهب النحوي الناشئ في الكوفة، والذي اصطُلح على تسميته بين أهل الاختصاص بالمذهب الكوفي النحوي، ومنتهاها نحاة إقليم أقصى الغرب المسمى بالأندلس. فموضوع الكتاب يعرض لظاهرة تأثير المذهب الكوفي في نحاة الأندلس؛ لذلك كان من المهم والمفيد في مستهل البحث التعريف بطرفي الموضوع، وأعني بهما كلاً من المذهب الكوفي النحوي، ونحاة الأندلس؛ وذلك بالإشارة أولاً إلى المذهب الكوفي من حيث الخصائص المميزة له، والأعلام المؤسّسون له والراسمون لمنهجه. وثانياً تحديد المراد بنحاة الأندلس. إضافة لضرورة تحديد المقصود بعبارة (التأثير) الرابطة بين الطرفين، وما يقتضيه ذلك من الإشارة -باختصار- إلى تاريخ اتصال الأندلسيين عامة، والنحويين منهم خصوصاً، بالمذهب الكوفي، وطرائق هذا الاتصال ونتائجه.

١- المذهب الكوفي: خصائصه وأهم أعلامه

الكوفة: المصر المعروف بأرض العراق. أما عن سبب تسميتها الاسم، فقيل سميت كوفة لاستدارتها. وقيل: سميت كذلك لاجتماع الناس فيها، أخذاً من قولهم: تكوّف الرمل: إذا اجتمع. وقيل: الكوفة مأخوذة من الكوفان: وهو الدّغل من القصب والخشب. وقيل: الكوفة: الرملة الحمراء التي تخالطها الحصباء، وبها سميت الكوفة(١).

وقد كان تمصير الكوفة بعد تمصير البصرة بعام أو عامين. ومع ما عُرف من تنافس بين هذين المصرين: البصرة والكوفة، إلا أنه يبدو أنهما «كانا على اتصال وتجاوُب دائمين، فلا يكاد يحدث شيء في الكوفة، إلا وُجد صداه في البصرة، ولا يشيع شيء في البصرة إلا شاع في أوساط الكوفة»(٢).

أما عن سكان الكوفة، فتذكر الدراسات أن عدد الموالي بلغ النصف أو يزيد بالنسبة للسكان الأصليين، وكانت بعض عناصر هؤلاء الموالي مثقفة ونشطة، مما أدى إلى وصولها إلى مراكز قيادية في الدولة(٣). وقد شُغل أهل الكوفة منذ تأسيسها بالقرآن الكريم قراءة وإقراءً وتفسيراً(٤) إلى جانب بقية العلوم الإسلامية من الحديث والفقه وما يتصل بهما. كما عُنيت عناية كبيرة برواية الشعر. كل ذلك جعل الكوفة تحظى «بمذهب فقهي هو مذهب أبي حنيفة، وبثلاثة من القراء السبعة الذين شاعت قراءاتهم في العالم العربي...وعُنيت بجانب ذلك عناية واسعة برواية الأشعار القديمة وصنعة دواوين الشعر»(٥).

---

(١) انظر: معجم البلدان ٤/ ٤٩٠-٤٩٢، لسان العرب(كوف) ٩/ ٣١١.

(٢) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو٢١.

(٣) انظر: فجر الإسلام لأحمد أمين ٢١.

(٤) انظر: مدرسة الكوفة٢١وما بعدها، نحو القراء الكوفيين١٤وما بعدها، دراسة في النحو الكوفي٣٧.

(٥) المدارس النحوية١٥٣.

والظاهر أن أهل البصرة كانوا أسبق اشتغالاً بالنحو واللغة من الكوفيين، يقول صاحب الفهرست: «قدّمنا البصريين أولاً؛ لأن علم العربية عنهم أخذ»[١]. وجعل صاحب طبقات النحويين واللغويين الطبقة الأولى من الكوفيين في مقابل الطبقة الرابعة من البصريين. بل ذكر الدكتور المخزومي أن البصريين سبقوا الكوفيين في الاشتغال بالنحو واللغة بما لا يقل عن قرن من الزمن، فـ«الواقع أن البصرة هي التي قامت بعبء هذا العمل منذ نشأته حتى أصبح خلقاً سوياً، ومر زمن طويل قبل أن تشارك الكوفة فيه»[٢].

ومع أنه من العسير جدا تحديد زمن دقيق لنشأة المذهب الكوفي في الدراسات النحوية واللغوية، كما هو الشأن غالباً في تحديد زمن واضح لنشأة كثير من الظواهر الفكرية والاجتماعية، إلا أن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى بعض الملحوظات التي لها صلة بنشأة البحث النحوي في الكوفة.

وضعت بعض كتب الطبقات أبا جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي[٣]، على رأس الكوفيين اللغويين على أنه الأستاذ الأول لأهل الكوفة في النحو[٤]، وأنه أول من وضع كتاباً في النحو من الكوفيين[٥]، ويحكى عنه أنه قال: بعث إلي الخليل[٦] يطلب كتابي، فبعثت به إليه، فقرأه، ووضع كتابه. قال: وفي

---

(١) الفهرست لابن النديم٩٦.

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو٣٦.

(٣) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين١٢٥، مراتب النحويين٤٨، الفهرست٦٤، نزهة الألباء٥٠-٥١، إنباه الرواة٤/١٠٥-١٠٩، بغية الوعاة١/٨٢-٨٣.

(٤) انظر: طبقات النحويين واللغويين١٢٥.

(٥) انظر: نزهة الألباء٥٠، إنباه الرواة٤/١٠٦، بغية الوعاة١/٨٢.

(٦) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي أبو عبدالرحمن، أخذ العلم عن أبي عمرو بن العلاء وأيوب السختياني وعاصم الأحول وغيرهم، وأخذ عنه الأصمعي وسيبويه والنضر بن شميل وغيرهم. كان أول من اخترع العروض والقوافي، وكان ذكيا فطنا شاعرا، استنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبطه أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق. توفي -رحمه الله- سنة ١٧٥هـ. (انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين٤٧-٥١، معجم الأدباء ١١/٧٢-٧٧، بغية الوعاة ١/٣٧٦-٣٨٢.

كتاب سيبويه[1]: «قال الكوفي»، يعني الرؤاسي[2].

تتلمذ للرؤاسي الكسائي والفراء. وألف عدة كتب؛ منها: التصغير، والفيصل، ومعاني القرآن، والوقف والابتداء الكبير، والوقف والابتداء الصغير، كما قيل: إن له كتاب: الإفراد والجمع[3].

أما المبرد[4] من البصريين، فقد رد على ما عده مزاعم للكوفيين حول الرؤاسي فقال: ما عُرف الرؤاسي في البصرة، وقد زعم بعض الناس أنه صنف كتابا في النحو، فدخل البصرة ليعرضه على أصحابنا، فما التُفِتَ إليه، ولم يجسر على إظهاره لما سمع كلامهم[5].

كما عد أصحاب التراجم من النحويين الكوفيين الأولين معاذ بن مسلم الهراء، ويكنى أبا مسلم، وقيل: أبا علي[6]. تتلمذ له الكسائي والفراء وغيرهما

---

(١) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر مولى بني الحارث بن كعب. أخذ النحو عن الخليل ولازمه، وعن عيسى بن عمر ويونس بن حبيب، كما أخذ اللغة عن أبي الخطاب الأخفش الكبير وغيره. صاحب الكتاب المشهور. وحكايته مع الكسائي في المسألة الزنبورية مشهورة. توفي سنة ١٨٠هـ، وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة. (انظر: أخبار النحويين البصريين٤٨-٥٠، طبقات الزبيدي٦٦-٧٢، معجم الأدباء١٦/١١٤-١٢٧، إنباه الرواة٢/٣٤٦-٣٦٠، إشارة التعيين٢٤٢-٢٤٥، سيبويه إمام النحاة لعلي النجدي ناصف).

(٢) انظر: نزهة الألباء٥٠، إنباه الرواة٤/١٠٦، بغية الوعاة١/٨٢. ومعلوم أن هذا لا وجود له في كتاب سيبويه المطبوع.

(٣) انظر: المراجع السابقة، وطبقات النحويين واللغويين ١٢٥.

(٤) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبدالأكبر بن عمير الأزدي الثمالي، ولد سنة ٢١٠هـ. أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني. وأخذ عنه نفطويه والصولي والدينوري وغيرهم. له مصنفات منها: المقتضب، والكامل. توفي سنة ٢٨٦هـ. (انظر: طبقات النحويين واللغويين ١٠١-١١٠، تاريخ بغداد ٣/٣٨٠-٣٨٧، إنباه الرواة ٣/٢٤١)

(٥) انظر: إنباه الرواة٤/١٠٨.

(٦) انظر ترجمته في: طبقات النحويين ١٢٥، الفرست ٦٥، نزهة الألباء ٥٠، إنباه الرواة ٣/٢٨٨وما بعدها، بغية الوعاة ٢/٢٩٠-٢٩٣.

مـن الكوفيين[١]، كان عالماً بالنحو والصرف، حتى قيل: إنه أول من وضع التصريف[٢]. واختُلف في نسبة بعض المصنفات إليه، فقيل: لا مصنف له يُعرف[٣]، وقيل: إن لـه كتبا في النحو[٤]. توفي سنة سبع وثمانين ومائة، وقيل: سنة تسعين ومائة، بعد أن عمّر طويلا.

ونصُّ بعض أصحاب التراجم وغيرهم على أن الهراء والرؤاسي هما المؤسسان للدرس النحوي في الكوفة، لم يمنع بعض الباحثين المحدثين من التشكيك في ذلك، يقول الدكتور مهدي المخزومي –متحدثاً عن هذين العلمين-: «ولكن الدارس إذا حقق النظر تريث قبل الاندفاع إلى تصديق مقالة القدماء فيهما، فليس لهما في موسوعات كتب النحو أقوال تؤيد مقالتهم، وكل ما هنالك مزاعم مطلقة، ينسب أكثرها إلى الكوفيين... وليس من الصعب حمل أكثر هذه المزاعم على أنها من فعل العصبية والخلاف الذي كان محتدماً بين البصريين والكوفيين إذ ذاك»[٥]. ويقول في موضع آخر: «وقد ذكرت كتب الطبقات من هؤلاء الدارسين الكوفيين الذين أدركتهم حرفة الأدب رجلين هما أبو جعفر الرؤاسي وخاله معاذ بن مسلم الهراء، وقد رفعتهما المزاعم إلى مكان لم يكونا أهلا لـه، فلا نكاد نعرف شيئا عن علمهما ولا شيئا عن مصنفاتهما... ولم يرفعهما إلى تلك المنزلة من العلم والأصالة والرئاسة إلا تعصب مذهبي أساء إلى تاريخ هذا الدرس بافتئاته وتخرصاته وزعماته»[٦].

---

(١) انظر: نزهة الألباء ٥٠، إنباه الرواة٣/٢٩٠، بغية الوعاة٢/٢٩٢.

(٢) انظر: إنباه الرواة٣/٢٩٢، بغية الوعاة ٢/٢٩١.

(٣) انظر: نزهة الألباء ٥٠.

(٤) انظر: بغية الوعاة ٢/٢٩٢.

(٥) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ٧٤.

(٦) الدرس النحوي في بغداد ١٦.

وهو يذهب في مقابل ذلك -محقاً- إلى أن الدراسة النحوية في الكوفة المتميزة بمنهجها عن مثيلتها البصرية، إنما تبدأ بالكسائي، فهو الذي نهج بالنحو منهجا جديداً تولاه الفراء من بعده بالرعاية[١].

وقبل التعريف ببعض أعلام الدرس النحو الكوفي، أشير إلى ما أثير من الخلاف حول وجود المدرسية الكوفية في النحو.

(المدرسة) الكوفية بين النفي والإثبات[٢]:

تحسن الإشارة في مستهل هذه الفقرة إلى أن من الألفاظ التي أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة، لفظ (مدرسة)، وعرّفها بقوله: جماعة من الفلاسفة أو المفكرين أو الباحثين تعتنق مذهباً معيناً، أو تقول برأي مشترك، ويقال: هو من مدرسة فلان: على رأيه ومذهبه[٣].

ويبدو أن مصطلح (مدرسة) بهذا المفهوم، لم يكن معروفاً عند القدماء، إذ كانت اللفظة تعني عندهم: مكان الدراسة، مثل المدرسة النظامية ببغداد، والمدرسة المستنصرية وغيرها. ولم يطلق القدماء على مسائل الخلاف في النحو كلمة (مدرسة)[٤]؛ لذلك فقد اختلف المحدثون في إطلاق هذا المصطلح على الكوفيين وغيرهم من نحاة الأمصار مثل البغداديين والأندلسيين.

والذي يعنيني في هذا البحث الخلاف في وجود مدرسة كوفية مستقلة. ويمكن رصد رأيين بارزين في هذه المسألة:

أحدهما يقول: بوجود مدرسة كوفية مستقلة في منهجها عن المدرسة البصرية، وهو الرأي الغالب عند أكثر الباحثين. ومن هؤلاء الشيخ محمد الطنطاوي في كتابه: نشأة النحو، والدكتور عبدالحميد حسن في كتابه: القواعد النحوية، والدكتور

(١) انظر: المرجع السابق، ومدرسة الكوفة ٧٩.

(٢) انظر: تأثير الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم٢١وما بعدها.

(٣) انظر: المعجم الوسيط(درس)١/ ٢٨٠.

(٤) انظر: المدارس النحوية أسطورة وواقع١٢.

شوقي ضيف في كتابه: المدارس النحوية، والدكتور مهدي المخزومي صاحب كتاب: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، والدكتور عبدالحميد سيد طلب في كتابه: تاريخ النحو وأصوله، والدكتور تمام حسان الذي يقول: «ولولا اختلاف البلدين حول الأصول، ما صح لنا أن نطلق على الاتجاهين اسم مدرستين»[1].

أما الرأي الثاني: فيذهب أصحابه إلى إنكار وجود مدرسة كوفية مستقلة، هذا فضلاً عن وجود مدارس نحوية بالأقاليم الأخرى، ويذكر الدكتور المخزومي أن «أول من شك في وجود مذهب مكتمل للكوفيين هو جوتولد فايل، ثم حاكاه في رأيه المترجم لثعلب من الكوفيين في دائرة المعارف الإسلامية، وبروكلمان، كما يشير إليه كلامه في كتابه (تاريخ الشعوب الإسلامية)»[2].

كما أنكر وجود مدرسة كوفية كذلك الدكتور علي أبو المكارم الذي خلص في آخر كتابه (تقويم الفكر النحوي) إلى أنه «ليس ثمة مدارس -بالمعنى الذي يقطع بوجود منهج مميز لكل منها- في النحو، وإنما هناك تجمعات مدنية، وهذه التجمعات تتحرك في إطارات متشابهة وتطبق أصولا واحدة، وإن اختلفت فيما بينها في بعض الجزئيات، فإنه اختلاف لا ينفي عنها وحدة المنهج واتفاق الأصول»[3].

ومن المنكرين لوجود مدرسة كوفية كذلك الدكتور إبراهيم السامرائي، الذي يقول: «فإذا عرفنا أن النحاة بصريين وكوفيين قد اتحدوا في المصطلح، واستعمل كل منهم مصطلح الآخر، ثم إذا وقفنا على أنهم لم يختلفوا في الأصول، واختلفوا

---

(١) الأصول للدكتور تمام حسان٢٣٨.

(٢) مدرسة الكوفة٣٥١. وقد ذكر فايل في تقديمه لكتاب (الإنصاف) لأبي البركات الأنباري أن الكوفة لم تؤسس لنفسها مدرسة نحوية خاصة بها. (انظر: ترجمة الدكتور عبدالحليم النجار لمقدمة الإنصاف).

(٣) تقويم الفكر النحوي٢٤٤.

في الفروع والتعليل، أدركنا أن من العسير علينا أن نسلّم بـ(مذهب كوفي)، ثم نتجاوز هذا فندعي (مدرسة كوفية)!!»[1].

والذي يظهر لي أن هذا التباين يعود -في جزء كبير منه- إلى الخلاف في تحديد مفهوم كل من مصطلحي (المدرسة) و(الأصول)؛ فمن ذهب إلى أن الأصول المعتمدة في تكوين مدرسة نحوية هي السماع والقياس والإجماع وغيرها مما يُبحث عادة فيما يسمى بأصول النحو، وجد أن البصريين والكوفيين لا يختلفون في أصل الأخذ بهذه الأشياء، إنما الخلاف بينهم في مدى التوسع أو التضييق عند الاعتماد على هذا الأصل أو ذاك، وهو ما لا يمكن عده خلافاً في الأصول، بل هو في أحسن أحواله خلاف في الفروع، مما لا يشفع عنده بادعاء وجود مدارس متباينة؛ ولذلك عدّ هذه الفكرة التي «احتلت على مدى الأجيال مركز الحقيقة وهي وهم، وحظيت بعناية الباحثين وهي أسطورة، فساهمت في إهدار قدرات، وضللت في فهم الحق معاً»[2].

أما من وسع مفهوم (الأصول) ليشمل عنده قضايا وجوانب أخرى غير المشار إليها سابقاً، فقد هداه فكره إلى أن الخلاف بين البصريين والكوفيين ليس فرعياً فحسب، بل يتجاوز ذلك ليكون خلافاً أصولياً. ومن الأمثلة على التوسع في تحديد مصطلح الأصول ما أورده الدكتور تمام حسان، فبعد أن ذكر جملة من القواعد؛ مثل قاعدة القلة والكثرة، وقاعدة القوة والضعف، وقاعدة التقدير وغيرها[3]، يقول: «تلك نماذج من مواد الدستور الذي التزم به النحاة، وهي مبادئ عامة لا ترتبط بباب نحوي دون غيره، ولكنها توجيهات يهتدي بها كل نحوي عند تفكيره في المسائل المفردة. ولقد اختلف نحاة البلدين على بعض هذه المبادئ المنهجية كما

---

(١) المدارس النحوية أسطورة وواقع ١٥٤.

(٢) تقويم الفكر النحوي ٢٤٤.

(٣) انظر: الأصول للدكتور تمام حسان ٢٢٤-٢٣٨.

اختلفوا على غيرها من الأصول التي سنسميها بعد قليل (أصول اللغة)، كأصل الاشتقاق وأقسام الكلم مثلاً[1]. ولولا اختلاف البلدين حول الأصول ما صح لنا أن نطلق على الاتجاهين اسم (مدرستين)»[2].

وبعد، فالذي يظهر لي أنه لا مشاحة في الاصطلاح -كما قيل-، المهم -في رأيي- هو تحديد مدلولات المصطلحات بدقة، حتى لا يبقى الخلاف على ما لم يُتَّفَق على مدلوله مسبقاً بدقة، والمهم بعد ذلك إدراك حدود الخلاف والالتقاء بين البصريين والكوفيين، سواء أُطلق على مذهبيهما لفظ (مدرسة) أم لم يطلق. وإن كنت أميل إلى القول بوجود مذاهب نحوية فحسب؛ إذ إن ما يجمع بين نحاة البلدين أكثر مما هو حاصل بينهم من تباين. وقد حاولت الالتزام -ما وسعني- بمصطلح (مذهب) في هذا البحث.

أهم خصائص المذهب الكوفي النحوي:

إذا أمكن لبعض الباحثين التشكيك في وجود (مدرسة) كوفية، فإنني لم ألحظ - في حدود ما اطلعت عليه- من نفى عن الكوفيين أي خصيصة تفردوا بها عن البصريين. وسأورد في هذا الموضع أهم خصائص المذهب الكوفي النحوي؛ لأنني سأعرض ذلك بمزيد من التفصيل في فصول القسم الثاني من هذا البحث. فمن أهم الخصائص التي طبعت البحث النحوي واللغوي عند الكوفيين:

(١) التوسع في الرواية عند العرب: موازنة بما عليه الأمر عند نظرائهم البصريين؛ فالمذهب الكوفي «الواؤه بيد السماع، لا يخفر له ذمة، ولا ينقض له عهداً، ويهون على الكوفي نقض أصل من أصوله، ونسف قاعدة من قواعده، ولا يهون عليه اطراح المسموع»[3]. ومن آيات التوسع في الرواية عند الكوفيين

---

(١) هذه أمثلة من الأصول عنده، وهي تؤكد توسعه في مدلول مصطلح (الأصول).

(٢) الأصول ٢٣٨.

(٣) نظرة في النحو للدكتور طه الراوي، مجلة المجمع العلمي بدمشق، م١٤، ج٩-١٠/٣١٩.

أخذهم عن أعراب قبائل لم يعتد البصريون بمروياتهم، حتى قال قائلهم -غامزاً الكوفيين في هذا المسلك-: «إنما أخذنا نحن اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز»[1].

ولا يعني ذلك أن الكوفيين لم يسمعوا من القبائل المشتهرة بالفصاحة، بل إن الروايات لتذكر عن شيخ الكوفيين الكسائي أنه في رحلته إلى بوادي نجد وتهامة والحجاز «أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ»[2]. ولكن ما تفرد به الكوفيون هو توسعهم في التعويل على المسموع عن العرب، وإيلاء هذا المسموع المكانة الأولى حتى قيل: إنهم «لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه بخلاف البصريين»[3]. كما قيل عنهم: «عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلاً»[4]. ولعل توسع الكوفيين في الرواية والاعتداد بالمسموع مهما كان قليلاً، قلل ظاهرة الشاذ والنادر عندهم، فـ«إذا بحثت عن الشاذ أو النادر عند الكوفيين لا تكاد تعثر عليه»[5].

كما أن من آيات توسعهم في الرواية موقفهم من القراءات القرآنية؛ حيث جعلوا القراءات مصدراً مهماً من مصادر علمهم، لا يرفضون قراءة صح سندها

---

(١) أخبار النحويين البصريين٦٨، طبقات النحويين واللغويين١٠٣، وينسب القول إلى الرياشي. والحرشة: جمع حارش، وهو صائد الضب. والكواميخ: جمع كامخ، وهو نوع من الأدم. والشواريز: جمع شيراز، وهو اللبن الثخين.

(٢) إنباه الرواة٢/٢٥٨.

(٣) الاقتراح في أصول النحو وجدله٣٥٩.

(٤) همع الهوامع(دار المعرفة)١/٤٥.

(٥) الخلاف بين النحويين للدكتور رزق الطويل١٤٣.

وإن تعارضت مع الأصول التي يضعها أهل الصنعة، فكلام الله عندهم «أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه»[1]. ولعل اعتدادهم بالقراءات يعود - فيما يعود إليه- إلى نشأة كل من الكسائي والفراء، رأسي المذهب الكوفي في الكوفة، التي نزل بها عدد كبير من الصحابة والتابعين والعلماء من أئمة القراءات، فكانت بحق موطن القراءات، إضافة لكون شيخ الكوفيين الكسائي كان من القراء، وكان أحد السبعة الأئمة في القراءة. وأما الفراء فهو وإن لم يكن من القراء إلا أن له أعمالاً تتصل بالقرآن، وأخذ القراءة عن الكسائي، وروى القراءات بطرقه الخاصة[2].

(٢) التوسع في القياس: لم يقتصر تفرد الكوفيين في منهجهم النحوي على التوسع في الرواية فحسب، بل صحب ذلك أيضاً توسع في القياس؛ فإذا كان البصريون يحرصون أن تكون الأمثلة التي يقاس عليها كثيرة وجارية على ألسنة العرب الفصحاء، فإن الكوفيين يتوسعون في ذلك فيقيسون على ما ورد عن العرب الفصحاء وإن لم يكن شائعاً أو كثيراً؛ حتى قيل عن الكسائي -غمزاً لمنهجه-: «إنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلاً ويقيس عليه، فأفسد النحو»[3]. ويقول ابن السراج[4] عن الفراء: «وهو وأصحابه كثيرا ما يقيسون على الأشياء الشاذة»[5]. وهي الظاهرة نفسها التي أثبتها بعض

---

(١) خزانة الأدب١/٩.

(٢) انظر: الدرس النحوي في بغداد٦٢-٦٨، مدرسة الكوفة٣٤٧.

(٣) القائل هو ابن درستويه. انظر: بغية الوعاة٢/١٦٤.

(٣) أبو بكر محمد بن السري النحوي، أخذ عن المبرد وكان من أكابر أصحابه، كما أخذ عن الزجاج، وأخذ عنه الزجاجي والفارسي والرماني والسيرافي. له مصنفات منها: الأصول، الموجز في النحو، الاشتقاق، شرح كتاب سيبويه. توفي سنة ٣١٦هـ. (انظر: أخبار النحويين البصريين١٠٨-١٠٩، طبقات النحويين واللغويين١١٢-١١٤، إنباه الرواة٣/١٤٥-١٥٠، إشارة التعيين٣١٣).

(٥) الأصول١/٢٥٧.

المتأخرين مثل أبي حيان الذي يقول -متحدثاً عن موضوع العطف بـ(بل)-: «وكون الكوفيين وهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ كلام العرب يذهبون إلى أن (بل) لا تجيء في النسق إلا بعد إيجاب، دليل على عدم سماعه من العرب، أو على قلة سماعه»[1].

(٣) قلة اللجوء إلى التأويل والتقدير: فالمتتبع لأقوال الكوفيين يلحظ أنهم أكثر احتراماً لظاهر النصوص، وأقل لجوءاً للتأويل موازنة بما عليه الأمر عند البصريين. ولا شك أن هذه الظاهرة وثيقة الصلة بالخاصتين السابقتين؛ فأهل البصرة حريصون على اطراد القاعدة، والنصوص التي لا تستجيب لما استقر من أصل عندهم يُفزّع فيها إلى التأويل. أما الكوفيون فإذا تعارض عندهم نص مع ما استقر لديهم من قاعدة، فإنهم يصوغون قاعدة أخرى تستجيب لمقتضيات النص المخالف، نابذين -في الغالب- فكرة التأويل والتقدير، ألم يُقَل إنهم «لو سمعوا بيتاً واحداً فيه شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه»[2]. وأن من: «عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا أو فصلا»[3]؟

(٤) التفرد بجملة من المصطلحات: اختص الكوفيون أيضاً بكثير من المصطلحات النحوية المباينة لما تواضع عليه أهل البصرة، حيث لم تقتصر محاولات الكوفيين للتفرد عن غيرهم على القواعد والأحكام فحسب، بل تجاوز الأمر ليشمل كذلك المصطلحات المستخدمة في الدرس النحوي، حتى قيل عن الفراء: «وكان الفراء يخالف الكسائي في كثير من مذاهبه، وأما على مذاهب سيبويه، فإنه

(١) ارتشاف الضرب٢/٦٤٤. وانظر: المغني١٥٣، همع الهوامع٣/١٨٠.

(٢) نظرة في النحو، مجلة المجمع العلمي بدمشق م١٤، ج٩-١٠/٣١٩. وانظر المعنى نفسه في كتاب الاقتراح للسيوطي٨٤.

(٣) همع الهوامع(دار المعرفة)١/٤٥.

يتعمد خلافه حتى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف»[1]. كما أبان أبو حاتم السجستاني[2] عن هذه الحقيقة في معرض نقده للكوفيين، حيث يقول: «وإنما كان همّ أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يسيّر اسماً يخترعه لينسب إليه، فيسمي الجر خفضاً، والظرف صفة، ويسمون حروف الجر حروف الصفات، والعطف النسق»[3]. ومن هذه المصطلحات ما كان معروفاً عند البصريين، إلا أنه ضُمّن معاني جديدة مخالفة للتي كانت معروفة عندهم، مثل مصطلحات الإعراب والبناء، فـ«حركات البناء عند البصريين الضمة والفتحة والكسرة، وعند الكوفيين الرفع والنصب والجر»[4]. ومنها مصطلحات أخرى تفرد بها الكوفيون ولم يعرفها البصريون، مثل مصطلح الخلاف والصرف والفعل الدائم، وغيرها[5].

من أعلام المذهب الكوفي في النحو:

ليس الهدف من هذه الفقرة إحصاء الرجال الذين وضعوا أسس المذهب الكوفي النحوي، وأولئك الذين سهروا على رعايته والعناية به. كما أنه ليس من غرضي بسط القول حول من سأعرض لهم من أعلام الكوفيين؛ إذ حسبي الإشارة الموجزة إلى أهم أعلامهم.

---

(١) مراتب النحويين٨٨.

(٢) أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد السجستاني –نسبة إلى سجستان، إقليم بين فارس والسند- النحوي اللغوي، أخذ عن الأخفش وأبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة والأصمعي. وأخذ عنه المبرد وابن دريد وغيرهما. كان إماما في النحو واللغة وعلوم ا لقرآن والشعر، وله في ذلك مصنفات باهرة، منها: إعراب القرآن، وكتاب ما تلحن فيه العامة، كتاب في القراءات. توفي سنة٢٥٥هـ. (انظر: أخبار النحويين البصريين٩٣-٩٦، معجم الأدباء١١/٢٦٣-٢٦٥، إنباه الرواة٢/٥٨-٦٤، إشارة التعيين١٣٧).

(٣) مراتب النحويين١٦١. وانظر: مصطلحات النحو الكوفي١٩-٢٠.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش٦/٧٢. وانظر: مصطلحات النحو الكوفي- دراستها وتحديد مدلولاتها٨٩وما بعدها.

(٥) انظر: المدارس النحوية١٦٥-١٦٧، مصطلحات النحو الكوفي١٠١وما بعدها.

[١] الكسائي[١] : هو علي بن حمزة بن عبدالله بن بهمَن بن فيروز الأسديّ مولاهم، كان أحد القراء السبعة، وكان إماماً في اللغة والنحو والقراءة، أصله من بلاد فارس، أخذ القراءة على حمزة بن حبيب الزيات[٢]، ثم اختار لنفسه قراءة فأقرأ الناس بها، كما عُرف بها[٣]. تعلم النحو على الكِبَر، أخذ عن الرؤاسي والهراء، ثم قصد البصرة فلقي الخليل بن أحمد، ومن ثمَّ خرج إلى بوادي نجد والحجاز وتهامة، ثم رجع وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ[٤].

ومما يدل على ما بلغه من منزلة بين علماء النحو أنه لما رجع إلى البصرة بعد ذهابه لأعراب البوادي، وجد الخليل قد مات، وجلس في موضعه يونس بن حبيب البصري[٥]، وجرت بينه وبين يونس مسائل نحوية أقر يونس فيها للكسائي وصدّره في موضعه[٦].

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين١٢٧-١٣٠، مراتب النحويين١٢٠، نزهة الألباء٥٨-٦٤، إنباه الرواة٢/٢٥٦وما بعدها، طبقات القراء١/٥٣٥-٥٤٠، معجم الأدباء١٣/١٦٧-٢٠٣، إشارة التعيين٢١٧-٢١٨، بغية الوعاة٢/١٦٢-١٦٤.

(٢) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل أبو عمارة الكوفي مولى آل عكرمة بن ربعي التيميّ الزيات، أحد القراء السبعة. وُلد سنة ٨٠هـ، وأدرك الصحابة بالسن، وقرأ القرآن على الأعمش وطلحة بن مصرف وغيرهما. وقرأ عليه الكسائي وسليم بن عيسى، وهما أجل أصحابه. كان إماما حجة، قيما بكتاب الله تعالى، حافظا للحديث، بصيرا بالفرائض والعربية. توفي سنة ١٥٦هـ. (انظر: وفيات الأعيان٢/٢١٦، شذرات الذهب١/٢٤٠، معرفة القراء الكبار١/١١١-١١٨).

(٣) انظر: نزهة الألباء٦٧، إنباه الرواة٢/٢٥٦.

(٤) انظر: نزهة الألباء٥٩، إنباه الرواة٢/٢٥٨.

(٥) أبو عبدالرحمن يونس بن حبيب الضبي مولاهم. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة. أخذ عنه الكسائي والفراء وروى عنه سيبويه فأكثر. كان إماما في النحو واللغة، له في النحو قياس ومذاهب تُروى عنه. سمع من العرب. توفي سنة ١٨٢هـ. (انظر: أخبار النحويين البصريين٣٣-٣٨، طبقات النحويين واللغويين٥١-٥٣، إنباه الرواة٤/٦٨-٧٣، إشارة التعيين٣٩٦-٣٩٧).

(٦) انظر: نزهة الألباء٥٩.

ألف الكسائي مؤلفات كثيرة، منها: كتاب معاني القرآن، وكتاب المختصر في النحو، وكتاب القراءات، وكتاب العدد، وكتاب النوادر الكبير، وكتاب النوادر الأصغر، وكتاب الهجاء، وكتاب الحروف، وغيرها[1].

كان الكسائي عالم أهل الكوفة وإمامهم[2]، قيل عنه: من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيال على الكسائي[3]. وقال عنه أبو بكر الأنباريّ: اجتمعت للكسائيّ أمور لم تجتمع لغيره؛ فكان واحدَ الناس في القرآن يكثرون الأخذ عنه..وكان أعلم الناس بالنحو، وواحدهم في الغريب[4]. وهو يُعَدّ المؤسّس الحقيقي للمنهج الكوفي في النحو[5].

توفي الكسائي سنة تسع وثمانين ومائة، وقيل غير ذلك[6].

[٢] **الأحمر**[7]: علي بن المبارك النحوي، اشتهر بالتقدم في النحو واتساع الحفظ، قال عنه ثعلب: كان علي بن المبارك الأحمر يحفظ أربعين ألف بيت شاهد في النحو سوى ما كان يحفظ من القصائد وأبيات الغريب[8]. صحب الكسائي وتتلمذ له. مات سنة أربع وتسعين ومائة للهجرة.

[٣] **الفراء**[9]: هو أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي، كان مولى لبني أسد، وهو من أصل فارسي، لقب بالفراء لأنه كان يفري الكلام فريا.

---

(١) انظر: المرجع السابق، وإنباه الرواة٢/٢٧١، وبغية الوعاة٢/١٦٣.

(٢) انظر: المزهر٢/٢٥٤.

(٣) ينسب القول لمحمد بن إدريس الشافعي. انظر: نزهة الألباء٧١.

(٤) انظر: إنباه الرواة٢/٢٦٤.

(٥) انظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو٧٩.

(٦) انظر: نزهة الألباء٥٩، إنباه الرواة٢/٢٦٨-٢٦٩.

(٧) انظرترجمته في: طبقات النحويين واللغويين٩٥، تاريخ بغداد١٢/١٠٤-١٠٥، معجم الأدباء١٣/٥-١١، إنباه الرواة٢/٣١٣-٣١٨.

(٨) انظر: إنباه الرواة ٢/٣١٤.

(٩) انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين٥١، طبقات النحويين١٣١-١٣٣، تاريخ بغداد ١٤/١٤٩-١٥٥، مراتب النحويين٨٦-٨٨، نزهة الألباء٨١-٨٤، إنباه الرواة٤/٧-٢٣، طبقات القراء٢/٣٧١-٣٧٢، الفهرست٦٦-٦٧، معجم الأدباء٢٠/٩، بغية الوعاة٢/٣٣٣.

أخذ النحو عن الكسائي، وهو أعلم الكوفيين وأبرعهم بالنحو بعد الكسائي. كان إماماً ثقة، قال عنه ثعلب: «لولا الفراء لما كانت اللغة؛ لأنه حصّنها وضبطها، ولولا الفراء لسقطت العربية، لأنها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم، فتذهب»[1].

تبحر الفراء في علوم شتى، فكان عارفاً بأيام العرب، وأخبارها، وأشعارها، وكان عارفاً بالطب، والفلسفة، والنجوم، غير أنه برز في النحو أكثر من غيره، فكانت عنايته به حتى قيل: الفراء أمير المؤمنين في النحو.

ومما يشهد للفراء بسعة الأفق والاطلاع، وغزارة العلم، كثرة المؤلفات التي خلفها؛ وأهمها كتابه: معاني القرآن، وكتاب الحدود، وكتاب البهي، وكتاب اللغات، وكتاب المصادر في القرآن، والجمع والتثنية في القرآن، والوقف والابتداء، والفاخر في الأمثال، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، وغيرها.

توفي الفراء سنة أربع ومائتين.

[٤] **هشام الضرير**[2]: هو أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير، تتلمذ للكسائي وعنه أخذ النحو. من مؤلفاته التي تنسب إليه: كتاب الحدود، وكتاب القياس، والمختصر في النحو، ومقالة في النحو. توفي سنة تسع ومائتين للهجرة.

[٥] **الطُّوال**[3]: هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبدالله، كان من جلة أصحاب الفراء. قال عنه ثعلب: كان الطوال حاذقاً بإلقاء المسائل العربية. لم يشتهر عنه تصنيف نحوي. توفي سنة ثلاث وأربعين ومائتين للهجرة.

---

(١) نزهة الألباء ٨١، إنباه الرواة ٤/٩.

(٢) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ١٣٤، الفهرست ١٠٤، نزهة الألباء ١٦٤، معجم الأدباء ١٩/٢٩٢، إنباه الرواة ٣/٣٦٤-٣٦٥، بغية الوعاة ٢/٣٢٨، هشام بن معاوية الضرير- حياته، آراؤه، منهجه ٣٥-٥١.

(٣) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ٩٦، الفهرست ٦٨، إنباه الرواة ٢/٩٢.

[٦] **سلمة بن عاصم**(١): هو أبو محمد سلمة بن عاصم الكوفي، روى عن يحيى بن زياد الفراء كتبه، قيل عن كتاب (معاني القرآن) الذي رواه عن الفراء: كتاب سلمة أجود الكتب؛ لأن سلمة كان عالماً، وكان لا يحضر مجلس الفراء يوم الإملاء، ويأخذ المجالس ممن يحضر ويتدبرها، فيجد فيها السهو، فيناظر عليها الفراء، فيرجع عنه. كما روى سلمة كذلك كتاب (الحدود) للفراء، وعنه أخذ ثعلب الكتابين. كان سلمة أديباً فاضلاً عالماً، قال عنه ثعلب: كان سلمة حافظاً لتأدية ما في الكتب. ذكر له من الكتب المصنفة: معاني القرآن، والمسلوك في العربية، وغريب الحديث. توفي سنة سبعين ومائتين للهجرة.

[٧] **ثعلب**(٢): هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار الشيباني مولاهم. إمام الكوفيين في النحو واللغة، كان ثقةً حجة صالحاً مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة، والمعرفة بالغريب ورواية الشعر القديم، مقدماً عند الشيوخ مذ هو حدث. وُلد سنة مائتين للهجرة، تتلمذ لتلاميذ الفراء: الطوال وسلمة بن عاصم وغيرهما، ولم يبلغ الخامسة والعشرين حتى حفظ كل ما للفراء من كتب، كما أخذ عن أعلام عصره اللغة والحديث والقراءات وغيرها. انتهت إليه رئاسة الكوفيين بعد الفراء، فتصدر مجالس الدرس في بغداد، واختلف الدارسون إلى مجلسه وهو حدث لم يتجاوز الخامسة والعشرين من عمره، وظل أكثر من ستين عاماً يملي دروسه على تلاميذه.

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين٩٦، الفهرست٦٧، نزهة الألباء٢٠٤-٢٠٥، معجم الأدباء١١/٢٤٢-٢٤٣، إنباه الرواة٢/٥٦-٥٨.

(٢) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين١٥٥، الفهرست٧٤، تاريخ بغداد ٥/٢٠٤-٢١٢، نزهة الألباء٢٩٣، معجم الأدباء٥/١٠٢، إنباه الرواة١/١٧٣-١٨٦، إشارة التعيين٥١-٥٢، بغية الوعاة١م٣٩٦.

صنف مؤلفات كثيرة منها: كتاب المجالس، وكتاب الفصيح، وكتاب قواعد الشعر، وكتاب معاني القرآن، وكتاب الموفقي، وكتاب القراءات، وكتاب الشواذ، وغيرها. كما صنع طائفة من دواوين الشعراء الجاهليين والإسلاميين. سئل أبو بكر بن السراج عن ثعلب والمبرد أيهما أعلم؟ فقال: ما أقول في رجلين، العالَم بينهما! وقال المبرد: أعلم الكوفيين ثعلب.

توفي -رحمه الله- سنة إحدى وتسعين ومائتين للهجرة.

[٨] **ابن الأنباري**(١): هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري، وُلد سنة إحدى وسبعين ومائتين للهجرة. كان من أعلم الناس بالنحو والأدب وأكثرهم حفظاً. قيل عنه: إنه كان يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد من الشعر في القرآن، كما حُدّث أنه كان يحفظ عشرين ومائة تفسير من تفاسير القرآن بأسانيدها، وكان يملي من حفظه لا من كتاب. وكان مع حفظه زاهدا متواضعاً صدوقاً ديّناً خيّراً.

تتلمذ لثعلب، كما أخذ عن أبيه. وصنف كتبا كثيرة في علوم القرآن وغريب الحديث والمشكل والوقف والابتداء والنحو. من مصنفاته: الزاهر في معاني كلمات الناس، المذكر والمؤنث، الأضداد، إيضاح الوقف والابتداء، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، شرح الكافي، غريب الحديث، المشكل في معاني القرآن، المقصور والممدود، وغيرها.

توفي ابن الأنباري سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة للهجرة.

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ١٧١-١٧٢، الفهرست ٧٥، تاريخ بغداد ٣/١٨١-١٨٦، نزهة الألباء ٣٣٠، معجم الأدباء ١٨/٣٠٦-٣١٣، إنباه الرواة ٣/٢٠١-٢٠٨، إشارة التعيين ٣٣٥-٣٣٦، بغية الوعاة ١/٢١٢-٢١٤، الزاهر في معاني كلمات الناس ١٣ وما بعدها.

٢- النحو والنحاة في الأندلس

تأخرت الدراسات اللغوية وغيرها من فروع الحياة العلمية في الأندلس عن مثيلاتها في المشرق؛ وذلك بحكم تأخر الفتح الإسلامي لهذا الإقليم الذي لم يتحقق إلا في نهاية القرن الأول الهجري، ثم ما تلا ذلك من سعي دؤوب لتأمين هذا الثغر ضد المتربصين.

ولئن ارتبطت الدراسات النحوية في نشأتها بالمشرق بظاهرة اللحن، وما عناه ذلك من الخوف على العربية من أن تصاب بعوامل الضعف والتحريف، إلا أن الأمر في الأندلس يبدو مختلفاً؛ حيث لم تكن اللغة العربية نفسها ذات كيان متين في هذه البلاد، إنما كانت ناشئة، حاجتها إلى جمع النصوص ربما تفوق حاجتها إلى وضع ضوابط تعصم الألسنة[١].

لكن سرعان ما برزت الحاجة إلى هذه الدراسات لأسباب عدة، منها ما له صلة بشخصية أهل الأندلس أنفسهم، الذين لم يألوا جهداً للأخذ بأسباب التميز وإثبات الذات، فقد برز لدى الأندلسيين شعور بأنهم لا يقلون عن غيرهم من أبناء المشرق كفاءةً، وأنهم إن لم يسبقوهم في هذا المضمار، فلا أقل من أن يلحقوا بركبهم[٢]. إضافة لاعتقادهم بفضل هذا العلم، كيف لا، وبه وحده يُفهَم كلام الله المنزل وما فيه من معان وأسرار؟ وهو ما يشير إليه أكثر من صنّف في هذا الفن من الأندلسيين، يقول أبو القاسم السهيلي في مقدمة كتابه (نتائج الفكر في النحو): «وكل علم -وإن تميز حامله عن البهيمة- فليس العلم الذي يلبس طالبه أكرم شيمة، ويحيي فؤاد صاحبه كما تحيي الديمةُ الهشيمةَ، إلا ما أودع الله -عز وجل- كتابه العلي من أنوار المعارف، وتضمنه كلام النبي -ﷺ- من الفوائد واللطائف، فذلك العلم الذي يُنهض حاملَه على أعلى المراتب...ثم لا يطمعه في الاستبصار والاستكثار من فوائده ونُضاره، والاستبصار في فنون فوائده

(١) انظر: الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير النحو٩٣.

(٢) انظر: المرجع السابق٩٤.

ومباحث أغواره إلا بعد معرفة باللسان الذي أُنزل به القرآن، ولغة النبي الذي أُحِلنا عليه في البيان...فإذا كانت صناعة الإعراب سرقاة إلى علوم الكتاب، لا يُتَولّج فيها إلا من أبوابها، ولا يُتَوصّل إلى اقتطاف زهراتها إلا بأسبابها، فواجبٌ على الناشئة تحصيل أصولها، وحتْمٌ على الشادين البحثُ عن أسرارها وتعليلها»[1].

وبذلك سرعان ما تكونت في الأندلس طبقة من المؤدبين أخذت على عاتقها تدريس العلوم الشرعية واللغوية للناشئة وغيرهم. وكانت بدايات الدرس اللغوي متواضعة مقتصرة على تعليم مبادئ العربية -كما وصفها أبو بكر الزبيدي في قوله: «لم يكن عند مؤدبي العربية ولا عند غيرهم ممن عُني بالنحو كبير علم، حتى ورد محمد بن يحيى -الرباحي- عليهم، وذلك أن المؤدبين إنما كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها، وتقريب المعاني لهم في ذلك، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها، والاعتلال لمسائلها، ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية، ولا يجيبون في شيء منها حتى نهج لهم سبيل النظر، وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في الشرق، من استقصاء الفن بوجوهه، واستيفائه على حدوده؛ وإنهم بذلك استحقوا اسم الرياسة»[2].

وما لبث هذا الدرس أن تطور بفعل عوامل عدة، لعل أهمها الرحلة إلى المشرق؛ فقد كان لكثير من العلماء والمشايخ الأندلسيين رحلات علمية، يدفعهم إليها الحرص على ملاقاة مشاهير الشيوخ المعاصرين، والرغبة في نيل الإجازة والحصول على الأسانيد العالية والاستكثار من الشيوخ. ولما كان الأندلسي العائد إلى وطنه بعد قضاء رحلة علمية يشرف في نظر قومه؛ لأنه غدا يروي عن الشيوخ، لم تعد الرحلة العلمية أمراً منوطاً بالنية الدافعة إلى الحج فحسب، بل سرعان ما أصبحت هي نفسها ضرورة لازمة، بخاصة لدى الطلبة القادرين على

---

(١) نتائج الفكر في النحو٣٤-٣٥.

(٢) طبقات النحويين واللغويين٣١١.

تحمل أعباء السفر[1]. وبذلك كان للرحلة أبلغ الأثر -بخاصة في العصور الأولى من التاريخ الأندلسي- في نقل مختلف فنون العلم والمعرفة السائدة في المشرق آنذاك.

وقد كانت الرغبات العلمية للمرتحلين متباينة ومتنوعة؛ فمنهم من يؤثر رواية الحديث، ومنهم من يُعنى بتفسير القرآن، ومنهم من يطلب الفقه، ومنهم من يلقى الشعراء المشارقة، كما أن منهم من يطلب اللغة والنحو، وهو ما يهمني التركيز عليه في هذا البحث.

فمن أولئك النفر الراحلين إلى المشرق جودي بن عثمان، الذي رحل إلى بغداد، وأخذ بها عن الكسائي، والفراء، وغيرهما، وظل يدرّس كتاب الكسائي بعد رجوعه وأخذ عنه جماعة، وألف كتابا في النحو[2].

وشيئا فشيئا ازدهرت الدراسات النحوية واللغوية في الأندلس، بخاصة في القرون الخامس والسادس والسابع من الهجرة؛ حيث لم يكتف الأندلسيون بالإفادة من النحاة السابقين بمختلف توجهاتهم، بل أصبحت لهم اختيارات وترجيحات وإضافات غير مسبوقة.

فالمقصود بـ(نحاة الأندلس) في هذه الدراسة، تلك الفئة الكبيرة من العلماء الذين غلبت عليهم -أو برزت عندهم- العناية بالدرس النحوي، بمعناه الشامل المتضمن للمباحث النحوية والتصريفية. ويدخل ضمن هذا المصطلح كل من وُلد بالأندلس وعاش فيها فترة تسمح -في العادة- بالتأثر والإفادة من علماء هذا البلد. فمصطلح النحوي الأندلسي ينطبق على من وُلد في الأندلس وعاش بها إلى حين وفاته، كما يشمل من وُلد في الأندلس وأفاد من علمائها ثم انتقل للإقامة في أقاليم إسلامية أخرى حيث أفاد الناس من علمه ومؤلفاته.

---

(١) انظر: الحركة اللغوية في الأندلس٥٤-٥٥.

(٢) اسم الكتاب الذي ألفه جودي بن عثمان: منبه الحجارة، وليس يعرف على وجه التحديد اسم كتاب الكسائي. انظر: طبقات الزبيدي٢٠٨، التكملة١/٢٤٩، البغية١/٤٩٠، أبوموسى الجزولي٢٩.

والمتبع للنحو والنحاة بالأندلس يلفيه من الثراء بحيث يعسر الإحاطة بكل من غلب عليه الاشتغال بهذا الفن، وحسب المتبع الإشارة إلى بعض من اشتهر من هؤلاء.

من أعلام النحو بالأندلس:

- من نحاة الأندلس الأوائل الذين سبقت الإشارة إليهم **جودي بن عثمان النحوي** مولى آل طلحة، رحل إلى المشرق، فلقي الكسائي والفراء وغيرهما، وهو أول من أدخل كتاب الكسائي إلى الأندلس. وقيل: إنه أول مؤدب أدب أولاد الأمراء بالأندلس، سكن قرطبة بعد قدومه من المشرق. له تأليف في النحو. توفي سنة ثمان وتسعين ومائة من الهجرة[(١)].

- **عبدالله بن نافع أبو حرشن**، مولى رسول الله ﷺ. ذكره الزبيدي ضمن الطبقة الثانية من نحاة الأندلس، كان عالماً باللغة والعربية، أخذ عن جودي بن عثمان النحويّ، عُرف بالفصاحة حتى إن الناس إذا استفصحوا رجلاً قالوا: ما هذا إلا أبو حرشن[(٢)].

- **عبدالله بن سوّار بن طارق القرطبي**، كان من أهل العلم باللغة، متفنناً في علم الأدب، رحل مع ابنه محمد إلى المشرق، ولقيا أبا حاتم والرياشي[(٣)] وغيرهما، توفي عبدالله سنة خمس وسبعين ومائتين، وتوفي ابنه محمد سنة اثنتين وثلاثمائة[(٤)].

(١) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين٢٥٦-٢٥٧، معجم الأدباء٧/٢١٣-٢١٤، إشارة التعيين٧٧، بغية الوعاة١/٤٩٠.

(٢) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين٢٥٩، بغية الوعاة٢/٦٤.

(٣) أبو الفضل وقيل: أبو الفرج عباس بن الفرج الرّياشيّ، إمام في النحو واللغة، كثير الرواية للأشعار. أخذ عن الأصمعي، وكان يحفظ كتبه، قرأ على المازني كتاب سيبويه، وكان المازني يقول: قرأ عليّ الرياشي الكتاب وهو أعلم به مني. توفي سنة ٢٥٧هـ. (انظر: أخبار النحويين البصريين٨٩-٩٣، طبقات الزبيدي٩٧-٩٩، نزهة الألباء٢٦٢-٢٦٤، إنباه الرواة٢/٣٦٧-٣٧٣).

(٤) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين٢٦٠، تاريخ علماء الأندلس١٧٨، بغية الوعاة٢/٤٥.

- عبدالملك بن حبيب السلميّ أبو مروان، كان إماماً في النحو واللغة والفقه والحديث، حافظاً للأخبار والأنساب والأشعار، متصرفاً في فنون العلم، كانت له رحلة إلى المشرق. من مصنفاته: إعراب القرآن، وغريب الحديث، والواضحة. توفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين للهجرة، عن أربع وستين سنة. رُوي عن سحنون بن سعيد[1] أنه لما قيل له: مات عبدالملك بن حبيب الأندلسي، فقال: مات عالم الأندلس، بل والله عالم الدنيا[2].

- مفرِّج بن مالك النحوي أبو الحسن المعروف بالبغل، من أهل قرطبة، كان نحويّاً لغويّاً عالماً بمعاني الشعر، وكان ذا صلاح وفضل ونية في تأديب المتعلمين، أنجب على يده أكثر أهل زمانه. ذكره الزبيدي ضمن نحاة الطبقة الرابعة من نحاة الأندلس. له كتاب في شرح كتاب الكسائي[3].

- محمد بن موسى بن هاشم بن زيد النحوي أبو عبدالله، المعروف بالأفشين[4]، من أهل قرطبة، كان متصرفاً في علم الأدب والخبر. رحل إلى المشرق فلقي الدينوري[5] فانتسخ كتاب سيبويه من نسخته، وأخذه عنه روايةً، كما أخذه عن

---

(١) أبو سعيد سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي، الإمام الثقة، صاحب المدونة الكبرى، وإليه تنسب بعدما انقرضت رواية أسد بن الفرات. كان فقيها بارعا، ورعاً، صارماً في الحق، زاهداً في الدنيا، لا يقبل من السلاطين شيئاً. توفي سنة ٢٤٠هـ. (انظر: المدارك٤/٤٥).

(٢) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين٢٦٠-٢٦١، تاريخ علماء الأندلس ٢٢١-٢٢٣، بغية الملتمس رقم١٠٨٠، بغية الوعاة٢/١٠٩.

(٣) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين٢٧٣، تاريخ علماء الأندلس٤٠٣.

(٤) في طبقات النحويين واللغويين: (الأقشتيق)، وفي تاريخ علماء الأندلس: (الأقشتين).

(٥) أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري، قدم مصر وأصله من الدِّينور. أخذ عن المازني كتاب سيبويه، كما قرأ على أبي العباس المبرد، وكان ختن أبي العباس ثعلب. له كتاب المهذب في النحو، وكتاب ضمائر القرآن، وغيرهما. توفي بمصر سنة ٢٨٩هـ. (انظر: طبقات الزبيدي ٢١٥، معجم الأدباء٢/٢٣٩-٢٤٠، إنباه الرواة١/٦٨-٦٩، إشارة التعيين٢٧).

المازني[1]. له كتب مؤلفة منها: طبقات الكتاب، وشواهد الحكم. توفي في رجب سنة سبع وثلاثمائة للهجرة[2].

- **عبدالله بن سليمان بن المنذر بن عبدالله بن سالم المكفوف**، المعروف بدَرْوَد، وربما صغر فقيل: دُرَيْود. كان له حظ جزيل من العربية، وعُرف بالنحو والأدب، وكان يقرض الشعر، أدب بعض أولاد الخلفاء، كان أعمى. يعد من أهل التأليف، له شرح على نحو الكسائي في ستة أجزاء سُمع عليه. توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة من الهجرة[3].

- **سعيد بن قدامة بن عبدالوارث بن محمود بن يزيد بن محمود بن هلال** القيسي البلوطي، يكنى أبا عثمان، من أهل قرطبة. كان مؤدباً عالماً بالعربية، وكان ذا سمت ووقار. كما كان يميل إلى مذهب الكوفيين. توفي سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة[4].

- **محمد بن يحيى بن عبدالسلام الأزدي أبو عبدالله، المعروف بالرباحي**، أصله من جيّان. كان حاذقاً بعلم العربية، دقيق النظر فيها، لطيف المسلك في معانيها، غايةً في الإبداع والاستنباط. نظر في كتب الكلام والمنطق والطب والتنجيم، وكان يتكل على حفظه، ويشتغل بالاستنباط الدقيق للمعاني في كل فن. رحل إلى المشرق، فلقي أبا

---

(١) أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني، أحد بني مازن بن شيبان. قرأ كتاب سيبويه على الأخفش، كان كثير الرواية، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري. له تآليف حسنة منها: كتاب التصريف، وكتاب الديباج. توفي سنة ٢٤٧هـ. (انظر: طبقات الزبيدي٨٧-٩٣، معجم الأدباء٧/١٠٧-١٢٨، نزهة الألباء٢٤٢-٢٥٠، إنباه الرواة١/٢٤٦-٢٥٦، إشارة التعيين٦١-٦٢).

(٢) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين٢٨١-٢٨٢، تاريخ علماء الأندلس٣١٦، إنباه الرواة ٣/٢١٦، بغية الوعاة١/٢٥٢.

(٣) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين٢٩٨، بغية الملتمس٣٤٤، تكملة الصلة٤٣٥، إشارة التعيين٢٩٩، بغية الوعة٢/٤٤.

(٤) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين٢٩٩، تاريخ علماء الأندلس١٤٥.

جعفر ابن النحاس[1] فأخذ عنه كتاب سيبويه روايةً، وقدم قرطبة فلزم التأديب به في داره، فانجفل الناس إليه. وقرئ عليه كتاب سيبويه، ولم يكن للناس يومئذ كبير علم بالعربية، حتى ورد محمد بن يحيى، فأخذ في التدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب وطرد الفروع إلى الأصول، فاستفاد منه المعلمون طريقه. أدب أولاد الملوك. وكان ذا سمت ووقار وفضيلة. توفي في شهر رمضان سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة[2].

- **محمد بن الحسن بن عبدالله بن بشر الزّبيدي أبو بكر**، من إشبيلية، عالم بالنحو واللغة والأخبار. قيل عنه: كان واحد عصره في علم النحو وحفظ اللغة. تتلمذ للرباحي وأبي علي القالي[3]. أدب أولاد الخلفاء، وولي قضاء قرطبة. من مصنفاته: طبقات النحويين واللغويين، وكتاب: أبنية الأسماء، ولحن العامة، وكتاب الواضح في النحو، ومختصر العين، والانتصار للخليل، وهتك ستور الملحدين في الرد على ابن مسرة. توفي الزبيدي سنة تسع وسبعين

---

(١) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بالنحاس، أخذ عن أبي إسحاق الزجاج وأبي عبدالرحمن النسوي، وأبي جعفر الطحاوي. كان واسع العلم، غزير الرواية، كثير التأليف، تزيد مؤلفاته على الخمسين، منها: إعراب القرآن، ومعاني القرآن، والناسخ والمنسوخ، الكافي في النحو. توفي سنة ٣٣٨هـ. (انظر: طبقات الزبيدي٢٢٠-٢٢١، معجم الأدباء٤/ ٢٢٤-٢٣٠، إنباه الرواة١/ ١٠١-١٠٤، إشارة التعيين٤٥).

(٢) انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين٣١٠-٣١٤، تاريخ علماء الأندلس ٣٤٨-٣٤٩، إنباه الرواة ٣/ ٢٢٩-٢٣٠، بغية الوعاة١/ ٢٦٢.

(٣) إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سليمان مولى عبدالملك بن مروان. أخذ عن ابن دريد وابن السراج وأبي عمرو الزاهد، ونفطويه. طاف البلاد واستقر بالأندلس حيث استوطن قرطبة ونشر فيها علمه. له تآليف كثيرة منها: البارع في اللغة، والمقصور والممدود، وفعلتُ وأفعلت، وخلق الإنسان. توفي سنة٣٥٦هـ. (انظر: طبقات الزبيدي١٨٥-١٨٨، معجم الأدباء٧/ ٢٥-٣٣، إنباه الرواة١/ ٢٠٤-٢٠٩، إشارة التعيين ٥٧-٥٨، أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس٢٧ وما بعدها).

وثلاثمائة[1].

- **مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي أبو محمد**، أصله من القيروان، وسكن قرطبة. وُلد سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، رحل إلى المشرق مرات. من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية. كان حسن الفهم والخلق، جيد الدين والعقل، كثير التأليف، مجوّداً للقرآن. له تصانيف كثيرة منها: الهداية إلى بلوغ النهاية، كتاب التبصرة في القراءات، كتاب الرعاية لتجويد القراءة، كتاب الكشف عن وجوه القراءات وعللها، كتاب الزاهي في اللمع الدالة على أصول مستعمل الإعراب، كتاب التذكرة لأصول العربية ومعرفة العوامل، كتاب المشكل في إعراب القرآن، كتاب الوصول إلى تذكرة كتاب الأصول لابن السراج في النحو. توفي مكي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة للهجرة[2].

- **يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي المعروف بالأعلم**، من أهل شَنْتَمَرِيّة الغرب، يكنى أبا الحجاج. وُلد سنة عشر وأربعمائة، رحل إلى قرطبة وأقام بها مدة. إمام باللغة والنحو ومعاني الأشعار، كان حافظا للغة والأشعار، كثير العناية بها، حسن الضبط لها، مشهوراً بمعرفتها وإتقانها. كانت الرحلة إليه في وقته. له مصنفات منها: شرح حماسة أبي تمام، شرح جمل الزجاجي[3]، شرح أبيات

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس٣٦٦، بغية الملتمس٥٦-٥٧، معجم الأدباء ١٨/١٧٩-١٨٤، إنباه الرواة٣/١٠٨-١١٠، إشارة التعيين٣٠٧-٣٠٨، بغية الوعاة ١/٨٤-٨٥، مقدمة كتاب: طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة ٥٦وما بعدها.

(٢) انظر ترجمته في: بغية الملتمس٤٥٥، طبقات القراء٢/٣٠٩-٣١٠، معجم الأدباء ١٩/١٦٧-١٧١، إنباه الرواة٣/٣١٣-٣٢٣، إشارة التعيين٣٥٤، بغية الوعاة ٢/٢٩٨.

(٣) أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، قرأ على أبي إسحاق الزجاج ونُسب إليه. أخذ عن ابن كيسان وابن السراج وأبي بكر بن الأنباري وابن دريد وغيرهم. من تصانيفه: كتاب الجمل، كتاب الأمالي، كتاب شرح أسماء الله الحسنى. توفي سنة ٣٣٧هـ. (انظر: طبقات الزبيدي١١٩، نزهة الألباء٣٧٩، إنباه الرواة٢/١٦٠-١٦١، إشارة التعيين١٨٠-١٨١).

الجمل، شرح أبيات الكتاب لسيبويه الموسوم بتحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب. كُفَّ بصر الأعلم في آخر عمره، وتوفي سنة ست وأربعين وأربعمائة[1].

- **علي بن أحمد، وقيل: ابن إسماعيل أبو الحسن النحويّ اللغوي** المعروف بابن سيده الضرير. كان حافظاً، لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها، فقد كان نادرة وقته، وله شعر جيد. صنّف كتاب المحكم في اللغة، وكتاب المخصص، وكتاب الأنيق في شرح الحماسة، وكتاب شرح إصلاح المنطق. توفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة للهجرة عن نحو ستين سنة[2].

- من نحاة القرن السادس في الأندلس **سليمان بن محمد بن عبدالله السبئي المالقي** المعروف بابن الطراوة. وُلد سنة أربعين وأربعمائة. كان مبرزاً في علوم اللسان: نحواً ولغةً وأدباً، قيل عنه: لم يكن أحد أحفظ لكتاب سيبويه، ولا أعلم به، ولا أوقف منه عليه، دُعي بالشيخ الأستاذ، ولا يلقب أحد ببلد الأندلس بالأستاذ إلا النحوي الأديب. من مصنفاته: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ترشيح المبتدي، رد الشارد إلى عقال الناشد، رسالة في منع استثناء الكثير من القليل، المقدمات إلى علم الكتاب وحل المشكلات على توالي الأبواب. توفي بمالقة سنة ثمان وعشرين وخمسمائة للهجرة[3].

---

(١) انظر ترجمته في: معجم الأدباء٢٠/٦٠، إنباه الرواة٤/٦٥-٦٧، إشارة التعيين٣٩٣، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة٢٤٦، بغية الوعاة٢/٣٥٦.

(٢) انظر ترجمته في: بغية الملتمس٤٠٥-٤٠٦، الصلة٢/٤١٠-٤١١، نفح الطيب٤/٣٥١، معجم الأدباء١٢/٢٣١-٢٣٥، إنباه الرواة٢/٢٢٥-٢٢٧، إشارة التعيين٢١٠-٢١١، بغية الوعاة٢/١٤٣.

(٣) انظر ترجمته في: التكملة٢/٧٠٤-٧٠٥، بغية الملتمس٢٩٠، إنباه الرواة٤/١١٣-١١٥، إشارة التعيين١٣٥، بغية الوعاة١/٦٠٢، ابن الطراوة النحوي٣١-١١٠، الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح١-٩.

- **عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد بن أبي الحسن أبو القاسم**، وقيل: أبو الحسن السهيلي، وُلد سنة ثمان وخمسمائة بمدينة مالقة، كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات، بارعاً في ذلك، جامعاً بين الرواية والدراية، نحوياً متقدماً، أديباً، عالماً بالتفسير وصناعة الحديث، حافظاً للرجال والأنساب، عارفاً بعلم الكلام والأصول، حافظاً للتاريخ، واسع المعرفة، غزير العلم، نبيهاً ذكياً، صاحب اختراعات واستنباطات. له تآليف جليلة منها: نتائج الفكر، كتاب الأمالي، كتاب الفرائض وشرح آيات الوصية، التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن من الأسماء والأعلام، الروض الأنف والمشرع الرويّ في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى. توفي السهيلي سنة إحدى وثمانين وخمسمائة للهجرة[1].

- **أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن مضاء أبو العباس القرطبي اللخمي**، أصله من قرطبة، وُلد سنة ثلاث عشرة وخمسمائة. كان له تقدم في علم العربية واعتناء وآراء فيها. كما كان مقرئاً مجوّداً، محدّثاً مكثراً، واسع الرواية، عارفاً بالأصول والكلام، ثاقب الذهن، شاعراً بارعاً كاتباً. صنف المشرق في النحو، والرد على النحاة، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان. توفي بإشبيلية سنة ثنتين وتسعين وخمسمائة للهجرة[2].

أما نحاة الأندلس في القرن السابع فيضيق المقام بتعداد أسمائهم، بله الترجمة لهم، حيث يعد هذا القرن -مع القرن السابق- بحق العصر الذهبي للحياة العلمية بعامة، وللبحث النحوي واللغوي بخاصة. يقول الدكتور عبدالرحمن السيد: «على أننا إذا جاز لنا أن نقسم عصور الأندلس من حيث ازدهار النحو بها وكثرة النحاة، ووفرة المؤلفات الباقية التي أفادت الناس، وخدمة اللغة، فإننا سنجد

---

(١) انظر ترجمته في: التكملة لكتاب الصلة٢/٥٧٠، وفيات الأعيان١/٣٥١-٣٥٢، طبقات القراء١/٣٧١، إنباه الرواة٢/١٦٢-١٦٤، إشارة التعيين١٨٢-١٨٤، بغية الوعاة٢/٨١-٨٢، أبو القاسم السهيلي ومنهجه في دراسة النحو واللغة، نتائج الفكر في النحو٨وما بعدها.

(٢) انظر ترجمته في: إشارة التعيين٣٣، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة٦٤، بغية الوعاة ١/٣٢٣، الرد على النحاة١٨وما بعدها.

بسهولة أن القرنين: السادس والسابع الهجريين، يمثلان أوج التأليف والدراسة والبحث النحوي»[1]. ومن النحاة الأندلسيين في هذا القرن:

- **أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرميّ الإشبيليّ**، المعروف بابن خروف، إمام في النحو واللغة، وكان محققاً مدققاً، ماهراً مشاركاً في الأصول. له مصنفات مفيدة، منها شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، شرح جمل الزجاجي، كتاب الفرائض. كما كانت له ردود على أبي القاسم السهيلي وابن مضاء وغيرهما. توفي سنة تسع وستمائة للهجرة[2].

- **محمد بن طلحة بن محمد بن عبدالملك بن أحمد النحويّ**، المشهور بابن طلحة. وُلد سنة خمس وأربعين وخمسمائة للهجرة. كان إماماً في العربية، غلب عليه تحقيق العربية والقيام عليها، وكان موصوفاً بالعقل والذكاء، ذا هدي وصون ونباهة وعدالة ومروءة، وكان أستاذ إشبيلية بلا خلاف، عُرف عنه ميله في عربيته إلى مذهب ابن الطراوة، وكان يثني عليه. توفي سنة ثمان عشرة وستمائة للهجرة[3].

- **عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله المشهور بأبي علي الشلوبين**، من أهل إشبيلية. وُلد سنة اثنتين وستين وخمسمائة. كان إماماً في اللغة والعربية، أستاذاً فيها، وكان ذا معرفة بالقراءات، حاملاً للآداب واللغات، آخذاً بطرف صالح من رواية الحديث، متقدماً في العربية كبير أساتيذها بإشبيلية، مبرزاً في تحصيلها، مستبحراً في معرفتها، متحققاً بها، حسن الإلقاء لها والتعبير عن

---

(١) نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة٢٦.

(٢) انظر ترجمته في: التكملة٦٧٦، معجم الأدباء١٥/ ٧٥-٧٦، نفح الطيب٢/ ١٨٧، إشارة التعيين٢٢٨، بغية الوعاة٢/ ٢٠٣، شرح جمل الزجاجي لابن خروف١٧ وما بعدها.

(٣) انظر ترجمته في: التكملة٢/ ٦٠٥، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة١٩٨-١٩٩، طبقات القراء٢/ ١٥٧، نفح الطيب٣/ ٤٧٦، إشارة التعيين٣١٥، بغية الوعاة١/ ١٢١-١٢٢، ابن طلحة النحوي- حياته، آثاره، آراؤه٣-٤١.

أغراضها. له مصنفات نافعة منها: شرح المقدمة الجزولية الكبير، وشرح المقدمة الجزولية الصغير، كتاب التوطئة، أمثلة الجزولية، حواشي الإفصاح، تعليق على كتاب سيبويه، وغيرها. توفي سنة خمس وأربعين وستمائة للهجرة[(١)].

- **أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الحضرميّ**، من أهل إشبيلية، وُلد عام سبعة وتسعين وخمسمائة للهجرة، تتلمذ للشلوبين وغيره. كان ماهراً في علم العربية، من أبرع من تتلمذ للشلوبين، وأحسنهم تصنيفاً في علوم اللسان. له مؤلفات عديدة مشهورة، منها: شرح جمل الزجاجي، كتاب المقرب، شرح المقرب، الممتع في التصريف، كتاب الضرائر، كما أن له شرحا على كتاب سيبويه، وشرحا على الإيضاح. توفي ابن عصفور سنة تسع وستين وستمائة للهجرة[(٢)].

- **جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي أبو عبدالله**، وُلد بجيان سنة ستمائة للهجرة. أقام فترة في الأندلس تلقى فيها العلم على عدد من الأساتذة منهم: ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي الغرناطي[(٣)]، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبدالله بن مالك المرشاني، كما جلس إلى أبي علي الشلوبين أياما، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار. ثم

---

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة٢/٣٣٢-٣٣٥، المغرب٢/١٢٩-١٣٠، إشارة التعيين ٢٤١، البلغة١٦٢-١٦٣، بغية الوعاة٢/٢٢٤-٢٢٥. شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/١٠-٤٧.

(٢) انظر ترجمته في: شذرات الذهب٥/٣٣٠، صلة الصلة١٤٢، إشارة التعيين٢٣٦-٢٣٧، بغية الوعاة٢/٢١٠، شرح الجمل لابن عصفور١/٢١٤١.

(٣) أبو الحسين ثابت بن محمد بن يوسف بن حيان الكُلاعي الغرناطيّ، كان نحوياً فاضلاً، مقرئاً ماهراً، معروفاً بالزهد والفضل والجودة والانقباض، روى عن ابن بشكوال، وبالإجازة عن السلفي، أخذ عنه ابن مالك، وأبو الحسين الرُّعيني بالإجازة. توفي سنة ٦٢٨هـ. (انظر: بغية الوعاة١/٤٨٢).

انتقل إلى المشرق، حيث تتلمذ لعدد من العلماء والشيوخ. كان إماماً للنحاة، وحافظاً للغة، صرف همته إلى إتقان لسان العرب، حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين. كما كان إماماً في القراءات وعللها. وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيّها. وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى. وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو، فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون فيه ويعجبون من أين يأتي بها. له مؤلفات كثيرة مفيدة، منها: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، شرح التسهيل، الخلاصة الألفية، لامية الأفعال، الكافية في النحو، شرح الكافية الشافية، عمدة الحافظ وعدة اللافظ، سبك المنظوم وفك المختوم، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحفة المودود في المقصور والممدود، الضرب في معرفة لسان العرب، وغيرها. توفي ابن مالك سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة[1].

- **عبيدالله بن أبي العباس أحمد بن عبيدالله بن محمد بن أبي الربيع القرشي الأمويّ**، من إشبيلية. وُلد سنة تسع وتسعين وخمسمائة للهجرة. كان إمام أهل النحو في زمانه. أخذ النحو عن الشلوبين ولم يكن في طلبة الشلوبين أنجب منه، مما حدا بشيخه ليأذن له في التصدر لإشغاله. له مصنفات منها: شرح الإيضاح للفارسي[2]، وشرح جمل الزجاجي، الملخص في ضبط قوانين العربية، وغيرها.

---

(١) انظر ترجمته في: نفح الطيب٢/٢٢٢-٢٣٣، شذرات الذهب٥/٣٣٩، طبقات القراء ٢/١٨٠-١٨١، البلغة٢٠١، إشارة التعيين٣٢٠-٣٢١، بغية الوعاة١/١٣٠-١٣٧، شرح التسهيل لابن مالك١/١٠-١٦.

(٢) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفاري الفَسَويّ. الإمام العلامة. قرأ النحو على أبي إسحاق الزجاج، وأبي بكر بن السراج. برع في النحو وانتهت إليه رئاسته. أخذ عنه عالم كثير منهم ابن جني وأبي الحسن الربعي وأبي طالب العبدي. له المصنفات الجليلة، منها: كتاب التذكرة، وكتاب الحجة، وكتاب الإيضاح، وكتاب التكملة، ومسائل كثيرة، منها: الشيرازيات، والبصريات، وغير ذلك. توفي سنة ٣٧٧هـ. (انظر: طبقات الزبيدي ١٢٠، تاريخ بغداد٧/٢٧٥-٢٧٦، نزهة الألباء٣٨٧-٣٨٩، إنباه الرواة١/٣٠٨-٣١٠، إشارة التعيين٨٣-٨٤).

توفي سنة ثمان وثمانين وستمائة للهجرة[(1)].

وقد تواصل النشاط العلمي في الأندلس في القرن الثامن، ومن ذلك البحث اللغوي والنحوي، وبرز أئمة أعلام في هذا المجال، منهم:

- **أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي الغرناطي**، وُلد سنة أربع وخمسين وستمائة للهجرة، عاش حياة مليئة بالدرس والتدريس والتصنيف، فقد أخذ عن علماء مشهورين في الأندلس ومصر وغيرها، وبلغ عدد الذين سمع منهم نحو خمسين وأربعمائة شخص، أما الذين أجازوه فعالم كثير جدا، واستمر يتلقى العلم عن الأئمة في شتى الفنون حتى غدا نحويَّ عصره، ولغويَّه، ومفسره، ومحدثه، ومقرئه، ومؤرخه، وأديبه. خلّف تراثاً ضخماً في النحو والتصريف واللغة والتفسير والحديث والفقه والقراءات والتاريخ والتراجم وغيرها. من مؤلفاته: البحر المحيط، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، ارتشاف الضرب من لسان العرب، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، التذكرة في النحو، وغيرها. قال عنه بعض أهل التراجم: لم أره قط إلا يسمع ويشتغل أو يكتب أو ينظر في كتاب، ولم أره غير ذلك. توفي أبو حيان سنة خمسة وأربعون وسبعمائة من الهجرة[(2)].

- **أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخميّ**، المعروف بالشاطبي، وُلد ونشأ بغرناطة، تتلمذ لأئمة أكابر عصره. كان أصوليّاً، مفسّراً، فقيهاً، محدّثاً، لغوياً، له القدم الراسخة والإمامة في الفنون: فقهاً وأصولاً وتفسيراً وحديثاً وعربيةً وغيرها. ألف تآليف نفيسة، منها: كتاب الاعتصام، والموافقات في أصول

---

(١) انظر ترجمته في: البلغة١٢٨، إشارة التعيين١٧٤، بغية الوعاة٢/١٢٥-١٢٦.

(٢) انظر ترجمته في: نفح الطيب٩/٣٣١-٤٠٢، شذرات الذهب٦/١٤٥-١٤٧، طبقات القراء٢/٢٨٥-٢٨٦، بغية الوعاة١/٢٨٠-٢٨٥، أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي٢٩ وما بعدها.

الفقه وحِكَم الشريعة وأسرارها، الإفادات والإنشادات، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الوافية، مجموع فتاوى، أصول النحو. توفي سنة تسعين وسبعمائة للهجرة[1].

(١) انظر ترجمته في: معجم المؤلفين ١/١١٨-١١٩، مقدمة كتاب (فتاوى الإمام الشاطبي) جمع وتحقيق الدكتور محمد أبو الأجفان، مقدمة كتاب (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) تحقيق الدكتور عياد الثبيتي.

٣- المراد بالتأثير

لعل أهم ما يميز الكائن البشري السمة الاجتماعية الواعية التي يتصف بها في تعامله مع بني جنسه والمحيط الذي يعيش فيه. فالإنسان لا ينفك عن علاقة من التأثير والتأثر منذ ولادته -بل ربما قبلها- إلى حين وفاته. وهو ما يعبر عنه عادة بالمقولة المشهورة: الإنسان مدنيّ بطبعه.

ولعل أبرز ما تتجسد فيه هذه العلاقة (التبادلية) عالم الفكر والثقافة. فلا يمكن للإنسان إلا أن يكون متأثراً في أفكاره بغيره، ومؤثراً فيه في الوقت ذاته. وأهل الأندلس ليس بإمكانهم الانفكاك عن هذا القانون العام؛ فلا غرابة من أن يقبل أهل الأندلس على التيارات الفكرية والثقافية التي زخر بها المشرق في أوج نهضته الحضارية، فيتأثرون بها إعجاباً أو رفضاً. وآراء الكوفيين النحوية سرعان ما عُرفت في البيئة الأندلسية، فأقبل عليها أهل الأندلس، آسرةً قلوب المعجبين بها، ودافعةً المناهضين لها للقيام بواجب النقض والرد. ولم يخبُ أوار هذا الجدال طوال فترة الحياة الفكرية والعلمية التي امتدت في الثغر الأندلسي أكثر من سبعة قرون.

فالمقصود بـ(تأثر) نحاة الأندلس في هذه الدراسة، ردة فعل علماء الأندلس الذين شيدوا بناء البحث النحوي واللغوي في هذا البلد تجاه مذهب الكوفيين النحوي أصولاً وآراء جزئية فرعية. فإذا كان تأثر الموافق من الأندلسيين للكوفيين واضحاً، فإن الراد للمذهب الكوفي والمجهد لنفسه في محاولة نقضه لا يقل في نظري تأثراً -وإن سلباً- من الأول.

وقد اعتمدت في تقرير تأثر الأندلسيين بالمذهب الكوفي النحوي بمتابعة نحاة الأندلس أو بعضهم للمذهب الكوفي، أو لقول بعض أعلامه إذا كانت المسألة خلافية بين الكوفيين أنفسهم. كما حرصت في أكثر المسائل على ذكر الموافق من الأندلسيين للرأي المخالف.

والمتتبع للدرس النحوي في الأندلس يجد أن المذهب الكوفي النحوي لم يُبْعَد في أي فترة من الفترات من ساحة التأثير في الحياة النحوية واللغوية

بالأندلس، مع الإقرار بأن هذا التأثير يبرز حيناً حتى لكأنه هو المؤثر الأبرز، ويخبو أحياناً حتى يكاد يختفي، مما يغري بعض الدارسين بالحكم بزوال هذا التأثير، ولكن سرعان ما يظهر من العلماء الأندلسيين من يكذب هذا الزعم.

لقد برزت أولى بوادر التأثر بالمذهب الكوفي -فيما يبدو- في صنيع جودي بن عثمان، ثم تواصلت بعده متمثلة في صور عدة، لعل أكثرها جلاءً تعاقب بعض النحويين الأندلسيين على شرح كتاب الكسائي؛ فبالإضافة إلى جودي، فقد شرح مفرِّج بن مالك النحوي أبو الحسن المعروف بالبغل كتاب الكسائي[1]، وعبدالله بن سليمان بن المنذر بن عبدالله بن سالم المكفوف، المعروف بدُرَيْوِد، الذي له شرح على نحو الكسائي في ستة أجزاء سُمع عليه[2]. كما شرحه أحمد بن أبان بن سيد: وهو أبو القاسم أحمد بن أبان بن سيد اللغوي الأندلسي، تلقب بصاحب الشرطة تشريفا وتكريما لعلمه ومنزلته. وقد صاحب القالي وروى عنه سائر كتبه ومصنفاته[3].

ولعل هذا التوجه لاعتماد كتاب الكسائي في الأندلس والتعاقب على شرحه، هو ما حدا بخطاب بن يوسف بن هلال الماردي[4] لوضع كتابه (الترشيح) يرد فيه الآراء التي جاءت في كتاب دُرَيْوِد الشارح لكتاب الكسائي، مع الإشارة إلى أن هذا

---

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين٢٧٣.

(٢) انظر طبقات النحويين واللغويين٢٩٨، بغية الوعة٢/٤٤.

(٣) انظر ترجمته في: إنباه الرواة١/٣٠، معجم الأدباء٢/٢٠٣، نفح الطيب٤/٣٥١.

(٤) أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي. كان من جلة النحاة ومحققيهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان. روى عن أبي عبدالله بن الفخار، وهلال بن عريب. تصدر لإقراء العربية طويلا، وصنف فيها. له كتاب الترشيح، كما اختصر كتاب الزاهر لابن الأنباري. (انظر: بغية الوعاة١/٥٥٣).

الأخير كان ينهج نهج الكوفيين، في حين كان خطاب المارديِ ينتصر لسيبويه والبصريين[1].

كما برز هذا التأثر في وصف بعض نحاة الأندلس بالميل للكوفيين ومذهبهم النحوي، كما حصل مع سعيد بن قدامة بن عبدالوارث البلوطي، من أهل قرطبة، الذي قيل عنه: كان يميل إلى مذهب الكوفيين[2].

ولم يقتصر هذا الحضور للمذهب الكوفي النحوي على الفترات الأولى في الأندلس، بل تواصل في صور عدة طيلة التاريخ الأندلسي، لعل منها ما يمكن أن يلحظه الدارس من وجود تيارين بينهما غير قليل من التباين في أسلوب الدرس النحوي بالأندلس، يقول الدكتور أحمد الزواوي: «إن مناهج علمائها -أي الأندلس- خضعت لموقفين اثنين:

الأول: موقف اتسم بالتقدير والاحترام لعلماء المشرق وبحوثهم، واعترف لهم بالفضل والرئاسة في علم اللغة والنحو، وفي إطار هذا الموقف مارس أصحابه نشاطهم العلمي، وفي ضوئه برزت اجتهاداتهم التي أضيفت إلى ما تضمنته المصادر الأصلية للنحو العربي، ومن ثم لم يتجرأ أحد من أصحاب هذا الاتجاه على الطعن في سيبويه ومن سار على نهجه، من علماء المدرسة العقلية. ولم يحاول نقض الأسس المنهجية أو رفضها، باعتبارها عناصر ثابتة في الدراسة اللغوية، وإنما أسهموا في تطويرها.

الثاني: موقف امتاز بمحاولات للاجتهاد وفرض الشخصية الأندلسية، ولكن أصحابه تجاوزوا مطالب الاجتهاد في العلم، إلى الطعن والقدح في سيبويه وأتباعه، واتجهت المحاولة إلى رفض بعض الأصول التي ارتضاها النحو العربي بصفة عامة، والبصريون بصفة خاصة.

---

(١) انظر بحث: خطاب المارديِ ومنهجه في النحو، للدكتور حسن الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية، العددان: ٧٩-٨٠، ص١١٨.

(٢) انظر: طبقات النحويين واللغويين٢٩٩، تاريخ علماء الأندلس١٤٥.

ولقد فرض الاتجاه الأول الرياحي، وثبتت أركانه مدرسته ومدرسة أبي علي القالي. ونقله إلى المغرب علماء كثيرون أنبههم أبو بكر الخدب[1]، وابن هشام اللخمي[2]، والعبدري[3] وابن خروف، ...

أما الموقف الثاني فظهرت بوادره أواخر القرن الرابع، واستمر ضئيل الأثر خلال القرن الخامس، وبلغ ذروته مع بداية القرن السادس، على يد أبي الحسين المعروف بابن الطراوة، وتلاميذه»[4].

على أنه لا ينبغي للباحث أن يغلو، فيصور الأمر على أنه صراع بين فئتين إحداهما تنافح عن سيبويه وتذب عنه بكل ما أوتيت من قوة، والأخرى لا تجد سبيلاً للطعن على أبي بشر إلا وسلكته، فهذا بلا شك غلوّ مجانب للصواب، إذ

---

(١) أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري النحويّ، المعروف بالخدب، من أهل إشبيلية، أحد النحاة المشهورين بالحذق. اشتهر بتدريس الكتاب، وله طرر عليه، كما أن له تعليقا على الإيضاح للفارسي. أخذ عن ابن الرماك وابن الأخضر. وأخذ عنه ابن خروف ومصعب الخشني. توفي سنة ثمانين وخمسمائة. (انظر: إنباه الرواة٤/١٨٨، البلغة٢٠٦، إشارة التعيين٢٩٥، تكملة الصلة٢٤٩، بغية الوعاة ١/٢٨).

(٢) أبو عبدالله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي النحويّ اللغويّ السبتيّ. تتلمذ لابن العربي، وأبي طاهر السلفي، له تآليف مفيدة منها: كتاب الفصول، والجمل في شرح أبيات الجمل، ونكت على شرح أبيات سيبويه للأعلم، وشرح الفصيح. كان حيا سنة ٥٥٧هـ. (انظر: البلغة٢٠٩، إشارة التعيين٢٩٨، تكملة الصلة٣٧٠، بغية الوعاة١/٤٨-٤٩).

(٣) أبو بكر محمد بن عبدالله بن ميمون بن إدريس العبدري النحويّ، من أهل قرطبة. إمام في النحو، مقدم في علم اللسان. أخذ عن ابن رشد وابن العربي وشريح وابن معمر. له على جمل الزجاجي شرح في عدة مجلدات، وشرح أبيات الإيضاح للفارسي، وشرح المقامات. توفي سنة ٥٦٧هـ.(انظر: البلغة٢٢٨، إشارة التعيين٣١٨، تكملة الصلة٢٢٩، بغية الوعاة ١/١٤٧-١٤٨).

(٤) أبو موسى الجزولي للدكتور أحمد الزواوي٣٣.

إن أصحاب الفئة الثانية لا يفتأون يذكّرون دوماً باحترامهم لسيبويه ومنهجه، إلا أن ذلك الاحترام -في رأيهم- لا يمكن أن يحملهم على قبول كل ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه، يقول ابن الطراوة: «ولا تثريب علينا فيما نلمّ به من الخلاف على سيبويه -رحمه الله- في اليسير من نظره، لا شيء من نقله؛ لأن تقليد الصادق في نقله واجب، والاعتراض عليه في نظره جائز، فمن تمت له التفرقة بين هاتين الحالتين عوفي من إنزال الظِّنّة بنا، وأراح الحفيظين مما نخوض فيه من أمرنا»[1].

وقبله قال الزبيدي - راداً ما يمكن أن يحوم حوله من شبهة التعالي على سيبويه في كتابه (الاستدراك)-: «ولعل عاقلا يتوهم أنا ادعينا مداناة سيبويه في علمه أو موازاته في نفاذه وفهمه، بما زدنا عليه من الأبنية التي أغفل ذكرها، ولما دللنا عليه من تناقض بعض قوله أو بمعارضتنا له في اليسير من معانيه فيخالنا أفكا، ويظن بنا عجزا. وأنى لنا بما توهمه، وإنما تكلمنا على أصوله. وعارضنا بعض قوله ببعضه. ورددنا عليه من علمه. والإحاطة على البشر ممتنعة، والعصمة عنهم مرتفعة»[2].

---

(١) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطإ في الإيضاح٧.

(٢) الاستدراك. وانظر: أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة٢٤٨.

٤- تاريخ اتصال الأندلسيين بالمذهب الكوفي وطرائقه

بين الأندلسيين والمشرق علاقة من نوع خاص، فقد تعددت الوشائج التي تربط أهل الأندلس بـ(المنبع)، وشد المشرق أنظار الأندلسيين بسياساته ومذاهبه وعلومه. وذلك واضح، ليس عند من صرح بإعجابه وهيامه بالمشرق فحسب، بل - ربما بشكل أوضح وأوفى- عند من سعى جاهدا لإبراز الشخصية الأندلسية المتميزة، وحذر من الذوبان الكامل في ثقافة المشرق. وإذا كان من العسير دائما الوقوف على نقطة البداية لأي حركة اجتماعية أو فكرية، إلا أن ذلك لا يمنع من الإقرار بأن اتصال الأندلسيين بالمذهب الكوفي النحوي يبدأ مع بدايات بروز هذا المذهب، فالفاصل المكاني بين أقصى الغرب حيث الأندلس، والمشرق لم يحل أبداً في أي فترة من الفترات دون التواصل الثقافي بين المنطقتين.

فتروي كتب التراجم أن أول من عمل على نشر المذهب الكوفي بالأندلس جودي بن عثمان، الذي رحل إلى بغداد، وأخذ بها عن الكسائي، والفراء، وغيرهما، وظل يدرّس كتاب الكسائي بعد رجوعه وأخذ عنه جماعة، وألف كتابا في النحو[١].

كما رحل قاسم بن أصبغ[٢] إلى المشرق عام ٢٧٤هـ فلقي المبرد وثعلبا وابن قتيبة[٣]،

---

(١) توفي جودي عام١٩٨هـ، واسم الكتاب الذي ألفه: منبه الحجارة، وليس يعرف على وجه التحديد اسم كتاب الكسائي. انظر: طبقات الزبيدي٢٠٨، التكملة١/٢٤٩، البغية ١/٤٩٠، أبو موسى الجزولي٢٩.

(٢) أبو محمد قاسم بن إصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء البياني القرطبي، مولى الوليد بن عبدالملك بن مروان. كان بصيرا بالحديث والرجال، نبيلا في النحو والغريب والشعر. سمع من بقي بن مخلد والمشني. رحل إلى المشرق فسمع من ثعلب والمبرد وابن قتيبة وخلائق. وانصرف إلى الأندلس بعلم كثير. ورحل إليه الناس. توفي سنة ٣٤٠هـ. (انظر: تاريخ علماء الأندلس٢٨٦-٢٨٧، بغية الوعاة٢/٢٥١).

(٣) أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري النحوي اللغوي. من أهل الكوفة. كان عالما بالنحو واللغة وغريب القرآن والشعر، وكان ثقة فاضلا. روى عن إسحاق بن راهويه ومحمد بن زياد الأعرابي وأبي حاتم السجستاني. توفي سنة ٢٧٠، وقيل: ٢٧٦هـ. (انظر: طبقات الزبيدي١٨٣، الفهرست٧٧-٧٨، نزهة الألباء٢٧٢-٢٧٤، إنباه الرواة٢/١٤٣-١٤٧، إشارة التعيين١٧٢-١٧٣، بغية الوعاة٢/٦٣).

وغيرهم، وانصرف بعلم كثير، وكان نبيلا في النحو والعربية، ومال إليه الناس لما رجع إلى بلده[1].

إذاً فقد بدأ اتصال الأندلسيين بالمذهب النحوي الكوفي مبكراً، حيث تتلمذ بعض الأندلسيين للكسائي والفراء وثعلب. وواضح أن إحدى الطرق المهمة — وربما كانت أهم الطرائق - التي تواصل بها الأندلسيون والكوفيين الرحلة والتلمذة المباشرة لشيوخ المذهب الكوفي وواضعي سماته.

ولم تكن الرحلة من الأندلسيين إلى المشرق الوسيلة الوحيدة التي تواصل بها الأندلسيون والكوفيون، بل كان -إلى جانب ذلك- نوع آخر من الرحلة، مكّنت الراغبين في الإفادة من أهل الأندلس من التواصل مع آراء الكوفيين ومذاهبهم، وأعني بذلك الرحلة المقابلة، رحلة بعض المشارقة أنفسهم إلى بلاد الأندلس.

ولعل من أشهر الراحلين من المشرق إلى الأندلس أبا علي إسماعيل بن القاسم ابن عيذون بن هارون القالي الذي تتلمذ في العراق لأشهر الشيوخ، وقد كان يميل إلى منهج البصريين، ولكن ذلك «يجب أن لا يحجب عنا وجه الحقيقة الثاني، وهو أن أبا علي كما قرأ وتأثر بشيوخه البصريين في النحو واللغة، كان تلميذا أيضا لغيرهم من الكوفيين، فقد روى عن أصحاب ثعلب وفي مقدمتهم أبو بكر بن الأنباري، وأبو عبدالله نفطويه[2]، كما روى عن أبي عمر المطرز[3] اللغوي الكوفي

---

(١) انظر: نفح الطيب٢/٤٧، بغية الملتمس.

(٢) أبو عبدالله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان بن المغيرة الأزدي المعروف بنفطويه. أخذ عن ثعلب والمبرد كان أديبا متقنا في الأدب، حافظا لنقائض جرير والفرزدق وشعر ذي الرمة وغيرهم. كان ينكر الاشتقاق وله في إبطاله كتاب. توفي سنة ٣٢٣هـ. (انظر: طبقات الزبيدي١٥٤، تاريخ بغداد٦/١٥٩-١٦٢، معجم الأدباء١/٢٥٤، إنباه الرواة١/١٧٦-١٨٢، إشارة التعيين١٥-١٦، بغية الوعاة١/٤٢٨-٤٣٠).

(٣) أبو عمر محمد بن عبدالواحد بن أبي هاشم المطرز الزاهد المعروف بغلام ثعلب. كان حافظا للغة، قيل عنه: أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة. روى الكثير عن الأئمة الأثبات وروى عنه الجم الغفير. له من المصنفات: شرح الفصيح، فائت الفصيح، الياقوتة، كتاب غريب الحديث. توفي سنة ٣٤٥هـ. (انظر: طبقات الزبيدي٢٠٩، الفهرست٧٦-٧٧، معجم الأدباء١٨/٢٢٦-٢٣٤، إنباه الرواة٣/١٧١-١٧٧، بغية الوعاة١/١٦٤).

الذي حدثه بكتب ثعلب، وما ألفه في شرح فصيحه ورد به على البصريين. وروى عن ابن شقير[1] الذي كان يخلط بين المذهبين. ولذلك نراه في كتبه لا يقتصر على الاستشهاد بأقوال البصريين وحدهم، بل أخذ أيضا عن الكسائي، والفراء، وابن الأنباري، وثعلب، وأمثالهم، ويستعير أيضا بعض مصطلحاتهم الخاصة»[2].

وقد أثنى أبو علي على ابن الأنباري من الكوفيين بقوله: «كان يحفظ فيما ذُكر ثلثمئة ألف بيت شاهد في القرآن، وله أوضاع شتى كثيرة، وكان ثقة ديِّنا صدوقاً، وكان أحفظ من تقدم من الكوفيين»[3].

وقد أثمرت دراسة أبي علي على ابن الأنباري رواية كثير من الكتب اللغوية والأدبية، ودواوين الشعراء الجاهليين والإسلاميين. فمما قرأه عليه: الغريب المصنف لأبي عبيد[4]، وكتاب المعاني الكبير

---

(١) أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير، النحوي البغدادي، في طبقة ابن السراج، روى عن أحمد بن عبيد بن ناصح تصانيف الواقدي. من مصنفاته: مختصر في النحو، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث. توفي سنة ٣١٧هـ. (انظر: أخبار النحويين البصريين١٠٩، تاريخ بغداد٤/٨٩، معجم الأدباء٣/١١، إنباه الرواة١/٦٩-٧٠، بغية الوعاة١/٣٠٢).

(٢) انظر: أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية في الأندلس٩٢-٩٣.

(٣) المرجع السابق١٥٣-١٥٤.

(٤) أبو عبيد القاسم بن سلام الأزدي مولاهم، كان إمام عصره في كل فن من العلم. أخذ عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي وابن الأعرابي والكسائي والفراء وغيرهم. من مصنفاته: الغريب المصنف، غريب القرآن، غريب الحديث، معاني القرآن، المقصور والممدود وغيرها. توفي سنة٢٢٤هـ. (انظر: طبقات الزبيدي١٩٩-٢٠٢، الفهرست٧١-٧٢، معجم الأدباء١٦/٢٥٤-٢٦١، نزهة الألباء١٨٨-٢٠٦، إنباه الرواة٣/١٢-٢٣).

لابن السكيت[1]، وكتاب المقصور والممدود من تأليف ابن الأنباري.

وقد وجد القالي في قائمة كتب ابن الأنباري الطويلة زادا معينا له على تأليف كثير من كتبه التي شابهت في عناوينها ومحتوياتها بعض كتب ابن الأنباري، كما كان له في شخصه وعلمه وما امتاز به من الضبط والأمانة والخلق العلمي قدوة حسنة ومثالا يحتذى[2].

وممن رحل إلى الأندلس من المشارقة أيضا عبدالله بن حسن بن عبدالرحمن بن شجاع المروزي أبو بكر النحوي الحنبلي، قال عنه صاحب البغية: «فاضل أديب، عالم بالنحو على مذهب الكوفيين، ألف في النحو على مذهبهم، دخل الأندلس، وحمل أهلها عنه. مات في حدود أربع وعشرين وأربعمائة»[3]، ويقول في موضع آخر -مترجما لعبدالله بن الحسين (هكذا) بن عبدالرحمن بن شجاع المروزي يكنى أبا عبدالرحمن-: «... واسع الرواية قديم الطلب، وكان عالما بالعربية على مذهب الكوفيين، وله تأليف في النحو على مذهبهم سماه الابتداء، ...وكان ممتّعا بذهنه وجميع جوارحه. مولده سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة»[4].

ولم تقتصر الرحلة إلى الأندلس على العلماء فحسب، بل تعدى ذلك ليشمل الأعراب أهل اللغة أنفسهم، ويروي الزبيدي قصة أبي محمد الأعرابي العامري

---

(١) أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السكيت، كان إماما في اللغة، عالما بنحو الكوفيين. لقي فصحاء الأعراب وأخذ عنهم، كما أخذ عن البصريين والكوفيين، كالفراء وأبي عمرو الشيباني وابن الأعرابي. من مصنفاته: إصلاح المنطق، كما أن له تصانيف كثيرة في النحو ومعاني الشعر وتفسير دواوين العرب. توفي سنة ٢٤٤هـ. (انظر: طبقات الزبيدي ٢٠٢-٢٠٤، الفهرست ٧٢-٧٣، معجم الأدباء ٢٠/٥٠-٥٢، إنباه الرواة ٤/٥٠-٥٧، إشارة التعيين ٣٨٦-٣٨٧، بغية الوعاة ٢/٣٤٩).

(٢) انظر: أبو علي القالي ٦٩.

(٣) بغية الوعاة ٢/٣٨، ترجمة رقم ١٣٧٤.

(٤) بغية الوعاة ٢/٤٠، ترجمة رقم ١٣٧٨، وواضح أن المترجم له هنا هو السابق نفسه.

الذي لحن في مجلس صاحب إشبيلية، فقال له -شاكراً على شيء اصطنعه إليه-: تالله ما سيدتك العرب إلا بحقك، فرد عليه أبو الكوثر الخولاني بأن العلماء بالعربية يقولون: سودتك، فقال الأعرابي: السواد: السُّخام...وتنتهي القصة بإفحام يزيد بن طلحة العبسي[1] للأعرابي، إلا أن هذا الأخير لجّ قائلا: يا أهل الأمصار، ماذا صنعتم بالكلام؟[2].

على أن من الطرق الأخرى البارزة التي تحقق بها التواصل بين الأندلسيين والمذهب الكوفي الإفادة من الكتب والمصنفات التي عُنيت بنقل آراء الكوفيين؛ فالنحوي الأندلسي لم يقصر نظره وعنايته على مصادر النحو البصري، حتى في تلك الفترات التي يخيل للمرء فيها أن النزعة البصرية كانت غالبة في الأندلس، بل تعدت عنايته لتشمل مختلف المصادر، بصريةً كانت أم كوفيةً؛ فهذا أحد أعلام النحاة بالأندلس، وأعني به ابن طاهر الإشبيلي له تعاليق على كتاب سيبويه وأخرى على كتاب معاني القرآن للفراء[3]. وقد قيل عن ابن طاهر نفسه إنه كان «قائما على كتاب سيبويه، وأصول ابن السراج، ومعاني القرآن للفراء، والإيضاح للفارسي، يعتني بها ويرى أن ما عداها في الصناعة مطرح»[4].

وفي موقف ابن طاهر هذا ما يوضح اعتماد علماء النحو في الأندلس على مصادر مختلفة المذاهب. فقد أصبحت مصادر الدرس النحوي متاحة للأندلسيين شيئاً فشيئاً، فأفادوا منها، وقد كانوا يكنون لعلماء العربية الأوائل احتراماً كبيراً مهما

---

(١) أبو خالد يزيد بن طلحة العبسي، يعرف بيزيد الفصيح. من أهل إشبيلية، سمع من محمد بن عبدالله بن الغازي ومحمد بن عبدالسلام الخشني. وكان من أجلة فقهاء إشبيلية، كما كان بصيرا باللغة والنحو والشعر، مشهورا بالفصاحة. (انظر: طبقات الزبيدي٢٧١-٢٧٢، تاريخ علماء الأندلس٤٤٦، ترجمة١٦٠٨).

(٢) انظر: طبقات الزبيدي٢٧١-٢٧٢.

(٣) انظر: الذيل والتكملة٥/٦٥٠-٦٥١.

(٤) التكملة٢/٥٣٢. وانظر: الذيل والتكملة٥/٦٤٩.

كانت انتماءاتهم المذهبية، ولم يتحرجوا في الاختيار والترجيح والرد أحيانا[1].

والمتتبع لما حُقق من مؤلفات نحوية أندلسية يقف على مظاهر كثيرة هي بلا شك ناتجة عن نبذ الأندلسيين لفكرة التعصب التي تمنع من الإفادة من الرأي والرأي الآخر مهما كانت حجته وأدلته، فلا نكاد نجد نحويا ممن رأت مؤلفاتهم النور إلا ونجد له متابعات -قد تقل أو تكثر- لكلا المذهبين البصري والكوفي.

يقول نعمة العزاوي عن علماء الأندلس: إنهم «عكفوا على كتب المدرستين، فدرسوها، واختاروا منها، ولكنهم كانوا إلى المذهب البصري أميل، ولم يكن منهم في عصر الزبيدي من عرف بمشايعة إحدى المدرستين أو التعصب لها، وإنما كان منهجهم الاختيار من المذهبين، وإن كان اختيارهم من المذهب البصري أكثر من اختيارهم من المذهب الكوفي، ولعل الاختيار من المدرستين ومزج المذهبين مع إعطاء البصرة شيئا من التفضيل والتقدير، لم يكن سمة المنهج النحوي في الأندلس في عصر الزبيدي فقط، بل ظل أساس منهجهم في جميع العصور»[2].

ثم تقول عن الزبيدي: «فالزبيدي رأس المذهب الأندلسي في النحو، ورائد كبير نهج النحاة بعده سبيله، فلم يتقيد بأقوال البصريين، ولم يلغ عقله بإزائها، بل رجح عليها أقوال الكوفيين في بعض المسائل حين رأى الرواية الموثوقة تؤيدهم، وتعزز آراءهم، ولم يمنعه إعجابه بسيبويه، وإكباره لكتابه، من أن يخالفه، ويزن آراءه بميزان النقد ويؤلف في الاستدراك عليه ونقده، والنص على مواطن سهوه وغلطه وتناقضه. وهكذا بدأت شخصية الأندلس تتألق وتظهر على يدي الزبيدي. وبات لمؤلفات اللغة والنحو طابعها الذي يتميز بالاجتهاد والأخذ من المذهبين»[3].

---

(١) انظر: الدراسات اللغوية في الأندلس منذ مطلع القرن السادس الهجري حتى منتصف القرن السابع الهجري٢٤٣.

(٢) أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة٢١٠-٢١١.

(٣) المرجع السابق٢١١.

والموقف نفسه يلحظه الدارس لما كتبته الدكتورة خديجة الحديثي عن أبي حيان، فهي تصفه بأنه «لا يقف من المذهب الكوفي موقف المعارض دائما، بل يوافقهم في بعض المسائل التي يرى أنهم على حق فيها... فأبو حيان يفضل من يراه على الحق والصواب حتى ولو كان من مخالفيه في مذهبه، ويرد على المخطئ وإن كان ممن يناصر مذهبهم، ولا يتبع غيره فيقلده تقليدا أعمى، بل يمحص ويقرر ويختار...ومما تقدم نرى أن أبا حيان يقف موقف المخالف من الكوفيين متى رأى آراءهم شاذة لا يسندها سماع من شعر أو لغة أو قياس معتمد عليه، ويقف منهم موقف المؤيد عندما يرى آراءهم صحيحة راجحة»[1].

فالعلم في الأندلس لم يكن من جهة التعصب أو المغالبة، بل من جهة الدليل والقناعة، يقول يزيد بن طلحة الفصيح راداً على أبي محمد الأعرابي -في القصة التي نقلها الزبيدي[2]-: «إن العلم ليس من جهة المغالبة، ولكن من جهة الإنصاف والحقيقة».

وغني عن البيان أن الإفادة من المذهب النحوي الكوفي لم يكن مصدرها عند الأندلسيين الإفادة المباشرة من كتب الكوفيين أنفسهم فحسب، بل تعدت لتشمل كذلك الإفادة من الكتب التي عُنيت بنقل مذاهبهم مثل أصول ابن السراج وكتب الفارسي وابن جني[3] وجمل الزجاجي وغيرها كثير مما اشتهر شهرةً واسعةً بين المعنيين بالدرس النحوي واللغوي في الأندلس، فتناولوه

---

(١) أبو حيان النحوي ٣٠١-٣٠٣.

(٢) انظر: طبقات الزبيدي ٢٧٢.

(٣) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، أخذ العربية عن أبي علي الفارسي، وقد لازمه أربعين سنة، سفراً وحضراً. كان من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف. أخذ عنه الثمانيني وعبدالسلام البصري. من مصنفاته: الخصائص في النحو، سر صناعة الإعراب، شرح تصريف المازني، اللمع في النحو. توفي سنة ٣٩٢هـ (انظر: الفهرست ٨٧، معجم الأدباء ١٢/٨١-١١٥، تاريخ بغداد ١١/٣١١-٣١٢، إشارة التعيين ٢٠٠-٢٠١، بغية الوعاة ٢/١٣٢).

بالشرح والإيضاح، واعتمدوه في إلقاء الدروس، وتعليم الطلاب. فكان مصدراً مهماً سمح للأندلسيين بالاطلاع على آراء الكوفيين والموازنة بينها وبين آراء البصريين.

يقول الدكتور مهدي المخزومي مؤكداً احتواء كتاب (الأصول) لابن السراج وكتاب (الجمل) للزجاجي على كثير من مذاهب النحو الكوفي: «وبالرغم من غلبة المذهب البصري، وبسط سيطرته على بيئات الدرس، وحظوته بتشجيع الحكام والأمراء ومؤازرتهم إياه، بقي المذهب الكوفي محتفظاً بأصالته، مؤثراً حتى في أعلام المذهب البصري، فارضاً كثيراً من آرائه على عقول الدارسين، مشيعاً كثيراً من أوضاعه ومصطلحاته في حوار الدارسين وكتاباتهم. ويكفي أن نتصفح كتاب الأصول لابن السراج، وكتاب الجمل للزجاجي، وغيرهما من مؤلفات المعاصرين لهما لنقف على مدى تأثير هذا الدرس الأصيل في الدارسين الذين ميزوا أنفسهم بانتسابهم إلى البصريين»[1].

ثم يوضح بعد ذلك أن هذا التأثر يعود في الأساس إلى تلمذة هؤلاء العلماء لبعض أعلام الدرس الكوفي، وإفادتهم منهم كثيراً، بخاصة أولئك الذين أحاطوا علماً بأصول المذهب الكوفي وأصول المذهب البصري، وكانوا «قدوة أعلاماً في علم الكوفيين، وكان أول اعتمادهم عليه، ثم درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين»[2]، إلا أنهم كانوا أميل في دراستهم إلى الكوفيين[3].

---

(١) الدرس النحوي في بغداد٨٥-٨٦.

(٢) الإيضاح في علل النحو٧٩.

(٣) الدرس النحوي ببغداد٨٦.

القسم الأول

تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس
من خلال المسائل النحوية

تمهيد

إن المطلع على مدونات النحو التي ألفها أهل الأندلس واقفٌ – لا محالة- على الثراء الذي ميز الدرس النحوي بهذا الثغر ؛ حيث تعد مدونات علماء الأندلس النحوية – مثل مؤلفات السهيلي وابن عصفور وابن مالك وأبي حيان والشاطبي وغيرها كثير- تعد مراجع أساسية لا يمكن لدارس النحو العربي الاستغناء عنها.

ومن مظاهر عناية الأندلسيين بهذا الدرس ما تميزت به مؤلفاتهم من عناية كاملة بنسبة الآراء لأصحابها، والاستدلال للأقوال، والتعليل لها، وبيان الأصول التي يستند إليها هذا النحوي أو ذاك في تقرير رأيه، وغير ذلك من مظاهر تدل على الثراء الكبير الذي تميز به الدرس النحوي بالأندلس. ولا عجب في ذلك إذا علم ما للدرس النحوي من قيمة في حياة الأندلسيين ؛ وقد وُفق المقري في وصفه لمكانة النحو عند الأندلسيين في قوله عنهم: « قد يطلقون على النحوي واللغوي اسم الفقيه، لأنه عندهم من أرفع السمات. والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة، حتى إنهم في هذا العصر كأصحاب عصر الخليل وسيبويه، لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدة، وهم كثيرو البحث فيه وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكل عالم في أي علم لا يكون متمكنا من علم النحو – بحيث لا تخفى عليه الدقائق- فليس عندهم بمستحق للتميز، ولا سالم من الازدراء»[1].

لقد تميزت الحواضر الأندلسية بنشاط علمي لا يقل ثراءً عن نظيره في الحواضر المشرقية، كما كان التفاعل كبيرا بين الحركة العلمية في الأندلس بشتى فنونها ونظيرتها في المشرق ؛ حيث كان التفاعل كبيرا، والتأثر والتأثير متبادلاً.

ولعل من الوسائل المعينة على اكتشاف مظاهر هذا التأثر وخيوطه، - ويعنينا في هذا المقام تأثر الأندلسيين بالنحاة الكوفيين- تتبع آراء نحاة الأندلس الفرعية،

---

(١) نفح الطيب ١/ ٢٠٦.

للوقوف على موقفهم من نحاة الكوفة، موافقةً أو معارضةً، نصراً أو تفنيداً. وغني عن البيان أن الموافقة في المسائل الفرعية، تستتبع غالباً موافقة في الأصول المستند إليها في تقرير هذه المسائل.

لذلك سوف نسعى – مستعينين بالله تعالى- على تتبع الدرس النحوي في أبوابه المختلفة، للوقوف على آراء نحاة الأندلس التي وافقوا فيها نحاة الكوفة، دون إغفال الإشارة إلى من عارضهم منهم في هذه المسائل، مع الحرص على دراسة كل مسألة دراسة معينة على بيان الخلاف الحاصل فيها وأطراف هذا الخلاف، إضافة إلى مستندات كل صاحب قول، لنخلص بعد ذلك إلى ترجيح ما يبدو لنا – وفق بعض الأصول المرتضاة- أظهر من غيره من الآراء.

أما عن الترتيب المتبع في دراسة المسائل، فقد اخترنا – غالباً- الترتيب الذي ارتضاه ابن مالك في ألفيته؛ وذلك لشهرته بين الدارسين، ولبعض المزايا الأخرى التي تميزه عن غيره من التقسيمات التي ارتضاها غيره من علماء النحو؛ مثل الزجاجي، والزمخشري وغيرهما.

أولاً: المسائل النحوية:

باب المعرب والمبني

إعراب المثنى:

ذهب جمهور النحويين إلى أن المثنى معرب، في حين ذهب الزجاج[1] إلى أنه مبني[2].

ويرفع المثنى بالألف، وينصب ويجر بالياء. واختلف النحويون في الألف والياء اللتين زيدتا بالمثنى على أقوال، أذكر فيما يلي أهمها:

الأول: ذهب سيبويه والبصريون إلى أن الألف والياء في المثنى حروف إعراب، وأن حركات الإعراب مقدرة فيها، فالضمة مقدرة على الألف، والفتحة والكسرة مقدرتان في الياء[3].

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن الألف والياء هما الإعراب نفسه، فهما بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة[4]. ووافقهم على ذلك ابن مالك من نحويي الأندلس[5].

---

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجّاج النحويّ، أخذ عن ثعلب والمبرد ولازمه، وكان إماماً في العربية. له من المصنفات: معاني القرآن، فعلت وأفعلت، ما ينصرف وما لا ينصرف، شرح أبيات سيبويه، النوادر. توفي سنة٣١١، وقيل: ٣١٦هـ. (انظر: أخبار النحويين البصريين١٠٨، تاريخ بغداد٦/٨٩-٩٥، معجم الأدباء١/١٣٠-١٥١، نزهة الألباء٣٠٨-٣١٢، إنباه الرواة١/١٩٤-٢٠١، إشارة التعيين١٢).

(٢) انظر: الإنصاف ١/٣٣، ارتشاف الضرب ١/٢٦٤، نتائج التحصيل ١/١/٤٠٧.

(٣) انظر: الكتاب ١/١٧، المقتضب ٢/١٥٣، الإيضاح في علل النحو ١٣٠.

(٤) انظر: الإيضاح في علل النحو ١٣٠، سر صناعة الإعراب ٢/٦٩٥-٦٩٦، الإنصاف ١/٣٣، ارتشاف الضرب ١/٢٦٤.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٥، نتائج التحصيل ١/١/٤٠٦.

الثالث: ذهب الأخفش[1]، والمبرد[2]، وغيرهما[3]: إلى أن الإعراب مقدر في الحرف الذي كان حرف الإعراب قبل طروّ التثنية، والألف والياء دليل الإعراب، وقد منع من ظهور الإعراب شغل ما قبل حرفي اللين بالحركات التي اقتضتها هذه الحروف.

الرابع: ذهب الجرمي[4] إلى أن المثنى مرفوع بالألف، فهي حرف الإعراب كما ذهب إلى ذلك سيبويه، أما في حالتي النصب والجر، فهو معرب بالتغير والانقلاب[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل سيبويه ومن وافقه لقولهم: إن الألف والياء حرفا إعراب، بأن هذه الحروف زيدت للدلالة على التثنية، فلما كانت كذلك، صارت من تمام صيغة الكلمة التي وُضعت لذلك المعنى، فصارت بمنزلة التاء في (قائمة) والألف في (حبلى)، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب في هاتين الكلمتين، فكذلك الألف والياء في المثنى[6].

---

(١) انظر: المقتضب ٢/١٥٤، الإيضاح في علل النحو ١٣٠، سر صناعة الإعراب ٢/٦٩٥. والأخفش هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي مولى بني مجاشع. أخذ عن سيبويه وكان أسن منه، فكان أبرع أصحاب سيبويه. تتلمذ له الكوفيون بعد نزوله في بغداد. له معاني القرآن وغيره. توفي سنة ٢١٥هـ (انظر: أخبار النحويين البصريين٥٠-٥١، طبقات الزبيدي ٧٢-٧٤، معجم الأدباء١١/٢٢٤-٢٣٠، نزهة الألباء١٨٤-١٨٨، إنباه الرواة٢/٣٦-٤٤، إشارة التعيين١٣١-١٣٢، بغية الوعاة١/٥٩٠).

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) مثل: المازني (انظر: الإيضاح في علل النحو ١٣٠)، والزيادي (انظر: الارتشاف ١/٢٦٤).

(٤) أبو عمر صالح بن إسحاق البَجَلي، مولاهم. إمام في النحو بصري، أخذ عن الأخفش ولقي يونس، وأخذ اللغة عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي. له كتاب الفرخ. توفي سنة ٢٢٥هـ (انظر: أخبار النحويين البصريين٧٢-٧٤، طبقات الزبيدي٧٤-٧٥، تاريخ بغداد ٩/٣١٣-٣١٥، معجم الأدباء١٢/٥-٦، نزهة الألباء٢٠٦-٢١٣، إنباه الرواة٢/٨٠-٨٣، إشارة التعيين١٤٥، بغية الوعاة٢/٨-٩).

(٥) انظر: المقتضب ٢/١٥٣، سر صناعة الإعراب ٢/٦٩٥، الإنصاف ١/٣٣.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٦٩٨، ٧٠٨-٧٠٩، الإنصاف ١/٣٤-٣٥.

ونقل ابن جني عن الفارسي دليلاً آخر يعضد قول سيبويه ومن وافقه، فقال: «ويدل على أن الألف في التثنية حرف إعراب صحة الواو في (مِذْرَوان)[1]. قال: ألا ترى أنه لو كانت الألف إعراباً أو دليل إعراب، وليست مصوغة في جملة بناء ا لكلمة متصلة بها اتصال حرف الإعراب بما قبله، لوجب أن تقلب الواو ياء، فيقال: مِذْرَيان؛ لأنها كانت تكون على هذا القول طرفاً... فصحة الواو في (مذْرَوَان) دلالة على أن الألف من جملة الكلمة، وأنها ليست في تقدير الانفصال الذي يكون في الإعراب»[2].

أما الكوفيون ومن وافقهم، فقد استدلوا لما ذهبوا إليه بحمل الحروف على الحركات؛ وذلك لأن هذه الحروف تتغير كما تتغير الحركات، ولما كانت كذلك دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات[3].

كما استدلوا كذلك بحمل المثنى على الأمثلة الخمسة، فكما أعربت هذه الأمثلة بالحرف، وهو ثبوت النون في حالة الرفع، نحو: يفعلان ويفعلون، وأعربت كذلك بسلب هذا الحرف في حالتي الجزم والنصب، وأعرب الفعل كذلك بسلب الحركة في الجزم في نحو: لم يذهبْ، فجُعل لفظ ضد الإعراب إعراباً، «فلم يكن لذلك منكَراً أن يكون الإعراب في بعض الأحوال حرفاً إذا دعت الضرورة إليه»[4].

أما من ذهب إلى أن الألف والياء ليستا حرفي إعراب، ولا هما إعراب، ولكنهما دليل الإعراب، فدليله أن هذه الحروف لو كانت إعراباً لما اختل معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط ا لضمة من دال (زيد)، ولو أنها حروف إعراب كالدال من (زيد) لما كان فيها دلالة على الإعراب، وهي تدل على الإعراب؛ لأنك إذا قلت:

---

(١) المذروان: الجانبان من كل شيء.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٩. وقد أطال ابن جني في الاستدلال لقول سيبويه والرد على من خالفه في هذه المسألة. انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٩٥-٧٢٣.

(٣) انظر: الإنصاف ١/ ٣٣-٣٤.

(٤) انظر: الإيضاح في علل النحو ١٣٢، الإنصاف ١/ ٣٤.

رجلان، عُلِمَ أنه رفع، وإذا رأيت الياء، علمت أنها في موضع خفض أو نصب؛ فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب[1].

أما الجرمي فدليله أن الأصل في المثنى قبل دخول العامل عليه هو الألف، فإذا دخل الرافع لم يحدث شيء، وبقي على ما هو عليه، وإن دخل الناصب أو الجار قلبت الألف ياءً، ولا إعراب في الحروف لا ظاهراً ولا مقدراً، فكان التغير هو الإعراب[2].

ولم يسلم قول من هذه الأقوال من ردود واعتراضات: فقد رُد قول سيبويه بأنه لو كانت الألف والياء حروف الإعراب، كان الإعراب لازماً لها، وهو غيرها، نحو: دال (زيد)، لما كانت حروف الإعراب هي وما أشبهها كان ما يعتورها من الضم والكسر والفتح هو الإعراب[3].

وإذا ثبت كون سيبويه يقدر حركات الإعراب في الألف والياء[4]، فإن لازم ذلك ظهور الفتحة في نحو: رأيت بنيك؛ لأن ياءه كياء (جواريك) مع ما في جواريك من زيادة الثقل. ولما انتفى اللازم، وهو ظهور الفتحة، عُلم انتفاء الملزوم، وهو تقدير الضمة والكسرة[5].

وُرد قول الكوفيين، بأنه لو كانت هذه الحروف هي الإعراب كالحركات، لكان يجب أن لا يخل سقوطها بمعنى الكلمة، كما لو سقطت الحركات، فيلزم من هذا القول أن يكون الاسم متى حذفت منه الألف دالاً على معنى التثنية على ما كان يدل عليه والألف فيه؛ لأنك لم تعرض لصيغة الاسم، وإنما حذفت إعرابه[6].

---

(١) انظر: المقتضب ٢/١٥٤-١٥٥، سر صناعة الإعراب ٢/٧١٠، الإنصاف ١/٣٥.

(٢) انظر: نتائج التحصيل ١/١/٤٠١.

(٣) انظر: المقتضب ٢/١٥٣ هـ١، سر صناعة الإعراب ٢/٧١٠.

(٤) جزم ابن جني بأن سيبويه لا يقدر الحركات على الحروف، فلا يقدر الضمة على الألف، ولا الفتحة أو الكسرة على الياء. انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٧٠٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٤-٧٥.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٧١٦، الإنصاف ١/٣٧.

واعترض على الأخفش بأن هذه الحروف إنما زيدت في آخر المثنى لمعنى لا يفهم بدونها، كألف التأنيث وتائه، فكما لم يكن ما قبل هذه محلاً للإعراب، كذلك لا يكون ما قبل حرفي المثنى محلاً له؛ إذا الإعراب لا يكون إلا آخراً[1].

كما رُد بأن الإعراب لو كان مقدراً فيما قبلها وهذه الحروف دليل عليه، لم يحتج إلى تغييرها رفعاً ونصباً وجراً، كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم، وفي ألف المقصور[2].

ورُد قول الجرمي بأنه جعل الإعراب في المثنى في حالتي الجر والنصب معنىً لا لفظاً، وفي الرفع لفظاً لا معنى، فخالف بين جهات الإعراب في الاسم الواحد[3].

ثم إن هذا القول يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف، وهذا لا نظير له في كلامهم[4].

الترجيح:

مع أنه قيل: إنا «بلونا هذه الأقوال على تباينها وتنافرها واختلاف ما بينها، وترجيح مذاهب أهلها القائلين بها، فلم نر فيها أصلب مكسراً، ولا أحمد مخبراً من مذهب سيبويه»[5].

مع أنه قيل ذلك إلا أن سبر أغوار هذه الأقوال وأدلة كل منها، يجعل قول الكوفيين ومن وافقهم (أصلب مكسراً)؛ وذلك لما يلي:

١ - إن الإعراب إنما جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل، واختلافه يدل على معانٍ تعتور الأسماء، والحروف المذكورة - أعني الألف والياء في المثنى-

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٣٥، شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٥.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٥.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٧١٣.

(٤) انظر: الإنصاف ١/٣٥، شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٤.

(٥) سر صناعة الإعراب ٢/٦٩٦.

محصّلة لذلك، فلا عدول عنها[1].

٢- إن قول الكوفيين غير محتاج إلى تقدير كما هي حاجة الأقوال الأخرى إلى ذلك، ولا شك أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى.

٣- إنه لا يمتنع أن تكون هذه الأحرف هي ذاتها الإعراب، وفي الوقت نفسه دالة على التثنية[2].

٤- إن عبارة سيبويه نفسه: «وهو حرف الإعراب»[3]، لا يبعد أن تعني: الحروف التي أعرب الاسم بها، كما يقال: حركات الإعراب، أي الحركات التي أعرب الاسم بها[4].

تثنية اللفظين غير المتحدين معنىً:

المثنى هو ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين. وقد اختلف النحويون في بعض الشروط الواجب توافرها في الاسم حتى يثنى؛ من ذلك اختلافهم في شرط الاتحاد المعنوي بين اللفظين المراد تثنيتهما؛ وذلك على قولين:

الأول: جواز تثنية ما مفرداه متفقان لفظاً وإن كانا مختلفين معنىً، نحو: العينان، مثنى العين الناظرة والعين النابعة، والقُرءان: للطهر والحيض، والزيدان: اسم إنسان واسم كلب. وممن أجاز ذلك أبوبكر بن الأنباري الكوفي[5]، ووافقه

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٥.

(٢) انظر: الإيضاح في علل النحو ١٣٤.

(٣) الكتاب ١/١٧.

(٤) أشار الأنباري إلى هذا الملحظ. انظر: الإنصاف ١/٣٤.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٦٠، التذييل والتكميل ١/٦٧ب، توضيح المقاصد ١/٨٣، تعليق الفرائد ١/١٩٤، نتائج التحصيل ١/١/٣٥٧.

أبو موسى الجزولي[1]، وابن مالك[2]. ونسب الرضي[3] الرأي نفسه للأندلسي[4].

الثاني: مَنْع صياغة المثنى مما اختلفت معاني مفرده وإن اتفقت ألفاظه. وينسب هذا القول لأكثر المتأخرين[5]، وممن نص على المنع أبو علي الشلوبين[6].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تثنية الألفاظ وإن اختلفت معانيها بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿...نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ...﴾[7]؛ حيث جمع الآباء مع أن مفرداتها تختلف معانيها، حيث قصد بالآباء: إبراهيم وإسماعيل وإسحق، وجواز الأمر في الجمع مؤذن بإجازته في التثنية[8].

٢- قول الرسول -ﷺ-: (الأيدي ثلاث: فيد الله -تعالى- العليا، ويد المعطي، ويد السائل السفلى إلى يوم القيامة)[9]. فجمع الأيدي مع أن معاني مفرداتها مختلفة، وذلك مؤذن بجواز التثنية؛ لأن ما جاز جمعه جازت تثنيته.

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ١٧٢/٢. والجزولي هو أبو موسى عيسى بن عبدالعزيز بن يللبخت بن عيسى البربري المراكشي. لزم ابن بري بمصر لما حج وعاد وتصدر للإقراء في المرية وغيرها. أخذ عنه ابن معط والشلوبين. له المقدمة المشهورة، وشرح أصول ابن السراج. توفي سنة ٦٠٧هـ. (انظر: بغية الوعاة٢/٢٣٦-٢٣٧، أبو موسى الجزولي٤٢ وما بعدها).

(٢) انظر: المراجع بالهامش الأول من هذه المسألة، والارتشاف ٢٥٥/١.

(٣) رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، من استراباذ إحدى قرى طبرستان، صاحب الشرح المشهور على الكافية لابن الحاجب، كما شرح الشافية أيضا. توفي سنة ٦٨٨هـ. (انظر: بغية الوعاة١/٥٦٧-٥٦٨، مقدمة شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر٦).

(٤) انظر: شرح الكافية ١٧٢/٢.

(٥) انظر: المراجع بالهامش الأول من هذه المسألة، والمساعد ٣٩/١.

(٦) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٩٧/١.

(٧) سورة البقرة: آية١٣٣.

(٨) انظر: شرح التسهيل ٦٠/١، المساعد ٣٩/١.

(٩) الحديث أخرجه الإمام أحمد وأبوداود عن مالك بن نضلة، وهو بلفظ: "الأيدي ثلاثة..." انظر: مسند الإمام أحمد ٤٧٣/٣، سنن أبي داود ج٢/ح١٥٨٤.

٣- قول العرب: القلم أحد السِّنانين، والخال أحد الأبوين[1].

٤- قول بعض الطائيين:

كَـمْ لَيْـثٍ اغْـتَرَّ بي ذا أَشْـبُلٍ غَرِثَـتْ ... فَكَـأنَّني أَعْظَـمُ اللَّيْـثَيْنِ إِقْدامـا[2]

والشاهد في قول العرب وبيت الشاعر تثنية ما اختلفت معاني مفرداته في قولهم: السنانين، والأبوين، والليثين.

٥- ومن الأدلة القياسية التي استدل بها المجيزون: أن التخالف في اللفظ لابد معه من تخالف المعنى، ولم يمنع ذلك من التثنية في نحو قولهم: العمرين لأبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب -رضي الله عنهما-[3]، والقمرين: للشمس والقمر. فأن لا يمنع التخالف في المعنى مع عدم التخالف في اللفظ أحق وأولى[4].

٦- ومن أدلتهم كذلك أنه لا خلاف في عود الضمير على المفردين المتفقين في اللفظ والمختلفين معنىً عند أمن اللبس، نحو: عندي عين منقودة وعين موروده أبحتهما للضيف، فكما اجتمعا في الإضمار يجتمعان في الإظهار[5].

أما من منع هذه المسألة، فقد استدل بما يلي:

١- أنه استُغني بحرف التثنية عن أن يضم للاسم مثله للاكتفاء بلفظ واحد عن لفظ الآخر، فأقيم مقام الآخر حرف التثنية اختصاراً، واستُغني بلفظ الأول عنه؛ ولذلك اشتُرط اتفاق اللفظ، فلم يقل: الزيدان، ونعني بهما زيداً وعمراً؛ لأنه لا دلالة على عمرو أصلاً. وإذا كان اتفاق اللفظ مشترطاً لذلك، فاتفاق المعنى أولى

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/٦٠، المساعد ١/٣٩، التصريح على التوضيح ١/٦٧.

(٢) البيت لا يعرف قائله، انظر: شرح التسهيل ١/٦١، شواهد التوضيح والتصحيح ٢٨، نتائج التحصيل ١/١/٣٥٨. وغرثت: جاعت.

(٣) انظر: المقتضب ٤/٣٢٣، الكامل للمبرد ٢/١٣١، شرح الكافية للرضي ٢/١٧٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٦٠.

(٥) انظر: تعليق الفرائد ١/١٩٣-١٩٤، نتائج التحصيل ١/١/٣٥٩.

بالاشتراط ؛ لأنه إذا كانا متفقي اللفظ وهما مختلفان في المعنى، فإنه لا تقع الدلالة على الثاني بالأول، واتفاق اللفظ لا يعطي أن الآخر مثل الأول فيدل عليه، إنما يدل على ذلك اتفاق المعنى[1].

٢- حمل التثنية على الإخبار ؛ فاختصار التثنية كاختصار الخبر، فكما جاز: زيد ضارب وعمرو، فحذف خبر (عمرو) اكتفاء بخبر (زيد) ؛ لتوافقهما معنىً، كذلك جاز أن تقول: جاء الضاربان، في المتوافقين معنىً. وكما لم يجز أن يقال: زيد ضارب وعمرو، فتحذف خبر (عمرو) إذا خالف خبر (زيد) معنىً، وإن وافقه لفظاً، كذلك لا يجوز أن يقال: زيد وعمرو ضاربان، مع مخالفة المعنى[2].

٣- أما ما استدل به المجيزون من أدلة سماعية فقد حملها المانعون على الشذوذ[3]، أو على تأويلها لتصبح من المتفق معنىً ؛ فإطلاق لفظ زيدين على شخصين مختلفين، أو على إنسان وحيوان، إنما جاز لأن مسمى العلم ذات شخص معين من غير نظر إلى حقيقته من كونه آدميا أو غيره، فإذا اجتمع معه مسمى آخر مثله، فذلك العلم يصح تثنيته ؛ لأن مسمى الثاني من جنس الأول[4].

٤- كما ردوا على دليل المجيزين بأنه لا يلزم من الاجتماع في الإضمار جواز الاجتماع في الإظهار[5]. أما الألفاظ المثناة والتي اختلفت مفرداتها لفظاً نحو: العمران، والقمران، فذلك من باب التغليب، حيث جعلا متفقي اللفظ ؛ وذلك لتصاحبهما وتشابههما حتى كأنهما شيء واحد[6].

---

(١) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٩٨-٢٩٩.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٦٠.

(٣) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٩٩، تعليق الفرائد ١/١٩٢، التصريح على التوضيح ١/٦٧، حاشية الصبان ١/٧٦.

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٩٩، شرح الكافية للرضي ٢/١٧٢، تعليق الفرائد ١/١٩٢.

(٥) انظر: تعليق الفرائد ١/١٩٤.

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/١٧٢.

الترجيح:

الذي يظهر لي أن مدار الخلاف في هذه المسألة بين المجيزين والمانعين هو ما يمكن أن يحدثه تثنية الألفاظ المختلفة المعاني من لبس[1]، فالذي يمنع التثنية في هذه الحالة إنما هو بسبب اللبس الذي يحدثه هذا الأمر بالنظر لاختلاف المعاني.

ولم يفت المجيزين التنبيه إلى هذا الأمر، حتى قال ابن مالك: «إن خيف لبس أزيل بعد العدول عن العطف بما أزيل قبله، إذ لا فرق بين قولنا: رأيت ضارباً ضرباً وضارباً ضربةً، وبين قولنا: رأيت ضاربين ضرباً وضربةً»[2].

والحقيقة أن الأمثلة المسموعة لا تخرج عن ذلك؛ فلا يمكن أن يلتبس المعنى على من يسمع قولهم: الخال أحد الأبوين، أو غيره من الأمثلة المذكورة سابقاً.

لذلك، فإنه لا مانع من إجازة هذه المسألة -في نظري- بشرط أمن اللبس بقرينة دالة على المعنى المراد.

الخلاف في (كلا) و(كلتا):

اتفق النحويون على أن (كلا) و(كلتا) مثنيان معنى[3]، ولكنهم اختلفوا في تثنيتهما لفظاً، وذلك على قولين:

الأول: ذهب البصريون إلى أن (كلا) و(كلتا) مفردان لفظاً مثنيان معنىً، والألف في (كلا) كالألف في (عصاً) و(رحاً)[4].

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن (كلا) و(كلتا) فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأن أصل (كلا): (كلّ)؛ حيث خُففت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في

---

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) شرح التسهيل ١/٦٠.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/٣٣٩.

(٤) انظر: المقتضب ٣/٢٤١، التكملة للفارسي ٤٢-٤٣، الأمالي الشجرية ١/١٨٨، أسرار العربية ٢٨٦، الإنصاف ٢/٤٣٩، نتائج الفكر ٢٨١-٢٨٥، شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٧٥، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٤١٢.

(كلتا) للتأنيث[1].

وممن تابع الكوفيين في هذا القول من أهل الأندلس أبو القاسم السهيلي[2]، وابن خروف[3].

الاستدلال والمناقشة:

استدل البصريون ومن وافقهم على الإفراد اللفظي والتثنية المعنوية لـ(كلا) و(كلتا) بما يلي:

١- أن الضمير تارة يُرَد إليهما مفرداً حملاً على اللفظ، وتارة يُرَد إليهما مثنىً حملاً على المعنى.

ومن المواضع الكثيرة التي رُدّ فيها الضمير مفرداً حملاً على اللفظ:

- قول الله -تعالى-: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾[4]، حيث قال ﴿ءَاتَتْ﴾ بالإفراد حملاً على اللفظ، ولو كان مثنى لفظاً ومعنىً لكان يقول: (آتتا)[5].

- قول العرب: كلاهما ذاهب[6]، ولم يقل: ذاهبان، فأفرد الخبر[7].

- قول الشاعر:

كِلا يَوْمَيْ أُمامَةَ يَوْمُ صَدٍّ ... وإِنْ لَمْ تَأْتِهَا إِلاَّ لِمَامَا[8]

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢، أسرار العربية ٢٨٦، الإنصاف ٤٣٩/٢، نتائج الفكر ٢٨١-٢٨٥، شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٧٥/١.

(٢) انظر: نتائج الفكر ٢٨٣-٢٨٤، أبو القاسم السهيلي ٣٦٠-٣٦١.

(٣) انظر: منهج ابن خروف ١٥٦.

(٤) سورة الكهف، الآية [٣٣].

(٥) انظر: الإنصاف ٤٤٢/٢، الدر المصون ٤٨٦/٧.

(٦) انظر: نتائج الفكر ٢٨٢.

(٧) انظر: المرجع السابق.

(٨) البيت لجرير، انظر: ديوانه ٥٣٩ (والرواية فيه: يوم صدق)، التكملة للفارسي ٤٣، الصحاح ٢٤٧٦/٦، الإنصاف ٤٤٤/٢، نتائج الفكر ٢٨٢، شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١، اللسان ٢٢٩/١٥.

فقد أخبر بـ(يوم) وهو مفرد، عن (كلا)، مما يدل على أنها مفرد لفظاً.

والأمثلة على الحمل على اللفظ في عود الضمير مفرداً على (كلا) و(كلتا) كثيرة؛ بل إن الحمل على اللفظ فيها أكثر من الحمل على المعنى[1].

ومن شواهد عود الضمير مثنى حملاً على المعنى، ما حكي عن بعض العرب أنه قال: كلاهما قائمان، وكلتاهما لقيتهما[2].

٢- مما يدل على أن (كلا) و(كلتا) مفردان لفظاً مثنيان معنىً كذلك، أنهما يلزمان صورة واحدة في حال الرفع والنصب والجر، إذا أضيفتا إلى الاسم الظاهر، يقال: جاء كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين. ولو كانت الألف فيهما للتثنية لانقلبت في حالتي النصب والجر[3].

٣- ومن الأدلة أيضاً أنهما يضافان إلى المثنى نحو: جاء كلا الرجلين، وجاء الرجلان كلاهما، ولو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى المثنى؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه[4].

٤- كما أن من الأدلة جواز إمالة الألف فيهما؛ حيث قُرِئَ بإمالة الألف في (كلا) و(كلتا) في قوله -تعالى-: ﴿...إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ...﴾[5]، وقوله: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا...﴾[6].

أما من ذهب إلى أن في (كلا) و(كلتا) تثنية لفظية ومعنوية، فمما استدل به:

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٤٤٨، الدر المصون ٧/٤٨٦. وانظر: من هذه الأمثلة في الإنصاف ٢/٤٤٢-٤٤٦.

(٢) انظر: نتائج الفكر ٢٨٢.

(٣) انظر: المرجع السابق، الإنصاف ٢/٤٤٨-٤٤٩.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٤٤٨، شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٤.

(٥) سورة الإسراء، الآية [٢٣].

(٦) سورة الكهف، الآية [٣٣]. وانظر في هذه القراءة: الإنصاف ٢/٤٤٨، شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٤.

١- قول الشاعر:

في كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامى واحِدَهْ ... كِلْتاهُما مَقْرونَةٌ بِزائِدَهْ[1]

فنطق بمفرد (كلتا)، فدل على أنها مثنى[2].

٢- إن الألف في (كلا) و(كلتا) تنقلب إلى الياء في حالتي النصب والجر، إذا أضيفتا إلى مضمر، نحو: رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما[3].

٣- إنه يؤكد بهما المثنى، ولا يؤكد الاثنان بواحد، كما لا ينعت الاثنان بواحد، فدل على تثنيتهما[4].

٤- كما ذكر السهيلي دليلاً آخر على هذا القول، راداً به على من قال إن اللام في (كلا) و(كلتا) محذوفة[5]، حيث قال: «من الحجة لهذا القول... أن (كلا) يفهم من لفظها ما يفهم من لفظ (كل)، وهو موافق له في فاء الفعل وعينه، وأما اللام فمحذوفة... فمن ادعى أن لام الفعل واو، وأنه من غير لفظ (كل)، فليس له دليل يعضده، ولا اشتقاق يشهد له ويؤيده»[6].

ورد البصريون أدلة الكوفيين بردود منها:

---

(١) لا يعرف قائله، انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٤٢، الإنصاف ٢/٤٣٩، شرح الكافية للرضي ١/٢٩، ٣٢، الدر المصون ٧/٣٣٩، العيني ١/١٥٩، اللسان (مادة كلا)، خزانة الأدب ١/٦٢.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/٤٣٩، الدر المصون ٧/٣٣٩.

(٣) انظر: المرجعين السابقين.

(٤) انظر: نتائج الفكر ٢٨٣.

(٥) اختلف البصريون في أصل ألف (كلا)، فقيل: أصلها واو، وقيل: ياء. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٤، الجامع لأحكام القرآن ١٠/٢٦١.

(٦) نتائج الفكر ٢٨٤.

١ - إن بيت الشعر لا حجة فيه ؛ لأن الأصل أن يقول الشاعر: (كلتا) بالألف، إلا أنه حذفها اجتزاءً بالفتحة عن الألف لضرورة الشعر، وذلك كثير في كلام العرب[1].

٢ - إن قلب الألف ياءً في حالة الإضافة إلى مضمر، يعود إلى أن (كلا) و(كلتا) أشبهتا (لدى) و(على) عند إضافتهما إلى مضمر، حيث تقلب ألفهما ياء، بخلاف الأمر عند إضافتهما إلى ظاهر، حيث تلزمان الألف[2].

ولم يَعْدَم أصحاب القول الثاني ردوداً ينصرون بها مذهبهم، وقد أفصح السهيلي عن بعض هذه الردود، شارحاً سبب لزوم (كلا) و(كلتا) الألف مع الاسم الظاهر في كل الأحوال، فقال: «إذا أضفته[3] إلى مظهر استغنيت عن قلب ألفه ياء في الخفض والنصب بانقلاب ألف المظهرين الذين تضيف إليهما... ولو قلت: رأيت كلي أخويك، كنت قد جمعت بين علامتي إعراب في اسم واحد؛ لأنهما لا ينفصلان أبداً، ولا تنفك (كلا) هذه عن الإضافة بحال»[4].

وأما إفراد خبر (كلا) في آية الكهف السابقة وغيرها، فلأن المعنى في نحو: كلاهما ذاهب: كل واحد منهما ذاهب.

الترجيح:

مع هذا الجهد الكبير الذي بذله السهيلي وغيره لنصرة قول الكوفيين في هذه المسألة، إلا أن الذي يظهر لي أن أدلة أهل البصرة أقوى، واعتمادهم على المسموع الكثير لتقرير رأيهم أظهر وأبين، مما يجعل قولهم بالإفراد اللفظي والتثنية المعنوية لـ(كلا) و(كلتا) أرجح.

---

(١) انظر: الإنصاف ٤٤٩/٢، شرح الكافية للرضي ٢٩/١، ٣٢.

(٢) انظر: الكتاب ٤١٣/٣، الإنصاف ٤٥٠/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١.

(٣) أي: كلا.

(٤) نتائج الفكر ٢٨٣.

وكنت أتوقع أن مما يسند القول بتثنية (كلا) و(كلتا) لفظاً ومعنىً، تلك اللغة التي رواها الكسائي والفراء عن بعض العرب، الذين يجرون (كلا) و(كلتا) مع الظاهر مجرى المضمر، حيث حكوا قولهم: رأيت كلي أخويك[١].

إلا أن ذلك ليس من شأنه تقوية رأي الكوفيين ومن وافقهم؛ لأن من العرب كذلك من يجري (كلا) و(كلتا) مع المضمر مجراهما مع المظهر، فيقولون: رأيت كلاهما، ومررت بكلاهما، فيلزمون الألف في الأحوال جميعها[٢]. مما يضعف قول من تمسك بما رواه الكسائي والفراء في نصرة مذهبهم؛ إذ ليس أحد القولين بأولى من الآخر.

تناوب المفرد والمثنى والجمع:

الأصل في كلام العرب أن يدل لفظ المفرد على المفرد، والمثنى على المثنى، والمجموع على المجموع[٣].

واختلف في وقوع المفرد موقع المثنى أو الجمع، ووقوع المثنى موقع المفرد أو الجمع، ووقوع الجمع موقع المفرد أو المثنى؛ وذلك على قولين:

الأول: جواز هذه المسألة شعراً ونثراً، وجواز القياس على ما سُمع عن العرب من ذلك، وعلى ذلك الكوفيون[٤]، وتابعهم ابن مالك[٥].

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٦٧-٦٨، ارتشاف الضرب ١/٢٥٧.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ١/٣٢، ارتشاف الضرب ١/٢٥٧.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤٤، ارتشاف الضرب ١/٢٦٩.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٠٦-٣٠٨، ارتشاف الضرب ١/٢٦٩-٢٧٠، همع الهوامع ١/١٧٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/١١٠.

الثاني: هذه المسألة خاصة بالشعر فقط، ولا يقاس على المسموع منه، وعلى ذلك سيبويه[1]، والمبرد[2]. وتابعهم ابن عصفور[3].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز المسألة بعدة أدلة مسموعة نثرية وشعرية، منها:

١- قول الله -تعالى- مخاطباً موسى وهارون -عليهما السلام-: ﴿ فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[4]، حيث وقع المفرد (رسول) موقع المثنى.

٢- قول الله -تعالى-: ﴿...عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾[5]، حيث وقع المفرد (قعيد) موقع المثنى، فكان يمكن أن يقول: (قعيدان).

٣- قول بعض العرب: فلان كثير الدرهم والدينار[6]. أي: الدراهم والدنانير، فوقع المفرد موقع الجمع. وقولهم كذلك: ديناركم مختلفة، أي: دنانيركم[7].

٤- قول بعض العرب: شابت مفارقه، وليس له إلا مفرق واحد[8]. فوضع الجمع موضع المفرد.

٥- قولهم: عظيم المناكب، وغليظ الحواجب[9]. فوُضع الجمع موضع المثنى.

٦- قول الشاعر:

---

(١) انظر: الكتاب ١/٢٠٩.

(٢) انظر: المقتضب ٢/١٧١-١٧٢.

(٣) انظر: شرح الجمل ٢/٤٤٤، ضرائر الشعر ٢٤٩.

(٤) سورة الشعراء، الآية [١٦].

(٥) سورة ق، الآية [١٧].

(٦) انظر: تأويل مشكل القرآن ٢٨٤.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٤٤، همع الهوامع ١/١٧٢.

(٨) انظر: المرجعين السابقين.

(٩) انظر: همع الهوامع ١/١٧٢.

كُـلُوا فِي بَعْـضِ بَطْـنِـكُمُ تَعْـفَـوا   فَـإِنَّ زَمَـانَـكُمْ زَمَـنٌ خَمِيـصُ[1]

حيث وضع الواحد (بطنكم) موضع الجمع.

٧- قول الآخر:

إِذَا مَـا الغُـلَامُ الأَحْـمَقُ الأُمِّ سَـامَـنِي

بِأَطْـرَافِ أَنْـفَـيْـهِ اسْـتَمَـرَّ مُقَارِعَـا[2]

فاستعمل المثنى (أنفيه) في موضع المفرد.

أما المانعون للمسألة، فقد خرجوا أدلة المجيزين السابقة وغيرها تخريجات مختلفة، منها:

١- إن ذلك خاص بالشعر فقط، ولا يجوز في غيره من الكلام المنثور، قال سيبويه -معقباً على بعض الأمثلة التي وضع فيها المفرد موضع الجمع-: «...قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام»[3].

بل إن ابن عصفور ذكر أن ذلك عند سيبويه من قبيح الضرائر[4].

٢- إن هذه الأمثلة لا يجوز القياس عليها[5].

٣- إن هذه الأمثلة محتملة للتأويل، والأبواب لا تثبت بالمحتملات[6].

ومن هذه التأويلات:

- إن آية الشعراء السابقة يجوز أن يكون (رسولا) فيها مصدر بمعنى الرسالة، فيكون من باب: الزيدان خصم[7].

---

(١) البيت لا يعرف قائله، انظر: الكتاب ١/٢١٠، المقتضب ٢/١٧٢، شرح أبيات سيبويه ١/٣٧٤، المحتسب ٢/٨٧، أسرار العربية ٢٢٣، شرح المفصل ٥/٨، خزانة الأدب ٧/٥٣٧.

(٢) البيت لا يعرف قائله، انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١١١، التذييل والتكميل ١/١٢٢ب، نتائج التحصيل ١/٢/٤٩٨.

(٣) الكتاب ١/٢٠٩.

(٤) انظر: شرح الجمل ٢/٤٤٤.

(٥) انظر: تعليق الفرائد ١/٣٠٢.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ١/١٢٢ب، تعليق الفرائد ١/٢٩٦.

(٧) انظر: التذييل والتكميل ١/١٢٢ب، نتائج التحصيل ١/٢/٤٩٨.

- إن التعبير بأطراف أنفيه في البيت الأخير، هو تعبير عن ثنتي الأنف بلفظ المثنى مجازاً، وليس الإفراد مراداً[1].

وعلى هذا النحو يمكن تأويل ما سُمع عن العرب في ذلك.

٤- وذهب بعضهم إلى أن ما سمع عن العرب من هذه الأمثلة شاذ[2].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول بجواز التناوب بين المفرد والمثنى والجمع بشرط أمن اللبس؛ وذلك لما يلي:

١- لكثرة المسموع عن العرب من هذه الظاهرة شعراً ونثراً، مما يجعل نعته بالشذوذ أمراً بعيداً.

٢- إن ذلك لا يتعارض مع كون الأصل في كلام العرب أن يدل اللفظ على ما وُضع له سواء أكان مفرداً أم مثنى أم جمعاً.

٣- إن مدار جواز المسألة على أمن اللبس، فإن أدى هذا الاستعمال إلى أي نوع من أنواع اللبس، فإن الواجب عندئذ الاعتصام بالأصل وطرح ما دونه.

جمع العلم المختوم بالتاء جمع مذكر سالماً:

اختلف النحويون في جمع الاسم الذي آخره تاء التأنيث إذا سمي به رجل جمعَ مذكر سالم، وذلك على قولين:

الأول: جواز جمع نحو: طلحة بحذف التاء، فيقال: طَلْحون، وعلى ذلك الكوفيون[3]، وتابعهم دُرَيْوِد[4] من نحويي الأندلس، كما وافقهم ابن

---

(١) انظر: المرجعين السابقين.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٤٤/٢.

(٣) انظر: الإنصاف ٤٠/١، شرح الكافية للرضي ١٨٠/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٤٧/١، ارتشاف الضرب ٢٦٦/١، نتائج التحصيل ٤٠٩/١/١.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢٦٦/١.

كيسان[1] إلا أن الجمع عنده بفتح عين الكلمة، فيكون: طَلَحون[2].

الثاني: ذهب عامة البصريين إلى منع ذلك[3].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم لمذهبهم بما يلي:

١- إنما جاز جمع نحو طلحة بالواو والنون؛ لأنه في التقدير جمع (طلح)؛ لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة، ومن ذلك قول الشاعر:

وَعُقْبَةُ الأَعْقَابِ في الشَّهْرِ الأَصَمّ[4]

حيث جمع عقبة على أعقاب، وكسره على ما لا هاء فيه. وإذا كانت الهاء في تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون[5].

٢- حمل المؤنث بالتاء على المؤنث بالألف، فلو سُمي رجل بـ(حمراء) أو (حبلى) لجمع بالواو والنون فقيل: حمراؤون، وحبلَوْن، «ولا خلاف أن ما في آخره ألف التأنيث أشد تمكناً في التأنيث مما في آخره تاء التأنيث... وإذا جاز أن

---

(١) أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي، كان إماما في العربية. أخذ عن المبرد وثعلب، وكان ميله إلى مذهب البصريين. من مصنفاته: المهذب في النحو، غلط أدب الكاتب، اللامات، غريب الحديث، معاني القرآن، علل النحو. توفي سنة ٢٩٩هـ. (انظر: طبقات الزبيدي١٧٠-١٧١، الفهرست٨١، معجم الأدباء١٧/١٣٧-١٤١، نزهة الألباء ٣٠١-٣٠٢، إشارة التعيين٢٨٩، بغية الوعاة١/١٨-١٩).

(٢) انظر: المراجع في الهامش الأول من هذه المسألة.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٣٩٣، الأصول في النحو ٢/٤٢٠، الإنصاف ١/٤٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٧.

(٤) البيت لا يعرف قائله، انظر: الإنصاف ١/٤٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٨، همع الهوامع ١/١٤٥، الدرر اللوامع ١/١٩، الخزانة ٨/١٠، ١٢.

(٥) انظر: الإنصاف ١/٤٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٧-١٤٨.

يجمع بالواو والنون ما في آخره ألف التأنيث –وهي أوكد من التاء– فلأن يجوز ذلك فيما آخره التاء كان ذلك من طريق الأولى»[1].

أما ابن كيسان فقد أجاز (طَلَحون) بفتح اللام، حملاً على الجمع بالألف والتاء، فكما حركت العين من (أرَضون) حملاً على أرَضات، فكذلك تحرك العين من (الطلَحون) حملاً على (الطَّلَحات)؛ لأنهم يجمعون ما كان على (فَعْلة) من الأسماء دون الصفات على (فعلات)[2].

أما البصريون المانعون للمسألة، فقد ردوا أدلة الكوفيين من حيث الاستعمال والقياس:

أما الاستعمال، فقد جمع (طلحة) ونحوه بالألف والتاء، نحو قول الشاعر:

رَحِمَ اللهُ أعْظُماً دَفَنوها ... بِسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ[3]

أما جمع (عقبة) ونحوه. جمع تكسير –كما هو في البيت الأول– فهو من القلة بحيث لا يقاس عليه[4].

أما القياس، فإن الجمع بالواو والنون لهذا الاسم سيكون إما مع التاء أو دونها.

وإذا كان مع التاء، فإن ذلك يؤدي إلى أن يجتمع في الاسم الواحد علامتان متضادتان؛ التاء للتأنيث، والواو والنون للتذكير، وذلك لا يجوز[5].

---

(١) الإنصاف ١/٤٠-٤١، وانظر: نتائج التحصيل ١/١/٤٠٩.

(٢) انظر: الإنصاف ١/٤١، شرح الكافية للرضي ٢/١٨٠.

(٣) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، انظر: ديوانه ٢٠، المقتضب ٢/١٨٨، ٤/٧، الإنصاف ١/٤١، شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٧، شرح الكافية للرضي ٢/١٨٠، لسان العرب ٥/٢١٣ (نضر)، الخزانة ٤/٤١٤، ٨/١٠، ١٤.

(٤) انظر: الإنصاف ١/٤١-٤٢، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٨.

(٥) انظر: الإنصاف ١/٤١، شرح الكافية للرضي ٢/١٨٠، نتائج التحصيل ١/١/٤٠٩.

أما إذا كان دون التاء -وهو مذهب الكوفيين ومن وافقهم- فإن ذلك يؤدي إلى حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه، وغلب الظن حينئذ إلى أنه جمع للمجرد من التاء؛ لكثرة جمع المجرد من التاء بالواو والنون[1].

كما استدل البصريون كذلك بحمل هذا الاسم على صفة المذكر، يقول سيبويه: «ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث، قالوا: رجل ربعة، وجمعوها بالتاء، فقالوا: ربعات، ولم يقولوا: ربعون، وقالوا: طلحة الطلحات ولم يقولوا: طلحة الطلحين»[2].

أما حمل ما أنث بالتاء على المؤنث بالألف، فقد رُدَّ بأن جواز جمع المؤنث بالألف بالواو والنون، إنما كان لأن الألف الممدودة تقلب واواً فتنمحي صورة علامة التأنيث، وكذلك الألف المقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها، فجاز هذا الجمع حينئذ لأنه لم يجمع بين علامتين متضادتين في الكلمة الواحدة، كما أنه لم يحذف حرف معنى، وهو حرف التأنيث مع عدم ما يدل عليه[3].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول البصريين ومن وافقهم؛ وذلك لقلة المسموع الذي يمكن أن يعضد قول الكوفيين، حتى يمكن أن يُعَد شاذاً. وكذلك لبعد الأدلة القياسية المعتمد عليها في تقرير مذهبهم في هذا المسألة. كما أن القول بما قالوا مؤدٍ إلى اللبس: حيث لا يمكن التمييز في نحو: (طلحون) بين أن يكون جمعاً لـ(طلحة) أو (طلح).

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٤٢، شرح الكافية ٢/١٨٠-١٨١، نتائج التحصيل ١/١/٤٠٩.

(٢) الكتاب ٣/٣٩٣.

(٣) انظر: الإنصاف ١/٤٢، شرح الكافية للرضي ٢/١٨١.

بابُ النكرة والمعرفة

النكرة والمعرفة كلاهما أصل:

اختلف النحويون في المعرفة والنكرة، أيهما أصل؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب البصريون إلى أن النكرة هي الأصل، والمعرفة فرع عنها، قال سيبويه: «واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكناً؛ لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرَّف به»(1).

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن النكرة والمعرفة كلاهما أصل(2)، وتابعهم ابن الطراوة(3).

الأدلة والمناقشة:

استدل من ذهب إلى أن النكرة هي الأصل بما يلي:

١- إن نسبة النكرة إلى المعرفة نسبة العام إلى الخاص، والعام مقدم على الخاص(4).

٢- إن ما من مسمى باسم خاص إلا ويتقدمه اسم عام، ولا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له، والمستقل أولى بالأصالة(5).

٣- إن التعريف يحتاج إلى قرينة من تعريف وضع أو آلة، بخلاف النكرة؛ ولذلك كان التعريف فرعاً على التنكير، يقول الصيمري(6): «واعلم أن النكرة

---

(١) الكتاب ٢٢/١، وانظر: المقتضب ٢٠/٤، ٢٧٦، الأصول ١٤٨/١، التبصرة والتذكرة ٩٧/١-٩٨، ارتشاف الضرب ٤٥٩/١.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٤٥٩/١، همع الهوامع ٥٥/١، ابن الطراوة النحوي ١٢٢.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: المقتضب ٢٧٦/٤، شرح ألفية ابن معط ٦٢٨/١.

(٥) انظر: المرجعين السابقين، وحاشية الصبان على الأشموني ١٠٥/١-١٠٦.

(٦) عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمريّ النحويّ، قدم مصر وسكنها مدة، صنف كتابا في النحو سماه التبصرة. من نحاة القرن الرابع. (انظر: إنباه الرواة ١٢٣/٢، البلغة ١١٢، إشارة التعيين ١٦٨-١٦٩، بغية الوعاة ٤٩/٢).

قبل المعرفة ؛ لأن كل معرفة فإنما هي منقولة من الأصل إلى الوضع على واحد بعينه، أو معرَّفة بعلامة لم تكن في الأصل»[1].

أما من قال بأصالة النكرة والمعرفة معاً، فقد استدل بأن «من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات، وما التعريف فيه قبل التنكير، نحو: مررت بزيد وزيد آخر، وما التنكير فيه قبل التعريف، وهذا التقسيم قالوا[2]: يبطل مذهب سيبويه»[3].

الترجيح:

مع أن الخلاف في هذه المسألة ليس فيه كبير فائدة، إلا أن الذي يظهر لي أن مقالة سيبويه ومن وافقه أرجح ؛ وذلك لقوة الأدلة التي تسندها، ولضعف أدلة المخالفين ؛ حيث يمكن رد ما ذهبوا إليه بأن التعريف قد يكون سابقاً للتنكير، وما استدلوا به لذلك بنحو: مررت بزيد وزيد آخر، يمكن رد ذلك بأن زيداً كان في الأصل نكرة، ثم نقل إلى واحد بعينه، فقد كان مصدراً، تقول: زاد يزيد زيداً... والمصادر تكون نكرات كقولك: قمت قياماً، وضربت ضرباً، ثم تعرف بالنقل إلى التسمية، أو بعلامة التعريف[4].

وقد نقل أبو حيان عن أستاذه أبي علي قوله: «لم يلتفت سيبويه هنا إلا إلى حال الوجود لا ما تخيَّله الكوفيون وابن الطراوة، وإذا نُظر إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف صحيحاً ؛ لأن الأجناس هي الأُوَل ثم الأنواع، ووضعهما على التنكير؛ إذ كان الجنس لا يختلط بالجنس، والنوع لا يختلط بالنوع، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض بلا شك بعد الأنواع. فالذي قاله سيبويه صحيح، لا اعتراض عليه ؛ إذ الذي خصل له التعريف تناوله التنكير قَبْلُ...»[5].

---

(١) التبصرة والتذكرة ١/٩٧-٩٨، وانظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/٣٤.

(٢) أي الكوفيين وابن الطراوة، كما صرح بذلك أبو حيان.

(٣) ارتشاف الضرب ١/٤٥٩.

(٤) انظر: التبصرة والتذكرة ١/٩٧-٩٨.

(٥) التذييل والتكميل ٢/١٠٥-١٠٦.

أعرف المعارف:

تتفاوت المعارف في التعريف، وإن اشتركت جميعها في أصل التعريف، فيكون بعضها أعرف من بعض، وكلما كان الاسم أخص كان أعرف[١].

وقد اختلف النحويون في تحديد أعرف المعارف على أقوال:

الأول: أعرف المعارف هو المضمر، ثم العلم، ونسب هذا القول إلى سيبويه[٢].

قال ابن يعيش[٣]: إن عليه الأكثر[٤].

الثاني: العلم أعرف المعارف، ثم المضمر، وهو قول الكوفيين[٥]، والسيرافي[٦]، ووافقهم من الأندلسيين أبو حيان، حيث قال: «والذي أختاره أن المعارف خمس، أعرفها العلم الشخصي ثم المضمر»[٧].

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٨٧، وقد نسب أبو حيان إلى ابن حزم القول بعدم تفاوت المعارف في التعريف، ولاشك أن التفريع في هذه المسألة على مذهب الجمهور المثبتين لهذا التفاوت (انظر: الارتشاف ١/٤٥٩).

(٢) انظر: المرجع السابق، الإنصاف ٢/٧٠٧، شرح ألفية ابن معط ١/٦٣٢، ارتشاف الضرب ١/٤٥٩.

(٣) أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا، الأندلسي الأصل، الموصلي ثم الحلبي المولد والنشأة، أخذ عن أبي اليمن الكندي وأبي الفضل الطوسي. كان ماهرا في صناعة التصريف، له تصانيف منها كتاب: شرح المفصل، وشرح الملوكي لابن جني. توفي سنة ٦٤٣هـ. (انظر: إنباه الرواة٤/٣٩-٤٥، البلغة٢٨٩، إشارة التعيين٣٨٨، بغية الوعاة٢/٣٥١-٣٥٢).

(٤) شرح المفصل ٥/٨٧.

(٥) انظر: المراجع في الهوامش السابقة لهذه المسألة، وأسرار العربية ٣٤٥.

(٦) انظر: المراجع السابقة. والسيرافي هو أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبّان، ولي قضاء بغداد، قرأ النحو على ابن السراج وأبي بكر مبرمان، وقرأ اللغة على أبي بكر بن مجاهد، وابن دريد. كان عالماً زاهداً، له مصنفات منها: شرح كتاب سيبويه. توفي سنة٣٦٨هـ. (انظر: طبقات الزبيدي١١٩، تاريخ بغداد٧/٣٤١-٣٤٢، معجم الأدباء٨/١٤٥-٢٣٢، نزهة الألباء٣٧٩-٣٨٢، إنباه الرواة١/٣١٣-٣١٥، بغية الوعاة١/٥٠٧).

(٧) ارتشاف الضرب ١/٤٦١.

الثالث: أعرف المعارف هو المبهم، ثم المضمر، ثم العلم، ونسب القول بذلك إلى ابن السراج[1]، كما نسب أيضاً إلى الكوفيين[2]، وإلى الفراء منهم على وجه الخصوص[3].

الاستدلال والمناقشة:

استدل من قال إن المضمر أعرف المعارف بما يلي:

١- إن الضمير لا يضمر إلا وقد عُرف، يقول سيبويه: «وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسماً بعدما تعلم أن من يُحدَّث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئاً يعلمه»[4].

٢- إن المضمر لا اشتراك فيه لتعينه بما يعود إليه؛ ولذلك لا يوصف ولا يوصف به، وليس كذلك العلم أو المبهم[5].

٣- كما نُصر هذا القول كذلك بالردود التي تنقض أدلة أصحاب القولين الآخرين، وسأشير إلى بعض هذه الردود بعد إيراد تلك الأدلة.

أما من ذهب إلى أن العلم أعرف المعارف، فقد استدل بما يلي:

١- إن الأصل في العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره، فلا اشتراك فيه في أصل وضعه، وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها[6].

٢- إن العلم لازم لمسماه، والمضمر لا يلزم مسماه، بل ينتقل، فيكون المتكلم مخاطباً وغائباً وبالعكس[7].

---

(١) انظر: المراجع في الهوامش السابقة لهذه المسألة.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/٧٠٧-٧٠٨، شرح التسهيل لابن مالك ١/١١٥، ١١٧.

(٣) انظر: الارتشاف ١/٤٦٠.

(٤) الكتاب ٢/٦.

(٥) انظر: الإنصاف ٢/٧٠٧-٧٠٨، شرح المفصل لابن يعيش ٥/٨٧، شرح ألفية ابن معط ١/٦٣٢.

(٦) انظر: المراجع السابقة.

(٧) انظر: شرح ألفية ابن معط ١/٦٣٢.

واستدل من قال إن أعرف المعارف هو المبهم بما يلي:

١- إن تعريف الاسم المبهم حسي وعقلي، فهو يكون بالعين وبالقلب، بخلاف العلم فتعريفه عقلي لا غير، أي بالقلب فقط، وتعريفٌ من جهتين أقوى من تعريفٍ من جهة واحدة[(١)].

٢- إن الاسم المبهم ملازم للتعريف غير قابل للتنكير بخلاف العلم، والمضمر[(٢)].

٣- إن المبهم يُقَدم على العلم نحو: هذا زيد، وما ذاك إلا لقوة تعريفه[(٣)].

وقد رُدّت هذه الأدلة بردود أجملها فيما يلي:

١- رُد قول من قال إن المضمر أعرف بأنه يصلح لكل مذكور، فلا يخص شيئاً بعينه، ألا ترى أن قولك: أنا، يطلق على كل واحد من المتكلمين، وليس موضوعاً لمتكلم دون غيره؟[(٤)]

كما رُد كذلك بأن المضمر يقبل التنكير؛ ولذلك تدخل عليه (رب)، نحو: ربه رجلا. وقد يكون المذكور قبله، والذي يعود إليه المضمر نكرة، فيكون المضمر كذلك نكرة[(٥)]. وهو أيضاً في حاجة إلى ما يوضحه[(٦)].

٢- ورُدَّ قول من قال إن العلم أعرف، بأن العلم يقبل التنكير، نحو قولهم: مررت بزيد الظريف وزيد آخر، وإذا ثُني العلم أو جُمع نُكِّر، فتدخل عليه الألف واللام في التثنية والجمع نحو: العمران، والزيدون، ولا تدخلان إلا على النكرة[(٧)].

---

(١) انظر: الإنصاف ٧٠٨/٢، شرح ألفية ابن معط ٦٣٣/١، شرح التسهيل لابن مالك ١١٧/١.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) انظر: شرح ألفية ابن معط ٦٣٣/١.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٥، شرح ألفية ابن معط ٦٣٢/١.

(٥) انظر: المرجعين السابقين.

(٦) انظر: شرح ألفية ابن معط ٦٣٢/١.

(٧) انظر: الإنصاف ٧٠٨/٢.

كما رُدّ كذلك بأن الأعلام توصف ولا يوصف بها، وذلك دليل على ضعف التعريف فيها؛ لأن الأصل في المعارف أن لا توصف، فالأصل فيها أن تقع لشيء بعينه[1].

٣- ورُد القول الثالث وما نُصر به من أن تعريف اسم الإشارة -وهو المبهم- من جهتين، رد ذلك بأن التعريف أمر راجع إلى المخاطب دون المتكلم، وما ذُكر يرجع إلى معرفة المتكلم، وأما المخاطب فلا علم له بما في نفس المتكلم، وقوة تعريف الاسم يجب أن يحددها المخاطب لا المتكلم[2].

كما أن اسم الإشارة، وإن عين المشار إليه حقيقة، إلا أنه لا يستحضر به ذلك على التزام؛ ولذلك لا يستغني غالباً عن صفة تكمل دلالته[3].

الترجيح:

بعد ذكر الأقوال في هذه المسألة وأدلتها، أشير إلى ما يلي:

١- إن التفريع في هذه المسألة مبني على رأي الجمهور المثبتين للتفاوت بين المعارف، أما من ينكر ذلك فهو غير معني بهذا التفريع[4].

٢- إن الخلاف في هذه المسألة يجب أن يحصر في غير اسم الله -تعالى- فهو أعرف المعارف إجماعاً[5].

٣- إن المعتبر في ترجيح التعريف قوةً منع الشياع وزيادة الوضوح[6].

٤- إن النوع الواحد من الأسماء كالأعلام مثلاً، يختلف في تعريف أجزائه قوةً

---

(١) انظر: المرجع السابق ٧٠٩/٢، شرح المفصل لابن يعيش ٨٧/٥.

(٢) انظر: شرح المفصل ٨٧/٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١١٨/١.

(٤) وممن أنكر هذا التفاوت ابن حزم الظاهري. انظر: ارتشاف الضرب ٤٥٩/١.

(٥) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٠٧/١.

(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١١٨/١.

وضعفاً، فهنالك أعلام فيها شركة، وأخرى لم تعرض فيه شركة؛ كإسرائيل وطالوت وأدد ونزار ومكة ويثرب[1].

٥- إنه قد يعرض للمفوق ما يجعله مساوياً لفائقه أو فائقاً عليه[2].

لهذه الاعتبارات جميعاً وغيرها أرى أن تقدر الأمور بقدرها، وينظر للاسم بحسب القرائن المحيطة به، والتي تحدد -في الغالب- درجة تعريفه قوةً وضعفاً.

---

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٠٧.

باب العلم

حالات اللقب مع الاسم:

من العَلَم اللقب، ويتلو غالباً اسم من لُقب به.

وقد اختلف النحويون في حالات اللقب مع الاسم إذا كانا مفردين، نحو: سعيد كرز، وذلك على قولين:

الأول: يجب إضافة الاسم إلى اللقب، وعلى ذلك جمهور البصريين[1].

الثاني: يجوز إضافة الاسم إلى اللقب، كما يجوز الإتباع نحو: جاء سعيدٌ كرزٌ، ورأيت سعيداً كرزاً، ومررت بسعيدٍ كرزٍ. كما يجوز كذلك القطع بالنصب على إضمار (أعني)، أو بالرفع على إضمار مبتدأ. وهذا قول الكوفيين[2]، ونص بعضهم على الفراء منهم[3]، ووافقهم من الأندلسيين ابن مالك[4].

الاستدلال والمناقشة:

يدور استدلال الموجبين للإضافة فقط، حول توضيح عبارة سيبويه وبيانها، حيث قال: «أصل التسمية والذي وقع عليه الأسماء، أن يكون للرجل اسمان: أحدهما مضاف، والآخر مفرد أو مضاف، ويكون أحدهما وصفاً للآخر؛ وذلك الاسم والكنية... فهذا أصل التسمية وحدها. وليس من أصل التسمية عندهم أن يكون للرجل اسمان مفردان، فإنما أجروا الألقاب على أصل التسمية، فأرادوا أن يجعلوا اللفظ بالألقاب إذا كانت أسماء على أصل تسميتهم، ولا يجاوزوا ذلك الحد»[5].

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٩٤، شرح الكافية للرضي ٢/١٣٩، شرح التسهيل لابن مالك ١/١٧٣، الارتشاف ١/٤٩٨، المساعد ١/١٢٩.

(٢) انظر: الارتشاف ١/٤٩٨، المساعد ١/١٢٩، التصريح على التوضيح ١/١٢٢، نتائج التحصيل ١/٢/٦٧٦.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/١٣٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/١٧٣، المساعد ١/١٢٩.

(٥) الكتاب ٢/٢٩٥-٢٩٦.

فليس في كلام العرب اسمان مفردان لمسمى واحد يستعمل كل واحد منهما مفرداً، فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين، لا على سبيل الإضافة، لخرجوا عن منهاج استعمالاتهم ولم يكن لذلك نظير، فأضافوا العلم إلى اللقب ليجروا على عادتهم في ذلك، ويكون له نظير في كلامهم(١).

أما من أجاز الإتباع والقطع، إلى جانب الإضافة، فقد استدل بما رواه الفراء من قولهم: قيسٌ قفةٌ، برفع (قفة)، وكذلك قولهم: يحيى عينان، لرجل ضخم العينين، بالألف رفعاً، ولو أرادوا إضافة الأول للثاني لقالوا: عينين بالياء(٢).

كما قيل كذلك: إن إيجاب الإضافة يرده النظر من جهتي السماع والصناعة(٣).

أما السماع فما سبقت الإشارة إليه من رواية الفراء السابقة.

أما الصناعة، فإنه يترتب على إيجاب الإضافة، إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك ممتنع؛ إذ يجب تغاير المتضايفين(٤).

كما لم تسلم حجج المجيزين للإتباع من مناقشة وردود من المانعين؛ حيث قيل: إن رواية: يحيى عينان، تحتمل أن يكون من إضافة الأول للثاني، وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقاً(٥).

كما رُدت حجة أن الإضافة هنا هي من إضافة الشيء إلى نفسه، بأن الأول، أي الاسم، مؤوّل بالمسمى، والثاني مؤوّل بالاسم، فمعنى سعيدُ كرزٍ: جاء مسمى هذا اللقب؛ وبذلك لا يكون الأمر من إضافة الشيء إلى نفسه(٦).

---

(١) انظر: شرح المفصل ١/ ٣٣.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ١٣٩، التصريح على التوضيح ١/ ١٢٣، نتائج التحصيل ١/ ٢/ ٦٧٧.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح ١/ ١٢٣، نتائج التحصيل ١/ ٢/ ٦٧٧.

(٤) انظر: المرجعين السابقين، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٣.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح ١/ ١٢٣، نتائج التحصيل ١/ ٢/ ٦٧٧.

(٦) انظر: المرجعين السابقين، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٧٣.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة أن الإتباع أقيس والإضافة أكثر؛ وذلك لأن أكثر ما سمع من العرب في هذا الباب إضافة الأول إلى الثاني.

إلا أن ذلك لا يوجب الإضافة إيجاباً، ويمنع ما دونها، بل إن الإتباع فيه تخلص من دعوى إضافة الشيء إلى نفسه، مهما كان تأويل ذلك. إضافة لكونه مسموعاً في روايات صريحة عن العرب، نقل بعضها الفراء -كما مر سابقاً- وهو من الموثوق بروايته. ولا شك أن من حفظ حجة على من لم يحفظ.

بقي أن أشير إلى أن ما ذكر من النظر على القول بوجوب الإضافة، حيث يترتب عليه القول بإضافة الشيء إلى نفسه، ذلك النظر يرد كذلك على قول من أجاز الإضافة كذلك، وليس على من يوجبها فقط.

باب المضمر

أصل ضمير المتكلم (أنا):

من الضمائر المنفصلة (أنا)، وقد اختلف النحويون في أصل هذا الضمير، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن الاسم هو مجموع الأحرف الثلاثة، فهو عندئذ مبني على السكون[(١)]، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك[(٢)].

الثاني: ذهب البصريون إلى أن أصل هذا الاسم الهمزة والنون، والألف الأخيرة زائدة، فهو ثنائي الوضع مبني على الفتح[(٣)].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم بعدة أدلة سماعية وأخرى قياسية منها:

١- قول الله -تعالى-: ﴿...قَالَ أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ...﴾[(٤)]، حيث قرأها نافع[(٥)] بإثبات الألف[(٦)]، كما قرأ بإثبات ألف (أنا) في كل موضع وقع بعدها همزة مفتوحة أو

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٣-٩٤، شرح الكافية للرضي ٢/١٠، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٢، ارتشاف الضرب ١/٤٧٣، توضيح المقاصد والمسالك ١/١٣٥.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/١٤١.

(٣) انظر: الكتاب ٤/١٦٤، ٢٢٨، الأصول ٢/١١٦، إعراب القرآن للنحاس ١/٣٣١، وانظر: المراجع في الهامش الأول من هذه المسألة.

(٤) سورة البقرة، الآية [٢٥٨].

(٥) هو أبو الحسن نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم المدني، انتهت إليه رياسة الإقراء في المدينة. توفي بالمدينة سنة ١٦٩هـ (انظر: التبصرة في القراءات ٢٨، الإقناع ٥٦، معرفة القراء الكبار ٨٩، غاية النهاية ٢/٣٣٠).

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣٣١، الحجة لابن خالويه ٩٩، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٣٠٦-٣٠٧، البحر المحيط ٢/٦٢٧ – ٦٢٨.

مضمومة[1]. كما روي عنه إثباتها قبل الهمزة المكسورة[2].

٢- إن من العرب من يقول: أنا قلت ذاك، بإثبات الألف وقفاً ووصلاً، وهي لغة بني تميم[3].

٣- قول الشاعر:

أنا سَيْفُ العَشيرَةِ فَاعْرِفوني ... حَميداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّناما[4]

حيث أثبت الألف وصلا، مما يدل على أصالتها.

٤- بعض العرب قلب الألف إلى موضع العين فقال: آن، وقد عقب ابن يعيش على هذه الرواية بقوله: «فإن صحت هذه الرواية كان فيها تقوية لمذهبهم»[5]، أي الكوفيين.

٥- إن في القول بأصالة الألف سلامة من مخالفة النظير وتكلف التقدير، يقول ابن مالك: «فإذا قيل: إن الألف أصل وحذفها عارض، وأبقيت الفتحة دليلاً عليها، سلم من مخالفة النظير وتكلف التقدير، لكون (أنا) في تخفيفه بحذف ألفه وبقاء الفتحة دليلاً مذكّراً بردِّ ما يوقف عليه، نظير (أما) حين قيل: أمَ والله، ونظير (ما) الاستفهامية إذا حذف ألفها في الجر فقيل: لمَ فعلت؟»[6].

أما البصريون القائلون بثنائية الوضع لهذا الاسم، فقد استدلوا بما يلي:

---

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٤٤، شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤١.

(٤) البيت لحميد بن ثور وقيل: لحميد بن بجدل، انظر: ديوان حميد بن ثور ١٣٣، المنصف ١/١٠، أساس البلاغة ١٤٣ (ذرى)، شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٣، شرح الكافية للرضي ٢/٩، خزانة الأدب ٥/٢٤٢. وتذريت السنام: علوته من الذروة وهي أعلى السنام.

(٥) شرح المفصل ٣/٩٤.

(٦) شرح التسهيل ١/١٤١.

١- إن بعض العرب يسكن النون وصلاً ووقفاً، فيقول: أنْ فعلت، مما يقوي كون الألف زائدة[١].

٢- إن هاء السكت قد تعاقب هذه الألف، وذلك في نحو قولهم: هكذا فزدي أنه[٢]. وقول الشاعر:

لَــوْ كُنْــتُ أَدْرِي فَعَــلَــيَّ بَــدَنَــهْ   مِــنْ كَثْــرَةِ التَّــخْــلِيطِ أَنِّي مَنْ أَنَــهْ[٣]

حيث وقف على الاسم بالهاء، ومجيء الهاء التي لا خلاف في زيادتها في موقع الألف يدل على أن الألف زائدة.

٣- إن هذه الألف تحذف وصلاً وتثبت وقفاً لبيان الحركة، وقد جيء بالألف في هذه الاسم دون غيره من الضمائر لأن آخره نون وهي خفية، فاجتمع فيه أنه وضع على أقل عدد ما يتكلم به مفرداً، وآخره خفي، فالتُزم فيه زيادة الألف في آخره[٤].

٤- لولا هذه الألف الزائدة لسقطت الفتحة من النون للوقف، مما يجعل هذا الاسم يلتبس بـ(أنْ) الحرفية[٥].

ورد البصريون ومن وافقهم أدلة الكوفيين بردود منها:

- إن إثبات الألف وصلاً ضرورة لا يلتفت إليها[٦].

- أو أن ذلك يُحمل على إجراء الوصل مجرى الوقف «وقد أجرت العرب كثيراً من ألفاظها في الوصل على حد ما تكون عليه في الوقف»[٧].

---

(١) انظر: شرح المفصل ٩٤/٣، شرح الكافية للرضي ٩/٢.

(٢) القول لحاتم الطائي، انظر: المرجعين السابقين، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤١/١.

(٣) لا يعرف قائله. انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣، شرح الكافية للرضي ٩/٢، شرح شواهد الشافية ٢٢٢، خزانة الأدب ٢٤١/٥.

(٤) انظر: الكتاب ١٦٤/٤.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٩/٢.

(٦) انظر: المنصف ١٠/١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٢/٢.

(٧) المنصف ١٠/١، وانظر: خزانة الأدب ٢٤٢/٥-٢٤٣.

- إنه لو كانت الألف أصلية لكان ينبغي أن لا تحذف دائماً في كلام العرب(١).

الترجيح:

مع وجاهة أدلة البصريين وردودهم، إلا أنني أرى أن الرأي الكوفي أقوى دليلاً وحجةً؛ وذلك لما يلي:

- للأدلة السابق ذكرها، التي استدل بها أهل الكوفة لمذهبهم.

- إن الهاء في قولهم: أنهْ، يمكن أن تكون بدلاً من الألف وليست هاء السكت(٢).

- إن تسكين النون في نحو قولهم: أنْ، من النادر الذي يحمل على الشذوذ(٣).

- إن حذف الألف أمر عارض، ومما جوزه بقاء الفتحة الدالة عليه(٤).

- كما يمكن تقوية رأي الكوفيين بما أشار إليه الدكتور المخزومي، حيث وازن ضمير المتكلم (أنا) في العربية مع نظائره في اللغات السامية الأخرى، وضمير المتكلم في هذه اللغات يتكون من الهمزة والنون وصوت ثالث بعدهما، مما يدل على أصالة الألف في العربية(٥).

الضمير في (إياك) وأخواتها:

من أنواع المضمرات: ضمائر النصب المنفصلة، وعددها اثنا عشر ضميراً؛ هي: إياي، إيانا، إياكَ، إياكِ، إياكما، إياكم، إياكنّ، إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهن(٦).

وقد اختلف النحويون في (إياك) وأخواتها على أقوال:

---

(١) انظر: شرح المفصل ٣/٩٤، شرح الكافية للرضي ٢/٩-١٠.

(٢) انظر: تعليق الفرائد ٢/٦٩.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤١.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر مدرسة الكوفة ١٩٢.

(٦) انظر: شرح المقدمة المحسبة ١/١٥٠، شرح الكافية للرضي ٢/١٢-١٣.

الأول: ذهب الخليل بن أحمد إلى أن (إيا) اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء وغيرها، وهي ضمائر مجرورة بالإضافة لا حروف[1]، ووافقه ابن مالك[2].

الثاني: ذهب سيبويه إلى أن (إيا) اسم مضمر كذلك، إلا أن ما وليه من الكاف والهاء والياء هي حروف لا موضع لها من الإعراب، وهي تدل على أحوال المرجوع إليه من التكلم والخطاب والغيبة[3]، وممن تابعه ابن عصفور[4].

الثالث: ذهب جمع من الكوفيين إلى أن الضمائر هي الكاف والهاء والياء اللاحقة بـ(إيا)، أما (إيا) نفسها فهي دعامة لها[5]، وتابعهم على هذا القول من الأندلسيين أبو حيان[6].

الرابع: ذهب قوم من الكوفيين أيضاً إلى أن (إياي) و(إياك) و(إياه) أسماء مضمرة بكمالها، وليست مركبة[7].

الخامس: نسب إلى الزجاج القول بأن (إيا) اسم ظاهر أضيف إلى المضمرات[8].

السادس: نسب إلى المبرد القول بأن (إيا) اسم مبهم كُني به عن ظاهر، وقد أضيف للتخصيص[9].

---

(١) انظر: الكتاب ١/٢٧٩، الإنصاف ٢/٦٩٥، شرح الكافية للرضي ٢/١٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٤-١٤٥.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٥٥، شرح المقدمة المحسبة ١/١٥٤، شرح الكافية ٢/١٢.

(٤) انظر: شرح الجمل ٢/٢٢.

(٥) انظر: المرجع السابق، وشرح المقدمة المحسبة ١/١٥٣، والإنصاف ٢/٦٩٥.

(٦) انظر: التذييل والتكميل ١/١٦٠أ، ب، التصريح على التوضيح ١/١٠٣.

(٧) انظر: الإنصاف ٢/٦٩٥، شرح الكافية للرضي ٢/١٣.

(٨) انظر: المراجع السابقة، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٤، وكلام الزجاج في معانيه يشير إلى أنه موافق للخليل في رأيه. (انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٨.

(٩) انظر: الإنصاف ٢/٦٩٥، وقد عزا ابن القواس هذا القول إلى سيبويه (انظر: شرح ألفية ابن معط ١/٦٧٣-٦٧٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- ما رواه الخليل من قول العرب: إذا بلغ الرجل الستين، فإياه وإيا الشوابّ[1]، وروي: فإياه وإيا السَّوءاتِ[2]. وإذا ثبت إضافة (إيا) إلى الاسم الظاهر -كما هو الشأن في هذا المثال- وجب الحكم بإضافته إلى الضمير[3].

٢- إن (إيا) اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء؛ لأنه لا يفيد معنى بانفراده، بخلاف غيره من المضمرات، فخُصَّ بالإضافة عوضاً عما مُنِعه، ولا يعلم اسم مضمر أضيف غيره[4].

أما سيبويه ومن وافقه، فقد استدلوا بما يلي:

١- إنما كانت (إيا) هي الضمير دون الكاف والهاء والياء؛ لأن الاتفاق[5] حاصل على أن أحدهما ضمير منفصل، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحدٍ، لأنه لا نظير له في كلامهم، فوجب أن تكون (إيا) هي الضمير، لأن لها نظيراً في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير[6].

٢- إن ما ولي (إيا) من الحروف لا موضع لها من الإعراب؛ لأنها لو كانت معربة لكانت مجرورة بالإضافة، ولا سبيل إلى الإضافة هاهنا؛ لأن الأسماء

---

(١) انظر: الكتاب ١/٢٧٩، الإنصاف ٢/٦٩٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٦.

(٣) انظر: شرح ألفية ابن معطي ١/٦٧٤.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٦٩٥.

(٥) هذا الاتفاق عبر عنه الأنباري بلفظ الإجماع، ويظهر لي أن في ذلك كثيراً من التجوز؛ وآية ذلك الخلاف الذي لخصته أقوال النحويين المذكورة في مستهل هذه المسألة. وانظر: المرجع السابق ٢/٦٩٦.

(٦) انظر: الإنصاف٢/٦٩٦.

المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها ؛ لأن الإضافة تراد للتعريف، والمضمر في أعلى مراتب التعريف[1].

واستدل الكوفيون وموافقوهم القائلون بأن (إيا) دعامة، وما لحق بها هي الضمائر ؛ بأن هذه الأخيرة هي الضمائر في نحو: أكرمني وأكرمتك وأكرمه، فلما أريد فصلها عن العامل، ولم تكن مما تقوم بنفسها، جيء بـ(إيا) لتعتمد عليها، فصارت بمنزلة الحرف الزائد، الذي لا يحول بين العامل ومعموله[2].

أما من ذهب إلى أنها ضمائر بكاملها، فيستدل له بأنه لو لم تكن كذلك، لكان الحكم على بعضها بالاسمية، والبعض بالحرفية مجرد تحكم[3].

أما من قال إن (إياك) وأخواتها كلها أسماء مظهرة موضوعة للنصب، فقد دعاه إلى ذلك حمل هذه اللفظة على (سبحانَ) الذي هو اسم مظهر موضوع للنصب لا غير[4].

ودليل من قال إن (إيا) اسم مبهم أضيف للتخصيص، أنه ليس اسماً ظاهراً للزومه النصب[5]، ولا مضمراً لمخالفته المضمرات، فلم يبق إلا القول بأنه اسم مبهم[6].

الترجيح:

لئن كان كل قول من هذه الأقوال لا يخلو من اعتراضات ومناقشات ترد عليه وتضعفه، إلا أن قول الخليل ومن وافقه يبدو لي أوجه من غيره ؛ لما يلي:

---

(١) انظر: المرجع السابق، شرح الكافية للرضي ٢/١٢.

(٢) انظر: المرجعين السابقين، وشرح ألفية ابن معط ١/٦٧٤.

(٣) انظر: شرح ألفية ابن معط ١/٦٧٤-٦٧٥.

(٤) انظر: شرح المقدمة المحسبة ١/١٥٣.

(٥) لأنه ليس في الأسماء الظاهرة ما يلزم النصب إلا الظروف والمصادر غير المتمكنة، و(إيا) ليست كذلك. انظر: الإنصاف ٢/٦٩٧.

(٦) انظر: شرح ألفية ابن معط ١/٦٧٥.

١- إن قول سيبويه يرد عليه إشكال أن الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب، و(إيا) في ذاتها ليست صريحة في الدلالة على ذلك[١].

٢- كما يرد قول من قال إن (إيا) دعامة وما وليها هو الضمير، بأن أكثر شيء لا يكون دعامة لأقله؛ لأن هذه الضمائر كانت على حرف واحد أو حرفين أو ثلاثة، وقد دُعِّمت بأربعة أحرف[٢].

٣- ورد على من قال إنها بكاملها أسماء، بأنه ليس في الأسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف آخره كافاً وهاء وياء[٣].

٤- ونوقش قول من ذهب إلى أنها أسماء ظاهرة، بأنه لو كانت كذلك لجاز أن يقال: ضربت إياك، كما يقال: ضربت زيداً، ولكان تأخرها عن العامل واتصالها به جائزاً، بل راجحاً على انفصالها عنه وتقدمها عليه، كحال غيرها من المنصوبات الظاهرة، والأمر بخلاف ذلك[٤].

٥- ورد قول من قال إن ما بعد (إيا) حروف، بأن غير الكاف من لواحق (إيا) مجمع على اسميته مع غير (إيا)، مختلف على اسميته معها، فلا يترك ما أُجمع عليه لما اختُلف فيه، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجري الجميع على سنن واحد[٥].

٦- ومما يقوي رأي الخليل كذلك ويرد القول بحرفية اللواحق لـ(إيا)، أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف في لفظ واحد، وفي القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك[٦].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح ١/١٠٣.

(٢) انظر: شرح المقدمة المحسبة ١/١٥٣.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٩، شرح الكافية للرضي ١/١٣.

(٤) انظر: الكتاب ٢/٣٦١، الإنصاف ٢/٦٩٨، شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٥.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٥ — ١٤٦.

(٦) انظر: المرجع السابق ١/١٤٦.

٧- ومما يقويه كذلك ما استدل به الخليل، مع قلته ونعته بالشذوذ[١]، إلا أنه القول الوحيد في هذه المسألة الذي يعضده دليل مسموع.

٨- أما عن امتناع إضافة الضمائر إلى غيرها، فيرد عليه بأنها غير ممتنعة هنا؛ لأنها إضافة التخصيص التي لا تكسب المضاف تعريفاً، بل تزيده وضوحاً كما يزداد بالصفة[٢].

اتصال الضميرين المنصوبين وانفصالهما:

إذا ولي الضميرَ المرفوع المتصل بالعامل ضميران مختلفان من حيث التعريف[٣]، جاز الاتصال والانفصال في الثاني إذا كان أقل تعريفاً من الأول، نحو قول الله - تعالى-: ﴿...أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾[٤].

وإذا كان الثاني أعرف من الأول، فالراجح كون الانفصال هو الوجه نحو قولهم: أعطيته إياك. وأجاز بعضهم الاتصال قياساً[٥].

وإذا اتفق الضميران في الرتبة؛ بأن كانا لمتكلم، نحو: علمتني إياي، أو لمخاطب نحو: علمتك إياك، أو لغائب نحو: زيد علمته إياه، فقد اختلف النحويون في ذلك على قولين:

---

(١) انظر: شرح المقدمة المحسبة ١/١٥٣، الإنصاف ٢/٦٩٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٦ – ١٤٧.

(٣) ذهب النحويون إلى أن الضمائر تختلف فيما بينها من حيث التعريف، فالمتكلم أعرف وأقرب من المخاطب، وهذا الأخير أعرف من الغائب. (انظر: الكتاب ٢/٣٦٤، الأصول ٢/١٢٠، شرح الكافية للرضي ٢/١٨).

(٤) سورة هود، الآية [٢٨].

(٥) انظر: الكتاب ٢/٣٦٤، الأصول ٢/١٢٠، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠٥، شرح الكافية للرضي ٢/١٨، شرح التسهيل لابن مالك ١/١٥١- ١٥٣.

الأول: ذهب الكسائي إلى أن الاختيار الفصل في الحالات الثلاث، إلا أن الوصل جائز أيضاً، فالاختيار عنده أن يقال: أعطيتكما إياكما، وأعطيته إياه، ويجوز كذلك أن يقال: أعطيتكماكما، وأعطيتهوه[1]، وتابعه على ذلك أبو حيان[2]، وأصحابه المغاربة[3].

الثاني: ذهب غيرهم إلى أنه لا يجوز في هذه الأمثلة إلا الفصل، إلا إذا كان الضميران غائبين واختلفا لفظاً، فإنه يجوز في هذه الحال الاتصال على قلة، نحو: الدرهم أعطاها إياه، وأعطاهاه، وممن ذهب إلى هذا الرأي الرضي[4]، وابن مالك[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز اتصال الضميرين المتفقين في الرتبة بما يلي:

١- ما نقله الكسائي عن بعض العرب: هم أحسنُ الناس وجوهاً وأنضرهُموها[6]، حيث اتحد الضميران في الغيبة واتصلا، والضمير الأول يعود على (هم) المتقدمة، والضمير الأخير يعود على الوجوه.

٢- قول الشاعر:

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطيبُ لِضَغْمَةٍ ... لِضَغْمِهِماهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُها[7]

حيث اتصل الضميران في قوله: لضغمهماها، وهما متحدان رتبةً.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١/٤٧٦، التذييل والتكميل ١/١٦٦أ،ب، نتائج التحصيل ١/٢/٦٠٦، وفي كتاب الأصول ٢/١١٨ ما يشير إلى رأي الكسائي.

(٢) انظر: المراجع السابقة ما عدا كتاب: الأصول.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: شرح الكافية ٢/١٨.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/١٥١.

(٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٥١، تعليق الفرائد ٢/٩٣، حاشية الصبان ١/١٢١.

(٧) قائله مغلس بن لقيط السعدي وقيل الأسدي، وقيل للقيط بن مرة.

انظر: الكتاب ٢/٣٦٥، أمالي ابن الشجري ١/٨٩، شرح المفصل ٣/١٠٥، شرح الكافية ٢/١٩، شرح التسهيل ١/١٥١، المقاصد النحوية ١/٣٣٣، خزانة الأدب ٥/٣٠١، والضغم: العض. ويقرع العظم نابها: يصف شدة العض، بحيث يصل نابه إلى العظم.

٣- إن جواز اتصال الضميرين المتحدين في التكلم أو الخطاب، إنما هو قياس على الأمثلة الواردة، من اتصال الضميرين الغائبين. ثم إن مما سوغ ذلك أن كلا الضميرين في مرتبة واحدة فليس فيهما تقديم بعيد على قريب[١].

أما من منع الوصل، فقد استدل بما يلي:

١- إن الثاني في نحو: أعطيتكماكما، وأعطيتهوه، لا يكون إلا مثل الأول لفظاً، ومتحداً به معنىً، فاستثقل اتصالهما[٢].

٢- إن المتقدم منهما ليس أعرف من المتأخر، وشرط جواز الاتصال تقدم الأخص[٣].

٣- إن اتصالهما يوهم التكرار[٤].

٤- إن الاتصال إنما جاز -على قلة- في الغائبين فقط إذا اختلف لفظاهما؛ وذلك لعود كل واحد منهما إلى غير ما عاد إليه الآخر، بخلاف المخاطبين والمتكلمين[٥].

الترجيح:

قبل ذكر ما أراه أرجح في هذه المسألة، أشير إلى أن سيبويه عرض لهذه المسألة في حال كون الضميرين غائبين، فقال: «فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت: أعطاهوها وأعطاهاه، جاز، وهو عربي، ولا عليك بأيهما بدأت، من قبل أنهما كلاهما غائب. وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم، والأكثر في كلامهم: أعطاه إياه»[٦].

---

(١) انظر: شرح المفصل ٣/١٠٥ – ١٠٦، شرح الكافية ٢/١٨.

(٢) انظر: شرح الكافية ٢/١٨، شرح التسهيل ١/١٥١.

(٣) انظر: شرح المفصل ٣/١٠٦، التصريح على التوضيح ١/١٠٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/١٥١.

(٥) انظر: شرح الكافية ٢/١٨.

(٦) الكتاب ٢/٣٦٥، وانظر: الأصول ٢/١٢١.

وقد وقف أبو حيان عند عبارة سيبويه، واستنتج منها ملحظاً دقيقاً عضد به رأي المجيزين للفصل والوصل مع الغائب مطلقاً؛ حيث قال معلقاً على قول سيبويه: «وهو حجة لما عليه الكسائي وأصحابنا من سوغان الأمرين في الغائبين مطلقاً، اتحدت الرتبة أم لا، لقوله: والكثير أعطاه إياه، فبدأ أولاً بالمتحد وثانياً بالمختلف»[1].

والذي يظهر لي في هذه المسألة جواز اتصال الضميرين إذا كانا غائبين فقط، سواء أكانا متفقين لفظاً أم مختلفين، وإن كان الفصل فيهما أفضل وأشهر.

أما إذا كان الضميران لمتكلم أو لمخاطب، فلا يجوز فيهما إلا الفصل؛ وذلك لما يلي:

١- إن الأمثلة التي استدل بها المجيزون للوصل مطلقاً، لا تنص إلا على الغائبين فقط، وقياس المتكلمين والمخاطبين عليها بعيد.

٢- إن الوصل في المتكلمين والمخاطبين -بجانب كونه غير مسموع- فيه من الثقل ما ينبو عنه الطبع السليم.

٣- إن مما يُستأنس به في ترجيح هذا الرأي كذلك قول سيبويه في رده على من أجاز الوصل وإن كان الثاني أعرف من الأول: «ويدخل على من قال هذا أن يقول الرجل إذا منحته نفسه: قد منحتنيني. ألا ترى أن القياس قد قبح إذا وضعت (ني) في غير موضعها»[2].

انفصال الضمير بعد (إنما):

يجب انفصال الضمير إذا لم يتأت اتصاله. ومن المواضع التي يجب فيها الانفصال: أن يتقدم الضمير على عامله، نحو قول الله -تعالى-: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾[3]،

---

(١) التذييل والتكميل ١/١٦٦أ، وانظر: نتائج التحصيل ١/٢/٦٠٦ – ٦٠٧.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٥.

(٣) سورة الفاتحة، الآية [٤].

وأن يلي (إما) المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو قولهم: إمّا أنا وإمّا أنت، وغير ذلك من المواضع[1].

وقد اختُلف في انفصال الضمير بعد (إنما) على قولين:

الأول: يجب انفصال الضمير بعدها، وعلى ذلك الكوفيون[2]، ووافقهم ابن مالك[3].

الثاني: ذهب سيبويه[4] إلى أن هذه المسألة ليست من المواضع التي يجب فيها انفصال الضمير، وانتصر أبو حيان لهذا القول[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل من رأى وجوب انفصال الضمير بعد (إنما) بما يلي:

١- قول الشاعر:

أنـا الذَّائـدُ الحـامي الذِّمارَ وإنَّما يُدَافِـعُ عَـنْ أحْسَـابِهِم أنا أوْ مِثْلي[6]

فقد فصل الضمير (أنا)؛ وذلك لأن غرضه أن يحصر المدافِعَ، ولو وصله فقال: وإنما أدافع عن أحسابهم، لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم، لا عن أحساب غيرهم، وذلك غير مقصود[7].

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٧-١٥٠، التصريح على التوضيح ١/١٠٥-١٠٦.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ١/١٦٣أ،ب، نتائج التحصيل ١/٢/٥٩٦، الموفي في النحو الكوفي ٩٤، حيث أوجب الفصل إذا ولي الضمير (إلا) أو معناها.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/١٤٨ – ١٤٩.

(٤) انظر: الكتاب ٢/٣٦٢، التصريح على التوضيح ١/١٠٦.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ١/١٦٣أ، ب.

(٦) البيت للفرزدق. انظر: ديوانه ٢/١٥٣، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٢٤٣، المحتسب ٢/١٩٥، شرح المفصل ٢/٩٥، ٨/٥٦، شرح التسهيل ١/١٤٨، تعليق الفرائد ٢/٨٢، لسان العرب ١٥/٢٠٠ (قلا)، خزانة الأدب ٤/٤٦٥.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح ١/١٠٦.

٢- قول الآخر:

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّى إِنَّـ ـمَا نَقْتُلُ إِيَّانَا[1]

حيث فصل الضمير (إيانا) الوارد بعد (إنما).

٣- أن وجوب فصل الضمير بعد (إنما)، سببه أن العرب عاملت (إنما) معاملة النفي و(إلا)، فكما وجب فصل الضمير هناك، وجب أيضاً مع (إنما)، لأن هذا بمعنى ذاك، فمعنى قول الشاعر الأول السابق: ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا[2].

أما من لم يوجب فصل الضمير المحصور بـ(إنما)، فدليله أنه لو كان الموضع للفصل الواجب، لم يُؤتَ بالضمير إلا منفصلاً، كما وجب الانفصال مع (إلا). وقد تعددت المواضع في القرآن الكريم وكلام العرب نثراً وشعراً التي لم يُؤْتَ فيها بالضمير منفصلاً بعد (إنما)[3]؛ من ذلك قول الله -تعالى-: ﴿...وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ...﴾[4]، وقوله -تعالى-: ﴿...إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ...﴾[5].

ومن ثَمَّ ذهب المانعون إلى تخريج نصوص المخالفين على أنها ضرورة[6]؛ إذ هي من باب وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل[7]؛ وقد قعّد سيبويه لباب أسماه: «هذا باب ما يجوز في الشعر من إيا ولا يجوز في الكلام»، وقد أورد ضمنه بيت الشعر الثاني السابق[8].

---

(١) البيت لذي الإصبع العدواني، انظر: الكتاب ٢/١١١، ٣٦٢، الخصائص ٢/١٧٩، شرح المفصل ٣/١٠١، الإنصاف ٢/٦٩٩، شرح التسهيل ١/١٤٨، خزانة الأدب ٥/٢٨٠.
وقُرى: اسم موضع. ومعنى البيت: إن قتلنا إياهم بمنزلة قتلنا أنفسنا؛ لأنا عشيرة واحدة.

(٢) انظر: المغني ٤٠٧، التصريح على التوضيح ١/١٠٦.

(٣) انظر: نتائج التحصيل ١/٢/٥٩٥.

(٤) سورة آل عمران، الآية [١٨٦].

(٥) سورة يوسف، الآية [٨٦].

(٦) انظر: الكتاب ٢/٣٦٢، شرح المفصل ٣/١٠١-١٠٣، الإنصاف ٢/٦٩٩ - ٧٠٠.

(٧) انظر: المراجع السابقة.

(٨) انظر: الكتاب ٢/٣٦٢.

بقي أن أشير إلى ما ذكره بعضهم من أن الفصل -وإن كان شاذاً وضرورة- في البيت الثاني السابق، إلا أنه أسهل من غيره؛ وذلك لأن الشاعر لا يمكنه أن يأتي بالمتصل فيقول: تقتلنا، لأنه لو فعل ذلك لجمع بين ضميرين متصلين أحدهما فاعل والآخر مفعول مع اتحاد المسمى، وذلك مما تختص به الأفعال القلبية وفعلا: عدم وفقد[1].

الترجيح:

يظهر لي أن سبب الخلاف في هذه المسألة يعود -في الأصل- إلى الخلاف في إفادة (إنما) للحصر؛ حيث إن سيبويه لا يرى الحصر بها[2]، وخالفه في ذلك الزجاج الذي شرح قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾[3]، بقوله: «... ويكون المعنى: ما حرم عليكم إلا الميتة والدم ولحم الخنزير؛ لأن (إنما) تأتي إثباتاً لما يذكر بعدها لما سواه»[4].

كما ذهب إلى القول بإفادتها الحصر الكوفيون، حتى قال أبو حيان: «وقد أولع أكثر أصحابنا المتأخرين بالقول بإفادة (إنما) معنى الحصر حتى أجروا عليها أحكام حرف النفي و(إلا)، وهو دروج على رأي الكوفية»[5].

والذي يترجح لي أن (إنما) تفيد الحصر، إلا إذا وردت قرينة مانعة لذلك، والمحصور بـ(إنما) هو المتأخر لفظاً. وإذا حصر بـ(إنما) وجب انفصال الضمير إذا كان متأخراً وكان الضمير محصوراً فيه؛ لأنه لو وُصل الضمير لما فُهم المراد، فقولنا: إنما قمت، موضوعه: لم يقع مني إلا القيام، فلو أردنا به: ما قام إلا أنا، لم يفهم، ولا سبيل إلى فهمه إلا بالقول: إنما قام أنا[6].

---

(١) انظر: شرح المفصل ٣/١٠٣.

(٢) انظر: تعليق الفرائد ٢/٨٤، التصريح على التوضيح ١/١٠٦.

(٣) سورة البقرة، الآية [١٧٣].

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٤٣.

(٥) التذييل والتكميل ١/١٦٣.

(٦) انظر: دلائل الإعجاز ٣١٥، الإيضاح في علوم البلاغة ١٢١، عروس الأفراح ٢/١٩٥، تعليق الفرائد ٢/٨٤.

عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً:

الأصل في مفسر الضمير أن يتقدم عليه، كما أن الأصل عود الضمير على أقرب مذكور سابق له إلا إذا دل دليل على أنه لغير الأقرب. وقد يعود الضمير على متأخر في بعض المواضع المحددة؛ كأن يُجَر بـ(رب)، أو يرفع بـ(نعم) أو شبهها، وغير ذلك من المواضع التي نص عليها النحويون[1].

واختلف النحويون في عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، في نحو: أكرم غلامُه زيدا، حيث اتصل الضمير العائد على (زيد) بالفاعل المتقدم، وذلك على قولين:

الأول: الجواز، وعليه أبو عبد الله الطوال من الكوفيين[2]، ونُسب ذلك إلى عامة الكوفيين[3]، وابن جني[4]، وتابعهم ابن مالك من الأندلسيين[5].

الثاني: المنع، وعليه المبرد[6]، وابن السراج[7]، وجمهور النحويين[8].

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١١ وما بعدها، شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٥٩ وما بعدها، ارتشاف الضرب ١/ ٤٨١، وما بعدها.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي (المحقق) ١/ ١٨٨، الارتشاف ١/ ٤٨٣، التذييل والتكميل ١/ ٣١٣أ، المغني ٧٣٩، تعليق الفرائد ٢/ ١١٤، الخزانة ١/ ٢٧٧.

(٣) انظر: شرح ألفية ابن معط ١/ ٦٤٧.

(٤) انظر الخصائص ١/ ٢٩٤.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/ ١٦١ حيث قال: «والصحيح جوازه لوروده عن العرب في الأبيات المذكورة وغيرها»، كما أجاز المسألة في الشعر خاصة أبو حيان (انظر: التذييل والتكميل ١/ ٣١٤أ).

(٦) انظر: المقتضب ٤/ ١١٢.

(٧) انظر: الأصول ٢/ ٢٣٨.

(٨) انظر: شرح المفصل ١/ ٧٦، المغني ٦٣٩، الهمع ١/ ٢٢٩. وقد ذكر ابن الشجري أن هذه المسألة لم يجزها أحد من النحويين (انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ١٠١)، ونقل عن الصفار القول بالإجماع على منعها (انظر: الهمع ١/ ٢٢٩)، وكلا القولين مجانب للصواب؛ للخلاف المشار إليه في هذه المسألة.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز المسألة بعدة أدلة مسموعة وأخرى قياسية، منها:

١- قول الشاعر:

فَلَوْ كَانَ مَجْدٌ يُخلِدُ اليَوْمَ ماجداً مِنَ النَّاسِ أَبْقى مَجْدُهُ اليومَ مُطْعِمَا[١]

حيث قدم ضمير (مطعم) المتأخر، فاتصل بالفاعل (مجده) المتقدم.

٢- قول الآخر:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ[٢]

حيث اتصل ضمير المفعول المتأخر (عديّ) بالفاعل المتقدم (ربه).

٣- قول الآخر:

أَلاَ لَيْتَ شِعْري هَلْ يَلومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْراً عَلى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ[٣]

حيث اتصل ضمير المفعول (زهيرا) بالفاعل المتقدم (قومه).

٤- قياس هذه المسألة على المواضع الأخرى التي نص النحويون على إجازتها، وقدعاد فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، فقد علل ابن مالك لمذهب المجيزين بقوله: «..لأن جواز نحو: ضرب غلامُه زيدا، أسهل من جواز ضربوني وضربت

---

(١) البيت لحسان بن ثابت - رضي الله عنه - انظر: ديوانه ٢٤٣، الموشح ٨٤، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٩، شرح التسهيل ١٦١/١، التذييل والتكميل ٣١١/١أ، المغني ٦٣٩، شرح أبيات المغني ٧٢/٧.

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي. انظر: ديوانه ١٢٤، الموشح ٨٥، الخصائص ٢٩٤/١ (حيث يبدو أن ابن جني وهم فنسب البيت للنابغة)، أمالي ابن الشجري ١٠٢/١، شرح المفصل ٧٦/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٤/٢، شرح الكافية (المحقق) ١٨٨/١، الخزانة ٢٧٧/١.

(٣) البيت لأبي جندب الهذلي. انظر: شرح أشعار الهذليين ٣٥١/١، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٠٨، شرح التسهيل ١٦١/١، شرح الكافية (المحقق) ١٨٨/١، تذكرة النحاة ٣٦٤، خزانة الأدب ٢٨٠/١، ٢٩١.

الزيدين، ونحو: ضربته زيدا ... وقد أجاز الأول البصريون وأجيز الثاني بإجماع... وكلاهما فيه ما في: ضرب غلامُه زيدا»[1].

٥- أما ابن جني فمستند إجازته للمسألة ما لحظه من شيوع تقديم المفعول على الفاعل، يقول: «والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر، فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى إنه إذا أخر فموضعه التقديم»[2].وعلى ذلك فلا يكون الضمير حينئذ عائدا على متأخر لفظاً ورتبةً.

أما من منع المسألة فحجته أن الضمير فيها عائد على متأخر لفظاً ورتبةً، مما يلزم عنه الإضمار قبل الذكر، وهو ليس من باب ما يفسر فيه الضمير بما بعده؛ لذلك امتنعت المسألة.

أما الشواهد التي استدل به المجوّزون للمسألة، فقد خرجها المانعون تخريجات مختلفة، وما استعصى على التأويل قيل: إنه ضرورة[3]، بل هو عندهم من أقبح الضرورات[4].

ومن هذه التخريجات ما ذكره ابن عصفور في تعليقه على البيت الثاني السابق: «فمنهم من حمله على أنه ضرورة، ومنهم من جعل الضمير عائدا على الجزاء الذي يدل عليه (جزى)، فيكون من باب قولهم: من كذب كان شراً له»[5].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جوازها في الشعر دون النثر؛ وذلك لكثرة الشواهد الشعرية الواردة عن العرب في ذلك، مما يخرجها من باب الضرورة إلى الجواز، قال أبو حيان:

---

(١) شرح التسهيل ١/١٦١.

(٢) الخصائص ١/٢٩٧.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٤.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ١/١٠١.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٤.

«فلعمري إنه قد كثر مجيء ذلك في الشعر، والأحوط جوازه في الشعر دون الكلام»[1].

ثم إن المعنى في هذه الشواهد وما شاكلها لا يلبس، وإن عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، بالإضافة إلى أن هذا العود جائز في مواضع أخرى نص عليها النحويون، فلا مانع من حمل هذه المسألة عليها.

أما التأويل لكل الشواهد الواردة والمشتملة على هذه الظاهر، فهو أمر غير متيسر في كل الأحوال، قال أبو حيان: «وقد رام بعض النحويون تأويل ذلك كله، والتأويل فيه بعيد»[2].

ورود (أل) عوضاً عن الضمير:

اختلف النحويون في نيابة (أل) عن الضمير الواقع مضافاً إليه، وذلك على قولين:

الأول: يجوز أن تقوم (أل) مقام الضمير، وعلى ذلك الكوفيون[3]، ووافقهم من الأندلسيين ابن الطراوة[4]، وابن خروف[5]، كما أجاز ابن مالك المسألة في غير الصلة[6].

الثاني: منع أكثر البصريين المسألة[7]، ووافقهم الفارسي[8].

---

(١) التذييل والتكميل ١/٣١٤أ.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤٠٨، شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٧٠-٧١، شرح الكافية ٢/١٣١، شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٦١-٢٦٢، المغني ٧٧.

(٤) انظر: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة ٦٣، ٧٠، ابن الطراوة النحوي ١٢٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/٢٦٢-٢٦٣.

(٦) انظر: المرجع السابق.

(٧) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/١٣١، البحر المحيط ١/١١٣، همع الهوامع ١/٢٧٦، التصريح ٢/٨٣.

(٨) انظر: الإيضاح العضدي ١٥٤.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز نيابة (أل) عن الضمير بعدة أدلة مسموعة منها:

١- قول الله -تعالى-: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾[1]، حيث رُفعت (الأبواب) لأن المعنى: مفتحة لهم أبوابُها[2]، و(مفتحة) إما حال وإما نعت لـ(جنات)، والرابط هو (أل) التي قامت مقام الضمير[3].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَىٰ ۝ وَءَاثَرَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ۝ فَإِنَّ ٱلۡجَحِيمَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾[4]. التقدير فيها: هي مأواه، فنابت (أل) عن الضمير المضاف إليه[5].

٣- قول الشاعر:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أعدَاءَهُ ... يَخَالُ الفِرَارَ يُراخي الأجَلْ[6]

حيث إن (أل) فيه معاقبة العائد على الاسم المتقدم، والتقدير: ضعيف نكايته أعداءه، كأنه قال: قليلة إساءته عدوه[7].

ويستدل للمجيزين كذلك بأدلة أخرى منها:

١- ما ذكره الفراء من أن «العرب تجعل الألف واللام خلفاً من الإضافة فيقولون: مررت على رجل حسنةِ العينُ، قبيحِ الأنفُ، والمعنى: حسنةٍ عينُهُ، قبيحٍ أنفُه»[8].

---

(١) سورة ص، الآية [٥٠].

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤٠٨.

(٣) انظر: البحر المحيط ٩/١٦٦ – ١٦٧، الدر المصون ٩/٣٨٥ – ٣٨٦.

(٤) سورة النازعات، الآيات [٣٧-٤١].

(٥) انظر: الدر المصون ٩/٣٨٥ – ٣٨٦، المغني ٧٧.

(٦) قائله مجهول، انظر: الكتاب ١/١٩٢، شرح أبيات سيبويه ١/٣٩٤، المنصف ٣/٧١، الإفصاح لابن الطراوة ٧٠، شرح المفصل ٦/٥٩، المقرب ١/١٣١، خزانة الأدب ٨/١٢٧.

(٧) انظر: الإفصاح لابن الطراوة ٧٠.

(٨) معاني القرآن للفراء ٢/٤٠٨، وانظر: الكتاب ١/١٥٨.

٢- أنه لما كان حرف التعريف بإجماع مغنياً عن الضمير في نحو: مررت برجل فأكرمت الرجل، جاز أن يغني عَنه في غير ذلك لاستوائهما في تعيين الأول[١].

أما من منع نيابة (أل) عن الضمير، فدليله أنه لو كان حرف التعريف عوضاً عن الضمير لم يجتمعا؛ إذ اجتماع العوض والمعوض عنه ممتنع، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

رَحِيبٌ قِطَابُ الجَيْبِ مِنها رَقِيقَةٌ   بِجَسِّ النَّدَامى بَضَّةُ المتَجَرَّدِ[٢]

حيث جمع فيه بين (أل) والضمير في قوله: قطاب الجيب منها[٣].

وقد خرّج المانعون أدلة المجيزين المسموعة السابقة تخريجات تبعدها عن أن تكون من باب قيام (أل) مقام الضمير، من ذلك:

- تقدير ضمير محذوف هو الرابط، ففي قوله -تعالى-: ﴿مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾، يكون التقدير: الأبواب منها[٤]. وقوله: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾، التقدير: هي المأوى له[٥]. وقولهم: ضُرِب زيد الظهرُ والبطنُ، على تقدير: الظهر والبطن منه[٦].

- أما الفارسي فقد خرّج هذه الشواهد على البدلية، فـ﴿ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ في آية (ص) السابقة مرتفعة على البدل من الضمير في ﴿مُّفَتَّحَةً﴾ العائد على ﴿جَنَّٰتِ﴾[٧].

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٦٢.

(٢) قائله طرفة بن العبد، انظر: ديوانه ٣٠، المحتسب ١/١٨٣، شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٦٣، التصريح ٢/٨٣، خزانة الأدب ٤/٣٠٣، ٨/٢٢٨. وقطاب الجيب: مجتمعه، حيث قُطب، أي جمع، وهو مخرج الرأس من الثوب. والرحيب: الواسع.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٦٣..

(٤) انظر: البحر المحيط ٩/١٦٦-١٦٧، الدر المصون ٩/٣٨٥.

(٥) انظر: المغني ٧٧.

(٦) انظر: المرجع السابق.

(٧) انظر: الإيضاح العضدي ١٥٤، الإفصاح لابن الطراوة ٦٣.

الترجيح:

يظهر لي أن قول من أجاز قيام (أل) مقام الضمير أرجح وأقوى؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة المسموعة الكثيرة الواردة عن العرب، التي استُغني فيها عن الضمير المضاف إليه بـ(أل)، وقد سبق إيراد طائفة من هذه الأدلة.

٢- إن في قول من أجاز المسألة بعداً عن التأويل وسلامة من التقدير والحذف، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

٣- إن المعنى في الأمثلة المسموعة المذكورة واضح دون حاجة إلى تقدير محذوف يتضح المعنى بدونه.

٤- إن التأويل الذي لجأ إليه الفارسي في تخريج هذه النصوص أشد بعداً من غيره؛ لأن التقدير الذي قدره غيره من حذف الضمير، يلزمه هو نفسه في البدل؛ لأن بدل البعض والاشتمال لابد فيه من عائد على الأول، فالذي فر منه وقع فيه[1].

كما رُدَّ قول الفارسي كذلك بأنه غير مطَّرد في مثل: مررت برجلٍ كريمِ الأب، وحسنٍ وجهُ الأخ؛ إذ لا سبيل إلى البدل في هذا وأمثاله[2].

٥- أما ما استدل به المانعون من اجتماع للعوض والمعوض منه في البيت السابق، فقد رُدَّ عليهم بأن حرف التعريف الذي في البيت ليس عوضاً، بل جيء به لمجرد التعريف، ولا محذور عندئذ في الجمع بينه وبين الضمير. وإذا سُلم كون حرف التعريف الذي في البيت عوضاً، فيكون الجمع بينه وبين ما عوض منه اضطراراً[3].

---

(١) انظر: الإفصاح لابن الطراوة ٦٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٦٣.

(٣) انظر: المرجع السابق.

حذف نون الوقاية من (ليت):

تدخل نون الوقاية على الفعل واسم الفعل والحرف، وسُميت بذلك لأنها تقي الفعل أو شبهه من الكسر، وقيل غير ذلك[1].

واختلف النحويون في هذه النون مع (ليت) إذا عملت في ياء المتكلم؛ وذلك على قولين:

الأول: يجب أن تلحق نون الوقاية (ليت)، ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة شعر، وعلى ذلك سيبويه[2]، وعامة النحويين[3].

الثاني: يجوز أن تلحق نون الوقاية (ليت)، كما يجوز أن تتجرد منها، فكما يجوز أن يقال: ليتني، فإنه لا يمتنع -في الاختيار- أن يقال: ليتي، وعلى ذلك الفراء[4]، وثعلب[5]، كما أجاز تجرد (ليت) من نون الوقاية ابن مالك، إلا أن ذلك عنده قليل، والأكثر اقترانها بها، يقول: «وحذفها[6] مع لدن وأخوات ليت جائز، وهو مع بجل ولعل أعرف من الثبوت، ومع ليس وليت ومن وعن وقط بالعكس»[7].

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٩، شرح الكافية للرضي ٢/٢١، شرح التسهيل لابن مالك ١/١٣٥.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٣٦٩ — ٣٧٠.

(٣) انظر: شرح المفصل ٣/٩٠-٩١، شرح الكافية ٢/٢٢-٢٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٥.

(٤) انظر: المراجع السابقة، ومجالس ثعلب ١٠٦، والتصريح على التوضيح ١/١١١.

(٥) انظر: مجالس ثعلب ١٠٦. وقد نسب القول بجواز الحذف إلى الكوفيين.

(٦) أي حذف نون الوقاية.

(٧) شرح التسهيل ١/١٣٤. ويبدو أن لابن مالك قولين في هذه المسألة؛ قوله هذا، وقوله الآخر يذهب فيه مذهب سيبويه، فيعد الحذف ضرورة. انظر: شرح التسهيل ١/١٣٦، وحاشية الصبان على الأشموني ١/١٢٣، حيث أشار إلى القولين.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أوجب اقتران (ليت) بنون الوقاية إذا عملت في ياء المتكلم بأن مقتضى الدليل استواء (ليت) وأخواتها في لحاق النون لشبهها بالأفعال المتعدية، لكن استُثقل لحاقها بأواخر غير (ليت) لأجل التضعيف، تضعيف النون في (إنّ) وأشباهها، وتضعيف اللام في (لعل)، فحسن حذف نون الوقاية في هذه الحروف تخفيفاً، وثبوتها لشبه هذه الحروف بالأفعال، ولم يكن في (ليت) معارض للشبه، فهي أشبه للفعل من أخواتها، لأنها تغير معنى الابتداء، ولا يتعلق ما بعدها بما قبلها، بالإضافة إلى أن آخرها ليس حرفاً مضعفاً، مما يستوجب التخفيف والحذف؛ ولذلك كله لزمتها نون الوقاية[1].

أما من أجاز حذف نون الوقاية مع (ليت)، فقد استدل بما يلي:

١- قول الشاعر:

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي ... أُصَادِفُهُ وأُتْلِفُ بَعْضَ مَالي[2]

حيث عملت (ليت) في ياء المتكلم دون نون الوقاية.

٢- قول الآخر:

فَيا لَيْتِي إذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ ... وَلَجْتُ وكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجا[3]

حيث قال (ليتي) ولم يقل (ليتني).

(١) انظر: شرح المفصل ٣/٩٠ – ٩١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٥، شرح التسهيل لابن مالك ١/١٣٦ –١٣٧، شرح الألفية لابن الناظم ٦٩.

(٢) قائله زيد الخير (الخيل). انظر: ديوانه ٨٧، الكتاب ٢/٣٧٠، مجالس ثعلب ١٠٦، نوادر أبي زيد ٦٨، سر صناعة الإعراب ٢/٥٥٠، رصف المباني ٣٠٠، شرح المفصل ٣/٩٠، خزانة الأدب ٥/٣٧٥.

(٣) قائله: ورقة بن نوفل. انظر: المقاصد النحوية ١/٣٦٥، التصريح على التوضيح ١/١١١، نتائج التحصيل ١/٢/٥٧٥.

٣- كما استدل من أجاز حذف النون مع (ليت) بأن هذا الحرف قوي شبهه بالفعل؛ لكونه على مثال من أمثلته، ألا ترى أن أوّله مفتوح وثانيه حرف علة ساكن، وثالثه مفتوح؛ فهو مثل: قام وباع؛ بخلاف غيره من الحروف مثل (كأن) و(لعل) حيث بعدت عن الفعل إذ لم تكن على لفظه؛ لذلك قوي ثبوت النون مع (ليت) وإن لم يمتنع حذفها معه[1].

وقد رد من أوجب نون الوقاية مع (ليت) ما استدل به مجيز الحذف من الأدلة المسموعة، بأن ذلك ضرورة خاصة بالشعر، قال سيبويه: «قد قال الشعراء: ليتي، إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم، حيث قالوا: الضاربي»[2].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول من منع تجرد (ليت) من نون الوقاية إذا عملت في ياء المتكلم، إلا في ضرورة الشعر؛ وذلك لما يلي:

١- للوقوف عند المسموع؛ حيث لم يرو عن العرب أمثلة -في حدود ما اطلعت عليه- من النثر، استُعملت فيها (ليت) مجردة من نون الوقاية. وما ورد من الشعر قليل، لا يحتمل أن تبنى عليه قاعدة مطردة، وتخريج ذلك على الضرورة أولى.

٢- يرد على الدليل القياسي الذي استدل به الفراء ومن وافقه، بأنه يلزمه كذلك أن يقل حذف نون الوقاية مع (أنّ)؛ لأنها على وزن من أوزان الفعل، فهي مثل (رد) و(شد) وغيرهما، فعدم لزوم النون لـ(أن) مع شبهتها للفعل دليل على أن الذي حذفت له هذه النون من هذه الأحرف، ولزومها لـ(ليت) هو غير ما ذكره الفراء[3].

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٥.

(٢) الكتاب ٢/٣٦٩ - ٣٧٠.

(٣) انظر: شرح المفصل ٣/٩١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٦.

باب أسماء الإشارة

الحروف التي وضع عليها الاسم (ذا):

من أسماء الإشارة (ذا)، وهو للمذكر. وقد اختلف النحويون في أصل هذا الاسم، وذلك على أقوال:

الأول: ذهب البصريون إلى أنه ثنائيّ لفظاً، لكنه في أصل وضعه اسم ثلاثيّ[1]، فالألف فيه منقلبة عن أصل[2].

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أنه -أي ذا- وضع على حرف واحد وهو الذال، وقد زيدت الألف للتكثير ولبيان حركة الذال[3]. وتابعهم على ذلك أبو القاسم السهيلي من الأندلسيين[4].

الثالث: نُسب إلى السيرافي القول بأن هذا الاسم ثنائي الوضع، والألف فيه أصل وليست منقلبة عن شيء[5]. واختار ذلك أبو حيان[6].

الأدلة والمناقشة:

ذهب البصريون -كما أشرت- إلى أن هذا الاسم ثلاثي في أصل وضعه، ودليلهم أن هذا الاسم يصغر على (ذيّا)، وأصله: ذييًا بثلاث ياءات: ياءان من

---

(١) اتفق البصريون على أن أصل وضع (ذا) ثلاثي، لكنهم اختلفوا بعد ذلك في المحذوف منه، هل هو العين أو اللام، كما اختلفوا فيه: هل هو من باب (طويت) أو من باب (حييت)، كما اختلفوا كذلك في وزنه، هل هو فَعْل بالإسكان أو فَعَل بالتحريك. انظر: الإنصاف ٢/٦٦٩-٦٧٠، ارتشاف الضرب ١/٥٠٥، توضيح المقاصد ١/١٨٧-١٨٨.

(٢) انظر: المراجع السابقة، وشرح ألفية ابن معط ١/٧١٧، والدر المصون ١/٨٤.

(٣) انظر: المراجع السابقة، وهمع الهوامع ١/٢٥٨.

(٤) انظر: نتائج الفكر ٢٢٧، ارتشاف الضرب ١/٥٠٥، توضيح المقاصد ١/١٨٨.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١/٥٠٥، توضيح المقاصد ١/١٨٨، همع الهوامع ١/٢٥٩.

(٦) انظر: المراجع السابقة.

أصل الكلمة وياء للتصغير؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها. وقد استثقلوا اجتماع ثلاث ياءات، فحذفوا الأولى، فيكون وزنه: فَيْلى[1].

كما استدل البصريون لمذهبهم كذلك بأن (ذا) اسم منفصل قائم بنفسه، قد غلبت عليه أحكام الأسماء الظاهرة نحو وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره، فلما غلب عليه شبه الأسماء المتمكنة حكم عليه بأنه ثلاثي كالأسماء المتمكنة[2].

أما الكوفيون ومن وافقهم الذين ذهبوا إلى أن (ذا) على حرف واحد وضعاً، فقد استدلوا لذلك بما يلي:

١- سقوط الألف في التثنية عند قولهم: ذان وذين، ولو كانت الألف أصلية لقلبت ولَمَا حذفت، فلما حُذفت دل على أنها زائدة لا أصلية، وقد زيدت للتكثير، وذلك كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد، وحُركت الذال لالتقاء الساكنين، وهما الذال والألف، وفتحوا الذال في (ذا) لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً[3].

٢- سقوط الألف في التأنيث، في قولهم: هذه، ولو كانت أصلية لَمَا سقطت[4].

٣- قول العرب: ذِه أمة الله[5]. حيث حذفت الألف، مما يدل على أنها زائدة وليست أصلية.

أما قول السيرافي ومن وافقه، فيُستدل له بما ذكره ابن يعيش في قوله: «لو ذهب ذاهب إلى أن ذا ثنائي وليس له أصل في الثلاثية، نحو: من وكم في المبهمة، وأن ألفه أصل كالألف في لدى وإذا، لم أر به بأساً، لعدم اشتقاقه وبعده عن

---

(١) انظر: الإنصاف ٦٧٣/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٢٦/٣-١٢٧.

(٢) انظر: المرجعين السابقين، وشرح ألفية ابن معطي ٧١٧/١.

(٣) انظر: الإنصاف ٦٧٠/٢، نتائج الفكر ٢٢٧.

(٤) انظر: نتائج الفكر ٢٢٧.

(٥) انظر: الكتاب ٢٨٥/٣، توضيح المقاصد ١٨٨/١.

التصرف، والذي يؤيد ذلك أنك لو سميت بذا، لقلت: هذا ذاء، فتزيدها ألفاً أخرى ثم تقلبها همزة لاجتماع الألفين، كما تقول: لاء إذا سميت بلا. ولو كان أصلها الثلاثية ولامها ياء لكنت تقول إذا سميت به: هذا ذاي، فتأتي بالياء الأصلية ولا تقلبها؛ لوقوعها بعد ألف أصلية، كما تقول: زاي وراي»[1].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول السيرافي ومن وافقه، بأن (ذا) ثنائي الوضع؛ وذلك لما يلي:

١- إن قول الكوفيين مردود بما يأتي:

- إنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد، فلو كان الاسم هو الذال وحدها لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً، وذلك محال[2].

- إن الألف حذف في التثنية لالتقاء الساكنين، وقد عوض منها تشديد النون[3]، أو أن صيغة التثنية في هذا الاسم صيغة مرتجلة لا حقيقية[4].

- إن قولهم: ذهِ أمة الله، يحتمل أن تكون الهاء بدلاً من الياء[5].

٢- أن قول السيرافي ومن وافقه غير محتاج لتقدير، في حين أن قول البصريين محتاج إلى ذلك، فظاهر (ذا) أنه ثنائي، ولا شك أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

٣- للأدلة السابقة التي نصر بها ابن يعيش مقالة السيرافي.

---

(١) شرح المفصل ١٢٦/٣.

(٢) انظر: الإنصاف ٦٧٢/٢، شرح ألفية ابن معط ٧١٨/١.

(٣) انظر: شرح المفصل ١٢٦/٣-١٢٧، توضيح المقاصد ١٨٨/١.

(٤) انظر: المرجعين السابقين، والإنصاف ٦٧٤/٢.

(٥) انظر: الكتاب ٢٨٥/٣، توضيح المقاصد ١٨٨/١.

زيادة (ذا):

جوّز النحاة أن تكون (ذا) موصولة، فتخرج عن بابها في إفادة معنى الإشارة إلى إفادة معنى الموصولية. وقد اشترط البصريون لتكون موصولة أن تسبق بـ(ما) أو (من)[1]، في حين أجاز الكوفيون ذلك مطلقاً[2].

وهذا الخلاف في شروط موصولية (ذا) ينطبق عليها كذلك في القول بزيادتها، حيث اختلف النحويون في ذلك على قولين:

الأول: يجوز إلغاء (ذا) إلغاءً حكمياً وحقيقياً[3]، وعلى ذلك الكوفيون[4]، ووافقهم من الأندلسيين ابن ملكون[5]، وابن مالك[6].

الثاني: لا يجوز إلغاؤها إلا إلغاءً حكميّاً فقط، بأن تركب مع (من) أو (ما)، فيصير المجموع اسماً واحداً، فيكون اسم استفهام أو اسما موصولا[7]، وعلى ذلك

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٤١٦-٤١٧، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٧٨.

(٢) انظر مسألة: استعمال أسماء الإشارة موصولات، ومعاني القرآن للفراء ١/١٣٨.

(٣) الإلغاء الحكمي أن تجعل (ذا) مع (ما) أو (من) اسما واحدا موصولاً أو استفهاماً أو نكرة موصوفة، والإلغاء الحقيقي هو جعل (ذا) زائدة أصلاً. انظر: شرح التسهيل ١/١٩٦، حاشية الصبان على الأشموني ١/١٥٩.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٣٨، التصريح على التوضيح ١/١٣٩، حاشية الصبان على الأشموني ١/١٥٩.

(٥) انظر: المسائل النحوية والتصريفية في كتاب إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج لابن ملكون الإشبيلي ٢٣٧-٢٣٨. وابن ملكون هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن أحمد بن سعيد الحضرمي الإشبيلي، أستاذ نحويّ، روى عن أبي الحسن شريح وأبي مروان بن محمد. وروى عنه ابن حوط الله وابن خروف والشلوبين. من مؤلفاته: الجمع بين التنبيه والمبهج لابن جني، وشرح الجمل للزجاجي. توفي سنة ٥٨١هـ. (انظر: إنباه الرواة٤/١٩٠، الذيل والتكملة٥/٢/٤٦١، إشارة التعيين١٨، بغية الوعاة١م٤٣١).

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/١٩٨، شرح الكافية الشافية ١/٢٨٢.

(٧) كما يمكن أن يكون الاسم المركب نكرة موصوفة بمعنى شيء. انظر: المسائل البغداديات ٣٧٥، شرح التسهيل ١/١٩٧، تعليق الفرائد ٢/١٩٩.

عامة البصريين[1].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم لما ذهبوا إليه بعدة أدلة، منها:

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[2]. قال الفراء في إعرابه للآية: «تجعل (ما) في موضع نصب وتوقع عليها ﴿يُنفِقُونَ﴾، ولا تنصبها بيسألونك؛ لأن المعنى: يسألونك أي شيء ينفقون»[3].

فقد حكم على (ما) وبيّن موقعها من الإعراب، وأهمل (ذا)، مما يدل على أنه يقول بزيادتها.

٢- قول الشاعر:

يـا خُـزْرَ تَغْلِبَ ماذا بالُ نِسْوَتِكُمْ ... لا يَسْتَفِقْنَ إلى الدَّيْرَين تَحْنانا[4]

حيث ذكر ابن مالك أنه يتعين في هذا البيت القول بإلغاء (ذا) أو جعلها مركبة[5].

٣- قول الآخر:

ألا تَسْألانِ المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ ... أنَحْبٌ فَيُقْضَى أمْ ضَلالٌ وباطِلُ[6]

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٤١٦-٤١٨، المسائل البغداديات ٣٧٥، شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٥٠، التصريح على التوضيح ١/١٣٩.

(٢) سورة البقرة، الآية [٢١٩].

(٣) معاني القرآن للفراء ١/١٣٨.

(٤) قائله جرير يهجو به الأخطل. انظر: ديوان جرير ١٦٧، شرح التسهيل ١/١٩٨، الجنى الداني ٢٤٠، المغني ٣٩٦، تعليق الفرائد ٢/١٩٨، همع الهوامع ١/٢٩١، الدرر اللوامع ١/٥٩. والخزر: جمع أخزر وهو صغير العينين.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/١٩٨.

(٦) قائله لبيد. انظر: ديوانه ٢٥٤، الكتاب ٢/٤١٧، معاني القرآن للفراء ١/١٣٩، مجالس ثعلب ٥٣٠، شرح أبيات سيبويه ٢/٤٠، شرح المفصل ٣/١٤٩، ١٥٠، ٤/٢٣، رصف المباني ١٨٨، الخزانة ٦/١٤٥-١٤٧.

على أن (ما) مبتدأ، و(ذا) زائدة، وجملة: يحاول خبر المبتدأ، والرابط محذوف، والتقدير: يحاوله[1].

٤- قول الآخر:

ومــاذا عَسَــى الواشُون أن يَتحَدَّثُوا ... سِــوَى أن يَقُولُوا إنَّني لكِ عَاشِقُ[2]

حيث قيل إن (ذا) فيه زائدة[3].

أما المانعون لزيادة (ذا)، فقد استدلوا بما يلي:

١- لو كانت (ذا) زائدة لما قالت العرب: عماذا تسأل؟ ولقالوا: عمّ ذا تسأل؟ بحذف ألف (ما)، كما تقول: عم تسأل؛ لأن (ما) إذا كانت استفهاماً ودخل عليها حرف الجر حذفت ألفها. فلما ثبتت الألف، دل على أن (ما) و(ذا) ركبا تركيب (إنما) و(كأنما) و(حيثما)، وصارت الألف حشواً[4].

٢- إن القول بزيادة الاسم هو إخراج له عن أصل وضعه، وذلك غير معهود؛ ولذلك لم يقل البصريون بإجازة زيادة شيء من الأسماء[5].

٣- لا يتعين القول بزيادة (ذا) في الأمثلة السابقة، بل إن القول بذلك في بعضها ليس هو الوجه، فلو كانت زائدة في البيت الثاني السابق لكان التقدير في (ماذا يحاول): ما يحاول؟ فتكون (ما) في موضع نصب.

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٥٨/٢، الخزانة ١٤٦/٦.

(٢) قائله، قيل: جميل بثينة، انظر: ملحق ديوانه ٢٤٣. وقيل: البيت لمجنون بني عامر، انظر: ديوانه ١٦٠. وانظر: البيت في: المقتضب١٩٥/٣، الأغاني ٥٠/٢، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٣٨٣، لسان العرب ٢٧/١٠، ٣٨٥، الخزانة ١٥٠/٦.

(٣) انظر: الخزانة ١٥٠/٦.

(٤) انظر: الكتاب ٤١٧/٢-٤١٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٣.

(٥) انظر: المسائل البغداديات ٣٧٥، التصريح على التوضيح ١٣٩/١.

فلما قال: أنحبٌ فيقضى، فأبدل المرفوع من (ما)، دل على أنها في موضع رفع بالابتداء والخبر (ذا) والفعل صلة[1].

الترجيح:

يظهر لي أن قول البصريين الذين يمنعون أن تكون (ذا) لغواً أرجح؛ وذلك للأدلة السابقة التي استدلوا بها لمذهبهم. ولأن القول بالزيادة خلاف الأصل، فالأصل في الأسماء عدم الزيادة، ولا يلجأ إلى القول بذلك إلا لضرورة، ولا ضرورة في هذه المسألة. ولأن «(ذا) اسم، ولم يجئ شيء من الأسماء لغواً إلا (هو) للفصل»[2].

ومما يؤيد مذهب البصريين كذلك أن ظاهرة تركيب الاسم من اسمين -كما قيل ذلك في (ما) و(ذا) أو في (من) و(ذا)-، هذه الظاهرة كثيرة في كلامهم[3].

---

(١) انظر: الكتاب ٤١٧/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٠/٣.

(٢) المسائل البغداديات ٣٧٥-٣٧٦.

(٣) انظر: المرجع السابق ٣٧٦.

باب الموصول

الخلاف في (ما) المصدرية:

يقسم النحويون الموصولات إلى قسمين: موصولات حرفية، وهي تلك التي تُؤوَّل مع صلتها بالمصدر، ولا تحتاج إلى عائد. وموصولات اسمية، وهي كل اسم افتقر إلى الوصل بجملة أو ظرف أو جار ومجرور تامين أو وصف صريح، وإلى عائد أو ما يقوم مقامه[1].

وقد اختُلف في (ما) المصدرية على قولين:

الأول: ذهب جماعة من الكوفيين[2]، والأخفش الأوسط[3]، وابن السراج[4] إلى أنها اسم، ووافقهم من نحويي الأندلس: السهيلي[5]، وابن الحاج[6].

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٦٨/١ وما بعدها، التصريح على التوضيح ١/١٣٠-١٣١.

(٢) انظر: التبيان ٢٧/١، رصف المباني ٣١٥، ارتشاف الضرب ٥١٩/١، الجنى الداني ٣٣١، المساعد ١٧٣/١. وانظر رسالة: أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم ٣٦.

(٣) انظر: المقتضب ٢٠٠/٣، الأصول ١٦١/١، المسائل البغداديات ٢٧١، شرح اللمع ٥٩٣/٢، الأزهية في علم الحروف ٧١، أمالي ابن الشجري ٥٥٨/٢.

(٤) انظر: الأصول ١٦١/١.

(٥) انظر: الروض الأنف ١٦٨/١، نتائج الفكر ١٨٦.

(٦) انظر: شرح أبيات المغني ٢٣٩/٥، ابن الحاج النحوي ٥٨. وابن الحاج هو أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي، أخذ عن الشلوبين وغيره، وقيل: لم يكن في تلامذة الشلوبين أنبه منه. له على كتاب سيبويه إملاء، ومصنف في علم القوافي، واختصار على الخصائص وغيره. توفي سنة ٦٥١هـ. (انظر: إشارة التعيين٤٧، البلغة٣١، بغية الوعاة١م٣٦١-٣٦٢).

الثاني: ذهب سيبويه[1]، والمبرد[2]، والجمهور[3]، إلى أنها حرف.

فإذا قيل: يعجبني ما فعلت، فإن سيبويه والجمهور يقدرونه: فعلك، ويقدره أصحاب القول الأول: الذي فعلت، وقبله موصوف محذوف، أي: الفعل الذي فعلته[4].

الأدلة والمناقشة:

استدل القائلون باسمية (ما) المصدرية بأدلة ألخصها فيما يأتي:

١- عدم إعمال (ما) في الفعل الذي وليها، مع أنها مختصة به وليست جزءاً منه، يقول ابن السراج:

«والذي يوجب أن (ما) اسم، وأنها ليست حرفا كـ(أن)، أنها لو كانت كـ(أن) لعملت في الفعل كما عملت (أن)؛ لأنا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال، ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال، فلما لم نجدها عاملة حكمنا بأنها اسم»[5].

٢- لو كانت (ما) حرفاً، لجاز أن يقال: يعجبني ما لا يقوم زيد، كما يقال: يعجبني أن لا يقوم زيد[6].

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٣٢٦، ٣/١١، ٣/١٥٦.

(٢) انظر: المقتضب ٣/٢٠٠، وقد نسب الرضي إلى المبرد القول باسمية (ما) دائماً (انظر: شرح الكافية -المحقق- ٣/٥٢)، كما نسب القول نفسه للمبرد السيوطي (انظر: الهمع ١/٤٨)، وقد رد عليهما الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة (انظر: المقتضب ٣/٢٠٠ هـ٢)..

(٣) انظر: الارتشاف ١/٥١٩.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) الأصول: ١/٦١. وانظر: نتائج الفكر ١٨٦.

(٦) انظر: شرح أبيات المغني ٥/٢٣٩، ابن الحاج النحوي ٥٨.

٣- القول باسمية (ما) دائماً فيه -كما يقول ابن هشام[١]-: «تخلص من دعوى اشتراك لا داعي له؛ فإن (ما) الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق، وهي موضوعة لما لا يعقل، والأحداث من جملة ما لا يعقل»[٢].

أما القائلون بحرفية (ما) إذا أُولت مع ما بعدها بمصدر، فقد استدلوا بما يلي:

١- ورود نصوص فصيحة لا يتأتي فيها تقدير ضمير عائد على (ما)، مما يدل على حرفيتها، ومن هذه النصوص قول الله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾[٣]، قال ابن الشجري[٤] معلقا على هذه الآية: «فهذا -أي قول من ذهب إلى اسمية (ما) مطلقا- قد أفسده النحويون بقوله تعالى -الآية-.. وإن أعدنا الضمير إلى التكذيب لم يستحقوا العذاب؛ لأنهم إذا كذبوا التكذيب، كانوا بذلك مؤمنين»[٥].

---

(١) أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري. ولد سنة ٧٠٨هـ، لزم ابن المرحل، وتلا على ابن السراج، وسمع على أبي حيان ديوان زهير. قال عنه ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه. اشتهر في حياته، وصنف مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، التوضيح على الألفية، شذور الذهب وغير ذلك. توفي سنة ٧٦١هـ. (انظر: الدرر الكامنة ٢/٣٠٨-٣١٠، بغية الوعاة٢/٦٨-٦٩).

(٢) المغني ٤٠٣.

(٣) سورة البقرة: آية١٠. قرأ عاصم وحمزة والكسائي (يَكْذِبون) بتخفيف الدال وفتح الياء، وقرأها معظم أهل المدينة والحجاز والبصرة بضم الياء وتشديد الذال. (انظر: حجة القراءات ٨٦، السبعة ١٤٣، الغاية في القراءات السبع ٩٧-٩٨، النشر ٢/٢٠٧، الجامع لأحكام القرآن ١/١٩٨).

(٤) أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري، كان إماما في النحو واللغة، قرأ عليه ابن الخشاب وغيره. له كتاب الأمالي وغيره. توفي سنة ٥٤٢ هـ (انظر: نزهة الألباء٤٨٥-٤٨٩، معجم الأدباء١٩/٢٨٢، إنباه الرواة٣/٣٥٦-٣٥٧، إشارة التعيين٣٧٠).

(٥) أمالي ابن الشجري ٢/٥٥٩.

كما استدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿..وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾[1]، فلو كانت (ما) ههنا اسما، للزم أن في الجملة بعدها ضميرا، ولا ضمير فيها، ولا يصح تقدير ضمير؛ لأن الفعل قد استوفى مفعوله[2].

ومن أدلتهم كذلك قول الشاعر:

أَلَـيْسَ أمـيري في الأمُـور بِأَنْـتُما ... بمـا لَسْـتُمَا أهْـلَ الخِيانة والغَدْرِ[3]

حيث لا يصح تقدير ضمير عائد على (ما) في البيت[4]، ولو كانت (ما) اسماً موصولا، لما جاز أن تعرى الصلة في موضع من المواضع من العائد «ألا ترى أن (ما) التي بمعنى (الذي) و(من) و(التي) لا تعرى صلاتهم في موضع مما يرجع منهن إليهن»[5].

٢- مما يدل على حرفية (ما) المؤولة مع مدخولها بمصدر كذلك، أنها تؤول مع ما بعدها بمصدر، كما أن (أن) الناصبة للفعل كذلك، وليس لنا اسم مؤول مع ما يليه بمصدر[6].

الترجيح:

بعد عرض ما وقفت عليه من الأدلة التي تعضد القولين في هذه المسألة، يظهر لي أن القول باسمية (ما) مطلقاً أظهر من غيره؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة السابقة التي استدل بها القائلون باسمية (ما) المؤولة مع مدخولها بالمصدر.

---

(١) سورة البقرة، الآية [٣].

(٢) انظر: شرح المفصل ١٤٢/٨.

(٣) قائله مجهول. انظر البحر المحيط ٦٧/١، الجنى الداني ٤٠٣، المقاصد النحوية ٤٢٢/١، شرح أبيات المغني ٢٤٤/٥-٢٤٥ شرح شواهد المغني ٧١٧.

(٤) انظر: الجنى الداني ٣٣٢.

(٥) المسائل البغداديات ٢٧٤.

(٦) انظر: المرجع السابق، شرح المفصل ١٤٢/٨.

٢- لا حجة للقائلين بحرفيتها في عدم عود الضمير عليها في بعض النصوص الواردة، والتي استوفى الفعل في بعضها مفعوله، وفي بعضها الآخر كان لازما فلا يتحمل عائداً، وقد خرج القائلون باسمية (ما) النصوص على وجهين:

(أ) إنه لا يجوز أن تدخل (ما) عند أصحاب هذا القول على الفعل اللازم نحو: أعجبني ما قمت[1].

(ب) أو أن هذه الأفعال قد تتحمل ضميراً يكون مصدراً للفعل، وليس لازماً أن يكون مفعولاً به، وبذلك رد ابن هشام على قول ابن الشجري السابق، ونعته بأن هذا القول سهو من ابن الشجري ومن النحويين: «لأن (كذبوا) ليس واقعاً على التكذيب، بل مؤكد به لأنه مفعول مطلق، لا مفعول به، والمفعول به محذوف أيضاً، أي: بما كانوا يكذبون النبي أو القرآن تكذيباً. ونظيره: (وكذبوا بآياتنا كذابا)»[2].

٣- الاستدلال على حرفية (ما) بتأويلها مع ما بعدها بمصدر غير مسلم؛ وذلك لأن (الذي) قد تؤول مع ما بعدها بمصدر، ولم يمنع ذلك من القول باسميتها[3].

٤- أن القول باطراد اسميتها دائماً تخلص من دعوى الاشتراك التي لا تخلو من لبس، حتى لجأ بعض النحويين إلى الاعتداد بنية المتكلم للتفريق بين نوعي (ما)، فقال ابن يعيش: «متى اعتقدت عود الضمير إلى (ما) كانت اسما لا محالة، ومتى لم تعتقد ذلك فهي حرف»[4].

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٤٢/٨.

(٢) المغنى ٤٠٢.

(٣) انظر: الإيضاح في علل النحو ١١٨-١١٩، شرح الكافية الشافية ٢٦٥/١، الدر المصون ٨٣/٦-٨٤.

(٤) شرح المفصل ١٤٣/٨.

نوع الجملة التي تدخل عليها (ما) المصدرية:

تدخل (ما) المصدرية على الجملة الفعلية، نحو قول الله -تعالى-: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَصۡنَعُونَ﴾[1]، واختلف النحويون في دخول (ما) المصدرية على الجملة الاسمية، وذلك على قولين:

الأول: لا توصل (ما) المصدرية إلا بالجملة الفعلية فقط؛ فيمتنع دخولها على الجملة الاسمية، وعلى ذلك سيبويه[2]، وجمهور البصريين[3].

الثاني: يجوز وصلها بالجملة الاسمية، كما جاز وصلها بالجملة الفعلية، وعلى ذلك الكوفيون[4]، وخُصّ منهم الفراء[5]، ووافقهم من الأندلسيين: الأعلم[6]، وابن خروف[7]، وابن مالك[8]، والمالقي[9].

---

(١) سورة العنكبوت، الآية [٤٥].

(٢) انظر: الكتاب ٢/٣٥٠، حيث قال -رحمه الله- عند حديثه عن (ما): «ولا تكون صلتها إلا الفعل هاهنا، وهي (ما) التي في قولك: أفعل ما فعلت». وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨١، شرح الكافية ٢/٣٨٦.

(٣) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٦١٣، تعليق الفرائد ٢/٢٧٩، همع الهوامع ١/٢٨١.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤٠٠، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٦١٣.

(٥) انظر: المرجعين السابقين، والمشكاة والنبراس ١/١٢٣.

(٦) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٥٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨١، الارتشاف ١/٢٥٠.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ١/٢٥٠، تعليق الفرائد ٢/٢٧٩، همع الهوامع ١/٢٨١.

(٨) انظر: شرح التسهيل ١/٢٢٧.

(٩) انظر: رصف المباني ٣٨٠-٣٨١. والمالقي هو أبو جعفر أحمد بن عبدالنور بن راشد، ولد بمالقة سنة ٦٣٠هـ، تتلمذ له أبو حيان، من مصنفاته: رصف المباني في شرح حروف المعاني، شرح الجزولية. توفي سنة ٧٠٢هـ. (انظر: الإحاطة ١/٧٩، الدرر الكامنة ١/٢٠٧، البلغة ٢٥، بغية الوعاة ١/٣٣١، مقدمة رصف المباني).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز وصل (ما) المصدرية بالجملة الاسمية بما يلي:

١- قول الشاعر:

أَحْلامُكُمْ لِسِقَامِ الجَهْلِ شَافِيَةٌ   كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفِي مِنَ الكَلَبِ(١)

حيث التقدير: كشفاء دمائكم(٢).

٢- قول الآخر:

أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّد بَعْدَمَا   أَفْنَانُ رَأْسِكِ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ(٣)

قال الأعلم: «و(ما) مع الجملة التي بعدها بمعنى المصدر، وتقديره: أتعلق بعد إشباه رأسك الثغام»(٤).

٣- كثرة استعمال (ما) مصدرية سواء كانت موصولة بالفعل أم بالاسم، قال ابن مالك: «..فإن النظر يقتضي أن تكون (ما) مصدرية لكثرة استعمالها، وعملها غير مقصورة على الوصل بالفعل، بخلاف أن وكي»(٥).

---

(١) البيت للكميت بن زيد. انظر: ديوانه ٨١، شرح التسهيل ١/٢٢٧، معاهد التنصيص ٣/٨٨، الارتشاف ١/٥٢٠، تذكرة النحاة ٥١، تعليق الفرائد ٢/٢٨٠، اللسان (كلب)، همع الهوامع ١/٢٨١.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١/٥٢٠.

(٣) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي. انظر شعره في: شعراء أمويون ٤٦١، الكتاب ١/١١٦، ٢/١٣٩، المقتضب ٢/٥٣، الأصول ٢/٢٦٨، معاني الحروف ١٥٦، الأزهية ٨٨، شرح المفصل ٨/١٣١، شرح الجمل ١/١٨١، خزانة الأدب ١١/٢٣٢. والأفنان: الأغصان وأراد بها خصال الشعر. والثغام: نبت أبيض، والمخلس: الذي اختلط سواده ببياض. والمعنى: أتعلق أم الوليد بعد الكبر والشيب. انظر النكت ١/٢٥٠.

(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٥٠.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٢٨.

أما من منع وصل (ما) المصدرية بالجملة الاسمية، فقد خرج الشواهد السابقة تخريجا آخر، حيث ذهب إلى أن (ما) كافة وليست مصدرية. قال سيبويه -معلقا على البيت الثاني السابق-: «جعل (بعد) مع ما بمنزلة حرف واحد، وابتدأ ما بعده»[1].

الترجيح:

يظهر لي أن القول الأظهر في هذه المسألة: إن (ما) المصدرية تدخل على الجملة الفعلية كثيراً، كما يجوز أن توصل بالجمل الاسمية، وإن كان دخولها على الفعلية أكثر.

ويستند هذا الترجيح على ما يلي:

١- الشواهد المسموعة التي ذكرت سابقاً، والتي استدل بها من أجاز دخول (ما) المصدرية على الجملة الاسمية.

٢- إن الحكم على (ما) في البيتين السابقين بأنها مصدرية أولى؛ وذلك «لأنها إذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر بالكاف في البيت الأول، وبإضافة الظرف في البيت الثاني، ولم يصرف شيء عما هو له ثابت، بخلاف الحكم بأن (ما) كافة»[2].

٣- قياس (ما) المصدرية على الظرفية الزمانية، حيث إن هذه الأخيرة قد توصل بجملة اسمية كما في قول الشاعر:

وَاصِلْ خَلِيلَكَ مَا التَّوَاصُلُ مُمْكِنٌ ... فَلأَنْتَ أَوْ هُوَ عَنْ قَرِيبٍ ذَاهِبُ[3]

---

(١) الكتاب ١٣٩/٢، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٨١/١، حيث رجح ما ذهب إليه سيبويه.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٧/١. وانظر: المغني ٤١٠.

(٣) البيت لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٢٧/١، وارتشاف الضرب ٢٥٠/١، نتائج التحصيل ٨٢٣/٢/١.

مجيء (لو) مصدرية:

تجيء (لو) شرطية، ودالة على التمني، ودالة على العرض[1].

واختُلف في مجيء (لو) مصدرية، ينسبك منها ومما بعدها مصدر، وذلك على قولين:

الأول: الجواز، وعلامة ذلك أن يصلح في موضعها (أن)، وممن قال بذلك الكوفيون[2]، وأبو البقاء العكبري[3]، ووافقهم من الأندلسيين ابن مالك[4].

الثاني: منع الأكثرون مجيء (لو) مصدرية[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز مجيء (لو) مصدرية بعدة أدلة مسموعة منها:

١- قول الله -تعالى-: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[6]، حيث التقدير: يود أحدهم تعميره ألف سنة[7].

---

(١) انظر: رصف المباني ٣٥٨، المغني ٣٣٧ وما بعدها.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٧٥، شرح التسهيل ١/٢٢٩، شرح الكافية للرضي ٢/٣٧٨، ارتشاف الضرب ١/٥١٨، الجنى الداني ٢٩٧، الدر المصون ٢/١٣.

(٣) انظر: إعراب الحديث النبوي ٩٨، إملاء ما من به الرحمن ١/٥٣. والعكبري هو أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله النحوي الضرير، أخذ النحو عن ابن الخشاب، وتفقه بالقاضي أبي يعلى الفراء. صنف إعراب القرآن، وإعراب الحديث، وإعراب الشواذ، وشرح الإيضاح وشرح التكملة، وشرح اللمع. توفي سنة ٦١٦هـ. (انظر: شذرات الذهب ٥/٦٧-٦٩، إنباه الرواة٢/١١٦-١١٨، البلغة ١٠٨، إشارة التعيين١٦٣-١٦٤، بغية الوعاة٢/٣٨).

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٢٢٨، شرح الكافية الشافية ١/٣٠٢-٣٠٤.

(٥) انظر: المرجعين السابقين، والجنى الداني ٢٩٧، همع الهوامع ١/٢٨٠، الخزانة ١١/٢٣٩.

(٦) سورة البقرة، الآية [٩٦].

(٧) انظر: الدر المصون ٢/١٣.

٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[١]، أي: ودوا إدهانك[٢].

قال ابن هشام -مرجحا قول من أجاز مجيء (لو) مصدرية-: «ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم[٣]: (ودوا لو تدهن فيدهنوا) بحذف النون، فعطف (يدهنوا) بالنصب على (تدهن) لما كان معناه: أن تدهن»[٤].

٣- قول الشاعر:

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً عَلَيْها وَمَعْشَراً ... عَلَيَّ حِرَاصاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي[٥]

فـ (لو) وما دخلت عليه في تأويل مصدر، وهو في محل جر بدل اشتمال من مجرور (على).

٤- قول الشاعرة:

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا ... مَنَّ الفَتَى وَهُوَ المغِيظُ المحْنَقُ[٦]

فـ(لو منت) في تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم (كان) أو فاعل بـ(ضر).

أما من منع مجيء (لو) مصدرية، فقد تأول النصوص السابقة تأويلات أخرى، تخرجها عن أن تكون (لو) فيها مصدرية؛ من ذلك ما ذُكر في تأويل آية البقرة السابقة،

---

(١) سورة القلم، الآية [٩].

(٢) انظر: البحر المحيط ٢٣٧/١٠.

(٣) نقل سيبويه عن هارون بن موسى الأزدي أن هذه القراءة في بعض المصاحف، وذكر ذلك أيضا الزمخشري وأبو حيان، ولم يذكر أحد منهم القارئ. انظر: الكتاب ٣٦/٣، الكشاف ٥٨٦/٤، البحر المحيط ٢٣٨/١٠).

(٤) المغني ٣٥٠.

(٥) البيت لامرئ القيس. انظر: ديوانه ١٣، جمهرة اللغة ٧٣٦، المغني ٣٥٠، شرح شواهد المغني ٦١٥/٢، لسان العرب ٤٠٢/٤ (شرا)، خزانة الأدب ٢٣٨/١١، ويروى البيت (يسرون) بالسين المهملة: وهو الإظهار والإخفاء، كما يروي (يشرون) بالشين، وهو الإظهار فقط.

(٦) البيت لقتيلة بنت النضر تخاطب الرسول صلى الله عليه وسلم. انظر: الأغاني ٣٠/١، شرح التسهيل ٢٢٨/١، تذكرة النحاة ٣٨، المغني ٣٥٠، الجنى الداني ٢٨٨، لسان العرب ٤٥٠/٧ (غيظ)، خزانة الأدب ٢٣٩/١١.

حيث قيل إنها على حذف مفعول (يود) وجواب (لو)، فحذف من كل واحد ما يدل عليه الآخر، والتقدير: يود أحدهم طول العمر لو يعمر بذلك ألف سنة لسر بذلك[1].

وقد ناقش الدماميني[2] استدلال المثبتين بقراءة النصب في آية القلم السابقة؛ فذهب إلى أن (يدهنوا) منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً، والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من (لو) وصلتها، فهو من باب عطف مصدر على آخر[3].

كما أيد المانعون رأيهم كذلك بأنه لم يسمع دخول حرف جر على (لو)، ولو كانت مصدرية لجاز دخول حروف الجر عليها[4].

الترجيح:

يظهر لي أن قول من أجاز مجيء (لو) مصدرية أظهر؛ وذلك لكثرة النصوص التي تسند هذا القول، ومنها النصوص التي ذكرت في بداية المسألة.

كما يسند قول من أجاز مجيئها مصدرية ذلك التكلف الظاهر الذي يلحظ على تخريج المانعين لنصوص المثبتين، كما هو الحال في تأويلهم لآية البقرة السابقة، ولا شك أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى ذلك.

وتخريج النصوص على الظاهر -إذا أمكن- أولى من التأويلات البعيدة التي لا تخلو من التكلف.

---

(١) انظر: الجنى الداني ٢٨٨، الدر المصون ٢/١٣.

(٢) بدرالدين محمد بن أبي بكر بن عمر القرشي المخزومي المعروف بابن الدماميني، ولد سنة ٧٦٣هـ، تصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو، وتقدم ومهو واشتهر ذكره، تنقل بين عدة بلدان، حتى استقر بالهند. من مصنفاته: تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، وشرح البخاري، وشرح التسهيل. توفي سنة ٨٣٧هـ. (انظر: الضوء اللامع٧/١٧١-١٧٤، بغية الوعاة١/٦٦-٦٧).

(٣) انظر: تعليق الفرائد ٢/٢٨٤.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/٢٨٠.

مجيء (الذي) موصولاً حرفياً:

اختلف النحويون في مجيء (الذي) موصولاً حرفياً، يؤوَّل مع مدخوله بمصدر، ولا يحتاج إلى عائد؛ وذلك على قولين:

الأول: إجازة وقوع (الذي) موصولاً حرفياً، وعلى ذلك الفراء[1]، وتابعه من الأندلسيين ابن خروف[2]، وابن مالك[3].

الثاني: اختصاص (الذي) بكونها موصولاً اسميا فقط، ومنع وقوعها موصولاً حرفياً، وممن قال بذلك ابن السراج[4]، والزمخشري[5]، كما نسب القول بذلك إلى جمهور البصريين[6].

الأدلة والمناقشة:

استدل من جوز مجيء (الذي) موصولاً حرفياً بعدة أدلة منها:

١- قول الله -تعالى-: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِيٓ أَحْسَنَ﴾[7]، يقول الفراء في شرحه للآية: «وإن شئت جعلت (الذي) على معنى (ما)، تريد:

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٦٥، إعراب القرآن للنحاس ٢/١٠٨.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٢٦٥، رسالة: منهج ابن خروف ١٧١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٢١٩، شرح الكافية الشافية ١/٢٦٥.

(٤) انظر: الأصول ١/١٦٢.

(٥) انظر: الكشاف (دار الكتاب العربي) ٢/٨٠. والزمخشري هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن محمد الخوارزمي، إمام في اللغة والنحو والأدب، قرأ كتاب سيبويه على أبي بكر اليابري، جاور بمكة مرتين وبها وضع الكشاف. من مصنفاته: المفصل في علم العربية، المستقصى في الأمثال، الفائق في شرح غريب الحديث، الأنموذج في النحو. توفي سنة ٥٣٨هـ. (انظر: نزهة الألباء٤٦٩-٤٧٢، معجم الأدباء١٩/١٢٦-١٣٥، شذرات الذهب ٤/١١٨-١٢١، إنباه الرواة٣/٢٦٥-٢٧٢، إشارة التعيين٣٤٥-٣٤٦، البغية٢/٢٧٩).

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ١/٥٢١، همع الهوامع ١/٢٨٥.

(٧) سورة الأنعام، الآية [١٥٤].

تماماً على ما أحسن موسى، فيكون المعنى: تماماً على إحسانه»[1].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوٓاْ﴾[2]، فيكون التقدير: وخضتم كخوضهم، فلا يعود إلى (الذي) شيء؛ لأنها في مثل هذا حرف[3].

٣- ما رواه الفراء عن العرب: أبوك بالجارية الذي يكفل، وبالجارية وما يكفل[4]، وهذا صريح في ورود (الذي) مصدرية[5].

٤- قول الشاعر:

فَثَبَّتَ اللهُ مَا آتاكَ مِنْ حُسْنٍ ... في المُرْسَلِينَ ونَصْراً كالذي نَصَرُوا[6]

حيث التقدير فيه: ونصراً كنصرهم.

٥- قول الآخر:

لَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا عَنَّا فَنَعْرِفَه ... مِنْهُمْ إذاً لَصَبَرْنا كالذي صَبَرُوا[7]

والتقدير في البيت: لصبرنا كصبرهم.

٦- ومما يقوي كون (الذي) مصدرية كذلك، أنها قد تكون موصوفة غير موصولة مستغنية بالصفة عن الصلة، نحو قول الشاعر:

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/٣٦٥.

(٢) سورة التوبة، الآية [٦٩].

(٣) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ١/٣٧٢، شرح التسهيل ١/٢١٨-٢١٩، البحر المحيط ٥/٦٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٢١٩، شرح الكافية الشافية ١/٢٦٥.

(٥) انظر: المرجعين السابقين.

(٦) قائله عبدالله بن رواحه رضي الله عنه. انظر: ديوانه ١٥٩، شرح التسهيل ١/٢١٩، شرح شواهد المغني ١/٢٩، نتائج التحصيل ١/٢/٧٩٩.

(٧) قائله عمر بن أبي ربيعة. انظر: ديوانه ٧٤ (والرواية فيه: ولو أنهم صبروا عمداً لنعرفهم)، شرح التسهيل ١/٢٢، شرح الكافية الشافية ١/٢٦٥، نتائج التحصيل ١/٢/٧٩٩.

حَـتَّى إذا كانـا هُمَـا اللذَيــنِ مِــثْل الجَدِيلــيْن المُحَمْلَجَــينِ[1]

حيث نصب (مثل) وجعله صفة للذين[2].

أما من ذهب إلى أن (الذي) لا يكون إلا موصولا اسميا فقط، فقد قالوا إنه لا حجة في شيء من النصوص السابقة ولا فيما شاكلها[3]، ومن ثم خرجوا النصوص التي عضد بها أصحاب القول الأول رأيهم تخريجات مختلفة، منها:

- إن المعنى في آية الأنعام السابقة: تماماً على الذي أحسنه الله إلى موسى من الرسالة وغيرها، فالذي على بابها، فهي موصول اسمي والعائد ضمير مقدر[4].

- وقيل: المعنى في آية التوبة السابقة: كالفوج الذي خاضوا، وكالخوض الذي خاضوا[5].

- وقيل: النون محذوفة من (الذي)، والتقدير: كالذين خاضوا، فقد حذفت النون من (الذين) تخفيفاً، أو أن المفرد وقع موقع الجمع[6].

- وقد أولت بقية النصوص المستشهد بها مثل هذه التأويلات[7].

كما احتج أصحاب القول الثاني كذلك، بدليل آخر مفاده أن القول بمصدرية (الذي) يفضي إلى دعوى الاشتراك بين الاسم والحرف بغير دليل ولا حجة، بخاصة أن اسمية (الذي) ثابتة بوقوعها موقع الأسماء، وبعود المضمر عليها[8].

---

(١) لا يعرف قائل البيت، انظر: شرح المفصل ١٥٣/٣، شرح التسهيل ٢١٨/١، همع الهوامع ٢٩٧/١، الدرر اللوامع ٦٢/١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢١٨/١.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ١٠/١ب، نتائج التحصيل ٧٩٩/٢/١.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٠٨/٢.

(٥) انظر: الكشاف ٨٠/٢.

(٦) انظر: البحر المحيط ٦٩/٥، الدر المصون ٨٤/٦.

(٧) انظر: المرجعين السابقين، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٠٥/٢-٣٠٦، إعراب القرآن للنحاس ١٠٨/٢، الكشاف ٨٠/٢، ٢٨٨، نتائج التحصيل ٨٠٠/٢/١-٨٠١.

(٨) انظر: نتائج التحصيل ٨٠١/٢/١.

ولذلك فإن من الأفضل تأويل النصوص السابقة وما شاكلها، لتتسق جميعها مع القاعدة العامة المثبتة لاسمية (الذي) مطلقاً؛ لأن ذلك «أصوب من إثبات قاعدة كلية، بما يحتمل مخالفاً لما استقر في اللسان العربي»[1].

الترجيح:

لم يتضح لي وجه ظاهر للترجيح في هذه المسألة، إلا أنني أميل -مع ذلك- إلى القول بإقرار صحة مجيء (الذي) مصدرية، مع ما في ذلك من التسليم بمسألة الاشتراك بين الاسم والحرف؛ والذي دعاني إلى ذلك كثرة النصوص التي عضد بها القائلون بإجازة أن تكون (الذي) مصدرية قولهم؛ مما يجعل سلوك منهج التأويل والتقدير لكل هذه النصوص لا يخلو من تعسف وبعد[2]، ولا شك أن ما لا يحتاج إلى تأويل أو تقدير أولى مما يحتاج إلى ذلك.

دلالة (الذي) على الجمع:

اختلف النحويون في دلالة (الذي) على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون[3] إلى أن (الذي) يكون للجمع كما يكون للواحد، ووافقهم على ذلك ابن مالك إذا لم يُقصَد بـ(الذي) مخصص[4].

الثاني: ذهب سيبويه[5]، والمبرد[6]، وعامة البصريين[7] إلى أن (الذي) لا يكون إلا للمفرد فقط، وتابعهم أبو حيان[8].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر بعض هذه التأويلات وما فيها من بعد في: نتائج التحصيل ١/٢/٨٠٠-٨٠١.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٤١٩/٢، إعراب القرآن للنحاس ١٠٨/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٩١/١-١٩٢، شرح الكافية الشافية ٢٦١/١.

(٥) انظر: الكتاب ١٨٦/١.

(٦) انظر: المقتضب ١٤٦/٤.

(٧) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٣/٢، شرح المفصل ١٥٤/٣، البحر المحيط ٧٤/١.

(٨) انظر: البحر المحيط ٧٤/١.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز أن يكون ﴿ٱلَّذِى﴾ للجمع كما يكون للواحد بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾[(١)]، قال الفراء في شرحه لهذه الآية: «﴿ٱلَّذِى﴾ غير مؤقت، فكأنه في مذهب جماع في المعنى، وفي قراءة عبدالله[(٢)]: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ فهذا دليل على أن ﴿ٱلَّذِى﴾ في تأويل جمع»[(٣)].

ومما يؤكد كون المراد به ﴿ٱلَّذِى﴾ في الآية جمعاً أنه أشير إليه بجمع، وهو ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، وعاد إليه ضمير جمع كذلك، وهو (هم)[(٤)].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾[(٥)]، قال الأخفش: «..جعل ﴿ٱلَّذِى﴾ جميعاً فقال: ﴿وَتَرَكَهُمْ﴾؛ لأن ﴿ٱلَّذِى﴾ في معنى الجميع»[(٦)].

---

(١) سورة الزمر، الآية [٣٣].

(٢) هو عبدالله بن مسعود. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٥٤، الكشاف ٣/٣٩٨. وعبدالله بن مسعود هو الصحابي أبو عبدالرحمن الهذلي المكي، كان من السابقين الأولين، ومن مهاجرة الحبشة، وكان أحد من جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأقرأه. قرأ عليه وتفقه به خلق كثير. توفي بالمدينة سنة ٣٢هـ. (انظر: الاستيعاب لابن عبدالبر٢/٣١٦-٣٢٤، الإصابة٢/٣٦٨-٣٧٠، سير أعلام النبلاء١/٤٦١-٥٠٠، معرفة القراء الكبار١/٣٢-٣٦).

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/٤١٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/١٩٢.

(٥) سورة البقرة، الآية [١٧].

(٦) معاني القرآن للأخفش ١/٤٩.

٣- قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ﴾(١)، والشاهد فيها ﴿ٱلَّذِى﴾، إذ لو لم يرد به جمعاً لم يضرب به مثلاً لجمع(٢).

٤- قول الشاعر:

وَإِنَّ الَّذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ ... هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ(٣)

حيث أراد بـ﴿ٱلَّذِى﴾ الجمع، بدليل عود الضمير عليه وهو مجموع في قوله: (دماؤهم هم).

٥- قول الآخر:

وَبِتُّ أُسَاقِي القَوْمَ إِخْوَتِي الذي ... غِوَايَتُهُمْ غَيِّي وَرُشْدُهُمْ رُشْدِي(٤)

حيث أراد بـ(الذي) الجمع أيضا؛ لأنه وصف به الجمع (إخوتي).

٦- قول الآخر:

أُولَـئِكَ أَشْيَاخِي الذي تَعْرِفُونَهُمْ ... لُيُوثٌ سَعَوْا يَوْمَ النَّبِيِّ بِفَيْلَقِ(٥)

حيث وصف بـ(الذي) الجمع، مما يدل على أنه أريد به الجمع.

---

(١) سورة البقرة، [٢٧٥].

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٩٢.

(٣) البيت لأشهب بن رميلة. انظر: شعره ١٩١، الكتاب ١/١٨٧، مجاز القرآن ٢/١٩٠، المقتضب ٤/١٤٦، سر صناعة الإعراب ٢/٥٣٧، أمالي ابن الشجري ٣/٥٧، شرح المفصل ٣/١٥٥، الخزانة ٢/٣١٥، وفلج: وادٍ بين البصرة وحمى ضرية.

(٤) نسب الشنقيطي البيت للعديل بن الفرخ العجلي (انظر: أضواء البيان ٧/٥٥). وانظر البيت في: سر صناعة الإعراب ٢/٥٣٧، الحماسة البصرية ١/٣٧٨، التذييل والتكميل ١/٢٠٧أ، نتائج التحصيل ١/٢/٧٢١.

(٥) لا يعرف قائله. انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٥٣٨، التذييل والتكميل ١/٢٠٧أ، همع الهوامع ١/٢٨٥، نتائج التحصيل ١/٢/٧٢١، الدرر اللوامع ١/٥٦.

٧- كما استدل أصحاب القول الأول لرأيهم كذلك بأن (الذي) مبهم، فصحت دلالته على المفرد والجمع على السواء[١]، قال الفارسي: «وقد تأملت هذه الأسماء المبهمة، أعني (الذي) و(من) و(ما)، فوجدت جميع ذلك يقع على الكثرة والجماعة، وإن كان لفظها واحدا... وإنما جاءت هذه الأسماء على هذا الذي ذكرت من دلالتها مرة على الواحد، ومرة على الكثرة لإبهامها، وأن شيئاً منها لا يختص المسمى بعينه، فهو في ذلك شبيه باسم النوع الذي يقع للواحد من النوع ويقع للجماعة»[٢].

أما من قصر دلالة (الذي) على المفرد فقط، فقد خرّج الأدلة المسموعة السابقة وما ماثلها، تخريجات عدة منها:

١- إن (الذي) أصلها (الذين)، وقد حذفت النون طلباً للخفة، حيث طال الكلام لطول الاسم بالصلة[٣].

٢- أو على تقدير موصوف محذوف، وهذا الموصوف مفرد لفظاً مجموع معنى، نحو: وإن الجمع الذي، أو الفريق الذي.. فيكون له جهتان: بحسب اللفظ والمعنى، فروعي المعنى فعاد عليه ضمير الجماعة[٤].

٣- أو على أن هذه النصوص من باب الضرورة[٥].

الترجيح:

يظهر لي أن الأرجح في هذه المسألة القول بالتفصيل -كما ذهب إلى ذلك ابن مالك[٦]-، فإنه يجوز وضع (الذي) موضع (الذين) في غير تخصيص؛ بأن كان المراد

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤١٩.

(٢) المسائل البغداديات ٢٤٩-٢٥٠.

(٣) انظر: الكتاب ١/١٨٦، سر صناعة الإعراب ٢/٥٣٦-٥٣٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٢-١٧٣، البحر المحيط ٥/٦٩.

(٤) انظر: الكشاف ٢/٢٨٨، البحر المحيط ٧/٤٢٨، تعليق الفرائد ٢/١٨٩.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/١٩٢، تعليق الفرائد ١/١٨٩-١٩٠.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/١٩١-١٩٢.

الجنس لا أفراداً منه على الخصوص، كما هو الشأن في الآيات الواردة آنفاً في هذه المسألة. أما إذا قصد مخصص فلا بد من (الذين) في الجمع، إلا إذا كان المعنى لا يلتبس وأريد التخفيف فلا مانع عندئذ من حذف النون -كما هو الشأن في الأبيات الواردة آنفاً-.

أما إطلاق الأمر، بإجازة مجيء (الذي) في موضع (الذين) مطلقاً، ودون ضوابط، فلا شك أنه يؤدي إلى لبس قد لا تعين القرائن على رفعه دائماً، كما في نحو: جاءني الرجال الذي قالوا كذا[1].

دلالة (ما) على آحاد من يعلم[2]:

تستعمل (ما) للدلالة على ما لا يعلم نحو قول الله -تعالى-: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[3]، كما تستعمل لصفات العاقل، وعُد من ذلك قوله -تعالى-: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[4]، كما تستعمل إذا اختلط العالم مع غير العالم، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[5]، وكذلك للمبهم أمره، كقول القائل -وهو يرى شبحاً-: أخبرني ما هناك[6].

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/ ٤١.

(٢) درج النحويون على استعمال عبارة (يعقل) و(لا يعقل) عند الحديث عن (من) و(ما) وغيرهما، والأولى استعمال (من يعلم) و(من لا يعلم) بدلا منهما، ليشمل الحديث عن الله سبحانه، إذ الواجب عند السلف ألا يوصف الله -سبحانه- إلا بما وصف به نفسه في القرآن، أو بما وصفه به نبيه ﷺ، ولا يطلق عليه -تعالى- أنه عاقل، انظر هذه اللفتة في تعليق الفرائد ٢/ ٢٥٣-٢٥٤.

(٣) سورة النحل، الآية [٩٦].

(٤) سورة النساء، الآية [٣].

(٥) سورة النحل، الآية [٤٩].

(٦) انظر هذه الاستعمالات لـ(ما) في: المقتضب ١/ ٤١-٤٢، ٢/ ٥٢، ٢٩٦، الأصول ٢/ ١٣٥-١٣٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٣، شرح التسهيل ١/ ٢١٧.

واختلف النحويون في دلالة (ما) على آحاد من يعلم، وذلك على قولين:

الأول: كما تدل (ما) على غير العالم، فإنها قد تأتي كذلك للدلالة على آحاد من يعلم فتكون بمعنى (من)، وعلى ذلك الفراء[1]، ووافقه من الأندلسيين مكي بن أبي طالب[2]، وابن السيد[3]، وابن خروف[4]، والقرطبي[5].

الثاني: لا تأتي (ما) إلا للدلالة على غير العالم، ولا يمكن أن تكون بمعنى (من) دالة على آحاد من يعلم، وعلى ذلك جمهور البصريين[6].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز مجيء (ما) بمعنى (من) بعدة أدلة منها:

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٣/١-٢٥٤، ٤١٥/٢-٤١٦، ٢٦٣/٣.

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ٥٠٤/٢، ٨٤٩، همع الهوامع ٣١٥/١.

(٣) انظر: إصلاح الخلل ٣٤٣. وابن السيد هو عبدالله بن محمد بن السِّيد البطليوسي، ولد سنة ٤٤٤هـ وسكن بلنسية، كان إماما في النحو واللغة، حسن التعليم حافظا، كثير التصانيف، من مصنفاته: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، شرح الموطأ، المثلث في الكلام، شرح سقط الزند للمعري. توفي سنة ٥٢١هـ. (انظر: شذرات الذهب٤/٦٤-٦٥إنباه الرواة٢/١٣١-١٤٣، البلغة١١٤، إشارة التعيين ١٧٠-١٧١، بغية الوعاة٢م٥٥).

(٤) انظر: رسالة منهج ابن خروف ١٧٣، همع الهوامع ٣١٥/١.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥٦/٢٠. والقرطبي هو أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي، أخذ من علماء قرطبة والإسكندرية والقاهرة، كان من كبار المفسرين، من مصنفاته: الجامع لأحكام القرآن، التذكرة بأحوال الموتى، المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس. توفي سنة ٦٧١هـ. (انظر: نفح الطيب ٢١٠/٢، شذرات الذهب ٣٢٥/٥، أبو عبدالله القرطبي وجهوده في النحو واللغة ١٩-٤٠).

(٦) انظر: المقتضب ٤١/١-٤٢، ٥٢/٢، ٢٩٦، الأصول ١٣/٢.

١ - قـول الله -تعـالى-: ﴿۞ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ﴾[1]، قال الفراء في توجيه قوله: (نسي ما كان يدعو إليه): «ترك الذي كان يدعو إذا مسه الضرر، يريد الله تعالى، فإن قلت: فهلا قيل: نسي من كان يدعو؟ قلت: إن (ما) قد تكون في موضع (من)»[2].

٢ - قولـه -تعـالى-: ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[3]، حيث خُرِّجت (ما) على أنها لآحاد من يعلم بمعنى (من)[4].

٣ - قولـه -تعـالى-: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝ وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا﴾[5]، حيث قيل إن (ما) في هذه الآيات موصولة بمعنى (من)[6].

٤ - قول العرب: سبحان ما يسبح الرعد بحمده، وسبحان ما سخركن لنا[7]، حيث إن (ما) جاءت موصولة بمعنى (من).

وقد رد المانعون بأن قول المجيزين هو مذهب لا يقوم عليه دليل[8]، وأن الأدلة السابقة وما ماثلها محتملة ولا حجة فيها[9] «ومهما جاء من ذلك فمتأول على ما يرجعه إلى ما أصلنا» كما قال ابن يعيش[10].

---

(١) سورة الزمر، الآية [٨].

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٤١٥-٤١٦.

(٣) سورة النساء، الآية [٣].

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٥٤، الدر المصون ٣/٥٦١.

(٥) سورة الشمس، الآيات [٥-٧].

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٠/٥٠، همع الهوامع ١/٣١٥.

(٧) انظر: المقتضب ٢/٢٩٦، الأصول ٢/١٣٥، شرح المفصل ٣/١٤٥.

(٨) انظر: البحر المحيط ١/٥٨١.

(٩) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٤.

(١٠) شرح المفصل ٣/١٤٥.

ومن تأويلات المانعين لما استدل به المجيزون:

- إن (ما) في آية النساء السابقة ليست موصولة بمعنى (من)، ولكنها جاءت للدلالة على صفات من يعلم، فقوله: ما طاب لكم من النساء، بمعنى الطيب منهن[1].

- كما رد تأويل آيات الشمس السابقة بأن (ما) فيها مصدرية، فيكون التقدير: والسماء وبنائها، كما تقول: بلغني ما صنعت، أي صنيعك؛ لأن (ما) إذا وصلت بالفعل كانت مصدراً[2].

- أما (ما) في قول العرب السابق، فهي ظرفية مصدرية، وهي التي تقدر بالظرف والمصدر، والتقدير: سبحان مدة تسبيح الرعد بحمده، ومدة تسخيركن لنا[3].

وهكذا يمكن تأويل كل ما احتج به المجيزون من أدلة مسموعة، والدليل إذا تطرق له الاحتمال بطل به الاستدلال، ولم يعد نصاً في المسألة المرادة.

الترجيح:

يظهر لي أن قول من جوز مجيء (ما) للعالم وغيره أولى وأرجح؛ وذلك لما يلي:

١- قراءة ابن أبي عبلة[4]: ﴿فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَآءِ﴾[5]، بـ(مَن) بدل (ما)، قال صاحب الدر المصون: «وهو مرجح كون (ما) بمعنى (الذي) للعاقل»[6].

---

(١) انظر: شرح المفصل ١٤٥/٣، شرح التسهيل ٢١٧/١، الدر المصون ٥٦١/١.

(٢) انظر: المقتضب ٢٩٦/٢، وقد كرر العبارة نفسها ابن السراج في الأصول ١٣٦/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٤/١، البحر المحيط ٥٨١/١-٥٨٢.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ١٤/٤، الجامع لأحكام القرآن ١٢/٥، الدر المصون ٥٦٢/٣.
وابن أبي عبلة هو أبو إسماعيل وقيل أبو إسحاق إبراهيم واسمه شمر بن يقظان بن المرتحل، تابعي ثقة، له حروف في القراءات، واختيارات خالف فيها العامة. (انظر: غاية النهاية لابن الجزري ١٩/١).

(٥) سورة النساء، الآية [٣].

(٦) الدر المصون: ٥٦٢/٣.

٢- يرد على القول بظرفية (ما) في قول العرب السابق، بأن في ذلك تقليلاً وحصراً للمعنى المراد، فكأن التسبيح مقصور على مدة تسبيح الرعد، في حين أنه مندوب إليه في جميع الأوقات.

٣- إن القول بأنه لا دليل على ما قال به المجيزون؛ لأن أدلتهم كلها محتملة، ويمكن تأويلها على أوجه مخالفة لما ذهبوا إليه، هذا القول هو ذاته لا دليل عليه؛ لأن من أجاز دلالة (ما) على آحاد من يعلم لم ينف بقية الاحتمالات التي يمكن أن تخرّج عليها (ما) في النصوص السابقة وما ماثلها، بل أثبتها ولكنه أضاف إليها وجهاً آخراً محتملاً -بل هو وجه قوي- يمكن أن تحمل عليه (ما) وهو أن تكون بمعنى (من)[1].

تشديد النون في (اللذيْن) و(اللتيْن):

اختلف النحويون في تشديد النون في (اللذيْن) و(اللتيْن) مثنى (الذي) و(التي)، وذلك على قولين:

الأول: قصر البصريون إجازة التشديد على حال الرفع فقط، دون حالي النصب والجر، فجوّزوا التشديد في (اللذان) و(اللتان)، ومنعوه في (اللذيـن) و(اللتيْن) نصباً وجراً[2].

---

(١) انظر مثلاً: كلام الفراء في توجيه آية النساء السابقة، حيث ذكر أن (ما) يمكن أن تكون مصدرية، كما يمكن أن تكون بمعنى (من)، انظر: معاني القرآن ١/٢٥٣-٢٥٤. وانظر قوله أيضا في توجيه قول الله تعالى: (ووالد وما ولد) (سورة البلد: ٣). حيث ذكر أن (ما) قد تكون بمعنى (من)، وقد تكون مع ما بعدها في معنى مصدر، وختم توجيهاته بقوله: «فأينما وجهته فصواب» معاني القرآن ٣/٢٦٣-٢٦٤.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١/٥٢٦، البحر المحيط ٩/٣٠٣، تعليق الفرائد ٢/١٨٧، التصريح على التوضيح ١/١٣٢، حاشية الصبان ١/١٤٨.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى إجازة التشديد في كل الحالات: في الرفع والنصب والجر(1)، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين ابن مالك(2)، وأبو حيان(3).

الأدلة والمناقشة:

استدل النحويون على إجازة تشديد النون في اللذيْن واللتيْن في حالة الرفع بقول الله -تعالى-: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ﴾(4)، حيث قرأها الجمهور بتخفيف النون في (اللذان)، في حين قرأها ابن كثير(5) -وهو من القراء السبعة- بتشديد النون(6).

كما استدلوا أيضاً بقياس الموصول على أسماء الإشارة؛ إذ هما من مورد واحد، وقد شُددت النون في أسماء الإشارة المثناة في حال الرفع، كما في قول الله تعالى: ﴿۞ هَـٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ﴾(7)، حيث قرأها ابن كثير (هذانّ) بتشديد النون(8).

كما قرأ بتشديد نون (ذانك) في قول الله -تعالى-: ﴿فَذَٰنِكَ بُرۡهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِۦٓۚ﴾(9).

---

(1) انظر: المراجع السابقة.

(2) انظر: شرح التسهيل ١/١٨٩.

(3) انظر: البحر المحيط ٩/٣٠٣.

(4) سورة النساء، الآية [١٦].

(5) أبو معبد العطار الداري الفارسي الأصل الملقب بابن كثير، إمام أهل مكة في القراءة، وأحد القراء السبعة، ولد بمكة سنة ٤٥هـ. روى عن عبدالله بن الزبير، وأبي أيوب الأنصاري وأنس بن مالك ومجاهد. توفي سنة ١٢٠هـ. (انظر: السبعة لابن مجاهد٦٤، معرفة القراء١/٧١، شذرات الذهب١/١٥٧).

(6) انظر: كتاب السبعة في القراءات ٢٢٩، الكشف ١/٣٨١، البحر المحيط ٣/٥٥٩، الدر المصون ٣/٦٢١.

(7) سورة الحج، الآية [١٩].

(8) انظر: كتاب السبعة في القراءات ٢٢٩.

(9) سورة القصص، الآية [٣٢]. وانظر: المرجع السابق.

أما الكوفيون ومن وافقهم، فقد استدلوا على إجازة تشديد النون في اللذيْن واللتيْن في حالي النصب والجر أيضاً بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا﴾[1]، حيث قرأها ابن كثير بتشديد نون اللذين[2].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾[3]، حيث قرأها ابن كثير كذلك بتشديد النون في ﴿هَاتَيْنِ﴾[4]، ومعلوم أن الموصول والإشارة من مورد واحد من حيث التشابه في الأحكام، فكل منهما مبهم.

٣- جاز تشديد النون إبدالا من الياء المحذوفة، فجُعلت إحدى النونين عوضا من الياء المحذوفة التي كان ينبغي أن تبقى، وذلك أن (الذي) مثل (القاضي)، وهذا الأخير تثبت ياؤه في التثنية، فكان حق ياء (الذي) و(التي) أن تثبت في التثنية ولكنهم حذفوها[5].

٤- جاز تشديد النون في اللذيْن واللتيْن كذلك كما جاز تشديدها في (اللذان) و(اللتان) أيضاً للمبالغة[6].

الترجيح:

يظهر لي أن رأي الكوفيين ومن وافقهم أظهر وأرجح؛ وذلك لما يلي:

١- لاستنادهم إلى قراءة سبعية متواترة في تقرير رأيهم.

---

(١) سورة فصلت، الآية [٢٩].

(٢) انظر: المرجع السابق، الكشف ١/٣٨١، البحر المحيط ٩/٣٠٣، الدر المصون ٣/٦٢١.

(٣) سورة القصص، الآية [٢٧].

(٤) انظر: كتاب السبعة ٢٢٩.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/١٩١، شرح ألفية ابن معط ١/٦٩١، تعليق الفرائد ٢/١٨٧، الدر المصون ٣/٦٢١.

(٦) انظر: شرح ألفية ابن معط ١/٦٩١.

٢- ولأن إجازة تشديد النون في حال الرفع ومنعه في حالي النصب والجر تحكم لا وجه له[(١)].

استعمال أسماء الإشارة موصولات:

اختلف النحويون في استعمال أسماء الإشارة موصولات، على قولين:

الأول: المنع، وعليه عامة البصريين[(٢)].

الثاني: الجواز، وعليه الكوفيون[(٣)]، وتابعهم من الأندلسيين ابن عطية[(٤)].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز استعمال أسماء الإشارة موصولات بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[(٥)]، قال الفراء: «وقوله: (بيمينك) في مذهب صلة لتلك؛ لأن تلك وهذه توصلان كما توصل الذي»[(٦)].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[(٧)]، حيث قال الكوفيون: هؤلاء بمعنى (الذين)، والمراد: الذين تقتلون أنفسكم[(٨)].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح ١٣٢/١.

(٢) انظر: الإنصاف ٧١٧/٢، شرح المفصل ٢٤/٤-٢٥، شرح الكافية للرضي ٤٢/٢.

(٣) انظر: المراجع السابقة، ومعاني القرآن للفراء ١٣٨/١، ١٧٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦٨/١.

(٤) انظر: المحرر الوجيز ٦٩/١١، البحر المحيط ٣٢١/٧، الدر المصون ٢٣/٨. وابن عطية هو أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن الغرناطي، الحافظ القاضي. كان نحوياً لغوياً أديباً، متفنناً في العلوم، روى عن أبيه وأبي علي الغساني، وروى عنه ابن مضاء وابن حبيش وجماعة. ألف تفسيره المشهور، وخرج له برنامجا. (انظر: الصلة ٣٦٧/٢-٣٦٨، بغية الوعاة٢/٧٣-٧٤).

(٥) سورة طه، الآية [١٧].

(٦) معاني القرآن ١٧٧/٢.

(٧) سورة البقرة، الآية [٨٥].

(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٤.

٣- قولـه -تعالى-: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[(١)]، حيث التقدير: ها أنتم الذين جادلتم عنهم[(٢)].

٤- قول الشاعر:

عَـدَسْ مـا لِعَـبّادٍ عَلَيْكِ إمَارَةٌ نَجَـوْتِ وَهَـذَا تَحْمِلِـينَ طَلِـيقُ[(٣)]

كأنه قال: والذي تحملين طليق[(٤)].

أما البصريون المانعون لاستعمال أسماء الإشارة موصلات، فقد تمسكوا بالأصل، واستصحاب الحال؛ فالأصل في أسماء الإشارة دلالتها على الإشارة، وأسماء الموصول ليست في معناها، فينبغي أن لا تحمل عليها «ومن ادعى أمراً وراء ذلك بقي مرتهناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على ما ادعوه»[(٥)].

ومن ثَمَّ خرج المانعون النصوص السابقة وما أشبهها التي استدل بها المجوِّزون تخريجات عدة، منها:

١- إن (ما) في آية طه السابقة استفهام في موضع رفع بالابتداء، و(تلك) الخبر، والجار والمجرور (بيمينك) في موضع الحال، وقد استعمل اسم الإشارة (تلك) بمعنى هذه، كما يكون (ذلك) بمعنى (هذا)[(٦)].

---

(١) سورة النساء، الآية [١٠٩].

(٢) انظر: الإنصاف ٧١٧/٢.

(٣) البيت ليزيد بن مفرغ، انظر: ديوانه ١٧٠، معاني القرآن للفراء ١٣٩/١، ١٧٧/٢، المحتسب ٩٤/٢، الإنصاف ٧١٧/٢، أمالي ابن الحاجب ٣٦٢، شرح المفصل ٢٣/٤، المقاصد النحوية ٤٤٢/١، خزانة الأدب ٤١/٦. وقوله: عدس: زجر للبغل، وربما سموا البغل عدس بزجره، وعباد: هو عباد بن زياد بن أبيه.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١٣٩/١، ١٧٧/٢.

(٥) الإنصاف ٧١٩/٢.

(٦) انظر: المرجع السابق ٧٢٠/٢، شرح المفصل ٢٤/٤، الخزانة ٤٢/٦-٤٣.

٢- إن (أنتم) في آية البقرة السابقة في موضع رفع مبتدأ، وهؤلاء الخبر، وتقتلون أنفسكم في موضع الحال، وتقدير الآية: ثم أنتم هؤلاء قاتلين أنفسكم[١].

٣- أما البيت السابق فقد خُرج تخريجات مختلفة؛ منها أن (تحملين) صفة لموصوف محذوف، تقديره: وهذا رجل تحملين، وقد حذفت الهاء من الصفة[٢]. أو أن (تحملين) صفة لطليق، فقدمت فصار في موضع نصب على الحال[٣].

أو أن البيت على تقدير حذف اسم موصول ضرورة، فيكون التقدير: وهذا الذي تحملين طليق، وحذف اسم الموصول يجوز في الضرورة[٤].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة امتناع استعمال أسماء الإشارة موصولات، كما ذهب إلى ذلك عامة البصريين؛ وذلك لأن الأدلة المسموعة التي استدل بها المجوّزون محتملة لتأويلات وأوجه أخرى تخرجها عن أن تكون نصاً فيما ذهبوا إليه، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال. ولأن في استعمال أسماء الإشارة موصولات دعوى اشتراك مؤدية غالباً إلى لبس لا حاجة إليه، والأصل دلالة أسماء الإشارة على الإشارة، ويجب عدم الاشتراك إلا بنص لا لبس فيه؛ وقد انعدم النص. فلا سبيل لإثبات هذا الأمر بأدلة محتملة فحسب.

---

(١) انظر: شرح المفصل ٢٤/٤.

(٢) انظر: إيضاح الشعر ٤٢٤، وقد علق البغدادي على تخريج الفارسي هذا بقوله: إنه ضعيف؛ لأنه تخريج على ضرورة، لأن حذف الموصوف إذا كانت صفته جملة بدون أن يكون بعضا من مجرور بمن أو في، خاص بالضرورة أو الشذوذ. الخزانة ٤٣/٦.

(٣) انظر: الإنصاف ٧٢١/٢، شرح المفصل ٢٤/٤.

(٤) انظر: الإنصاف ٧٢١/٢.

ولعل من المناسب الإشارة إلى رد ابن يعيش لأحد أدلة المجوّزين السابقة، حيث قال -معلقاً على آية البقرة السابقة-: «لو كان تقدير هؤلاء الذين كما ذهبوا إليه، لكان (تقتلون) بلفظ الغيبة؛ لأن الذي[1] اسم ظاهر موضوع للغيبة، هذا هو الأكثر، وربما جاء لا بلفظ الغيبة حملا على المعنى دون اللفظ..وهو قليل من قبيل الشاذ»[2].

(أي) بين الإعراب والبناء:

من الموصولات التي بمعنى (الذي) وفروعه (أي) عند الجمهور، خلافاً لثعلب الذي أنكر ذلك، وقال: لا يكون (أي) إلا استفهاماً أو شرطاً[3].

وقد اختلف النحويون في (أي) إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، نحو قولهم: يعجبني أيهم قائم؛ وذلك على قولين:

الأول: يجب إعراب (أي) ولا يجوز بناؤها، وعلى ذلك الكوفيون[4]، وتابعهم من نحويي الأندلس الزبيدي[5].

الثاني: يجوز إعراب (أي) في هذه الحال وبناؤها، وعلى ذلك سيبويه[6]. والأخفش في معاني القرآن[7]، ووافقهما من الأندلسيين ابن

---

(١) هكذا في الأصل، وربما أراد (الذين).

(٢) شرح المفصل ٢٥/٤.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٥٣٠/١، تعليق الفرائد ٢٠٧/٢.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٧/١-٤٨، إعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣-٢٥، الإنصاف ٧٠٩/٢-٧١٠، شرح الكافية ٥٧/٢، الارتشاف ٥٣٤/١.

(٥) انظر: كتاب الواضح ٨٦، أبوبكر الزبيدي وآثاره في النحو واللغة ٢١٢.

(٦) انظر: الكتاب ٤٠٠/٢، الأصول ٣٢٣/٢-٣٢٤، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٧٨/١.

(٧) انظر: معاني القرآن للأخفش (قراعة) ٢١٨/١-٢١٩، وقد قيدت قول الأخفش هنا بـ(معاني القرآن)؛ لأنه نقل عنه أقوال أخرى توافق الكوفيين (انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٤/٣-٢٥، الجامع لأحكام القرآن ٩٠/١١، الدر المصون ٦٢٢/٧).

الطراوة[1]، وابن مالك[2].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أوجب إعراب (أي) الموصولة مطلقا بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[3]، حيث قرأها طلحة بن مصرف[4]، ومعاذ بن مسلم الهراء بنصب (أي)[5].

٢- قول الجرمي: خرجت من الخندق -يعني خندق البصرة- حتى صرت إلى مكة، لم أسمع أحدا يقول: اضرب أيُّهم أفضل، أي: أن كلهم ينصبون (أي)[6].

٣- حمل (أي) الموصولة على (أي) الشرطية والاستفهامية، فكما أنها تعرب -قولاً واحداً- في حالي الشرط والاستفهام؛ وذلك لمخالفتها غيرها من أسماء الشرط والاستفهام، فكذلك الأمر إذا كانت موصولة[7].

أما من أجاز بناء (أي) الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، فقد استدل بما يلي:

١- قراءة آية مريم السابقة بضم أي عند الجمهور، فالقراءة المشهورة حجة لمن أجاز البناء على الضم[8].

---

(١) انظر: الارتشاف ١/٥٣٤، المغني ١٠٩، ابن الطراوة النحوي ٢٦٣-٢٦٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٠٨-٢٠٩.

(٣) سورة مريم، الآية [٦٩].

(٤) طلحة بن مصرف، أخذ عنه حمزة بن حبيب الزيات وغيره، توفي سنة ١١٢هـ. (انظر: الطبقات الكبرى١/٤٣).

(٥) انظر: مختصر في شواذ القرآن ٨٦، الكتاب ٢/٣٩٩ (حيث عزاها سيبويه إلى الكوفيين). وانظر أيضا: إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٣، الكشاف ٢/٥٢٠، البحر المحيط ٧/٢٨٨.

(٦) انظر: الإنصاف ٢/٧١٢.

(٧) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٠٩، المغني ١٠٧.

(٨) انظر: المراجع في تخريج قراءة النصب في الآية نفسها.

٢- قول العرب: اضرب أيُّهم أفضل، بضم (أي)[1].

٣- قول الشاعر:

إذا ما لَقيتَ بَني مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[2]

والمعروف أن حروف الجر لا تعلق ما قبلها عن العمل فيما بعدها، ولا يضمر قول بينها وبين معمولها، وإذا بطل التعليق وإضمار القول تعيّن البداء، إذ لا قائل بخلاف ذلك[3].

٤- إنما بنيت (أي) عند سيبويه ومن وافقه في هذه الحال؛ وذلك لمخالفتها لسائر أخواتها، حيث وصلت باسم واحد، فقد جاءت «مجيئاً لم تجيء أخواته عليه إلا قليلاً، واستُعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً، وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: الذي أفضل فاضرب، واضرب من أفضل، حتى يدخل هو»[4]. ولو أظهر المبتدأ لنصبت (أي) قولاً واحداً[5].

وحاول ابن مالك توضيح قول سيبويه السابق، ببيان الفروق بين (أي) وأخواتها، فقال: «والموصولة أيضاً مخالفة لغيرها من الأسماء الموصولة بإضافتها، إلا أنها لا تضاف إلا إلى معرفة، فوافقت في المعنى بعضا دون كل، فضعف بذلك موجب إعرابها، فجعل لها حالان: حال بناء وحال إعراب، وكان أولى أحوالها بالبناء الحال التي يحذف فيها شطر صلتها مع التصريح بما تضاف إليه؛ لأن حذف شطر صلتها لم يستحسن فيها ولا في غيرها إلا لتنزيل ما تضاف إليه منزلته،

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٣٩٨، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٦٧٨.

(٢) قائله غسان بن وعلة. انظر: النكت ١/٦٧٨، رصف المباني ٢٧٤، الإنصاف ٢/٧١٥، شرح المفصل ٣/١٤٧، ٤/٢١، شرح التسهيل ١/٢٠٨، المغني ١٠٨، خزانة الأدب ٦/٦١.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٠٨.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٥) انظر: مجالس العلماء للزجاجي ٢٣٢.

وذلك يستلزم تنزّلها حينئذ منزلة غير مضاف لفظاً ولا نية، وإنما أعربت لإ ضافتها، فإذا صارت في تقدير ما لم يضف ضعف سبب إعرابها فبنيت غالباً»[1].

ولم يسلّم من أوجب الإعراب في (أي) لسيبويه ومن وافقه استدلالهم بقراءة الضم في آية مريم السابقة؛ حيث خرجوها تخريجات مختلفة، منها:

- قيل إن (أي) في الآية استفهامية، و(أشد) خبرها، والجملة محكية بقول مقدر، والتقدير: لننزعن من كل شيعة مقول فيهم: أيهم أشد[2].

- وقيل إنها استفهامية مبتدأ كذلك، و(أشد) خبرها، والجملة في محل نصب، و(أي) معلقة لـ(ننزعن)، فالتعليق جائز في سائر الأفعال، ولا يختص بأفعال القلوب فحسب[3].

- وقيل إن مفعول (لننزعن) هو: كل شيعة، و(من) زائدة، وجملة (أيهم أشد): مبتدأ وخبر جملة مستأنفة[4].

- أو أن معنى (لننزعن): لنتادين، فعومل معاملته، فلم يعمل في (أي)[5].

- أو أن في (أيهم) معنى الشرط والمجازاة؛ فلذلك لم يعمل فيها ما قبلها، والمعنى: ثم لننزعن من كل فرقة إن تشايعوا أو لم يتشايعوا، كما تقول: ضربت القوم أيهم غضب، والمعنى: إن غضبوا أو لم يغضبوا[6].

---

(١) شرح التسهيل ١/٢٠٩.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٣٩٩، الأصول ٢/٣٢٤.

(٣) انظر: المرجعين السابقين، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٦٧٩.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٧-٤٨، إعراب القرآن للنحاس ٣/٢٤-٢٥، الجامع لأحكام القرآن ١١/٩٠، شرح الكافية ٢/٥٨، الدر المصون ٧/٦٢٢.

(٥) انظر: المراجع السابقة، ومجالس العلماء ٢٣١.

(٦) انظر: المراجع السابقة.

كما رد الموجبون للإعراب مطلقا على سيبويه كذلك، بأنه يقول بإعراب (أي) وهي مفردة لأنها تضاف، فكيف يقول ببنائها وهي مضافة؟

ولذلك قال النحاس: ما علمت أن أحدا من النحويين إلا وقد خطأ سيبويه في هذا. كما يروى عن الزجاج قوله: ما يبين لي أن سيبويه غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما[1].

الترجيح:

أشير قبل الترجيح إلى أن هذه المسألة من المسائل التي وقع فيها نزاع كبير -كما مر بيان بعضه- بين النحويين، وقد حاول بعضهم نصر هذا القول أو ذاك بحجج مفترضة، كما صنع ابن مالك في قوله السابق لنصرة قول سيبويه.

والذي يظهر لي أن من حفظ حجة على من لم يحفظ؛ ولذلك فإن قول سيبويه أظهر؛ لأن السماع في ظاهره معه يسنده ويقويه. ولئن حاول غيره تأويل هذا المسموع، إلا أن -مما لا شك فيه- أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه، ثم إن بعض المسموع مستعص على التأويل، كما هو الشأن في البيت السابق.

إضافة لذلك، فإن ظاهر آية مريم، يوحي بأن فعل (لننزعن)، واقع حقيقة على (أيهم) المفعول، فلا حاجة بعد ذلك إلى القول بتعليق في غير محله، أو تقدير يغني عنه الظاهر.

أما مقالة الجرمي السابقة، فتحتمل أنه هو نفسه لم يسمع الضم في (أيُّهم)، لكن ذلك لا يمكن أن يقدح في سماع غيره للمسألة ذاتها؛ بخاصة إذا كان هذا الأخير ثقة غير مقدوح في روايته.

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٢٤، الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٨٩.

مجيء الفعل المضارع صلة لـ(أل):

تدخل (أل) الموصولة على الصفة كاسم الفاعل واسم المفعول، واختُلف في وصلها بالفعل المضارع، وذلك على قولين:

الأول: الجواز، وعليه بعض الكوفيين[1]، والأخفش[2]، وهو اختيار ابن مالك[3].

الثاني: المنع، وعليه جمهور النحويين[4]. وذكر عبدالقاهر الجرجاني[5] أن دخول (أل) على المضارع خطأ بإجماع[6].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز دخول (أل) على الفعل المضارع بما يلي:

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٥٣١/١، الجنى الداني ٢٠٢، توضيح المقاصد ٢٤٠/١، الموفي في النحو الكوفي ٩٨.

(٢) انظر: الصحاح للجوهري ١١٩٤/٣، المغني ٧٢، تخليص الشواهد ١٥٥، الخزانة ٣١/١.

(٣) انظر: التسهيل ٣٤، شرح التسهيل ٢٠١/١، حيث ذهب إلى أن (أل) توصل بالمضارع اختياراً، أما في الألفية فقد ذهب إلى أن ذلك قليل، يقول:

وصفة صريحة صلة أل وكونها بمعرب الأفعال قل.

(٤) انظر: الإنصاف ١٥٢/١، ضرائر الشعر ٢٨٨، توضيح المقاصد ٢٤٠/١، شرح الألفية لابن عقيل ١٥٦/١.

(٥) عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني النحوي، فارسي الأصل، إمام في العربية واللغة والبلاغة، تتلمذ لأبي علي الفارسي. صنف كتبا مفيدة منها: شرح الإيضاح، ودلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة. توفي سنة ٤٧١هـ. (انظر: نزهة الألباء٤٣٤-٤٣٦، إنباه الرواة ١٨٨/٢-١٩٠، شذرات الذهب٣٤٠/٣، إشارة التعيين١٨٨).

(٦) انظر: المقتصد ٧٢/١، ولا شك أن في إجازة بعض الكوفيين والأخفش للمسألة قدحاً في هذا الإجماع.

١ - قول الشاعر:

مَـا أَنْتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ... وَلا الأصـيلِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ(١)

حيث أدخل (أل) على الفعل المضارع (ترضى).

٢ - قول الآخر:

يَقُـولُ الخَنَى وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقا ... إلى رَبِّـنَا صَـوْتُ الحِمَـارِ الـيُجَدَّعُ

٣ - وقوله:

ويُسْـتَخْرَجُ اليَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِـهِ ... وَمِـنْ جُحْـرِهِ بالشِّـيخَةِ اليَتَقَصَّعُ(٢)

فأدخل (أل) على الفعلين المضارعين: يجدع ويتقصع.

٤ - كما استدل المجيزون كذلك بحمل (أل) الموصولة على بقية الموصولات الاسمية، وتمييزها عن الألف واللام التي للتعريف، يقول ابن مالك: «فمقتضى النظر وصل الألف واللام، إذ هما من الموصولات الاسمية، بما توصل به أخواتها من الجمل الاسمية والفعلية والظروف، فمنعوها ذلك حملاً على المعرّفة؛ لأنها مثلها في اللفظ.. ثم كان في التزام ذلك إيهام أن الألف واللام معرّفة لا اسم موصول، فقصدوا التنصيص على مغايرة المعرّفة، فأدخلوها على الفعل المشابه

(١) قائله الفرزدق، لكن البيت ليس في ديوانه، وانظر: معاني الحروف ٦٨، رصف المباني ١٦٢، الإنصاف ٥٢١/٢، ضرائر الشعر ٢٨٨، شرح التسهيل ٢٠١/١، الجنى الداني ٢٠٢، همع الهوامع ٨٥/١، خزانة الأدب ٣٢/١.

(٢) البيتان لذي الخرق الطهوي. انظر: نوادر أبي زيد ٢٧٦، معاني الحروف ٦٨، المسائل العسكرية ١١٢، سر صناعة الإعراب ٣٦٨/١، المقتصد ٧٢/١، شرح المفصل ١٤٣/٣، شرح التسهيل ٢٠١/١، شرح الكافية ١٣/١، ٣٩/٢، الخزانة ٣١/١. والخنى: الفحش من الكلام. والعجم: جمع أعجم وهو الحيوان الذي لا ينطق، والحمار المجدع: هو مقطوع الأذنين. واليربوع: دويبة تحفر الأرض، والنافقاء: هو الجحر الذي يكتمه اليربوع ويظهر غيره، والشيخة: رملة بيضاء في بلاد بني أسد وحنظلة، ويتقصع: يقال تقصع اليربوع: دخل في قاصعائه.

لاسم الفاعل وهو المضارع»[1].

أما من منع دخول (أل) على الفعل المضارع، فقد خص هذا الاستعمال بضرورة الشعر[2]؛ بل عد عبدالقاهر الجرجاني ذلك من أقبح الضرورات[3]، «والضرورة لا يقاس عليها»[4]. فهو من الشاذ قياساً واستعمالاً؛ لأجل أن الألف واللام لا يكون في غير الأسماء[5].

وبالإضافة لتخريجها على الضرورة، فقد خرّج المانعون النصوص السابقة وما شاكلها تخريجات أخرى، منها:

١- إن (أل) مقتطعة من (الذي)، فالشاعر «لم يرد الألف واللام بمعنى (الذي)، ولا الألف واللام التي للتعريف، ولكن أراد (الذي) نفسها، فحذف الذال والياء وإحدى اللامين؛ لأنه رأى (الذي) يلحقها حذف»[6].

٢- إن (أل) زائدة، فتكون جملة (يجدع) في البيت الثاني صفة للحمار، أو حالا منه لأن (أل) في الحمار جنسية[7].

الترجيح:

قبل ذكر الرأي الأظهر -فيما يبدو لي- في هذه المسألة، لا بد من الإشارة إلى الأساس الذي بنى عليه ابن مالك رأيه في إخراج هذه الأمثلة من حيز الضرورات إلى ما يجوز اختياراً -في رأيه-.

---

(١) شرح التسهيل ١/٢٠٢.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٤٣، ضرائر الشعر ٢٨٨.

(٣) انظر: المقتصد ١/٧٢. وانظر كذلك: معاني الحروف ٦٨، شرح الكافية ١/١٣.

(٤) الإنصاف ١/١٥٢.

(٥) انظر: المقتصد ١/٧٢.

(٦) ما يحتمل الشعر من الضرورة ١٩٧.

(٧) انظر: خزانة الأدب ١/٣١.

فقد رأي أن الأبيات السابقة وما أشبهها لا تدخل في باب الضرورات الشعرية ؛ وذلك لأنه كان بإمكان الشعراء تجنب ذلك دون التأثير على الوزن ؛ فيقال مثلاً : المرضي حكومته، وصوت الحمار يجدع.. «فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته، ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار»[1].

وحاصل هذا الكلام، أن الضرورة عند ابن مالك هي ما لا مندوحة عنه لشاعر. والذي يظهر لي أنه لو «فتح هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة، وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر»[2]. فالشاعر لا يلزمه تخيل جميع العبارات التي يمكن أداء المقصود بها، فقد لا يحضره في وقت النظم إلا عبارة واحدة تحصل غرضه فيكتفي بها[3].

وبناء على ما سبق، فإنه يظهر لي أن دخول (أل) على الفعل المضارع خاص بضرورة الشعر ؛ وذلك لقلة الأمثلة الواردة في ذلك[4].

ولأنه لم يرد مثال واحد نثري مروي عن العرب يعضد المسألة -في حدود ما اطلعت عليه-... بالإضافة إلى أن (أل) الموصولة أشبهت وضعا الألف واللام للتعريف، فالتزمت الأسماء مثلها.

حذف الموصول الاسمي وإبقاء صلته :

اختلف النحويون في حذف الموصول الاسمي غير (أل) إذا عُلم، على أقوال:

الأول: الجواز، وعليه الكوفيون[5]، والمازني[6]، وتابعهم من الأندلسيين ابن

---

(١) شرح التسهيل ٢٠٢/١.

(٢) تخليص الشواهد ٨٣.

(٣) انظر: تعليق الفرائد ٢١٨/٢، نتائج التحصيل ٧٤٧/٢/١.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٣.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٧١/١، ٣٢٠، ٣١٥/٢، ٢١٨/٣، مجالس ثعلب ٤٦٥، الإنصاف ٧٢٢/٢، البحر المحيط ٦٦٠/٣، المغني ٨١٥.

(٦) انظر: مجالس العلماء للزجاجي ١١٠.

عطية[1]، وابن مالك[2].

الثاني: المنع مطلقاً إلا لضرورة الشعر، وعليه عامة البصريين[3]، والفارسي[4].

الثالث: الجواز إن عُطف الموصول على مثله، والمنع إن لم يُعطف، وهو قول آخر لابن مالك كذلك[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز حذف الموصول الاسمي غير (أل) إذا عُلم، بعدة أدلة مسموعة وأخرى قياسية، منها:

١- قول الله -تعالى-: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[6]، قال الفراء: «إن شئت جعلتها متصلة بقوله: (ألم تر إلى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب، من الذين...)، وإن شئت كانت منقطعة مستأنفة، ويكون المعنى: من الذين هادوا من يحرفون الكلم. وذلك من كلام العرب: أن يضمروا (من) في مبتدأ الكلام»[7].

٢- قوله تعالى: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾[8]، حيث إن التقدير: والذي أنزل إليكم؛ لأن المنزل إلينا ليس المنزل إليهم[9]، وكذلك ليكون

---

(١) انظر: البحر المحيط ٣٦٦/١٠.

(٢) انظر: التسهيل ٣٨، شرح التسهيل ٢٣٥/١.

(٣) انظر: المقتضب ١٣٧/٢، التبيان ٣٦٢/١-٣٦٣، شرح الكافية ٦١/٢، شرح التسهيل ٢٣٥/١، البحر المحيط ٦٦٠/٣.

(٤) انظر: شرح الأبيات المشكلة ٤٦٦-٤٦٧، المسائل البغداديات ٥٦٥.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٣١٣/١.

(٦) سورة النساء، الآية [٤٦].

(٧) معاني القرآن للفراء ٢٧١/١، والمتتبع لكلام الفراء في هذه المسألة يلفيه لا يجيز المسألة على إطلاقها -كما نسب إليه- بل يشترط وجود (من) التبعيضية حتى يصح تقدير الموصول المحذوف.

(٨) سورة العنكبوت، الآية [٤٦].

(٩) انظر: همع الهوامع ٣٠٦/١.

مثل قوله تعالى: ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِن قَبۡلُۚ﴾[1].

٣- قول العرب: منا يقول ذلك ومنا لا يقوله[2]. والتقدير: منا من يقول ذلك ومنا من لا يقوله.

٤- قول الشاعر:

فَمَنْ يَهْجو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ ... وَيَمْدَحُهُ وينصُرُهُ سَواءُ[3]

أراد: ومن يمدحه وينصره، فأضمر (من)[4].

٥- قول الآخر:

مَا الذي دَأْبُهُ احْتِياطٌ وَحَزْمٌ ... وَهَواهُ أطَاعَ يَسْتَوِيَانِ[5]

أراد: والذي هواه أطاع، فحذف (الذي).

٦- قياس هذه المسألة على المضاف، فكما جاز حذف المضاف إذا عُلم، جاز حذف اسم الموصول إذا عُلم أيضاً[6].

٧- قياس حذف الموصول الاسمي على حذف الموصول الحرفي، فكما جاز حذف (أن) مكتفىً بصلتها إجماعاً، فإنه يجوز حذف الموصول الاسمي إذا عُلم مع بقاء صلته، مع أن دلالة صلة (أن) عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه[7].

---

(١) سورة النساء، الآية [١٣٦]. وانظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٣٥/١.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٧١/١، الارتشاف ٥٥٥/١.

(٣) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه. انظر: ديوانه٨، معاني القرآن للفراء ٣١٥/٢، المقتضب ١٣٧/٢، شرح التسهيل ٢٣٥/١، البحر المحيط ٣٦٦/١٠.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٣١٥/٢.

(٥) البيت لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٢٣٥/١، المغني ٨١٦، شرح أبيات المغني ٣٠٩/٧، نتائج التحصيل ٨٤٠/٢/١.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢٣٥/١، الهمع ٣٠٥/١.

(٧) انظر: المرجعين السابقين، وتعليق الفرائد ٢٩٧/٢.

أما من منع حذف الموصل الاسمي، فقد سلك مسلك التأويل والتقدير للنصوص القرآنية والشعرية السابقة وما شاكلها[1]، ومن هذه التأويلات:

- تقدير موصوف محذوف، فيكون التقدير في آية النساء السابقة: من الذين هادوا قوم يحرفون الكلم[2].

- أول المبرد البيت الأول السابق بقوله: «وقالوا في بيت حسان: ... إنما المعنى: ومن يمدحه وينصره، وليس الأمر عند أهل النظر كذلك، ولكنه جعل (من) نكرة، وجعل الفعل وصفا لها، ثم أقام في الثانية الوصف مقام الموصوف، فكأنه قال: وواحد يمدحه وينصره؛ لأن الوصف يقع في موضع الموصوف إذ كان دالا عليه»[3].

ومستند المانعين لحذف الموصول الاسمي أن حذف الموصول كحذف بعض الكلمة، فكما لا يجوز حذف بعض الكلمة، امتنع حذف الموصول وإبقاء صلته[4].

كما قاسوا هذه المسألة على التوكيد، فإنه «لا يجوز أن تحذف الموصول وتدع الصلة؛ لأنها تذكر للتخصيص والإيضاح للموصول، ونظيره: أجمعون في التوكيد، لا يجوز أن تذكره وتحذف المؤكَّد»[5].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول بجواز حذف الموصول الاسمي غير (أل) إذا عُلم؛ وذلك لما يلي:

---

(١) انظر بعض هذه التأويلات في: مشكل إعراب القرآن ١٦٨/٢، الكشاف ٣٢٥/١، ٣٥٢/٢، التبيان في إعراب القرآن ٣٦٢/٢، الإنصاف ٧٢١/٢-٧٢٢ (حيث ذهب إلى أن الحذف ضرورة شعرية)، البحر المحيط ٦٦/٣، ٣٦٥/١٠.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥٧/٥، البحر المحيط ٦٦٠/٣.

(٣) المقتضب ١٣٧/٢.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٥٧/٥.

(٥) شرح الأبيات المشكلة ٤٦٦، وما بعدها.

١- كثرة النصوص الفصيحة قرآناً وشعراً التي اشتملت على هذه الظاهرة، ولعل ذلك ما دعا المازني إلى أن يقرر «وقد حذف الموصول في كتاب الله جل وعز»[(١)].

٢- الحذف لدليل جار كثيراً في كلام العرب، وهو من الشيوع والكثرة حتى إنه أصل مهم من الأصول التي اعتمدها العلماء في إيضاح كلام العرب وقواعدهم[(٢)]، وممن يقول بذلك عامة البصريين أنفسهم.

٣- الحذف قد يكون في بنية الكلمة نفسها، قال الرضي: «ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس؛ إذ قد يحذف بعض حرف الكلمة، وإن كانت فاء أو عينا... وليس الموصول بألزق منهما»[(٣)].

حذف العائد المرفوع على الموصول:

يجب أن تشتمل الصلة على شيء يعود على الموصول، ولا يحذف العائد المرفوع إلا إذا كان مبتدأ. وإذا كان كذلك، فإما أن يكون في صلة (أي) أو في صلة غيرها. فإن كان في صلة (أي)، جاز حذفه على كل حال[(٤)]. وإن كان في صلة غيرها وتوافرت فيه الشروط[(٥)]، فإن فيه خلافا على قولين:

الأول: جواز حذفه مطلقاً، سواء طالت الصلة أم لم تطل، وعلى ذلك الكوفيون[(٦)]، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك، إلا أنه جعل ذلك قليلاً[(٧)].

---

(١) مجالس العلماء للزجاجي ١١٠.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٨٢/١ وما بعدها.

(٣) شرح الكافية ٦١/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٠٧/١، تعليق الفرائد ٢٢٨/٢-٢٢٩.

(٥) اشترط في العائد المرفوع الذي يجوز حذفه أن يكون مبتدأ ليس خبره جملة اسمية ولا فعلية ولا ظرفا أو جارا ومجرورا؛ لأنه لو حذف وهو كذلك لم يدر أحذف شيء أم لا؛ لأن الباقي صالح لأن يكون صلة تامة. انظر: المرجعين السابقين.

(٦) انظر: المرجعين السابقين، والتصريح ١٤٤/١، ونتائج التحصيل ٧٦١/٢/١.

(٧) انظر: المراجع السابقة.

الثاني: اشترط البصريون لجواز حذف العائد المرفوع أن تطول الصلة، أما إذا لم تطل فلا يجوز حذفه[1].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز حذف العائد المرفوع مطلقاً، طالت الصلة أم لم تطل، بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[2]، حيث قرأها بعضهم برفع (بعوضة)[3] فيكون تقديرها: مثلا ما هو بعوضة، على حذف عائد على الموصول[4].

٢- قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾[5]، حيث قُرئت برفع (أحسن)[6]، وتقديرها: على الذي هو أحسن[7].

٣- قول الشاعر:

مَنْ يُعْنَ بالحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهٌ ... وَلا يَحِدْ عَنْ سَبِيلِ الحِلْمِ والكَرَمِ[8]

---

(١) انظر: الكتاب ٢/١٠٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٣. وانظر كذلك المراجع السابقة.

(٢) سورة البقرة، الآية [٢٦].

(٣) روى هذه القراءة أبو عبيدة عن رؤبة بن العجاج، وهو من الفصحاء وليس من القراء، كما قرأ بالرفع الضحاك وابن أبي عبلة وقطرب. انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٢، مجاز القرآن ١/٣٥، شواذ القراءات لابن خالويه ٤، البحر المحيط ١/١٩٨.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٣.

(٥) سورة الأنعام، الآية [١٥٤].

(٦) ممن قرأ برفع (أحسن) يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والحسن والأعمش. انظر: الكتاب ٢/١٠٨، معاني القرآن للفراء ١/٣٦٥، المحتسب ١/٢٣٤، شواذ القراءات ٤١.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٣.

(٨) البيت لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ١/٢٠٨، تخليص الشواهد ١٦٠، المقاصد النحوية١/٤٤٦، التصريح ١/١٤٤، نتائج التحصيل ١/٢/٧٦٢، الدرر اللوامع ١/٣٠٠.

أراد: لم ينطق بما هو سفه، فحذف المبتدأ وهو العائد المرفوع مع أن الصلة لم تطل[1].

أما البصريون فإنهم لم يجيزوا حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ إلا إذا طالت الصلة، ويتم الطول إذا كان للخبر معمول واحد أو أكثر، نحو قولهم: جاءني الذي هو ضارب زيداً يوم الجمعة، فيجوز أن يقال: جاءني الذي ضارب زيداً، فيُحذف العائد[2]. وكلما طالت الصلة ازداد الحذف حسناً[3].

ومن الأمثلة التي جاز فيها حذف العائد المرفوع لطول الصلة قول الله -تعالى-: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾[4]، حيث التقدير: وهو الذي هو في السماء إله، وهو في الأرض إله[5].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول بجواز حذف العائد المرفوع المبتدأ في غير صلة (أي) كثيراً إذا طالت الصلة، وقليلاً إذا لم يتوافر شرط الطول في الصلة، وهو قول ابن مالك، كما أشرت إلى ذلك في بداية المسألة.

والذي دعاني لهذا الاختيار ورود بعض الشواهد الفصيحة التي حُذف فيها العائد المرفوع المبتدأ، مع أن الصلة لم تطل، والعمل بهذه الأمثلة والاعتداد بها أولى من إهمالها. ولما كانت هذه الأمثلة قليلة، والأكثر أن يحذف العائد إذا توافر شرط الطول في الصلة، رجحت قول ابن مالك، وهو أولى من عد هذه الأمثلة شاذة، كما ذهب إلى ذلك البصريون[6].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/٢٠٧.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٢٠٧، نتائج التحصيل ١/٢/٧٥٣.

(٤) سورة الزخرف، الآية [٨٤].

(٥) انظر: شرح التسهيل١/٢٠٧، نتائج التحصيل١/٢/٧٥٣.

(٦) انظر: البحر المحيط ١/١٩٨.

إغناء الظاهر عن العائد المضمر:

لابد أن تشتمل جملة الصلة على شيء يعود على الموصول، وقد اختُلف فيما إذا كان العائد اسما ظاهراً هو الموصول في المعنى، وذلك على قولين:

الأول: جواز إغناء الظاهر عن العائد المضمر، ونقل عن الكسائي[1]، وهشام بن معاوية[2]، وتابعهما ابن عصفور[3]، وابن مالك[4].

الثاني: المنع، وعلى ذلك سيبويه، قال أبو حيان: «ومن النحاة من لا يجيز الربط بالظاهر، ولم يجزه سيبويه في خبر المبتدأ.. فأحرى أن لا يجوز عنده في الصلة»[5]. وممن وافق سيبويه الأعلم[6]، وأبو جعفر النحاس[7].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز الربط بالاسم الظاهر، وإغناءه عن العائد المضمر بما يلي:

١- ما رواه الكسائي من قول العرب: أبو سعيد الذي رويت عنه الخدريّ، والحجاج الذي رأيت ابن يوسف[8]. والتقدير: الذي رويته عنه، والذي رأيته.

٢- قول الشاعر:

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢١١، المساعد١/١٥٩، تعليق الفرائد ١/٢٣٦، نتائج التحصيل ١/٢/٧٧.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/١١٧، مشكل إعراب القرآن ٢/١١٢، الجامع لأحكام القرآن ١٢/١٣١، البحر المحيط ٦/٤٠٩.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨١، وقد عد ابن عصفور ذلك قليلاً، فلم يجز القياس على ما سمع منه.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٢١١، المساعد ١/١٥٩.

(٥) ارتشاف الضرب ١/٥٢٣.

(٦) انظر: شرح شواهد سيبويه ١/٣٠. خزانة الأدب ١/٣٨٠.

(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٠، خزانة الأدب ١/٣٨٠.

(٨) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨١، شرح التسهيل ١/٢١٢، تعليق الفرائد ١/٢٣٦.

فَــيا رَبَّ لَيْلى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ ... وأَنْـــتَ الـــذي في رحْمَة الله أَطْمَعُ[1]

أي الذي في رحمته أطمع.

٣- قول الآخر:

سُــعَادُ الــتي أَضْناك حُبُّ سُعادا ... وإِعْرَاضُـــها عَـــنْكَ اسْـــتَمرَّ وزادا[2]

التقدير فيه: سعاد التي أضناك حبها، فاستغنى بظاهر سعاد عن ضميرها.

أما من منع المسألة، فحجته أن الربط بالضمير في الجملة الواحدة أخف وأنفى للشبهة واللبس؛ لأن العرب لا تعيد لفظ الظاهر إلا أن تكون الجملة الأولى غير الجملة الثانية، وتكون الثانية مستأنفة[3]. واللبس الذي يمكن أن يرد عند الربط بالظاهر بدل المضمر، هو أن يتوهم أن (الخدري) في المثال الذي ذكر في أول المسألة غير أبي سعيد ومخالف له. وهذا الوهم غير حاصل إذا وُضع الضمير موضع الاسم الظاهر.

الترجيح:

يظهر لي أن القول بإجازة إغناء الظاهر عن العائد المضمر على قلة أولى وأظهر؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة المسموعة التي نقلت عن العرب، وأغنى فيها الظاهر عن العائد المضمر.

٢- لأن الربط بالاسم الظاهر بدلا من المضمر قد يكون لغرض في مساق الكلام، لا يتحقق إلا بتكرير الظاهر نفسه[4].

---

(١) البيت لمجنون بني عامر وليس في ديوانه. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٢، شرح التسهيل ١/٢١٢، ارتشاف الضرب ١/٥٢٣، المقاصد النحوية ١/٤٩٧، شرح شواهد المغني ٢/٥٥٩، همع الهوامع ١/٣٠١، التصريح ١/١٤٠. وقد ذكر البيت ضمن أبيات منسوبة إلى ابن ميادة في ديوان الحماسة ٢/١٢١.

(٢) البيت لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ١/٢١٢، التصريح على التوضيح ١/١٤٠، شرح الأشموني ١/٦٧، نتائج التحصيل ١/٢/٧٧٣.

(٣) انظر: شرح السيرافي للكتاب ١/١٧٢أ، خزانة الأدب ١/٣٧٧-٣٧٨.

(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب ١/١٥٣.

٣- إن الربط بالاسم الظاهر، إذا كان هذا الظاهر مخالفا في لفظه للأول، قد يعود ويصير بالتأويل حسنا، كما يقرر ابن جني بقوله: «ويمكن أن يجعله جاعل سبب الحسن، وذلك أنه لما لم يعد لفظ الأول البتة، وعاد مخالفاً للأول، شابه -بخلافه له- المضمر الذي هو أبدا مخالف للمظهر... أفلا ترى أن القبح الذي كان في مخالفة الظاهر الثاني للأول، قد عاد فصار بالتأويل من حيث أرينا حسنا. وسببهما جميعاً واحد، وهو وجه المخالفة في الثاني للأول»[1].

حال العائد إذا أخبر بالموصول (الذي) عن حاضر:

إذا بُدئ بضمير متكلم أو مخاطب وأخبر عنه بـ(الذي) وفروعه، أو بموصوف بـ(الذي)، جاز أن يعود الضمير بعد الموصول غائباً، نحو: أنا الذي قام، وأنت الذي قام. كما يجوز أن يعود مطابقاً للضمير في تكلمه أو خطابه، نحو: أنا الذي قمتُ، وأنت الذي قمتَ. كل ذلك بشرط أن لا يقصد تشبيه المبتدأ بالخبر، حيث يجب عندئذ عود الضمير غائباً ولا يجوز المطابقة[2].

ولو تقدم الموصول وتأخر ضمير المتكلم أو المخاطب، نحو: الذي قام أنا، والذي قام أنت، فقد اختُلف في هذه المسألة على قولين:

الأول: يجب أن يكون الضمير العائد غائباً، ولا تجوز المطابقة، وعلى ذلك البصريون[3]، ووافقهم الفراء من الكوفيين[4].

---

(١) الخصائص ١/٥٤.

(٢) انظر: الأصول ٢/٣١٢، شرح التسهيل ١/٢٠٩-٢١٠، شرح الكافية للرضي ٢/٤٣.

(٣) انظر: الأصول ٢/٣١٢، ارتشاف الضرب ١/٥٣٨، تعليق الفرائد ٢/٢٣٤، همع الهوامع ١/٢٩٩، نتائج التحصيل ١/٢/٧٦٩.

(٤) انظر: المراجع السابقة عدا كتاب: الأصول.

الثاني: يجوز أن يكون الضمير العائد غائباً، كما تجوز المطابقة، فيقال: الذي قمتُ أنا، والذي قمتَ أنت، والذي قام أنا، والذي قام أنت. وعلى ذلك الكسائي[1]، وتابعه من الأندلسيين أبوذر مصعب الخشني[2].

الأدلة والمناقشة:

استدل جمهور البصريين على تعيّن غيبة الضمير بما يلي:

١- إن جواز الغيبة والمطابقة في قولهم: أنا الذي فعل، وأنتَ الذي فعل، يعود لكون المخبر عنه والمخبر به شيء واحد في المعنى. أما إذا تأخر ضمير المتكلم أو المخاطب وتقدم الموصول، فإنه تتعين الغيبة؛ لأن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع[3]. ولأنه لو قيل: الذي قمتُ أنا، والذي قمتَ أنت، «لم يكن في صلة (الذي) شيء يرجع إليه»[4].

٢- إنه لا فائدة من ذكر ضمير المتكلم والمخاطب بعد الموصول وصلته في حال المطابقة «لأنك إذا قلت: الذي ضربتُ، فقد علم المخاطب أن الضارب هو المتكلم، فيبقى الإخبار[5] بـ(أنا) لغواً، وكذا قولك: الذي قلت أنت»[6].

---

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١/٥٣٨، همع الهوامع ١/٢٩٩، نتائج التحصيل ١/٢/٧٦٩. والخشني هو أبو ذر مصعب بن محمد بن مسعود الأندلسي الجياني، النحوي بن النحوي، كان أحد الأئمة المتقنين، إماما في العربية، روى عن ابن بشكوال وعبدالحق الإشبيلي، من مصنفاته: الإملاء على سيرة ابن هشام. (انظر: بغية الوعاة٢/٢٨٧-٢٨٨).

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٢٠٩-٢١٠، تعليق الفرائد ٢/٢٣٤، همع الهوامع ١/٢٩٩.

(٤) الأصول ٢/٣١٢

(٥) هكذا أعرب الرضي المثال على أن الموصول مبتدأ والضمير المتأخر خبر، في حين ذهب غيره إلى أن اسم الموصول خبر مقدم. انظر: الارتشاف ١/٥٣٨، همع الهوامع ١/٢٩٩.

(٦) شرح الكافية ٢/٤٣-٤٤.

هذا ما اعتمده الموجبون للغيبة في هذه المسألة. أما الكسائي ومن تابعه، فلم أجد -في حدود ما اطلعت عليه- مستنداً لهم في جواز المطابقة، اللهم إلا أن يقال: إن دليلهم قياس هذه المسألة على مسألة تقدم ضمير المتكلم أو المخاطب على الموصول (الذي)، حيث تجوز الغيبة، كما أن «مراعاة ضمير المتكلم أو الخطاب كثير في لسان العرب نثراً ونظماً»[1] في تلك الحال، فكأن الكسائي ومن وافقه طردوا المسألة وأجازوا المطابقة مطلقاً.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول بوجوب الغيبة وبامتناع المطابقة -وهو قول جمهور البصريين-؛ وذلك لما استدلوا به. ولأن المجوّز للمطابقة لا دليل له على ما ذهب إليه.

الحمل على معنى الموصول ولفظه:

قد يحمل على لفظ الموصول نحو قول الله -تعالى-: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾[2]، كما قد يحمل على معنى الموصول نحو قول الله -تعالى-: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[3].

واختلف النحويون في الجمع بين الحملين في الموضع الواحد، وذلك على قولين:

الأول: يجوز الجمع بين الحملين على اللفظ والمعنى إذا فُصل بين الجملتين بفاصل، ويمتنع إذا لم يفصل بين الجملتين؛ فيجوز نحو: من يقومون في غير شيء

---

(١) ارتشاف الضرب ١/٥٣٧.

(٢) سورة الأنعام، الآية [٢٥].

(٣) سورة يونس، الآية [٤٢].

وينظر في أمورنا قومك، في حين يمتنع نحو قولهم: من يقومون وينظر في أمورنا قومك؛ وذلك لوجود الفاصل في النوع الأول دون الثاني.

وعلى هذا القول الكوفيون[(١)]، ووافقهم ابن عصفور[(٢)].

الثاني: جواز الجمع بين الحَمْلين مطلقاً، سواء وجد الفاصل أم لم يوجد، وعلى ذلك البصريون[(٣)].

الأدلة والمناقشة:

الأدلة على اجتماع الحملين مع وجود الفاصل كثيرة جداً[(٤)]، حتى نقل أبو حيان عن ابن عصفور قوله: «والسماع ورد بالفصل بين الجملتين»[(٥)]، موافقاً بذلك الكوفيين الذين اشترطوا الفصل. ومن هذه الأدلة.

١- قول الله -تعالى-: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[(٦)]، فبدأ بالحمل على لفظ (من) فقال (أسلم) و(هو محسن) و(فله أجره)، ثم حمل على معناها في قوله: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، وقد فصل بين الحملين بفاصل[(٧)].

٢- قوله -تعالى-: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْ﴾[(٨)]، حيث حمل على لفظ (من) في قوله (يَقُولُ ٱئْذَن لِّي)، ثم حمل على

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١/٥٣٨-٥٣٩، ٥٤١، البحر المحيط ١/٩١، تعليق الفرائد ٢/٢٣٥، همع الهوامع ١/٢٩٩، نتائج التحصيل ١/٢/٧٧١.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/٣/٢٩٣ وما بعدها.

(٥) ارتشاف الضرب ١/٥٣٩، البحر المحيط ١/٩١.

(٦) سورة البقرة، الآية [١١٢].

(٧) انظر: الدر المصون ٢/٧٣.

(٨) سورة التوبة، الآية [٤٩].

المعنى في قوله: (سقطوا)، وقد فصل بين الحملين.

٣- قول الشاعر:

نَحْـنُ الذيـنَ بـايعُوا مُحَمَّـداً   عـلى الجِهـادِ مـا بقيـنا أبـدَا[1]

والشاهد فيه: إعادة ضميرين إلى اسم الموصول (الذين)؛ أحدهما بلفظ الغيبة في قوله: بايعوا، وفي ذلك مراعاة للفظ، والآخر بلفظ التكلم وهو (بقينا)، وفي ذلك مراعاة للمعنى، وقد فصل بين الحملين بفاصل.

٤- قول الآخر:

أأنْـتَ الهِلالِـيُّ الذي كُنْتُ مَرَّةً   سَـمِعْنا بِـهِ والأرْحَـبِيُّ المُغَلَّـبُ[2]

والشاهد فيه: إعادة الضمير الأول في (كنت) على المعنى؛ لأن (الذي) في المعنى: أنت، وعود الضمير الثاني على اللفظ في قوله: سمعنا به. وقد فصل بفاصل بين الجملتين[3].

أما من أجاز الجمع بين الحملين مطلقاً، سواء وجد الفاصل أم لم يوجد، فمما يستدل به لما ذهب إليه -بالإضافة إلى الأدلة السالفة-:

- قول الله -تعالى-: ﴿وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾[4]؛ حيث حمل على اللفظ في (كان)، إذ أفرد الضمير، وجاء الخبر على المعنى، إذ جاء جمعاً (هودا) واحده هائد، ولا فصل بين الجملتين[5].

---

(١) قائله بعض الأنصار، انظر: شرح التسهيل ١/١١٢، التذييل والتكميل ١/٢٢٩، تعليق الفرائد ٢/٢٣٤، همع الهوامع ١/٢٩٩، نتائج التحصيل ١/٢/٧٧١، الدرر اللوامع ١/٦٣.

(٢) نسب البيت لحميد بن ثور وليس في ديوانه، انظر: الصاحبي ٢٢٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٩، رصف المباني ٢٦، شرح التسهيل ١/٢١١، تعليق الفرائد ٢/٢٣٥، همع الهوامع ١/٢٩٩، الدرر اللوامع ١/٦٤. والأرحبي: بعير الشاعر، وهو نسبة إلى أرجب حي من همدان.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٠.

(٤) سورة البقرة، الآية [١١١].

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٧٣، البحر المحيط ١/٩١.

(تقنت) بالتاء، فعلى هذه القراءة يكون البدء بالحمل على المعنى ثم على اللفظ[1].

٣- قول الله -تعالى- ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾[2]، فقال ﴿خَٰلِدِينَ﴾ حملاً على معنى (من)، ثم قال: ﴿قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ حملا على اللفظ بعد الحمل على المعنى[3].

٤- قول الشاعر:

أأنتَ الهلاليُّ الذي كُنْتُ مَرَّةً ... سَمِعْنا بِهِ والأرْحَبِيُّ المُغَلَّبُ[4]

فقوله: كنت، على معنى (الذي)؛ لأن (الذي) في المعنى: أنتَ، وقوله: سمعنا به، على لفظه[5].

٥- قول الآخر:

لَسْتُ مِمَّن يَكِعُ أو يَسْتَكينو ... نَ إذا كافَحَتْهُ خَيْلُ الأعادي[6]

فقد راعى المعنى في قوله: (يستكينون)، ثم راعى اللفظ في قوله: (إذا كافحته)[7].

أما الذين منعوا العودة إلى الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، فدليلهم أن العرب لم تكد تراجع اللفظ إذا حملت على المعنى، يقول ابن جني: «واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ؛ كقولك: شكرت من أحسنوا إليّ على فعله... فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته

---

(١) انظر: كتاب السبعة ٥٢١، الإتحاف ٣٥٥، البحر المحيط ٨/٤٧٣-٤٧٤.

(٢) سورة الطلاق، الآية [١١].

(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٤٤.

(٤) سبق تخريج البيت في مسألة: الحمل على معنى الموصول ولفظه.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٠.

(٦) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ١/٢١٤، البحر المحيط ١/٨٩، الدر المصون ١/١٢٢، نتائج التحصيل ١/٢/٧٨٠. ومعنى كع: جبن.

(٧) انظر: الدر المصون ١/١٢٢.

إياه ؛ لأنه انتكاث وتراجع ، فجرى ذلك مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حُذف»[1].

ولذلك فقد رد المانعون لتقديم الحمل على المعنى على الحمل على اللفظ أدلة المجيزين بردود مختلفة ، منها :

١ - تخريج آية الأنعام السابقة على أن التاء في (خالصة) للمبالغة كـ(راوية) ، أو هي مصدر مبني على فاعلة كالعافية والعاقبة[2]. «وعلى تسليم أنه حمل على المعنى ، فلا يتعين أن يكون بدأ أولاً بالحمل على المعنى ثم بالحمل على اللفظ ؛ لأن صلة (ما) متعلقة بفعل محذوف ، وذلك الفعل مسند إلى ضمير (ما) ، ولا يتعين أن يكون : وقالوا ما استقرت في بطون الأنعام ، بل الظاهر أن يكون التقدير : ما استقر ، فيكون حمل أولاً على التذكير ، ثم ثانياً على التأنيث»[3].

٢ - ورُدّ الاستدلال بآية الطلاق السابقة بأن الضمير في (خالدين) ليس عائداً على (من) ، بخلاف الضمير في (يؤمن) و(يعمل) و(يدخله) ، وإنما هو عائد على مفعول (يدخله) ، و(خالدين) حال منه على معناه ؛ لأنه في المعنى جمع ، والضمير في (له) عائد على (من) على لفظه[4].

الترجيح :

لئن كان الغالب على النصوص التي اجتمع فيها الحملان ، أن يتقدم الحمل على اللفظ على الحمل على المعنى ، إلا أن ذلك لا يمنع من القول بإجازة تقديم الحمل على المعنى على قلة[5] وضعف[6] ؛ وذلك عملا ببعض النصوص القليلة

---

(١) الخصائص ٢/٤٢٠-٤٢١.

(٢) انظر : الجامع لأحكام القرآن ٧/٦٣ ، البحر المحيط ٤/٦٦٠.

(٣) البحر المحيط : ٤/٦٦١.

(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٠ ، البحر المحيط ١٠/٢٠٤-٢٠٥.

(٥) انظر : شرح الجمل ١/١٨٩.

(٦) انظر : شرح الكافية للرضي ٢/٥٦.

المعنى في قوله: (سقطوا)، وقد فصل بين الحملين.

٣- قول الشاعر:

نَحْـنُ الذيـنَ بـايعُوا مُحَمَّـداً ... علـى الجِهـادِ مـا بقيـنا أبـدَا[١]

والشاهد فيه: إعادة ضميرين إلى اسم الموصول (الذين)؛ أحدهما بلفظ الغيبة في قوله: بايعوا، وفي ذلك مراعاة للفظ، والآخر بلفظ التكلم وهو (بقينا)، وفي ذلك مراعاة للمعنى، وقد فصل بين الحملين بفاصل.

٤- قول الآخر:

أأنْـتَ الهلالِـيُّ الذي كُنْتُ مَرَّةً ... سَـمِعْنا بِـهِ والأرْحَـبِيُّ المُغَلَّـبُ[٢]

والشاهد فيه: إعادة الضمير الأول في (كنت) على المعنى؛ لأن (الذي) في المعنى: أنت، وعود الضمير الثاني على اللفظ في قوله: سمعنا به. وقد فصل بفاصل بين الجملتين[٣].

أما من أجاز الجمع بين الحملين مطلقاً، سواء وجد الفاصل أم لم يوجد، فمما يستدل به لما ذهب إليه -بالإضافة إلى الأدلة السالفة-:

- قول الله -تعالى-: ﴿وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾[٤]؛ حيث حمل على اللفظ في (كان)، إذ أفرد الضمير، وجاء الخبر على المعنى، إذ جاء جمعاً (هودا) واحده هائد، ولا فصل بين الجملتين[٥].

---

(١) قائله بعض الأنصار، انظر: شرح التسهيل ١/١١٢، التذييل والتكميل ١/٢٢٩، تعليق الفرائد ٢/٢٣٤، همع الهوامع ١/٢٩٩، نتائج التحصيل ١/٢/٧٧١، الدرر اللوامع ١/٦٣.

(٢) نسب البيت لحميد بن ثور وليس في ديوانه، انظر: الصاحبي ٢٢٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٩، رصف المباني ٢٦، شرح التسهيل ١/٢١١، تعليق الفرائد ٢/٢٣٥، همع الهوامع ١/٢٩٩، الدرر اللوامع ١/٦٤. والأرحبي: بعير الشاعر، وهو نسبة إلى أرجب حي من همدان.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٠.

(٤) سورة البقرة، الآية [١١١].

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٧٣، البحر المحيط ١/٩١.

- كما يمكن أن يستدل لهذا القول كذلك بقول الله -تعالى-: ﴿وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[1]، حيث حمل على اللفظ في قوله (عاد)، وعلى المعنى في قوله (فأولئك)، ولم يفصل بين الحملين بشيء.

الترجيح:

يظهر لي أن قول من أجاز الجمع بين الحملين مطلقا سواء وجد الفاصل أم لم يوجد أظهر وأرجح، وإن كان الجمع مع وجود الفاصل أشيع وأكثر؛ ولعل ذلك ما دعا ابن عصفور إلى الانتصار لقول الكوفيين معللا لذلك بأنه لم يرد السماع إلا بفاصل بين الحملين[2].

وواضح أن ورود بعض الأمثلة التي جاء فيه الجمع بين الحملين دون وجود فاصل يرد قول الموجبين للفصل، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

أما عن مجيء أكثر الأمثلة بالفصل، فربما كان ذلك لما فيه من إزالة قلق التنافر الذي يكون بين الجملتين[3].

تقديم الحمل على المعنى على الحمل على اللفظ:

إذا اجتمع الحملان: الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى، بدئ بالحمل على اللفظ. هذا هو الشائع المستفيض في القرآن الكريم وكلام العرب[4].

وقد اختلف النحويون في تقديم الحمل على المعنى على الحمل على اللفظ، وذلك على أقوال:

---

(١) سورة البقرة، الآية [٢٧٥].

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١/٥٣٩، ٥٤١، البحر المحيط ١/٩١.

(٣) انظر: البحر المحيط ١/٩١.

(٤) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/٣/٢٩١.

الأول: جوّز البصريون تقديم الحمل على المعنى على الحمل على اللفظ مطلقاً، سواء فصل بين الحملين أم لم يفصل، وإن كان الأحسن عند اجتماع الحملين، تقديم الحمل على اللفظ، ولكن خلاف ذلك غير ممتنع(١).

الثاني: ذهب بعض الكوفيين إلى أنه إذا بُدئ بالحمل على المعنى، فلا يجوز العودة للحمل على اللفظ(٢)، ووافقهم على ذلك من الأندلسيين ابن عطية(٣)، والقرطبي(٤).

الثالث: ذهب جمع آخر من الكوفيين إلى إجازة تقديم الحمل على المعنى على الحمل على اللفظ، بشرط أن يفصل بين الحملين بفاصل(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تقديم الحمل على المعنى على نظيره اللفظي بأدلة منها:

١- قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا﴾(٦)، قال صاحب البيان: «وأنث (خالصة) حملاً على معنى (ما) لأن المراد بما في بطون هذه الأنعام الأجنة، وذكّر (محرم) حملاً على لفظ (ما)»(٧).

٢- قول الله -تعالى-: ﴿۞ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾(٨)، حيث قرئ في السبع (ويعمل) بالياء، وقرئ في بعض الشواذ

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٩.

(٢) انظر: المرجعين السابقين، وشرح الكافية للرضي ٢/٥٦.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ١/١٥٧، ٢٤٧، البحر المحيط ١/٨٩.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١/٤٣٥.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١/٥٣٨-٥٣٩، البحر المحيط ١/٩١، تعليق الفرائد ٢/٢٣٥، همع الهوامع ١/٢٩٩.

(٦) سورة الأنعام، الآية [١٣٩].

(٧) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٤٣-٣٤٤.

(٨) سورة الأحزاب، الآية [٣١].

(تقنت) بالتاء، فعلى هذه القراءة يكون البدء بالحمل على المعنى ثم على اللفظ[1].

٣- قول الله -تعالى- ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾[2]، فقال ﴿خَٰلِدِينَ﴾ حملاً على معنى (من)، ثم قال: ﴿قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ حملا على اللفظ بعد الحمل على المعنى[3].

٤- قول الشاعر:

أَأَنْتَ الهِلالِيُّ الذي كُنْتُ مَرَّةً ... سَمِعْنا بِهِ والأَرْحَبِيُّ المُغَلَّبُ[4]

فقوله: كنت، على معنى (الذي)؛ لأن (الذي) في المعنى: أنتَ، وقوله: سمعنا به، على لفظه[5].

٥- قول الآخر:

لَسْتُ مِمَّن يَكِعُ أو يَسْتَكِينو ... نَ إذا كافَحَتْهُ خَيْلُ الأَعادي[6]

فقد راعى المعنى في قوله: (يستكينون)، ثم راعى اللفظ في قوله: (إذا كافحته)[7].

أما الذين منعوا العودة إلى الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، فدليلهم أن العرب لم تكد تراجع اللفظ إذا حملت على المعنى، يقول ابن جني: «واعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ؛ كقولك: شكرت من أحسنوا إليَّ على فعله... فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته

---

(١) انظر: كتاب السبعة ٥٢١، الإتحاف ٣٥٥، البحر المحيط ٨/٤٧٣-٤٧٤.

(٢) سورة الطلاق، الآية [١١].

(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٤٤.

(٤) سبق تخريج البيت في مسألة: الحمل على معنى الموصول ولفظه.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٠.

(٦) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ١/٢١٤، البحر المحيط ١/٨٩، الدر المصون ١/١٢٢، نتائج التحصيل ١/٢/٧٨٠. ومعنى كع: جبن.

(٧) انظر: الدر المصون ١/١٢٢.

إياه ؛ لأنه انتكاث وتراجع، فجرى ذلك مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حُذف»[1].

ولذلك فقد رد المانعون لتقديم الحمل على المعنى على الحمل على اللفظ أدلة المجيزين بردود مختلفة، منها:

١ - تخريج آية الأنعام السابقة على أن التاء في (خالصة) للمبالغة كـ(راوية)، أو هي مصدر مبني على فاعلة كالعافية والعاقبة[2]. «وعلى تسليم أنه حمل على المعنى، فلا يتعين أن يكون بدأ أولاً بالحمل على المعنى ثم بالحمل على اللفظ ؛ لأن صلة (ما) متعلقة بفعل محذوف، وذلك الفعل مسند إلى ضمير (ما)، ولا يتعين أن يكون: وقالوا ما استقرت في بطون الأنعام، بل الظاهر أن يكون التقدير: ما استقر، فيكون حمل أولاً على التذكير، ثم ثانياً على التأنيث»[3].

٢ - ورُدّ الاستدلال بآية الطلاق السابقة بأن الضمير في (خالدين) ليس عائداً على (من)، بخلاف الضمير في (يؤمن) و(يعمل) و(يدخله)، وإنما هو عائد على مفعول (يدخله)، و(خالدين) حال منه على معناه ؛ لأنه في المعنى جمع، والضمير في (له) عائد على (من) على لفظه[4].

الترجيح:

لئن كان الغالب على النصوص التي اجتمع فيها الحملان، أن يتقدم الحمل على اللفظ على الحمل على المعنى، إلا أن ذلك لا يمنع من القول بإجازة تقديم الحمل على المعنى على قلة[5] وضعف[6] ؛ وذلك عملا ببعض النصوص القليلة

---

(١) الخصائص ٢/٤٢٠-٤٢١.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٧/٦٣، البحر المحيط ٤/٦٦٠.

(٣) البحر المحيط: ٤/٦٦١.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٩٠، البحر المحيط ١٠/٢٠٤-٢٠٥.

(٥) انظر: شرح الجمل ١/١٨٩.

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٥٦.

التي تحتمل التخريج على أن الحمل على المعنى تقدم فيها على الحمل على اللفظ، وإن كان الأكثر شيوعاً -بل الغالب والأحسن- أن يبدأ بالحمل على اللفظ، سواء وجد الفاصل بين الحملين أم لو يوجد.

مجيء (الذي) موصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة:

ذهب النحويون إلى أن (الذي) اسم موصول معرفة يُتبَع بصلة توضح معناه، كما ذهب بعضهم إلى أنها قد تكون مصدرية محكوماً بحرفيتها[1].

واختلف في مجيئها موصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة؛ وذلك على قولين:

الأول: يجوز مجيئها موصوفة باسم معرفة، فتستغني بذلك عن الصلة، وعلى ذلك الكوفيون[2]، وتابعهم ابن مالك من الأندلسيين الذي قال عن هذا القول: «هو الصحيح وبه أقول»[3].

الثاني: منع عامة البصريين مجيء (الذي) كذلك، وقصروها على الموصولية فحسب[4].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم لما ذهبوا إليه بأدلة، منها:

١- قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾[5]، قال الفراء: «وتنصب (أحسن) هاهنا تنوي بها الخفض؛ لأن العرب تقول: مررت

(١) انظر: مسألة: وقوع (الذي) موصولا حرفياً.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٦٥/١، سر صناعة الإعراب ٣٦٥/١، شرح المفصل لابن يعيش ١٥٤/٣، شرح التسهيل ٢١٩/١، ارتشاف الضرب ٥٢٣/١، البحر المحيط ٦٩٤/٤.

(٣) شرح التسهيل ٢١٩/١.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٥٢٤/١، البحر المحيط ٦٩٤/٤، نتائج التحصيل ٨٠٢/٢/١.

(٥) سورة الأنعام، الآية [١٥٤].

بالذي هو خير منك وشر منك، ولا يقولون: مررت بالذي قائم؛ لأن (خير منك) كالمعرفة؛ إذ لم تدخل فيه الألف واللام. وكذلك يقولون: مررت بالذي أخيك، وبالذي مثلك؛ إذ جعلوا صلة (الذي) معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام جعلوها تابعة للذي»[1].

٢- قول العرب الذي رواه الفراء في كلامه السابق: مررت بالذي أخيك، وبالذي مثلك[2]. فجعلوا صفة (الذي) معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام.

٣- قول الشاعر:

إنَّ الزُّبَيْرِيَّ الذي مِثْلَ الحَلَم ... مَشَى بأسْلابِكَ في أهْلِ الحَرَم[3]

حيث وصف (الذي) بقوله: مثل.

٤- قول الآخر:

حَتَّى إذا كَانَا هُمَا اللَّذَيْن ... مِثْلَ الجَدِيلَيْنِ المُحَمْلَجَيْنِ[4]

حيث وصف (اللذين) بقوله: مثل.

٥- قياس (الذي) على (من) و(ما)، قال ابن جني معلقا على البيت السابق: «فإنه إنما شبه (الذي) بـ(من) و(ما) فحذف صلتها ووصفها، كما يفعل ذلك

---

(١) معاني القرآن ١/٣٦٥.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٦٥، شرح التسهيل ١/٢١٩.

(٣) البيت أنشده الكسائي ولا يعرف قائله. انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٦٥، شرح التسهيل ١/٢١٩، نتائج التحصيل ١/٢/٨٠٢، الدرر اللوامع ١/٦٢. والحلم: واحده حلمة: وهي الصغيرة من القردان، أو دودة تقع في الجلد فتأكله، يريد: إن هذا الرجل الضعيف ابتزك ثيابك وسلبك.

(٤) البيت لا يعرف قائله: انظر: سر صناعة الإعراب ١/٣٦٥، شرح المفصل ٣/١٥٣، شرح التسهيل ١/٢١٨، نتائج التحصيل ١/٢/٨٠٢، خزانة الأدب ٦/٨١، الدرر اللوامع ١/٦٢. والجديل: الزمام، والمحملج: المحكم الفتل.

بـ(من) و(ما)، ويجيء هذا في قول البغداديين[١]، على أنه وصلها بمثل؛ لأنهم يجرونها مجرى الظرف»[٢].

أما البصريون المانعون لهذه المسألة، فقد أوّلوا الأدلة السابقة التي استدل بها الكوفيون تأويلات مختلفة مخرجة لها عما ارتضاه أهل الكوفة، ومن هذه التأويلات:

١- إن (أحسن) في آية الأنعام السابقة، ليس أفعل التفضيل -كما ذهب إلى ذلك أهل الكوفة- ولكنه فعل ماض واقع صلة للموصول، ففتحته حينئذ فتحة بناء لا فتحة إعراب[٣].

٢- تأويل الأدلة الأخرى على حذف الصلة وإبقاء معمولها، فيكون المعنى في البيت الأول السابق: إن الزبيريّ الذي صار مثل الحلم. والمعنى في البيت الثاني: حتى إذا كانا هما الذين عادا مثل الجديلين[٤]. وهكذا الأمر بالنسبة لبقية الشواهد.

الترجيح:

يظهر لي أن ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من إجازة إتباع اسم الموصول (الذي) باسم معرفة أو شبهها ليكون وصفا له، فيستغني بذلك عن الصلة، أمر مقبول؛ وذلك لما يلي:

- لأن هذا القول الذي قالوا به لا يتعارض مع بقية التوجيهات والتخريجات التي يتفق عليها النحويون، فهو وجه إضافي يثري بقية التخريجات ويغنيها ولا يتعارض معها، كما اتضح ذلك في توجيه آية الأنعام السابقة، حيث إن الكوفيين أنفسهم يذكرون بقية التوجيهات المبنية على القراءات الخاصة بالآية، للفظ

---

(١) يقصد ابن جني بـ(البغداديين) نحاة الكوفة. انظر: الدرس النحوي في بغداد ص٩ وما بعدها.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/٣٦٥، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٥٤.

(٣) انظر: البحر المحيط ٤/٦٩٤، الدر المصون ٥/٢٢٧.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/٢٩٧، نتائج التحصيل ١/٢/٨٠٢.

بـ(من) و(ما)، ويجيء هذا في قول البغداديين[1]، على أنه وصلها بمثل؛ لأنهم يجرونها مجرى الظرف»[2].

أما البصريون المانعون لهذه المسألة، فقد أوّلوا الأدلة السابقة التي استدل بها الكوفيون تأويلات مختلفة مخرجة لها عما ارتضاه أهل الكوفة، ومن هذه التأويلات:

١- إن (أحسن) في آية الأنعام السابقة، ليس أفعل التفضيل -كما ذهب إلى ذلك أهل الكوفة- ولكنه فعل ماض واقع صلة للموصول، فتحته حينئذ فتحة بناء لا فتحة إعراب[3].

٢- تأويل الأدلة الأخرى على حذف الصلة وإبقاء معمولها، فيكون المعنى في البيت الأول السابق: إن الزبيريّ الذي صار مثل الحلم. والمعنى في البيت الثاني: حتى إذا كانا هما الذين عادا مثل الجديلين[4]. وهكذا الأمر بالنسبة لبقية الشواهد.

الترجيح:

يظهر لي أن ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من إجازة إتباع اسم الموصول (الذي) باسم معرفة أو شبهها ليكون وصفا له، فيستغني بذلك عن الصلة، أمر مقبول؛ وذلك لما يلي:

- لأن هذا القول الذي قالوا به لا يتعارض مع بقية التوجيهات والتخريجات التي يتفق عليها النحويون، فهو وجه إضافي يثري بقية التخريجات ويغنيها ولا يتعارض معها، كما اتضح ذلك في توجيه آية الأنعام السابقة، حيث إن الكوفيين أنفسهم يذكرون بقية التوجيهات المبنية على القراءات الخاصة بالآية، للفظ

---

(١) يقصد ابن جني بـ(البغداديين) نحاة الكوفة. انظر: الدرس النحوي في بغداد ص٩ وما بعدها.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/٣٦٥، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٥٤.

(٣) انظر: البحر المحيط ٤/٦٩٤، الدر المصون ٥/٢٢٧.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/٢٩٧، نتائج التحصيل ١/٢/٨٠٢.

(أحسن) بالنصب والضم[1]، لكنهم يضيفون إلى ذلك وجهاً جديداً إضافة إثراء وإغناء.

- إن التقدير الذي قال به المانعون غير متأت في كل المواضع، فلئن جاز مثلا تقدير رواية النصب لـ(مثل) في البيت الأول السابق، إلا أن ذلك غير ممكن في الرواية الثانية للبيت نفسه: أنا الزبيري الذي مثلُ، برفع (مثل)، حيث لا يمكن تقدير (صار) في هذه الحال، وإذا قدر: أنا الزبيري الذي هو مثلُ، لم يكن من باب حذف الصلة، وصار مما حذف فيه العائد المرفوع بالابتداء، وذلك يخصه كثير من النحويين بـ(أي) فقط بشروط مذكورة في باب حذف العائد.

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٦٥.

باب المبتدأ والخبر

رافع المبتدأ والخبر:

اختلف النحويون في عامل الرفع في المبتدأ والخبر، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما مترافعان[1]، وتابعهم على هذا القول من الأندلسيين أبو حيان، الذين قال بعد ذكر مذاهب النحويين في هذه المسألة: «الذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين، وهو أنهما يرفع كل واحد منهما الآخر»[2].

كما ينسب للكوفيين كذلك القول بأن المبتدأ يُرفع بالذكر الذي يعود عليه من الخبر[3]، فإذا لم يكن ثمَّ ذكر في الخبر نحو: القائم زيد، يترافعان[4].

الثاني: ذهب سيبويه والجمهور إلى أن رافع المبتدأ أمر معنوي وهو الابتداء[5]، ولكنهم اختلفوا بعد ذلك في رافع الخبر:

- قيل: إن الخبر مرفوع بالمبتدأ، وعلى ذلك سيبويه[6].

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٨٥، كتاب الحلل في إصلاح الخلل ١٤٩، الإنصاف ١/٤٤، شرح المفصل ١/٨٤، شرح التسهيل ١/٢٧٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٢٩.

(٣) وذلك في نحو قولهم: زيد ضربته؛ لأنه لو زال الضمير انتصب، فكان النصب منسوباً للضمير. انظر: همع الهوامع ٢/٩.

(٤) انظر: كتاب الحلل ١٤٩، الإنصاف ١/٤٩، الهمع ٢/٩.

(٥) اختلفت أقوال النحويين في توضيح المراد بـ (الابتداء)، فقيل: إنه التجرد من العوامل اللفظية، وقيل: الابتداء هو وقوع الاسم أولاً موقع الفعل، وقيل: هو شبه الاسم بالفاعل، وقيل: هو عناية المتكلم واهتمامه به وأنه جاء به ليسند إليه ما بعده. ولعل أجمع ما قيل في ذلك ما ذكره ابن مالك: «والحاصل أن الابتداء هو تقديم الشيء في اللفظ والنية مجرداً مسنداً إليه خبر، ومسنداً هو إلى ما يسد مسد الخبر». شرح التسهيل ١/٢٦٩، وانظر: المراجع في الهوامش السابقة.

(٦) انظر: الكتاب ١/٨١، ٤٠٦، ٢/١٢٧.

- وقيل: العامل في الخبر الابتداء أيضاً، وينسب القول بذلك إلى ابن السراج[1] وغيره.

- وقيل: إن الرافع للخبر هو الابتداء والمبتدأ معاً، وقد صرح بذلك المبرد[2]، وغيره[3]. والقائلون بهذا الرأي الأخير اختلفوا فيما إذا كان العامل في الخبر مجموع الابتداء والمبتدأ، أو الابتداء بواسطة المبتدأ[4].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم لمذهبهم بدليل التلازم؛ وتفصيله أن المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر، ويقتضي صاحبه، عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل عمل صاحبه فيه[5]، وما دام كل واحد منهما مؤثراً في صاحبه معنىً، وجب أن يؤثر فيه لفظاً كذلك؛ لأن المؤثر في المعنى مؤثر في اللفظ[6].

ومما قوَّوْا به مذهبهم قولهم: إنه من غير المستنكر أن يوجد عاملان يؤثر أحدهما في الآخر ويتأثر به، ومن أمثلة ذلك قول الله -تعالى-: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[7]، فـ(أيا) منصوب بتدعوا، و(تدعوا) مجزوم بأي، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً في حال واحدة[8].

---

(١) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٢٢٩، الارتشاف ٢/٢٨. وفي الأصول تصريح بأن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً. انظر: ١/٥٨، ٦٣

(٢) انظر: المقتضب ٢/٤٩، ٤/١٢٦.

(٣) مثل ابن السراج في الأصول ١/٥٨، ٦٣.

(٤) انظر: شرح المفصل ١/٨٤-٨٥، شرح التسهيل ١/٢٧١، همع الهوامع ٢/٨.

(٥) انظر: الإنصاف ١/٤٤-٤٥، التبيين ٢٢٧، شرح المفصل ١/٨٤.

(٦) انظر: التبيين ٢٢٧.

(٧) سورة الإسراء، الآية [١١٠].

(٨) انظر: المراجع في الهوامش السابقة.

أما القائلون برفع المبتدأ بالابتداء، فدليلهم أنه عامل معنوي مختص بالاسم، فكان عاملاً كالفعل، واللفظ إنما عمل لاختصاصه، فيجب أن يعمل المعنى لاختصاصه أيضاً[1].

أما من ذهب إلى أن الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية، فدليله أن العوامل في صناعة النحو ليست عوامل في الحقيقة، إنما هي أدلة على المعاني المختلفة، وعدم الدليل قد يكون دليلاً[2].

ومن أول الابتداء بأنه التقدم وبكون المبتدأ مسنداً إليه، فقد رُفِع عنده لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحملُ له، وأثقل الحركات الرفع[3]. ثم إن المبتدأ أشبه الفاعل في الإسناد إليه، ولذلك رفع[4].

وأدلة الجمهور في رفع الخبر اختلفت باختلاف عامل الرفع له؛ فمن ذهب إلى أن المبتدأ هو الذي عمل في الخبر الرفع، استدل بأن المبتدأ لفظ، وهو أحد جزأي الجملة، فعمل فيما يلازمه كالفعل مع الفاعل[5].

وحجة من نسب العمل في الخبر إلى الابتداء، أن الابتداء يقتضي اسمين، وقد عمل في أحدهما، فيعمل في الآخر، مثل (كان) و(إن)[6].

ودليل من قال إن الابتداء والمبتدأ معاً عملا في الخبر الرفع، أن الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه[7]. ولأن الابتداء ضعيف وكذلك المبتدأ، فإذا اجتمعا صار العامل قوياً[8].

---

(١) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٢٢٥.

(٢) انظر: كتاب الحلل ١٤٩، الإنصاف ١/٤٦، التبيين ٢٢٦، شرح المفصل ١/٨٤.

(٣) انظر: نتائج الفكر ٤٠٦

(٤) انظر: التبيين ٢٢٦، شرح المفصل ١/٨٥.

(٥) انظر: الإنصاف ١/٤٧، التبيين ٢٣١

(٦) انظر: الإنصاف ١/٤٦، التبيين ٢٣٠.

(٧) انظر: المرجعين السابقين، وشرح المفصل ١/٨٤-٨٥.

(٨) انظر: التبيين ٢٣١.

بقي أن أشير إلى أن من قال: العامل هو الابتداء بوساطة المبتدأ، احتج بأن الخبر لا ينفك عن المبتدأ، ورتبته أن لا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به، كما أن النار تسخن الماء بوساطة القدر والحطب، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما، لا بهما؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها[1].

ولم تسلم هذه الأقوال جميعها من ردود ومناقشات، يوجهها كل صاحب رأي للآراء الأخرى، ولاشك أن تتبعها بالتفصيل مُوقع في التطويل؛ ولذلك سوف أركز على بعض هذه الردود عند الترجيح.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة أن المبتدأ مرفوع بالابتداء -بالمعنى الشامل لكلمة الابتداء، كما هو ملخص عند ابن مالك[2]-، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ؛ والذي دعاني إلى هذا الترجيح أمور منها:

١- إن هذا القول -كما صرح بذلك ابن مالك- سالم مما يرد على غيره من موانع الصحة[3].

٢- إن قول الكوفيين في رافع المبتدأ لا يخلو من ضعف؛ فَجَعْل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملاً ومعمولاً فيه في حال واحدة ومن جهة واحدة أمر محال[4]. ثم إن الخبر قد يكون جامداً، والجامد لا يعمل؛ إذ لا معنى فيه يتأثر به المعمول[5]. كما أن المبتدأ لو كان مرفوعاً بالخبر، لوجب أن يكون فاعلاً إذا كان الخبر فعلاً، والفاعل لا يكون قبل الفعل[6]. كما أن مقالتهم تلزمهم أن لا ينصبوا المبتدأ إذا

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٤٦-٤٧؛ شرح المفصل ١/٨٤-٨٥.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/٢٦٩، وقد سبق ذكر ذلك في بداية المسألة.

(٣) انظر: المرجع السابق ١/٢٧٠

(٤) انظر: كتاب الحلل ١٤٩، شرح المفصل ١/٨٤.

(٥) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٢٢٧

(٦) انظر: المرجع السابق.

دخلت عليه (إن) أو غيرها من الأدوات الناصبة[1].

٣- أما إرجاع العمل في المبتدأ إلى التعري من العوامل اللفظية فقط، فهو مردود بأن العامل إذا عمل بظهوره شيئاً لم يعمل بسقوطه، فالعدم لا يوجب عملاً[2]. ثم كيف تختلف آثار هذه العوامل إذا ظهرت وتستوي إذا سقطت؟[3].

٤- أما رفع الخبر بالابتداء، فهو كذلك بعيد؛ إذ أن الأفعال -وهي أقوى العوامل- ليس فيها ما يعمل رفعين دون إتباع، ولاشك أن الابتداء -وهو عامل معنوي- أضعف، وكان أحق أن لا يعمل رفعين دون إتباع[4].

٥- أما إسناد العمل في الخبر إلى الابتداء والمبتدأ معاً، فهو أيضاً بعيد ولا نظير له؛ لأنه يقتضي كون العامل معنى متقوياً بلفظ، والمعروف كون العامل لفظاً متقوياً بلفظ، أو لفظاً متقوياً بمعنى[5].

الابتداء بالوصف دون اعتماد:

من أقسام المبتدأ أن يكون وصفاً رافعاً لما يليه، فيكون هذا الوصف مبتدأ إذا سُبق بنفي أو استفهام، نحو قولهم: أمكرِمٌ الزيدان؟، وما ضارب الزيدان.

واختلف النحاة في مجيء هذا الوصف مبتدأ، إذا لم يعتمد على نفي أو استفهام، وذلك على قولين:

الأول: الجواز، وعليه الكوفيون والأخفش[6]، ووافقهم من الأندلسيين ابن

---

(١) انظر: كتاب الحلل ١٤٩، شرح المفصل ١/٨٤

(٢) انظر: المرجعين السابقين.

(٣) انظر: كتاب الحلل ١٤٨.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٢٧٠.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/٢٧١، نتائج التحصيل ١/٣/٩٥٠ - ٩٥١.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦/٧٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤٠ - ٣٤١، شرح الكافية الشافية ١/٣٣٢-٣٣٣، شرح ألفية ابن معط ٢/٩٨٠، شرح الكافية للرضي ١/٨٧، ارتشاف الضرب ٢/٢٧، همع الهوامع ٢/٦، التصريح على التوضيح ١/١٥٧.

مالك[1]، حيث قال في ألفيته:

...........وقـــد يـجوز نحـو: فائــز أولــو الرشــد

الثاني: المنع وعدُّ ذلك قبيحاً، وإلى ذلك ذهب عامة البصريين عدا الأخفش[2].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز المسألة بأدلة سماعية وأخرى قياسية، أذكر منها ما يلي:

١- قول الله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾[3]، حيث قرئت الآية برفع (دانية)[4]، فتكون مبتدأ، وظلالها: فاعل سد مسد الخبر[5]. ومما يعضد هذا قراءة أبي[6] للآية نفسها (دانٍ)[7]، فيكون مرفوعاً كذلك.

٢- قول الشاعر:

فَخَـيْرٌ نَحْـنُ عـندَ النَّاسِ منْكم إذا الدَّاعــي المُــثَوِّبُ قَــال يــالا[8]

(١) انظر: شرح التسهيل ١/٢٧٣، شرح الكافية الشافية ١/٣٣٢-٣٣٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢/١٢٧ - ١٢٨، المقتضب ٤/١٢٧، الأصول ١/٥٩-٦٠، الإيضاح العضدي ١٤١، التعليقة على كتاب سيبويه ١/٢٨٠، ٢٨٢.

(٣) سورة الإنسان، الآية [١٤].

(٤) انظر: الكشاف ٤/١٩٧، الجامع لأحكام القرآن ١٩/٩٠. وقد ذكر أبو حيان أنها قراءة أبي حيوة (انظر: البحر المحيط ٨/٣٩٦).

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤١، البحر المحيط ٨/٣٩٦.

(٦) الصحابي أبي بن كعب سيد القراء ﷺ، مشهور، قرأ عليه النبي ﷺ القرآن. توفي سنة ٢٠هـ. (انظر: الإصابة١/١٩، الاستيعاب١/٤٧، معرفة القراء١/٣٢).

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢١٦، مختصر في شواذ القرآن ١٦٦، الجامع لأحكام القرآن ١٩/٩٠، والبحر المحيط ٨/٣٩٦.

(٨) نسب أبوزيد البيت في نوادره إلى زهير بن مسعود الضبي أو سويد -شك أبوزيد في ذلك- انظر: نوادر أبي زيد ١٨٥. ونسبه ابن الأنباري مع بيت آخر للفرزدق، وليس في ديوانه. انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ١/٢٣٦. وانظر البيت أيضاً في: المسائل البغداديات ٤١٥، الخصائص ١/٢٧٦، شرح التسهيل ١/٢٧٣، شرح شواهد المغني ٢/٥٩٥، الخزانة ٢/٦، ١٢.

ف (خير) مبتدأ، و(نحن) فاعل سد مسد الخبر، ولا يجوز أن يكون (نحن) مبتدأ، و(خير) خبراً مقدماً ؛ لأنه يلزم من ذلك الفصل بالمبتدأ بين اسم التفضيل و (من)، ولا يقع بينهما مبتدأ. وإذا جعل (نحن) مرتفعاً على الفاعلية لم يلزم ذلك ؛ لأن فاعل الشيء كجزء منه[1].

٣- قول الآخر:

خَبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغِياً مَقالَةَ لِهْبِيٍّ إذا الطَّيْرُ مَرَّتِ[2]

حيث إن (خبير) مبتدأ، و(بنو) فاعل أغنى عن الخبر. ولا يجوز أن يكون (خبير) خبراً مقدماً، إذ لو كان كذلك لما طابق المبتدأ المؤخر (بنو لهب) في الجمع، فعلم بذلك أن الوصف أسند إلى الاسم بعده إسناد الفعل إلى الفاعل.

٤- حمل هذه المسألة على مسألة رفع الاسم بعد الظرف أو الجار والمجرور، فكما جاز أن يرتفع الاسم بالظرف أو الجار والمجرور وإن لم يعتمدا، جاز كذلك الابتداء بالوصف دون اعتماد[3].

٥- قياس الوصف كذلك على الفعل ؛ فكما أجري الوصف مجرى الفعل في عمله، أجري مجراه كذلك في وقوعه أول الكلام والابتداء به[4].

أما عامة البصريين الذين منعوا المسألة، فقد خرّجوا الأدلة السابقة وما شاكلها على التقديم والتأخير، فالوصف المتقدم في الظاهر هو الخبر في الحقيقة.

فالوصف (خير) في البيت الأول خبر لـ(نحن) محذوفة، و(نحن) المذكورة توكيد للضمير في اسم التفضيل، «فـ(نحن) على هذا في البيت ليس بمبتدأ، لكنه تأكيد لما

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/٢٧٤.

(٢) البيت لبعض الطائيين. انظر: شرح التسهيل ١/٢٧٣، شرح عمدة الحافظ ١٥٧، المقاصد النحوية ١/٥١، التصريح على التوضيح ١/١٥٧، همع الهوامع ٢/٧، الدرر ١/٧٢.
وبنو لهب: قبيلة من الأزد خبيرة بزجر الطير.

(٣) انظر: الإنصاف ١/٥١، شرح الفية بن معط١/٥٦٥، المغني ٥٧٩.

(٤) انظر: الإنصاف ١/١٧٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤١، شرح ألفية ابن معط ٢/٩٨٠.

في (خير) من ضمير المبتدأ المحذوف، وحسن هذا التأكيد لأنه حذف المبتدأ في اللفظ، ولو لم يحذف كان حسناً أيضاً، وإذا كان كذلك لم يقع الفصل بشيء أجنبي، بل بما هو منه، ويحسن الفصل به»[1].

أما (خبير) في البيت الثاني السابق فهو خبر مقدم، ولم يطابق الخبر المبتدأ لأن باب (فعيل) لا يلزم فيه المطابقة، فهو على حد: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[2].

ولمعرفة الحجج التي اعتمد عليها البصريون في تقريرهم لمنع هذه المسألة، يمكن الوقوف على تفسير لفظ (قبيح) التي وردت في عبارة سيبويه التي نقلها عن شيخه الخليل: «وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائم زيدٌ... فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله: يقوم زيد، وقام زيد، قَبُحَ لأنه اسم»[3].

نقل الفارسي عن ابن السراج قوله: «قلت لأبي بكر: من أين قبح أن ترفع (زيد) بقائم هنا؟ فقال: لأن الكلام على ضربين: فعل وفاعل، مبتدأ وخبر، وليس هذا كواحد منهما؛ لأنه ليس بفعل يرتفع به فاعله، ولا هو مبتدأ يجيء بعده خبره، فلخروجه عن حد ما عليه الكلام قبح، فإذا أردت بذلك التأخير كان أحسن كلاما»[4].

وذهب السيرافي مذهباً آخر في تفسيره لعبارة سيبويه فيقول: «الذي قبحه فساد اللفظ لا فساد المعنى؛ وذلك أنك إذا قلت: قائم الزيدان، رفعت (قائم) بالابتداء، و(الزيدان) فاعل من تمام (قائم)، فيكون مبتدأ بغير خبر»[5]، فاسم الفاعل -عند السيرافي- «لا يعد جملة مع فاعله، ولذلك لا يقع صلة للذي»[6].

---

(١) المسائل البغداديات ٤١٥.

(٢) سورة التحريم، الآية [٤]. وانظر: التذييل والتكميل ٢/٥٣ب، همع الهوامع ٢/٧.

(٣) الكتاب ٢/١٢٧.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه ١/٢٨١.

(٥) شرح السيرافي للكتاب ٢/١١٢.

(٦) شرح ألفية ابن معط ٢/٩٨٠.

كما استدل البصريون كذلك بأن الوصف فرع عن الفعل، واسم الفاعل لما كان فرعاً عن الفعل في العمل، و الفعل يعمل مطلقاً من غير اشتراط اعتماده، وجب أن يكون اسم الفاعل معتمداً ليعمل ؛ ليظهر قوة الأصل على الفرع[1].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة أن الأصل في عمل الوصف أن يكون معتمداً على نفي أو استفهام، كما هو الشائع في كلام العرب. وقد يعمل -على قلة- غير معتمد ؛ وذلك لما يلي:

١- كثرة المسموع عن العرب من الشواهد التي تدل -في ظاهرها- على إجازة عمل الوصف دون اعتماد. فبالإضافة إلى الأدلة التي ذكرت سابقاً، يمكن الإشارة كذلك إلى قول الله -تعالى-: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾[2]، عند من أعرب (هو) ضمير فصل[3]. وقوله -تعالى-: ﴿سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾[4]، على قراءة الجمهور برفع (سواء)[5]. وقوله: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[6].

٢- تعسف المانعين في تأويلهم لبعض أدلة المجيزين، كما هو واضح في تخريج الفارسي السابق للبيت الأول، حيث يؤخذ عليه ذلك التعارض بين قوله بحذف

المبتدأ وتوكيده بـ(نحن) المذكورة. مما يؤكد أن تخريج الكوفيين للبيت أقرب مأتىً وأوضح مسلكاً.

---

(١) انظر: الإنصاف ١/١٧٦، شرح ألفية ابن معطي ٢/٩٨٠.

(٢) سورة البقرة، الآية [٨٥].

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/٦٠، التبيان ١/٨٧، البحر المحيط ١/٢٩٣، الدر المصون ١/٤٨٤.

(٤) سورة الحج، الآية [٢٥].

(٥) انظر: البحر المحيط ٦/٣٦٢.

(٦) سورة القدر، الآية [٥].

٣- أما عن علة الفرع والأصل التي ذكرها البصريون، فيمكن الاعتراض عليها بأن الفرع قد يعمل عمل أصله، وليس من الضروري أن يكون قاصراً عن عمل أصله دائماً.

مطابقة الوصف للظاهر المرفوع بعده:

اختلف النحاة في مطابقة الوصف للظاهر المرفوع بعده؛ إفراداً وتثنيةً وجمعاً، وذلك على قولين:

الأول: يجب إفراد الوصف الواقع مبتدأ، سواء أكان الاسم المرفوع بعده مفرداً أم مثنىً أم جمعاً، فيقال: أقائم الرجل؟ وأقائم الرجلان؟ وأقائم الرجال؟ وعلى ذلك الأخفش(١)، وابن السراج(٢).

الثاني: جواز الإفراد والمطابقة، وعلى ذلك الكوفيون(٣)، ووافقهم من الأندلسيين أبو محمد بن حوط الله(٤).

الأدلة والمناقشة:

قبل إيراد أدلة القولين السابقين، أشير إلى عبارة ملبسة أوردها كل من ابن مالك وأبي حيان في تقريرهما لرأي الكوفيين في هذه المسألة. حيث قال ابن مالك متحدثاً عن الكوفيين بعد أن ذكر رأي الأخفش السابق: «ويوافقونه في التزام إفراده -أي

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤١، شرح التسهيل ١/٢٧٤، الارتشاف ٢/٢٧.

(٢) انظر: الأصول ١/١٣٦، الارتضاف ٢/٢٦.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٠٥، وانظر: مراجع الهامش الأول في هذه المسألة.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٦، همع الهوامع ٢/٧، نتائج التحصيل ١/٣/٩٥٦.

وابن حوط الله هو: أبو محمد عبدالله بن سليمان بن داود بن حوط الله الحارثي. كان فقيهاً أصولياً نحوياً أديباً. ولي قضاء إشبيلية وقرطبة. ولد عام ٥٤٩هـ، وتوفي بغرناطة عام ٦١٢هـ. (انظر: شذرات الذهب٥/٥٠، بغية الوعاة٢/٤٤، هدية العارفين ١/٤٥٨).

الوصف- وتجرده من ضمير، ويجيزون أيضاً إجراءه مجرى اسم جامد فيطابق ما بعده»[1]. والعبارة ذاتها أوردها أبو حيان[2]. فكيف يمكن أن يقال: إن الكوفيين يوجبون -هكذا- الإفراد، وفي الوقت ذاته يجوّزون المطابقة؟.

الذي يظهر لي أن المراد بالعبارة، هو أن الكوفيين يجوّزون -لا يلتزمون- الإفراد، كما أنهم يجوّزون كذلك المطابقة. وقد أفصح عن ذلك الفراء في معانيه[3].

وقد استدل من أوجب إفراد الوصف مطلقاً بقياس الوصف على الفعل؛ وذلك لشبهه به، ولأنه فرع عنه في العمل[4]. يقول ابن السراج: «الزيدان قائم أبواهما، لم يجز أن تثني (قائماً) لأنه في موضع: يقوم أبواهما»[5]. وقال ابن مالك: «ولما كان الوصف المذكور منزلاً منزلة الفعل لم يجز تصغيره ولا وصفه ولا تعريفه ولا تثنيته ولا جمعه؛ لأن ذلك كله من خصائص الأسماء المحضة»[6].

أما من أجاز الإفراد والمطابقة، فمما استدل به ما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾[7]، حيث قرئت: (خُشّعاً) بجمع التكسير، كما قرئت(خاشعاً) بالإفراد والتذكير، وقرئت أيضاً (خاشعة) بالإفراد والتأنيث[8]. «ولك في أسماء الفاعلين إذا تقدمت على الجماعة التوحيد، نحو: خاشعاً أبصارهم. ولك التوحيد والتأنيث لتأنيث الجماعة: خاشعة أبصارهم. ولك الجمع، نحو: خُشّعاً أبصارهم»[9].

---

(١) شرح التسهيل ١/٢٧٤

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٢٧.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٠٥.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٤١، شرح ألفية ابن معط ٢/٩٨٠.

(٥) الأصول ١/١٣٦.

(٦) شرح التسهيل ١/٢٧٣.

(٧) سورة القمر: آية٧.

(٨) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٠٥، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٨٦، إعراب القرآن للنحاس ٤/٢٨٧، الجامع لأحكام القرآن ١٧/٨٥، البحر المحيط ١٠/٣٥-٣٧.

(٩) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/٨٦

٢- قول الرسول ﷺ: (أوَ مخرجيَّ هم)[١]. قال أبو حيان: «وقد نص كثير من النحاة على أن هذا الوصف لا يثنى ولا يجمع. قال القاضي أبو محمد بن حوط الله: هذا غلط ويجوز تثنيته وجمعه، وجعل من ذلك: (أو مخرجي هم)»[٢].

٣- حمل الوصف على الاسم الجامد فيطابق ما بعده، قال ابن مالك -متحدثاً عن الكوفيين-: «ويجيزون أيضاً إجراءه مجرى اسم جامد فيطابق ما بعده»[٣].

٤- حمل هذه المسألة على لغة من يلحق الفعل المتقدم على الفاعل علامة التثنية أو الجمع إذا كان الفاعل غير مفرد، وهم طيئ[٤]، وبنو الحارث[٥].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة التفصيل الآتي:

١- إذا كان الاسم الظاهر المرفوع بالوصف مفرداً، فإنه يتعين أن يكون الوصف المتقدم عليه مفرداً، وعندئذ يجوز إعراب هذا الوصف مبتدأ أو خبراً مقدماً.

٢- إذا كان الاسم الظاهر مثنى أو جمعاً، فإنه يتعين إفراد الوصف المتقدم إذا أريد أن يكون مبتدأ، والاسم الظاهر فاعلاً سد مسد الخبر.

٣- إذا طابق الوصف المتقدم ما بعده تثنيةً وجمعاً، تعين إعرابه خبراً مقدماً والاسم الظاهر مبتدأ مؤخراً. إلا على لغة طيئ وبني الحارث، فإن الأمر محتمل للإعرابين السابقين في جميع حالات المطابقة[٦].

---

(١) متفق عليه. انظر: صحيح البخاري، باب: كيف بدأ الوحي ١/٤، صحيح مسلم - باب: الإيمان ١/٢٥٢.

(٢) الارتشاف ٢/٢٦.

(٣) شرح التسهيل ١/٢٧٤.

(٤) انظر: البحر المحيط ١٠/٣٦.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٦.

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي ١/٨٧-٨٨

مطابقة الوصف للضمير المرفوع:

المبتدأ قسمان: قسم له خبر، وقسم له فاعل أو نائب عنه أغنى عن الخبر، وهو الوصف. وشرط هذا الوصف أن يكون سابقاً، وشرط مرفوعه أن يكون منفصلاً، سواء كان ظاهراً -وقد سبق تناوله في المسألة السابقة- أم ضميراً، نحو: أقائم أنتما؟.

وقد اختلف النحويون في هذا الضمير على قولين:

الأول: منع الكوفيون أن يكون الوصف رافعاً للمضمر المنفصل، على أن يكون هذا المضمر فاعلاً سد مسد الخبر. ولكنهم أوجبوا أن يكون هذا المضمر مبتدأ مؤخراً، والوصف المتقدم خبراً؛ ولذلك فإنهم أوجبوا المطابقة بين الوصف والضمير، فأجازوا نحو: أقائم أنت؟ وأقائمان أنتما؟ وأقائمون أنتم؟ كل ذلك على الإعراب السابق. ومنعوا نحو: أقائم أنتم؟[1].

وممن تابع الكوفيين على هذا الرأي أبو القاسم السهيلي[2]. وذهب ابن الحاجب[3] إلى أن ذلك مجمع عليه[4].

الثاني: ذهب البصريون إلى إجازة ما أجازه الكوفيون، ولكنهم أجازوا كذلك أن يكون الوصف مفرداً، والضمير مثنىً أو جمعاً، على أن يكون الوصف مبتدأ، والضمير فاعلاً سد مسد الخبر. أما في نحو: أقائم أنت؟ فيجوز أن يكون الوصف مبتدأ والضمير فاعلاً سد مسد الخبر، كما يجوز أن يكون الوصف خبراً مقدماً والضمير مبتدأ مؤخراً[5].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢٥/٢، المغني ٧٢٣، همع الهوامع ٦/٢، نتائج التحصيل ٩٤٤/٣/١.

(٢) انظر: الروض الأنف ١٥٦/١، نتائج الفكر ٤٢٦، أبو القاسم السهيلي ٣٩٠-٣٩١.

(٣) أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدُّوني، ولد سنة ٥٧٠هـ، اشتغل بالنحو واللغة والأصول، تتلمذ للشاطبي وابن البناء. له مصنفات كثيرة، منها: الكافية وشرحها ونظمها، والشافية وشرحها. وله الأمالي في النحو. توفي سنة٦٤٦هـ (انظر: شذرات الذهب ٢٣٤/٥-٢٣٥، البلغة ١٤٠، إشارة التعيين٢٠٤-٢٠٥، بغية الوعاة١٣٤/٢-١٣٥).

(٤) انظر: أمالي ابن الحاجب ٢٥/٣. ولاشك أن ذكر الخلاف في هذه المسألة ناقض لدعوى ابن الحاجب. انظر: المغني ٧٢٣.

(٥) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة.

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم لرأيهم في هذه المسألة، بأن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر جرى مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير. قال السهيلي: فـ«نحو: زيد قائم أنت إليه، وأقائم هو، فإن هذا لا يكون إلا مبتدأ وخبراً[1]؛ لأن المنفصل لا يكون فاعلاً مع اتصاله بالعامل»[2].

ووصف ابن الحاجب القول بأن الضمير في نحو: أقائم هو؟ فاعل سد مسد الخبر، أنه باطل «لما يؤدي إليه من جعل المتصل منفصلاً. ألا ترى أنك إذا جعلته معرّىً عن الضمير المتصل، جعلت الضمير المرفوع باسم الفاعل منفصلاً مع إمكان الاتصال، وذلك غير سائغ. ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول في مثل قولهم: يقوم هو، أنه فاعل ليقوم... وكذلك: أقائم هو، لأنه فرعه ومحمول عليه»[3].

كما استدلوا كذلك بقول الرسول -ﷺ-: (أو مخرجيَّ هُم)[4]. حيث «لم يروه أحد إلا بتشديد الياء؛ لأنه خبر مقدم، و(هم) مبتدأ، فجُمع من أجل الضمير الذي في (هم)، وصار تقديره: أو مخرجوي هم، ثم أدغم الواو في الياء، ولو كانت (هم) فاعلاً لقال: أوَ مخرجيْ هم، بتخفيف الياء»[5].

أما البصريون ومن وافقهم، فقد استدلوا لرأيهم بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[6]. حيث يترجح أن يكون (راغبٌ) مبتدأ، و(أنت) فاعل سد مسد الخبر؛ وذلك لأمرين[7]:

---

(١) يقصد أن (هو) مبتدأ مؤخر، و(قائم) خبر مقدم.

(٢) نتائج الفكر ٤٢٦. وانظر: أمالي ابن الحاجب ٢٥/٣-٢٦.

(٣) أمالي ابن الحاجب ٢٥/٣-٢٦.

(٤) سبق تخريج هذا الجزء من حديث الرسول ﷺ في المسألة السابقة.

(٥) نتائج الفكر ٤٢٦. وانظر: أمالي ابن الحاجب ٢٦/٣.

(٦) سورة مريم، الآية [٤٦].

(٧) انظر: البحر المحيط ٢٧٠/٧، المغني ٧٢٣، الدر المصون ٦٠٥/٧ - ٦٠٦.

(أ) إن هـذا الإعراب لا يكون فيه تقديم ولا تأخير؛ إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ.

(ب) أن لا يكون فصل بين العامل الذي هو (أراغب)، ومعموله الذي هو (عن آلهتي) بما ليس بمعمول للعامل؛ وذلك لأن (عن آلهتي) متعلق بـ(راغب)، فإذا جعل (أنت) فاعلاً، فقد فصل بما هو كالجزء من العامل، بخلاف جعله مبتدأ مؤخراً، فإنه أجنبي إذ ليس معمولاً لـ(راغب).

٢- كما استدل البصريون كذلك بقول الشاعر:

خَليليَّ ما وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُما إذا لَمْ تكونا لي على مَنْ أُقاطعُ[١]

حيث القول بابتدائية (أنتما) في البيت مؤدٍّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد، مما يرجح كون (أنتما) فاعلا سد مسد الخبر لـ(واف)[٢].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول البصريين ومن وافقهم؛ وذلك لما يلي:

١- احتج الكوفيون لقولهم بحمل الوصف على الفعل، ومع التسليم بشبه الوصف للفعل إلا أنه لا يماثله من كل وجه، فقد جاز انفصال الضمير مع الوصف دون الفعل «لئلا يجهل معناه، لأنه يكون معه مستتراً، بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزاً كقمتُ أو قمتَ. ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل، فلذلك احتمل معه الفصل. ولأن المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد و اجب الفصل وهو الخبر، بخلاف فاعل الفعل»[٣].

٢- بروز ضمير الصفة جارية على غير ما هي له اتفاقاً من الفريقين، بخلاف الفعل واقعاً موقعها، فليس معه إلا مستتكاً. فلا ينكر خلاف الوقف للفعل بانفصال الضمير في نحو: أقائم أنتما[٤]؟.

---

(١) البيت لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ١/٢٦٩، المغني ٧٢٣، المقاصد النحوية ١/٥١٦، شرح شواهد المغني٢/٨٩٨، همع الهوامع٢/٦، التصريح على التوضيح ١/١٥٧، شرح الأشموني ١/١٩١، الدرر اللوامع ٢/٥.

(٢) انظر: المغني ٧٢٣، نتائج التحصيل ١/٣/٩٤٥

(٣) المغني ٧٢٣.

(٤) انظر: نتائج التحصيل ١/٣/٩٤٤.

الربط بالاسم الظاهر بدل المضمر:

يشترط في الجملة الواقعة خبراً أن تشتمل على ما يربطها بما هي خبر عنه[1]. والأصل في الربط أن يكون بالضمير؛ ولهذا يربط به مذكوراً ومحذوفاً[2].

واختلف النحويون في الربط بالاسم الظاهر بدل المضمر، وذلك على أقوال:

الأول: الجواز مطلقاً، سواء أكان ذلك لغرض التفخيم أم لغيره، وسواء أكان بلفظ الأول أم بخلافه، والجواز مطرد نثراً وشعراً، وممن قال بذلك هشام بن معاوية الكوفي[3]، ووافقه من الأندلسيين ابن عصفور[4]، وابن هشام الخضراوي[5].

الثاني: أجاز سيبويه المسألة إذا كان الغرض منها التفخيم، بشرط أن يكون الرابط بلفظ الأول، نحو قول -تعالى-: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[6]، وقوله: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[7]، أما إذا لم يكن للتفخيم، فلا يجوز ذلك عند سيبويه إلا في الشعر، مع اشتراط أن يكون بلفظ الأول كذلك[8].

الثالث: منع المسألة مطلقاً نثراً وشعراً، وما ورد منها فهو ضرورة، وممن قال بذلك الأعلم الشنتمري[9].

---

(١) قلت: بما هي خبر عنه، ليشمل خبر المبتدأ، وخبر (كان) أو إحدى أخواتها، وخبر (إن) أو إحدى أخواتها، أو غير ذلك.

(٢) انظر: همع الهوامع ١٨/٢.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١١٧/٣، مشكل إعراب القرآن ١١٢/٢، الجامع لأحكام القرآن ٨٨/١٢، البحر المحيط ٥٦٧/٧-٥٦٨.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٤٦/١، إلا أنه عد ذلك قليلاً. وانظر: الارتشاف ٥١/٢، الهمع ٢٠/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢٠/٢.

(٦) سورة الحاقة، الآية [١].

(٧) سورة القارعة، الآية [١].

(٨) انظر: الكتاب ٦٢/١-٦٣، النكت في تفسير الكتاب ١٩٧/١-١٩٩، إعراب القرآن للنحاس ١١٧/٣، مشكل إعراب القرآن ١١٢/٢، شرح الكافية للرضي ٩٢/١.

(٩) انظر: النكت في تفسير الكتاب ١٩٧/١ وما بعدها، خزانة الأدب ٣٨٠/١.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز الربط بالظاهر بدل المضمر بجملة من النصوص القرآنية والشعرية، أذكر منها ما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝ نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ بَل لَّا يَشْعُرُونَ﴾[1]. قال أبو حيان في إعرابه لهاتين الآيتين: «إن كانت -أي (ما) في (أنما) -بمعنى (الذي)، فصلتها ما بعدها، وخبر (أن) هي الجملة من قوله: (نسارع لهم في الخيرات)... وقال هشام بن معاوية الضرير: الرابط هو الظاهر، وهو (في الخيرات)، وكأن المعنى: نسارع لهم فيه، ثم أظهر فقال: (في الخيرات)، فلا حذف على هذا التقدير»[2].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾[3]، يقول ابن الحاجب بعد أن عرض لآيتي (المؤمنون) السابقتين: «ومثل ذلك في جعل الظاهر موضع الضمير لغرض في مساق الكلام... قوله تعالى -الآية-، ومثل ذلك في القرآن كثير»[4].

٣- قوله- تعالى -: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[5]، على قول من يجيز أن يكون الخبر جواب الشرط، أو على أن (من) اسم موصول في قراءة (يتقي) بالياء. وقد وضع الظاهر (المحسنين) موضع المضمر[6].

---

(١) سورة المؤمنون، الآيتان [٥٥-٥٦].

(٢) البحر المحيط ٧/٥٦٧ - ٥٦٨، وانظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٥٠٤.

(٣) سورة الأعراف، الآية ١٧٠.

(٤) أمالي ابن الحاجب ١/١٥٣.

(٥) سورة يوسف: آية ٩٠.

(٦) انظر في إعراب الآية والقراءات الواردة فيها: مشكل إعراب القرآن ١/٣٩١ - ٣٩٢. إعراب القرآن للنحاس ٢/٧٤٤، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٥، الجامع لأحكام القرآن ٩/١٦٨، البحر المحيط ٦/٣٢٠ - ٣٢١.

٤- قول الشاعر:

لا أرى المـوتَ يَسْبِقُ الموتَ شَيءٌ   نَغَّصَ المَوْتُ ذا الغِنَى والفَقيرَا(١)

فقد وضع الظاهر (الموت) الثانية موضع المضمر في الجملة الواحدة، حيث إن (الموت) الأولى مفعول به أول لـ(أرى)، وأصله المبتدأ، وجملة (يسبق الموت شيء) مفعول به ثان للفعل نفسه، ولا يخفى أن أصله الخبر(٢).

أما المانعون للمسألة والمقيدون لها، فقد عللوا لرأيهم بأن ذكر الضمير بدل الظاهر إذا احتيج لتكرير هذا الظاهر في الجملة الواحدة «أخف وأنفى للشبهة واللبس... لأن العرب لا تعيد لفظ الظاهر إلا أن تكون الجملة الأولى غير الجملة الثانية، وتكون الثانية مستأنفة»(٣).

واللبس المقصود في القول السابق هو أن يُتَوهم أن (زيد) الثاني في قولنا: زيد قام زيد، خلاف الأول، وهذا الوهم لا يحصل إذا وُضع الضمير موضع الاسم الظاهر.

أما عن النصوص السابقة وما شاكلها، والتي تتعارض -في ظاهرها- مع قول المانعين أو المجيزين للمسألة في الشعر فقط، فقد خُرجت تخريجات عدة؛ من ذلك ما قيل في إعراب آيتي(المؤمنون)، حيث قيل:

- إن العائد في قوله: (نسارع لهم في الخيرات) محذوف، والتقدير: نسارع لهم به(٤)، «وحسن حذف الضمير لاستطالة الكلام مع أمن اللبس وتقدم نظيره في قوله: (أنما نمدهم به)»(٥).

---

(١) البيت لعدي بن زيد العبادي، وقيل: لسوادة بن عدي. انظر: ديوان عدي٦٥، الكتاب/٦٢، شرح أبيات سيبويه١/١٢٥، الخصائص /٥٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٩٨، أمالي ابن الحاجب١/١٥٣، خزانة الأدب ١/٣٧٨-٣٧٩.

(٢) انظر: النكت في تفسير الكتاب ١/١٩٨.

(٣) شرح السيرافي للكتاب ١/١٧٢أ، وانظر: النكت ١/١٩٧، الخزانة ١/٣٧٧ - ٣٧٨.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٥٠٤، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٨٦، البحر المحيط ٧/٥٦٧ - ٥٦٨.

(٥) البحر المحيط ٧/٥٦٧.

- وقيل: (ما) مصدرية وليست موصولة، فتكون مع ما بعدها في تأويل مصدر اسماً لـ(أن)، وخبرها (نسارع)، على تقدير: مسارعة، فيكون الأصل: أن نسارع، فحذفت (أن) وارتفع الفعل، والتقدير: أيحسبون أن إمدادنا لهم بالمال والبنين مسارعة لهم في الخيرات[1].

- وقيل: ما (كافة) فلا تحتاج إلى ضمير، فلا حذف إذن[2].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز الربط بالاسم الظاهر بدل المضمر وذلك لما يلي:

١- للنصوص السابقة التي تحتمل -بقوة- أن تكون من باب الربط بالاسم الظاهر، والتوجيهات الأخرى لهذه النصوص لا يمكن أن تدفع هذا الاحتمال.

٢- إن الربط بالاسم الظاهر، قد يكون -كما قال ابن الحاجب-: «لغرض في مساق الكلام»[3]، مما يعني أن منعَ ذلك من شأنه أن يحول دون تحقيق ذلك الغرض الذي قد يكون مقصوداً.

٣- إن القبح أو اللبس الذي قد يحصل من الربط بالظاهر بدل المضمر، قد يعود ويصير بالتأويل سبب الحسن -كما يقرر ابن جني- إذا كان هذا الظاهر مخالفاً للأول، يقول: «ويمكن أن يجعله جاعلٌ سببَ الحسن، وذلك أنه لما لم يعد لفظ الأول البتة وعاد مخالفاً للأول، شابه -بخلافه له- المضمر الذي هو أبداً مخالف للمظهر... أفلا ترى أن القبح الذي كان في مخالفة الظاهر الثاني للأول قد عاد فصار بالتأويل من حيث أرينا حسناً. وسببهما جميعاً واحد، وهو وجه المخالفة في الثاني للأول»[4].

---

(١) انظر: المرجع السابق ٥٦٨/٧.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) أمالي ابن الحاجب ١٥٣/١.

(٤) الخصائص ٥٣/١ - ٥٤.

وقوع المضمر موقع مظهره الذي اتصل به الذكر العائد على المبتدأ:

أجمع النحويون على ضرورة اشتمال الجملة الواقعة خبراً على ذكر يعود على المبتدأ، ولكنهم اختلفوا في تعيين الرابط في بعض المواضع، ومنها قول الله -تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾[1].

فكيف «صار الخبر عن النساء ولا خبر للأزواج، وكان ينبغي أن يكون الخبر عن (الذين)؟»[2].

للإجابة عن هذا السؤال تعددت أقوال النحويين، وذلك على أقوال:

الأول: أن (يتربصن) خبر لمبتدأ محذوف، والمبتدأ المحذوف وخبره خبر للذين، والتقدير: والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً أزواجهم يتربصن. وهذا قول المبرد[3]، ونصره أبو إسحاق الزجاج بقوله: «وهذا إطباق البصريين وهو صواب»[4].

الثاني: أن المبتدأ مضاف محذوف، وجملة (يتربصن) هي الخبر، والتقدير: وأزواج الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن. وقد نسب هذا القول لبعض البصريين[5].

الثالث: أن (الذين) مبتدأ، خبره محذوف تقديره: فيما يتلى عليكم حكم الذين يتوفون منكم. أما جملة (يتربصن)، فهي بيان للحكم لا موضع لها من الإعراب، وقد نسب هذا القول لسيبويه[6].

---

(١) سورة البقرة، الآية [٢٣٤].

(٢) معاني القرآن للفراء ١/١٥٠.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣١٧، مشكل إعراب القرآن ١/١٣١، الارتشاف ٢/٥٢، البحر المحيط ٢/٢٢٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣١٤، وانظر: الجامع لأحكام القرآن ٣/١١٥.

(٥) انظر: الدر المصون ٢/٤٧٧، روح المعاني للألوسي ٢/٢١١.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/١٣١، إعراب القرآن المجيد ١/٩٣، الجامع لأحكام القرآن ٣/١١٥، البحر المحيط ٢/٢٢٢. ولم يعرض سيبويه لهذه آية في كتابه -في حدود ما أوصلني إليه بحثي-.

الرابع: أن (الذين) مبتدأ، خبره متروك، والقصد الإخبار عن أزواجهم بأنهن يتربصن، وهو قول الفراء[1]، ووافقه الطبري[2].

الخامس: أن (الذين) مبتدأ، و(يتربصن) الخبر، وقد ناب المضمر عن الظاهر، والأصل: يتربص أزواجهم، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن، فامتنع ذكر الضمير لأن النون لا تضاف لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف إلى الضمير. وهذا قول الكسائي[3]، وتابعه ابن مالك من الأندلسيين[4].

السادس: أن جملة (يتربصن) خبر (الذين)، والعائد محذوف، تقديره: بعدهم أو بعد موتهم. وهو قول الأخفش[5]، وارتضاه الزمخشري[6].

الأدلة والمناقشة:

الأقوال السابقة كلها توجيهات إعرابية، وعادةً ما تذكر هذه التوجيهات دون إيراد الأدلة والحجج التي تستند إليها؛ ولذلك فسأكتفي بذكر بعض المناقشات الواردة على بعض الأقوال السابقة.

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٥٠-١٥١.

(٢) انظر: تفسير الطبري (المحقق) ٥/٧٧. والطبري هو أبو جعفر محمد بن جرير، ولد سنة ٢٢٤هـ، كان أحد أئمة العلم، يُحكم بقوله، ويُرجع إلى رأيه، كان عارفا بالقراءات، بصيرا بالمعاني، فقيها في أحكام القرآن، عالما بالسنن. له مصنفات مشهورة، منها: كتاب التفسير، وكتاب التاريخ، وتهذيب الآثار. توفي سنة ٣١٠هـ. (انظر: تاريخ بغداد ٢/١٦٢-١٦٩، الفهرست ٢٣٤-٢٣٥، معرفة القراء الكبار ١/٢٦٤-٢٦٦).

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣١٧، الجامع لأحكام القرآن ٣/١١٥، المغني ٦٥٢، تعليق الفرائد ٣/٩٥، نتائج التحصيل ١/٣/١٠٦٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٣١٠، تعليق الفرائد ٣/٩٥، نتائج التحصيل ١/٣/١٠٦٣.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٧٦.

(٦) انظر: الكشاف ١/٣٧٢.

استدل الفراء لإجازة قوله السابق -وهو القول الرابع- بقوله: «فذلك جائز إذا ذكرت أسماء ثم ذكرت أسماء مضافة إليها فيها معنى الخبر، أن تترك الأول ويكون الخبر عن المضاف إليه، فهذا من ذلك؛ لأن المعنى -والله أعلم- إنما أريد به: ومن مات عنها زوجها تربصت، فترك الأول بلا خبر، وقصد الثاني لأن فيه الخبر والمعنى»[1].

وقد رُد قول الفراء بأنه غير مسلم؛ وذلك لأنه «لا يجوز أن يبدأ اسم ولا يحدث عنه؛ لأن الكلام إنما وضع للفائدة، فما لا يفيد فليس بصحيح»[2].

ومما استدل به من قال إن الآية على حذف مضاف -القول الثاني السابق- قول الشاعر:

يَسْـقونَ مَـن وَرَدَ البَريصَ عَلَيْهِمُ ... بَـرَدَى يُصَـفَّقُ بالرَّحـيقِ السَّلْسَلِ[3]

حيث التقدير: ماء بردى، فعاد الضمير من (يصفق) على المحذوف، لا على (بردى)[4].

أما الكسائي ومن وافقه، فقد استدلوا لما ذهبوا إليه بقول الشاعر:

الأُولَـى يُوَرَّثـونَ مَجْـداً ويُغْـنو ... نَ بِتَأْثِـيلِهِ يَـدُومُ أثـيلاَ[5]

حيث التقدير فيه: يدوم مجدهم أثيلا[6].

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/١٥٠ - ١٥١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣١٥.

(٣) قائله حسان بن ثابت ﷺ. انظر: ديوانه ١٢٢، جمهرة اللغة ٣١٢، شرح المفصل ٣/٢٥، أمالي ابن الحاجب ١/٤٥١، لسان العرب ٣/٨٨ (برد)، ٧/٦ (برص)، خزانة الأدب ٤/٣٨١. والبريص: موضع بأرض دمشق. وبردى: نهر بها. وتصفيق الشراب: تحويله من إناء إلى إناء.

(٤) انظر: شرح المفصل ٣/٢٦.

(٥) لا يعرف قائله. انظر: التذييل والتكميل ٢/١٩٢أ، ب، نتائج التحصيل ١/٣/١٠٦٣.
وتأثيل المجد: بناؤه.

(٦) انظر: نتائج التحصيل ١/٣/١٠٦٣.

ومع استحسان بعضهم لهذا القول[1]، إلا أنه لا يخلو من بعد، فقد رد أبو حيان رأيهم بقوله: «ولا ينبغي أن تحمل آية على هذا؛ لأنه ربط بالمعنى، والربط بالمعنى لا ينقاس؛ ولذلك لما قالت العرب: مررت برجل حسنٍ أبواه جميلين، وربط الصفة التي هي (جميلين) بالموصوف الذي هو الرجل الضمير المستتر فيها، وهو عائد على الأبوين، لا على الموصوف، لكون ذلك الضمير يفيد ما تفيده بقولك: جميلين أبواه، لم يجز النحويون قياساً عليه أن تقول: مررت برجل حسنين جميلين أبواه، على إعمال الصفة الثانية والإضمار في الصفة الأولى... لأن الربط بالمعنى إنما سمع من العرب في الصفة الثانية لا في الأولى، فلم يُتعدَّ به موضع السماع»[2].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة التوجيه الإعرابي الذي قال به المبرد ومن وافقه؛ وذلك لما يلي:

١- للاعتراضات السابقة التي تضعف بعض التوجيهات الأخرى.

٢- إن القول الثاني السابق - الذي يقدر مضافاً محذوفاً- يعترض عليه بأنه «لا يبقى لـ(يذرون أزواجا) فائدة جديدة يعتد بها»[3].

٣- إن حذف المبتدأ -إذا علم- جائز في سعة الكلام، ومما ورد منه:

- قول الله -تعالى-: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ النَّارُ﴾[4]، تقديرها: هو النار. فحذف المبتدأ للعلم به.

- قول الشاعر:

---

(١) مثل الألوسي، انظر: روح المعاني ٢/٢١١.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢/٩٢أ.

(٣) روح المعاني للألوسي ٢/٢١١.

(٤) سورة الحج، الآية [٧٢].

ومـا الدَّهْـرُ إلا تارَتـانِ فمنْهُما أمُـوتُ وأخرى أبْتَغِي العَيْشَ أكْدَحُ[1]

حيث التقدير فيه: تارة أموت[2]. فحذف المبتدأ للعلم به.

دخول الفاء الزائدة على الخبر:

الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ؛ لأن الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه، فلم يحتج إلى حرف رابط بينهما، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك. فإذا دخلت الفاء على الخبر، فلا بد لدخولها من سبب، والسبب على ضربين: موجب ومجوّز[3].

فالموجب تقدم (أما). والمجوز لدخول الفاء على الخبر كون المبتدأ واقعاً موقع (مَن) الشرطية أو (ما) أختها، ويكون ذلك في صور عدة[4].

واختلف النحويون في دخول الفاء على الخبر في غير هذه الصور، وذلك على قولين:

الأول: أجاز الأخفش زيادة الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً[5]. وأجاز الفراء دخولها في كل خبر إذا كان أمراً أو نهياً[6]، وتابعه على ذلك الأعلم من الأندلسيين[7].

---

(١) قائله: تميم بن مقبل. انظر: ديوانه ٢٤، الكتاب ٢/٣٤٦، معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٣، تفسير الطبري ٢١/٣٣، إعراب القرآن للنحاس ١/٣١٨، شرح شواهد الإيضاح ٦٣٤، خزانة الأدب ٥/٥٥، ١٠/١٧٥.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٣٤٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٣٢٨، همع الهوامع ٢/٥٦.

(٤) انظر: شرح اللمع ١/٢٤٣، شرح الكافية (ليبيا) ٤/٤٧٢-٤٧٧، ارتشاف الضرب ٢/٦٩، المساعد ١/٢٤٣. وانظر: المرجعين السابقين.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٢٤-١٢٥، المقتصد ١/٣١٣، شرح المفصل ١/١٠٠، ٨/٩٥، شرح الكافية ٢/٣٦١، المغني ٢١٩.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٤١٠، الارتشاف ٢/٦٩، الهمع ٢/٥٩.

(٧) انظر: الارتشاف ٢/٦٩، المغني ٢١٩، الهمع ٢/٥٩. ورأي الأعلم في كتابه "النكت" موافق لقول سيبويه: انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٦٥-٢٦٧.

الثاني: منع الخليل وسيبويه دخول الفاء على الخبر، إلا إذا كان المبتدأ موصولاً أو شبيهاً بالموصول(١)، وتابعهما عامة البصريين(٢).

الأدلة والمناقشة:

استدل أصحاب القول الأول بعدة أدلة سماعية، منها:

١- قول الله -تعالى-: ﴿رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَٱعْبُدْهُ وَٱصْطَبِرْ لِعِبَٰدَتِهِۦ﴾(٣).

فـ(رب) مبتدأ، خبره (فاعبده)، والفاء زائدة. وقوله -تعالى-: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾(٤)، وقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾(٥). وغير ذلك من الآيات.

٢- رواية الأخفش عن العرب زيادة الفاء في الخبر كثيراً، قال ابن يعيش: «وكان أبو الحسن الأخفش يجيز ذلك على زيادة الفاء، وذكر أن ذلك ورد عنهم كثيراً»(٦).

٣- قول الشاعر:

وَقَائِلَةٍ: خَوْلَانُ فَانكِحْ فَتَاتَهُم ... وأُكْرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمَا هِيَا(٧)

على أن (خولان): مبتدأ، خبره (فانكح)، والفاء زائدة.

---

(١) انظر: الكتاب ١/١٣٨، ٣/١٠٢ - ١٠٣.

(٢) انظر: المقتضب ٣/١٩٥-١٩٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣٥٨، إعراب القرآن للنحاس ١/٣٤٠، الإيضاح العضدي ٩٦، شرح المفصل ١/١٠٠.

(٣) سورة مريم، الآية [٦٥].

(٤) سورة ص، الآية [٥٧].

(٥) سورة الفرقان، الآية [٥٩].

(٦) شرح المفصل ١/١٠٠.

(٧) البيت لا يعرف قائله. انظر: الكتاب ١/١٣٩، معاني القرآن للأخفش ١/٧٦، ٨٠، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/٤١٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٦٦، الإيضاح ٥٣، شرح المفصل ١/١٠٠، المغني ٢٢٠، خزانة الأدب ١/٤٥٥. وخولان: حي باليمن. وأكرومة: مصدر بمعنى اسم المفعول أي: ومكرمة الحيين. والخِلو: التي لا زوج لها.

٤- قول الآخر:

أَرَوَاحٌ مُـــوَدِّعٌ أَمْ بُكُـــورُ ... أنـــتَ فانْظُـــر لأيِّ ذاك تَصِـــيرُ[١]

قال ابن مالك بعد ذكر البيتين السابقين: «على أن زيادة الفاء في مثل هذا قد سهلها كون الخبر أمراً، كما سهلها كون العامل مفرغاً في نحو: زيداً فاضرب، ﴿وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب﴾؛ لأن الأمر يطّرق إلى ما يعلق به معنى المجازاة»[٢].

أما المانعون للمسألة، فدليلهم أن المبتدأ والخبر كالشيء الواحد، فدخول الفاء بينهما من قبيل الفصل قبل تمام الفائدة[٣]؛ لذلك فإن ما ادعاه المجوِّزون أمر «لا يقتضيه القياس»[٤].

أما الشواهد التي استدلوا بها، فقد خرجها المانعون تخريجات أخرى مخالفة لما ارتضاه من أجاز زيادة الفاء في الخبر، من ذلك:

١- تقدير مبتدأ محذوف خبره الاسم المرفوع قبل الفاء، وجملة الأمر أو النهي المبدوءة بالفاء مستأنفة أو معطوفة على السابقة. قال سيبويه: «وقد يحسن ويستقيم أن تقول: عبدالله فاضربه، إذا كان مبنياً على مبتدأ مظهر أو مضمر»[٥]. فالتقدير في البيت الأول السابق: هذه خولان فانكح فتاتهم[٦].

٢- تقدير عامل متقدم رافع للاسم الواقع قبل الفاء، فيكون (أنت) في البيت الثاني السابق مثلاً، مرفوعاً بفعل مضمر يفسره الظاهر، كأنك قلت: انظر أنت فانظر[٧].

---

(١) قائله: عدي بن زيد. انظر: ديوانه ٨٤، الكتاب ١/١٣٩، الشعر والشعراء ١٧٦، الخصائص ١/٢٢٠، أمالي ابن الشجري ١/٨٩، المغني ٢٢١.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٣١.

(٣) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١/٩٥.

(٤) المساعد ١/٢٤٦.

(٥) الكتاب ١/١٣٨.

(٦) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٦٦، شرح المفصل ١/١٠٠.

(٧) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٦٦.

٣- تقدير عامل متقدم ناصب للاسم المتقدم، والفعل الداخلة عليه الفاء مفسر لهذا العامل المحذوف، ففي آية (ص) السابقة يكون التقدير: فليذوقوا هذا فليذوقوه[١]، مثل: ﴿...وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾[٢].

٤- تقدير الجملة المصدرة بالفاء معترضة والخبر ما بعدها، كما في آية سورة (ص) «فالخبر (حميم)، وما بينهما معترض»[٣].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الفراء والأعلم، من إجازة زيادة الفاء في الخبر إذا كان أمراً أو نهياً؛ وذلك لما يلي:

١- كثرة المسموع في لغة العرب، الذي جاء بزيادة الفاء في الخبر وهو أمر أو نهي.

٢- إن هذا القول غير محتاج إلى تأويل أو تقدير، بخلاف قول المانعين، ولا شك أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

٣- إن هذه الجمل الإنشائية المصدرة بالفاء يتم بها الكلام، وتحصل بها الفائدة، وهو ما يشترط فيما يصلح أن يكون خبراً.

٤- إن هذه الزيادة في الأمثلة السابقة وما أشبهها قد سهلها - كما يقول ابن مالك: «كون الخبر أمراً... لأن الأمر يطَرّق إلى ما يُعلق به معنى المجازاة، فالقائل: زيداً فاضرب، كأنه قال: ما يكون من شيء فزيداً اضرب، وما يكن من شيء فزيد اضربه»[٤].

---

(١) انظر: المغني ٢١٩.

(٢) سورة البقرة، الآية [٤٠].

(٣) المرجع السابق.

(٤) شرح التسهيل ١/ ٣٣١.

دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ (أل) الموصولة:

ذكرت في المسألة السابقة أن الفاء تدخل على الخبر وجوباً بعد (أما)، وجوازاً إذا كان المبتدأ واقعاً موقع (مَن) الشرطية أو (ما) أختها.

واختلف النحويون في دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ (أل) الموصولة؛ وبناء على ذلك اختلفوا في التوجيه الإعرابي لبعض الآيات، منها قول الله -تعالى-: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[1]، وقوله -تعالى-: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾[2]، وذلك على أقوال:

الأول: أن (السارق) مرفوع على الابتداء، وخبره محذوف تقديره: فيما يتلى عليكم حكم السارق، ثم حذف المضاف (حكم)، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو (السارق). والأمر نفسه ينطبق على آية النور السابقة. وإلى ذلك ذهب سيبويه وجمهور البصريين[3].

الثاني: أن (السارق) مرفوع على الابتداء، وجملة (فاقطعوا) في محل رفع خبر. وإلى ذلك ذهب الكوفيون[4]، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك[5].

الثالث: تقدير (أما) محذوفة قبل المبتدأ، فيكون تقدير الآية: أما السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما؛ ولذلك صح دخول الفاء في الخبر[6].

الأدلة والمناقشة:

استدل سيبويه ومن وافقه بما يلي:

---

(١) سورة المائدة، الآية [٣٨].

(٢) سورة النور، الآية[٢].

(٣) انظر: الكتاب ١/١٤٢ وما بعدها، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/١٨٨، إعراب القرآن للنحاس ٢/١٩، مشكل إعراب القرآن ١/٢٢٥، الكشاف ١/٦١١، التبيان في غريب إعراب القرآن ١/٢٩٠، الارتشاف ٢/٦٧.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٠٦، والمراجع السابقة عدا الكتاب. وانظر كذلك: تعليق الفرائد ٣/١٣٩، نتائج التحصيل ١/٣/١١١٧.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/٣٢٨-٣٢٩، تعليق الفرائد ٣/١٣٩، همع الهوامع ٢/٥٦، نتائج التحصيل ١/٣/١١١٧.

(٦) انظر: روح المعاني ٦/١٣٣.

حذف الخبر بعد واو المصاحبة:

اختلف النحويون في تعيين الخبر إذا كان المبتدأ اسماً معطوفاً عليه بواو هي نص في المعية، نحو قولهم: كل ثوب وقيمته، وأنت ورأيك، وكل عمل وجزاؤه، وكل رجلٍ وضيعته. وذلك على قولين:

الأول: الخبر محذوف وجوباً لدلالة الواو على المصحوبية، والتقدير: كل رجل وضيعته مقترنان. وهذا مذهب جمهور البصريين[1].

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن الخبر ليس محذوفاً، وإنما هو الواو وما بعده، فالخبر هو (وضيعته) في المثال الأخير السابق[2]. ووافق الكوفيين في هذه المسألة أبو الحسن بن خروف[3]، كما نسب هذا القول إلى ابن عصفور[4].

الأدلة والمناقشة:

استدل جمهور البصريين لمذهبهم بأن الواو الدالة على المصحوبية قامت مع ما بعدها مقام (مع) وما ينجر بها، فمعنى: كل رجل وضيعته: كل رجل مع ضيعته، وهذا كلام مكتف، والمعنى فيها ظاهر، فكما أنه لو جيء بـ(مع) موضع الواو لم يحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة، فكذلك لا يحتاج إليه في اللفظ مع الواو ومصحوبها، فوجب حذف الخبر عندئذ، إلا أنه مقدر معنى"[5].

ومما استأنس به أصحاب هذا القول كذلك قول الشاعر:

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٨/١، شرح الكافية للرضي ١٠٧/١، المساعد ٢١٠/١، همع الهوامع ٤٣/٢-٤٤، نتائج التحصيل ٩٧١/٣/١.

(٢) انظر: المراجع السابقة، وأوضح المسالك ٢٢٦/١، وتعليق الفرائد ٣٦/٣، والتصريح على التوضيح ١٨/١.

(٣) انظر: المراجع السابقة، وشرح التسهيل ٢٧٧/١، ورسالة: منهج ابن خروف ١٨٥.

(٤) انظر: تعليق الفرائد ٣٦/٣.

(٥) انظر: شرح المفصل ٩٨/١، شرح التسهيل ٢٧٧/١.

تمـنَّوْا ليَ الموتَ الذي يُشْعِبُ الفَتى ... وكُـلُّ امْـرىءٍ والمـوتُ يلتقِـيَانِ[1]

فذكر (يلتقيان) لأن الواو في البيت ليست نصاً في المعية، ولو كانت كذلك لوجب حذف الخبر كما في قولهم: كل صانع وما صنع.

أما الكوفيون ومن وافقهم فقد اعتمدوا في تقرير رأيهم على قياس هذه المسألة على الظرف (مع)، فكما يعرب هذا الظرف خبراً في قولهم: كل رجل مع ضيعته، ولا يحتاج إلى تقدير خبر محذوف، فكذلك الأمر مع الواو التي بمعنى (مع)، والتي قامت مقامه[2]. ثم إن المعنى تام وصحيح دون حاجة إلى تقدير[3].

أما البيت السابق، فقد خُرج على أنه ضرورة[4]. أو أن ذكر (مقترنان) إنما هي لتوكيد المعنى وبيانه[5].

وقد رُدَّ قول الكوفيين ومن وافقهم بأنه -وإن كانت الواو بمعنى (مع)- إلا أن ذلك لا يستلزم كونها بمنزلتها؛ «لأن الواو وإن كانت بمعنى (مع)، تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه»[6]. بخاصة أن العرب لم تستعمل الواو بمعنى (مع) إلا في الوضع الذي لو استُعملت فيه عاطفة لصلحت[7].

(١) البيت منسوب للفرزدق وليس في ديوانه. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤٣، تخليص الشواهد ٢١١، المقاصد النحوية ١/٥٤٣، أوضح المسالك ١/٢٢٤، التصريح ١/١٨٠، شرح الأشموني ١/٢١٧، الخزانة ٦/٢٨٣.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/١٠٧، نتائج التحصيل ١/٣/٩٧١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٢٧٧.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح ١/١٨٠.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/٢٧٧.

(٦) شرح الكافية ١/١٠٧.

(٧) انظر: سر صناعة الإعراب ١/١٢٧.

كما رد ابن مالك على ابن خروف الذي تابع الكوفيين فقال: «يلزم ابن خروف أن يكون الأمر كذلك في كل موضع التزم فيه حذف الخبر، ولا نقول[1] بذلك. فالقول ما قاله غيره: إن الخبر محذوف»[2].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسالة قول الكوفيين ومن تابعهم: إن الخبر هو الواو والاسم الذي وليها؛ وذلك لما يلي:

١- إن تقدير حذف الخبر وجوباً في هذه المسألة لا يخلو من إشكال؛ إذ ليس في هذا التقدير ما يسد مسد الخبر المحذوف، فكيف يحذف عندئذ؟ يقول الرضي بعد إشارته لهذا الإشكال: «وإنما قلنا ذلك لأن الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف، وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر... ولو تكلفنا وقلنا: التقدير: كل رجل مقرون وضيعته، أي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به، ثم حذف (مقرون) وأقيم المعطوف مقامه، لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوباً من غير ساد مسده»[3].

٢- إن البيت السابق لا يمكن أن يكون دليلاً مرجحاً لقول البصريين؛ لأن الواو فيه ليست نصاً في المعية، بل هي لمجرد الجمع في الحكم فقط.

٣- إن قول الكوفيين غير محتاج لتقدير بخلاف قول البصريين، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج لذلك. بخاصة إذا كان المعنى واضحاً بيّناً بدون هذا التقدير.

٤- إن الخبر -في حقيقته- هو ما يُضَمُّ إلى المبتدأ فتتم به الفائدة، وذلك حاصل في أمثلة هذه المسألة، فلا حاجة لتقديره محذوفاً وجوباً. يقول ابن السراج معرفاً

---

(١) هكذا وردت في الكتاب، والأولى أن تكون (يقول) حتى يعود الضمير على ابن خروف لا على المتكلم وهو ابن مالك.

(٢) شرح التسهيل ١/٢٧٧.

(٣) شرح الكافية ١/١٠٨. وانظر: البسيط في شرح الجمل ١/٥٥٤.

الخبر: «الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب»(١).

مجيء الحال السادة مسد الخبر جملة فعلية:

تسد الحال مسد الخبر، وضابط المسألة: أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب حالٍ بعده، لا يصلح أن يكون خبراً عنه، نحو: تكليمي زيداً قائماً(٢).

واختُلف في مجيء هذه الحال السادة مسد الخبر جملة فعلية، وذلك على أقوال:

الأول: يجوز مجيء الجملة الفعلية حالاً سادةً مسد الخبر، وممن قال بذلك: الكسائي وهشام بن معاوية من الكوفيين(٣)، ووافقهما ابن مالك من نحاة الأندلس(٤).

الثاني: لا يجوز مجيء الجملة الفعلية حالاً يسد مسد الخبر، ونسب القول بذلك إلى سيبويه(٥)، والفراء(٦).

الثالث: منع المسألة، إذا كانت الجملة الفعلية السادة مسد الخبر مصدرة بفعل مضارع مرفوع، وإجازتها في غير ذلك، ونسب هذا القول كذلك إلى الفراء(٧).

---

(١) الأصول ١/٦٢.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٦، همع الهوامع ٢/٤٤.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٥-٣٦، التذييل والتكميل ٢/٦٥أ، تعليق الفرائد ٣/٣٨، المساعد ١/٢١٣، همع الهوامع ٢/٤٨، حاشية الصبان ١/٢١٩-٢٢٠، نتائج التحصيل ١/٣/٩٨٩.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٢٨٥-٢٨٦.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٥، المساعد ١/٢١٣، الهمع ٢/٤٨. وكلام سيبويه يوحي بإجازته للمسألة لا بمنعها. انظر: الكتاب ١/١٩١.

(٦) انظر: المراجع السابقة عدا الكتاب، والتسهيل ٤٥، وشرح التسهيل ١/٢٨٥، شرح الكافية ١/١٠٥.

(٧) انظر: الارتشاف ٢/٣٥-٣٦، الهمع ٢/٤٩، نتائج التحصيل ١/٣/٩٨٩.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز مجيء الحال السادة مسد الخبر جملة فعلية بما يأتي:

١- قول الشاعر:

وَرَأْيُ عَيْنَيَّ الفَتَى أَبَاكَا ... يُعْطِي الجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا[1]

فـ(رَأْيُ): مبتدأ وهو مصدر مضاف لفاعله، و(الفتى): مفعوله. وقوله: (يعطي الجزيل): حال سد مسد خبر (رَأْيُ)[2].

٢- قول الآخر:

عَهْدِي بِهَا فِي الحَيِّ قَدْ سُرْبِلَتْ ... بَيْضَاءَ مِثْلَ المُهْرَةِ الضَّامِرِ[3]

حيث سدت جملة (قد سربلت) مسد خبر المبتدأ الذي هو (عهدي).

٣- القياس على الجملة الاسمية، فكما جاز أن تقع الجملة الاسمية حالاً ساداً مسد الخبر، جاز أن تقع الفعلية كذلك «فلو لم تقع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة نقلاً، لجاز وقوعها قياساً على وقوع الجملة الاسمية»[4].

أما من منع مجيء الجملة الفعلية حالاً ساداً مسد الخبر؛ فقد قال بذلك فراراً من كثرة مخالفة الأصل؛ «وذلك أن الحال إذا سدت مسد الخبر فهو على خلاف الأصل، وإذا وقع الفعل موقع الحال فهو على خلاف الأصل، فلا ينبغي أن يحكم بجوازه، فإنه مخالفة بعد مخالفة»[5].

---

(١) قائله رؤبة. انظر: ملحق ديوانه ١٨١. الكتاب ١/١٩١، شرح أبيات سيبويه ١/٣٩٨، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٩٦، شرح التسهيل ١/٢٨٥، المقاصد النحوية ١/٥٧٢، تعليق الفرائد ٣/٣٨، همع الهوامع ٢/٤٩.

(٢) انظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٩٦.

(٣) قائله: الأعشى ميمون بن قيس. انظر: ديوانه ١٨٩، وفيه: هيفاء، بدل: بيضاء. أمالي ابن الشجري ٢/١٠، الإنصاف ٢/٧٧٨، شرح المفصل ٥/١٠١، ٦/٨٣، شرح شواهد الإيضاح ٤٠١، شرح شواهد المغني ٢/٩٠، همع الهوامع ٢/٤٩، الدرر اللوامع ١/٧٧.

(٤) شرح التسهيل ١/٢٨٥.

(٥) المرجع السابق.

وقد رُدَّ الاستدلال بالبيت الثاني السابق بأنه لا حجة فيه، لاحتمال أن المجرور الخبر، أي عهدي واقع بها، وعليه فالجملة حال من مجرور الباء[1].

أما من فصّل في المسألة، حيث منعها مع المضارع المرفوع، وأجازها في غيره، فقد ذكر السيوطي[2] تعليل ذلك بقوله: «لأن النصب الذي في لفظ المفرد عوض عن التصريح بالشرط، والمضارع المرفوع ليس في لفظه ما يكتنف مذهب الشرط»[3].

الترجيح:

يظهر لي أن القول بإجازة أن يسد الحال -وهو جملة فعلية- مسد الخبر أظهر؛ وذلك للأدلة المسموعة السابقة، التي بعضها صريح في دلالته على المسألة، وبعضها محتمل، وإن لم يكن نصاً في الجواز.

كما أن القياس على الجملة الاسمية أمر وارد ومقوٍّ للجواز. وما قيل عن مخالفة الأصل غير قويٍّ؛ إذ لا مانع من مخالفة الأصل إذا كان ذلك مدعوماً بأدلة مسموعة وقياسية، كما في هذه المسألة. ومن الأمثلة التي جاءت فيها الحال الساد مسد الخبر جملة اسمية، مما تقاس عليها هذه المسألة موضوع الدراسة، قول الرسول -ﷺ-: (أقرب ما يكون العبد إلى ربه وهو ساجدٌ)[4].

---

(١) انظر: نتائج التحصيل ١/ ٣/ ٩٨٩.

(٢) جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد السيوطي، ولد سنة ٨٤٩ هـ، تتلمذ لعلم الدين البلقيني، وشرفا الدين المناوي والكافييجي، كان عالما في التفسير والحديث والفقه والنحو والمعاني والبيان والبديع. من مصنفاته: همع الهوامع بشرح جمع الجوامع، بغية الوعاة، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، والجامع الكبير. توفي سنة٩١١هـ. (انظر: حسن المحاضرة١ /١٨٨، شذرات الذهب٨ /٥١، الضوء اللامع٤ /٦٥-٧٠).

(٣) همع الهوامع ٢/ ٤٩.

(٤) رواه مسلم، انظر: صحيح مسلم بشرح النووي ٤/ ٢٠٠، ورواه الإمام أحمد في المسند ٢/ ٤٢١.

مجيء الحال السادة مسد الخبر جملة اسمية مجردة من الواو:

أجاز النحويون أن يسد مسد الخبر جملة اسمية مقترنة بالواو، نحو: مسرَّتُك أخاك وهو قائم.

لكنهم اختلفوا في مجيء هذه الجملة مجردة من الواو نحو: مسرَّتُك أخاك هو قائم، وذلك على قولين:

الأول: لا يجوز أن تسد الجملة الاسمية الواقعة حالاً مسد الخبر وهي مجردة من الواو، ونسب القول بذلك إلى سيبويه(١)، والفراء(٢). كما نسب هذا القول إلى عامة النحويين عدا الكسائي(٣).

الثاني: جواز مجيء الجملة الاسمية حالاً يسد مسد الخبر سواءً وُجدت الواو أم لم توجد، وعلى ذلك الكسائي(٤)، وتابعه ابن مالك(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أوجب اقتران الجملة الاسمية السادة مسد الخبر بالواو، بأنه لم ترد في المسموع من كلام العرب إلا وهي مبدوءة بالواو، كما في الأمثلة التالية:

١- قول الرسول -ﷺ-: (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)(٦). حيث اقترنت الجملة الحالية السادة مسد الخبر بالواو (وهو ساجد).

٢- قول الشاعر:

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٦، تعليق الفرائد ٣/٣٩، همع الهوامع ٢/٥٠، نتائج التحصيل ١/٣/٩٩٠.

(٢) انظر: المراجع السابق، وتذكرة النحاة ٦٥٠، والمساعد ١/٢١٤.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٢٨٥-٢٨٦، شرح الكافية ١/١٠٥.

(٤) انظر: المراجع في الهوامش السابقة.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/٢٨٦.

(٦) سبق تخريجه في المسألة السابقة.

عَهْـدي بهـا الحـيَّ الجَمِيعَ وفِيهِمُ ... قَـبْلَ الـتَّفَرُّقِ مَيْسِـرٌ وَنِـدَامُ[1]

حيث اقترنت جملة الحال (فيهم قبل التفرق ميسر) بالواو.

٣- قول الآخر:

خَيْرُ اقْتِرابي مِنَ المَوْلَى حَليفَ رِضًى ... وشَـرُّ بُعْـدِيَ عَـنْهُ وَهْوَ غَضْبانُ[2]

حيث اقترنت جملة (هو غضبان) بالواو.

كما استدل من أوجب الواو في الجملة الحالية السادة مسد الخبر بأن «الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية ؛ إذ كل واقع غير موقعه ينكر»[3].

أما الكسائي ومن وافقه، فقد أجازوا خلوَّ الجملة الاسمية الحالية السادة مسد الخبر من الواو ؛ لما يأتي:

١- قياس الجملة الاسمية الخالية من الواو على تلك المبدوءة بها، فكما جاز أن تسد الأخيرة مسد الخبر، جاز أيضاً أن تسد الخالية من الواو مسدها. قال أبو حيان: «وللكسائي قياسها على غيرها من الأحوال»[4].

٢- إن مما يقوي هذا القياس كون الموضع موضع اختصار، يقول ابن مالك بعد أن عرض لقول الكسائي: «وبقوله أقول، وقد كان مقتضى الدليل أن حذف الواو هنا أولى ؛ لأنه موضع اختصار، لكن الواقع بخلاف ذلك، وباب القياس مفتوح»[5].

---

(١) قائله لبيد. انظر: ديوانه ٢٨٨، الكتاب ١/ ١٩٠، شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦، النكت ١/ ٢٩٦، شرح المفصل ٦/ ٦٢، لسان العرب (حضر) ٤/ ١٩٨.

(٢) قائله مجهول. انظر: تذكرة النحاة ٦٤٩، المساعد ١/ ٢١٤، تعليق الفرائد ٣/ ٤٠، المقاصد النحوية ١/ ٥٧، همع الهوامع ٢/ ٥٠، حاشية الصبان ١/ ٢١٩، الدرر اللوامع ١/ ٧٧.

(٣) شرح الكافية للرضي ١/ ١٠٥.

(٤) تذكرة النحاة ٦٥١.

(٥) شرح التسهيل ١/ ٢٨٦.

٣- كما علل بعضهم لإجازة تجرد الجملة الاسمية من الواو، بوقوع هذه الجملة موقع الخبر، فيقال: ضربي زيداً أبوه قائم، كما في قوله: كلمته فوه إلى فيّ[١].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز مجيء الجملة الاسمية المجردة من الواو حالاً يسد مسد الخبر؛ لأنه ليس من مانع يمنع من القياس على الجملة الاسمية المبدوءة بالواو، فـ«باب القياس مفتوح»[٢]، بخاصة إذا لم يعارض هذا القياس سماعا، كما هو الحال في هذه المسألة.

ثم إن هذه الجملة -وإن لم تكن مصدرة بالواو- إلا أنها مشتملة على ضمير يعود على ما قبلها، فليست غريبة عنه.

إتباع المصدر الواقع مبتدأ بالتوابع:

يمكن أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب حالٍ بعده، نحو: إكرامي زيداً حاضراً، وتكليمي عمراً قائماً.

واختلف النحاة في إتباع هذا المصدر الواقع مبتدأ بالتوابع؛ وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكسائي إتباع المصدر المذكور على وجه لا يقدح في البيان، كقولك: ضربي زيداً الشديدُ قائماً، وشربي السويق كلُّه ملتوتاً[٣]. وتابعه على ذلك ابن مالك[٤].

---

(١) انظر: شرح الكافية ١٠٥/١.

(٢) شرح التسهيل ٢٨٦/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢٨٦/١، شرح الكافية ١٠٥/١، ارتشاف الضرب ٣٧/٢، تعليق الفرائد ٤٠/٣، المساعد ٢١٤/١، الهمع ٥١/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٨٦/١، تعليق الفرائد ٤٠/٣، الهمع ٥١/٢.

الثاني: ذهب غير الكسائي إلى منع المسألة، فلم يجيزوا إتباع هذا المصدر بالتوابع(١).

الأدلة والمناقشة:

لخص ابن مالك دليل من أجاز المسألة بقوله: «ومن أجازه تبع القياس، ولم ير السماع مانعاً؛ لأن الحاجة داعية إلى استعمال ما منعوه في بعض المواضع»(٢).

أما من منع إتباع المصدر المذكور بالتوابع، فقد استدل بما يلي:

١- إن السماع لم يرد فيه الإتباع، حيث لم يسمع الإتباع مع الاستقراء(٣).

٢- إن الموضع موضع اختصار، والإتباع يتعارض مع ذلك(٤).

٣- غلبة معنى الفعل على هذا المصدر، حتى ذهب ابن درستويه(٥) وغيره إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له؛ لكونه بمعنى الفعل؛ إذ المعنى في قولهم: ضربي زيداً قائماً: ما أضرب زيداً إلا قائماً، فهو مثل قولهم: أقائم الزيدان(٦).

الترجيح:

بعد النظر في القولين السابقين وما استندا إليه من الأدلة، اتضح لي أن سبب الخلاف في هذه المسألة يدور حول قضية القياس مع عدم النص: فهل يجوز القياس

---

(١) انظر: المراجع في الهامشين السابقين.

(٢) شرح التسهيل ١/٢٨٦.

(٣) انظر: المراجع في الهوامش السابقة.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٢٨٦، همع الهوامع ٢/٥١.

(٥) أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي النحوي، أخذ عن المبرد ولقي ابن قتيبة، كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة، من مصنفاته: الإرشاد في النحو، شرح كتاب الفصيح، غريب الحديث، المقصور والممدود. توفي سنة ٣٤٧هـ. (انظر: طبقات الزبيدي ١٢٧، تاريخ بغداد ٩/٤٢٨، إنباه الرواة ٢/١١٢-١١٥، إشارة التعيين ١٦٢، بغية الوعاة ٢/٣٦).

(٦) انظر: شرح الكافية ١/١٠٥، تعليق الفرائد ٣/٤٠.

إذا عُدم النص؟ أو أن ذلك تقوّلٌ على اللغة وأهلها، ولا يسع الناطق بها إلا ما وسع أهلها الأوائل؟.

يمثل ابن مالك الذي وافق الكسائي في هذه المسألة الاتجاه الأول حيث قال: «ومن أجاز تبع القياس ولم ير السماع مانعاً... فإجازته توسعة، ومنعه تضييق»[1].

ورد عليه الدلائي[2] الذي عبر عن وجهة نظر أصحاب الرأي الثاني، حيث قال: «لا نسلم سَوَغان استعمال ما منعوه لكونه خلاف لغتهم ومصادماً لها»[3].

والذي أميل إليه ترجيح القول الأول؛ لما في ذلك من إثراء للغة، وتوسعة على مستعمليها، بخاصة أن ذلك لا يتعارض مع ما سمع من نصوص هذه اللغة.

حال الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه:

إذا جرى الوصف -وهو خبر، أو نعت، أو حال- على صاحب معناه استكن الضمير، وإن جرى الوصف على غير صاحبه، وخِيف اللبس، لزم إبراز الضمير؛ لكون المعنى ملتبساً بدونه، نحو: زيد عمرو مكرمه هو.

واختلف النحويون في هذا الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه، وأُمن اللبس؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجب إبراز الضمير في هذه الحال، فأجازوا

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٨٦.

(٢) أبو عبدالله محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي، ولد سنة ١٠٢١هـ، كان إماما في علم النحو، مشاركا في غيره من الفنون، من مؤلفاته: نتائج التحصيل في شرح التسهيل، شرح البسط والتعريف للمكودي، شرح على ألفية ابن مالك. توفي سنة ١٠٨٩هـ (انظر: نتائج التحصيل١م١/ ٤٩ وما بعدها).

(٣) نتائج التحصيل ١/ ٣/ ٩٩٤.

نحو: هند زيد ضاربتُهُ هي، كما أجازوا حذف الضمير: هند زيدٌ ضاربتُه[1].
وتابعهم ابن مالك من الأندلسيين[2].

الثاني: ذهب البصريون إلى وجوب إبراز الضمير في هذه الحال[3].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم على مذهبهم بأدلة كثيرة منها:

١- قول الله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[4]، حيث لم يبرز الضمير، مع أن (خاضعين) لأصحاب الأعناق، وجرى الوصف على الأعناق واستتر الضمير، ولو كان الإبراز واجباً لقيل: خاضعين هم[5].

٢- ما حكاه الفراء من قول العرب: كلُّ ذي عينٍ ناظرةٌ إليك[6]، أي هي، فـ(ناظرة) خبر (كل)، وهي لعين، واستتر الضمير ولم يبرز[7].

٣- قول الشاعر:

قَوْمي ذُرا المَجْدِ بَانوها وقَدْ عَلِمَتْ ... بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنانٌ وقَحْطانُ[8]

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٧، الإنصاف ١/٥٧، التبيين عن مذاهب النحويين ٢٥٩، شرح التسهيل ١/٣٠٧-٣٠٨، تعليق الفرائد ٣/٨٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/٣٠٨، المساعد ١/٢٢٩، تعليق الفرائد ٣/٨٧.

(٣) انظر: المراجع السابقة عدا المعاني، وانظر: الكتاب ٢/٥٣ وما بعدها، والمقتضب ٣/٩٣-٩٤.

(٤) سورة الشعراء، الآية [٤].

(٥) انظر: المساعد ١/٢٣٠، نتائج التحصيل ١/٣/١٠٥٤.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٧٧، المساعد ١/٢٢٩-٢٣٠.

(٧) انظر: المساعد ١/٢٣٠، تعليق الفرائد ٣/٨٧.

(٨) البيت لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ١/٣٠٨، تخليص الشواهد ١٨٦، تعليق الفرائد ٣/٨٨، المقاصد النحوية ١/٥٢٧، التصريح على التوضيح ١/١٦٢، شرح الأشموني ١/١٩٩، نتائج التحصيل ١/٣/١٠٥٤، الدرر اللوامع ١/٧٢-٧٣.

حيث جاء بخبر المبتدأ (ذرا)، وهو قوله: (بانوها)، وهو وإن كان جارياً على ذرا المجد في اللفظ -إلا أنه في المعنى لـ(قومي)، ولم يبرز الضمير، ولو برز لقيل: قومي ذرا المجد بانوها هم. وإنما لم يبرز الضمير لأمن اللبس[1].

٤- قول الآخر:

تُـــرى أرْبَـــاقَهُمْ مُـــتَقَلِّدِيها كَمَـــا صَـــدِئَ الحديدُ على الكُماةِ[2]

٥- وقول الآخر:

وإنَّ امـــرأً أسْـــرى إلَـــيْكِ ودُونَهُ مِـــنَ الأرضِ مَـــرماةٌ وبَـــيْداءُ سَمْلَقُ
لَمَحْقُوقَـــةٌ أن تَسْـــتَجيبي دُعـــاءَهُ وأنْ تَعْـــلمي أنَّ المُعـــانَ مُوَفَّـــقُ[3]

فترك إبراز الضمير، ولو أبرزه لقال: متقلديها هم، ولمحقوقة أنتِ. فلما أضمره ولم يبرزه دل على جواز الإضمار[4].

٦- كما استدل الكوفيون ومن وافقهم كذلك بأن الإضمار في الوصف إنما جاز إذا جرى على من هو له لشبهه بالفعل، وهو مشابه له كذلك إذا جرى على غير من هو لـه، كما إذا جرى على من هو لـه؛ فكما جاز الإضمار فيه إذا جرى على من هو له، فكذلك يجوز إذا جرى على غير من هو له[5].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٠٨/١.

(٢) البيت لا يعرف قائله. انظر: معاني القرآن للفراء ٢٧٧/٢، الإنصـاف ٥٩/١، التبيين ٢٦١، لسـان العرب ٧٣/٨ (خضع)، تخليص الشواهد ١٨٩، خزانة الأدب ٢٩١/٥.
والأرباق: جمع ربق، وهو حبل به عدة عرى يُشد به الغنم. والكماة: جمع كمي وهو الشجاع.

(٣) البيتان للأعشى ميمون بن قيس. انظر: ديوانه ٢٧٣، الصاحبي ٢١٦، كتاب الصناعتين ١٤٣، الإنصـاف ٥٨/١، التبيين ٢٦١، لسـان العـرب ٥١/١٠ (حقق)، خزانة الأدب ٢٥٢/٣، ٢٩١/٥.
والبيداء السملق: الصحراء التي لا نبات فيها. والموماة: الصحراء كذلك.

(٤) انظر: الإنصاف ٥٨/١-٥٩.

(٥) انظر: المرجع السابق ٥٩/١، التبيين ٢٦١.

أما البصريون فقد احتجوا على وجوب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو لـه مطلقاً، بأن الوصف فرع عن الفعل في تحمل الضمير، والمشبه بالشيء أضعف منه في ذلك الشيء، ولو قيل: إن الوصف يتحمل الضمير في كل حال -إذا جرى على من هو له، وإذا جرى على غير من هو له- لأدّى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز؛ لأن الفرع أبداً ينحط عن درجة الأصل. فكان إذا جرى الوصف على غير من هو له وجب إبراز الضمير؛ ليقع الفرق بين الأصل والفرع[1].

كما احتجوا كذلك بأن ترك إبراز الضمير يفضي إلى اللبس في بعض المواضع، واللبس يزول بإبراز الضمير، فيجب أن يبرز نفياً للبس، ثم يطرد الباب فيما لا يلبس كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع[2].

ومن ثَمَّ أول البصريون الأدلة المسموعة التي استدل بها أصحاب القول الأول، على غير الوجه الذي ذهب إليه هؤلاء؛ ومن هذه التخريجات قولهم: إن المراد بالأعناق في آية الشعراء السابقة الجماعات، كما قالوا: أتانا عنقٌ من الناس. وتُؤُوّل ما حكاه الفراء بأن التقدير فيه: ألحاظ أو أجفان كل ذي عين، فهو على حذف مضاف[3].

كما تُؤُوّل البيت الأول السابق بأن تقديره: قومي بانو ذرا المجد بانوها[4]. والبيت الثاني السابق على تقدير مضاف محذوف: أي يرى أصحاب أرباقهم متقلديها، إلا أنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وهو كثير في كلامهم، فيكون أجرى الوصف على ذلك المحذوف، فلا يفتقر إلى إبراز الضمير[5].

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٥٩-٦٠، التبيين ٢٦٠.

(٢) انظر: المرجعين السابقين، وشرح التسهيل ١/٣٠٧.

(٣) انظر: تعليق الفرائد ٣/٨٧، نتائج التحصيل ١/٣/١٠٥٤.

(٤) انظر: المرجعين السابقين، وشرح التسهيل ١/٣٠٨.

(٥) انظر: الإنصاف ١/٦١، التبيين ٢٦٢، شرح التسهيل ١/٣٠٨.

كما تُؤوّل البيتان الأخيران على أن التقدير فيهما: لمحقوقة بك أن تستجيبي دعاءه، فيكون (لمحقوقة) مبتدأ وليس خبراً لـ(إنّ)، وقوله: (أن تستجيبي) إما خبر ذلك المبتدأ، والجملة في محل رفع خبر إنّ، أو أنه في تأويل مصدر مرفوع نائب فاعل لمحقوقة أغنى عن خبره. فيكون (لمحقوقة) غير متحمل للضمير أصلاً؛ لأنه قد رفع اسماً ظاهراً. وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه سائغ في العربية فقد سقط الاحتجاج به[1].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول الكوفيين ومن تابعهم؛ وذلك لما يأتي:

١- ورود ذلك في كلام العرب في نصوص كثيرة، منها التي ذُكرت في هذه المسألة.

٢- بُعد التأويلات والتقديرات التي لجأ إليها البصريون ومن وافقهم في هذه المسألة، حتى قال ابن مالك: «والصحيح حمل الأبيات على ظاهرها دون تكلف ما يتم المعنى بعدمه»[2].

٣- إن الرد على الكوفيين بحجة وجوب انحطاط الفرع عن الأصل في هذه المسألة غير وجيه؛ وذلك لأنهم لم يدّعوا أن الوصف مساوٍ للفعل الذي حُمل عليه؛ والدليل على ذلك أنهم لا يختلفون مع البصريين في إيجابهم إبراز الضمير إذا وُجد اللبس.

٤- إن المعوَّل عليه في هذه المسألة -عند الكوفيين- اللبس وعدمه، فحيثما وُجد اللبس وجب الإبراز، وإذا انعدم اللبس جاز الاستتار. وذلك أمر مراعى في لغة العرب المتصفة بالحكمة.

---

(١) انظر: المراجع السابقة، ونتائج التحصيل ١/٣/١٠٥٤.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٠٨.

الخلاف في تقديم الخبر على المبتدأ:

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، ويجب تأخير الخبر عن المبتدأ في مواضع، وتأخير المبتدأ عن الخبر في مواضع مبسوطة في مطولات النحو. كما يجوز التقديم والتأخير في مواضع أخرى[1].

ولكن تقديم الخبر وتأخير المبتدأ من المسائل التي لم يجمع على القول بها كافة النحويين، بل إن المتتبع لأقوالهم يجدها على قولين:

الأول: جواز تقديم الخبر على المبتدأ إذا لم يكن واجب التأخير أو التقديم، سواءً أكان الخبر اسماً رافعاً ضمير المبتدأ نحو: زيد قائم، أو رافعاً سببه نحو: قائم أبوه زيد، أو ناصباً ضميره نحو: ضربته زيد، أو ناصباً سببه. وعلى ذلك عامة البصريين[2].

الثاني: لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة، وعلى ذلك الكوفيون[3]، ووافقهم من الأندلسيين ابن الطراوة[4]، والمهدوي[5].

---

(١) انظر: الكتاب ١٢٧/٢، المقتضب ١٢٧/٤، شرح التسهيل ٢٩٦/١ وما بعدها، ارتشاف الضرب ٤١/٢ وما بعدها، تعليق الفرائد ٥٨/٣ وما بعدها.

(٢) انظر الكتاب ١٢٧/٢، المقتضب ١٢٧/٤، الإنصاف ٦٥/١، التبيين ٢٤٥، شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/١، الارتشاف ٤٥/٢.

(٣) انظر: الإنصاف ٦٥/١، التبيين ٢٤٥، شرح المفصل ٩٢/١، الارتشاف ٤٥/٢، البحر المحيط ٤٧٠/١، نتائج التحصيل ١٠٣٤/٣/١.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٤٥/٢، همع الهوامع ٣٨/٢ نتائج التحصيل ١٠٣٥/٣/١-١٠٣٦، ابن الطراوة النحوي ١٢٥.

(٥) انظر: البحر المحيط ٤٧٠/١، الدر المصون ٤٨٥/١.

والمهدوي: هو أحمد بن عمار، أصله من المهدية من بلاد إفريقية، قال القفطي عنه: دخل الأندلس في حدود الثلاثين وأربعمائة، وكان عالماً بالأدب والقراءات، متقدماً فيها، ألف كتباً كثيرة النفع مثل كتاب التفصيل، وهو كتابه الكبير في التفسير. توفي سنة ٤٤٠هـ. (انظر: إنباه الرواة ٩١/١، غاية النهاية ٩٢/١، بغية الوعاة ٣٥١/١).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تقديم الخبر على المبتدأ في غير المواضع التي يجب فيها تقديم أحدهما على الآخر بما يلي:

١- مجيء ذلك كثيراً في كلام العرب نثراً وشعراً[١]؛ ومن ذلك الأمثلة الآتية:

- قول العرب: «تميميٌّ أنا»[٢]. حيث (أنا) مبتدأ و (تميميٌ) خبر مقدم، ألا ترى أن الفائدة المحكومة بها إنما هي كونه تميمياً لا أنا المتكلم[٣].

- قول العرب كذلك: «مشنوء من يشنؤك»[٤]. فمن يشنؤك: مبتدأ، و(مشنوء): الخبر وهو مقدم.

- قول الشاعر:

بَنونا بَنُو أَبْنائِنَا وبَناتُنَا ... بَنوهُنَّ أَبْناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ[٥]

حيث قدم الشاعر الخبر -وهو قوله: بنونا -على المبتدأ- وهو قوله: بنو أبنائنا-؛ وجاز ذلك لوجود قرينة معنوية مرشدة إلى المبتدأ وإلى الخبر، حيث أراد الشاعر تشبيه أبناء الأبناء بالأبناء.

- قول الآخر:

فَتىً ما ابْنُ الأَغَرِّ إذا شَتَوْنا ... وحُبَّ الزَّادُ في شَهْرَيْ قُماحِ[٦]

(١) انظر: الإنصاف ٦٥/١ وما بعدها.

(٢) انظر: الكتاب ١٢٧/٢، الإنصاف ٦٦/١، التبيين ٢٤٦، شرح المفصل ٩٢/١.

(٣) انظر: شرح المفصل ٩٢/١.

(٤) انظر: المراجع في الهوامش السابقة.

(٥) قائله الفرزدق. انظر: ديوانه ٢١٧، الإنصاف ٦٦/١، التبيين ٢٤٦، شرح المفصل ٩٩/١، شرح الكافية للرضي ٩٧/١، شرح شواهد المغني ٨٤٨/٢، خزانة الأدب ٤٤٤/١.

(٦) قائله: مالك بن خالد الهذلي. انظر: شرح أشعار الهذليين ٤٥١/١، الإنصاف ٦٦/١، أساس البلاغة ٧٨٩ (قمح)، التبيين ٢٤٦، لسان العرب ٤٧٤/٢ (سبح)، ٥٦٦/٢ (قمح). و شهرا قماح: هما كانون الأول وكانون الثاني أشد الشتاء برداً.

الشاهد فيه: فتى ما ابن الأغر، حيث قدم الخبر وهو (فتى ما) على المبتدأ (ابن الأغرّ)، وتقدير البيت: ابن الأغر فتى ما إذا شتونا.

٢- كما استدل المجوّزون كذلك، بأنه يجوز تقديم معمول الخبر على المبتدأ، فلو لم يجز تقديم الخبر على المبتدأ، لما جاز تقديم معموله عليه؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل؛ لأنه تبع له، فلا يفوقه في التصرف(١).

ومن الأمثلة على تقدم معمول الخبر على المبتدأ قول الله -تعالى-: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، فـ(يوم) منصوب بمصروف، وقد تقدم على ما أصله المبتدأ.

ومن أمثلة ذلك أيضاً قول الشاعر:

كـلا يَوْمَـيْ طُوَالَـةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَـنُونٌ، آن مُطَّـرَحُ الظَّـنُونِ(٢)

حيث إن (وصل أروى) مبتدأ، و(ظنون): خبره، و(كلا يومي طوالة): ظرف متعلق بـ(ظنون) الذي هو خبر المبتدأ، وقد تقدم معمول الخبر على المبتدأ.

٣- ومن أدلة المجيزين كذلك أن التقديم والتأخير في كلام العرب جائز للتوسع في الكلام، فقد يقع الشيء في غير موضعه إذا لم يمنع منه مانع، ألا ترى أنهم قدموا المفعول على الفاعل مع أن رتبته متأخرة(٣).

٤- ومن الأدلة أيضاً أنه يجوز تقديم خبر (كان) على اسمها، نحو: كان قائماً زيدٌ، وهما في الأصل مبتدأ وخبر(٤).

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٦٧-٦٨، التبيين ٢٤٦-٢٤٧.

(٢) قائله: الشماخ بن ضرار. انظر: ديوانه ٣١٩، المحتسب ١/٣٢١، الإنصاف ١/٦٧، التبيين ٢٤٧، شرح المفصل ٣/١٠١، شرح شواهد الإيضاح ٧٩، لسان العرب ١١/٤٥١ (طول). وطوالة: موضع ببرقان فيه بئر. وأروى: من أسماء النساء. وظنون: مظنون غير مقطوع به. وقيل: كل بئر قليلة الماء.

(٣) انظر: التبيين ٢٤٧.

(٤) انظر: المرجع السابق ٢٤٦، الإنصاف ١/٦٩.

أما الكوفيون فاستدلوا على منعهم تقديم الخبر على المبتدأ، بأن من شأن تقديم الخبر على المبتدأ أن يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: قائم زيد، كان في (قائم) ضمير زيد، بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع فتقول: قائمان الزيدان، وقائمون الزيدون، ولو كان خالياً من الضمير لكان موحداً في الأحوال كلها[1].

وابن الطراوة، وإن كان موافقاً للكوفيين في منعه للمسألة، إلا أنه يختلف عنهم في تعليل المنع، حيث بنى رأيه في هذه المسألة على مذهب له في الواجب والممتنع والجائز.

وخلاصة رأيه أن الواجب: رجل قائم؛ ونحوهما مما يجب أن يكون في الوجود، ولا ينفك الوجود عنه.

والممتنع: لا قائم ولا رجل؛ إذ يمتنع أن يخلو الوجود من أن يكون لا رجل فيه ولا قائم.

والجائز: زيد وعمرو؛ لأنه جائز أن يكون، وأن لا يكون.

وعنده أن الكلام المركب من واجبين لا يجوز نحو: رجل قائم؛ لأنه لا فائدة منه. وكلام مركب من ممتنعين أيضاً لا يجوز، نحو: لا رجل لا قائم لأنه كذب، ولا فائدة فيه.

وكلام مركب من واجب وجائز صحيح، نحو: زيد قائم.

وكلام مركب من ممتنع وجائز لا يجوز، ولا من واجب وممتنع، نحو: زيد لا قائم، ورجل لا قائم؛ لأنه كذب، إذ معناه لا قائم في الوجود.

وكلام مركب من جائزين لا يجوز، نحو: زيد أخوك؛ لأنه معلوم، لكن بتأخيره صار واجبا، فصح الإخبار به لأنه مجهول في حق المخاطب.

فالجائز بتأخيره يصبح واجباً، ولو قلت: زيد قائم، صح؛ لأنه مركب من

(١) انظر: الإنصاف ١/٦٥، التبيين ٢٤٨، شرح المفصل ١/٩٢.

جائز وواجب، فلو قدمت وقلت: قائم زيد، لم يجز؛ لأن زيداً صار بتأخيره واجباً، فصار الكلام مركباً من واجبين فصار بمنزلة: قائم رجل[1].

التزجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز تقديم الخبر على المبتدأ؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة المسموعة التي استدل بها مجيزو المسألة.

٢- إن ما ذكره المانعون من أن تقديم الخبر على المبتدأ يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر ممنوع، هذا الكلام ليس على إطلاقه، وإنما يمتنعُ الإضمار قبل الذكر إذا كان الضمير يعود على متأخر لفظاً ورتبةً، أما إذا عاد الضمير على متأخر لفظاً متقدم رتبةً فلا يمتنع[2]. وقد جاء ذلك في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[3]، فالهاء عائدة إلى موسى، وإن كان متأخراً لفظاً؛ لأن موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير. كما جاء ذلك كثيراً أيضاً في الشعر[4].

٣- أما ما احتج به ابن الطراوة فهو «مذهب له غريب خارج عن قانون العربية»[5]. ودعواه صيرورة الجائز بتأخيره واجباً غير مسلم؛ لاتحاد معناه مقدماً ومؤخراً، فهو خبر في الحالين، وإلا صار الفاعل بتأخيره عن المفعول مفعولاً، والمفعول بتقديمه فاعلاً[6].

---

(١) انظر: منهج السالك ٤٥، الاقتراح في علم أصول النحول ٤٦-٤٧، نتائج التحصيل ١/٣/١٠٣٦-١٠٣٧، ابن الطراوة النحوي ١٣٥-١٣٦.

(٢) انظر: الإنصاف ١/٦٨، التبيين ٢٤٨، شرح المفصل ١/٩٢.

(٣) سورة طه، الآية [٦٧].

(٤) انظر: الإنصاف ١/٦٨-٦٩، التبيين ٢٤٨.

(٥) همع الهوامع ٢/٣٨.

(٦) انظر: نتائج التحصيل ١/٣/١٠٣٧.

تقديم معمول الخبر على المبتدأ:

الأصل تأخير الخبر عن المبتدأ، ويجوز تقديمه إن لم يوهم ابتدائية الخبر، أو فاعلية المبتدأ، أو غير ذلك من الأسباب المانعة من تقديم الخبر.

فإن كان المبتدأ مخبراً عنه بفعل فاعله ضمير مستتر، نحو: زيد قام، لم يجز تقديم الخبر؛ لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل.

واختلف النحاة في تقديم معمول الخبر في هذه الحال، وذلك على قولين:

الأول: ذهب البصريون إلى إجازة تقديم معمول الخبر في نحو: زيد أكرم عمراً، فيجوز على قولهم: عمراً زيد أكرم. كما أجازوا تقديم المعمول إذا كان الخبر وصفاً، نحو: عمراً زيدٌ مكرمٌ[1]. ووافقهم هشام من الكوفيين[2]، وتابعهم ابن مالك[3].

الثاني: منع الكوفيون تقديم المعمول إذا كان الخبر فعلاً[4]، ووافقهم ابن عصفور من الأندلسيين[5]. أما إذا كان الخبر وصفاً فمنع الكوفيون عدا الكسائي المسألة كذلك، أما الكسائي فقد أجاز التقديم في هذه الحال[6].

الأدلة والمناقشة:

استدل البصريون ومن وافقهم لما ذهبوا إليه بما يلي:

---

(١) انظر: المقتضب ٩٨/٤ وما بعدها، شرح التسهيل ٣٠٢/١-٣٠٣، ارتشاف الضرب ٤٥/٢، المغني ٧٩٥، نتائج التحصيل ١٠٣٨/٣/١.

(٢) انظر: المراجع السابقة عدا المقتضب. وانظر كذلك: التذييل والتكميل ١٧/٢ب، تعليق الفرائد ٧٤/٣، هشام ابن معاوية الضرير ١٢٤.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٠٢/١-٣٠٣.

(٤) انظر: المراجع في الهامش الثاني من هذه المسألة.

(٥) انظر: شرح الجمل ٣٩٣/١، المغني ٧٩٦.

(٦) انظر: المراجع في الهامش الثاني السابق.

١- قول الشاعر:

قَنافِذُ هَدَّاجونَ حَوْلَ بُيُوتِهِم بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدا[1]

فعطية: مبتدأ، وإياهم: مفعول (عود) متقدم، والأصل: عودهم، فلما تقدم انفصل. والجملة خبر (كان)، واسمها ضمير الشأن[2].

٢- قول الآخر:

باتَتْ فُؤَادِيَ ذاتُ الخالِ سالِبَة فالعَيْشُ إنْ حُمَّ لي عَيْشٌ من العَجَبِ[3]

حيث قدم المعمول (فؤادي)، والخبر وصف وهو (سالبة).

٣- قول الآخر:

خَيْراً المُبْتَغِيهُ حازَ وإنْ لَمْ يُقْضَ فالسَّعْيُ بالرشادِ رَشادُ[4]

حيث قدم معمول الخبر (خيراً)، والحال أن الخبر فعل ماض وهو (حاز).

أما المانعون للمسألة فقد احتجوا بأن تقديم المعمول لوحده على المبتدأ يؤدي إلى الفصل بين العامل -وهو الخبر- ومعموله بأجنبي[5].

ويتأكد المنع إذا كان الخبر فعلاً؛ لأن تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل، والعامل في هذه الحال لا يجوز تقديمه خشية التباس المبتدأ بالفاعل، وهو من الأسباب التي تمنع تقدم الخبر على المبتدأ[6].

---

(١) قائله الفرزدق. انظر: ديوانه ١/١٨١، المقتضب ٤/١٠١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٣، شرح الكافية ٢/٢٩٩، المغني ٧٩٥، تخليص الشواهد ٢٤٥، التصريح ١/١٩٠، خزانة الأدب ٩/٢٦٨. وهداجون: من الهدج وهو السير السريع.

(٢) انظر: خزانة الأدب ٩/٢٦٨-٢٦٩.

(٣) البيت لا يعرف قائله. انظر: التذييل والتكميل ٢/١٦. أوضح المسالك ١/٢٥١، تخليص الشواهد ٢٤٨، المقاصد النحوية ٢/٢٨، التصريح ١/١٩٠، شرح الأشموني ١/١١٦، خزانة الأدب ٩/٢٦٩.

(٤) البيت لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ١/٣٠٣، المساعد ١/٢٢٤، نتائج التحصيل ١/٣/١٠٣٨.

(٥) انظر: تعليق الفرائد ٣/٧٤.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٣، شرح التسهيل ١/٣٠٣.

ومن ثمَّ أُوِّلت الشواهد الشعرية السابقة، وخُرجت على أنها ضرورة[1].

كما خُرِّج البيت الثاني السابق على أن (فؤادي) منادى سقط منه حرف النداء، ومعمول الخبر محذوف، أي: سالبة لك[2].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة رأي البصريين ومن وافقهم القائل بجواز تقديم معمول الخبر على المبتدأ، سواء كان الخبر وصفاً أم فعلاً؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة التي استدلوا بها لما ذهبوا إليه.

٢- إن القول بأن المنع سببه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي غير وجيه؛ وذلك لأن نسبة الخبر من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل؛ لأنهما مسند ومسند إليه، ولا يمتنع تقديم المفعول على الفاعل، فكذلك لا يمتنع تقديم معمول الخبر في هذه المسألة[3].

٣- القول بأن تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل، حجة ضعيفة إذا لم تُقَيد؛ لأن تقديم معمول العامل العارض منع تقدّمه، منبه على ما كان له من جواز التقدم قبل عروض العارض، فالحكم بجوازه أولى من الحكم بمنعه، ما لم يكن في ذلك إخلال ملازم، لأن منعه مفوّت للتنبيه على الأصل، ولأجل ذلك جاز أن يقدم على (لن) و(لا) واللام الطلبيتين معمولات معمولاتهن[4].

---

(١) انظر: شرح الجمل ١/٣٩٣، التصريح على التوضيح ١/١٩٠.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح ١/١٩٠.

(٣) انظر: تعليق الفرائد ٣/٧٥.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٣٠٣.

٤- إن رأي الكوفيين في هذه المسألة يناقض قولهم في (كان) وأخواتها، حيث أجازوا هناك تقديم معمولات أخبارها على أسمائها مطلقاً، ومنعوا الأمر هنا[1].

٥- إن التفريق الذي قال به الكسائي بعيد؛ لأن تقديم ما عامله فعل أولى بالجواز من تقديم ما العامل فيه وصف. «فمن منع الآخر -وهو ما كان العامل فيه فعلاً- دون الأول، فقد رجح فرعاً على أصل، ومن منعهما فقد ضيق رحيباً وبعّد قريباً»[2].

مسألة: عبدالله والريح يباريها:

صورة هذه المسألة: أن يؤتى بمبتدأ، معطوف عليه بالواو اسم آخر، وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر، فهذا الفعل رافع لضمير الأول، ناصب لضمير الثاني.

وقد اختلفت أقوال النحاة في هذه المسألة على قولين:

الأول: أجاز المسألة هشام بن معاوية[3] وابن الأنباري[4] من الكوفيين، ووافقهم ابن مالك من الأندلسيين[5]. كما أجازها كذلك بعض البصريين[6]، مع اختلافهم مع السابقين في تأويلها.

الثاني: منْعُ المسألة، وينسب القول بذلك إلى جمهور البصريين[7]، وإلى بعض الكوفيين كذلك[8].

---

(١) انظر: تعليق الفرائد ٣/٧٤-٧٥، التصريح على التوضيح ١/١٨٩-١٩٠.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٠٣.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٨، نتائج التحصيل ١/٣/١٠٠٣، هشام بن معاوية ١٣٧.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٨٩، همع الهوامع ١/٥٢، نتائج التحصيل ١/٣/١٠٠٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/٢٨٦، ٢٨٩، همع الهوامع ١/٥٢.

(٦) انظر: المراجع السابقة، وتعليق الفرائد ٣/٤٥.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٨. وانظر: المراجع السابقة.

(٨) انظر: المراجع في الهوامش السابقة.

الأدلة والمناقشة:

خرّج هشام بن معاوية ومن وافقه من الكوفيين هذه المسألة على أحد توجيهين:

١- إن معنى: عبدالله والريح يباريها: عبدالله والريح يتباريان، فقد حملوا المسألة على المعنى، وبذلك يكون (يباريها) في موضع رفع خبر، ولم يحتج إلى تقدير محذوف، وجاز أن يكون (يباريها) خبراً عن المتعاطفين؛ لأن من باراك فقد باريته[١].

٢- أو أن الواو بمعنى (مع)، فيكون التقدير: عبدالله مع الريح، وجملة (يباريها) في موضع نصب على الحال[٢].

أما من أجاز المسألة من البصريين، فالخبر عنده محذوف، وقد سد الحال مسده، والتقدير عنده: عبدالله والريح يجريان يباريها. وقد استُغني بالحال عن الخبر لدلالتها عليه[٣].

وقد استدل من أجاز المسألة من الكوفيين بما يلي:

١- قول الشاعر:

واعْلَمْ بِأَنَّكَ والمَنِيْـ ـيَةَ شَارِبٌ بعُقارِها[٤]

حيث أتى الشاعر باسم معطوف عليه بالواو اسم آخر، وبعدهما خبر لأحدهما، وهو (شارب).

٢- كما استُدل لمذهبهم كذلك بأنه «لما كان يباريها فيها راجعاً إلى عبدالله والريح وكان النسق بالواو»[٥]، صحت المسألة.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/٢٨٩، همع الهوامع ٢/٥٢.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٨، نتائج التحصيل ١/٣/١٠٠٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٢٨٩، همع الهوامع ٢/٥٢.

(٤) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ١/٢٨٩، همع الهوامع ٢/٥٢، نتائج التحصيل ١/٣/١٠٠٢، الدرر اللوامع ١/٧٨.

(٥) ارتشاف الضرب ٢/٣٨.

أما المانعون فحجتهم أن (يباريها) خبر عن أحدهما، فيلزم من إجازة المسألة بقاء الآخر بلا خبر، وذلك لا يجوز، فامتنعت المسألة[1].

الترجيح:

يظهر لي أن قول من أجاز المسألة أقرب مورداً؛ وذلك لأن في الخبر ما يدل على المتعاطفين، مما يغني عن تقدير غير متعين كالذي ذكره من أجاز المسألة من البصريين. ثم إن في هذه المسألة شبهاً بمسألة العطف على اسم (إن) قبل استكمال الخبر، فلماذا جازت هناك وامتنعت هنا؟.

ومن المهم الإشارة إلى أن من أجاز المسألة اشترط أن يكون العطف بالواو، فإذا كان العطف بغيرها كالفاء أو ثم امتنعت المسألة إجماعاً[2].

تثنية الخبر مراعاة للمبتدأ المضاف مع المضاف إليه المشتركين في الخبر:

اختلف النحاة في تثنية الخبر إذا كان المبتدأ مضافاً ومضافاً إليه اشتركا في الخبر، كقول العرب: راكبُ الناقةِ طليحانِ[3]، وذلك على قولين:

الأول: جواز المسألة، وعليه الكسائي وهشام بن معاوية[4]، ووافقهما ابن مالك من نحاة الأندلس[5].

الثاني: المنع، ونسب القول بذلك إلى أكثر البصريين[6].

---

(١) انظر: تعليق الفرائد ٣/ ٤٥، همع الهوامع ٢/ ٥٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/ ٥٢، نتائج التحصيل ١/ ٣/ ١٠٠٣.

(٣) نص ابن جني على أنه قول عن العرب رواه عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى. انظر: الخصائص ١/ ٢٨٩، والطلاحة: الإعياء من السفر. انظر: المحكم ٣/ ١٧٦.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٣٨، المساعد ١/ ٢١٦، همع الهوامع ٢/ ٥٢، نتائج التحصيل ١/ ٣/ ١٠٠٥، هشام ابن معاوية ١٣٩.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٨٦، ٢٨٩، المساعد ١/ ٢١٦، الهمع ٢/ ٥٢.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢/ ٥٢، هشام بن معاوية ١٣٩.

الأدلة والمناقشة:

استند الكسائي وهشام ومن وافقهما في إجازة المسألة، إلى أن أصل قول العرب السابق: راكبُ الناقةِ والناقةُ طليحان، فحذف المعطوف لوضوح المعنى[1]؛ ولذلك قال ابن مالك: «وقد يغني مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر»[2].

وقال ابن جني: «فحذف المعطوف لأمرين: أحدهما تقدم ذكر الناقة، والشيء إذا تقدم ذكره دل على ما هو مثله. ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ﴾[3]، أي فضرب فانفجرت... والوجه الآخر الذي لأجله حسن حذف المعطوف، أن الخبر جاء بلفظ التثنية، فكان ذلك دليلاً على أن المخبر عنه اثنان، فدل الخبر على حال المخبر عنه، إذ كان الثاني هو الأول»[4].

أما المانعون للمسألة، فيبدو أن مستندهم انتفاء المطابقة بين المبتدأ والخبر؛ لأن المبتدأ في الحقيقة المضاف، وهو مفرد، ومن ثمَّ خرجوا قول العرب السابق على أحد تأويلين:

١- أن يكون على حذف مضاف إلى الخبر، فيكون التقدير: راكب الناقة أحد طليحين[5]. ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

٢- وقيل التقدير: راكب الناقة طليح وهما طليحان[6].

---

(١) انظر: المراجع في الهامش الثاني من هذه المسألة، والأشباه والنظائر ٢/ ٥٤.

(٢) شرح التسهيل١/ ٢٨٦، ٢٨٩.

(٣) سورة البقرة: آية ٦٠.

(٤) الخصائص ١/ ٢٨٩-٢٩٣.

(٥) انظر: الخصائص ١/ ٢٩٣، تعليق الفرائد ٣/ ٤٦، همع الهوامع ٢/ ٥٢، التصريح على التوضيح ٢/ ١٥٤.

(٦) انظر: الأشباه والنظائر ٢/ ٥٤.

الترجيح :

يظهر لي أن القول بمنع المسألة -وهو الرأي المنسوب لأكثر البصريين- أولى وأظهر ؛ وذلك لما يلي :

١- إنه لم تتعدد الشواهد والأمثلة الثابتة عن العرب ، المثبتة لهذه المسألة ، والتعويل في إثبات مسألة على شاهد واحد -في حدود ما اطلعت عليه- ضعيف.

٢- ضرورة المطابقة بين المبتدأ والخبر ، ولا يكفي في ذلك أن يكون المعنى المراد مفهوماً عند السامع ، بل الأولى التصريح بما يفيد المطابقة.

أما قول العرب السابق فيحفظ ، ولا مانع من حمله على التخريج الذي ارتضاه الكسائي وهشام ، أو على التخريج الأول الذي ذكره أكثر البصريين ؛ إذ إن كلا التخريجين على تقدير محذوف مفهوم من السياق.

أما التخريج الثاني للمانعين فهو بعيد ؛ لما فيه من التكلف وكثرة الحذف والتقدير.

باب كان وأخواتها

تصرف (دام):

الأفعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر ثلاثة أقسام في التصرف وعدمه: فمنها ما لا يتصرف بحال، ومنها ما يتصرف تصرفاً ناقصاً، ومنها ما يتصرف تصرفاً تاماً(١).

واختلف النحاة في (دام) من حيث التصرف وعدمه على قولين:

الأول: ذهب الفراء إلى أنها لا تتصرف(٢)، وتابعه على ذلك كثير من المتأخرين منهم ابن عصفور(٣)، وابن مالك(٤).

الثاني: ذهب البصريون إلى القول بتصرف (دام)(٥).

الأدلة والمناقشة:

استدل الفراء ومن تابعه على جمود (دام) على صيغة الماضي بما يلي:

١- إن قولهم: أصحبك ما دام زيد صديقك، في قوة: أصحبك إن دام زيد صديقك، وكل شرط حُذف جوابه التُزم مُضيُّه، يقال: أنت ظالم إن فعلت، ولا يجوز: إن تفعل، فكذا ما كان بمعنى الشرط المحذوف الجواب(٦).

٢- لا يستعمل في موضع (دام): يدوم؛ لأنه جرى كالمثل عند بني تميم(٧).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٣-٣٨٤، التصريح على التوضيح ١/١٨٦.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٧٩، تعليق الفرائد ٣/١٨٤، همع الهوامع ٢/٧٧، التصريح على التوضيح ١/١٨٦، نتائج التحصيل ١/٣/١١٦٢.

(٣) انظر: شرح الجمل ١/٣٨٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٣٤١، ٣٤٣، همع الهوامع ٢/٧٧.

(٥) انظر: المراجع في الهامش الثاني من هذه المسألة، والأصول ١/٨٢-٨٣، حيث لم يذكر من أخوات (كان) غير المتصرفة إلا (ليس).

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة ١/١٨٩، شرح الجمل ١/٣٨٤، تعليق الفرائد ٣/١٨٤.

(٧) انظر: شرح ألفية ابن معط ٢/٨٥٩، تعليق الفرائد ٣/١٨٤، همع الهوامع ٢/٧٧.

٣- إن المقصود من (دام) طول المدة، والماضي أطولها لعود المستقبل إليه[١].

٤- إن (دام) غير متصرفة لأنها للتوقيت والتأبيد، فتفيد المستقبل[٢]، أما التوقيت فكقوله -تعالى-: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [٣]. وأما التأبيد فكقوله -تعالى-: ﴿خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[٤].

أما من ذهب إلى القول بتصرف (دام)، فلم أقف لهم على دليل يسند رأيهم إلا ما رُوي من قولهم: أدوم لك ما تدوم لي[٥]. حيث جاءت (تدوم) في المضارع، مما يدل على أنها ليست جامدة على صيغة الماضي فقط.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول بعدم تصرف (دام)، وجمودها على صيغة الماضي؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة السابقة التي استدل بها الفراء ومن تابعه على قولهم.

٢- إن القول الذي استدل به مجيزو تصرف (دام) لا يدل على ما احتجوا به عليه؛ إذ إن (تدوم) في مقابلة (أدوم) وهي تامة، فكذا مقابلها[٦].

٣- إن الوارد من تصرفات (دام)، مثل: يدوم، ودم، ودائم، ودوام، هو من تصرفات (دام) التامة لا الناقصة[٧].

---

(١) انظر: شرح ألفية ابن معط ٢/٨٥٩.

(٢) انظر: المرجع السابق، وهمع الهوامع ٢/٧٧.

(٣) سورة مريم: آية ٣١.

(٤) سورة هود: آية ١٠٧.

(٥) انظر: تعليق الفرائد ٣/١٨٤، نتائج التحصيل ١/٣/١١٦٣.

(٦) انظر: المرجعين السابقين.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح ١/١٨٦.

اقتران خبر (كان) و(ليس) بالواو إذا كان جملة:

خبر (كان) وأخواتها مثل خبر المبتدأ قد يكون مفرداً أو جملة أو شبه جملة. ومما اختلف فيه النحويون مسألة دخول الواو على خبر (كان) و(ليس) إذا كان جملة، وذلك على قولين:

الأول: الجواز، وبه قال الكوفيون، وخُص منهم الفراء[١]، وتابعهم ابن مالك من الأندلسيين[٢].

الثاني: المنع، وعليه جمهور البصريين[٣].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز دخول الواو على أخبار هذه الأفعال إذا كان جملة بأدلة مسموعة وقياسية، منها:

١- ما أنشده الفراء من قول الشاعر:

إذا مَا سُتُورُ البَيْتِ أُرْخِينَ لم يَكُنْ ... سِرَاجٌ لنا إلا وَوَجْهُكِ أنْوَرُ[٤]

قال الفراء: «فلو قيل: إلا وجهك أنورُ كان صواباً»[٥].

٢- قول الآخر:

لَيْسَ شَيْءٌ إلاَّ وَفيهِ إذا ما ... قَابَلَتْهُ عَيْنُ البَصيرِ اعْتِبارُ[٦]

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٨٣-٨٤، ارتشاف الضرب ٢/٩٤، نتائج التحصيل ١/٣/١٢٠٩.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/٣٥٨-٣٥٩، الارتشاف ٢/٩٤، همع الهوامع ٢/٨٦.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢/١٤١أ-ب، المساعد ١/٢٦٧، همع الهوامع ٢/٨٦.

(٤) قائله مجهول. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٨٣، شرح القصائد السبع ٤٦٧، الأزهية ٢٤٨، الارتشاف ٢/٩٤، الهمع ٢/٨٦، الدرر اللوامع ١/٨٦، خزانة الأدب ٨/٢٤٤.

(٥) معاني القرآن ٢/٨٣.

(٦) قائله مجهول. انظر: شرح التسهيل ١/٣٥٩، التذييل والتكميل ٢/١٤١أ، المساعد ١/٢٦٥، تعليق الفرائد ٣/٢١٦، همع الهوامع ٢/٨٦، الدرر ١/٨٦.

حيث أدخل الواو على خبر (ليس) الواقع بعد (إلا).

٣- قول الآخر:

مــا كَــانَ مِــنْ بَشَــرٍ إلاَّ ومَيْتَــتُه   مَحْـتُومَةٌ لَكِــن الآجالُ تَخْتَلِفُ(١)

فأدخل الواو على خبر (كان) المنفية، والخبر واقع بعد (إلا).

٤- حمل خبر (كان) و(ليس) على الحال، فتدخل عليه الواو كما تدخل على الحال «نحو قولهم: كان ولا مال له، أي كان لا مال له. ووجه جوازه عندي -أي عند ابن جني- شبه خبر كان بالحال، فجرى مجرى قولهم: جاءني ولا ثوب عليه، أي جاءني عارياً»(٢). ويقول ابن جني كذلك: «وكما جاز أن يشبه خبر كان بالمفعول فينصَب، فغير منكر أيضاً أن يشبَّه بالحال في نحو قولهم: جاء زيد وعلى يده باز، فتُزاد فيه الواو»(٣).

٥- ويعلل الفراء لدخول الواو على خبر هذه الأفعال -بخاصة (ليس)- بقوله: «ويجوز في ليس خاصة أن تقول: ليس أحد إلا وهو هكذا؛ لأن الكلام قد يُتَوهم تمامه بليس وبحرف نكرة، ألا ترى أنك تقول: ليس أحد، وما من أحد، فجاز ذلك فيها ولم يجز في أظن، ألا ترى أنك لا تقول: ما أظن أحدا»(٤).

أما المانعون فقد استندوا في تقرير رأيهم إلى أن خبري (كان) و(ليس) أصلهما خبرا مبتدأ، وكما لا يقرن خبر الابتداء بالواو، فلا يقرن بها خبر (كان) و(ليس)، وإلا كان الفرع أكثر تصرفاً من الأصل(٥).

---

(١) قائله مجهول. انظر: المراجع السابق.

(٢) الخصائص ٢/٤٦٢.

(٣) سر صناعة الإعراب ٢/٦٥٠.

(٤) معاني القرآن ٢/٨٣.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٢/١٤١أ، نتائج التحصيل ١/٣/١٢٠٦.

أما النصوص الشعرية التي استدل بها المجيزون، فقد خرجها المانعون تخريجات مختلفة، تخرجها عن أن تكون دليلاً على جواز المسألة، ومن هذه التخريجات:

١- إن الخبر محذوف ضرورة، والجملة المقترنة بالواو حال(١).

٢- إن الواو زائدة والجملة في محل نصب خبر(٢).

٣- إن الفعل تام فلا حاجة له إلى خبر، والجملة المقترنة بالواو حال.

٤- كما خُرج البيت الأول على أن الخبر فيه هو (لنا)، والجملة المقترنة بالواو حال(٣).

الترجيح:

يظهر لي رجحان قول من أجاز دخول الواو على أخبار هذا الباب بقلة؛ وذلك عملاً بالنصوص السابقة وغيرها التي يدل ظاهرها على جواز المسألة. ثم إن تشبيه جملة الخبر بالحال فتدخل عليه الواو ليس بعيداً. كما أن ظاهر النصوص السابقة يدل على أن الجملة المقترنة بالواو، هي الخبر في الحقيقة؛ لأنها متممة للفائدة، وبها صار المبتدأ كلاماً، وهو ما يشترط في الخبر(٤).

من شروط خبر الجملة التي تدخل عليها الأفعال الناقصة:

يشترط في المبتدأ الذي تدخل عليه الأفعال الناقصة (كان وأخواتها)، ألا يكون مما يلزم الصدر، ولا مما يلزم الحذف، ولا مما يلزم الابتدائية أو عدم التصرف(٥).

واختُلف في المبتدأ الذي خبره مفرد طلبي، نحو: أين زيد؟ وكيف عمرو؟ وذلك على قولين:

---

(١) انظر: تعليق الفرائد ٣/٢١٦، همع الهوامع ٢/٨٦، نتائج التحصيل ١/٣/١٢٠٦.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/٨٦.

(٤) انظر: الأصول لابن السراج ١/٦٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/٣٣٥-٣٣٦، همع الهوامع ٢/٧٢.

الأول: يشترط فيما تدخل عليه دام، وليس، والمنفي بـ(ما) من جميع أفعال هذا الباب ألا يكون خبره مفرداً طلبياً. فلا يقال: لا أكلمك كيف ما دام زيد، ولا أصحبك أين ما زال عمرو، ولا أين ليس زيد وهذا قول البصريين[١].

الثاني: لم يشترط الكوفيون ذلك، فأجازوا أن يكون خبر هذه الأفعال جميعها مفرداً طلبياً[٢]، ووافقهم أبو علي الشلوبين من الأندلسيين في (ليس)، حيث أجاز أن يكون خبرها مفرداً طلبياً[٣].

الأدلة والمناقشة:

استدل عامة البصريين لقولهم بما يلي:

١- لا يجوز أن يكون خبر الأفعال الناقصة المنفية بـ(ما) مفرداً طلبيّاً؛ وذلك لأن كلا من حرف النفي وحرف الاستفهام يطلبان الصدرية، فإذا اجتمعا في نحو: أين ما كان زيد، ازدحما على طلب الصدرية، فأيهما أعطيها حصل الإخلال بحق الآخر ولزم تأخير ما له الصدر[٤].

٢- إنه لا يجوز تقدم خبر (مازال) وأخواتها عليها[٥].

٣- استحالة المعنى في اجتماع النفي والإنشاء «لأن النفي يتسلط على الخبر، والإنشاء لا يصح نفيه؛ لأنه لا خارج له... وإنما امتنع لكونه طلب محال؛ لأن المعنى: أخبرني عن المكان الذي ليس زيد فيه، فيحتاج إلى أن يخبره بجميع الأماكن وذلك محال»[٦].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٧٥/٢، نتائج التحصيل ١١٤٧/٣/١.

(٢) انظر: المرجعين السابقين، وتعليق الفرائد ١٧٠/٣، ١٨٨، نتائج التحصيل ١١٤٧/٣/١.

(٣) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٧٧/٢، والمراجع السابقة.

(٤) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، وانظر: الإنصاف ١٥٩/١، شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٧-١١٤.

(٥) انظر مسألة: تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليها.

(٦) تعليق الفرائد ١٨٩/٣-١٩٠، وانظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٧٦/٢-٧٧٧، نتائج التحصيل ١١٦٨/٣/١-١١٦٩.

أما من أجاز أن يكون خبر هذه الأفعال مفرداً طلبياً، فقد استدل بأن (ما) لا تستلزم الصدارة، حيث يشبهون (ما) بغيرها من أدوات النفي التي لا تستلزم الصدارة[1].

أما الشلوبين الذي وافق المجيزين في (ليس)، فدليله أنه يجوز تقديم الخبر على (ليس)[2]. كما يعلل لرأيه بالاستناد إلى علة بلاغية، وهي إرادة المبالغة، يقول: «فيجوز إذن دخول (ليس) على هذه الجملة التي الخبر فيها مفرد فيه معنى الاستفهام، فيقول: أين ليس زيد؟ إذا أردت بالاستفهام معنى إلا وكان، كأنك تنكر أن يكون مكان ليس فيه زيد؛ على معنى أنه في كل مكان على وجه المبالغة»[3].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما يلي:

- جواز أن يكون الخبر مفرداً طلبياً مع الأفعال الناقصة المثبتة مثل: كان وصار وأصبح وغيرها، أو تلك المنفية بغير (ما).

- الأولى الحكم بجواز أن يكون الخبر مفرداً طلبياً مع (ليس)؛ لأنه يجوز تقديم خبرها عليها -على الصحيح-[4]، وللدليل واللفتة البلاغية التي أشار إليها الشلوبين.

أما استحالة المعنى في اجتماع النفي والإنشاء، التي أشار إليها المانعون، فأمر غير مسلّم؛ لأن «هذا لو انتهض مانعاً، لامتنع أن يقال: اصعد السماء، واجمع بين

---

(١) انظر: شرح المفصل ٧/١١٣-١١٤، شرح الكافية الشافية ١/٣٩٨، تعليق الفرائد ٣/١٧٠، ١٨٨.

(٢) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٧٧٣، ٧٧٧.

(٣) المرجع السابق ٢/٧٧٧.

(٤) انظر: مسألة تقديم خبر (ليس) عليها.

الضدين، ونحو ذلك، امتناعاً لغوياً، ثم لا استحالة إذا قال له: ليس هو في شيء من الأماكن إلا المكان الفلاني، أو يقول له - على المعنى-: هو في مكان كذا، فيفهم أنه ليس في بقية الأماكن»[1].

- أما إذا كانت هذه الأفعال منفية بـ(ما)، فالراجح أنه لا يصلح أن يكون خبرها مفرداً طلبياً؛ وذلك لأنني رجحت منع تقدم أخبارها عليها إذا كان النفي بـ(ما) في مسألة سابقة[2]، ولا أعرف أدلة مسموعة -في حدود ما اطلعت عليه- تقدم فيها الخبر وهو مفرد طلبيّ على الأفعال المنفية بـ(ما).

تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليها:

اختلف النحويون في تقديم خبر زال، وانفك، وبرح، وفتئ وغيرها مما هو بمعناها، وذلك على أقوال:

الأول: الجواز مطلقاً، سواء أكان النفي بـ(ما) أم بغيرها، نحو: عاملا ما زال الرجل، وموفقاً لم يزل المسلم. وهو قول الكوفيين عدا الفراء[3]، وابن كيسان[4]، وتابعهم ابن خروف من الأندلسيين[5].

الثاني: المنع مطلقاً، سواء أكان النافي (ما) أم غيره، وعلى ذلك الفراء[6].

---

(١) تعليق الفرائد ٣/١٩٠.

(٢) انظر: مسألة تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليها.

(٣) انظر: الإنصاف ١/١٥٥، التبيين ٣٠٢، شرح المفصل ٧/١١٣، شرح التسهيل ١/٣٤٨، شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٧، الارتشاف ٢/٨٧، الهمع ٢/٨٩.

(٤) انظر: المراجع السابقة عدا التبيين، وانظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٧٧٤، ابن كيسان النحوي ١٨١-١٨٣.

(٥) انظر: الارتشاف ٢/٨٧، نتائج التحصيل ١/٣/١١٨٤، منهج ابن خروف ١٩٠.

(٦) انظر: المراجع في الهامش الأول من هذه المسألة.

الثالث: يمتنع تقديم الخبر إذا كان النفي بـ(ما)، ويجوز إذا كان النفي بغيره، وهو قول جمهور البصريين[١].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليها مطلقاً بما يلي:

١- قول الشاعر:

وَرَجِّ الفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ   عَلى السِّنِّ خَيْراً لا يَزَالُ يَزِيدُ[٢]

حيث قدم معمول الخبر (خيراً) وعامله (يزيد) -وهو الخبر- ولا يجوز في الغالب أن يقع معمول الخبر إلا في الموضع الذي يجوز أن يقع فيه العامل وهو هنا الخبر[٣].

وهذا البيت دليل أيضاً لمن أجاز التقديم إذا كان النفي بغير (ما).

٢- قولهم: إن (ما) في (مازال) وما (فتئ) ونحوهما لا يلزم تصديرها[٤]؛ لأنهم يشبهونها بغيرها من أدوات النفي، قال ابن يعيش: «... فيقولون[٥]: قائما ما زال زيد، وكذلك ما كان في معناها من أخواتها، فإنهم يشبهونها بـ(لم)»[٦].

٣- حمل تقديم الخبر على (مازال) وأخواتها على تقديم الخبر على (كان)، فكما جاز التقديم مع (كان)، جاز مع (مازال) وأخواتها؛ وذلك لأن (مازال) فعل مثبت كـ(كان)، ودليل ذلك أمران[٧]:

---

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) قائله: المعلوط القريعي. انظر: الكتاب ٢٢٢/٤، الأصول ٢٠٦/٢، سر صناعة الإعراب ٣٧٨/١، الخصائص ١١٠/١، الأزهية ٥٢، ٩٦، أمالي ابن الشجري ١٤٨/٣، التبيين ٣٠٣، شرح المفصل ١٣٠/٨.

(٣) انظر: التبيين ٣٠٤، شرح الكافية الشافية ٣٩٨/١.

(٤) انظر: شرح المفصل ١١٣/٧، شرح الكافية الشافية ٣٩٨/١، همع الهوامع ٨٩/٢.

(٥) يعني الكوفيين وابن كيسان.

(٦) شرح المفصل ١١٣/٧-١١٤.

(٧) انظر: الإنصاف ١٥٦/١، التبيين ٣٠٤، شرح التسهيل ٣٥١/١.

- إن قولك: ما زال زيد كريماً، معناه: هو على كل حال، ومن هاهنا لم يجز الاستثناء منه، فلا يقال: ما زال زيد إلا كريما، كما لا يجوز: كان زيد إلا كريما.

- والثاني: أن (زال) معناه: فارق، وفارق في معنى النفي، و(ما) للنفي، وإذا دخل النفي على النفي صار إيجاباً.

أما من منع تقديم الخبر على (مازال) وأخواتها، إذا كان النافي (ما)، فحجته أن (ما) لها صدر الكلام؛ لأنها للنفي «والنفي له صدر الكلام، فجرى مجرى حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام، والسر فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل، فينبغي أن يأتي قبلهما لا بعدهما، وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك هاهنا»(١).

ورد المانعون حجة المجيزين الذين حملوا (مازال) وأخواتها على (كان)، بأن الملحوظ في التقديم إنما هو اللفظ لا المعنى؛ لأن عروض تغير المعنى لا يغير له الحكم، ألا ترى أنك تقول: ما ضربت غير زيد، ولا تقول: غيْر زيد ما ضربت، وإن كان الضرب في حق زيد موجباً، كما أنه «استُصحب للاستفهام في نحو: علمت أزيد ثمَّ أم عمرو، ما كان له من التزام التصدير، مع أن معنى الاستفهام قد تغير»(٢).

الترجيح:

بعد عرض الأقوال وأدلتها في هذه المسألة يتضح لي ما يأتي:

١- إنه لم يرد دليل مسموع -في حدود ما اطلعت عليه- يعضد به المجيزون رأيهم في إجازة تقدم الخبر على (ما زال) وأخواتها، إذا كان النافي (ما).

٢- إن مدار الخلاف في هذه المسألة -كما يبدو- على القياس، فمن حمل (ما) على أدوات الاستفهام، ألزم لها الصدارة، ومن ثمَّ منع تقدم الخبر عليها، ومن

---

(١) الإنصاف ١/١٥٩.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٥١، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٩.

شبهها بغيرها من أدوات النفي مثل (لم)، لم يشترط صدارتها، وبالتالي أجاز تقديم الخبر عليها[1].

٣- يظهر أن من حمل (ما) على أدوات الاستفهام، رأى فيها عدم الاختصاص، فكما جاز دخول أدوات الاستفهام على الاسم والفعل، جاز الأمر نفسه بالنسبة لـ(ما)[2].

أما من حمل (ما) على غيرها من أدوات النفي، فيظهر أنه راعى المعنى في تقرير ذلك.

٤- يترجح لي قول من منع تقديم الخبر على (مازال) وأخواتها؛ وذلك إذا كان النافي (ما)؛ لأنه لم يرد دليل مسموع يقاس عليه. ولأن حمل (ما) على أدوات الاستفهام، أولى من حملها على أدوات النفي، ومن ثمَّ يلزم لها الصدارة.

أما تقدم الخبر على (لم يزل) و(لن يزال) ونحوها، حيث كان النفي بغير (ما)، فالبيت السابق دليل على إجازته.

تقديم خبر (ليس) عليها:

اختلف النحاة في تقديم خبر (ليس) عليها، كما اختُلف كثيراً في نسبة الأقوال إلى قائليها في هذه المسألة، ولكن يتضح قولان ظاهران فيها:

الأول: يمتنع تقديم خبر (ليس) عليها، وبذلك قال الكوفيون[3]، وبعض البصريين[4]، ووافقهم من الأندلسيين ابن مالك[5]، وأبو حيان[6].

---

(١) انظر: شرح المفصل ١١٣/٧-١١٤.

(٢) انظر: المرجع السابق ١١٣/٧.

(٣) انظر: المسائل الحلبيات ٢٨٠، الإنصاف ١٦٠/١، التبيين ٣١٥، شرح المفصل ١١٤/٧، شرح التسهيل ٣٥١/١، شرح الكافية ٢٩٧/٢. وفي بعض هذه المصادر نص على أن الفراء مخالف لأصحابه الكوفيين في هذه المسألة.

(٤) مثل المبرد (انظر: المراجع السابقة، وفي المقتضب ما يوحي بخلاف ذلك. انظر: ١٩٤/٤-١٩٥، ٤٠٦، والجرجاني (انظر: المقتصد ٤٠٨/١-٤٠٩).

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٥١/١.

(٦) انظر: البحر المحيط ١٢٧/٦، التذييل والتكميل ٦/٢.

الثاني: يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، ونسب القول بذلك إلى البصريين[1]، واختلف في صحة نسبة هذا القول إلى سيبويه[2].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تقديم الخبر على (ليس) بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[3]، «ألا ترى أن المعنى: لا يصرف عنهم يوم يأتيهم، فإذا كان هذا الظاهر، كان (يوم) معمول الخبر، والمعمول إنما يقع حيث يجوز وقوع العامل»[4].

٢- إن (ليس) فعل، وقد ذكر سيبويه هذا المعنى عند تعليقه على بيت من الشعر، فقال: «صار (ليس) ههنا بمنزلة ضرب قومك بنو فلان؛ لأن (ليس) فعل»[5].

ومما يدل على فعلية (ليس): إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها، وإعمالها في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة[6]. فإذا ثبت فعلية (ليس) صح تقدم منصوبها عليها.

---

(١) انظر: الخصائص ١/١٨٨، الإنصاف ١/١٦٠، التبيين ٣١٥، شرح المفصل ٧/١١٤، شرح ألفية ابن معط ٢/٨٦١. وانظر: بقية المراجع في الهوامش السابقة.

(٢) اختُلف في نسبة هذا القول إلى سيبويه بين مثبت ونافٍ. قال الأنباري: «والصحيح أنه ليس له في ذلك نص» الإنصاف ١/١٦٠. وانظر: المراجع السابقة. ولعل من المفيد الإشارة إلى أن هذه المسألة هي من المسائل التي وقع فيها اضطراب كبير في نسبة الأقوال إلى أصحابها. وقد وصل الأمر إلى أن الفارسي وتلميذه ابن جني ينسب كل واحد منهما إلى الكوفيين قولاً مغايراً لما ذكره الآخر. انظر: المسائل الحلبيات ٢٨٠، الخصائص ١/١٨٨.

(٣) سورة هود، الآية [٨].

(٤) المسائل الحلبيات ٢٨١.

(٥) الكتاب ٢/٣٧.

(٦) انظر: الإنصاف ١/١٦٢، التبيين ٣٠٨ وما بعدها.

٣- مما يسوّغ تقديم الخبر على (ليس) كذلك، جواز تقدم خبرها على اسمها، يقول الفارسي: «ومن الدليل على جواز تقديمه -أي الخبر على ليس- أن العوامل في المبتدأ والخبر على ضربين: فعل، ومشبّه بالفعل، ووجدنا ما لم يكن فعلاً وكان مشبهاً به لا يجوز تقديم خبره على اسمه، ووجدنا الفعل قد جاز فيه هذا الذي امتنع في المشبه به من تقديم الخبر كما جاز عليه، فلما وجدنا (ليس) قد جاز فيه ما امتنع في غيره من تقديم الخبر، كما جاز ذلك في الفعل، وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها»[1].

أما المانعون فقد استدلوا لقولهم بما يلي:

١- عدم ورود نصوص ثابتة عن العرب مصرح فيها بتقديم خبر (ليس) عليه[2].

٢- عدم تصرف (ليس) في نفسه، فلا يتصرف في عمله؛ لأن (ليس) «وُضعت موضعاً واحداً، ومن ثمَّ لم تتصرف تصرف الفعل الآخر»[3]. وقد نقصت (ليس) عن الفعل الحقيقي من وجوه عدة[4]، منها:

- إن بعض النحويين جعلها حرفاً محضاً.
- إلغاؤها في العمل متقدمة، فقيل: ليس زيدٌ قائمٌ.
- إن بعض العرب أدخل عليها ياء المتكلم من غير نون الوقاية.
- إنه لا يكون منها مستقبل ولا أمر.
- إذا اتصل بها ضمير المخاطب والمتكلم لا يكسر أولها، وليس كذلك (باع) ونحوه.

---

(١) المسائل الحلبيات ٢٨٠.

(٢) انظر: الأصول ١/٨٩، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٨٨.

(٣) الكتاب ١/٤٦.

(٤) انظر: التبيين ٣٢١-٣٢٢، شرح التسهيل ١/٣٥٢-٣٥٤.

٣- حمل (ليس) على (ما)؛ وذلك لمشابهته لها في المعنى وهو النفي[1]. قال الرضي: «ومنع الكوفية في ذلك -أي تقديم الخبر على (ليس)- لأن مذهبهم أنها حرف كـ(ما)، فألحقوها بها»[2].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول من منع تقديم خبر (ليس) عليه؛ وذلك لما يأتي:

١- إن الدليل المسموع الذي عضد به المجيزون رأيهم هو آية هود السابقة، ولا يتعين فيها ما حملوها عليه، إذ يمكن تخريجها تخريجات أخرى[3]:

- أن يجعل (يوم) منصوباً بفعل مضمر دل عليه قوله: (ليس مصروفاً عنهم)، فيكون التقدير: يلازمهم يوم يأتيهم العذاب.

- إن (يوم) مرفوع بالابتداء، وإنما بني على الفتح لإضافته إلى الفعل.

- كما أن قولهم: لا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل، غير مسلم على إطلاقه؛ إذ قد يقع المعمول حيث لا يقع العامل، نحو: عمراً لا تُهن، وحقَّك لن أضيع، فكما لم يلزم من تقديم معمولي المجزوم والمنصوب على (لا) و(لن) تقديمهما عليهما، كذا لا يلزم من تقديم معمول خبر (ليس) تقديم الخبر[4].

٢- ما قاله أبو حيان: «وقد تتبعتُ جملةً من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر (ليس) عليها، ولا بمعموله، إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية -وهي آية هود السابقة- وقول الشاعر:

فَـيَأْبى فَمـا يَـزْدَادُ إلاّ لَجَاجَـةً ... وكُنْـتُ أَبِيّاً في الخَفا لَسْتُ أُقْدِمُ»[5]

(١) انظر: المرجعين السابقين، الإنصاف ١/١٦١، شرح الكافية الشافية ١/٣٩٧.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٩٧.

(٣) انظر: الإنصاف ١/١٦٣، شرح التسهيل ١/٣٥٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٣٥٤.

(٥) البحر المحيط ٦/١٢٧. والبيت لا يعرف قائله. وانظر: الدر المصون ٦/٢٩٢.

٣- إنه لما أشبهت (ليس) (كان) و(ما) في الوقت ذاته «صار لها منزلة بين المنزلتين، فجاز تقديم خبرها على اسمها؛ لأنها أقوى من (ما)؛ لأنها فعل و(ما) حرف، والفعل أقوى من الحرف. ولم يجز تقديم خبرها عليها؛ لأنها أضعف من (كان)؛ لأنها لا تتصرف و(كان) تتصرف، وهذا غاية الوضوح والتحقيق»[١].

توسيط معمول خبر (كان) وأخواتها:

أجاز النحويون توسيط معمول الخبر بين الفعل الناقص واسمه بإجماع، إذا كان هذا المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ وذلك لاتساع العرب فيهما، نحو: كان في الدار زيدٌ مقيماً، وكان عندك زيدٌ مقيماً.

أما إذا لم يكن المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فقد اختلف فيه النحاة على قولين:

الأول: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى منع تقديمه[٢].

الثاني: أجاز الكوفيون تقديمه مطلقاً، سواءً تقدم مع الخبر، أم تقدم المعمول فقط[٣]، وتابعهم ابن عصفور في حال تقدم المعمول مع الخبر فقط[٤].

الأدلة والمناقشة:

استدل من منع توسيط معمول الخبر إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً، بأن توسيطه يعني إيلاء الفعل ما ليس باسم له ولا خبر، وذلك لا يجوز، قال سيبويه: «لو قلت: كانت زيداً الحمى تأخذ، أو تأخذ الحمى، لم يجز، وكان قبيحاً»[٥].

---

(١) الإنصاف ١/٢٦٤.

(٢) انظر: الكتاب ١/٧٠، المقتضب ٤/٩٨-٩٩، شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٩، التصريح على التوضيح ١/١٨٩.

(٣) انظر: شرح الكافية ٢/٢٩٩، التصريح على التوضيح ١/١٨٩، خزانة الأدب ٩/٢٦٩-٢٧٠.

(٤) انظر: شرح الجمل ١/٣٩٢، التصريح على التوضيح ١/١٨٩.

(٥) الكتاب ١/٧٠.

ويقول المبرد -معلقاً على قولهم: كان غلامَه زيدٌ ضارباً-: «فهو على وجهِ خطأ، وعلى وجه صواب: فأما الوجه الفاسد، فأن تجعل (زيداً) مرتفعاً بكان، وتجعل (الغلام) منتصباً بضارب. فتكون قد فصلت بين كان وبين اسمها وخبرها بالغلام، وليس هو لها باسم ولا خبر، إنما هو مفعول مفعولها. وكذلك لو قلت: كانت زيداً الحمى تأخذ»[1].

ثم إن (كان) وباقي الأفعال الناقصة عوامل ضعيفة، فلا يفصل بينها وبين معمولها من الأجنبيات إلا بالظرف[2]. وقد تجنبت العرب إيلاء الفعل ما ليس بمعمول له وتترك معموله في المعاني كما تجنبته في الألفاظ، قال الشاعر:

كَمُرْضِعةٍ أَوْلادَ أُخْرى وضَيَّعَتْ بني بَطْنِها هذا الضَّلالُ عن القصْدِ[3]

فكما سمت هذا النحو ضلالاً، كذلك تجنبته في الألفاظ[4].

أما من أجاز توسيط معمول الخبر بين الفعل واسمه، فقد استدل بما يلي:

١- قول الشاعر:

قَنافِذُ هَدَّاجونَ حَوْلَ بُيوتِهم بما كانَ إيّاهُم عطِيَّةُ عَوَّدا[5]

حيث وسط المعمول (إياهم) بين الفعل الناقص (كان) واسمه.

٢- قول الآخر:

فَأَصْبَحوا والنَّوى عالي مُعَرَّسِهم وليْسَ كُلَّ النَّوى يُلْقي المَساكينُ[6]

---

(١) المقتضب ٤/١٠٠-١٠١.

(٢) انظر: شرح الكافية ٢/٢٩٩.

(٣) قيل: البيت للعديل بن الفرخ العجلي، وقيل: لأبي الأخيل العجلي. انظر: الحيوان ١/١٩٧، شرح السبع ٢٧١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٢.

(٤) انظر: شرح الجمل ١/٣٩٢.

(٥) سبق تخريج البيت ص ٢٤٥.

(٦) قائله حميد بن ثور، وليس في ديوانه. انظر: الكتاب ١/٧٠، ١٤٧، المقتضب ٤/١٠٠، شرح أبيات سيبويه ١/١٧٥، أمالي ابن الحاجب ٦٥٦، شرح المفصل ٧/١٠٤، المقاصد النحوية ٢/٨٢، خزانة الأدب ٩/٢٧٠.

فـ(كل النوى) معمول الخبر (يلقي)، وقد تقدم المعمول على الاسم.

٣- قول الآخر:

بَاتَـتْ فُـؤَادِيَ ذاتُ الخالِ سَالِبَةً ... فَالعَيْشُ إن حُمَّ لي عيشٌ من العَجَبِ[١]

حيث قدم المعمول، وهو (فؤادي) على الاسم، والأصل: باتت ذات الخال سالبة فؤادي.

٤- كما احتج المجيزون مطلقاً بأن معمول معمول هذه الأفعال في معنى معمولها، فإذا وليها لم يَلها شيء أجنبيٌّ عنها[٢].

وخرّج المانعون النصوص السابقة على أوجه عدة منها:

١- تقدير ضمير شأن مضمر، قال المبرد -معلقاً على قولهم: كان غلامَه زيد ضارباً: «والوجه الذي يصح فيه أن تضمر في (كان) الخبر أو الحديث، أو ما أشبهه، على شريطة التفسير، ويكون ما بعده تفسيراً له... فتقول على صحة المسألة: كان غلامَه زيدٌ ضاربٌ»[٣].

٢- عد ذلك من باب الضرورة، قال ابن عصفور: «فإن جاء من ذلك شيء في الشعر كان ضرورة يحفظ ولا يقاس عليه»[٤].

٣- أن يكون اسم (كان) في البيت الأول السابق ضميراً مستتراً فيها عائداً على (ما) الموصولة، أي: بسبب الأمر الذي كان هو عطية عودهم إياه[٥].

٤- كما رُدَّ البيت الثاني السابق بأنه لو كان (المساكين) اسما لـ(كان)، لوجب أن يقال: يلقون أو تلقي[٦].

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٤٥.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح ١/ ١٨٩.

(٣) المقتضب ٤/ ٩٩. وانظر: الكتاب ١/ ٧٠ وما بعدها.

(٤) شرح الجمل ١/ ٣٩٢-٣٩٣، وانظر: الخزانة ٩/ ٢٦٩.

(٥) انظر: خزانة الأدب ٩/ ٢٦٩.

(٦) انظر: المرجع السابق ٩/ ٢٧٠.

بقي أن أشير إلى حجة ابن عصفور في موافقته للكوفيين في هذه المسألة إذا تقدم المعمول مع الخبر جميعاً، ومخالفته لهم إذا تقدم المعمول لوحده، يقول: «وإن قدمته -أي المعمول- مع الخبر امتنع عند بعض النحويين... والذي يجيز حجته أن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه، فأنت إذاً إنما أوليتها الخبر، وهو الصحيح»[1].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز تقدم المعمول وإيلائه كان أو إحدى أخواتها؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة المسموعة السابقة التي استدل بها من أجاز المسألة.

٢- ليس في تقديم المعمول فصل بين العامل ومعموله بأجنبي كما قد يُتوهم؛ وذلك لأن نسبة أخبار هذه الأفعال من أسمائها كنسبة الفعل من الفاعل؛ لأنهما مسند ومسند إليه، ولا يمتنع تقديم المفعول على الفاعل، فكذلك لا يمتنع تقديم معمول الخبر في هذه المسألة[2].

٣- إن رأي المانعين في هذه المسألة مناقض لقولهم في المبتدأ والخبر، حيث أجازوا هناك تقديم معمول الخبر على المبتدأ، ومنعوا الأمر هنا[3].

حذف خبر (ليس):

اختلف النحاة في حذف خبر (ليس)، وذلك على أقوال:

الأول: ذهب عامة البصريين إلى أنه لا يجوز حذف خبر (كان) وأخواتها - ومنها (ليس)- لا اختصارا ولا اقتصاراً[4].

---

(١) شرح الجمل ١/٣٩٣.

(٢) انظر: تعليق الفرائد ٣/٧٥.

(٣) انظر مسألة: تقديم معمول الخبر على المبتدأ.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤١٩، البحر المحيط ٢/٧١٦، الدر المصون ٢/٦٤٤، همع الهوامع ٢/٨٤، التأويل النحوي في القرآن الكريم ١/٣٢٢.

الثاني: ذهب بعض النحويين إلى جواز حذف أخبار هذا الباب لقرينةٍ اختياراً[(١)]. ونص بعضهم على أن أصحاب هذا القول هم الكوفيون[(٢)].

الثالث: ذهب الفراء إلى جواز حذف خبر (ليس) اختياراً، ولو بلا قرينة[(٣)]، وتابعه على ذلك ابن مالك[(٤)].

الأدلة والمناقشة:

استدل أصحاب القول الأول بدليل لخصه ابن عصفور بعد أن أورد الاعتراض المحتمل التالي: «فإن قيل: وما الذي يمنع من ذلك -أي حذف الخبر- وأنت لا يخلو أن تحكم له بحكم أصله أو بحكم لفظه الآن؟ فإن حكمت له بحكم ما أشبهه في اللفظ، فإنه يشبه المفعول، والمفعول يجوز حذفه، وإن حكمت له بحكم أصله فهو خبر في الأصل، وخبر المبتدأ يجوز حذفه اختصاراً لفهم المعنى، فكان ينبغي أن يجوز حذفه على كل حال؟»[(٥)].

ثم يلخص علة امتناع حذف خبر (كان) وأخواتها، فيقول: «إن الذي منع من حذفه أنه صار عوضاً من المصدر، فلذلك لا يجوز كان زيد قائماً كونا، كراهية الجمع بين العوض والمعوض منه... فلما كان الخبر المصدرَ في المعنى، استُغني به عنه، كما استُغني بـ(ترك) عن وَذَر ووَدَعَ لما كان في معناهما... فلما صار الخبر عوضاً من المصدر، صار كأنه من كمال الفعل وكأنه جزء من أجزائه، فلم يحذف لذلك. وأيضاً فإن الأعواض لازمة لا يجوز حذفها»[(٦)].

---

(١) انظر: المراجع السابقة عدا شرح الجمل، والحذف في المثل العربي ١٠٨.

(٢) انظر: البحر المحيط٢/٧١٦، الدر المصون٢/٦٤٤، الحذف في المثل العربي١٠٨.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء٢/٨٣-٨٤، همع الهوامع٢/٨٥.

(٤)شرح التسهيل ١/٣٥٨، همع الهوامع ٢/٨٥.

(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/٤١٩.

(٦) شرح الجمل ١/٤١٩-٤٢٠. وانظر: همع الهوامع ٢/٨٤، نتائج التحصيل ١/٣/١٢٠٥.

أما من أجاز حذف خبر (ليس) وباقي الأفعال الناقصة لقرينة، فقد استدل بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[١]، حيث قيل: إن (كان) في الآية تامة بمعنى (حدث) و(وُجد). وذهب الكوفيون إلى القول بنقصانها وخبرها محذوف. وقدرت الآية: وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق، أو: وإن كان من غرمائكم ذو عسرة، أو نحو ذلك[٢].

٢- قول الشاعر:

رَمَاني بأمْرٍ كُنتُ مِنْهُ ووالدي ... بَرِيئاً ومِنْ أجْلِ الطَّوِيِّ رماني[٣]

حيث حذف خبر (كنت)، والتقدير: كنت بريئاً، وقد دل على المحذوف (بريئاً) المذكور فيما بعد.

٣- قول الآخر:

إنّي ضَمِنتُ لكُلِّ شَخْصٍ ما جنى ... فأبي فكان وكُنْتُ غيْرَ غَدُورِ[٤]

حيث حذف خبر (كان) كذلك. والتقدير: فكان غير غدور وكنت غير غدور.

أما من أجاز حذف خبر (ليس) وإن عدمت القرينة الدالة على المحذوف، فقبل

---

(١) سورة البقرة، الآية [٢٨٠].

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٧٣/٣، البحر المحيط ٧١٦/٢، الدر المصون ٦٤٣/٢. وانظر: آيات أخرى محتملة لحذف خبر (كان) وأخواتها في: التأويل النحوي للقرآن الكريم ٣٢٣/١ وما بعدها.

(٣) قائله عمرو بن أحمر. انظر: ديوانه ١٨٧، الكتاب ٧٥/١، شرح أبيات سيبويه ٢٤٩/١، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢١٢/١، إصلاح المنطق ٨٨، شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٠/١، لسان العرب ١٣٢/١١ (جول). والطويّ: البئر. ويروى البيت: ومن جول الطوي. والجول: ما حول البئر. ويقال: إن البيت من أحكم أبيات ما قالت العرب.

(٤) قائله الفرزدق، والبيت ليس في ديوانه. انظر: الكتاب ٧٦/١، معاني القرآن للفراء ٤٣٤/١، ٣٦٣/٢، شرح أبيات سيبويه ٢٢٦/١، الإنصاف ٩٥/١، شرح الجمل لابن عصفور ٤٢٠/١، لسان العرب ٣٦٠/٣ (قعد).

إيراد الأدلة الداعمة لقوله، لابد من الإشارة إلى أن شرط ذلك عند الفراء وابن مالك أن يكون اسم (ليس) نكرة عامة[1].

أما عن الأدلة، فهي التالية:

١- ما حكاه سيبويه من قولهم: ليس أحدٌ[2]، أي: ليس هنا أحد.

٢- قول الشاعر:

أَلا يَا لَيْلَ وَيْحَكِ نَبِّئِينَا ... فَأَمَّا الجُودُ مِنْكِ فَلَيْسَ جُودُ[3]

أراد: فليس منك جود، أو ليس عندك جودُ.

٣- قول الآخر:

يَئِسْتُمْ وخِلْتُمْ أنهُ ليسَ ناصِرٌ ... فَبُؤْتُمْ مِن نَصْرِنا خَيْرَ مَعْقِلِ[4]

أراد: ليس ناصر لكم.

٤- تمام الكلام بـ(ليس) والمرفوع بعدها، يقول الفراء: «ويجوز في ليس خاصة أن تقول: ليس أحد إلا وهو هكذا؛ لأن الكلام قد يُتوهم تمامه بليس وبحرف نكرة، ألا ترى أنك تقول: ليس أحد»[5]، ثم يقول بعد ذلك: «ويجوز أن تقول: ليس أحد إلا وله معاش، وإن ألقيت الواو فصواب؛ لأنك تقول: ليس أحد فتقف فيكون كلاماً»[6].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٥٨/١، همع الهوامع ٨٥/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣٤٦/٢، معاني القرآن للفراء ٨٣/٢-٨٤، شرح التسهيل ٣٥٩/١.

(٣) قائله عبدالرحمن بن حسان. انظر: ديوانه ٢١، الكتاب ٣٨٦/١، شرح التسهيل ٣٥٩/١، همع الهوامع ٨٥/٢، نتائج التحصيل ١٢٠٥/٣/١، الدرر اللوامع ٨٥/١.

(٤) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٣٥٩/١، همع الهوامع ٨٥/٢، الدرر اللوامع ٨٥/١، نتائج التحصيل ١٢٠٥/٣/١.

(٥) معاني القرآن ٨٣/٢.

(٦) المرجع السابق ٨٤/٢.

٥- تشبيه (ليس) بـ(لا) في إجازة حذف خبرها، قال ابن مالك -متحدثاً عن (ليس)-: «ولإفادتها النفي أيضاً اختصت من بين أخواتها بجواز الاقتصار على اسمها دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة؛ لأنه بذلك يشبه اسم (لا)، فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر»[1].

هذه أهم الأدلة التي وقفت عليها، واعتمد عليها كل من الفراء وابن مالك في تقرير رأيهما. وقبل الترجيح أشير إلى أن المانعين لحذف خبر الأفعال الناقصة مطلقاً، خرجوا النصوص السابقة تخريجات شتى، منها:

١- إنها مما حذف منها الخبر لفهم المعنى ضرورة[2].

٢- أو أنها مما وضع فيها المفرد موضع الاثنين ضرورة، فالتقدير في البيت الأول السابق: كنت منه ووالدي بريئين. وتقدير البيت الثاني: فكان وكنت غير غدورين[3].

٣- أو إنها مما يقع على المفرد وفرعيه: المثنى والجمع، بلفظ واحد، مثلها مثل (عدو) بمعنى (أعداء)، وصديق، وفريق[4].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول بجواز حذف أخبار الأفعال الناقصة لقرينة؛ وذلك لما يلي:

١- للنصوص السابقة وغيرها مما حذف منها أخبار هذا الباب لقرينة.

٢- إن الحذف لدليل جائز ومطرد في لغة العرب[5].

---

(١) شرح التسهيل ١/٣٥٨، وانظر: معاني القرآن للفراء ٢/٨٣-٨٤.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٠، همع الهوامع ٢/٨٤.

(٣) انظر: شرح الجمل ١/٤٢٠-٤٢١، نتائج التحصيل ١/٣/١٢٠٦.

(٤) انظر: المرجعين السابقين.

(٥) انظر: المغني ٨٥٣ وما بعدها.

٣- إن المانعين لجأوا إلى التأويل في تخريج النصوص التي استند إليها المجوّزون، وما لا يحتاج إلى تأويل وتقدير أولى، بخاصة إذا كان هذا التأويل متكلفاً وبعيداً.

٤- مما حذف منه خبر (ليس) لقرينة، قول العرب: «سحابةٌ خالت وليس شائمٌ»، أي: وليس لها شائم[١]. وهو مما يقوي قول من يجيز حذف الخبر لقرينة.

إلغاء (كان) وأخواتها:

تدخل (كان) وأخواتها على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

وقد وردت أمثلة كثيرة نثراً وشعراً، رُفع فيها الجزآن بعد (كان) وأخواتها، ومن هذه الأمثلة:

١- قول الله -تعالى-: ﴿أَوَ لَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةٌ أَن يَعْلَمَهُۥ عُلَمَٰٓؤُا۟ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[٢]، في قراءة من رفع (آية)[٣]، ومعلوم أن «أنْ وما بعدها محكوم لها بحكم أعرف المعارف، وهو المضمر»[٤]، فلا يصلح أن يكون في محل نصب خبراً لـ(يكن)، لأنه يصبح من قبيل ما أخبر فيه بالمعرفة عن النكرة[٥].

٢- قول بعضهم: كان أنت خيرٌ منه، برفع (خير)[٦].

٣- قول الشاعر:

---

(١) انظر: مجمع الأمثال للميداني ٣٤٥/١، الحذف في المثل العربي ١٠٩.

(٢) سورة الشعراء، الآية [١٩٧].

(٣) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ١٣٨/٢، الحجة ٥٢١، التيسير ١٦٦، الجامع لأحكام القرآن ١٣٩/١٣، البحر المحيط ١٩٠/٨، وتنسب هذه القراءة لابن عامر.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٤١١/١.

(٥) انظر: المرجع السابق، شرح المفصل ١١٦/٣-١١٧.

(٦) انظر: الكتاب ٧١/١.

إذا مِتُّ كان النَّاسُ صِنْفانِ: شامتٌ وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كُنْتُ أصنَعُ(١)

حيث رفع الجزأين بعد (كان)، وهما: الناسُ، وصنفان.

٤- قول الآخر:

هِيَ الشِّفاءُ لِدائي لَوْ ظَفِرْتُ بِها وليْس منْها شِفاءُ الدّاءِ مَبْذولُ(٢)

حيث رُفع الجزآن: شفاءُ، مبذولُ.

٥- قول الآخر:

فَأصْبَحُوا والنَّوَى عالي مُعَرَّسِهِمْ وليْسَ كُلَّ النَّوى تلقي المساكينُ(٣)

ويتضح الشاهد في هذا البيت، بما ذكره سيبويه من أن (كلَّ) «انتصب على تلقي. ولا يجوز أن تحمل المساكين على ليس وقد قدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول، وهذا لا يحسن»(٤).

يعني أنه لا يجوز أن ترفع المساكين بـ(ليس) وقد جعلت الذي يلي ليس لفظ كل، وهو منصوب بتلقي. وكان وليس وأخواتهن لا يليهن منصوب بغيرهن.

---

(١) قائله العجير السلولي. انظر: الكتاب ٧١/١، نوادر أبي زيد ١٥٦، شرح أبيات سيبويه ١٤٤/١، الأزهية ١٩، أسرار العربية ١٣٦، شرح المفصل ١١٦/٣، ١٠٠/٧، خزانة الأدب ٧٢/٩.

(٢) البيت مختلف في قائله، فقيل: لهشام أخي ذي الرمة، وقيل: لذي الرمة، وقيل: لهشام بن عقبة. انظر: الكتاب ٧١/١، ١٤٧، المقتضب ١٠١/٤، شرح أبيات سيبويه ٤٢١/١، الأزهية ١٩١، أمالي ابن الحاجب ٨٦٨/٢، شرح المفصل ١١٦/٣، شرح شواهد المغني ٧٠٤/٢، همع الهوامع ٦٤/٢.

(٣) قائله حميد بن ثور، وليس في ديوانه. انظر: الكتاب ٧٠/١، ١٤٧، المقتضب ١٠٠/٤، شرح أبيات سيبويه ١٧٥/١، أمالي ابن الحاجب ٦٥٦، شرح المفصل ١٠٤/٧، المقاصد النحوية ٨٢/٢، خزانة الأدب ٢٧٠/٩.

(٤) الكتاب ٧٠/١.

وهذه الأدلة وما شابهها ترد على الفراء الذي منع مجيء الجزءين مرفوعين بعد (كان) وأخواتها، في حين أثبت ذلك الجمهور[1].

الأقوال والأدلة:

اختلف النحاة في توجيه الأمثلة السابقة وما شاكلها، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكسائي إلى أن (كان) ملغاة فلا عمل لها[2]، وتابعه من الأندلسيين أبو الحسين ابن الطراوة[3].

الثاني: ذهب سيبويه والجمهور إلى أن اسم (كان) وأخواتها ضمير الشأن محذوف، والجملة المثبتة في محل نصب خبر[4].

وحجة مذهب الجمهور أن (كان) في نحو: كان زيدٌ قائمٌ، مثل (إن) في نحو: إنه زيد قائمٌ، فتكون الهاء ضمير الشأن والحديث، ويبرز لفظها لأنها منصوبة، والمنصوب يبرز لفظه ولا يستتر، فإذا دخلت (كان) عليه، صار الضمير فاعلاً واستتر؛ لأن الفاعل متى كان مضمراً واحداً لغائب لم تظهر له صورة، وتقع الجملة بعده خبراً[5].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول الكسائي وابن الطراوة؛ وذلك لما يلي[6]:

١- إن فيه سلامة من تكلف تقدير ضمير شأن محذوف يقع اسما لـ(كان)، ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، بخاصة حينما يكون المعنى واضحاً فلا يكسبه التقدير مزيد وضوح.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٠١/٢، همع الهوامع ٦٤/٢.

(٢) انظر: المرجعين السابقين، والتذييل والتكميل ١٥٣/٢أ.

(٣) انظر: المراجع السابقة، والإفصاح لابن الطراوة ٤٦، وابن الطراوة النحوي ١٦٦.

(٤) انظر: الكتاب ٧٠/١-٧١، المقتضب ١٠٠/٤، الارتشاف ١٠١/٢، همع الهوامع ٦٤/٢.

(٥) انظر: شرح المفصل ١٠١/٧، التذييل والتكميل ١٥٣/٢.

(٦) انظر: ابن الطراوة النحوي ١٦٦-١٦٧.

٢- إن حمل (كان زيد قائم) على (إنه زيد قائم)، يرد عليه أن الضمير في (إنه) موجود وبارز، أما مع (كان) فهو مقدر، ولم يورد النحاة نصاً برز فيه ضمير الشأن مع (كان) أو إحدى أخواتها -فيما اطلعت عليه-.

٣- إن تعليل ظهور الضمير مع (إن) واستتاره مع (كان)، بأنه منصوب مع (إن) ومرفوع مع (كان)، غير مسلم؛ لأن اسم (كان) مثل اسم (إن) في كونه عمدة، وأصله مبتدأ.

٤- مذهب الجمهور يؤدي إلى التناقض، فقد نقل أبو حيان عن ابن الطراوة قوله: «... ثم إنهم يتناقضون فإنهم يجعلون الجملة من المبتدأ والخبر خبراً عن الناسخ في نحو: (إن زيدٌ قائمٌ، وكان عمرو ضاحكٌ)، واسم الناسخ الذي هو ضمير الأمر تفسيره الخبر، ومن شرط الخبر أن يكون مجهولاً. ومن شرط المفسَّر أن يكون معلوماً، فهم قد جعلوا الشيء الواحد معلوماً مجهولاً»[(١)].

٥- ومما يدعم هذا القول كذلك إجازة كثير من النحويين إلغاء الأفعال الناصبة لمفعولين متقدمة[(٢)].

زيادة (أصبح) و(أمسى):

نص النحويون على إجازة زيادة (كان)، وقد كثرت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعلها[(٣)]. لكنهم اختلفوا في زيادة (أصبح) و(أمسى)، وذلك على قولين:

الأول: يجوز زيادتهما، وهو قول الكوفيين[(٤)]، وتابعهم ابن مالك[(٥)].

---

(١) التذييل والتكميل ١/١٨٠.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٤، الارتشاف ٣/٦٤، الهمع ٢/٢٢٩، خزانة الأدب ٩/٣٥٤.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٠٨-٤٠٩، شرح التسهيل ١/٣٦٠ وما بعدها.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤١٥، شرح التسهيل ١/٣٦٢، شرح الكافية الشافية ١/٤١٣، الارتشاف ٢/٩٦، المساعد ١/٢٦٨، الهمع ٢/١٠٠، نتائج التحصيل ١/٣/١٢١٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل ١/٣٦٠، ٣٦٢.

الثاني: تمتنع زيادتها، وهو قول عامة البصريين[1].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز زيادة (أصبح) و(أمسى) بما يأتي:

١- قول العرب: ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها[2]. يعنون الدنيا، بزيادة (أصبح) و(أمسى) بين ما التعجبية وخبرها[3].

٢- قول الشاعر:

عَـــدُوُّ عَيْنَـــيْكَ وشَـــانِيهِمَا ... أَصْـــبَحَ مَشْـــغُولٌ بِمَشْـــغُولِ[4]

فـ (عدو) مبتدأ، و(مشغول) خبره، و(أصبح) زائدة.

٣- قول الآخر:

أَعَـــاذِلُ قَـــوْلِي: مَـــا هَوِيـــتِ فَأَوِّبِي ... كَـــثِيراً أرى أَمْسَـــى لَدَيْكِ ذُنوبي[5]

حيث إن (أمسى) فيه زائدة.

٤- قول الآخر:

قَـــدْ بِـــتُّ أَحْرِسُنِي وَحْدِي ويَمْنَعُنِي ... صَـــوْتُ السِّبَاعِ بِهِ يُضْبِحْنَ والهامِ[6]

---

(١) انظر: الأصول ١٠٦/١، شرح الكتاب للسيرافي ١٨٤/١أ، شرح الكافية ٢٩٥/٢، المساعد ٢٦٨/١.

(٢) انظر: المراجع في الهوامش السابقة.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤١٥/١.

(٤) لم أقف لـه على نسبة. انظر: شرح التسهيل ٣٦٢/١، شرح الكافية الشافية ٤١٤/١، الارتشاف ٩٦/٢، تخليص الشواهد ٢٥٢، همع الهوامع ١٠٠/٢، حاشية الصبان ٢٤١/١، الدرر اللوامع ٩٠/١.

(٥) لم أقف له على نسبة. انظر: المراجع في الهامش السابق. وانظر: نتائج التحصيل ١٢١٤/٣/١.

(٦) قائله النمر بن تولب. انظر: ديوانه٣٨٨، التذييل والتكميل ١٤٣/٢، المغني ١٩٥، شرح شواهد المغني ٤٢٩، نتائج التحصيل ١٢١٤/٣/١. ويروى البيت: والهامُ (بالضم)، كما يروى: يضْبحن والهاما. والهام: من طير الليل.

حيث إن (يصبحن) فيه زائدة[1].

٥- قياس زيادة (أصبح) و(أمسى) على زيادة (كان)، فكما جاز زيادة (كان) في قولهم: ما كان أحسن زيداً، فلا مانع من زيادة (أصبح) و(أمسى) في أسلوب التعجب كذلك. قال ابن السراج: «وقد أجاز قوم من النحويين: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها، واحتجوا بأن أصبح وأمسى من باب كان»[2].

أما من منع زيادة (أصبح) و(أمسى)، فقد استدل بما يأتي:

١- إن المسموع الوارد عن العرب قليل فلا يصح القياس عليه. قال ابن عصفور معقباً على قول العرب السابق: «وهذا إذا ثبت هو من القلة بحيث لا يقاس عليه»[3].

٢- إن القياس في اللفظ أن لا يزاد[4].

٣- إن قياس زيادة (أصبح) و(أمسى) على زيادة (كان) هو قياس مع الفارق؛ وذلك لأن (كان) «أم الأفعال فلا ينفك فعل من معناها»[5]؛ ولذلك تُوُسِّعَ فيها بالزيادة والحذف، وحذف نونها، مما لم يرد في غيرها من أخواتها.

ويذكر ابن السراج فرقاً آخر بين (أصبح) و(أمسى) من جهة، و(كان) من جهة أخرى، فيقول -رداً على من قاس-: «ويفسد تشبيههم أن أمسى وأصبح أزمنة مؤقتة، وكان ليست مؤقتة»[6].

٤- لو جاز زيادة أمسى وأصبح حملاً على كان، لجاز أيضاً زيادة بقية الأفعال الناقصة مثل: أضحى، وصار، وما زال؛ لأنها كذلك من أخوات كان، فلما لم

---

(١) انظر: نتائج التحصيل ١/٣/١٢١٤.

(٢) الأصول ١/١٠٦.

(٣) شرح الجمل ١/٤١٥.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٥١.

(٦) الأصول ١/١٠٦.

يجز ذلك دل على امتناع زيادة أصبح وأمسى، حملاً لهما على الباقي، واقتصر على زيادة كان فقط[1].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز زيادة (أصبح) و(أمسى)، عملاً بما ورد من ذلك عن العرب. وقياساً على ما اتُّفق عليه من إجازة زيادة (كان).

أما أن الأصل في الألفاظ أن لا تزاد، فهو مقيد بما ورد عن العرب من استعمالها لبعض الألفاظ زائدة. كما أن القول بجواز زيادة (أصبح) و(أمسى) لا يقتضي طرد الأمر مع بقية أخوات (كان)؛ لأن المسموع عن العرب اقتصر على زيادة هذه الألفاظ الثلاثة فقط.

إعمال (إنْ) عمل (ليس):

اختلف النحويون في إعمال (إنْ) عمل (ليس) على قولين:

الأول: ذهب الكسائي وأكثر الكوفيين إلى القول بإعمال (إنْ) عمل (ليس)[2]، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك[3]، وأبو حيان الذي يقول: «والصحيح جواز إعمالها»[4].

الثاني: ذهب أكثر البصريين إلى منع إعمال (إن) عمل (ليس)[5]، و اختلف النقل عن سيبويه؛ فنُسب له القول بالجواز، كما نُسب له القول بالمنع[6]. كما

---

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ١٠٩/٢، المغني ٣٥، الجنى الداني ٢٠٩، تعليق الفرائد ٢٥٣/٣، همع الهوامع ١١٦/٢، الخزانة ١٦٦/٤.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٧٤/١ وما بعدها، تعليق الفرائد ٢٥٣/٣.

(٤) ارتشاف الضرب ١٠٩/٢.

(٥) انظر: المراجع في الهوامش السابقة.

(٦) انظر: الكتاب ١٥٢/٣، ٢٢١/٤. وقد ذكر السهيلي وابن مالك أن سيبويه أجاز الإعمال، في حين ذكر النحاس والقيسي أنه لم يجز ذلك. ولم يتضح لي تصريح من سيبويه بإجازة إعمال (إن) عمل (ليس).

ذهب الفراء مذهب البصريين في هذه المسألة فمنع إعمال (إن) عمل (ليس)[1].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز إعمال (إنْ) عمل (ليس) بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[2]، حيث قرأها سعيد بن جبير[3] بتخفيف (إن) ونصب (عباد)، فتكون (إن) عاملة عمل (ليس)[4].

٢- ما حُكي عن أهل العالية من قولهم: إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك. وقولهم: إنْ أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية[5].

٣- ما سمعه الكسائي من قول أعرابي: إنَّا قائماً، فأنكرها عليه، وظن أنها (إنّ) المشددة وقعت على (قائم). قال: فاستثبتُّه، فإذا هو يريد: إن أنا قائماً، فترك الهمزة وأدغم[6].

٤- قول الشاعر:

إنْ هــوَ مُسْـتَوْلِياً عــلى أحَـدٍ ... إلا عـــلى أضْـعَفِ المَجـانينِ[7]

حيث دخلت (إن) على الجملة الاسمية فرفعت الاسم ونصبت الخبر.

٥- قول الآخر:

---

(١) انظر: المراجع في الهامش الأول من هذه المسألة.

(٢) سورة الأعراف: آية ١٩٤.

(٣) هو أبو محمد سعيد بن جبير بن هشام الأسدي (٤٥-٩٥هـ)، مولى بني والبة بن الحارث وأصله حبشي. من مشاهير التابعين علماً وورعاً، قتله الحجاج بن يوسف. (انظر حلية الأولياء ٢٧٢/٤، وفيات الأعيان ٣٧١/٢-٣٧٣).

(٤) انظر: المحتسب ٢٧٠/١، شواذ القراءات لابن خالويه ٤٨، مشكل إعراب القرآن ٣٠٧/١، الكشاف ١١٠/٢.

(٥) انظر: الارتشاف ١٠٩/٢، المغني ٣٦، همع الهوامع ١١٦/٢.

(٦) انظر: المراجع السابقة.

(٧) لم أقف له على نسبة. انظر: الأزهية ٤٦، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨١/٢، المقرب ١٠٥/١، الارتشاف ١٠٩/٢، تعليق الفرائد ٢٥٥/٣، رصف المباني ١٩٠، خزانة الأدب ١٦٨/٤.

إنِ المَــرْءُ مَيْــتاً بانقِضـــاءِ حـــيَاته ولكـــن بِــأنْ يُبْغَى عليه فَيُخْذَلا[1]

حيث رفع الاسم (المرء) ونصب الخبر (ميتا) بعد (إن).

٦- حمل (إنْ) على (ما) الحجازية، فكلاهما لنفي ما في الحال، وتقع بعدهما جملة الابتداء. بل إن مقتضى النظر أن يكون إلحاق (إنْ) النافية بليس راجحاً على إلحاق غيرها من الحروف، لمشابهتها لها في الدخول على المعرفة، وعلى الظرف والجار والمجرور، وعلى المخبر عنه بمحصور[2].

أما من ذهب إلى عدم إعمال (إن) عمل (ليس)، فحجته أنها حرف جحد يحدث معنى في الاسم والفعل كألف الاستفهام، وكما لم تعمل (ما) التميمية، وهو وفاق للقياس لم تعمل (إنْ). ولما خالف بعض العرب القياس فأعملوا (ما)، لم يكن لنا أن نتعدى القياس في غير (ما).

فلم تعمل (إن) لعدم الاختصاص، وما لا يختص لا يعمل. أما الحرف المختص فإنه يعمل بشرط أن لا يكون كجزء من الكلمة التي يدخل عليها[3].

وقد خرّج المانعون بعض النصوص السابقة على الضرورة[4].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز إعمال (إن) عمل (ليس)؛ وذلك لثبوت السماع بإعمالهـا نـثراً ونظماً، ولثبوتها لغةً لأهل العالية[5]، مما يجيز القياس عليها، بخاصة أن (إنْ) النافية مشبهة لـ(ليس) و(ما) الحجازية في المعْنى وفي أوجه أخرى سبق بيانها عند إيراد أدلة المجيزين.

---

(١) لم أقف له على نسبة. انظر: شرح التسهيل ٣٧٦/١، شرح عمدة الحافظ ٢١٧، تعليق الفرائد ٢٥٥/٣، الجنى الداني ٢١٠، تخليص الشواهد ٣٠٧، المقاصد النحوية ١٤٥/٢، همع الهوامع ١١٧/٢، خزانة الأدب ١٦٨/٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣٧٥/١، خزانة الأدب ١٦٧/٤.

(٣) انظر: رصف المباني ١٩٠، خزانة الأدب ١٦٧/٤.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٨١/١، الارتشاف ١٠٩/٢.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١٠٩/٢، تعليق الفرائد ٢٥٣/٣، همع الهوامع ١١٦/٢.

باب أفعال المقاربة

زيادة (كاد):

اختلف النحويون في زيادة (كاد) على قولين:

الأول: أجاز زيادتها الكوفيون[1]، وتابعهم من الأندلسيين أبو حيان[2].

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى منع زيادة (كاد)[3].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز زيادة (كاد) بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿لَقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[4].

قال أبو حيان بعد أن ذكر جملة من الأعاريب لهذه الآية وما يترتب عليها من إشكالات: «ويخلّص من هذه الإشكالات اعتقاد كون (كاد) زائدة، ومعناها مراد، لا عمل لها إذ ذاك في اسم ولا خبر، فتكون مثل (كان) إذا زيدت، يراد معناها ولا عمل لها، ويؤيد هذا التأويل قراءة ابن مسعود: (من بعد ما زاغت) بإسقاط (كاد)»[5].

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٥، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٢٥، البحر المحيط ٥/٥١٩، الدر المصون ٦/١٣٥.

(٢) انظر: البحر المحيط ٥/٥١٩، الدر المصون ٦/١٣٥، التأويل النحوي في القرآن الكريم ٢/١٤١٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٤٠٠، ارتشاف الضرب ٢/١٢٦، الدر المصون ٦/١٣٥، همع الهوامع ٢/١٣٧.

(٤) سورة التوبة، الآية [١١٧].

(٥) البحر المحيط ٥/٥١٩، وانظر: الدر المصون ٦/١٣٥.

٢- قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾(١)، حيث ذكر المعربون من بين إعرابات هذه الآية، أن (أكاد) زائدة لا دخل لها في المعنى، ولكن المراد بالآية: الإخبار بأن الساعة آتية، وأن الله يخفي وقت إتيانها. ومما يدعم ذلك أن هذا المعنى رُوي عن ابن جبير(٢).

٣- قول الله -تعالى-: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾(٣). قال ابن يعيش -بعد أن ذكر بعض أقوال العلماء في التوجيه الإعرابي للآية-: «... ومنهم من قال: إن (يكد) زائدة، والمراد: لم يرها، وعليه أكثر الكوفيين»(٤).

٤- قول الشاعر:

وتَكادُ تكْسَلُ أن تجيءَ فراشَها ... في جِسْمِ خَرْعَبَةٍ وحُسْنِ قَوامِ(٥)

فقد خُرج البيت على أن (تكاد) فيه زائدة، والمراد: أنها تكسَل أن تجيء فراشها لدلالها(٦).

٥- قول الآخر:

سَريعٌ إلى الهيْجاءِ شاكٍ سِلاحُه ... فَما إنْ يكادُ قِرنُهُ يتَنَفَّسُ(٧)

---

(١) سورة طه، الآية [١٥].

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٤٠٠، البحر المحيط ٧/ ٣١٩، الدر المصون ٨/ ٢٠.

(٣) سورة النور، الآية [٤٠].

(٤) شرح المفصل ٧/ ١٢٥. وانظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٧٣، الكشاف ٣/ ٦٩، الجامع لأحكام القرآن ٢/ ٦٩، الدر المصون ٨/ ٤١٧.

(٥) قائله حسان -ﷺ-. انظر: ديوانه ١٠٧، المحتسب ٢/ ٤٨، شرح المفصل ٧/ ١٢٠، ١٢٦، شرح التسهيل ١/ ٤٠٠، اللسان ٣/ ٣٤٨ (كيد). والخرعبة: اللينة الحسنة الخلق.

(٦) انظر: شرح المفصل ٧/ ١٢١، شرح التسهيل ١/ ٤٠٠.

(٧) قائله: زيد الخير. انظر: ديوانه ١٨٦، الأضداد ٩٧، الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/ ٩١، الجامع لأحكام القرآن ١١/ ١٨٤، البحر المحيط ٧/ ٣١٩، الدر المصون ٨/ ٢٠، اللسان (كيد). والقِرن: هو المثيل في الشجاعة.

حيث إن (يكاد) فيه زائدة[1].

٦- قول الآخر:

إذا غَـيَّرَ الهَجْـرُ المُحِـبِّينَ لم يَكَدْ رَسِـيسُ الهـوى من حبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[2]

قال ابن يعيش -معلقاً على البيت-: «فقد قيل إنه لما أنشده أنكر عليه وقيل له: فقد برح حبها، فغيره إلى قوله: لم أجد رسيس الهوى، وعليه أكثر الرواة، وإن صحت الرواية الأولى فصحتها محملها على زيادة (يكاد)، والمعنى: لم يبرح رسيس الهوى من حب مية، فهذا عليه أكثر الكوفيين، والشاعر لا يتقيد بمذهب دون مذهب»[3].

أما من منع زيادة (كاد)، فقد ذهب إلى أنه لا حجة للمجيزين في كل هذه الأدلة التي أوردوها.

ومن ثمَّ خُرجت الأدلة السابقة تخريجات مختلفة منها:

١- تخريج آية براءة تخريجات عدة منها[4]:

(أ) أن يكون اسم (كاد) ضمير الشأن، و(قلوب) مرفوع بـ(يزيغ)، والجملة في محل نصب خبر لها.

(ب) أن يكون اسم (كاد) ضمير القوم أو الجمع الذي دل عليه ذكر المهاجرين والأنصار[5].

---

(١) انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٩١، البحر المحيط ٧/٣١٩.

(٢) قائله ذو الرمة. انظر: ديوانه ١١٩٢، إملاء ما من به الرحمن ٢/١٥٨، شرح المفصل ٧/١٢٤، الدر المصون ١/١٧٦، ٨/٤١٦، لسان العرب ٦/٩٧ (رسس)، خزانة الأدب ٩/٣٠٩. ورسيس الهوى: مسه. ويبرح: يزول.

(٣) شرح المفصل ٧/١٢٦.

(٤) انظر هذه التخريجات في: مشكل إعراب القرآن ١/٣٧٢-٣٧٣، البيان في غريب إعراب القرآن ١/٤٠٦، إملاء ما من به الرحمن ٢/٢٣، البحر المحيط ٥/٥١٨.

(٥) هذا على قراءة من قرأ (يزيغ) بالياء، وهما حمزة وحفص عن عاصم. انظر: السبعة ٣١٩، الحجة ٣٢٥، البحر المحيط ٥/٥١٨، الدر المصون ٦/١٣٣.

(جـ) أن يكون (قلوب) اسم (كاد) و(تزيغ) الخبر وُسِّط بينهما[1].

٢- تخريج آية طه السابقة على النحو التالي[2]:

(أ) أن (أُخفيها) -بضم الهمزة- بمعنى أزيل خفاءها؛ لأن الهمزة للسلب والإزالة، والمعنى: أنها لتحقق وقوعها وقربها أكاد أظهرها. وقيل: الخفاء هو الظهور، والمعنى أني لشدة إبهامها أكاد أخفيها فلا أظهرها البتة.

(ب) وقيل: أكاد بمعنى: أريد، فيكون المعنى: أريد إخفاءها.

(جـ) وقيل: إن خبر (أكاد) محذوف، تقديره: أكاد آتي بها لقربها. فيكون الوقف على (أكاد)، والابتداء بـ(أخفيها).

٣- تخريج آية النور على النحو التالي[3]:

(أ) أن يكون المعنى: انتفاء مقاربة الرؤية، ويلزم من ذلك انتفاء الرؤية ضرورة.

(ب) أو أنه يراها بعد يأس واجتهاد.

(جـ) وقيل: إنما هو مثل ضربه الله، فهو يراها ولكنه لا يراها إلا بطيئاً.

(د) وقيل: لم يكد يراها: مبالغة في عدم الرؤية.

وخرج البيت الأول السابق على أن المعنى فيه: وصف المرأة المذكورة بمقاربة الكسل دون حصوله[4]، «ولو كانت -أي كاد- زائدة كان وصفاً مذموماً، لدلالته على مهانة النفس جداً، كما يلزمها أن تنام في أي مكان كانت فيه»[5].

---

(١) هذا على قراءة من قرأ (تزيغ) بالتاء.

(٢) انظر هذه التخريجات في: معاني القرآن للفراء ١٧٦/٢، إعراب القرآن للنحاس ٣٣٤/٢، شرح التسهيل ٤٠٠/١، البحر المحيط ٣١٩/٧-٣٢٠، الدر المصون ١٩/٨-٢٠.

(٣) انظر هذه التخريجات في: معاني القرآن للفراء ٢٥٥/٢، إملاء ما من به الرحمن ١٥٧/٢، البيان في غريب إعراب القرآن ٣١٠/١، البحر المحيط ٥٤/٨، الدر المصون ٤١٦/٨-٤١٧.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٤٠٠/١.

(٥) نتائج التحصيل ١٣٣٥/٤/١.

الترجيح:

أرى أن القول بزيادة (كاد) أدعى للقبول؛ وذلك لما يأتي:

١- لئن أمكن تخريج بعض الشواهد السابقة تخريجات تخالف مذهب القائلين بالجواز، إلا أن بعضها الآخر يترجح فيه القول بزيادة (كاد)؛ ومن ذلك آية براءة السابقة؛ حيث ذكر أبو حيان ثلاثة أوجه ذكرت في تخريج الآية، ثم علق على ذلك بقوله: «وعلى كل واحد من هذه الأعاريب الثلاثة إشكال على ما تقرر في علم النحو»[1]. ثم أورد هذه الاعتراضات والإشكالات[2]. وقد مضى أن أبا حيان رجح زيادة (كاد) في هذه الآية لأمرين: الأول: أن في ذلك خروجاً من الإشكالات، والثاني: قراءة ابن مسعود من غير (كاد).

٢- إن هذه التوجيهات التي خرج عليها المانعون الشواهد السابقة، لا تعني -ضرورة- نفي القول بزيادة (كاد)، بل إن ذلك يكون -أحياناً- راجحاً على غيره من الأقوال التي لا تخلو من بعدٍ وتأويل.

٣- ثبت عن العرب زيادة (كان) كثيراً، وزيادة (أصبح) و(أمسى) كذلك[3]، فلا مانع حينئذ من حمل (كاد) عليها، فيُحكَم عليها بجواز الزيادة.

الخلاف في إعراب قولهم: عسى زيد أن يقوم:

تدخل أفعال المقاربة على الجملة الاسمية، فتعمل عمل (كان)، فترفع الاسم وتنصب الخبر.

والأعرف في خبر (عسى) و(أوشك) أن يقترن بـ(أن). واختلف النحويون في إعراب نحو قولهم: عسى زيد أن يقوم، وذلك على أقوال:

---

(١) البحر المحيط ٥١٨/٥.

(٢) انظر: المرجع السابق، والدر المصون ١٣٤/٦.

(٣) انظر: مسألة زيادة أصبح وأمسى.

الأول: ذهب الجمهور إلى أن (عسى) على بابها، فعل ناسخ، و(زيد) اسمها، و(أن يقوم) في محل نصب خبر[1].

الثاني: ذهب سيبويه[2]، والمبرد[3] إلى أن (عسى) هنا فعل متعدٍ بمنزلة (قارب) معنىً وعملاً، فيكون (أن يقوم) في محل نصب مفعول به. أو أنها فعل لازم بمنزلة (قرب)، فيكون (أن يفعل) مفعولاً به على إسقاط الخافض، والتقدير: قرب زيد من أن يقوم، ثم حذف الجار توسعاً.

الثالث: ذهب الكوفيون[4] إلى أن (عسى) فعل قاصر كذلك بمنزلة (قرب)، إلا أن (أن) والفعل عندهم بدل اشتمال من الفاعل الذي هو (زيد). وتابعهم على ذلك ابن الطراوة[5]. كما وافقهم ابن مالك[6]، إلا أن بدل الاشتمال عنده قد سد مسد الجزأين. فابن مالك يوافق الجمهور في القول بأن (عسى) فعل ناسخ، ويوافق الكوفيين في القول ببدلية (أن يقوم).

الأدلة والمناقشة:

استدل من قال: إن (عسى) فعل ناسخ على بابها، و(أن يقوم) في محل نصب خبر لها، بما يلي:

---

(١) انظر: الإيضاح ٧٥، المفصل ٢٦٩، شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٨، شرح الكافية للرضي ٢/٣٠٢، الارتشاف ٢/١٢٢، منهج السالك ٦٩، المغني ٢٠١.

(٢) انظر: الكتاب ٣/١٥٧-١٥٨، شرح التسهيل ١/٣٩٤، المغني ٢٠٢.

(٣) انظر: المقتضب ٣/٦٨، شرح الجمل ٢/١٧٨، المغني ٢٠٢.

(٤) انظر: شرح الكافية ٢/٣٠٣، ارتشاف الضرب ٢/١٢٢، المغني ٢٠٢، تعليق الفرائد ٣/٢٩٧، الموفي في النحو الكوفي ١٣٠.

(٥) انظر: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ٤٢، منهج السالك ٦٩، الأشباه والنظائر ٣/٦، ابن الطراوة النحوي ١٣٢.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/٣٩٤.

١ - قول الزباء: عسى الغُوَيرُ أبؤسا[١]. حيث نصبت خبر (عسى) مما يدل على أن (أن) ومدخولها في نحو: عسى زيد أن يقوم، في محل نصب.

٢- قول الشاعر:

أكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائِماً لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسِيتُ صَائِمَا[٢]

حيث جاء النصب في خبر (عسى) ظاهراً، مما يرجح كون جملة (أن يقوم) في محل نصب كذلك.

أما من لا يرى أن عسى على بابها، بل خرجت عن كونها فعلاً ناسخاً، وهم أصحاب القولين الثاني والثالث، فقد اعتمدوا على أن القول الأول يؤدي إلى الإخبار بالمصادر عن الجثث، وهو أمر ممتنع؛ لأن الإقرار بكون (عسى) ناسخة، معناه أنها داخلة على ما أصله المبتدأ والخبر، مما يؤدي إلى ممتنع وهو الإخبار بالحدث عن الجثة[٣].

ولذلك خرج أصحاب هذا المذهب الأدلة المسموعة السابقة على أن (عسى) قد ضُمنت معنى (كان)، فأجريت في الاستعمال مجراها[٤].

أما عن الخلاف في إعراب (أن يقوم) بين أصحاب القولين الأخيرين (الثاني والثالث)، فأوجزه بإيراد تخريج كل منهم لذلك:

يقول سيبويه: «وتقول: عسيتَ أن تفعل، فأن هاهنا بمنزلتها في قولك: قاربتَ أن تفعل، أي: قاربتَ ذاك، وبمنزلة: دنوتَ أن تفعل.

(١) انظر: الكتاب ١٥٨/٣، المقتضب ٧٠/٣، مجالس ثعلب ٢٠٩/١، ٣٠٧، ومجمع الأمثال ٢١/٢. والغوير: تصغير غار. والأبؤس: جمع بؤس وهو الشدة.

(٢) قائله رؤبة بن العجاج. انظر: ملحقات ديوانه ١٨٥، الإيضاح ٧٧، الخصائص ٨٣/١، شرح المفصل ١٤/٧، شرح الجمل ١٧٨/٢، المغني ٢٠٣، الجنى الدني ٤٦٣، خزانة الأدب ٣١٦/٩.

(٣) انظر: شرح الجمل ١٧٨/٣، شرح الكافية ٣٠٢/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية ٣٠٢/٢.

واخلولقت السماء أن تمطرَ، أي: لأن تمطرَ. وعسيتَ بمنزلة اخلولقت السماء»[1].

أما الكوفيون فقد لخص الرضي مذهبهم بقوله: «وقال الكوفيون: إن (أن يفعل) في محل الرفع بدلاً مما قبله بدل الاشتمال، كقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿أَن تَبَرُّوهُمْ﴾[2]، أي: لا ينهاكم الله عن أن تبروهم»[3].

ويوضح ابن مالك رأيه في المسألة نفسها بقوله: «والوجه عندي أن تجعل عسى ناقصة أبداً، فإذا أسندت إلى أن والفعل وُجّه بما يوجه وقوع حسب عليها في نحو: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا﴾[4]، فلما لم تخرج حسب بهذا عن أصلها، لا تخرج عسى عن أصلها بمثل: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾[5]، بل يقال في الموضعين: سدت أن والفعل مسد الجزأين. ويوجه نحو: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾[6]، بأن المرفوع اسم عسى، وأن والفعل بدل سد مسد جزأي الإسناد، كما كان يسد مسدهما لو لم يوجد المبدل منه، فإن المبدل في حكم الاستقلال في أكثر الكلام»[7].

ولإخراج المسألة من أن تكون من باب الإخبار بالحدث عن الجثة، لجأ أصحاب القول الأول إلى تخريج قولهم على الأوجه التالية:

١ - تقديم مضاف محذوف إما قبل الاسم نحو: عسى أمر زيد أن يقوم. أو قبل الخبر، نحو: عسى زيد صاحب قيام[8].

---

(١) الكتاب ١٥٧/٣. وانظر في المعنى نفسه: المقتضب ٦٨/٣.

(٢) سورة الممتحنة، الآية [٨].

(٣) شرح الكافية ٣٠٣/٢.

(٤) سورة العنكبوت، الآية [٢].

(٥) سورة البقرة، الآية [٢١٦].

(٦) سورة المائدة، الآية [٥٢].

(٧) شرح التسهيل ٣٩٤/١.

(٨) انظر: شرح الكافية ٣٠٢/٢، المغني ٢٠١، تعليق الفرائد ٢٩٧/٣.

وقد رُدَّ ذلك بأن فيه تكلفاً؛ إذ لم يظهر المضاف الذي قدروه يوماً من الدهر لا في الاسم ولا في الخبر[1].

٢- كما وجهوا قولهم بأنه من باب: زيد عدلٌ وصومٌ[2].

٣- وقيل: إن (أن) زائدة لا مصدرية[3].

ورُد ذلك بأن الزائد لا يلزم إلا مع بعض الكلم كزيادة (ما) في قولهم: افعل هذا آثراً ما، ولزومه مطرداً في موضع معين مع أي كلمة كانت بعيدٌ[4]، ثم إن (أنْ) عاملة في هذا الموضع ونحوه، ولا تسقط إلا قليلاً، مما يجعل القول بزيادتها بعيداً[5].

٤- وقيل: إن (أنْ) في هذا الموضع لا تتقدر بالمصدر؛ لأنها إنما أُتِي بها لتدل على أن في الفعل ترجياً[6].

وكما اعترض على القول الأول، لم يسلم ما نُسب إلى سيبويه والمبرد من الاعتراض، حيث لم يثبت في (عسى) معنى المقاربة لا وضعاً ولا استعمالاً[7]. مما يجعل القول بأنها بمنزلة (قارب) أو (قرب) لا يخلو من بعد أيضاً.

ورد قول الكوفيين ببدلية (أن يقوم)، بأنه يكون حينئذ بدلاً لازماً تتوقف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل[8].

واعتُرض على ذلك بأنه لا مانع من أن يكون البدل لازماً، لكونه هو المقصود بالحكم، وكونه تابعاً لا يقدح في اللزوم، فقد رأينا بعض التوابع يلزم كوصف

---

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) انظر: المغني ٢٠١، تعليق الفرائد ٢٩٧/٣.

(٣) انظر: المرجعين السابقين، وشرح الكافية ٣٠٢/٢.

(٤) انظر: شرح الكافية ٣٠٢/٢.

(٥) انظر: المغني ٢٠٢، تعليق الفرائد ٢٩٧/٣.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/٢. أما في الهمع ١٣٨/٢، فقد ذكر أنه جيء بـ (أن) لتدل على أن في الفعل تراخياً.

(٧) انظر: شرح الكافية ٣٠٣/٢.

(٨) انظر: المغني ٢٠٢، تعليق الفرائد ٢٩٧/٣.

مجرور (رب) إذا كان ظاهراً[1].

الترجيح:

بعد إجمال الاعتراضات والاعتراضات المقابلة لكل قول، يترجح لي أن (عسى) على بابها في قولهم: عسى زيد أن يقوم، فهي فعل ناسخ دال على الترجي رافع للاسم ناصب للخبر.

كما يترجح لي القول الأول في إعراب (أن يقوم)، وهو أن يكون في محل نصب خبر لـ(عسى)؛ وذلك لأنه صُرِّح بالنصب في بعض الأمثلة المسموعة، «فلما ردوه إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل ولم ينطقوا بالمصدر»[2]. وأظهروا النصب، مما يدل على أن المصدر المؤول في موضع نصب كذلك.

ثم إن لذلك نظائر، نحو قولهم: لعل زيداً أن يقوم[3].

ولابد من الإشارة في هذا الموضع إلى ما حالف الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة -رحمه الله- من الصواب عندما أشار إلى أن سيبويه والمبرد لا يختلف رأيهما -في الحقيقة- عن مذهب الجمهور الأول، يقول: «والذي أراه أن سيبويه والمبرد يريان أن أفعال المقاربة تعمل عمل (كان) وأخواتها، فالمرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها، وكذلك الجملة بعدها. وتفسيرهما هذه الأفعال بقارب أو دنا إنما هو تفسير معنى لا تفسير إعراب. كذلك إطلاق المبرد على اسمها بأنه فاعلها وعلى خبرها بأنه مفعولها لا يدل على أنه يعرب الخبر مفعولاً، فقد عبر بذلك في باب كان أيضاً... كما أطلق سيبويه على اسمها بأنه فاعل»[4].

وقد صرح سيبويه نفسه بهذا القول بشكل واضح لا لبس فيه[5].

---

(1) انظر: تعليق الفرائد ٣/٢٩٧-٢٩٨.

(2) شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٨.

(3) انظر: المرجع السابق.

(4) المقتضب ٣/٦٨-٦٩، هـ٢.

(5) انظر: الكتاب ٣/١٦٠.

باب إن وأخواتها

(لكنّ) بين البساطة والتركيب:

اختلف النحويون في (لكنّ): أبسيطة هي أم مركبة، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أنها حرف مركب[1]، وتابعهم من الأندلسيين أبو القاسم السهيلي[2].

الثاني: ذهب عامة البصريين إلى أنها حرف بسيط[3].

الأدلة والمناقشة:

لئن قال الكوفيون بالتركيب في (لكن)، إلا أنهم اختلفوا في أصل (لكنّ)، وفي الحروف التي تركبت منها، وذلك على النحو التالي:

- قيل: إن أصلها: (لكنْ) ساكنة النون و(أنّ) المفتوحة المشددة، طرحت الهمزة، فحذفت نون (لكنْ) لملاقاتها الساكن. وينسب هذا القول إلى الفراء من الكوفيين[4].

- وقيل: إنها مركبة من (لا) و(إنّ) والكاف الزائدة لا للتشبيه، وقد حذفت الهمزة تخفيفاً، وينسب إلى باقي الكوفيين[5]. ووافقهم السهيلي الذي يقول: «وأما لكنّ فأصح القولين فيها أنها مركبة من (لا) و(إن) والكاف. و(الكاف) التي هي للخطاب - في قول الكوفيين- ما أراها إلا كاف التشبيه؛ لأن المعنى يدل عليها إذا

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٦٥-٤٦٦، الإنصاف ١/٢٠٩، نتائج الفكر ٢٥٥، ارتشاف الضرب ٢/١٢٨، المغني ٣٨٤، همع الهوامع ٢/١٥٠.

(٢) انظر: نتائج الفكر ٢٥٥، الارتشاف ٢/١٢٨، الهمع ٢/١٥٠.

(٣) انظر: المراجع السابقة، شرح المفصل ٨/٦٤.

(٤) انظر: المراجع في الهامش الثاني السابق. والذي في معاني القرآن ١/٤٦٥-٤٦٦ موافق لعامة الكوفيين.

(٥) انظر: الارتشاف ٢/١٢٨، المغني ٣٨٤، الهمع ٢/١٥٠.

قلت: ذهب زيد لكن عمراً مقيمٌ، تريد: لا كفعل عمرو، فلا لتوكيد النفي عن الأول، وإنّ لإيجاب الفعل الثاني، وهو المنفي عن الأول؛ لأنك ذكرت الذهاب الذي هو ضده فدل على انتفائه.

فلا تقع (لكن) إلا بين كلامين متنافيين، فلذلك تركبت من (لا) و(الكاف) و(إن)، إلا أنهم لما حذفوا الهمزة المكسورة كسروا الكاف إشعاراً بها»[1].

واستدل الفراء على تركيبها بقوله: «وإنما نصبت العرب بها إذا شددت نونها لأن أصلها: إن عبدالله قائم، فزيدت على (إنّ) لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً؛ ألا ترى أن الشاعر قال:

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدُ[2]

فلم تدخل اللام إلا لأن معناها (إنّ).

وهي فيما وصلت به من أولها بمنزلة قول الشاعر:

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ ... عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُها[3]

وصل (إنّ) ها هنا بلام وهاء، كما وصلها ثمَّ بلام وكاف، والحرف قد يوصل من أوله وآخره»[4].

---

(١) نتائج الفكر ٢٥٥.

(٢) عجز بيت لا يعرف قائله، وصدره:

يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي

انظر: كتاب اللامات ١٥٨، سر صناعة الإعراب ١/٣٨٠، الإنصاف ١/٢٠٩، شرح المفصل ٨/٦٢، رصف المباني ٢٣٥، ٢٧٩، الجنى الداني ١٣٢، لسان العرب ١٣/٣٩١ (لكن)، الخزانة ١/١٦، ١٠/٣٦١. والكمد: أشد الحزن.

ويروى البيت: لعميد.

(٣) لا يعرف قائله. انظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٦٦، الإنصاف ١/٢٠٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٣، لسان العرب ١٢/٦٣٧ (وسم)، ١٣/٩٨ (جنى)، ١٣/٣٩٣ (لهن)، همع الهوامع ٢/١٧٨، الخزانة ١٠/٣٤٠، الدرر اللوامع ٢/١٩٠.

(٤) معاني القرآن ١/٤٦٥-٤٦٦.

كما استدل الكوفيون على تركيب (لكنّ)، وأن أصلها (إنّ)، بأنه يجوز العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع (إنّ)، فدل على أن الأصل فيها (إنّ) زيدت عليها الكاف واللام[1].

أما البصريون القائلون بعدم التركيب في (لكنّ)، فقد احتجوا بما يلي:

١- إن الأصل في الكلمات البساطة، والتركيب خلاف الأصل، ولا ضرورة توجبه، ومن ثمَّ كان الالتفات إلى الأصل أحسن[2].

٢- إنه لا دليل على ما ادعاه الكوفيون من الزيادة والحذف والنقل، إضافة إلى أنه لا معنى لدعواهم[3].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول جمهور البصريين، الذين ذهبوا إلى أن (لكن) حرف بسيط؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة السابقة التي دعم بها البصريون قولهم.

٢- إن المعنى لا يسعف القائلين بالتركيب لتقوية رأيهم، حيث إن تقديرهم للكلام لا يخلو من تمحل وبعدٍ، يخرج منه القول بأن (لكن) حرف ناسخ بسيط دال على الاستدراك.

٣- الاختلاف في التقدير عند القائلين بالتركيب، وما يعترضهم من إشكالات في تقدير متعلقات الكاف المقدرة ووظيفتها.

٤- إن إجازة العطف على موضع (لكنّ) لا يَدل على أن أصلها (إنّ)، وإنما جاز العطف لأن (لكن) لا تغير معنى الابتداء كـ(إنّ)؛ لأن معنى (لكن)

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٢١٣ – ٢١٤.

(٢) انظر: شرح المفصل ٨/٦٤، رصف المباني ٢٨٤-٢٨٥، شرح ألفية ابن معط ٢/٩١٠، شرح الكافية للرضي ٢/٣٦٠.

(٣) انظر: الإنصاف ١/٢١٤، شرح ألفية ابن معط ٢/٩١٠.

الاستدراك، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف، فجاز أن يعطف على موضعها كـ(إنّ)[1].

إفادة (لعل) للتعليل:

من الحروف الناسخة (لعل)، وهي للترجي في المحبوب، وللإشفاق في المكروه. واختُلف في دلالتها على التعليل، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكسائي[2]، والفراء[3] إلى أنها تأتي في بعض التراكيب مفيدة التعليل، وتابعهم على ذلك ابن مالك[4].

الثاني: ذهب سيبويه[5]، والمبرد[6]، وعامة البصريين[7] إلى أنها مفيدة أبداً للترجي أو الإشفاق.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أثبت لـ (لعل) معنى التعليل بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[8]، حيث ذكر الأخفش أن معنى الآية «نحو قول الرجل لصاحبه: افرغ لعلنا نتغدى، والمعنى:

(١) انظر: الإنصاف ١/٢١٧.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢/١٣٠، التذييل والتكميل ٢/٤٤ب، المغني ٣٧٩، الجنى الداني ٥٢٧، همع الهوامع ٢/١٥٢.

(٣) انظر: البحر المحيط ٦/٢٤٥، الدر المصون ٨/٤٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٥، ٧-٨.

(٥) انظر: الكتاب ١/٣٣١، ٢/١٤٨، ٤/٢٣٣.

(٦) انظر: المقتضب ٤/١٠٨، ١٨٣.

(٧) انظر: المراجع في الهامش الأول من هذه المسألة.

(٨) سورة طه، الآية [٤٤].

لتتغدى، و: حتى نتغدى. ويقول الرجل: اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك، أي: لتأخذه»[1].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[2]، وقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[3]، وقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[4]، ونحو ذلك مما يدل على أن «العرب قد استعملت (لعل) مجردة من الشك، بمعنى لام (كي)، فالمعنى: لتعقلوا، ولتتذكروا، ولتتقوا»[5].

٣- قول الشاعر:

وقُلْتُمْ لَنا كُفُّوا الحروبَ لَعَلَّنا نَكُفُّ وَوَثَّقْتُمْ لَنا كُلَّ مَوْثِقِ

فَلَمَّا كَفَفْنا الحربَ كانت عهودُكُمْ كَلَمْعِ سَرابٍ في المَلا مُتَأَلِّقِ[6]

المعنى: كفوا الحروب لنكف، ولو كانت (لعل) هنا شكاً لم يوثقوا لهم كل موثق[7].

أما سيبويه -رحمه الله- ومن وافقه، فقد ردوا تلك الأدلة وغيرها إلى معنى الترجي والإشفاق. يقول سيبويه -معلقاً على آية طه السابقة-: «فالعلم قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما»[8]. فالتوقع في الآية والترجي إنما هو بالنسبة للبشر[9].

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٢/٤٠٧، وانظر: شرح التسهيل ٢/٧-٨.

(٢) سورة البقرة، الآية [٢١]. وغيرها من المواضع.

(٣) سورة الأنعام، الآية [١٥٢]. وغيرها من المواضع.

(٤) سورة البقرة، الآية [٧٣]. وغير ذلك من المواضع.

(٥) أمالي ابن الشجري ١/٧٧.

(٦) لم أقف لهما على نسبة. انظر: الحماسة البصرية ١/٢٥-٢٦، تفسير الطبري ١/٣٦٤، أمالي ابن الشجري ١/٧٧، الجامع لأحكام القرآن ١/١٥٨، شرح التسهيل ٢/٧، الدر المصون ١/١٨٩.

(٧) انظر: أمالي ابن الشجري ١/٧٧، الجامع لأحكام القرآن ١/١٥٨.

(٨) الكتاب ١/٣٣١ وانظر: المقتضب ٤/١٨٣.

(٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٥٨، الجامع لأحكام القرآن ١١/١٣٤، البحر المحيط ٦/٢٤٥، الدر المصون ٨/٤٢.

وعلق أبو حيان على (لعل) في قول الله -تعالى-: ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾[1]، فقال: «الظاهر أن (لعل) على بابها من الرجاء، وكأنه تعليل للبناء والاتخاذ، أي الحامل لكم على ذلك هو الرجاء والخلود ولا خلود»[2].

إذاً فقد خُرِّج ما جاء من هذا في كلام الله -سبحانه- على شك المخاطبين[3]؛ وذلك «لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه -تعالى»[4].

الترجيح:

يظهر لي أن مذهب من قال بإفادة (لعل) للتعليل في بعض النصوص والاستعمالات أوجه وأظهر؛ وذلك لما يلي:

١- صحة المعنى الذي تؤول إليه النصوص السابقة وغيرها إذا حُملت (لعل) فيها على إفادة التعليل، ومن ذلك أيضاً قول الله -تعالى-: ﴿وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۩﴾[5]، فلا ينكر أن يُرتَّب الفلاح على فعل الخير، بل إن ذلك معنى صحيح تتظافر النصوص الشرعية على تأكيده.

٢- إن في البيتين السابقين قرينة لفظية، تمنع إرادة الشك والرجاء من (لعل)، مما يرجح كون (لعل) فيها للتعليل، وإلا فلا معنى لعبارة: ووثقتم لنا كل موثق.

٣- إضافة معنى التعليل أو غيره لـ(لعل) هو إضافة إثراء وإغناء، ولا تعارض بين ذلك وبين أن يكون المعنى الأصلي لـ(لعل) الترجي والإشفاق. أما عن ترجيح

---

(١) سورة الشعراء، الآية [١٢٩].

(٢) البحر المحيط ٣٢/٧. ولعل الأقرب في الآية أن تكون (لعل) للتشبيه، أي كأنكم تخلدون، خاصة أن ذلك يؤيده ما في حرف أبيّ: (كأنكم تخلدون). وقرئ: (كأنكم خالدون) (انظر: الدر المصون ٥٣٩/٨).

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري ٧٦/١.

(٤) شرح الكافية للرضي ٣٤٦/٢. وانظر: الدر المصون ٤٢/٨.

(٥) سورة الحج، الآية [٧٧].

معنى على آخر، فإن ذلك متوقف على القرائن المختلفة. ولا شك أن نقل الأخفش وغيره ممن يوثق بنقله لنصوص دالة على معنى التعليل في (لعل) مرجح لهذا الأمر.

إفادة (لعل) للاستفهام:

كما اختلف النحاة في إفادة (لعل) التعليل، اختلفوا أيضاً في مجيئها للدلالة على الاستفهام، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن (لعل) تجيء للاستفهام[1]، وتابعهم ابن مالك[2].

الثاني: ذهب البصريون إلى أن (لعل) تكون دائماً للترجي أو الإشفاق[3].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أثبت معنى الاستفهام لـ(لعل) بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوۡلٗا لَّيِّنٗا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾[4]، قال القرطبي: «وقيل: لعل هاهنا بمعنى الاستفهام»[5]، فيكون المعنى: هل يتذكر أو يخشى؟».

٢- قول الله -تعالى-: ﴿لَا تَدۡرِي لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحۡدِثُ بَعۡدَ ذَٰلِكَ أَمۡرٗا﴾[6]، وقوله: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾[7]. قال ابن هشام -معدداً معاني (لعل)-: «الثالث:

(١) انظر: الأزهية ٢٢٧، الارتشاف ١٣٠/٢، التذييل والتكميل ٤٤/٢ب، المغني ٣٧٩، الجنى الداني ٥٢٧، همع الهوامع ١٥٣/٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٥/٢، ٨.

(٣) انظر: المراجع في الهامش الأول من هذه المسألة. والكتاب ٣٣١/١، ١٤٨/٢، ٢٣٣/٤، المقتضب ١٠٨/٤، ١٨٣، الجامع لأحكام القرآن ١٣٤/١١.

(٤) سورة طه، الآية [٤٤].

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٣٤/١١. وانظر: الدر المصون ٤٣/٨.

(٦) سورة الطلاق، الآية [١].

(٧) سورة عبس، الآية [٣].

الاستفهام، أثبته الكوفيون، ولهذا علّق بها الفعل في نحو... (الآيتين السابقتين)»[1].

٣- قول بعض الأنصار -رضي الله عنهم- للرسول ﷺ وقد خرج إليهم مستعجلاً: (لعلنا أعجلناك)[2]، أي: هل أعجلناك؟

٤- قولك للرجل: لعلك تشتمني؟ تريد: هل تشتمني؟ فيقول: لا، أو نعم[3].

أما عامة البصريين فقد رجعوا عن التعليل والاستفهام وغيره من المعاني التي قيلت في (لعل) إلى معنى الترجي والإشفاق.

وقد سبق ذكر تأويل سيبويه لآية طه السابقة[4] على رجاء المخاطبين.

ويقول أبو حيان -معلقاً على آية عبس السابقة-: «والظاهر مصب (يدريك) على جملة الترجي، فالمعنى: لا تدري ما هو مترجى منه من تزك أو تذكر. وقيل:

المعنى: وما يطلعك على أمره وعقبى حاله. ثم ابتدأ القول: (لعله يزكى): أي تنمو بركته ويتطهر لله»[5].

كما خُرج الأثر السابق على أن (لعل) فيه دالة على الإشفاق لا على الاستفهام[6].

الترجيح:

يترجح لي أن القول بإفادة (لعل) للاستفهام في بعض الأساليب والنصوص والاستعمالات أظهر؛ وذلك للأسباب التي جئت على ذكرها في مسألة: إفادة (لعل) للتعليل.

---

(١) المغني ٣٧٩.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب: الوضوء، باب: من لم ير الوضوء إلا من المخرجين. انظر: اللؤلؤ والمرجان ١/٨٠ رقم ١٩٦.

(٣) انظر: الأزهية في علم الحروف ٢٢٧.

(٤) انظر: مسألة: إفادة (لعل) للتعليل.

(٥) البحر المحيط ١٠/٤٠٦.

(٦) انظر: الجنى الداني ٥٨٠.

إفادة (كأن) الظن والشك:

اتفق النحويون على أن (كأن) تفيد التشبيه، ولكنهم اختلفوا في إفادتها الشك، وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون إفادة (كأن) الظن والشك[1]، وتابعهم من الأندلسيين ابن السيد[2]، وابن الطراوة[3].

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى أن (كأن) لا تخرج عن إفادة معنى التشبيه، ولا تفيد الظن ولا غيره[4].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أثبت معنى الظن والشك لـ(كأنّ) بأنها تكون للتشبيه إذا كان خبرها جامداً نحو: كأن زيداً أسدٌ. أما إذا كان خبرها صفة مشتقة، نحو: كأن زيداً قائم، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم، فإن (كأن) في هذه الحال تفيد الشك؛ وذلك لأن الشيء لا يشبَّه بنفسه[5].

كما حمل الكوفيون (كأن) على الظن في قول العرب: (كأنك بالشتاء مقبل)، أي أظنه مقبلاً[6].

قال ابن السيد: «وإذا كان خبرها فعلاً أو جملة أو ظرفاً أو صفة فهي للظن والحسبان. قال: والنحويون يقولون: هي للتشبيه، وليس كذلك إلا إذا كان الخبر

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٢٩/٢، المغني ٢٥٣، الجنى الداني ٥٧٢، همع الهوامع ١٥١/٢، ابن الطراوة النحوي ١٣٤.

(٢) انظر: الارتشاف ١٢٩/٢، الجنى الداني ٥٧٢، همع الهوامع ١٥١/٢.

(٣) انظر: المراجع السابقة، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٤٨/١، وابن الطراوة النحوي ١٣٤.

(٤) انظر: الكتاب ١٥١/٣، ٣٣٢، المقتضب ١٠٨/٤، ١١٤، الأصول ٢٣٠/١، وانظر: المراجع السابقة أيضاً.

(٥) انظر: شرح الجمل ٤٤٨/١، شرح الكافية ٣٤٥/٢، المغني ٢٥٣، همع الهوامع ١٥١/٢.

(٦) انظر: المغني ٢٥٣.

مما يمثل به الأول، إما أحط أو أرفع نحو: كأنك ملك، فإذا قلت: كأن زيداً قائم، لم يستقم أن يكون تشبيها، لأن الشيء لا يشبه بنفسه»[1].

أما البصريون الذين يذهبون إلى أن (كأن) لا تنفك عن إفادة معنى التشبيه، فقد ردوا شبهة: إن الشيء لا يشبه بنفسه، بقولهم: إن الشيء يُشبَّه في حالة ما به في حالة أخرى، ففي قولهم: كأن زيداً قائم، كأنك شبهت زيداً وهو غير قائم به قائماً؛ فالشيء قد يشبَّه في حال ما بنفسه في حال أخرى[2].

أو أن يكون التقدير في قولهم: كأن زيداً قائم، كأنَّ هيأةَ زيد هيأةُ قائم[3].

وقد علق الرضي على قولهم: كأنك قائم بقوله: «والأولى أن يقال هي للتشبيه أيضاً، والمعنى: كأنك شخص قائم، حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة، فيصح تشبيه أحدهما بالآخر، إلا أنه حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه، وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه، صار الضمير في الخبر يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر، فلهذا تقول: كأني أمشي، وكأنك تمشي، والأصل: كأني رجل يمشي، وكأنك رجل تمشي»[4].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول الكوفيين ومن تابعهم؛ وذلك لما يلي:

١- بُعْد قولهم عن التقدير والتأويل، فلا حاجة إلى تقدير محذوف -كما هو الحال عند من قصر معنى (كأن) على التشبيه فقط، فأوّلوا ما أوحى بخلاف ذلك.

---

(١) التذييل والتكميل ١٩٢/٢، وانظر: الارتشاف ١٢٩/٢، المغني ٢٥٣، ابن الطراوة النحوي ١٣٤.

(٢) انظر: شرح الجمل ٤٤٨/١، همع الهوامع ١٥١/٢.

(٣) انظر: المرجعين السابقين، وشرح الكافية ٣٤٦/٢.

(٤) شرح الكافية للرضي ٣٤٦/٢.

٢- إن التشبيه الذي ذكره البصريون في نحو: كأن زيدا قائم، بعيد؛ إذ أن من أغراض التشبيه عند البلاغيين[1]: بيان حالة المشبه، والتقرير والتوكيد، والاستطراف أو الإمتاع باستدعاء ما يقل حضوره في الذهن، وكلها معان لا تتأدى بهذا التعبير لما ذكره ابن السيد سابقاً.

عامل الرفع في خبر (إن):

تلزم (إن) وأخواتها المبتدأ والخبر. وهي تعمل النصب في الاسم -باتفاق النحويين-، لكنهم اختلفوا في رفعها للخبر على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن خبر (إن) وأخواتها باقٍ على رفعه الذي كان له قبل دخولها عليه، ولم تعمل فيه (إنّ) وأخواتها شيئاً[2]، وتابعهم من الأندلسيين السهيلي[3].

الثاني: ذهب البصريون إلى أن (إنّ) وأخواتها ناصبة للاسم رافعة للخبر[4].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن تابعهم لمذهبهم بما يلي:

١- ضعف هذه الحروف موازنةً بالأفعال؛ فقد نصبت هذه الحروف الأسماء لمشابهتها للأفعال، وإذا كانت كذلك، فهي فرع عن الأفعال، وإذا كانت فرعاً فهي أضعف منها؛ لأن الفروع دائماً أضعف من الأصل، فينبغي أن لا تعمل في

---

(١) انظر: العمدة ٢٥٦/١ وما بعدها، مفتاح العلوم ٣٣٢ وما بعدها.

(٢) انظر: الأصول ٢٣٠/١، مجالس العلماء ١٠٣، الإنصاف ١٧٦/١؛ التبيين عن مذاهب النحويين ٣٣٣، ارتشاف الضرب ١٢٨/٢، همع الهوامع ١٥٥/٢.

(٣) انظر: نتائج الفكر ٢٣٢، ارتشاف الضرب ١٢٨/٢، همع الهوامع ١٥٥/٢.

(٤) انظر: الكتاب ١٣١/٢، المقتضب ١٠٩/٤، الأصول ٢٣٠/١، الإنصاف ١٧٦/١، التبيين ٣٣٣.

الخبر، جرياً على القياس في حطّ الفروع عن الأصول؛ إذ لو أُعْمِلت في الاسم والخبر، لأدى ذلك إلى التسوية بينها (أي الفروع) وبين الأفعال (أي الأصول)، وذلك لا يجوز[1].

ومما يدل على ضعف (إنّ) وأخواتها عندهم:

- إن خبر (إنّ) قد يكون فعلاً ينتصب بغيرها، ولو كان الفعل خبراً لم يعمل فيه غيره، كما هو حاصل في قول الشاعر:

لا تَتْرُكَنِّي فيهِمُ شَطِيرا　　　إنِّي إذاً أَهْلِكَ أَوْ أطِيرا[2]

فنصب (أهلك) بـ(إذا)، ولو كان الفعل خبراً لم يعمل فيه (إذا).

- ومما يدل على ضعفها كذلك أنه إذا اعترض عليها بأدنى شيء بطل عملها واكتفى به، كقولهم: إنّ بك يكفل زيدٌ، وإنّ بك زيدٌ مأخوذٌ، فأُلغيت (إنّ) وأُدْخلت على حرف الجر ولم تنصب[3].

٢- واستدل السهيلي لقول الكوفيين كذلك، بأنه لو كانت (إنّ) وأخواتها عاملة في الخبر، لما امتنع أن يلي الخبر عامله، كما هو الحال بالنسبة للفعل العامل في الفاعل والمفعول معاً، يقول: «فلا يلي العامل إلا ما عمل فيه؛ فلذلك لا يلي (كان) إلا ما عملت فيه، وكذلك نقول: خبر إنّ المرفوع ليس بمعمول لإنّ، وإنما هو على أصله في باب المبتدأ؛ ولولا ذلك لجاز أن يليها، وإنما وليها إذا كان مجروراً، لأنها ممنوعة من العمل فيه بدخول حرف الجر، مع أن المجرور رتبته التأخير»[4].

---

(١) انظر: الإنصاف ١/١٧٦، التبيين ٣٣٦.

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج وليس في ديوانه. انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٣٨، الإنصاف ١/١٧٧، التبيين ٣٣، شرح المفصل ٧/١٧، المقرب ١/٢٦١، الجنى الداني ٣٦٢، لسان العرب ٤/٤٠٨ (شطر)، المقاصد النحوية ٤/٣٨٣، خزانة الأدب ٨/٤٥٦. وشطير: أي غريب وبعيد.

(٣) انظر: الكتاب ٢/١٣٤، الإنصاف ١/١٧٧، التبيين ٣٣٧.

(٤) نتائج الفكر ٢٣٢.

أما البصريون فقد احتجوا على أن الرافع للخبر هو (إنّ) وأخواتها بما يلي:

١- إنه قويت مشابهة هذه الحروف للفعل، فوجب لها أن تعمل عمله، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب. وقد قُدِّم المنصوب على المرفوع مع (إنّ) لأن عملها فرع، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع، فألزموا الفرع الفرع[1].

ومن أوجه المشابهة بين هذه الحروف والأفعال هي[2]:

- إنها اختصت بالاسم كما اختص الفعل بالاسم.

- إنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي كذلك.

- إن نون الوقاية تدخل عليها نحو: إنني، كما تقول: أكرمني.

- إنها تخفف بحذف إحدى النونين نحو (إنْ) كما يجوز ذلك في (لم يك).

- إن معانيها معاني الأفعال؛ فـ(إن) بمعنى (أؤكد)، و(كأن): أشبه...

- إنها تتصل بها ضمائر النصب كما تتصل بالأفعال.

٢- كما استدل البصريون ومن تابعهم كذلك بأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع. فوجب أن تعمل (إنّ) وأخواتها الرفع في الخبر كما عملت في الاسم النصب[3].

٣- كما أن من الأدلة أن الخبر مرفوع، ولا رافع له إلا (إنّ)، وبيان ذلك أن الرفع لا يخلو إما أن يكون مرفوعاً بما كان مرفوعاً به قبل (إن)، أو بـ(إنّ)، والأول

---

(١) انظر: الإنصاف ١/١٧٧-١٧٨، التبيين ٣٣٣ – ٣٣٤.

(٢) انظر: المرجعين السابقين، و الأصول ٢٣٠-٢٣١. وقد رد ابن عصفور وابن مالك على هذه الأوجه، ولم يقرا من هذه الأوجه إلا الاختصاص وهو لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما.

انظر: شرح الجمل ١/٤٢٢ – ٤٢٣، شرح التسهيل ٢/٨ – ٩.

(٣) انظر: الأصول ١/٢٣٠ – ٢٣١، مجالس العلماء ١٠٣، الإنصاف ١/١٨٥.

باطل، إذ أن المبتدأ والخبر مترافعان –في قول الكوفيين- وقد زال الترافع بدخول هذه الأحرف، فلا رافع للخبر عندئذ إلا (إنّ) نفسها[1].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول جمهور البصريين، الذي يرجع الرفع في الخبر إلى (إن) نفسها؛ وذلك لما يلي:

١- إن مسألة الفرع والأصل في عمل هذه الحروف ليست على إطلاقها، فقد يعمل (الفرع) عمل (الأصل) دون فرق، مثل اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل فيكون له مرفوع ومنصوب؛ وذلك حملاً على الفعل نفسه.

٢- إن ضعف هذه الحروف موازنةً بالأفعال لا يقتضي انعدام عملها في الخبر، بل تظهر فرعيتها في قضايا أخرى مثل تقديم عمل النصب على عمل الرفع؛ لأن الأصل تقديم الرفع. وأثر الضعف إذا ثبت في مواضع أخرى كفى[2].

٣- كما يمكن الاستدلال على ضعف هذه العوامل، فإنه يمكن العثور على أدلة تقويها، مثل أن يقال: إنها تعمل في الاسم إذا فُصل بينها وبينه بظرف أو حرف جر.

٤- إن معاني هذه الحروف إنما يتحقق حصوله في الأخبار، فتنزلت هذه الحروف من الأخبار منزلة العمد من الأفعال، فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع، وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات، فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب[3].

---

(١) انظر: الأصول ١/٢٣٠ – ٢٣١، الإنصاف ١/١٧٩، التبيين ٣٣٥.

(٢) انظر: التبيين ٣٣٧، شرح التسهيل لابن مالك ٢/٨.

(٣) انظر: التبيين ٣٣٣ – ٣٣٤، شرح التسهيل ٢/٩.

نصب الاسم والخبر بعد الحروف الناسخة:

تدخل (إنّ) وأخواتها على المبتدأ والخبر، فتنصب الاسم وترفع الخبر. وقد ورد عن العرب نصب الاسم والخبر بعد الحروف الناسخة، فاختلف النحويون في تأويل ذلك على أقوال:

الأول: ذهب الكسائي والفراء إلى أن نصب الجزءين جائز مع (ليت)، ونقل عن الفراء إجازته مع (لعل) و(كأن) أيضاً[1].

الثاني: ذهب جماعة من النحاة إلى أن نصب الجزءين بـ(إن) وأخواتها لغة، ونسب هذا إلى بعض أصحاب الفراء[2]، كما قال به ابن سلام الجمحي[3]، وتابعهم من الأندلسيين ابن الطراوة[4]، وابن السِّيد البطليوسي[5].

الثالث: ذهب الجمهور إلى (إن) وأخواتها عاملة النصب في الاسم والرفع في الخبر، وما أوهم خلاف ذلك فمؤوّل[6].

---

(١) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٠٠ وما بعدها، شرح الجمل ١/٤٢٥، شرح التسهيل ٢/٩، شرح الكافية ٢/٣٤٧، ارتشاف الضرب ٢/١٣١، همع الهوامع ٢/١٥٦، الخزانة ١٠/٢٤٢.

(٢) انظر: المراجع السابقة، والتذييل والتكميل ٢/١٩٦.

(٣) انظر: طبقات فحول الشعراء١/٧٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٤، وارتشاف الضرب ٢/١٣١. والجمحي هو أبو عبدالله محمد بن سلام بن عبيدالله بن سالم الجمحي البصري، مولى محمد بن زياد، أحد الإخباريين والرواة، أخذ النحو عن حماد بن سلمة، اشتُهر بمؤلفه: طبقات الشعراء. توفي سنة ٢٣١هـ. (انظر: طبقات الزبيدي١٨٠، بغية الوعاة١/١١٥).

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٠٤، منهج السالك ٧٢، همع الهوامع ٢/١٥٦، ابن الطراوة النحوي ١٧٢.

(٥) انظر: المراجع السابقة، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٠، والجنى الداني ٣٩٤.

(٦) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، والأصول ١/٢٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٤.

الأدلة والمناقشة:

استدل أصحاب القولين الأول والثاني بنصوص كثيرة واردة عن العرب، نصب فيها الجزءان مع (إنّ) وأخواتها، ومن هذه النصوص:

١- الحديث المرفوع: (إنّ قعر جهنّم لسبعين خريفا)[١]، حيث نصب الاسم والخبر بعد (إن).

٢- قولهم: لعل زيداً أخانا[٢]، حيث نصب الجزءين بـ (لعل).

٣- قول الشاعر:

كأنَّ أُذُنَيْهِ إذا تَشَوَّفا ... قادِمَةً أو قَلَماً مُحَرَّفا[٣]

٤- قول الآخر:

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللّيل فلْتَأتِ ولْتكُن ... خُطاكَ خِفافاً إنّ حُرَّاسَنا أُسْداً[٤]

---

(١) هذا الأثر هو من كلام أبي هريرة -رضي الله عنه-، حيث وردت الرواية في صحيح مسلم، بعد أن أورد الحديث بطوله: (والذي نفس أبي هريرة بيده، إن قعر جهنم لسبعون خريفاً) (صحيح مسلم بشرح النووي ٣/٧٢). قال النووي -رحمه الله-: «(لسبعون خريفا) هكذا هو في بعض الأصول لسبعون بالواو وهذا ظاهر... ووقع في معظم الأصول والروايات: لسبعين بالياء...». صحيح مسلم بشرح النووي ٣/٧٢، وانظر ما ذكره البغدادي عن هذا الحديث في الخزانة ١٠/٢٤٣.

مع الإشارة إلى أن أهل الحديث يرون أن مثل هذا الحديث مرفوع إلى النبي -ﷺ- حكماً لا تصريحاً. انظر: نزهة النظر ٥٣، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٠١-هـ١.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/١٥٧.

(٣) قائله محمد بن ذؤيب العماني الراجز. انظر: ديوانه ٩٥، الخصائص ٢/٤٣٠، المخصص ١/٨٢، سمط اللآلئ ٢/٨٧٦، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٠١، شرح الجمل ١/٤٢٥، شرح الكافية ٢/٣٤٧، المغني ٢٥٥، خزانة الأدب ١٠/٢٣٧، ٢٤٠. والقادمة: الريشة في مقدمة الجناح. وتشوف الفرس: نصب عنقه وجعل ينظر.

(٤) قائله عمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه. انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٠٠، شرح الجمل ١/٤٢٤، الجنى الداني ٣٨٠، المغني ٥٥، شرح شواهد المغني ١/١٢٢، همع الهوامع ٢/١٥٦، خزانة الأدب ٤/١٦٧، ١٠/٢٤٢.

حيث نصب الاسم (حراسنا) والخبر (أسدا) بـ(إن).

٥- قول الآخر:

يا ليت أيام الصبا رواجعا[١]

حيث نصب كلاً من الاسم والخبر بـ(ليت).

أما الجمهور فيرون أنه لا حجة في شيء من ذلك لإمكان رد ما سُمع من نصب الجزءين بعد الحروف الناسخة إلى ما أجمع على جوازه من نصب للاسم ورفع للخبر.

وقد خُرجت النصوص السابقة تخريجات مختلفة منها:

- حمل الحديث المرفوع السابق على أن القعر فيه مصدر قعرت الشيء: إذا بلغت قعره، وهو اسم إن، و(لسبعين خريفا) ظرف مخبر به، لأن الاسم مصدر، وظروف الزمان يخبر بها عن المصادر كثيراً[٢]. أو أنه على تقدير مضاف محذوف، وقد حذف المضاف وبقي المضاف إليه على جره، والتقدير: سير سبعين[٣].

- وخُرج البيت الأول السابق على أن (قادمة) و(قلما) منصوبان بفعل مضمر، والتقدير: كأن أذنيه إذا تشوفا يخلفان قادمة[٤].

وقيل إن البيت محمول على تقدير مضاف محذوف، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[٥].

---

(١) قائله العجاج. انظر: ملحقات ديوانه ٣٠٦/٢، الكتاب ٢٨٤/١، طبقات فحول الشعراء ٧٨/١، الأصول ٢٤٨/١، المفصل ٢٨، ٣٠٢، شرح المفصل ١٠٣/١، ٨٤/٨، شرح الجمل ٤٢٥/١، خزانة الأدب ٢٣٤/١٠.

(٢) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٠٣/٢، شرح التسهيل ١٠/٢.

(٣) انظر: خزانة الأدب ٢٤٣/١٠.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٠/٢.

(٥) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٠٣/٢.

وقيل إن الشاعر لحّنه كل من الأصمعي[1] وأبي عمرو[2]، ولولا أنه غير فصيح لما جاز لهما ذلك[3].

- وخُرج البيت الثاني السابق على تقدير خبر محذوف، والتقدير: تجدهم أسدا، أو تلقاهم أسدا، أو إن لنا حراسنا، أو على تقدير: إن حراسنا يحرسوننا أسدا، أي في هذه الحال[4].

- وعلى الأوجه نفسها حمل البيت الأخير السابق وما شاكله[5].

الترجيح:

الشواهد السابقة وما شاكلها تدل على أن نصب الجزءين بالحروف الناسخة لغة لطائفة من العرب -قيل إنها لغة رؤبة وقومه-[6] كما حكي عن تميم أنهم ينصبون بـ(لعل)[7]، «وكثر ذلك في خبر ليت»[8].

---

(١) أبو سعيد عبدالملك بن قُريب بن عبدالملك بن علي بن أصمع الأصمعي البصري اللغوي، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر، روى عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة وخلق. صنف غريب القرآن، المقصور والممدود، الاستقاق، كتاب الأضداد وغيرها. توفي سنة ٢١٥هـ. (انظر: أخبار النحويين البصريين٥٨-٦٧، طبقات الزبيدي ١٦٧-١٧٤، تاريخ بغداد١٠/٤١٠-٤٢٠، إشارة التعيين١٩٣-١٩٤).

(٢) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبدالله المازني النحوي، أحد القراء السبعة. كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة، أخذ عن جماعة من التابعين، وقرأ القرآن على سعيد بن جبير ومجاهد. توفي سنة ٢٥٤هـ (انظر: طبقات الزبيدي٣٥-٤٠، نزهة الألباء٣١، طبقات القراء١/٢٨٨، إشارة التعيين١٢١، البغية٢/٢٣١).

(٣) انظر: شرح الجمل ١/٤٢٦. وانظر القصة كذلك في الكامل ٢/١٠٤٦.

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٠٢، شرح الجمل ١/٤٢٥، شرح التسهيل ٢/١٠.

(٥) انظر: المراجع السابقة، والأصول ١/٢٤٨، وشرح الكافية ٢/٣٤٧.

(٦) انظر: طبقات فحول الشعراء ١/٧٨، ارتشاف الضرب ٢/١٣١.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٢/١٣١.

(٨) المرجع السابق.

وإذا كان الأمر كذلك فليس هناك ما يدعو إلى تأويل النصوص وتخريجها على خلاف ظاهرها، وتقدير محذوفات سواء وُجد دليل على هذه المحذوفات أم لم يوجد؛ لأن التأويل «إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، وأما إذا كانت لغة لطائفة من العرب لم تتكلم إلا به فلا تأويل»[1].

أما القياس على هذه اللغة فأرى أنه بعيد؛ لأنها لغة لطائفة قليلة من العرب، وقواعد اللغة ينبغي بناؤها على المشهور الشائع، لا على القليل النادر[2].

إعراب قول الله -تعالى: ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾:

قال الله -تعالى-: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ﴾[3].

قرأ أبو عمرو وغيره (إنَّ هذين) بتشديد نون (إنّ)، وبالياء في (هذين)، وقرأ ابن كثير وغيره (إنْ هذان) بتخفيف نون (إنّ)، وبالألف في (هذان)، في حين قرأ نافع وحمزة والكسائي وغيرهم (إنَّ هذان) بتشديد النون في (إنّ)، وبالألف في (هذان)[4].

وقد اختُلف في تخريج هذه القراءة الأخيرة على أقوال أهمها:

---

(١) الاقتراح ٧٥.

(٢) انظر: ابن الطراوة النحوي ١٧٣.

(٣) سورة طه، الآية [٦٣].

(٤) انظر في قراءات هذه الآية: معاني القرآن للفراء ١٨٣/٢، كتاب السبعة في القراءات ٤١٩، إعراب القراءات السبع وعللها ٣٦/٢ وما بعدها، النشر ٣٢١/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦١/٣، إعراب القرآن للنحاس ٤٣/٣-٤٤، الجامع لأحكام القرآن ١١/١٤٥-١٤٧، البحر المحيط ٣٤٩/٧ – ٣٥٠.

الأول: (إنَّ) بمعنى (نعم)، و(هذان) مرفوع بالابتداء، وممن قال بذلك المبرد[1]، والزجاج[2].

الثاني: اسم (إنّ) ضمير الشأن المحذوف، وجملة (هذان لساحران) في موضع رفع خبر لـ (إن)، وينسب هذا القول لقدماء النحويين[3].

الثالث: اسم (إنّ) هو الهاء المتصلة بـ(هذان)، فلا حذف عندئذ، وخبر (إن) جملة (ذان لساحران)[4].

الرابع: (إنّ) على بابها، وهي العاملة للنصب في الاسم، و(هذان) اسمها، ولكن اختلف في تأويل ذلك على النحو الآتي:

(أ) إن هذه الألف في (هذان) مشبهة بالألف في (يفعلان) فلم تُغيَّر، ونسب هذا القول لبعض الكوفيين[5].

(ب) إن الألف في (هذان) ليست علامة رفع، كما أنها ليست لام الفعل، بل هي دعامة، فزيدت النون ولم تتغير الكلمة، وهذا أحد رأيي الفراء[6].

(جـ) إن الألف في (هذان) ليست علامة التثنية، وإنما هي الألف الأصلية، وقد حذفت ألف التثنية لالتقاء الساكنين، فبقي اسم الإشارة (هذان) على صيغة واحدة في الرفع والنصب والجر، وممن قال بذلك ابن فارس[7].

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج٣/٣٦٣، إعراب القرآن للنحاس٣/٤٤، الجامع لأحكام القرآن١١/١٤٥، البحر المحيط٧/٣٥٠، المغني٥٧.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه٣/٣٦٣. وانظر: المراجع السابقة.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: البحر المحيط٧/٣٤٩.

(٥) انظر: المراجع في هـ ٣ من هذه المسألة.

(٦) انظر: معاني القرآن ٢/١٨٣.

(٧) انظر: الصاحبي ٥٠. وابن فارس هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن محمد بن حبيب اللغوي القزويني. كان نحويا على طريقة الكوفيين. قرأ عليه البديع الهمذاني والصاحب ابن عباد. صنف المجمل في اللغة، فقه اللغة، مقدمة في النحو، اختلاف النحويين. توفي سنة ٣٩٥هـ (انظر: نزهة الألباء٣٩٢-٣٩٦، الفهرست٨٠، إنباه الرواة ١/٩٢-٩٦، إشارة التعيين٤٣، بغية الوعاة١/٣٥٢).

(د) إن التثنية في (هذان) أجريت مجرى الواحد، وهو رأي ابن كيسان[1].

(هـ) إن (هذان) اسم (إنّ)، وموضعها النصب على لغة من يلزم الألف في المثنى رفعاً ونصباً وجراً، وممن قال بذلك الكسائي[2]، والفراء في قوله الثاني[3]، واختاره من الأندلسيين ابن مالك[4]، وأبو حيان[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل من قال: (إن) بمعنى (نعم) بالأدلة الآتية:

١- ما حكاه الكسائي عن عاصم أن العرب تأتي بـ(إنّ) بمعنى: نعم[6]. كما حكى سيبويه أن (إنّ) تأتي بمعنى (أجل)[7].

٢- قول عبدالله بن الزبير -ﷺ- رداً على مقولة الأعرابي: «لعن الله ناقة حملتني إليك»، فقال ابن الزبير: «إنّ وراكبها»، أي: نعم ولُعن راكبها[8].

٣- قول الشاعر:

قالوا غَدَرْتَ فَقُلْتُ إنّ ورُبَّمَا ... نالَ العُلا وشَفَى الغَليلَ الغادِرُ[9]

حيث جاءت (إنّ) فيه بمعنى (نعم).

أما من قال إن (هذان) اسم (إنّ) وذلك على لغة من يلزم الألف في المثنى رفعاً

---

(١) انظر: الحجة لأبي زرعة ٤٥٤ – ٤٥٦، إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٥، الجامع لأحكام القرآن ١١/١٤٧.

(٢) انظر: المراجع السابقة، والبحر المحيط ٧/٣٥٠.

(٣) انظر: معاني القرآن ٢/١٨٤، والمراجع السابقة.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١/٦٢-٦٣.

(٥) انظر: البحر المحيط ٧/٣٥٠.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٤، الجامع لأحكام القرآن ١١/١٤٥.

(٧) انظر: الكتاب ٣/١٥١، إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٤.

(٨) انظر: رصف المباني ٢٠٤، المغني ٥٧، الأشباه والنظائر ١/٢٢٠، الخزانة ٤/٦٢.

(٩) لا يعرف قائله. انظر: شرح المفصل ٣/١٣٠، الجامع لأحكام القرآن ١١/١٤٦، تذكرة النحاة ٧٣٢، جواهر الأدب ٣٤٨.

ونصباً وجراً، فيستدل لرأيه بما يأتي:

١- إن التزام الألف في المثنى رفعاً ونصباً وجراً لغة ثابتة لبني الحارث، وكنانة، وكعب، وزبيد، وخثعم وغيرهم[١].

٢- ما روي من قول بعضهم: ضربت يداه[٢]، يريد يديه.

وقول الآخر: هذا خط يدا أخي بعينه[٣].

وقولهم: كسرت يداه وركبت علاه، بمعنى: يديه وعليه[٤].

٣- قول الشاعر:

فَأَطْرَقَ إطْرَاقَ الشُّجاعِ ولو يرى مَسَاغاً لِنَاباهُ الشُّجاعُ لَصَمَّمَا[٥]

حيث قال: (لناباه) ولم يقل (لنابيه).

٤- كما استدل أصحاب هذا القول بدليل قياسي لخصه الفراء بقوله حاملاً الآية على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقاً: «وذلك أقيس؛ لأن العرب قالوا: مسلمون، فجعلوا الواو تابعة للضمة... ثم قالوا: رأيت المسلمين، فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم. فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١١٣، ٢/٤٠٨، معاني القرآن للفراء ٢/١٨٤، مجاز القرآن ٢/٢١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٦٢ - ٣٦٣، إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٥، الجامع لأحكام القرآن ١١/١٤٥، البحر المحيط ٧/٣٥٠.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١١٣.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٨٤.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١١/١٤٥.

(٥) نسبه الفراء لبعض بني الحارث، ونسبه ابن منظور للمتلمس، وليس في ديوانه المطبوع. وانظر البيت: معاني القرآن للفراء ٢/١٨٤، معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٢، المستقصى في الأمثال ١/٢٢١، إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٥، شرح المفصل ٣/١٢٨، الجامع لأحكام القرآن ١١/١٤٥، اللسان (صمم)، الدر المصون ٨/٦٧.

مفتوحاً، تركوا الألف تتبعه، فقالوا: رجلان في كل حال، وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في كلا الرجلين في الرفع والنصب والخفض وهما اثنان»[1].

هذه أهم الأدلة التي يستدل بها لهذين القولين، وقد اقتصرتُ على إيراد الأدلة الخاصة بهذين الرأيين فقط؛ لأن بقية الأقوال -في مجملها- هي توجيهات إعرابية فحسب.

الترجيح:

قبل الترجيح أشير إلى أن بعضهم قد لحن قراءة ﴿إنّ هذان لساحران﴾، حتى لقد رُوي عن أبي عمرو بن العلاء قوله: «إني لأستحي من الله أن أقرأ (إن هذان)»[2].

ولاشك أن التلحين من الأمور الكبيرة، من أقدم على القول بها، جانبه التوفيق؛ لأن القراءة سنة متبعة، مروية بالتواتر عن الثقات إلى الرسول -ﷺ-، فلا وجه لتخطئة هذه القراءة أو غيرها من القراءات المنسوبة إلى القراء الموثوقين.

أما ما ترجح لي في هذه المسألة، فهو القول بأن (هذان) اسم (إنّ)، وقد لزم الألف في حال النصب مراعاة للغة من يلزم الألف في المثنى رفعاً ونصباً وجراً؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة السابقة التي عضد بها أصحاب هذا القول رأيهم.

٢- لثقة من نقل هذه اللغة ورواها، يقول أبو جعفر النحاس: «والقول الثاني -وهو التخريج على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقاً- من أحسن ما حملت عليه الآية، إذ كانت هذه اللغة معروفة، وقد حكاها من يُرتضى علمُه وصدقُه وأمانته»[3].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/١٨٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١١/١٤٥، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٦٢.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٣/٤٦. وانظر: الجامع لأحكام القرآن ١١/١٤٥.

٣- لأن بقية التخريجات والتأويلات لا تخلو من مآخذ؛ من ذلك أن تخريج الآية على أن (إن) بمعنى (نعم)، أو أن اسمها ضمير الشأن، أو الهاء في (هذان)، كل ذلك يؤدي إلى أن تكون لام الابتداء داخلة على الخبر في جملة (هذان لساحران)، وذلك من الضرورات[1]، مما حدا بالزجاج لتقدير مبتدأ محذوف بعد اللام، فيكون التقدير: هذان لهما ساحران[2]. وقد رد عليه ابن جني مخطئاً؛ لأن التوكيد الذي تدل عليه لام الابتداء يتعارض مع الحذف الذي قدره أبو إسحاق «ألا ترى أن التوكيد من مواضع الإطناب والإسهاب، والحذف من مواضع الاكتفاء والاختصار؟»[3].

حذف خبر (إن) وأخواتها:

اختلف النحاة في حذف خبر (إنّ) وأخواتها للعلم به على أقوال:

الأول: ذهب الكوفيون عدا الفراء إلى إجازة حذفه إذا كان الاسم نكرة، أما إذا كان اسم (إنّ) وأخواتها معرفة فلا يجوز الحذف عندهم[4]، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين السهيلي[5].

الثاني: أجاز الفراء الحذف سواء كان الاسم معرفة أم نكرة، بشرط تكرير إنّ، نحو قولهم: إن مالاً وإن ولداً وإن عدداً[6].

الثالث: أجاز سيبويه والجمهور حذف الخبر سواء كان الاسم نكرة أم معرفة، وسواء كررت (إنّ) أم لم تكرر[7].

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٣٨١/١، البحر المحيط ٣٤٩/٧.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٢/٣، إعراب القرآن للنحاس ٤٦/٣.

(٣) سر صناعة الإعراب ٣٨٠/١-٣٨١.

(٤) انظر: الخصائص ٣٧٤/٢، شرح المفصل ١٠٤/١، ارتشاف الضرب ١٣٥/٢، همع الهوامع ١٦١/٢، خزانة الأدب ٤٥٣/١٠.

(٥) انظر: الأمالي للسهيلي ١١٥-١١٦، الروض الأنف ٢٨٠/٢، أبو القاسم السهيلي ٣٨٣.

(٦) انظر: شرح المفصل ١٠٤/١، ارتشاف الضرب ١٣٥/٢، الهمع ١٦١/٢، الخزانة ٤٥٣/١٠.

(٧) انظر: الكتاب ١٤١/٢، المقتضب ١٣٠/٤-١٣١، الأصول ٢٤٧/١-٢٤٨، الخصائص ٣٧٤/٢، شرح المفصل ١٤٠/١، الارتشاف ١٣٥/٢.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز الحذف مع الاسم النكرة دون المعرفة، بأن الخبر مع النكرة إنما يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً مقدراً قبل الاسم. ولولا ذلك لم يجز الإخبار عن النكرة؛ إذ لا مسوغ لذلك. فلما لزم أن يكون الخبر ظرفاً أو جارا ومجروراً سهل حذفه؛ لأن العرب قد اتسعت في الظروف والمجرورات ما لم تتسع في غيرها[1].

كما استدلوا لمذهبهم كذلك بحمل (إنّ) على نقيضها، فكما أن (لا) -وهي نقيض إنّ- يكثر حذف خبرها واسمها نكرة، فكذلك الأمر مع (إنّ) حيث يحذف خبرها للعلم به إذا كان اسمها نكرة[2].

أما الفراء الذي اشترط تكرير (إنّ) لجواز حذف خبرها، فقد استدل بما يلي:

١- ما حكي أن أعرابياً قيل له: الزّبابة: الفأرة؟ قال: إنّ الزّبابة وإنّ الفأرة. ومعناه: إن الزبابة خلاف الفأرة، وإن الفأرة خلاف الزبابة[3].

٢- قولهم: إن مالاً وإن ولداً وإنّ عدداً، يريدون: إن لهم مالاً[4]... وقد كررت (إنّ) فجاز حذف خبرها.

٣- قول الشاعر:

إنّ مَحَلاً وإنّ مُرْتَحَلاً ... وإنّ في السَّفرِ ما مَضَى مَهَلا[5]

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٣، خزانة الأدب ١٠/٤٥٦.

(٢) انظر: الخصائص ٢/٣٧٤.

(٣) انظر: شرح المفصل ١/١٤٠، شرح الجمل ١/٤٤٣، خزانة الأدب١٠/٤٥٦، والزبابة: نوع من الفأرة.

(٤) انظر: الكتاب ٢/١٤١، الأصول ١/٢٤٧، المغني ٨٢٥.

(٥) قائله الأعشى. انظر: ديوانه ٢٨٣، الكتاب ٢/١٤١، المقتضب ٤/١٣٠، الأصول ١/٢٤٧، الخصائص ٢/٣٧٣، سر صناعة الإعراب ٢/٥١٧، شرح المفصل ١/١٠٣، ٨/٨٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٣، المغني ١١٤، ٨٢٥، خزانة الأدب ١٠/٤٥٢. والسَّفر: المسافرون أي من رحلوا عن الدنيا. والمهل: الإبطاء.

حيث حذف خبر (إنّ) وهي مكررة. والتقدير: إن لنا في الدنيا محلا، وإن لنا عنها مرتحلا.

٤- وقد حسن الحذف عند الفراء مع تكرير (إن)؛ لقوة الدلالة على الخبر المحذوف بالتفصيل[١]. كما أن بالتكرير يعلم أن أحد الخبرين مخالف للآخر عند من يظن أنه غير مخالف[٢].

أما من أجاز الحذف سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، وسواء أكررت (إنّ) أم لا، فقد استدل -بالإضافة إلى الأدلة السماعية السابقة- بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[٣]، حيث حذف خبر (إنّ) واسمها معرفة. والتقدير: إن الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله هلكوا[٤].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ﴾[٥]، حيث حذف خبر (إن) فيها كذلك، والتقدير: يعذبون، أو أهلكوا[٦].

٣- ماذكره سيبويه من قول الرجل للرجل: هل لكم أحد إن الناس ألْبٌ عليكم؟ فيقول: إنّ زيداً، وإنّ عمراً، أي إنّ لنا زيداً[٧].

٤- ما ذُكر من قولهم: إنّ غيرها إبلاً وشاءً. فقولهم: غيرها: اسم إنّ، والخبر محذوف كأنه قال: إن لنا غيرها، أو عندنا غيرها، وانتصب إبلا وشاءً على التمييز[٨].

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٣ - ٤٤٤.

(٢) انظر: شرح المفصل ١/١٠٤.

(٣) سورة الحج، الآية [٢٥].

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٩٣.

(٥) سورة فصلت، الآية [٤١].

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/٦٤.

(٧) انظر: الكتاب ٢/١٤١، المقتضب ٤/١٣٠.

(٨) انظر: الكتاب ٢/١٤١، الأصول١/٢٤٨، شرح المفصل١/١٠٤.

٥- قول الشاعر:

خَـلاَ أنّ حَـيّاً من قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا ... عـلى النَّاسِ أوْ إنّ الأكارِمَ نَهْشَلاَ[١]

حيث حذف خبر (إنّ)، والتقدير: أو إن الأكارم نهشلا تفضلوا.

٦- قول الآخر:

فَلَـوْ كُنْـتَ ضَـبِّيّاً عَرَفْتَ قَرابتي ... ولَكِـنَّ زِنْجِـيّاً عَظِـيمَ المشـافِرِ[٢]

حيث روي البيت بنصب زنجي، فيكون خبر (لكن) محذوفاً، والتقدير: ولكن زنجيا عظيم المشافر لا يعرف قرابتي، فحذف الخبر لفهم المعنى[٣].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول الجمهور الذين أجازوا حذف خبر (إنّ) للعلم به، سواء كان معرفة أم نكرة، وسواء كررت (إنّ) أم لم تكرر؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة، والتي ترد ما ذهب إليه الكوفيون الذين اشترطوا تنكير اسم (إن)، حيث جاء اسمها في بعض هذه الشواهد معرفة. كما ترد قول الفراء، حيث لم تكرر (إنّ) في كثير من الشواهد الواردة.

٢- وجود أدلة أخرى مسموعة عن العرب حذف فيها خبر (إنّ) أو إحدى أخواتها، واسمها معرفة، ولم تكرر (إنّ)[٤].

---

(١) قائله الأخطل، وليس في ديوانه. انظر: المقتضب٤/١٣١، الخصائص٢/٣٧٤، شرح المفصل١/١٠٤، المقرب١/١٠٩، لسان العرب١١/٦٨٢(نهشل)، خزانة الأدب١٠/٤٥٣، ٤٦١. ومعنى تفضلوا: أي رجحوا على الناس بالفضل والمزية. والنهشل: هو أبو القبيلة.

(٢) قائله الفرزدق. انظر: ديوانه ٤٨١، الكتاب ٢/١٣٦، مجالس ثعلب ١/١٢٧، المحتسب ٢/١٨٢، المنصف ٣/١٢٩، جمهرة اللغة ١٣١٢، الإنصاف ١/١٨٢، شرح المفصل ٨/٨١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٣، لسان العرب ٤/٤١٩ (شفر)، الخزانة ١٠/٤٤٤.

والبيت قاله الفرزدق في هجو رجل من ضبّة، نفاه عن ضبة ونسبه إلى الزنج.

(٣) انظر: الكتاب ٢/١٣٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٣.

(٤) انظر: بعض هذه الشواهد في المراجع المشار إليها في الهوامش السابقة، حيث لم آتِ على إيرادها كلها حتى لا تطول المسألة.

٣- إن الحذف لدليل كالمذكور، والحذف هنا لم يكن إلا بعد وجود دليل على المحذوف، سواء كان الموضع موضع تفصيل أم لم يكن[١].

٤- حمل حذف خبر (إنّ) وأخواتها على حذف خبر (لا)، حيث كثر حذفه حتى قيل: إنه لا يذكر. وحمل حذف أخبار هذه الحروف على حذف خبر المبتدأ عند الدلالة عليه[٢].

دخول اللام على خبر (إن) إذا كان فعلاً جامداً :

تدخل اللام على خبر (إن) بشرطين:

أحدهما: أن يفصل بينها وبين الخبر،

والثاني: أن يكون الخبر اسماً مفرداً، أو جملة اسمية، أو فعلاً مضارعاً، أو ظرفاً، أو جاراً ومجروراً[٣].

واختلف النحويون في دخول هذه اللام على الخبر إذا كان ماضياً غير متصرف، نحو: إن زيداً نعم الرجل، وإن الظلم بئس المسعى؛ وذلك على قولين:

الأول: يجوز دخول لام الابتداء على الخبر إذا كان فعلاً جامداً، وعلى ذلك الكوفيون[٤]، وخُص بالذكر منهم الفراء[٥]، وتابعهم من الأندلسيين ابن عصفور[٦]،

---

(١) انظر: المغني ٨٢٦.

(٢) انظر: شرح المفصل ١/١٠٤.

(٣) انظر: الأصول ١/٢٤١، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٧٨٨، البسيط في شرح الجمل ٢/٧٧٩.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/١٤٤، منهج السالك ١/٧٩، المساعد ١/٣٢١، همع الهوامع ٢/١٧٤، التصريح على التوضيح ١/٢٢٢.

(٥) انظر: منهج السالك ١/٧٩، المساعد ١/٣٢١، الهمع ٢/١٧٤.

(٦) انظر: شرح الجمل ١/٤٢٩، ٤٣١.

وابن مالك[1]، والمالقي[2]، وكثير من الأندلسيين غيرهم[3].

الثاني: يمتنع دخول لام الابتداء على الفعل الجامد الواقع خبراً لـ(إنّ)، وعلى ذلك سيبويه[4]. ونسب إلى الجمهور[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز دخول لام الابتداء على الفعل الجامد الواقع خبراً لـ(إنّ)، بأن الفعل الجامد مشبه للاسم؛ وذلك لعدم تصرفه، فأشبه الاسم الذي لا يتصرف[6].

وذكر الرضي وجهاً آخر لمشابهة الفعل الجامد للاسم في قوله: «وإنما تدخل على نعم وبئس وإن كانا في الأصل ماضيين بلا (قد) لما ذكرنا في بابهما من صيرورتهما بمعنى الاسم، فقولك: لنعم الرجل زيد، كقولك: لحسن زيد»[7].

كما عضد المجوّزون لدخول لام الابتداء على الفعل الجامد رأيهم بأن هذا الأخير مشبه للفعل المضارع، يقول ابن مالك: «وإن كان الماضي غير متصرف كنعْم جاز أن تلحقه لأنه يفيد الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور، فيحصل بذلك شبه المضارع»[8]. فكما جاز دخول لام الابتداء على الفعل المضارع، جاز دخولها أيضاً على (نعم) و(بئس).

والأمر عند الفراء أكبر من أن يكون مجرد شبه بين الفعل الجامد والاسم، بل الأمر يتعدى ذلك، حيث إن الفعل الجامد عنده اسم، وإذا ثبت كون الجامد اسماً

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٨.

(٢) انظر: رصف المباني ٣٠٩.

(٣) انظر: الارتشاف ٢/١٤٤، الهمع ٢/١٧٤.

(٤) انظر: الكتاب ١/١٤، الارتشاف ٢/١٤٤، المساعد ١/٣٢١، الهمع ٢/١٧٤.

(٥) انظر: المغني ٣٠١.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٢، منهج السالك ١/٧٩، الهمع ٢/١٧٤.

(٧) شرح الكافية ٢/٣٣٩.

(٨) شرح التسهيل ٢/٢٨-٢٩.

عنده، فهو أحرى بأن تدخل عليه لام الابتداء[1].

أما من منع دخول لام الابتداء على الفعل الجامد الواقع خبراً لـ(إنّ)، فحجته أن هذا الفعل مثل الفعل الماضي غير الجامد الخالي من (قد)، فكما لا يجوز دخول اللام عليه، لم يجز دخولها على الجامد. فهو لا يُحمل على الفعل المضارع، وقياس اللام أن لا تدخل على الخبر إلا إذا كان مبتدأ في المعنى[2].

ومما يدل على أن (نعم) و(بئس) فعلان ماضيان[3]:

- اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقلبها أحد من العرب في الوقف هاء.
- بناؤهما على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه.
- اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف.

الترجيح:

يترجح لي القول بإجازة دخول لام الابتداء على الفعل الجامد الواقع خبراً لـ (إنّ)؛ وذلك لشدة الشبه بين الفعل الجامد وكل من الاسم من جهة والفعل المضارع من جهة أخرى. وكما جاز دخول اللام على كل من الاسم والفعل المضارع، فلا مانع من دخولها على الفعل الجامد الذي يشبهها معنىً ومبنىً.

---

(١) انظر: الإنصاف ٩٧/١، شرح الكافية ٣٣٩/٢، الهمع ١٧٤/٢. والمتتبع لأقوال الفراء في معانيه حول (نعم) و(بئس) يجده لا يختلف كثيرا في رأيه فيهما عن جمهور البصريين، القائلين بفعلية (نعم) و(بئس). انظر: معاني القرآن ٥٦/١-٥٧، ٢٦٧-٢٦٨، ١٤١/٢-١٤٢.

(٢) انظر: الأصول ٢٤١/١، الهمع ١٧٤/٢، الخزانة ٧٨/١٠.

(٣) انظر: الإنصاف ١٠٤/١ وما بعدها.

دخول لام الابتداء على خبر (لكن):

اختلف النحويون في دخول اللام على خبر (لكنّ)، وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون دخولها على خبر (لكنّ) كما تدخل على خبر (إن)[1]، وتابعهم من الأندلسيين المالقي[2].

الثاني: ذهب عامة البصريين إلى منع دخول اللام على خبر (لكنّ)[3].

الأدلة والمناقشة:

احتج الكوفيون ومن وافقهم لمذهبهم بالنقل والقياس:

١ - أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبر (لكن)، يقول الشاعر:

يَلومُونَني في حُبِّ لَيْلى عَواذِلي ... ولكنّني من حُبِّها لَكَميدُ[4]

يقول المالقي بعد ذكر هذا البيت: «والبصريون يقفون في هذا مع السماع لقلته، والكوفيون يجيزونه قياساً، والصحيح عندي أنه قياس ... وإنما قلَّ سماعُ ذلك فيها، وفي صناعة النحو مواضع جائزة قياساً ممنوعة سماعاً، وعكس هذا، وذِكْرها هنا يطول»[5].

٢ - أما القياس، فلأن الأصل في (لكنّ) عند الكوفيين: إنّ زيدت عليها (لا) و(الكاف)، فصارت جميعاً حرفاً واحداً، فاللام إذاً تدخل على خبر (إنّ) في الأصل[6].

---

(١) انظر: معاني القرآن ٤٦٥/١-٤٦٦، الإنصاف ٢٠٨/١ وما بعدها، التبيين ٣٥٣، شرح المفصل ٦٤/٨، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٠/١، شرح الكافية للرضي ٣٥٨/٢، الجنى الداني ٦١٥، المغني ٣٠٧.

(٢) انظر: رصف المبني ٣١٠، ٣٤٩.

(٣) انظر: المراجع في الهامشين السابقين.

(٤) لا يعرف قائله. وقد سبق تخريجه ص ٢٩٤.

(٥) رصف المباني ٣١٠.

(٦) انظر: مسألة: لكن بين البساطة والتركيب، وانظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١-٤٦٦، الإنصاف ٢٠٩/١، التبيين ٣٥٧.

٣- ومما دعم به الكوفيون ومن تابعهم رأيهم كذلك، أن العلة التي من أجلها جاز دخول اللام في خبر (إنّ)، وهي عدم تغير معنى الابتداء، موجودة أيضاً في (لكنّ)، حيث إن الاستدراك ليس بمغير للابتداء[1].

والذي يدل على أن (لكنّ) أصلها (إنّ)، وبالتالي يجوز دخول اللام على خبرها كما جاز ذلك مع (إنّ)، هو أنه يجوز العطف على موضع (لكنّ) كما يجوز العطف على موضع (إنّ)، فكما يقال: إنّ زيداً قائمٌ وعمراً، وعمروٌ، فكذلك الأمر مع (لكنّ) دون بقية أخواتها[2].

أما عامة البصريين ومن تابعهم ممن منع دخول اللام على خبر (لكنّ)، فقد احتجوا بما يلي:

١- إن هذه اللام لا يخلو إما أن تكون لام التأكيد أو لام القسم، على اختلاف المذهبين، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر (لكنّ)؛ وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد، فلام التأكيد إنما حسنت مع (إنّ) لاتفاقهما في المعنى؛ لأن كل واحدة منهما للتأكيد، وأما (لكنّ) فمخالفة لها في المعنى.

وإن كانت لام القسم، فإنما حسنت مع (إنّ)؛ لأن (إنّ) تقع في جواب القسم، كما أن اللام تقع في جواب القسم. وأما (لكنّ) فمخالفة لها في ذلك؛ لأنها لا تقع في جواب القسم؛ فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها[3].

٢- إن دخول اللام على خبر (لكنّ) لو كان جائزاً لكثر ذلك في القرآن والشعر والكلام، ومعلوم أن ذلك لم يشتهر عنهم[4].

---

(١) انظر: رصف المباني ٣١٠، شرح الكافية للرضي ٣٥٨/٢.

(٢) انظر: الإنصاف ٢١٣/١-٢١٤، التبيين ٣٥٧، شرح الكافية ٣٥٨/٢.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ٣٧٦/١، الإنصاف ٣١٤/١، التبيين ٣٥٤، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣١/١.

(٤) انظر: التبيين ٣٥٣ — ٣٥٤.

٣- أما عن أدلة الكوفيين السابقة فقد أجاب عليها المانعون بوجوه:

(أ) إن البيت السابق ليس مما نحن فيه، وإنما أصله: ولكن إنني، ثم حذفت الهمزة والتقت النونان: نون (لكن) ونون (إنني)، فأدغمت النون في النون إجراءً للمنفصل مجرى المتصل، كما قالوا في جعل لك: جعلّك. فاللام إذاً داخلةٌ على خبر (إنني)[(١)].

(ب) وقيل: إن البيت شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه؛ ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم[(٢)]. وقد زيدت اللام في البيت لضرورة الشعر، فقد زيدت كما زيدت في خبر (إنّ) في قراءة من قرأ: ﴿إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[(٣)].

وكما زيدت ضرورة في خبر المبتدأ في قول الشاعر:

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَه ... تَرْضى مِنَ اللَّحْمِ بعَظْمِ الرَّقَبَه[(٤)]

(جـ) كما رد المانعون دعوى التركيب التي قال بها الكوفيون لـ(لكن)، قال أبو البقاء: «وكونُ الكلمة موضوعة على هذا اللفظ ممكن، فلا يعدل عنه لما لا يعلم إلا بوحي أو توقيف»[(٥)].

(د) وأما العطف، فإنما شاركت فيه (لكنّ) الحرف الناسخ (إنّ)؛ لأن الابتداء لم يبطل، وإنما بطل التوكيد، فاستواؤهما في العطف كان لاستوائهما في الابتداء، ومخالفتها لها في التوكيد ينفي جواز دخول اللام على خبر (لكنّ) بخلاف (إنّ)[(٦)].

---

(١) انظر: التبيين ٣٥٥، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٠.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٣٨٠، الإنصاف ١/٢١٤، التبيين ٣٥٦.

(٣) سورة الفرقان، الآية [٢٠]. وهذه قراءة سعيد بن جبير، انظر: الأصول ١/٢٧٤، الجامع لأحكام القرآن ١٣/١١، الدر المصون ٨/٤٦٩.

(٤) نسب الرجز لرؤبة، وقيل: هو لعنترة بن عروس. انظر: ملحق ديوان رؤبة ١٧٠، الأصول ١/٢٧٤، سر صناعة الإعراب ١/٣٧٨، جمهرة اللغة ١١٢١، شرح المفصل ٧/٥٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٠، رصف المباني ٣١١، خزانة الأدب ١٠/٣٢٣.
والشهربة: العجوز الفانية.

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين ٣٥٨.

(٦) انظر: المرجع السابق، الإنصاف ١/٢١٧.

٤- والذي يدل على أن (لكنّ) مخالفة لـ(إنّ) في دخول اللام معها، أنه لم يأت في كلامهم دخول اللام على اسم (لكنّ) إذا كان خبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: لكن عندك لزيداً، أو لكنّ في الدار لعمراً، كما جاء ذلك في (إنّ). فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم، ولا نقل في شيء من أشعارهم، دل أنه لا يجوز دخول اللام في خبرها؛ لأن مجيئه في اسمها مقدم في الرتبة على مجيئه في خبرها، وإذا لم تدخل اللام في اسمها، فأن لا تدخل في خبرها كان ذلك من طريق الأولى[1].

الترجيح:

يظهر لي من تتبع أدلة القولين السابقين، أن مدار الخلاف حول دخول اللام على خبر (لكن) على مسألتين:

الأولى: الخلاف في مبنى (لكن): أبسيطة هي أم مركبة. فمن قال بالتركيب، وأن أصلها (إنّ) أجاز المسألة، ومن قال بالبساطة منع دخول اللام.

الثانية: الخلاف في علة إجازة دخول اللام مع (إن)، فمن ذهب إلى أن علة ذلك: عدم تغير معنى الابتداء، أجاز المسألة؛ لأن (لكن) لا تغير معنى الابتداء كذلك[2]. ومن قال إن العلة: اتفاق اللام مع (إنّ) في المعنى، وهو التأكيد[3]، منع المسألة؛ لأن (لكنّ) عنده تفيد الاستدراك لا التوكيد.

والذي يترجح لي ما ذهب إليه عامة البصريين من منعهم دخول اللام على خبر لكنّ؛ وذلك للأدلة السابقة التي استدل بها أصحاب هذا القول. ثم إن المسموع الذي عضد به المجوّزون رأيهم قليل لا يكفي لبناء قاعدة عليه. هذا إضافة لما سبق أن رجحته من أن (لكنّ) حرف بسيط وليس مركباً؛ لما ظهر لي من مرجحات ذكرت في المسألة ذاتها[4].

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٢١٧-٢١٨.

(٢) انظر: المرجع السابق، رصف المباني ٣١٠.

(٣) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٣٧٦، الإنصاف ١/٣١٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣١.

(٤) انظر مسألة: (لكن) بين البساطة والتركيب.

٢- ما حُكي من قول العرب: إن زيداً لبك لواثق[1].

٣- قول الشاعر:

إنِّي لَعِنْدَ أذى المَوْلى لَذُو حَنَقٍ ... وإنَّ حِلْمي إذا أُوذِيتُ مُعْتَادُ[2]

حيث دخلت اللام على الخبر (ذو)، وعلى معموله المتقدم (عند) وهو ظرف.

وعلل الفراء لهذه المسألة نفسها بقوله: «وإذا عجلت العرب باللام في غير موضعها أعادوها إليه، كقولك: إن زيداً لإليك لمحسن، كان موقع اللام في (المحسن)، فلما أدخلت في (إليك) أعيدت في المحسن، ومثله قول الشاعر:

وَلَوْ أنَّ قَومي لم يَكونوا أعِزَّةً ... لَبَعدُ لَقَد لاقَيْتُ لأبُدَّ مَصْرَعا[3]

أدخلها في (بعد) وليس بموضعها، ومثله قول أبي الجراح: إني لبحمد الله لصالح»[4].

أما من منع دخول اللام على الخبر ومعموله معاً، فحجته أن الحرف إذا أكد فإنما يعاد مع ما دخل عليه أو مع ضميره نحو قوله -تعالى-: ﴿۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[5]. ولا يعاد من غير إعادة ما دخل عليه إلا في ضرورة شعر. فإذا أعيدت اللام توكيداً في مثل: إن زيدا لفي الدار قائم، فينبغي أن يقال: إن زيدا لفي الدار قائم لفي الدار قائم[6].

---

(١) انظر: تعليق الفرائد ٤/٥٦، همع الهوامع ٢/١٧٢.

(٢) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٢/٣١، همع الهوامع ٢/١٧٢، الدرر اللوامع ١/١١٦.

(٣) لا يعرف قائله. انظر -بالإضافة إلى معاني القرآن-: سر صناعة الإعراب ١/٣٩٣، رصف المباني ٣١٥، ٣٢١، الدر المصون ٦/٤١٣.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٣٠.

(٥) سورة هود، الآية [١٠٨].

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٢، همع الهوامع ٢/١٧٣.

وردّ المانعون أدلة المجيزين بأن ذلك قليل فلا يقاس عليه[1]. كما استدلوا على امتناع دخولها على الخبر ومعموله معاً، بامتناع دخولها على الخبر إذا دخلت على الاسم المتأخر أو على ضمير الفصل[2].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز دخول اللام على الخبر ومعموله معاً؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة السابقة، ولورود ذلك نظماً ونثراً عن العرب.

٢- إنه لا يمتنع تأكيد الحرف بآخر مثله لفظاً أو معنىً، بخاصة إذا فُصل بين الحرفين بفاصل، كما هو الحال في هذه المسألة، حيث فصل بين اللام الأولى والثانية بالظرف أو الجار والمجرور المعمولين للخبر. بل حتى ما عده بعضهم شاذاً، لم يسلّم به نحويون آخرون، كما في قول الشاعر:

فَلا واللهِ لا يُلْفَى لِمَا بي ... ولا لِلِما بِهِم أبَداً دواءُ[3]

حيث عد بعضهم دخول اللام على أختها شاذاً[4]. في حين عدها آخرون من باب التأكيد، قال ابن جني –معلقاً على البيت السابق-: «فإحدى اللامين زائدة مؤكدة، وينبغي أن تكون الزائدة هي الثانية دون الأولى؛ لأن حكم الزائد ألا يبدأ به»[5].

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٣٥٦، التصريح على التوضيح ١/٢٢٣.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح ١/٢٢٣.

(٣) قائله: مسلم بن معبد الوالبي. انظر: معاني القرآن للفراء ١/٩٨، الخصائص ٢/٢٨٢، سر صناعة الإعراب ١/٢٨٢، الإنصاف ٢/٥٧١، شرح المفصل ٧/٤٣، ٨/١٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٢، خزانة الأدب ٢/٣٠٨، ٥/١٥٧، ٩/٥٢٨، ١٠/١٩١.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٥٧١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٢.

(٥) سر صناعة الإعراب ١/٢٨٣.

دخول اللام على (إن) في قولهم (لهنّك):

قالت العرب: لهنَّك قائم، ولهنَّك لَقائم. فاختلف النحويين في تخريج ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب سيبويه[1]، وابن السراج[2]، وجماعة إلى أن اللام في (لهنك) لام اليمين، والثانية التي في الخبر هي لام (إنّ).

الثاني: ذهب ابن جني[3] إلى أن اللام في (لهنك) لام الابتداء، والثانية التي في الخبر زائدة، واختار ذلك ابن مالك[4].

الثالث: ذهب الكسائي[5]، والفراء[6] إلى أن الأصل: له إنك، ومعنى له: والله، وإن: جواب القسم. فالأصل: والله إنك لعاقل، فخلطت الكلمتان فصارتا (لهنك): اللام والهاء من (الله)، والنون من (إنّ) المشددة. واختار ذلك ابن عصفور من الأندلسيين[7].

الأدلة والمناقشة:

استدل سيبويه ومن وافقه لمذهبهم بما يلي:

١- لزوم (لهنك) لليمين في قول العرب، قال سيبويه: «وهذه كلمة تكلّمُ بها العرب في حال اليمين، وليس كل العرب تتكلم بها، تقول: لهنّك لرجل صدق، فهي إنّ، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله: هرقت، ولحقت هذه اللام إنّ

---

(١) انظر: الكتاب ٣/١٥٠، الارتشاف ٢/١٤٦، الهمع ٢/١٧٩.

(٢) انظر: الأصول ١/٢٥٩، الارتشاف ٢/١٤٦، الهمع ٢/١٧٩.

(٣) انظر: الخصائص ١/٣١٤-٣١٥، سر صناعة الإعراب ١/٣٧١، ٢/٥٥٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٥، ٣١، الارتشاف ٢/١٤٧، تعليق الفرائد ٤/٥٦-٥٧.

(٥) انظر: الصحاح (لهن) شرح كتاب سيبويه لابن خروف ٢٣٩، خزانة الأدب ١٠/٣٤٤.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٦٦، الارتشاف ٢/١٤٧، الهمع ٢/١٧٩، الخزانة ١٠/٣٣٥.

(٧) انظر: شرح الجمل ١/٤٣٣، الارتشاف ٢/١٤٧، الهمع ٢/١٧٩.

كما لحقت ما حين قلت: إنّ زيداً لما لينطلقن، فلحقت إن اللام في اليمين كما لحقت ما، فاللام الأولى في لهنّك لام اليمين، والثانية لام إنّ»[1].

فإن قيل: إن لام لأفعلن (وهي لام القسم) لا تقع إلا على الفعل.

قيل: إنما جاز لهنّك وإن لم يكن فعلاً لأن الجملة الاسمية وقعت موقع الجملة الفعلية[2].

٢- قول الشاعر:

وَأَمَا لَهِنَّكَ مِنْ تَذَكُّرِ أَهْلِهَا ... لَعَلَى شَفَا يَأْسٍ وإنْ لم تَيْأَسِ[3]

ووجه الدليل في البيت أن (أما) بالتخفيف يكثر الإتيان بها قبل القسم[4].

أما ابن جني ومن وافقه، فقد استدلوا لما ذهبوا إليه بأن ما سهّل دخول لام الابتداء على (إنّ) زوال لفظ (إن) بإبدال همزتها هاءً، فكأنها ليست في الكلام[5].

قال ابن جني: «فالذي يدل على أن اللام في المرتبة قبل إنّ ثلاثة أشياء: الأول: أن العرب قد نطقت بهذا نطقاً، وذلك مع إبدال الهمزة هاء في نحو قولهم: لهنّك قائم، إنما أصلها: لئنك قائم، ولكنهم أبدلوا الهمزة هاء، كما أبدلت هاء في نحو هياك، وهرقت الماء، فلما زال لفظ الهمزة، وحلت مكانها الهاء، صار ذلك مسهلاً للجمع بينهما إذ حلت الهاء محل الهمزة، فزال لفظ إنّ، فصارت كأنها حرف آخر»[6].

أما الكسائي والفراء ومن وافقهما فقد استدلوا على أن (لهنك) أصلها كلمتان،

---

(١) الكتاب ١٥٠/٣، وانظر بالمعنى نفسه: الأصول ٢٥٩/١.

(٢) انظر: خزانة الأدب ٣٣٦/١٠-٣٣٧.

(٣) قائله المرار الفقعسي. انظر: النوادر ٢٨، خزانة الأدب ٣٣٦/١٠، ٣٤٠.

(٤) انظر: خزانة الأدب ٣٣٦/١٠.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٢/١.

(٦) سر صناعة الإعراب ٣٧١/١. وانظر: الخصائص ٣١٤/١-٣١٥.

بما رواه أبو زيد[1] عن أبي أدْهم الكلابيّ الذي قال: لهِ ربّي لا أقول ذلك، بفتح اللام وكسر الهاء في الإدراج. ومعناه: والله ربي لا أقول ذلك[2].

كما استدل أصحاب هذا القول كذلك بأنه قد يُؤتى بلام (إنّ) فتدخل على الخبر، نحو قول الشاعر:

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ ... عَلى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُها[3]

فلو كانت اللام في (لهنك) لام (إنّ) لم يؤت باللام بعد ذلك في الخبر[4].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول ابن جني وابن مالك ومن وافقهما؛ وذلك لما يلي:

١- إن قول سيبويه يلزم منه الجمع بين أداتي توكيد[5].

٢- إن قول الفراء ومن وافقه فيه شذوذات عدة: حذف حرف القسم، إبقاء الجر من غير عوض، حذف أل والألف بعد اللام من (الله)، وحذف الهمزة من (إنّ)، وأنه لم يجئ مع إقرار الهمزة في موضع[6].

---

(١) أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري، الإمام المشهور. كان إماما نحوياً، غلبت عليه اللغة والنوادر. روى عن أبي عمرو بن العلاء، وأبي عبيد وغيرهما. من مصنفاته: لغات القرآن، خلق الإنسان، النوادر. توفي سنة ٢١٥هـ. (انظر: أخبار النحويين البصريين٥٣-٥٧، طبقات الزبيدي١٨٢-١٨٣، معجم الأدباء١١/٢١٢-٢١٧، إنباه الرواة٢/٣٠-٣٥، إشارة التعيين١٢٨، بغية الوعاة ١/٥٨٢-٥٨٣).

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢/١٤٧، الهمع ٢/١٧٩، الخزانة ١٠/٣٣٩.

(٣) لا يعرف قائله. انظر تخريجه ص٢٩٤.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٣.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢/١٧٩.

(٦) انظر: المرجع السابق، خزانة الأدب ١٠/٣٤٣.

٣- إن قول ابن جني ومن وافقه - وإن كان فيه جمع بين أداتي توكيد- إلا أنه مما سهل ذلك زوال لفظ (إنّ) بعد إبدال همزتها هاء.

٤- إن اللام التي أتي بها في الخبر بعد (لهنك) ليست لام ابتداء، ولكنها لام زائدة، وقد زيدت الثانية ولم تزد الأولى؛ لأن «الحروف إنما تزاد لضرب من ضروب الاتساع، فإذا كانت للاتساع كان آخر الكلام أولى بها من أوله»[(١)].

إعمال (إن) وأخواتها وهي موصولة بـ(ما):

تتصل الحروف الناسخة بـ(ما)، فتكفّها عن العمل فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية، وتهيّئها للدخول على الجمل الفعلية، نحو قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[(٢)].

وقد اختلف النحويون في إعمال (إنّ) وأخواتها إذا لحقت بها (ما)، وذلك على أقوال:

الأول: الإعمال والإهمال خاص بـ(ليت) فقط دون غيرها إذا اتصلت بها (ما)، وعلى ذلك سيبويه[(٣)]، والأخفش[(٤)]، وتابعهما ابن عصفور[(٥)].

الثاني: طرد جواز الإعمال والإهمال مع كل الحروف الناسخة إذا اتصلت بها

---

(١) الخصائص ٣١٦/١.

(٢) سورة فاطر، الآية [٢٨].

(٣) انظر: الكتاب ١٣٧/٢-١٣٨، الأصول ٢٣٣/١، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٨٧/٢، شرح الكافية ٣٤٨/٢.

(٤) انظر: شرح شواهد الإيضاح ١١٧، شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٤/١، ارتشاف الضرب ١٥٧/٢، منهج السالك ٨٠/١.

(٥) انظر: شرح الجمل ٤٣٤/١-٤٣٥.

ومن طرد الإعمال والإهمال في كل حروف الباب إذا اتصلت بها (ما)، استدل بما يلي:

١- ما رُوي عن العرب في قولهم: (إنما زيداً قائمٌ)، حيث روى ذلك عنهم الكسائي والأخفش[1].

٢- قياس هذه الحروف في الإعمال والإهمال إذا لحقت بها (ما) على (ليت) إذا اتصلت بها (ما). فكما جاز ذلك مع (ليت) جاز أيضاً الإعمال والإهمال مع باقي الحروف؛ وذلك لـ«إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياساً، وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها»[2].

أما الفراء الذي أوجب الإعمال مع (ليت) و(لعل)، فلعل مستنده أن البيت السابق ليس دليلاً على إعمال (ليت) في رواية نصب (الحمام) فحسب، بل حتى رواية الرفع يمكن أن تخرج كذلك على إعمال (ليت)؛ وذلك بأن تجعل (ما) موصولة أو نكرة موصوفة، والتقدير: ليت ما هو هذا الحمام لنا، فـ(ما) اسم (ليت)، و(هو) مبتدأ محذوف، وخبره (هذا)، والجملة صلة (ما) أو صفتها. فـ(ليت) بهذا التوجيه عاملة في الروايتين: «وهي حقيقة بذلك؛ لأن اتصال (ما) بها لم يزل اختصاصها بالأسماء بخلاف أخواتها فإن اتصال (ما) بها أزال اختصاصها بالأسماء، فاستحقت (ليتما) بقاء العمل»[3].

الترجيح:

لا خلاف بين العلماء في إجازة إعمال (ليت) وإهمالها إذا اتصلت بها (ما)، إذا تجاوزنا الخلاف القليل الذي أثاره الفراء بإيجابه إعمال (ليت) إذا اتصلت بها (ما)، وهو خلاف يسير، بخاصة أنه ينسب للفراء كذلك القول الذي ذهب إليه سيبويه[4].

---

(١) انظر: شرح اللمع ١/٧٥، شرح التسهيل ٢/٣٨، شرح الكافية ٢/٣٤٨.

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٨.

(٣) شرح التسهيل ٢/٣٨، وانظر: الكتاب ٢/١٣٧-١٣٨.

(٤) انظر: شرح شواهد الإيضاح ١١٧، الارتشاف ٢/١٥٧، منهج السالك ١/٨٠.

أما باقي الحروف، فالذي يظهر لي أنه لا يجوز فيها إلا الإهمال إذا اتصلت بها (ما)؛ وذلك لعدم السماع؛ اللهم إلا ما رواه الكسائي والأخفش من قول العرب: (إنما زيداً قائمٌ)، وهو قليل، وإن ثبت لا يسوغ القياس عليه، حتى إن كانت الغاية إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد –كما يقول ابن مالك–(1).

ولعل مما يرجح هذا الاختيار فوات الاختصاص في هذه الحروف بسبب (ما)(2)، حيث يجوز عندئذ أن تدخل على الأسماء والأفعال على السواء.

دخول (ليتما) على الجمل الفعلية:

إذا لحقت (ما) الحروف الناسخة كفتها عن العمل، وارتفع ما بعدها بالابتداء، وجاز أن تلي (إنّ) و(أنّ)، و(كأنّ)، و(لكنّ)، و(لعل) الجملة الفعلية، نحو قول الله –تعالى–: ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾(3)، وقوله: ﴿أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾(4)، وقوله: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾(5)، وقول الشاعر:

ولكِنَّما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ... وَقَدْ يُدْرِكُ المجْدَ المؤَثَّلَ أَمْثَالي(6)

وقول الآخر:

أَعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما ... أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المقَيَّدا(7)

---

(1) انظر: شرح التسهيل ٣٨/٢.

(2) انظر: شرح الكافية للرضي ٣٤٨/٢.

(3) سورة الأنبياء، الآية [١٠٨].

(4) سورة المؤمنون، الآية [١١٥].

(5) سورة الأنفال، الآية [٦].

(6) قائله امرؤ القيس. انظر: ديونه ٣٩، إصلاح المنطق ٢١، شرح أبيات سيبويه ٣٨/١، جمهرة اللغة ١٢١، الإنصاف ٨٤/١، شرح شواهد الإيضاح ٩٢، المغني ٣٣٨، شرح شواهد المغني ٣٤٢/١، الخزانة ٣٢٧/١.

(7) قائله الفرزدق. انظر: ديوانه ١٨٠/١، الأزهية ٨٨، شرح المفصل ٥٤/٨، ٥٧، المغني ٣٧٨، ٣٨٠، شرح شواهد المغني ٦٩٣، همع الهوامع ١٩٠/٢.

واختلف النحويون في (ليت) إذا لحقتها (ما)، هل تدخل على الجمل الفعلية أو لا، وذلك على قولين:

الأول: أجاز البصريون أن تلي (ليتما) الجملة الفعلية[1]، نحو: ليتما قام زيد، وليتما يقوم عمرو. وتابعهم على ذلك من الأندلسيين ابن أبي الربيع[2].

الثاني: منع الفراء دخول (ليتما) على الجملة الفعلية[3]، وتابعه من الأندلسيين ابن عصفور[4]، وابن مالك[5]. ونسب أبو حيان هذا القول إلى أصحابه المتأخرين[6].

الأدلة والمناقشة:

لم أقف على أدلة عضد بها المجوّزون إيلاء (ليتما) الفعل رأيهم -في حدود ما اطلعت عليه-، ولكن يمكن أن يستدل لهم بأن دخول (ما) على (ليت) مشبه لدخولها على بقية الحروف الناسخة، فكما تكف هذه الحروف عن العمل فيرتفع ما بعدها بالابتداء، فهي تهيئها كذلك للدخول على الجمل الفعلية، سواءً في ذلك (ليت) أم غيرها من الحروف الناسخة. قال أبو حيان: «إذا لحقت هذه الحروف (ما) غير الموصولة، ارتفع ما بعدها بالابتداء، وكفتها (ما) عن العمل، وجاز أن تليها الجملة الفعلية، فتكون (ما) مهيئة وموطئة»[7].

أما من منع دخول (ليتما) على الجملة الفعلية، فدليله أن (ما) الداخلة على (ليت) لم تُزِل اختصاصها بالأسماء، يقول ابن مالك معللاً إعمال (ليت) بعد

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٧/٢، همع الهوامع ١٩٠/٢، خزانة الأدب ٢٥٢/١٠.

(٢) انظر: الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٤٢-٢٤٣، ابن أبي الربيع: آراؤه النحوية ٥٩.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٥٧/٢، خزانة الأدب ٢٥٢/١٠.

(٤) انظر: شرح الجمل ٤٣٥/١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٨/٢.

(٦) انظر: الارتشاف ١٥٧/٢، خزانة الأدب ٢٥٢/١٠.

(٧) ارتشاف الضرب ١٥٦/٢.

اتصالها بـ(ما): «وهي حقيقة بذلك ؛ لأن اتصال (ما) بها لم يزل اختصاصها بالأسماء، بخلاف أخواتها، فإن اتصال (ما) بها أزال اختصاصها بالأسماء»[1].

ثم إن العرب لم تولها الفعل قط، فالأخفش -على سعة حفظه- قال: إنه لم يسمع قط: ليتما يقوم زيد[2].

وقال ابن عصفور: «وأما ليتما فلم تولها العرب الفعل قط، لا يحفظ من كلامهم: ليتما يقوم زيد»[3].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول الثاني السابق، وهو عدم جواز إيلاء (ليتما) الجملة الفعلية ؛ وذلك لانعدام النقل عن العرب الذي يجوز القياس عليه فتجوز المسألة.

ولعل مما يؤكد اختصاص (ليت) بالأسماء حتى بعد دخول (ما) عليها، أن الأولى فيها والأكثر أن تكون عاملة حتى بعد اتصال (ما) بها، بل حتى ذلك البيت المشهور[4] الذي يستدل به عادة على كف عمل (ليت) بـ(ما) في رواية رفع (الحمامُ)، هذه الرواية نفسها خرجها سيبويه وغيره على أن (ليت) فيها عاملة، و(ما) فيها موصولة أو نكرة موصوفة، فيكون تقدير البيت: ليت ما هو هذا الحمام لنا[5].

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣٨، وانظر: رصف المباني ٣٦٧، همع الهوامع ٢/١٨٩.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢/١٩٠.

(٣) شرح الجمل ١/٤٣٥.

(٤) هو قول النابغة:

ألا ليتما هذا الحمامُ لنا ... إلى حمامتنا ونصفه فقد

وانظر: تخريج البيت في المسألة السابقة: إعمال (إن) وأخواتها وهي موصولة بـ(ما).

(٥) انظر: الكتاب ٢/١٣٧-١٣٨، شرح التسهيل ٢/٣٨.

الخلاف في (إنْ) المخففة من الثقيلة وإعمالها:

اختلف النحويون في تخفيف (إنّ) وإعمالها، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكسائي في أحد قوليه والفراء وعامة الكوفيين[1] إلى أن (إنّ) لا تخفف لا معملة ولا مهملة، أما (إنْ) فهي حرف مستقل ثنائي الوضع ليس أصله (إنّ) المثقلة، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين أبو بكر الزبيدي[2].

الثاني: تُخَفف (إنّ) فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها، وعلى ذلك سيبويه[3]، والكسائي في قوله الثاني[4]، وعامة البصريين[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل من منع تخفيف (إنّ) وإعمالها بما يلي:

١- إن (إنْ) الخفيفة حرف ثنائي الوضع، وليس أصلها (إنّ)، وهي دالة على النفي، واللام بعدها بمعنى (إلا)[6].

٢- زوال شبه هذا الحرف بالفعل، فلا يعمل النصب في الاسم التالي له؛ ذلك أن (إنّ) المثقلة إنما عملت النصب لأنها أشبهت الفعل في اللفظ «لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه –أي الفعل الماضي- على ثلاثة أحرف، وأنها مبنية على الفتح كما

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٩-٣٠، الأصول ١/٢٦، إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٠٥، الإنصاف ١/١٩٥، شرح التسهيل ٢/٣٤، ٣٧، شرح الكافية ٢/٣٥٩، الارتشاف ٢/١٤٩، تعليق الفرائد ٤/٦٠.

(٢) انظر: الواضح للزبيدي ٤٢، أبو بكر الزبيدي ٢١٣.

(٣) انظر: الكتاب ٢/١٤٠.

(٤) وافق الكسائي البصريين فيما إذا دخلت (إنْ) على الاسم فهي مخففة من المشددة عاملة، ووافق بقية الكوفيين فيما إذا دخلت (إن) على الفعل، فهي نافية عنده. انظر: الأصول ١/٢٦٠، شرح الكافية ٢/٣٥٩، الارتشاف ٢/١٥١، همع الهوامع ٢/١٨٤.

(٥) انظر: المقتضب ٢/٣٦٣، الأصول ١/٢٦٠، أمالي ابن الشجري ٣/١٤٧، الإنصاف ١/١٩٥.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٤-٣٥، الارتشاف ٢/١٤٩، الهمع ٢/١٨٣.

أنه مبني على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها»[1].

٣- كما أن من أدلة المانعين أن «(إنّ) المشددة من عوامل الأسماء، و(إنْ) المخففة من عوامل الأفعال؛ فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال»[2].

٤- واستدل الكوفيون لمجيء اللام بمعنى (إلا) بعد (إنْ) المخففة بقول الشاعر:

أمْسَى أبانٌ ذليلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ ... وَما أبانٌ لَمِنْ أعْلاجِ سُودانِ[3]

فاللام عندهم في (لمن) بمعنى (إلا)[4].

وأما من أجاز التخفيف والإعمال، فقد استدل بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[5]، حيث قرأ أهل المدينة الآية بتخفيف (إن) ونصب (كلا) على أنها اسمها[6].

٢- ما سمع من العرب من تخفيف (إنّ) وإعمالها النصب في الاسم التالي لها، قال سيبويه: «وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلقٌ»[7].

---

(١) الإنصاف ١/١٩٥.

(٢) المصدر السابق ١/١٩٥-١٩٦.

(٣) لم أقف له على نسبة. انظر: شرح التسهيل ٢/٣٠، الارتشاف ٢/١٤٨، التذييل والتكميل ٢/٢١٦، المغني ٣٠٧، تعليق الفرائد ٤/٥٥، ٦٥، شرح أبيات المغني ٤/٣٥٥، الهمع ٢/١٧٨، الدرر اللوامع ١/١١٧-١١٨.

(٤) انظر: الارتشاف ٢/١٤٨، تعليق الفرائد ٤/٥٥، ٦٥.

(٥) سورة هود، الآية [١١١].

(٦) انظر: الكتاب ٢/١٤٠، السبعة ٣٣٩، الإتحاف ٢٦٠، النشر ٢/٢٩٠، الكشف ١/٥٣٦، معاني القرآن وإعرابه ٣/٨٠-٨١، إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٠٤-٣٠٥، البحر المحيط ٥/٢٦٦.

(٧) الكتاب ٢/١٤٠.

٣- إنه قد سمع تخفيف بعض أخوات (إنّ) مع إعمالها، من ذلك قول الشاعر:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ[١]

حيث خففت (كأنّ) وأعملت.

وقول الآخر:

في فِتْيَةٍ كسُيُوفِ الهِنْدِ قد عَلِموا أنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ[٢]

حيث إن (أنْ) عاملة في ضمير مقدر، والتقدير: أنه هالك[٣].

كما صح عن العرب قولهم: إلا أنْ أخاك ذاهبٌ، بمعنى (أنّ) المشددة[٤].

٤- كما استدل المجيزون كذلك بأن تخفيف (أنّ) وحذف حرف منه ليس مخلاً بإعماله، شأنه في ذلك شأن الفعل الذي لا يتغير عمله حين يحذف منه، مثل: لم يك[٥]. وشأنه في ذلك أيضاً شأن حروف أخرى تُخفف ويبقى عملها مثل (رب)[٦].

أما الكسائي الذي يجيز أن تكون (إنْ) مخففة من الثقيلة مع الأسماء، ويمنع المسألة مع الأفعال، فإنه قال بذلك لأن «المخففة بالاسم أولى نظراً إلى أصلها، والنافية بالفعل أولى لأن معنى النفي راجع إلى الفعل»[٧].

---

(١) لم أقف له على نسبة. انظر: الكتاب ١٣٥/٢، ١٤٠، تفسير الطبري ٤٩٧/١٥، المنصف ١٢٨/٢، أمالي ابن الشجري ٣٦٢/١، ١٧٨/٢، ٥٦٤، الإنصاف ١٩٧/١، شرح المفصل ٨٢/٨، الخزانة ٣٩٨/١٠. والحقان: مثنى حق، وهو ما ينحت من خشب أو عاج، شبه الثديان بذلك لاكتنازهما ونهودهما.

(٢) قائله الأعشى. انظر: ديوانه ٥٩، الكتاب ١٣٧/٢، ٧٤/٣، المقتضب ١٠/٣، الأصول ٢٣٩/١، المسائل المنثورة ٢٢٨، أمالي ابن الشجري ١٧٨/٢، ١٥٦/٣، الخزانة ٣٩٠/٨.

(٣) انظر: الكتاب ١٣٧/٢. والذي يجدر التنبيه إليه أن من القائلين بإعمال (أنْ) المخففة الفراء، بشرط أن يكون اسمها ضميراً. انظر: معاني القرآن للفراء ٩٠/٢.

(٤) انظر: الإنصاف ١٩٦/١.

(٥) انظر: الكتاب ١٤٠/٢.

(٦) انظر: أمالي ابن الشجري ١٧٩/٢-١٨٠.

(٧) شرح الكافية للرضي ٣٥٩/٢.

الترجيح:

يترجح لي القول بإجازة تخفيف (إنّ) وإعمالها؛ وذلك لما يأتي:

١- للنصوص الصحيحة الثابتة بنقل الثقات، التي جاء فيها تخفيف (إنّ) وإعمالها، ومن هذه النصوص قراءة سبعية لآية هود السابقة.

٢- إن تخريج المانعين لتلك النصوص، بالإضافة إلى ما فيه من تأويل، فإنه يتعارض مع أصولهم هم أنفسهم، يقول ابن مالك: «ويجعلون -أي الكوفيين- النصب في: (وإن كلا) بفعل يفسره (ليوفينهم)، أو بليوفينهم نفسه، وبه قال الفراء، وكلا القولين محكوم على أصولهم بمنعه في هذا المحل أو بضعفه؛ لأنهم يوافقون في أن ما بعد (إلا) لا يعمل فيما قبلها، ولا يفسر عاملاً فيما قبلها»[1].

٣- إنه لا يجوز أن يقال: زيداً لأضربنه وعمراً لأكرمنه؛ ولذلك يبعد أن تكون (كلا) في آية هود السابقة منصوبة بـ(ليوفينهم)، كما يذهب إلى ذلك بعض المانعين لتخفيف (إنّ) وإعمالها[2].

٤- للأدلة السابقة التي أوردها المجيزون لتقوية ما ذهبوا إليه.

الأفعال التي تلي (إنْ):

ذكرت في المسألة السابقة أن (إنّ) تخفف عند عامة البصريين، في حين أن (إنْ) حرف مستقل ثنائي الوضع وليس أصله (إنّ) عند عامة الكوفيين.

وقد اختلف النحويون في الأفعال التي تدخل عليها (إنْ)، وذلك على قولين:

الأول: يجوز أن يليها الأفعال الناسخة وغير الناسخة، وعلى ذلك الكوفيون[3]،

(١) شرح التسهيل ٢/٣٥.

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٠٥، الإنصاف ١/١٩٦.

(٣) انظر: شرح المفصل ٨/٧١-٧٢، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٨، شرح التسهيل ٢/٣٢، شرح الكافية ٢/٣٥٩، تعليق الفرائد ٤/٦٥، الهمع ٢/١٨٣، خزانة الأدب ١٠/٣٧٣.

والأخفش[1]، وتابعهم ابن مالك[2].

الثاني: لا يجوز أن يليها إلا الأفعال الناسخة فقط، وعلى ذلك عامة البصريين عدا الأخفش[3].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز دخول (إنْ) على الأفعال الناسخة وغيرها بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[4]، قال الأخفش: «وفي حرف ابن مسعود: إن لبثتم لقليلا»[5]. فأدخل (إنْ) على الفعل غير الناسخ.

٢- ما حكي عن بعض العرب: إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه[6].

٣- قول امرأة: والذي يُحلف به إن جاء لخاطبا، تعني النبي ﷺ[7].

٤- ما حكي عن بعض العرب: إنْ قنعتَ كاتبك لسَوطا[8].

٥- قول الشاعرة:

ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً   حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ[9]

---

(١) انظر: المراجع السابقة، والارتشاف ٢/١٥٠-١٥١.

(٢) انظر: التسهيل ٢٢، شرح التسهيل ٢/٣٧، التصريح ١/٢٣١-٢٣٢.

(٣) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، والبحر المحيط ٢/١٨٣، ٣/١٠٥.

(٤) سورة المؤمنون، الآية [١١٤].

(٥) معاني القرآن للأخفش ٢/٤١٩.

(٦) انظر: الأصول ١/٢٦٠، شرح التسهيل ٢/٣٧، شرح الكافية ٢/٣٥٩.

(٧) انظر: غريب الحديث ١/٢٩٧، شرح التسهيل ٢/٣٧.

(٨) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٨، همع الهوامع ٢/١٨٣.

(٩) قائله عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل تخاطب عمرو بن جرموز المجاشعي الذي اغتال زوجها الزبير بن العوام. انظر: معاني القرآن للأخفش ٢/٤١٩، المسائل البغداديات ١٧٨، سر صناعة الإعراب ٢/٥٤٨، ٥٥، المحتسب ٢٥٥، اللامات للزجاجي ١٢١، الأزهية ٣٧، أمالي ابن الشجري ٣/١٤٧، الإنصاف ٢/٦٤١، شرح التسهيل ٢/٣٧، الخزانة ١٠/٣٧٣.

حيث أدخلت (إنْ) الخفيفة على فعل غير ناسخ وهو (قتلت).

٦- قياس الأفعال غير الناسخة في إيلائها (إنْ) الخفيفة على الأفعال الناسخة التي ثبت دخول (إنْ) عليها، نحو قوله -تعالى-: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[1].

أما من منع دخول (إنْ) على الأفعال غير الناسخة وألزمها الناسخة منها فقط، فقد استدل بما يلي:

١- إنه لم يل (إنْ) الخفيفة في كتاب الله -تعالى- إلا الأفعال الناسخة في نحو قوله: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾[2]، وقوله: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ﴾[3]، وقوله: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[4].

٢- إن (إنْ) كانت قبل التخفيف مختصة بالمبتدأ والخبر، «فلما خُففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل، وكان الفعل من الأفعال المشاركة لها في الدخول على المبتدأ والخبر كي لا تفارق محلها بالكلية»[5]. ولأن هذه الأفعال الناسخة «وإن كانت أفعالاً فهي في حكم المبتدأ والخبر لأنها إنما دخلت لتعيين ذلك الخبر أو الشك فيه لا لإبطال معناه»[6].

أما ما استدل به من أجاز إيلاء (إنْ) الأفعال غير الناسخة، فقد رده المانعون بأحد أمرين:

---

(١) سورة الأعراف، الآية [١٠٢].

(٢) سورة يوسف، الآية [٣].

(٣) سورة الإسراء، الآية [٧٣].

(٤) سورة الشعراء، الآية [١٨٦].

(٥) شرح التسهيل ٢/٣٧، وانظر: شرح الكافية ٢/٣٥٩.

(٦) شرح المفصل ٨/٧٢.

- إن ما سُمع عن العرب من ذلك هو من القلة بحيث لا يقاس عليه[1].

- إن ذلك قد يحتمل أن تكون اللام زائدة، ويكون اسم (إنْ) مضمراً؛ لأن مجيء اسم (إنْ) مضمراً بابه أن يجيء في ضرائر الشعر. ومما يدل على ذلك أن لام التأكيد إنما بابها أن تدخل على المبتدأ أو ما هو المبتدأ في المعنى وهو الخبر، وأما المفعول المحض فلا سبيل إلى دخول اللام عليه، إلا أن تكون زائدة[2].

الترجيح:

لابد من الإشارة -في مستهل هذه الفقرة- إلى أنه لا يمكن الإنكار على الكوفيين لإجازتهم دخول (إنْ) الخفيفة على الأفعال الناسخة وغيرها؛ وذلك لأن (إنْ) عندهم ليست مخففة من الثقيلة، بل هي حرف برأسه ثنائي الوضع دال على النفي مثل (ما)، فلا وجه عندئذٍ لمنعها من إيلائها الأفعال غير الناسخة.

فالواجب إذن حصر الخلاف في هذه المسألة بين عامة البصريين المانعين لدخول (إنْ) المخففة على الأفعال غير الناسخة، والأخفش ومن وافقه الذين أجازوا ذلك؛ لأن كلا الطرفين معتقد بأن (إنْ) مخففة من (إنَّ) الثقيلة.

والذي يظهر لي أنه لا مانع من القياس على ما ورد عن العرب من الأمثلة الدالة على جواز دخول (إنْ) المخففة على الأفعال الناسخة وغير الناسخة على حد سواء. قال ابن مالك: «وأجاز الأخفش أن يقال: إن قعد لأنا، وإن كان صالحاً لزيد، وإن ضرب زيد لعمراً، وإن ظننت عمراً لصالحا، صرح بذلك كله في كتاب: المسائل، وبقوله أقول لصحة الشواهد على ذلك نظماً ونثراً»[3].

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٩، شرح الكافية ٢/٣٥٩، الخزانة ١٠/٣٧٣.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٩.

(٣) شرح التسهيل ٢/٣٧.

تخفيف (أن) ودخولها على الجملة الفعلية:

تخفف (أنّ) المفتوحة، وللنحويين في إعمالها مذاهب. ويشترط في خبرها أن يكون جملة، إما اسمية وإما فعلية، فإن كانت الفعلية فعلها جامد أو دعاء، لم يحتج إلى الاقتران بشيء، نحو قول الله -تعالى-: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[1]، وقوله: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[2].

وإن كان متصرفاً غير دعاء قرن غالباً بـ(قد)، أو تنفيس، أو نفي بـ(لا) أو (لن) أو (لم)، أو بـ(لو)[3].

واختُلف في مجيء خبر (أن) المخففة من الثقيلة جملة فعلية، فعلها متصرف غير مقترنة بما سبق، وذلك على قولين:

الأول: يجوز أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها متصرف غير مقترن بفاصل مما سبق، ويُنسب ذلك إلى الكوفيين[4]، وتابعهم ابن مالك من الأندلسيين[5].

الثاني: لا يجوز ذلك، وهو قول عامة البصريين[6].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز مجيء خبر (أن) المخففة جملة فعلية فعلها متصرف دون فاصل بما يلي:

---

(١) سورة النجم، الآية [٣٩].

(٢) سورة الأعراف، الآية [١٨٥].

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٦-٤٣٧، تعليق الفرائد ٤/٧٠ وما بعدها، همع الهوامع ٢/١٨٤ وما بعدها، التصريح على التوضيح ١/٢٣٣.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٣٦، شرح التسهيل ٢/٤٤، الارتشاف ٢/٣٩٠، البحر المحيط ٢/٤٩٩، الدر المصون ٢/٤٦٤، المغني ٤٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/٤٤-٤٥.

(٦) انظر: المراجع في الهامشين السابقين عدا معاني القرآن.

١- قـول الله -تعـالى-: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ﴾(١)، حيث قرئت برفع (يتمُّ)(٢) على أن (أن) مخففة، خبرها جملة (يتم الرضاعة)، ولا فاصل مع أن الفعل متصرف.

٢- قول الشاعر:

إنِّـي زَعِـيمٌ يـا نُـوَيْـ ـقَـةُ إنْ أَمِنْـتِ مِـن الـرَّزاحِ
ونَجَـوْتِ مِـن عَـرَضِ المَنُو نِ مِـن الغُـدُوِّ إلى الـرَّواحِ
أنْ تَهْـبِطِينَ بِـلادَ قَـوْ مٍ يَـرْتَعُون مِـن الطِّـلاحِ(٣)

حيث أولى (أن) المخففة الفعل المتصرف (تهبطين) دون فاصل.

٣- قول الآخر:

أن تَقْـرآن عـلى أسْماءَ وَيْحَكُما مِـنِّي السَّلامَ وألاَّ تُشْعِرا أحَدا(٤)

حيث ولي الفعل المتصرف (تقرآن) حرف (أن) المخفف من الثثيلة دون فاصل.

٤- قول الآخر:

عَلِمـوا أنْ يُؤَمَّلـونَ فَجَـادوا قَـبْلَ أنْ يُسْـألوا بِـأعْظَمِ سُؤْلِ(٥)

---

(١) سورة البقرة، الآية [٢٣٣].

(٢) نسبت هذه القراءة لمجاهد ولابن محيصن. انظر: مختصر في شواذ القرآن ١٤، الإنصاف ٥٦٣/٢، شرح التسهيل ٤٤/٢، البحر المحيط ٤٩٩/٢، المغني ٤٦.

(٣) نسبت الأبيات للقاسم بن معن قاضي الكوفة. انظر: معاني القرآن للفراء ١٣٦/١، الخصائص ٣٨٩/١، سر صناعة الإعراب ٤٤٨/٢، شرح المفصل ٩/٧، شرح التسهيل ٤٤/٢، البحر المحيط ٤٩٩/٢، المقاصد النحوية ٢٩٧/٢. والرزاح: شدة الضعف في الإبل. والطلاح: نوع من الشجر مفرده طلحة.

(٤) لا يعرف قائله. انظر: مجالس ثعلب ٣٢٢، الخصائص ٣٩٠/١، سر صناعة الإعراب ٥٤٩/٢، الإنصاف ٥٦٣/٢، شرح المفصل ١٥/٧، ١٤٣/٨، ١٩/٩. شرح الجمل لابن عصفور ٤٣٧/١، شرح التسهيل٢ ٤٤/٢، لسان العرب ٣٣/١٣ (أنن)، خزانة الأدب ٤٢٠/٨.

(٥) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٤٤/٢، الجنى الداني ٢١٩، تعليق الفرائد ٧٤/٤، تخليص الشواهد ٣٨٣، المقاصد النحوية ٢٩٤/٢، همع الهوامع ١٨٧/٢، التصريح على التوضيح ٢٣٣/١، الدرر ١٢٠/١.

حيث ولي (أن) المخففة الفعل المتصرف (يؤملون) دون فاصل.

٥- وقعت (أنْ) المخففة موقع الناصبة في الأمثلة السابقة، كما وقعت الناصبة موقع المخففة في قول الشاعر:

نَرْضَى عَلى اللهِ أنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِموا ... أنْ لا يُدانِيَنا مِنْ خَلْقِهِ أحَدُ[1]

حيث نصب الفعل (يدانينا) بـ(أن) بعد (علم)، والقياس أن تكون (أن) بعد (علم) مخففة من الثقيلة لا ناصبة[2].

أما من منع إيلاء (أنْ) المخففة الفعل المتصرف بدون فاصل، فقد خرج النصوص السابقة على أحد تأولين:

١- إن (أن) في النصوص السابقة هي المخففة من الثقيلة، وقد وليها الفعل المتصرف دون فاصل ضرورة، قال ابن عصفور: «ولا يجوز أن يليها الفعل[3] من غير فاصل إلا في ضرورة الشعر»[4]. وقال ابن جني -بعد أن أورد بيت الشاهد في الأبيات الثلاثة الأولى السابقة-: «فأما على قولنا نحن فإنه أراد أن الثقيلة وخففها ضرورة»[5].

٢- إن (أنْ) في النصوص السابقة ليست المخففة من الثقيلة، ولكنها الناصبة، وقد ترك إعمالها حملاً على (ما)، قال الأنباري[6]: «والذي يدل على ضعف عمل (أنْ)

---

(١) قائله جرير. انظر: ديوانه ١/١٥٧، شرح التسهيل ٢/٤٥، شرح ألفية ابن معط ١/٥١٢، شرح الأشموني ٣/٢١٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/٤٤-٤٥.

(٣) يقصد الفعل المتصرف؛ لأنه نص على جواز إيلائها الفعل غير المتصرف دون فاصل.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٧.

(٥) سر صناعة الإعراب ٢/٤٤٨-٤٤٩. وانظر: ٢/٥٤٩.

(٦) أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن عبدالله كمال الدين الأنباري، قرأ النحو على الجواليقي وابن الشجري، وبرع فيه وصار من المشار إليهم في النحو. له مصنفات نحوية مشهورة منها: الإنصاف في مسائل الخلاف، أسرار العربية، لمع الأدلة، الإغراب في جدل الإعراب، نزهة الألباء في طبقات الأدباء. توفي سنة ٥٧٧هـ. (انظر: معجم الأدباء ١/٤٨، إنباه الرواة٢م١٦٩-١٧٢، إشارة التعيين ١٨٥-١٨٦، البغية ٢/٨٦-٨٨).

الخفيفة أنه من العرب من لا يعملها مظهرة ويرفع ما بعدها تشبيهاً لها بـ(ما) ؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، كما أن (ما) شبهت بها في ترك العمل»[1].

فـ(أن) في النصوص السابقة ليست المخففة من الثقيلة عند البصريين ؛ وذلك لأنه لم يفصل بينها وبين الجملة الفعلية بعدها، وما قبلها ليس بفعل علم ويقين في أكثر هذه النصوص[2].

الترجيح:

قبل ترجيح ما أراه أظهر من القولين السابقين، أشير إلى أن هنالك خلافاً في نسبة الأقوال في هذه المسألة إلى أصحابها، فقد نسب ابن جني إلى الكوفيين أن (أن) في النصوص السابقة هي الناصبة وليست المخففة من الثقيلة[3]، مما حدا ببعض الباحثين إلى عد نسبة القول الأول إلى الكوفيين من الوهم الذي وقع فيه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم[4]، مستدلين على ذلك أيضاً بما ذكره ثعلب في مجالسه بعد إيراده للبيت الثاني السابق: «قال: هذه لغة، تشبه -أي أن- بما»[5].

ولكن -ومع التسليم بصحة ما نقل عن ثعلب وابن جني- أرى لما أقدم عليه ابن مالك وغيره سنداً ودليلاً، ففي معاني القرآن للفراء: «ولو رفع الفعل في أن بغير (لا) لكان صواباً ؛ كقولك: حسبتُ أن تقولُ ذاك ؛ لأن الهاء تحسن في (أن) فتقول: حسبت أنه يقول ذاك ؛ وأنشدني القاسم بن معنٍ... (الأبيات)»[6].

فمن الممكن أن يكون للكوفيين أكثر من قول في توجيههم لـ(أن) في الشواهد السابقة.

---

(١) الإنصاف ٢/٥٦٣.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/٤٦٤.

(٣) انظر: الخصائص ١/٣٩٠، سر صناعة الإعراب ٢/٤٤٨، ٥٤٩.

(٤) انظر: الدكتور حسن هنداوي في تحقيقه لسر صناعة الإعراب ٢/٤٤٨، هـ٩ والباحثة شعاع إبراهيم المنصور في كتابها: أبيات النحو في تفسير البحر المحيط ٣٥٠-٣٥١.

(٥) مجالس ثعلب ٣٢٢.

(٦) معاني القرآن ١/١٣٦.

أما ما يظهر لي أنه أولى بالقبول، فهو القول الأول ؛ وذلك لما يلي :

١- للأدلة السابقة التي استدل بها أصحابه.

٢- إن (أنْ) الناصبة لا تقع إذا وصلت دالة على الحال أبدا، إنما هي للمضي أو الاستقبال، نحو: سرني أن قام زيد، ويسرني أن يقوم زيد غداً، ولا تقول: يسرني أن يقوم، وهو في حال قيام، و(ما) إذا وُصلت بالفعل فكانت مصدراً فهي للحال أبداً، فيبعد تشبيه واحدة منهما بالأخرى، وكل واحدة منهما لا تقع موقع صاحبتها[١].

٣- مما يؤيد هذا القول كذلك قول الشاعر :

رَأَيْـتُكَ أَحْيَيْـتَ النَّدى بَعْدَ مَوْتِه فَعـاشَ النَّدى مِنْ بَعْدِ أنْ هُو خامِلُ[٢]

فوصل (أن) بجملة اسمية، وليس قبلها فعل قلبي ولا معناه، وكل موضع هو هكذا فهو لـ(أن) الناصبة للفعل، و(أن) الناصبة للفعل لا توصل بجملة اسمية، فصح وقوع المخففة موقع الناصبة[٣].

٤- إن هذا القول لا يلزم منه إهمال ما وجب له الإعمال[٤].

تخريج (لا أبا لك) و(لا أخا لك):

المشهور في اسم (لا) النافية للجنس إذا كان أبا أو أخا أن يقال: لا أبَ ولا أخَ لـه، وقد كثر ورود: لا أبا لك، ولا أخا لك، فاختلف النحويون في توجيهه على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب الجمهور إلى أن (أبا) و(أخا) مضافان إلى الضمير، واللام مقحمة للتأكيد[٥].

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/٥٤٩.

(٢) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٢/٤٥، شرح الكافية الشافية ١/٥٠٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٤٥.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر: الكتاب ٢/٢٧٦ وما بعدها، المقتضب ٤/٣٧٣-٣٧٤، الكامل ٥/٨٤، ٧/١٤٧، شرح التسهيل ٢/٦، شرح الكافية ١/٢٦٥.

الثاني: ذهب هشام بن معاوية الضرير إلى أن هذه الأسماء مفردة، وقد أعطيت حكم المضاف حينما وصفت باللام ومجرورها، ولم يفصل بين الصفة والموصوف بفاصل[1]، وتابعه على هذا القول من الأندلسيين ابن مالك[2]، وأبو حيان[3].

الثالث: ذهب الفارسي إلى أن هذه الأسماء مفردة، جاءت على لغة من يستعمل الأب والأخ استعمال الأسماء المقصورة، والجار والمجرور في موضع الخبر[4]، وتابعه على ذلك ابن الطراوة[5].

الأدلة والمناقشة:

مذهب الجمهور في هذه المسألة أن الإضافة غير محضة، كإضافة الأسماء الموغلة في الإبهام نحو مثلك وغيرك؛ لأنه لم يقصد في أب وأخ معيناً، ولئلا تدخل (لا) على ما ظاهره التعريف، وخبرها محذوف[6].

أما اللام فهي مقحمة ولا اعتداد بها، كما لا اعتداد باللام في قول الشاعر:

يا بُوسَ لِلْحَرْبِ التي وضَعَتْ أراهِطَ فاسْتَراحوا[7]

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٦٢، ارتشاف الضرب ٢/ ١٦٨، التذييل والتكميل ٢/ ١٧٠أ، المساعد ١/ ٣٤٣، تعليق الفرائد ٤/ ١٠٤، هشام بن معاوية الضرير ١٨٠. وقد نُص في هذه المراجع على أن ابن كيسان وافق هشاماً في توجيهه.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٦٠-٦٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٩٧.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٢/ ١٧٠أ.

(٤) انظر: الارتشاف ٢/ ١٦٨، والهمع ٢/ ١٩٧.

(٥) انظر: المراجع السابقة، وابن الطراوة النحوي ١٧٤.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٦١، همع الهوامع ٢/ ١٩٦.

(٧) قائله سعد بن مالك. انظر: الكتاب ٢/ ٢٠٧، الخصائص ٣/ ١٠٢، المحتسب ٢/ ٩٣، اللامات ١٠٨، شرح المفصل ٢/ ١٠، ٤/ ٣٦، ٥/ ٧٢، رصف المباني ٢٤٤، المغني ٢٨٦، الجنى الداني ١٠٧، لسان العرب ٧/ ٣٠٥ (رهط)، شرح شواهد المغني ٥٨٢، خزانة الأدب ١/ ٤٦٨.

قال المبرد: «هذا باب ما يقع مضافاً بعد اللام كما وقع في النداء في قولك: يا بؤس للحرب، إذا كانت اللام تؤكد الإضافة، كما يؤكدها الاسم إذا كُرر كقولك: يا تيمُ تيمَ عديٍّ. وذلك قولك: لا أبا لك، ولا مسلمي لك. أما قولك: لا أبالك، فإنما تثبت اللام لأنك تريد الإضافة، ولولا ذلك لحذفتها... فإن قلت: لا أبا له، فالتقدير: لا أباه، ودخلت اللام لتوكيد الإضافة، كدخولها في: يا بؤس للحرب»[1].

والدليل على أنه مضاف قول الشاعر:

وقَد مات شَمَّاخٌ ومَاتَ مُزرِّدٌ ... وأيُّ كَريمٍ لا أباكَ مُخَلَّدُ[2]

فصرح بالإضافة (لا أباك) وهو شاذ لا يقاس عليه[3].

أما هشام بن معاوية ومن وافقه، فاستدلوا على أن هذه الأسماء أعطيت حكم المضاف حينما وصفت باللام ومجرورها، بأن الموصوف يشبه المضاف فيما يلي:

١- إنه يتكمل بالصفة كما يتكمل المضاف بالمضاف إليه.

٢- افتقار الموصوف إلى الصفة كما يفتقر المضاف إلى المضاف إليه.

٣- إن الصفة هنا فيها اللام التي تأتي الإضافة بمعناها غالباً[4].

أما التوجيه الثالث فقد انتصر له السيوطي واختاره «لسلامته من التأويل والزيادة والحذف وكلها خلاف الأصل»[5].

---

(١) المقتضب ٤/٣٧٣-٣٧٤، وانظر بالمعنى نفسه: الكتاب ٢/٢٧٦ وما بعدها.

(٢) قائله مسكين الدارمي. انظر: ديوانه ٣١، الكتاب ٢/٢٧٩، المقتضب ٤/٣٧٥، الكامل ٢/٤٨٧، ٣/٩٥٣، شرح المفصل ٢/١٠٥، شرح التسهيل٢/٦٠، ٦٣، شرح الكافية ١/٢٦٥، تعليق الفرائد٤/١٠٦، لسان العرب ١٤/١٢ (أبي). والشماخ: هو الشماخ بن ضرار واسمه معقل. ومزرد: هو ابن ضرار أيضاً واسمه يزيد.

(٣) انظر: شرح الكافية ١/٢٦٥، تعليق الفرائد ٤/١٠٦.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٦٢، التذييل والتكميل ٢/٧٠أ، ابن الطراوة النحوي ١٧٤، هشام بن معاوية ١٨٣.

(٥) همع الهوامع ٢/١٩٧.

الترجيح:

يترجح لي ما ذهب إليه هشام بن معاوية وغيره؛ وذلك لما يأتي:

أن قول الجمهور السابق ترد عليه عدة اعتراضات منها[1]:

١ - إن الإضافة إن كانت محضة، كان اسم (لا) معرفة، وذلك لا يجوز. ولا عذر في الانفصال باللام؛ لأن نية الإضافة المحضة كافية في التعريف.

٢ - وإذا كانت الإضافة غير محضة، فيرد على ذلك أمور منها:

(أ) مخالفة النظائر؛ لأن المضاف إضافة غير محضة لابد من كونه عاملاً عمل الفعل، فهي مخصوصة بإضافة الصفات العاملة إلى معمولاتها، المعطوف على ما لا يكون إلا نكرة، نحو: رب رجل وأخيه، والأسماء المشار إليها بخلاف ذلك.

(ب) لو كانت إضافتها غير محضة لقبح أن يؤكد معناها باللام؛ لأن المؤكد معتنىً به، وما ليس محضاً لا يعتنى به فيؤكد؛ ولذلك قبح توكيد الفعل الملغى لأنه مذكور في حكم المسكوت عنه.

(جـ) لو كانت إضافة الأسماء المشار إليها غير محضة، لكانت كذلك مع غيرها؛ إذ لا شيء مما يضاف إضافة غير محضة إلا وهو كذلك مع كل عامل. ومعلوم أن إضافتها في غير هذا الباب محضة، فيجب أن تكون كذلك مع هذا الباب، وإلا لزم عدم النظير.

أما قول الفارسي وابن الطراوة، فقد رُدَّ بأمرين[2]:

١ - إن قصر الأسماء الستة ينسب إلى بني الحارث[3]، وقصر المثنى ينسب إليهم كذلك وإلى كنانة وبني العنبر وبني الهجيم، وبطون من ربيعة وبكر بن وائل،

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٦٠-٦١، التذييل والتكميل ٢/٧٠أ، ب، ابن الطراوة النحوي ١٧٥، هشام بن معاوية ١٨١-١٨٢.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٢/٧٢ب.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٣.

وزبيد وخثعم وهمدان»[1]، بيد أن (لا أبالك) ونحوه يتكلم به من ليست لغته القصر، كما قال الشاعر:

سَئِمْتُ تكاليفَ الحياةِ ومَنْ يَعِشْ ... ثَمَانِينَ حَوْلاً - لا أبالَكَ- يَسْأَمُ[2]

٢- مما يرد به على هذا التوجيه كذلك، قول الشاعر:

لا تُعْنَيَنَّ بما أَسْبابُهُ عَسُرَتْ ... فَلا يَدَيْ لامْرِئٍ إلا بِما قُدِرا[3]

حيث قال: فلا يديْ، ولم يقل: فلا يدا، على لغة القصر.

---

(١) همع الهوامع (دار المعرفة) ١/ ٤٠.

(٢) قائله زهير بن أبي سلمى المزني. انظر: ديوانه بشرح ثعلب ٢٩.

(٣) لا يعرف قائله. انظر: التذييل والتكميل ٢/ ٧٢ب، جواهر الأدب ٢٤٣، همع الهوامع ٢/ ١٩٦، الدرر اللوامع ١/ ١٢٥.

باب ظن وأخواتها

(عدّ) من أخوات (ظن):

من الأفعال الناسخة (ظن) وأخواتها، وهي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين.

وقد اختلف النحويون في عد بعض الأفعال من هذا الباب، من ذلك اختلافهم في الفعل (عدّ)، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن (عدّ) من أخوات (ظن) إذا كانت مفيدة للظن، لا إذا كانت بمعنى (حسب) من الحساب أي العد، فهي حينئذ متعدية إلى واحد فقط (١)، وتابعهم من الأندلسيين ابن أبي الربيع (٢)، وابن مالك (٣).

الثاني: قيل إن (عدّ) ليست من أخوات (ظن)، فهي لا تتعدى إلى مفعولين مثلها، ونسب السيوطي ذلك لأكثرهم (٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تعدية (عدّ) إلى مفعولين بما يلي:

١ - قول الشاعر:

فَلا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنى ... ولَكِـنَّمَا المَـوْلى شَرِيكُكَ فِي العُدْمِ (٥)

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٥٧/٣، تعليق الفرائد ١٤١/٤، همع الهوامع ٢١٠/٢.

(٢) انظر: المراجع السابقة، الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٦١، ابن أبي الربيع: آراؤه النحوية ٦٤ — ٦٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٧٧/٢، شرح الكافية الشافية ٥٤٥/٢.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢١١/٢.

(٥) قائله النعمان بن بشير الأنصاري. انظر: ديوانه ٢٩، شرح التسهيل ٧٧/٢، شرح الكافية الشافية ٥٤٥/٢، المساعد ٣٥٥/١، تعليق الفرائد ١٤١/٤، تخليص الشواهد ٤٣١، المقاصد النحوية ٣٧٧/٢، التصريح على التوضيح ٢٤٨/١، همع الهوامع ٢١٠/٢، خزانة الأدب ٥٧/٣، الدرر اللوامع ١٣٠/١.

حيث ورد (عدّ) دالاً على الرجحان، فنصب مفعولين هما: المولى وشريكك.

٢- قول الآخر:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ ... بَني ضَوْطَرَى لولا الكَمِيَّ المقَنَّعا[١]

حيث ورد (تعدون) متعدياً لمفعولين: (عقر) و(أفضل).

٣- قول الآخر:

لا أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْماً ولَكِنْ ... فَقْدُ مَنْ قَدْ رُزِئْتُهُ الإِعْدامُ[٢]

حيث تعدى (أعد) إلى مفعولين: (الإقتار)، و(عدما).

أما من أنكر تعدي الفعل (عدّ) إلى مفعولين، فقد أول الشواهد السابقة، وخرجها على النحو التالي:

١- تخريج نصب المفعول الثاني على الحالية، قال ابن عصفور بعد إعراب المنصوب الثاني حالاً: «والدليل على ذلك التزام التنكير فيها، لا تقول: هب زيداً الشجاعَ، ولا ألفيت زيداً الضحاكَ، ولا عددت زيداً العالم»[٣].

---

(١) البيت لجرير من قصيدة له يهجو فيها الفرزدق. انظر: ديوانه ٩٠٧، الخصائص ٢/٤٥، الصاحبي في فقه اللغة ١٦٤، ١٨٢، الأزهية ١٦٨، ١٧٠، شرح المفصل ٢/٣٨، ١٠٢، ٨/١٤٤، شرح عمدة الحافظ ٣٢١، المغني ٣٦١، شرح شواهد المغني ٢/٦٦٩، همع الهوامع ٢/٢١١، خزانة الأدب ٣/٥٥، ١١/٢٤٥.

والنيب جمع ناب وهي الناقة المسنة. والكمي: الشجاع. وبنو ضوطري: يقال للقوم إذا كانوا لا يغنون وكانوا حمقى.

(٢) قائله أبودؤاد الإيادي. انظر: ديوانه ٣٣٨، الأصمعيات ١٨٧، الأغاني ٢/١٣٩، ١٦/٢٩٩، الشعر والشعراء ١/٢٤٤، شرح التسهيل ٢/٧٧، المقاصد النحوية ٢/٣٩١، تخليص الشواهد ٤٣١، همع الهوامع ٢/٢١١، خزانة الأدب ٨/١٢٥، ٩/٥٩٠، الدرر اللوامع ١/١٣٠.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٢. وانظر: الخزانة ٣/٥٧.

٢- كما خُرج البيت الثاني السابق على أن (عدّ) فيه بمعنى (حسب)، فهو متعدٍّ إلى واحد فقط، و(أفضل مجدكم) نعت لعقر النيب، كأنه قال: تحسبون عقر النيب الذي هو أفضل مجدكم، مما تفخرون به[١].

٣- ونقل أبو حيان عن ابن هشام الخضراوي قوله: قالت الجماعة: لا يصح أن يتعدى (عدّ) إلى اثنين لا لغة ولا استعمالاً[٢].

الترجيح:

يترجح لي مجيء (عدّ) بمعنى (ظن) متعدياً إلى مفعولين؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة المسموعة السابقة، التي ظهر فيها تعدي هذا الفعل إلى مفعولين، مما يردّ ما نقله أبو حيان عن ابن هشام الخضراوي.

٢- إن تخريج النصوص السابقة على أن المنصوب الثاني فيها حال أمر لا يخلو من بعد؛ لأن (شريكك) و(أفضل مجدكم) معرفتان، فلا يجوز نصبهما على الحالية؛ لأن الحال -عند الجمهور من النحاة- واجبة التنكير[٣]. ثم إن المعنى في الأبيات ليس على الحالية[٤].

٣- إن تخريج البيت الثاني السابق على أن (عد) فيه بمعنى: حسب من الحساب الذي يراد به إحصاء المعدود، أمر مرجوح معنىً؛ إذ الأولى تخريج البيت على أن (عد) فيه بمعنى (ظن)؛ لأن المعنى عليه في البيت وهو أظهر.

(ألفى) من أخوات (ظن):

مما اختلف النحاة في تعديته إلى مفعولين أيضاً الفعل (ألفى)، حيث إن في المسألة قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن (ألفى) تأتي بمعنى (وجد) فتتعدى إلى

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٢/١، همع الهوامع ٢١١/٢.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٥٧/٣.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح ٢٤٨/١، وخزانة الأدب ٥٧/٣.

(٤) انظر: خزانة الأدب ٥٧/٣.

مفعولين[1]، وتابعهم ابن مالك[2]، وأبو حيان[3].

الثاني: أنكر البصريون مجيء (ألفى) متعدياً إلى مفعولين، فهو عندهم لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد[4]، وتابعهم على ذلك ابن عصفور[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تعدية (ألفى) إلى مفعولين بما يلي:

١- قول الله تعالى: ﴿قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾[6]. حيث قيل: إن (ألفى) هنا متعدية إلى اثنين، أولهما: (آباءنا)، والثاني: (عليه)، فقُدم على الأول[7].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ﴾[8]، حيث تعدى (ألفى) إلى مفعولين: أولهما: آباءهم. والثاني: ضالين.

٣- قول الشاعر:

لئنْ مُنيتَ بنا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ ... لا تُلْفِنا عَنْ دِماءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ[9]

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٢١٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/٧٩، شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٧، تعليق الفرائد ٤/١٦٤.

(٣) انظر: البحر المحيط ١/٤٧٧.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢/٢١٤.

(٥) انظر: شرح الجمل ١/٣٠١- ٣٠٢، خزانة الأدب ١١/٣٣٥.

(٦) سورة البقرة، الآية [١٧٠].

(٧) انظر: إملاء ما من به الرحمن ١/٧٥، الدر المصون ٢/٢٢٧.

(٨) سورة الصافات، الآية [٦٩].

(٩) قائله الأعشى. انظر: ديوانه ١١٣، معاني القرآن للفراء ١/٦٨، شرح التسهيل ٣/١٦١، لسان العرب ١١/٦٧٢ (نفل)، المقاصد النحوية ٣/٢٨٣، ٤/٤٣٧، خزانة الأدب ١١/٣٢٧، ٣٤٣، شرح أبيات المغني ٣/٢٩٤ ومعنى (منيت): بليت وقدر لك. وعن غبّ معركة: (عن) بمعنى: بعد، والغب: العاقبة. وانتفل من الشيء: انتفى منه وتنصل.

حيث عدى (ألفى) إلى مفعولين: أولهما: ضمير المتكلمين (نا)، والثاني: جملة (ننتقل).

٤- قول الآخر:

قَـدْ جَـرَّبوهُ فَـأَلْفَوهُ المُغيثَ إذا ... مـا الـرَّوْعُ عَمَّ فَلا يُلْوى عَلى أَحَدِ[١]

حيث عدى (ألفى) إلى مفعولين: أحدهما: ضمير الغائب. والثاني المغيث.

٥- قول الآخر:

إذا أنْتَ أُعْطِيتَ الغِنى ثُمَّ لَمْ تَجُدْ ... بِفَضْـلِ الغِـنى أُلْفيتَ مَا لَكَ حَامِدُ[٢]

حيث تعدى (ألفى) إلى مفعولين: أحدهما تاء المخاطب الواقع نائب فاعل وأصله مفعول به أول، والثاني جملة (ما لك حامدٌ).

أما من منع تعدي (ألفى) إلى مفعولين، فقد خرج الشواهد السابقة على النحو التالي:

١- إن (ألفى) في آية البقرة السابقة متعدية إلى مفعول واحد؛ لأنها بمعنى (وجد) التي بمعنى: أصاب. وعلى هذا يكون (عليه) في الآية متعلقاً بقوله: (ألفينا)[٣].

٢- أن المنصوب الثاني ليس مفعولاً وإنما هو حال[٤]، واللام في قوله: (المغيث) ونحوه زائدة[٥].

---

(١) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٧٩/٢، شرح الكافية الشافية ٥٤٧/٢، شرح الألفية لابن الناظم ٧٤، المساعد ٣٥٨/١، تخليص الشواهد ٤٣١، تعليق الفرائد ١٤٦/٤، المقاصد النحوية ٣٨٨/٢، همع الهوامع ٢١٤/٢، خزانة الأدب ٣٣٥/١١، الدرر اللوامع ١٣٢/١.

(٢) قائله محمد بن شحاذ الضبي. انظر: ديوان الحماسة ٦١٥/١، شرح التسهيل ٧٩/٢.

(٣) انظر: إملاء ما منّ به الرحمن ٧٥/١، الدر المصون ٢٢٧/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٢/١، البحر المحيط ٤٧٧/١، همع الهوامع ٢١٤/٢.

(٥) انظر: همع الهوامع ٢١٤/٢، خزانة الأدب ٣٣٥/١١.

وقد استدل ابن عصفور على أن المنصوب الثاني بعد (ألفى) حال لا مفعول ثان بالتزام التنكير فيه، فلا يقال: ألفيت زيدا الضحاك[1].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة -كما في المسألة السابقة- جواز تعدي (ألفى) إلى مفعولين؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة والشواهد السابقة التي تعدى فيها (ألفى) إلى مفعولين.

٢- إن القول بأن المنصوب الثاني حال مردود بوروده معرفة في بعض الشواهد - كما في البيت الثاني السابق- وتأويله على زيادة الألف واللام خلاف الأصل[2].

٣- إن من أجاز تعدية (ألفى) إلى مفعولين لم ينف أن هذا الفعل نفسه يتعدى إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى (أصاب)، ولكنه أضاف وجهاً آخر، وهو جواز تعدي (ألفى) إلى مفعولين إذا كان مرادفاً لـ(وجد)، فخلافه خلاف إثراء وإغناء.

(درى) من أخوات (ظن):

مما اختُلف في تعديته إلى مفعولين كذلك، الفعل (درى)، حيث اختلف فيه النحويون على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن (درى) الذي بمعنى العلم والمفيد لليقين متعد إلى مفعولين[3]، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين ابن مالك[4].

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٢.

(٢) انظر: البحر المحيط ١/٤٧٧، خزانة الأدب ١١/٣٣٥.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣/٥٧-٥٨.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٧٩، شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٥، همع الهوامع ٢/٢١٤.

الثاني: ذهب غيرهم إلى منع تعديه إلى مفعولين، وأكثر ما يستعمل عندهم معدى بالباء، كقوله: دريت به[1].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تعدية (درى) إلى مفعولين بقول الشاعر:

دُريتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ ... فَإنَّ اغْتِباطاً بالوَفَاءِ حَمِيدُ[2]

حيث عدى الشاعر (درى) إلى مفعولين: أولهما: التاء في (دريت) وهي نائب فاعل وأصله مفعول به. والثاني: الوفيَّ.

أما من منع تعدي (درى) إلى مفعولين، فقد خرج البيت السابق على أنه من باب التضمين: ضُمن (دريت) معنى علمت، والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر، ولا تثبت التعدية ببيت نادر محتمل للتضمين[3].

قال أبو حيان: «ولم يذهب أصحابنا[4] إلى أن درى فيما يتعدى إلى اثنين، فإن كان سمع ذلك فيها فلعله بالتضمين، والمحفوظ في (درى) أنه يتعدى لواحد بحرف الجر نحو: ما دريت به، ولذلك حين عُدي بالهمزة بقي الثاني مصحوباً بالباء، قال تعالى: ﴿وَلَآ أَدۡرَىٰكُم بِهِۦ﴾[5]»[6].

---

(١) انظر: المراجع السابقة، وقد نسب أبو حيان هذا القول إلى أصحابه (انظر: الارتشاف ٣/٥٨).

(٢) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٢/٧٩، شرح الكافية الشافية ٢/٥٤٥، أوضح المسالك ٢/٣٣، شرح شذور الذهب ٤٦٦، المقاصد النحوية ٢/٣٧٧، التصريح على التوضيح ١/٢٤٧، همع الهوامع ٢/٢١٤، الدرر اللوامع ١/١٣٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/٢١٤.

(٤) هكذا العبارة في الأصل المطبوع، وهي عند السيوطي: لم يعدّها أصحابنا فيما... انظر: الهمع ٢/٢١٤.

(٥) سورة يونس، الآية [١٦].

(٦) ارتشاف الضرب ٣/٥٨. وانظر: همع الهوامع ٢/٢١٤.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول الثاني؛ وهو عدم جواز تعدية (درى) إلى مفعولين؛ وذلك لما يلي:

١- قلة المسموع الذي يمكن أن يعضد رأي من أجاز تعدية (درى) إلى المفعولين.

٢- إن البيت الوحيد المسموع السابق يمكن تخريجه على التضمين، والتضمين خلاف الأصل، وهو لا ينقاس[١].

٣- إن القرآن الكريم - على سعته- لم يشتمل على آية واحدة عُدي فيها (درى) إلى مفعولين؛ حيث إن «الفعل درى ومضارعه جاء معلقاً بلعل أو بالاستفهام في جميع مواقعه ما عدا قوله -تعالى-: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾[٢]»[٣].

(هب) من أخوات (ظن):

مما اختُلف في تعديته إلى مفعولين كذلك الفعل الجامد الذي لم يستعمل منه إلا الأمر (هبْ)؛ حيث اختلف فيه النحاة على قولين:

الأول: أثبت الكوفيون أنه من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، وهو يدل على ظن في الخبر، وهو بمعنى: احسبني واعددني[٤]. وتابعهم على ذلك من الأندلسيين

(١) انظر: التصريح على التوضيح ١/٢٦٥.

(٢) سورة يونس، الآية [١٦].

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/٢/٤٠٨.

(٤) انظر: تعليق الفرائد ٤/١٤٣، همع الهوامع ٢/٢١٣.

ابن سيده[1]، وابن مالك[2]، كما نسب السيوطي هذا القول لابن عصفور[3]، وفي (شرح الجمل لابن عصفور) ما يفيد عكس ذلك[4].

الثاني: ذهب غير هؤلاء إلى أن (هبْ) لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد، وممن صرح بذلك ابن عصفور[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل من عدّ (هب) من أخوات (ظن) بما يلي:

١- قول الشاعر:

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أبا خالدٍ   وإلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هالِكا[6]

حيث عدى (هب) إلى مفعولين، أحدهما: ياء المتكلم، والثاني: امرأً.

٢- قول الآخر:

فَهَبْها أُمَّةً هَلَكَتْ ضَياعاً   يَزيدُ أميرُها وأبو يَزيدِ[7]

حيث عدى الفعل (هب) إلى مفعولين: الأول: الضمير المنصوب المتصل (ها)، والثاني: أمةً.

---

(١) انظر: المحكم والمحيط ٣١٨/٤ (وهب)، لسان العرب ٨٠٤/١ (وهب).

(٢) انظر: شرح التسهيل ٧٨/٢، شرح الكافية الشافية ٥٤٦/٢، ارتشاف الضرب ٥٧/٣.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢١٣/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل ٣٠٢/١.

(٥) انظر: المرجع السابع.

(٦) قائله عبدالله بن همام السلولي. انظر: الخصائص ١٨٦/٢، المحكم والمحيط ٣١٨/٤ (وهب)، شرح التسهيل ٧٨/٢، شرح الكافية الشافية ٥٤٦/٢، تخليص الشواهد ٤٤٢، المغني ٧٧٥، لسان العرب ٨٠٤/١ (وهب)، المقاصد النحوية ٣٧٨/٢، التصريح على التوضيح ٢٤٨/١، همع الهوامع ٢١٣/٢، الدرر اللوامع ١٣١/١.

(٧) قائله عقيبة بن هبيرة الأسدي. انظر: سمط اللآلئ ١٤٩، همع الهوامع ٢١٣/٢، خزانة الأدب ٢٦٠/٢، ٣٦/٣، الدرر اللوامع ١٣١/١.

٣- قول الآخر:

هَـبُونِي امْـرأً مِـنْكُمْ أَضَـلَّ بعِـيرَه[١]

حيث عدى (هب) إلى مفعولين:

الأول: الضمير المنصوب المتصل (الياء). والثاني: امرأً.

أما من منع تعدي (هب) إلى مفعولين، فقد ذهب إلى أنه لا حجة في شيء من الشواهد المسموعة. ومن ثمَّ خرج المنصوب الثاني على الحالية. «والدليل على ذلك التزام التنكير فيها، لا تقول: هب زيداً الشجاع»[٢].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز تعدية الفعل (هب) إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة المسموعة السابقة التي استدل بها من أجاز تعدية هذا الفعل إلى مفعولين.

٢- ما رواه الأصمعي عن العرب من قولهم: هبني ذلك، أي: احسبني ذلك واعددني[٣].

٣- إن المعنى في الشواهد السابقة ليس على الحالية، كما ذهب إلى ذلك من أنكر تعدية (هبْ) إلى مفعولين. ولعل مما يؤكد ذلك إتباع المنصوب الثاني بوصف، كما هو الشأن في كل الأبيات السابقة.

إلغاء الأفعال الناصبة لمفعولين متقدمة:

الإلغاء هو ترك العمل لفظاً ومحلاً لغير مانع. وقد أجاز النحويون إلغاء الأفعال

---

(١) لا يعرف له قائل ولا تكملة. انظر: شرح ألفية ابن معط ١/٥٠٤.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٢.

(٣) انظر: لسان العرب ١/٨٠٤ (وهب).

القلبية المتصرفة إذا كانت متوسطة أو متأخرة[1].

واختلفوا في المسألة إذا كانت هذه الأفعال متقدمة، وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون إلغاء هذه الأفعال متقدمة[2]، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين الزبيدي[3]، وابن الطراوة[4].

الثاني: منع سيبويه وجمهور البصريين الإلغاء في هذه الحال[5]، ووافقهم الفراء من الكوفيين[6]، والشلوبين[7].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن تابعهم لمذهبهم بما يلي:

١ - قول بعض الفزاريين:

كَذاكَ أُدِّبْتُ حتى صارَ مِنْ خُلُقي ... أنّــي وجَــدْتُ مِلاَكُ الشّيمَةِ الأَدَبُ[8]

(١) انظر: الكتاب ١/١١٨ وما بعدها، الأصول ١/١٨١-١٨٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٤، شرح التسهيل ٢/٨٥ وما بعدها، الارتشاف ٣/٦٤.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٤، الارتشاف ٣/٦٤، تعليق الفرائد ٤/١٥٨-١٥٩، الهمع ٢/٢٢٩.

(٣) انظر: الواضح في علم العربية (ت د. السيد) ٢٥٥، الارتشاف ٣/٦٤.

(٤) انظر: الارتشاف ٣/٦٤، الهمع ٢/٢٢٩، ابن الطراوة النحوي ١٣٥.

(٥) انظر: الكتاب ١/١١٩ وما بعدها، الأصول ١/١٨١، شرح التسهيل ٢/٨٦، الارتشاف ٣/٦٤، الهمع ٢/٢٢٩.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣/٦٤.

(٧) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٧٠٢.

(٨) انظر: ديوان الحماسة ١/٥٧٤، الحماسة البصرية ٢/٧، شرح المقدمة الجزولية ٢/٧٠٢، شرح ألفية ابن معط ١/٥٠٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٤، المقرب ١/١١٧، شرح الكافية ٢/٢٨٠، المقاصد النحوية ٢/٤١١، الهمع ٢/٢٢٩، خزانة الأدب ٩/١٣٩.

حيث ألغى الشاعر (وجدت) عن العمل وهو متقدم، ورفع ما بعده على الابتداء والخبر.

٢- قول الشاعر:

أَرْجُــو وآمُــلُ أنْ تَدْنُــو مَوَدَّتُهَا   وَمَــا إِخَــالُ لَدَيْــنَا مِــنْكِ تَنْوِيلُ[(١)]

فألغى (إخال) المتقدم، واستأنف الجملة بعده.

٣- قول الآخر:

فَلَبِثْــتُ بَعْدَهُــمُ بِعَــيْشٍ نَاصِبٍ   وإِخَــالُ إِنِّــي لاحِــقٌ مُسْــتَتْبِعُ[(٢)]

فألغى (إخال) واستأنف الجملة بعده.

٤- ضعف أفعال القلوب، يقول الرضي: «وإنما جاز ذلك -أي الإلغاء- مع تقدمه؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة إذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج، وأيضاً معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة»[(٣)].

أما من منع إلغاء أفعال القلوب متقدمة، فقد استدل بما يلي:

١- إن تقدم الفعل يدل على قوته والعناية به، وإذا كانت الأفعال متقدمة كان ما بعدها مبنياً عليها، وإلغاؤها يدل على ضعفها وإهمالها، فلو ألغيت هذه الأفعال متقدمةً للزم الجمع بين متضادين[(٤)].

٢- إنه عند تقديم الفعل، يكون عامل النصب لفظياً - وهو الفعل المتقدم نفسه-، في حين أن عامل الرفع في الاسم الذي يلي الفعل الملغى

---

(١) قائله كعب بن زهير - ﷺ-. انظر: ديوانه ٦٢، شرح التسهيل ٨٦/٢، شرح الكافية ٢٨٠/٢، المقاصد النحوية ٤١٢/٢، الهمع ٢٢٩/٢، التصريح على التوضيح ٢٥٨/١، خزانة الأدب ١٤٣/٩، ٣١١/١١.

(٢) قائله أبو ذؤيب الهذلي. انظر: شرح أشعار الهذليين ٨/١، المنصف ٣٢٢/١، شرح التسهيل ٨٦/٢، المغني ٣٠٥، تخليص الشواهد ٤٤٨، المقاصد النحوية ٤٩٤/٣، شرح شواهد المغني ٢٦٢/١، ٦٠٤/٢، همع الهوامع ٢٢٩/٢، الدرر ١٣٦/١.

(٣) شرح الكافية ٢٨٠/٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣١٥/١، شرح ألفية ابن معط ٥٠٥/١

معنوي عند جمهور البصريين، وعند تقدم هذه الأفعال يغلب اللفظيُّ المعنويَّ[1]؛ لأن العامل اللفظي ظاهر، والمعنوي مقدر، والظاهر أقوى في العمل من المقدر.

وخرج المانعون أدلة الكوفيين المسموعة تخريجات عدة منها:

١- إن هذه الأفعال معلقة وليست ملغاة، وقد حذفت اللام المعلّقة بعدها ضرورة، وأصل التقدير: وجدت لَملاكُ، وما إخال لَلَدينا، وإخال لَثني[2].

٢- إن العامل في البيتين الأول والثاني السابقين ألغي لأنه لم يقع متقدما بل متوسطاً، حيث سبق بـ(أني) في البيت الأول، و(ما) في البيت الثاني، «ولم يُعنَ بالتوسط إلا أن تجيء وسط الكلام لا صدره»[3].

٣- إن المفعول الأول محذوف وهو ضمير الشأن، والجملة بعدهُ في محل نصب مفعول ثان للفعل القلبي المتقدم، والتقدير: وجدته ملاكُ الشيمةِ الأدبُ[4]. وقد عد الرضي هذا التخريج أقرب «لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابتداء»[5].

الترجيح:

يظهر لي أن القول بمنع إلغاء أفعال القلوب المتقدمة أظهر وأقوى؛ وذلك لما يلي:

١- إن الأدلة التي استدل بها المجيزون قليلة، لا تكفي لبناء قاعدة نحوية عليها، فتكون من القليل الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

٢- إن هذه الأدلة قابلة للتخريج والتوجيه -كما ذكر ذلك المانعون- وبعض هذه التخريجات سائغ ومقبول، بخاصة الأخير منها.

---

(١) انظر: شرح الكافية ٢/٢٨٠.

(٢) انظر: الكتاب ٣/١٥٠-١٥١، شرح المقدمة الجزولية ٢/٧٠١، شرح التسهيل ٢/٨٦.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٤-٣١٥.

(٤) انظر: المرجع السابق، وشرح التسهيل ٢/٨٦، والخزانة ٩/١٣٩.

(٥) شرح الكافية ٢/٢٨٠.

٣- إن تقديم الفعل يدل على الاهتمام والعناية به، وهو ما يتعارض مع إلغائه. ويكون الإلغاء أقرب كلما تأخر الفعل، قال سيبويه: «وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى ... والحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل»[١].

إلغاء الأفعال الناصبة لمفعولين متوسطة:

أجاز النحويون إلغاء أفعال القلوب إذا توسطت بين المفعولين، نحو: زيد ظننت قائم، واختلفوا فيما إذا توسطت بين الفعل ومرفوعه، نحو: قام أظن زيد، وذلك على قولين:

الأول: يجب الإلغاء، وعلى ذلك الكوفيون[٢]، وتابعهم من الأندلسيين ابن هشام الخضراوي[٣]، وأبو حيان[٤].

الثاني: يجوز الإلغاء كما يجوز الإعمال، وعلى ذلك عامة البصريين[٥]، وتابعهم ابن مالك[٦].

الأدلة والمناقشة:

ذهب الكوفيون ومن وافقهم إلى وجوب إلغاء (ظن) وأخواتها إذا توسطت بين الفعل ومعموله، نحو: قام أظن زيد، ويقوم أظن زيد؛ حيث إن القياس يقتضي

---

(١) الكتاب ١/١١٩-١٢٠.

(٢) انظر: الأصول ١/١٨٣، شرح التسهيل ٢/٨٧، ارتشاف الضرب ٣/٦٦، التذييل والتكميل ٢/٩٠ب، تعليق الفرائد ٤/١٦٣، همع الهوامع ٢/٢٣٠.

(٣) انظر: الارتشاف ٣/٦٦، التذييل والتكميل ٢/٩٠ب، تعليق الفرائد ٤/١٦٣، التصريح على التوضيح ١/٢٥.

(٤) انظر: المراجع السابقة، وهمع الهوامع ٢/٢٣١، التصريح على التوضيح ١/٢٥٤.

(٥) انظر: الأصول ١/١٨٣، ارتشاف الضرب ٣/٦٦، تعليق الفرائد ٤/١٦٣، همع الهوامع ٢/٢٣٠.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/٨٧، حاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٨.

أنه لا يجوز إلا الإلغاء ؛ لأن الإعمال مترتب على كون الجزءين أصلهما مبتدأ وخبرٌ، وليسا هنا كذلك ؛ لأن النحويين يمنعون تقديم الخبر إذا كان فعلاً رافعاً ضمير المسند إليه مستكناً ، والإعمال يؤدي إلى تقديم الخبر الفعل على المبتدأ ، وذلك لا يجوز[1].

أما من أجاز الإعمال للفعل القلبي المتوسط ، في نحو: قام أظن زيداً ، على أن (زيداً) مفعول أول ، وجملة (قام) في محل نصب مفعول ثان ، فاستدل بقول الشاعر:

شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِينا وَلَمْ تَعْبَأْ بِعَذْلِ العاذِلِينا[2]

حيث يروى (ربع) بالرفع والنصب[3] ، ويوجه النصب على أن (ربع) مفعول أول لـ(أظن) ، وجملة (شجاك) في محل نصب مفعول ثان.

أما ما احتج به الموجبون للإلغاء من كون الخبر إذا كان فعلاً رافعاً ضمير المسند إليه لا يجوز تقديمه ، فيرَد بأن المانع من ذلك هو خوف التباس تركيب ، حتى إذا أُمن اللبس جاز التقديم نحو: قاما الزيدان ، «ولاشك أن النصب هنا قرينة مزيلة للبس ، فجاز لنا أن نتصور أن (يقوم) من نحو: يقوم زيد ، خبر مقدم حين يقصد إدخال نحو (ظننت) بينهما وإعمالها»[4].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول بمنع إعمال (ظن) وأخواتها ، إذا توسطت بين الفعل ومرفوعه ؛ وذلك لما يلي:

١- قلة الشواهد المسموعة التي يمكن أن تعضد قول المجيزين للمسألة ؛ حيث لم أقف -في حدود ما اطلعت عليه- إلا على الشاهد السابق.

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢/٩٠ب ، همع الهوامع ٢/٢٣١ ، التصريح ١/٢٥٤.

(٢) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٢/٨٧ ، التذييل والتكميل ٢/٩٠ب ، المغني ٥٠٦ ، المقاصد النحوية ٢/٤١٩ ، تخليص الشواهد ٤٤٦ ، تعليق الفرائد ٤/١٦٤ ، همع الهوامع ٢/٢٣٠ ، شرح شواهد المغني ٢/٨٠٦ ، شرح أبيات المغني ٦/١٨٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٨٧ ، تعليق الفرائد ٤/١٦٤.

(٤) التذييل والتكميل ٢/٩٠ب.

٢- إن البيت السابق الذي استدل به المجيزون، ليس صريحاً في دلالته على مرادهم، حيث يحتمل أن لا يكون (شجاك) فعلاً ماضياً -كما خرجوه عليه- بل هو اسم مضاف إلى الضمير (الكاف)[١]، فعلى تقدير رفع (ربع) يكون (شجاك) مبتدأ في محل رفع، و(ربع) خبره[٢].

ولاشك أن الدليل -كما يقول الأصوليون- إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال.

تعليق (ظن) وأخواتها بـ(لعل):

التعليق هو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع، والمانع من إعمال الفعل في اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام.

وقد اختلف النحويون في تعليق (ظن) وأخواتها بـ(لعل)، وذلك على قولين:

الأول: أثبت التعليق بـ(لعل) الكوفيون[٣]، والفارسي[٤]، وأبو حيان من الأندلسيين[٥].

الثاني: منع غير هؤلاء التعليق بـ(لعل)[٦].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز التعليق بـ(لعل) بما يلي:

---

(١) انظر: تعليق الفرائد ١٦٤/٤، التصريح على التوضيح ٢٥٤/١.

(٢) أما إذا نصب (ربع) فيكون مفعولاً أولاً لـ (أظن)، و(شجاك) في محل نصب مفعولاً ثانياً.

(٣) انظر: البحر المحيط ٤٧٤/٧، الدر المصون ٢١٧/٨، المغني ٣٧٩.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٧١/٣، همع الهوامع ٢٣٤/٢.

(٥) انظر: المراجع السابقة، ومنهج السالك ٩٤.

(٦) انظر: المراجع السابقة، والدر المصون ٢١٨/٨.

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾[1]، قال أبو حيان: «ولعل هنا معلقة أيضاً، وجملة الترجي هي مصب الفعل، والكوفيون يجرون (لعل) مجرى (هل)، فكما يقع التعليق عن (هل) كذلك عن (لعل)، ولا أعلم أحداً ذهب إلى أن (لعل) من أدوات التعليق، وإن كان ذلك ظاهراً فيها»[2].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾[3]. قال أبوحيان: «ونصب لا تدري على جملة الترجي، فلا تدري معلقة عن العمل، وقد تقدم لنا الكلام على قوله: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾، وذكرنا أنه ينبغي أن يزاد في المعلقات (لعل)، فالجملة المترجاة في موضع نصب بلا تدري»[4].

٣- دلالة (لعل) على الاستفهام، حيث أثبت لها هذا المعنى الكوفيون[5]، قال السيوطي -متحدثاً عن المعلّقات-: «وعد أبو علي الفارسي منها: (لعل)، ... ووافقه أبو حيان؛ لأنه مثل الاستفهام في أنه غير خبر، وأن ما بعده منقطع مما قبله ولا يعمل فيه»[6].

أما من لم يعدّ (لعل) من المعلّقات، فلم أقف لهم على أدلة تسند ذلك، ولا تخريجات لأدلة الذين عدوها من المعلقات. إلا أن الظاهر أن معتمد رأيهم على أن (لعل) لا تدل على الاستفهام، وما ادُّعي فيه ذلك فهو عائد إلى المعنى الأساس لـ(لعل)، وهو الترجي والإشفاق[7].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول من عد (لعل) معلّقاً لأفعال القلوب؛ وذلك لرجحان القول بإفادتها للاستفهام، ولمجيئها معلقة لأفعال القلوب في كثير من

---

(١) سورة الأنبياء، الآية [١١١].

(٢) البحر المحيط ٧/٤٧٤.

(٣) سورة الطلاق، الآية [١].

(٤) البحر المحيط ١٠/١٩٧.

(٥) انظر: مسألة إفادة (لعل) الاستفهام.

(٦) همع الهوامع ٢/٢٣٤، وانظر النص كذلك في ارتشاف الضرب ٣/٧١.

(٧) انظر: مسألة: إفادة (لعل) الاستفهام.

الآيات ؛ فبالإضافة للآيات التي مر ذكرها ، يمكن إيراد قول الله -تعالى- : ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾[1] ، وقوله : ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[2] ، وقوله : ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾[3] .

إغناء اسم الإشارة عن مفعولي (ظن) وأخواتها :

فصّل النحويون القول في حذف مفعولي (ظن) وأخواتها أو أحدهما اختصاراً واقتصاراً ، واتفقوا على مسائل من ذلك واختلفوا في أخرى[4] .

كما اختلفوا في سدّ اسم الإشارة مسد مفعولي (ظن) وأخواتها ، وذلك على قولين :

الأول : أجاز الفراء[5] ، وجماعة من الكوفيين[6] أن يسد اسم الإشارة مسد مفعولي (ظن) وأخواتها ، كأن يقال : أظن زيداً أخاك ، فيقال : أظن ذاك. فيجري اسم الإشارة (ذاك) مجرى المفعولين. وتابعهم على هذا الرأي من الأندلسيين ابن خروف ، الذي قال عن هذا المذهب : «وهو قول لا بأس به»[7] .

الثاني : منع سيبويه والبصريون أن يجري اسم الإشارة مجرى مفعولي (ظن) وأخواتها[8] . وتابعهم ابن عصفور[9] .

---

(١) سورة الأحزاب ، الآية [٦٣].

(٢) سورة الشورى ، الآية [١٧].

(٣) سورة عبس ، الآية [٣].

(٤) انظر : شرح التسهيل ٧٢/٢ وما بعدها ، شرح الكافية ٢٧٩/٢ ، ارتشاف الضرب ٥٦/٣ ، همع الهوامع ٢٢٤/٢ وما بعدها.

(٥) انظر : معاني القرآن ٤٥/١ ، الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٦٣ ، شرح التسهيل ٧٥/٢ ، شرح الكافية ٢٧٨/٢ ، ارتشاف الضرب ٥٧/٣.

(٦) انظر : ارتشاف الضرب ٥٧/٣.

(٧) شرح التسهيل ٧٥/٢.

(٨) انظر : الكتاب ٤٠/١ ، الملخص ٢٦٢ ، ارتشاف الضرب ٥٧/٣.

(٩) انظر : شرح الجمل ٣١٨/١.

الأدلة والمناقشة:

عرض الفراء لهذه المسألة عند تناوله لقول الله -تعالى-: ﴿لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[(١)]، حيث قال: «... ثم قال: (بين ذلك)، و(بين) لا تصلح إلا مع اسمين فما زاد، وإنما صلحت مع (ذلك) وحده؛ لأنه في مذهب اثنين، والفعلان قد يجمعان بـ(ذلك) و(ذاك)؛ ألا ترى أنك تقول: أظن زيداً أخاك، وكان زيدٌ أخاك، فلا بد لـ(كان) من شيئين، ولا بد لـ(أظن) من شيئين، ثم يجوز أن تقول: قد كان ذاك، وأظن ذلك. وإنما المعنى في الاسمين الذين ضمهما ذلك: بين الهرم والشباب. ولو قال في الكلام: بين هاتين، أو بين تينك، يريد الفارض والبكر كان صواباً»[(٢)].

أما سيبويه فيرى أن اسم الإشارة في قولهم: ظننت ذاك، إشارة إلى المصدر، وكأنه قال: ظننت ذاك الظن، وحذف المفعولين للعلم بهما[(٣)]، يقول سيبويه: «وأما ظننت ذاك، فإنما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول: ظننت، فتقتصر، كما تقول: ذهبت، ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب. فذاك ههنا هو الظنّ، كأنك قلت: ظننت ذاك الظن. وكذلك خلت وحسبت. ويدلك على أنه الظن أنك لو قلت: خلتُ زيداً وأرى زيداً، لم يجز»[(٤)].

كما رُدَّ قول الفراء السابق بأنه لو جاز قيام لفظ (ذاك)، أو (هذا) مقام الجملة، لجاز وقوعه صلة. ولم يقع كذلك، مما يدل على عدم جواز قيامه مقام مفعولي (ظن) وأخواتها[(٥)].

---

(١) سورة البقرة، الآية [٦٨].

(٢) معاني القرآن ١/ ٤٥.

(٣) انظر: الملخص في ضبط قوانين العربية ٢٦٢، شرح الكافية ٢/ ٢٧٨.

(٤) الكتاب ١/ ٤٠.

(٥) انظر: شرح الكافية ٢/ ٢٧٨.

كما رُدَّ كذلك بأنه لو جاز أن يكون (ذاك) إشارة للمفعولين مع هذه الأفعال لجاز مع عدمها، فكنت تقول في جواب من قال: هل زيد قائم؟: ذاك، أي: زيد قائم. فامتناع العرب من ذلك دليل على فساد مذهبه[1].

الترجيح:

يظهر لي أن قول الفراء ومن وافقه في هذه المسألة «لا بأس به» -كما قال ابن خروف-؛ وذلك لما يلي:

١- وضوح المعنى ودلالة اسم الإشارة على المفعولين، فإذا قيل: أظن زيداً أخاك، ورد المستمع: أظن ذاك. لم يشك السامع بأن المراد بـ(ذاك) هو جملة (زيد أخوك)، وهما مفعولا (أظن).

٢- إن ما رُدَّ به قول الفراء من امتناع وقوع (ذاك) صلة، مما يدل على عدم جواز قيامه مقام مفعولي (ظن)، هذا القول فيه نظر؛ وذلك لاختلاف الصلة عن مفعولي (ظن)؛ لأن مفعولي باب (علمت) بتقدير المفرد، فمعنى: علمت زيداً قائماً: علمتُ قيام زيدٍ، والصلة لا تقدر بالمفرد[2].

٣- أما ما قيل من أنه إذا جاز قيام (ذاك) مقام مفعولي (ظن)، لجاز الأمر ذاته مع غيرها، فهو مردود أيضاً بأن جَعْل العرب لفظاً بدلاً عن لفظ ليس بقياس، ولو كان قياساً لجاز أن تناب (أنّ) واسمها وخبرها مناب اسمين في مثل: لعل أن زيداً قائم، فامتناع العرب من ذلك والنحويين دليل على أن ذلك ليس بقياس[3].

٤- كما يقوي رأي الفراء ومن وافقه قياس هذه المسألة على إنابة (أنّ) واسمها وخبرها مناب مفعولي (ظن) وأخواتها، وهي تقدر بالمفرد؛ لكونها في المعنى جملة. فلا مانع من نيابة اسم الإشارة عن المفعولين إذا كان بمعناهما.

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٩.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٧٨، تعليق الفرائد ٤/١٣٢ - ١٣٣.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٩.

تعدي (حدّث) إلى ثلاثة مفعولات :

الأفعال المجمع على تعديتها إلى ثلاثة مفعولات هي : أعلم وأرى ، وزاد سيبويه نبّأ[(١)].

واختلف النحويون في تعدية بعض الأفعال إلى ثلاثة مفعولات ، منها : حدّث ؛ وذلك على قولين :

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن (حدّث) يتعدى إلى ثلاثة مفعولات[(٢)] ، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين ابن خروف[(٣)] ، وابن عصفور[(٤)] ، ونسب أبو حيان هذا القول إلى أكثر أصحابه من المغاربة[(٥)].

الثاني: ذهب قدماء البصريين –ونسب إلى الجمهور- إلى أن الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولات هي : أعلم ، وأرى ونبّأ فقط ، أما غيرها فلا يتعدى إلى ذلك[(٦)].

الأدلة والمناقشة :

استدل من أجاز تعدي (حدّث) إلى ثلاثة مفاعيل بما يلي :

١- قول الشاعر :

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تَسْأَلونَ فَمَنْ حُدْ ... دِثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنا العَلاءُ[(٧)]

---

(١) انظر : الكتاب ١/٤١ ، الارتشاف ٣/٨٣، همع الهوامع ٢/٢٥١.

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ٣/٨٣، تعليق الفرائد ٤/٢١٣ ، الهمع ٢/٢٥٢.

(٣) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٣٦٧.

(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٤.

(٥) انظر : الارتشاف ٣/٨٣، الهمع ٢/٢٥٢.

(٦) انظر : الكتاب ١/٤١. وانظر : المرجعين السابقين.

(٧) قائله الحارث بن حلزة اليشكري. انظر : ديوانه ٢٧ ، الأغاني ١١/٤١ ، شرح القصائد السبع ٤٦٩ ، شرح المفصل ٧/٦٥ ، ٦٦ ، شرح الجمل لابن خروف ١/٣٦٧، المقاصد النحوية ٢/٤٤٥ ، ارتشاف الضرب ٣/٨ ، تذكرة النحاة ٦٨٦ ، تعليق الفرائد ٤/٢١٣ ، التصريح على التوضيح ١/٢٦٥ ، همع الهوامع ٢/٢٥٢.

حيث عدى الفعل (حدّث) إلى ثلاثة مفاعيل: فالضمير المرفوع نائب عن الفاعل، وضمير المنصوب مفعول ثان، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع المفعول الثالث[1].

٢- حمل (حدّث) على (أعلم)، فقد جاز تعدية (حدّث) إلى ثلاثة مفاعيل «تشبيهاً لها بأعلمت؛ لأنك إذا نبأته أو خبّرته أو حدّثته فقد أعلمته»[2].

ولم يذكر قدماء البصريين (حدّث) من الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، ومنع الجمهور ذلك وأولوا البيت السابق بما يلي:

١- إن نصب (حدّث) لثلاثة مفاعيل إنما هو من باب التضمين، يقول أبو حيان: «البيت لا دليل فيه؛ لأنه إنما وصل بالتضمين»[3].

٢- حمل نصب الثاني من المنصوبات على نزع الخافض، والثالث على الحالية، فـ«يحمل الثاني منها على نزع الخافض... والثالث حال، ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وأن فيه سلامة من التضمين الذي هو خلاف الأصل»[4].

الترجيح:

مع التسليم بقلة الشواهد المسموعة التي يظهر فيها نصب (حدّث) لثلاثة مفاعيل، حتى وصفه ابن خروف بأنه «عزيز الوجود»[5]، إلا أنه يظهر لي أنه لا مانع من عدّ الفعل (حدّث) مما ينصب ثلاثة مفعولات لتضمنه معنى (أعلم)، يقول الدماميني: «واعلم أن من ألحق هذه الأفعال بـ(أعلم) ليس قائلاً بأن الهمزة والتضعيف فيها للنقل، إذ

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن خروف ١/٣٦٧.

(٢) شرح ألفية ابن معط ١/٥٢٠. وانظر: شرح المفصل ٧/٦٦.

(٣) ارتشاف الضرب ٣/٨٤. وانظر: همع الهوامع ٢/٢٥٢.

(٤) التصريح على التوضيح ١/٢٦٥. وانظر: شرح الجمل لابن خروف ١/٣٦٧-٣٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٦٧.

(٥) شرح الجمل لابن خروف ١/٣٦٨.

لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه هذه الأفعال، وإنما هو عنده من باب التضمين، أي أن كلا من تلك الأفعال ضُمن معنى (أعلم) فعومل معاملته»[1].

تعدي (خبّر) إلى ثلاثة مفعولات:

مما اختُلف في تعديته إلى ثلاثة مفعولات كذلك الفعل (خبّر)، فقد اختلف النحويون في هذه المسألة -كما في المسألة السابقة- على قولين:

الأول: أجاز الفراء تعدية (خبّر) إلى ثلاثة مفعولات[2]، وتابعه من الأندلسيين ابن عصفور[3]. ونسب أبوحيان هذا القول إلى أكثر أصحابه من الأندلسيين[4].

الثاني: ذهب قدماء البصريين -ونسب للجمهور- إلى منع ذلك، وقصر الأفعال المتعدية على أعلم وأرى ونبّأ[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تعدية (خبّر) إلى ثلاثة مفعولات بما يلي:

١- قول الشاعر:

وَخُبِّرْتُ سَوْداءَ الغَميمِ مَرِيضةً ... فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلي بِمِصْرَ أَعُودُها[6]

---

(١) تعليق الفرائد ٢١٥/٤.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٨٣/٣، تعليق الفرائد ٢١٢/٤، الهمع ٢٥١/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٤/١.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٨٣/٣.

(٥) انظر: المراجع السابقة، والكتاب ٤١/١.

(٦) قائله العوام بن عقبة بن كعب بن زهير. انظر: الحماسة ٣٤٤/٣، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤١٤، شرح عمدة الحافظ ٢٥٢، المقاصد النحوية ٤٤٢/٢، تخليص الشواهد ٤٦٧، تعليق الفرائد ٢١٢/٤، التصريح ٢٦٥/١، همع الهوامع ٢٥١/٢، خزانة الأدب ٣٦٩/١١. والغميم: موضع من بلاد غطفان.

حيث عدى (خبّر) إلى ثلاثة مفاعيل: التاء في (خبرت) وهي نائب فاعل كان في الأصل مفعولاً، وسوداءَ، والمفعول الثالث: مريضةً.

٢- قول الآخر:

وَمَا عَلَيْكِ إذا خُبِّرْتِني دَنِفاً وغابَ بَعْلُكِ يوماً أن تَعُوديني[(١)]

حيث نصب الفعل (خبّر) ثلاثة مفاعيل: أولها نائب الفاعل وهو التاء، وثانيها ياء المتكلم، وثالثها: (دنفاً).

حمل (خبّر) على (أعلم)، يقول ابن يعيش: «وأما الضرب الثاني فما كان في معنى العلم، وهي خمسة أفعال: أخبر وأنبأ وخبّر ونبّأ وحدّث، فهذه الأفعال الخمسة معناها الإخبار والحديث، والإخبار إعلام، فلما كانت في معنى الإعلام تعدت إلى ثلاثة مفاعيل كما يتعدى أعلم»[(٢)].

أما من منع تعدّي (خبّر) إلى ثلاثة مفاعيل، فقد «أولوا المستشهَد به على التضمين، أو حذف حرف الجر، أو الحال»[(٣)].

يقول ابن يعيش مؤولاً المسموع على تقدير حرف جر محذوف: «وحقيقة تعدي هذه الأفعال بتقدير حرف الجر، فإذا قلت: أنبأت زيداً خالداً مقيماً، فالتقدير: عن خالد؛ لأن أنبأت في معنى: أخبرت، والخبر يقتضي (عن) في المعنى، فهو بمنزلة أمرتك الخير، والمراد بالخير؛ لأن الفعل في كل واحد منهما لا يتعدى إلا بحرف جر، فإذا ظهر حرف الجر كان الأصل، وإذا لم يذكر كان على تقدير وجوده واللفظ به؛ لأن المعنى عليه، واللفظ محوج إليه»[(٤)].

---

(١) قائله رجل من بني كلاب. انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٤٢٣، تخليص الشواهد ٤٦٨، المقاصد النحوية ٤٤٣/٢، التصريح على التوضيح ٢٦٥/١، همع الهوامع ٢٥٢/٢، شرح الأشموني ١٦٧/١، الدرر اللوامع ١٤١/١. والدنف: المريض.

(٢) شرح المفصل ٦٦/٧. وانظر: شرح ألفية ابن معط ٥٢٠/١.

(٣) همع الهوامع ٢٥٢/٢. وانظر: ارتشاف الضرب ٨٤/٣.

(٤) شرح المفصل ٦٧/٧. وانظر: شرح الجمل لابن خروف ٣٦٧/١ – ٣٦٨، التصريح على التوضيح ٢٦٥/١.

الترجيح:

يظهر لي -كما ذكرت في المسألة السابقة- أن القول بنصب الفعل (خبّر) ثلاثة مفاعيل أولى بالقبول وأظهر؛ وذلك لما يلي:

١- إن القول بالتضمين الذي لجأ إليه المانعون ليس بالأمر الظاهر؛ وذلك لأن التضمين خلاف الأصل(١).

٢- إن القول بتقدير حرف الجر (عن) غير ظاهر كذلك؛ وذلك لأنه لم يعهد حذف (عن) أو زيادتها كما حصل مع الباء أو (من)، يقول ابن يعيش مفرقاً بين (عن) وغيرها من حروف الجر: «وليس ذلك كالباء ولا كـ(من) في قولك: ليس زيد بقائم، وما جاءني من أحد؛ لأن اللفظ مستغن عنهما، فأدخلوهما زائدتين لضرب من التأكيد، فإذا لم يذكرا لم يكونا في نية الثبوت، وليس كذلك (عن)»(٢).

الإضمار في (ظن) وأخواتها:

لا خلاف بين النحويين في جواز إعمال العامل الأول أوالثاني في باب التنازع، ولكنهم اختلفوا في الأوْلى منهما بالإعمال؛ فذهب الكوفيون إلى أن الأول أولى لتقدمه، وذهب البصريون إلى أن الثاني أولى لقربه(٣).

وإن أُعْمل الثاني فلا يخلو الأول من أن يحتاج إلى مرفوع أو منصوب أو مخفوض. وإذا كان الأول يطلب منصوباً، فلا يخلو أن يكون مما يجوز حذفه أو لا

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح ١/٢٦٥.

(٢) شرح المفصل ٧/٦٧.

(٣) انظر: الكتاب ١/٧٤ وما بعدها، المقتضب٣/١١٢، الإيضاح ٦٥-٦٨، الإنصاف ١/٨٣-٩٦، التبيين ٢٥٢-٢٥٨، شرح المفصل ١/٧٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٣ وما بعدها، شرح التسهيل ٢/١٦٤ وما بعدها، شرح الكافية للرضي ١/٧٧ وما بعدها، التصريح ١/٣١٩ وما بعدها.

يكون. فإذا كان المنصوب لا يجوز حذفه أصلاً ؛ وذلك كأن يكون أحد مفعولي (ظن) وبابها، ففيه للنحويين ثلاثة مذاهب:

الأول: منهم من قال بإضماره قبل الذكر، نحو: ظننيه وظننتُ زيداً قائماً[1].

الثاني: ومنهم من قال بإضماره متأخراً، نحو: ظنني وظننت زيداً قائماً إياه[2].

الثالث: ومنهم من ذهب إلى أنه يحذف، نحو: ظنني وظننت زيداً قائماً[3]، ورجح ذلك ابن عصفور[4].

وذهب ابن الطراوة إلى أن الإضمار في (ظن) في باب التنازع لا يجوز[5]، وقد تابع في ذلك الكسائي من الكوفيين[6].

الأدلة والمناقشة:

أشار أبو حيان إلى قول ابن الطراوة الذي تابع فيه الكسائي بقوله: «وزعم ابن الطراوة أن الإضمار في باب ظن لا يجوز، فمنع ما أدى إليه من مسائل ظن؛ إذ ليس للمضمر تفسير يعود عليه، فالضمير -متصلاً أو منفصلاً- عائد على قائم، وليس إياه. وتقدمه إلى مثله الكسائي، فمنع ظننت وظننيه زيداً قائماً»[7].

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٦-٦١٧، شرح التسهيل ٢/١٧٢ – ١٧٣، ارتشاف الضرب ٣/٨٩-٩٠، أوضح المسالك ٢/٢٠٢-٢٠٣، المساعد ١/٤٥٣ – ٤٥٤، التصريح على التوضيح١/٣٢١ – ٣٢٢.

(٢) انظر: المراجع السابقة

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: شرح الجمل ١/٦١٧.

(٥) انظر: انظر: ارتشاف الضرب ٣/٩٠، منهج السالك ١/١٣٤، همع الهوامع (دار المعرفة) ٢/١١٠، ابن الطراوة النحوي ١٧٧.

(٦) انظر: المراجع السابقة.

(٧) ارتشاف الضرب ٣/٩٠، وانظر: التذييل والتكميل ١/١٧٤أ.

ويظهر من كلام أبي حيان أن الإضمار –وليس أصل المسألة– هو الممتنع عند الكسائي وابن الطراوة في باب (ظن) وأخواته.

والمعروف من قول الكسائي –كما أشرت إلى ذلك في موضع آخر[1]– أنه يمنع الإضمار قبل الذكر في باب التنازع مطلقاً.

والإشكال الذي أشار إليه أبو حيان في نقله لرأي ابن الطراوة يبرز بخاصة في التثنية والجمع، نحو: ظناني وظننت الزيدين منطلقين؛ إذ لو أضمر «لزم إما مخالفة الخبر المخبَر عنه، وذلك إذا أضمرته مثنى ليطابق مفسره فقلت: ظناني إياهما وظننت الزيدين منطلقين، فإياهما ومنطلقين متطابقان، ولكن هو والياء متخالفان، ولا يخالف الخبر المخبَر عنه. وإما مخالفة المفسِّر المفسَّر، وذلك إذا أضمرته مفرداً ليطابق المخبر به المخبر عنه، فقلت: ظناني إياه وظننت الزيدين منطلقين، فإياه والياء متطابقان، ولكن هو ومنطلقين متخالفان، ولا يخالف المفسِّر المفسَّر»[2].

لذلك حكم بعضهم بلزوم الإظهار ليزول المحذور، نحو: ظناني منطلقاً وظننت الزيدين منطلقين[3]. وبذلك تخرج المسألة من باب التنازع.

ومما رد به المجوِّزون للإضمار على الكسائي وابن الطراوة، أن الضمير يعود على (قائم) في اللفظ لا في المعنى، وذلك «شائع في لسان العرب كما قالوا: عندي درهم ونصفه، أي: نصف درهم آخر، فأعاد ذكره على درهم المذكور من حيث اللفظ فقط»[4].

الترجيح:

يظهر لي امتناع التنازع فيما يطلب اثنين أو ثلاثة –كما ذهب إلى ذلك الجرمي[5]–؛ وذلك «لأن هذا الباب خارج عن القياس، وإنما يستعمل فيما استعملته العرب وتكلمت به»[6].

---

(١) انظر مسألة: الخلاف في مرفوع الأول عند إعمال الثاني.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٤٥٤. وانظر التصريح ١/٣٢٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/١٧٢-١٧٣، المساعد ١/٤٥٤، التصريح ١/٣٢٢.

(٤) همع الهوامع (دار المعرفة) ٢/١١٠، وانظر: منهج السالك ١/١٣٤.

(٥) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٢٣٨أ.

(٦) المرجع السابق.

والظاهر أن التراكيب التي يوردها النحويون من باب التنازع فيما يطلب اثنين أو ثلاثة، من التراكيب التي صنعها النحاة أنفسهم من غير اعتماد على سماع يثبتها[1].

ومما يجب الاستئناس به لتقرير هذا الرأي منع ابن مضاء التنازع فيما تعدى إلى ثلاثة، يقول: «ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز؛ لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب»[2].

(١) انظر: ابن الطراوة النحوي ١٧٨ – ١٧٩.

(٢) الرد على النحاة ٩٨.

باب الفاعل

حذف الفاعل:

اختلف النحويون في حذف الفاعل لدليل على قولين:

الأول: جوز الكسائي حذفه[1]، وتابعه من الأندلسيين ابن مضاء[2]، كما نسب السيوطي القول بإجازة حذف الفاعل إلى السهيلي[3].

الثاني: ذهب سيبويه إلى منع حذفه[4]، وتابعه المبرد[5]، والفارسي[6]، وغيرهما[7].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز حذف الفاعل لدليل بما يأتي:

١- قول الله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[8]، قال الفارسي: «فإن قلت: فكيف القول في قوله: -الآية- ولم يذكر الجار والمجرور بعد (أبصر) كما ذكرا بعد

---

(١) انظر: المسائل الحلبيات ٢٣٣، أمالي ابن الشجري ١/٣٢٧، ٣/١١٧، شرح المفصل ١/٧٧، ٧٩، شرح الكافية (المحقق) ٤/١٢٨-١٢٩، ارتشاف الضرب ٢/١٨٢. وعلق الصبان على نسبة هذا القول للكسائي بقوله: وهذا هو المشهور عنه، وفي شرح الإيضاح ما حكى عن الكسائي من أنه يحذف الفاعل في نحو: ضربني وضربت الزيدين باطل، بل هو عنده مستتر في الفعل الأول مفرد في الأحوال كلها، قاله يس. (حاشية الصبان على الأشموني ٢/١٠٢).

(٢) انظر: الرد على النحاة ٩٥، همع الهوامع ٢/٢٥٥.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/٢٥٥، ورأي السهيل في (نتائج الفكر) يخالف ذلك. (انظر: نتائج الفكر ٦٩، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ٣٨٠).

(٤) انظر: الكتاب ١/٧٩، شرح الأبيات المشكلة ٢٥٧، ٤٧٧.

(٥) انظر: المقتضب ٢/٦٠، ٣/٧٢ (هـ ٣)، ١٠٠.

(٦) انظر: المسائل الحلبيات ٢٣٧، شرح الأبيات المشكلة ٤٧٧.

(٧) مثل ابن مالك، انظر: شرح التسهيل ٢/١١٨. و الرضي، انظر: شرح الكافية (المحقق) ٤/١٢٨-١٢٩.

(٨) سورة مريم، الآية [٣٨].

(أسمع)؟ فالقول في ذلك: إن حذف الفاعل قد جاز في قول ناس من أهل النظر في العربية»[1].

٢- قول الشاعر:

هــذا الــنّهارُ بَــدا لَها مِن هَمِّها ... مــا بَالُهــا بِاللّــيْلِ زالَ زَوالُهــا[2]

حيث علق الفارسي على هذا البيت بقوله: «ومن استجاز حذف الفاعل ممن خالف سيبويه، جاز على قياس قوله أن يكون (من همها) صفة للفاعل المحذوف، كأنه: بدا لها بدوٌ من همها، فتحذف الفاعل وتقيم صفته مقامه، ولا تضمره في الفعل»[3].

٣- قول الآخر:

تَعَفَّــقَ بِــالأَرْطى لهــا وأرادَهــا ... رجــالٌ فــبَذَّتْ نَــبْلَهُمْ وكليــبُ[4]

حيث لم يضمر الشاعر فاعلاً لا في الفعل الأول ولا الثاني، ولو أضمر لقال: تعفقوا أو أرادوها[5].

٤- حمل الفاعل على المبتدأ في إجازة حذف كلٍّ منهما، والجامع بين الفاعل والمبتدأ هو أن كل واحد منهما متحدَّث عنه، وكما جاز حذف المبتدأ لدليل، فإنه يجوز حذف الفاعل لدليل أيضاً[6].

---

(١) شرح الأبيات المشكلة ٤٧٧.

(٢) قائلة الأعشى، انظر: ديوانه ٢٢، معاني القرآن للأخفش ٥٤/١، شرح الأبيات المشكلة ٢٥٦، المنصف ٢١/٢، اللسان (زول).

(٣) شرح الأبيات المشكلة ٢٥٦.

(٤) قائله علقمة الفحل. انظر: ديوانه ٣٨، الرد على النحاة ٩٥، جمهرة اللغة ٩٣٦، المقرب ٢٥١/١، تذكرة النحاة ٣٥٧، لسان العرب ٢٥٤/١٠، ٣٥٣/١٤، المقاصد النحوية ١٥/٣، التصريح على التوضيح ٣٢١/١ وتعفق: لاذ. والأرطى: شجر له رائحة. وكليب: جمع كلب.

(٥) انظر الرد على النحاة ٩٥.

(٦) انظر: المسائل الحلبيات ٢٣٩.

٥- إن عدم القول بحذف الفاعل يؤدي ضرورة إلى إجازة الإضمار قبل الذكر في نحو قولنا: أكرمني وأكرمت الزيدين[١].

أما من منع حذف الفاعل، فقد استدل بما يأتي:

١- إن ما من فعل إلا وله فاعل، فلا يجوز حذفه إذ كان الفعل لا يكون إلا منه[٢].

٢- إن حذف الفاعل غير معروف في كلام العرب وغير مسموع منهم، يقول ابن يعيش: «وأما حذف الفاعل البتة وإخلاء الفعل عنه، فغير معروف في شيء من كلامهم»[٣].

ومن ثم خرّج المانعون الشواهد السابقة على النحو التالي:

(أ) أن يقدر الفاعل ضميراً مستتراً في (أبصر) في آية مريم السابقة، وقد عزا الفارسي هذا التخريج لسيبويه[٤].

(ب) إن الإضمار قبل الذكر في مثل قولنا: ضربني وضربت زيداً أولى من القول بحذف الفاعل؛ وذلك لمجيء ما يفسر هذا المضمر بعده، كما أن لذلك نظائر في كلام العرب[٥].

(جـ) تقدير مصدر محذوف يدل عليه لفظ الفعل ليكون فاعلاً للفعل المذكور؛ ففاعل (بدا) مثلاً في قول الله –تعالى-: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ..﴾[٦]، هو المصدر المفهوم من هذا الفعل، والمعنى: بدا لهم البداء[٧].

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٧، شرح الكافية للرضي ١/٧٩، الارتشاف ٢/١٨٢.

(٢) انظر: المقتضب ٣/٧٢ (هـ٣)، ١٠٠، ٤/٣٨٧.

(٣) شرح المفصل ١/٧٧.

(٤) انظر: شرح الأبيات المشكلة ٤٧٧.

(٥) انظر: شرح المفصل١/٧٧، شرح الكافية للرضي١/٧٩.

(٦) سورة يوسف، الآية [٣٥].

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٢/١٨٢.

٣- لئن كان حق الفعل و الفاعل أن يكونا كالمبتدأ والخبر في منع حذف أحدهما بلا دليل، وجواز حذفه بدليل، إلا أنه عرض للفاعل مانع من موافقة[1] الخبر في جواز الحذف، وهو كونه كعجز المركب في الامتزاج بمتلوه ولزوم تأخره، وكونه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه، وكالمضاف إليه في أنه معتمد البيان، بخلاف خبر المبتدأ فإنه مباين لعجز المركب وللصلة وللمضاف إليه فيما ذكر؛ لأنه غير ممتزج بمتلوه ولا لازم التأخر ويتأثر بعامل متلوه، وهو معتمد الفائدة لا معتمد البيان[2].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكسائي وموافقوه من جواز حذف الفاعل إذا دل عليه دليل؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة التي استدلوا بها.

٢- لأن المحذوف لدليل كالمذكور.

٣- لأن أكثر النحويين يذهبون إلى أن (كان) التامة الزائدة فاعلها محذوف[3].

٤- لأن غير الكسائي ومن وافقه يقولون: حذف الفاعل لا يجوز؛ لأن الفاعل والفعل كالشيء الواحد، فهما متلازمان، فعلى هذا لا يجوز حذف الفعل وإبقاء الفاعل، وهم يجيزونه[4].

٥- إن القول بمنع حذف الفاعل يؤدي إلى تأويلات لا تخلو من بعد لبعض النصوص التي أسند فيها الفعل -في الظاهر- إلى الجمل، بخاصة عند من يمنع أن

---

(١) في أصل شرح التسهيل لابن مالك: (مفارقته)، وقد أشار المحقق إلى أن في النسخة (ب): موافقة. وهو الصحيح في رأيي، وكان يجب إثباته في متن الكتاب حتى تصح العبارة.

(٢) انظر: المسائل الحلبيات ٢٣٨، شرح التسهيل ١١٨/٢.

(٣) انظر: شرح المفصل ١٥٢/٧.

(٤) انظر: الرد على النحاة ٩٥.

يكون الفاعل جملة. ومن هذه النصوص آية يوسف المذكورة سابقاً، وقول الله - تعالى-: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾[1].

٦- إن القول بأن الحذف يؤدي إلى التباس الحذف بالاستتار -كما يقول المانعون[2]- غير مسلم؛ لأن القرائن التي تحف بالنص يمكن أن ترشد إلى ما إذا كان الأمر حذفاً للفاعل أم استتاراً له.

تأخير الفاعل المحصور بـ(إلا):

أوجب النحويون تأخير الفاعل المحصور بـ(إنما) ظاهراً كان نحو: إنما يكرم عمراً زيدٌ، أم مضمراً نحو: إنما يعطي الفقيرَ أنت.

واختلفوا في المسألة إذا كان الحصر بـ(إلا)، وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكسائي تقديم الفاعل المحصور بـ(إلا) وتأخير المفعول، نحو ما أكرمَ إلا زيدٌ عمراً[3]، وتابعه من الأندلسيين أبو حيان[4].

الثاني: أوجب البصريون تأخر الفاعل المحصور بـ(إلا)، ولم يجيزوا تقديمه[5]، ووافقهم الفراء من الكوفيين[6].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكسائي ومن وافقه بما يلي:

---

(١) سورة السجدة، الآية [٢٦]. وانظر في تفصيل هذه المسألة: المسائل الحلبيات٢٣٩، وما بعدها، الارتشاف٢/١٨٢، المغني ٥٥٩.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/١١٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/١٣٤، ارتشاف الضرب ٢/٢٠٠، تعليق الفرائد ٤/٢٧٣، همع الهوامع ٢/٢٦٠، التصريح على التوضيح ١/٢٨٤.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٠٠، تذكرة النحاة ٣٣٤-٣٣٥.

(٥) انظر: المراجع في الهامشين السابقين، وأوضح المسالك ٢/١٢٩.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٠٠-١٠١، ارتشاف الضرب ٢/٢٠٠.

١- قول الشاعر:

فَلَمْ يَدْرِ إلا اللّهُ ما هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آناءِ الدِّيارِ وشامُها[1]

حيث قدم الفاعل المحصور بـ(إلا) على المفعول الذي هو (ما هيجت لنا).

٢- قول الآخر:

نُبِّئْتُهُمْ عَذَّبوا بالنَّارِ جارَتَهُمْ وهَلْ يُعَذِّبُ إلاّ اللهُ بالنَّارِ[2]

حيث قدم الفاعل المحصور بإلا (الله) على الجار والمجرور (بالنار) وهو متعلق بـ(يعذب).

٣- قول الآخر:

ما عابَ إلاّ لَئيمٌ فِعْلَ ذي كَرَمٍ ولا جَفا قَطُّ إلا جُبَّأٌ بَطَلا[3]

حيث لزم الفاعل المحصور بـ(إلا) في الصدر والعجز من البيت مكانه الأصلي، وهو التقدم على المفعول.

أما من أوجب تأخير الفاعل المحصور بـ(إلا) عن المفعول، فحجته حمل الحصر بـ(إلا) على الحصر بـ(إنما)؛ وذلك أن الاسمين بعد (إنما) لا يعرف متعلق الحصر منهما إلا بتأخره، كقولك قاصداً حصر الفاعلية في زيد: إنما يكرم عمراً زيدٌ؛

---

(١) قائله ذو الرمة. انظر: ديوانه ٩٩٩، معاني القرآن للفراء ٢/١٠١، المقرب ١/٥٥، أوضح المسالك ٢/١٣١، تخليص الشواهد ٤٨٧، المقاصد النحوية ٢/٤٩٣، همع الهوامع ٢/١٦١، الدرر اللوامع ١/١٤٣.

والآناء: جمع نؤي، وهو ما يحفر حول البيت يمنع المطر. والشام: جمع شامة وهي العلامة.

(٢) قائله يزيد بن الطثرية. انظر: ديوانه ٨٠، معاني القرآن للفراء ٢/١٠١، الأغاني ٨/١٧٢، البحر المحيط ٦/٥٣٤، تذكرة النحاة ٣٣٥، أوضح المسالك ٢/١٣٠، المقاصد النحوية ٢/٤٩٢، التصريح على التوضيح ١/٢٨٤.

(٣) لا يعرف قائله. انظر: تذكرة النحاة ٣٣٥، أوضح المسالك ٢/١٢٩، تخليص الشواهد ٤٨٧، تعليق الفرائد ٤/٢٧٣، المقاصد النحوية ٢/٤٩٠، همع الهوامع ٢/٢٦١، التصريح على التوضيح ١/٢٨٤. والجُبَّأ: الجبان.

فالمراد كون الكرم المتعدي لعمرو مخصوصاً به زيد، ولا يعلم هذا إلا بتأخير (زيد)، فامتنع تقديمه. وجعل المقرون بـ(إلا) متأخراً، وإن كان لا يخفى كونه محصوراً لو لم يتأخر؛ ليجري الحصر على سنن واحد[1].

كما احتج المانعون كذلك بأن ما قبل (إلا) لا يعمل فيما بعدها إلا إذا كان مستثنى، أو مستثنى منه، أو تابعاً له، فلو قدمت الفاعل المحصور بـ(إلا) على المفعول، لزم خلاف ذلك، وهو عمل الفعل في المفعول المتأخر[2].

ومن ثم خرّج المانعون النصوص السابقة التي استدل بها الكسائي ومن وافقه على تقدير فعل ناصب للمفعول المتأخر، مدلولٍ عليه بالفعل المذكور؛ فالتقدير في البيت الأول السابق: فلم يدرِ إلا الله درى ما هيجت لنا. والجار والمجرور في البيت الثاني السابق ليس متعلقاً بالفعل المذكور، ولكنه متعلق بفعل محذوف مماثل له يدل عليه المذكور، كأنه قال: لا يعذب إلا الله يعذب بالنار. وهكذا الأمر مع بقية الشواهد[3].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول من أجاز تقديم الفاعل المحصور بـ(إلا) على المفعول؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة المسموعة السابقة، التي تدل على إجازة المسألة؛ حتى قال أبو حيان: «والذي نختاره مذهب الكسائي وقوفاً مع السماع وتأويله بعيد»[4].

٢- إن ما لا يحتاج إلى تأويل وتقدير أولى مما يحتاج إلى ذلك، بخاصة إذا كان هذا التأويل لا يخلو من تمحل وتكلف -كما هو الشأن في تقدير المانعين لأدلة المجيزين في هذه المسألة-.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/١٣٤، همع الهوامع ٢/٢٦٠.

(٢) انظر: تعليق الفرائد ٤/٢٧٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٠٠-١٠١، أوضح المسالك ٢/١٢٩ وما بعدها.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/٢٠٠.

٣- وضوح معنى الحصر وأمن اللبس عند تقديم الفاعل مع (إلا)، بخلاف الأمر مع (إنما)؛ ولذلك كان قياس المسألة على الحصر بـ(إنما) بعيداً، وقد قال ابن مالك في رده على دليل المانعين: «ولم يلزم الكسائي ذلك؛ لأن الاقتران بـ(إلا) يدل على المعنى، والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين»(١).

تأنيث الفعل مع الفاعل مجازي التأنيث:

أوجب النحاة تأنيث الفعل مع الفاعل إذا كان مؤنثاً حقيقي التأنيث متصلاً به.كما أوجبوا التأنيث إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً لغائبة حقيقية التأنيث أو مجازيته.

واختلف النحاة في تأنيث الفعل إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مجازي التأنيث ومتصلاً بالفعل، نحو قولهم: طلعت الشمس؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب جمهور النحويين إلى إجازة تأنيث الفعل وتذكيره، فيجوز أن يقال: طلعت الشمس، كما يجوز: طلع الشمس(٢).

الثاني: ذهب أبو بكر بن الأنباري إلى وجوب تأنيث الفعل في هذه الحال(٣)، وتابعه على ذلك أبو القاسم السهيلي من الأندلسيين(٤).

---

(١) شرح التسهيل ١٣٤/٢. وواضح أن عبارة ابن مالك هذه صريحة في موافقته للكسائي في إجازته تقديم الفاعل المحصور بـ (إلا) على المفعول. ولم يمنعني من عدّ ابن مالك ممن تابع الكسائي في رأيه إلا تصريح الدماميني بأن منع المسألة مطلقاً هو اختيار المصنف، وهو ابن مالك. (انظر: تعليق الفرائد ٢٧٤/٤).

(٢) انظر: الكتاب ٣٨/٢-٣٩، المقتضب ١٤٦/٢، ٣٤٩/٣، ٥٩/٤، شرح التسهيل لابن مالك ١١٠/٢ وما بعدها، ارتشاف الضرب ٣٥٣/١، التصريح على التوضيح ٢٨٠/١.

(٣) انظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٦١٦، ٦٢٣، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ٣٩٢.

(٤) انظر: نتائج الفكر ١٦٨، الروض الأنف ٢٥/١، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ٣٩١-٣٩٢.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تذكير الفعل مع المؤنث المجازي المتصل به بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾[1]. قال أبو حيان: «لم تلحق علامة التأنيث؛ لأن تأنيث الشمس مجاز، أو لتغليب التذكير على التأنيث. وقال الكسائي: حمل على المعنى، والتقدير: جمع النوران أو الضياءان»[2].

٢- قوله -تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾[3]، حيث ذكر الفعل (كان) مع المؤنث المجازي (صلاتهم).

٣- لما كان التأنيث غير حقيقي، ضعفت العناية به فجاز تذكير الفعل معه[4].

٤- إن المؤنث المجازي في معنى المذكر، فحمل عليه كما حُمل المذكر على المؤنث في قولهم: جاءتني كتاب زيد، أي صحيفته[5].

واستدل من أوجب إلحاق علامة التأنيث بالفعل إذا اتصل به الفاعل المجازي التأنيث، بحمل المؤنث المجازي على الحقيقي، وبحمل تأخير الفاعل على تقدم اللفظ الدال عليه. فكما وجب تأنيث الفعل إذا اتصل بفاعل حقيقي التأنيث، فكذلك يلزم الأمر نفسه مع الفاعل المجازي. وكما يؤنث الفعل إذا تقدم عليه المؤنث الحقيقي أو المجازي، نحو: البنت رجعت والأرض أزهرت، فكذلك الأمر نفسه إذا تأخر المؤنث عن الفعل واتصل به، سواء كان حقيقياً أم مجازياً[6].

---

(١) سورة القيامة، الآية [٩].

(٢) البحري المحيط ١٠/٣٤٦.

(٣) سورة الأنفال، الآية [٣٥].

(٤) انظر: التصريح على التوضيح ١/٢٨٠.

(٥) انظر: المرجع السابق، والمساعد ١/٣٨٨.

(٦) انظر: نتائج الفكر ١٦٧ – ١٦٨، أبو القاسم السهيلي ٣٩١.

أما ما استدل به المجوّزون لتذكير الفعل إذا اتصل به المؤنث المجازي، فقد رده الموجبون للتأنيث بحمل تلك الشواهد على المعنى، قال السهيلي: «والأصل في هذا الباب أن الفعل متى اتصل بفاعله، ولم يحجز بينهما حاجز، لحقت التاء علامة للتأنيث، ولا يبالى إذا كان تأنيث الفاعل حقيقة أم مجازاً، تقول: طالت النخلة، كما تقول: جاءت المرأة؛ اللهم إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر، كالحوادث والحدثان، والأرض مع المكان»(١).

ثم دعم السهيلي رأيه بأنه لا تحذف علامة التأنيث من الفعل سواء كان الفاعل حقيقي التأنيث أم مجازي التأنيث إلا إذا كان المؤنث في معنى اسم آخر مذكر، فأورد بعض الشواهد التي ذُكّر فيها الفعل مع أن فاعله ضمير متصل لغائبة، حيث أوجب النحاة تأنيث الفعل في هذه الحال، ومع ذلك جاء الفعل مذكراً، مما يدل على أن المؤنث فيها في معنى اسم آخر مذكر. ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

فَإِمَّا تَرَيْ لِمَّتِي بُدِّلَتْ ... فَإِنَّ الحَوادِثَ أَوْدَى بِهَا(٢)

وقول الآخر:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا(٣)

حيث قيل: أودى وأبقل، مع أن الفاعل ضمير متصل لغائبة.

---

(١) نتائج الفكر ١٦٨.

(٢) قائله الأعشى. انظر: ديوانه ٢٢١، الكتاب ٤٦/٢، معاني القرآن للفراء ١٢٨/١، شرح أبيات سيبويه ٤٧٧/١، الإنصاف ٧٦٤/٢، نتائج الفكر ١٦٨، شرح المفصل ٩٥/٥، ٦/٩، شرح شواهد الإيضاح ٣٤٦، لسان العرب ١٣٢/٢ (حدث)، ٣٨٥/١٥، المقاصد النحوية ٤٦٦/٢، خزانة الأدب ٤٣٠/١١-٤٣٣.

واللمة: الشعر الذي يلم بالمنكب. وأودى بها: ذهب بها.

(٣) قائله عامر بن جُوين الطائي. انظر: الكتاب ٤٦/٢، معاني القرآن للفراء ١٢٧/١، شرح أبيات سيبويه ٥٥٧/١، الخصائص ٤١١/٢، المحتسب ١١٢/٢، الرد على النحاة ٩١، نتائج الفكر ١٦٨، شرح المفصل ٩٤/٥، شرح شواهد الإيضاح ٣٣٩، ٤٦٠، لسان العرب ١١١/٧ (أرض)، ٦٠/١١ (بقل)، المقاصد النحوية ٤٦٤/٢، خزانة الأدب ٤٥/١، ٥٠.

والمزنة: السحاب الذي يحمل الماء. والودق: المطر. وأبقلت: أخرجت البقل.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول الجمهور الذين أجازوا تأنيث الفعل وتذكيره، إذا كان فاعله اسماً ظاهراً مجازي التأنيث متصلاً به؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة المسموعة التي استدل بها المجوّزون، حيث وردت آيات كثيرة ذُكر فيها الفعل مع الفاعل المؤنث المجازي(١).

٢- إن ما لا يحتاج إلى تأويل، أولى مما يحتاج إلى ذلك، ولا شك أن الموجب للتأنيث في هذه المسألة قد لجأ إلى تأويل المسموع الدال في ظاهره على جواز التذكير.

٣- إن حمل المسألة على تلك التي تقدم فيها الاسم الظاهر وهو مؤنث على الفعل أمر بعيد؛ لما بين المسألتين من فروق ظاهرة(٢).

حال الفعل تأنيثاً وتذكيراً مع الفاعل إذا كان أحد جمعي التصحيح:

أوجب النحاة تأنيث الفعل إذا اتصل به فاعله وهو حقيقي التأنيث، أو إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً لغائبة.

ومما وقع فيه الاختلاف بين النحويين تأنيث الفعل إذا كان فاعله جمع تصحيح مؤنث أو مذكر؛ حيث إن للنحويين في هذه المسألة قولين:

الأول: أجاز الكوفيون تأنيث الفعل وتذكيره إذا كان فاعله جمع تصحيح مؤنث أو مذكر، فأجازوا: قامت الهندات وقام الهندات، ورجع الزيدون ورجعت الزيدون(٣). وممن تابعهم على ذلك أبو موسى الجزولي(٤).

---

(١) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/١/٤٦٧ وما بعدها.

(٢) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٥٨٥، التصريح على التوضيح ١/٢٧٧-٢٧٨.

(٣) انظر: البسيط في شرح الجمل ١/٢٦٧، ارتشاف الضرب ١/٣٥١، منهج السالك ١/١٠٥، توضيح المقاصد ٢/١٤.

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٥٧٩-٥٨٠، شرح التسهيل لابن مالك ٢/١١٣، التذييل والتكميل ٢/١١٥ب.

الثاني: أوجب جمهور البصريين تأنيث الفعل إذا كان الفاعل جمعاً مؤنثاً بالألف والتاء، وتذكيره إذا كان الفاعل جمعاً مذكراً سالماً[1].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن تابعهم لمذهبهم بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[2]، حيث اتصلت تاء التأنيث بالفعل (آمنت) مع أنه مسند لجمع الذكور (بنو).

٢- قولــــه -تعــــالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ﴾[3]، حيث لم تتصل تاء التأنيث بالفعل (جاءكم) مع أن فاعله جمع مؤنث سالم (المؤمنات).

٣- حمل هذه المسألة على لغة من قال: قال فلانة[4]. فكما جاز تذكير الفعل والفاعل مؤنث حقيقي متصل به، فلا يمتنع ذلك مع جمعي التصحيح.

٤- قول الشاعر:

فَبَكى بَنَاتي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتي ... والظَّاعِنون إليَّ ثُمَّ تَصَدَّعوا[5]

حيث ذكّر الفعل (بكى) مع أن الفاعل المتصل به جمع تأنيث (بناتي).

٥- قول الآخر:

---

(١) انظر: المراجع السابقة، الكتاب ٢/٣٨-٣٩، تعليق الفرائد ٤/٢٣٢، التصريح على التوضيح ١/٢٨٠.

(٢) سورة يونس، الآية [٩٠].

(٣) سورة الممتحنة، الآية [١٠].

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/١١٢، شرح الكافية للرضي ٢/١٦٩، ارتشاف الضرب ١/٣٥١.

(٥) قائله عبدة بن الطبيب. انظر: ديوانه ٥٠، المفضليات ١٤٨، النوادر ١٩٣، مجالس العلماء ١٥٠، الخصائص ٣/٢٩٥، المخصص ١٧/٢٤، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٥٨٣، شرح التسهيل ٢/١١٣، المقاصد النحوية ٢/٤٧٢، التصريح على التوضيح ١/٢٨٠. والشجو: الحزن. وتصدعوا: تفرقوا.

قالَــتْ بَــنُو عَامِرٍ: خَالوا بني أسَد يَــا بُــؤْسَ لِلْجَهْــلِ ضَرّاراً لأقْوَامِ[1]

حيث اتصلت تاء التأنيث بالفعل (قالت) مع أن الفاعل (بنو) جمع مذكر.

٦- قياس هذه المسألة على جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس، فإن النحاة متفقون في هذه الأنواع الثلاثة على أنه يجوز في الفعل المسند إلى واحد منها إلحاق التاء به على تأويله بالجماعة، وعدم إلحاق التاء به على تأويله بالجمع[2].

٧- حمل هذه المسألة على حال الفعل مع المؤنث غير الحقيقي؛ لأن جمع التصحيح قد حدث فيه بحدوث معنى الجمع في الاسم تأنيث غير حقيقي وهو معنى الجماعة، والحكم للطارئ أبداً، فلما كان تأنيث الجماعة تأنيثاً غير حقيقي جاز معه الوجهان، كما جاز في المؤنث غير الحقيقي[3].

ومن أوجب تذكير الفعل مع جمع التصحيح المذكر، وتأنيثه مع جمع التصحيح المؤنث، ذكر أن حكم التاء في جمع تصحيح المؤنث والمذكر كحكمها في مفرده ومثناه؛ ذلك «لأن لفظ الواحد وجمع التصحيح على الحال التي كان عليها في الإفراد والتثنية، فيُنَزل قولك: قامت الهندات، منزلة قولك: قامت هند و هند وهند»[4]، وكذلك ينزل قولهم: قام الزيدون، منزلة قولك: قام زيد وزيد وزيد[5].

---

(١) قائله النابغة الذبياني. انظر: ديوانه ٨٢، الكتاب ٢٧٨/٢، الأصول ٣٧١/١، الجمل ١٧٣، الخصائص١٠٦/٣، سر صناعة الإعراب ٣٣٢/١، شرح أبيات سيبويه ٢١٨/٢، الإنصاف ٣٣٠/١، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٨٣/٢، تذكرة النحاة ٦٦٥، خزانة الأدب ١٣٠/٢، ٣٣/١١. وخالوا بني أسد: أي فارقوهم وقطعوا حلفهم.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١١٨/٢، همع الهوامع ١٧١/٢، التصريح على التوضيح ٢٨٠/١.

(٣) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٨٠/٢-٥٨١.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١١٢/٢.

(٥) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٨٢/٢.

أما ما استدل به الكوفيون ومن وافقهم، فقد رده البصريون بما يلي:

١ - إن بنين وبنات الواردة في بعض الأمثلة السابقة لم يسلم فيهما نظم الواحد، فجريا مجرى جمع التكسير[١].

٢ - أما خلو الفعل من علامة التأنيث في آية الممتحنة السابقة مع أن فاعله (المؤمنات)، فإنما كان لأجل الفصل بالمفعول بين الفعل وفاعله. أو أن (مؤمنات) صلة الألف واللام، والألف واللام بمعنى (التي)، وهي اسم جمع، والفعل مسند إليه فلا تلزم التاء. أو أن الأصل: النساء المؤمنات، والنساء اسم جمع، فحذف الموصوف وخلفته صفته فعوملت معاملته، فلم يلزم إلحاق التاء بالفعل[٢].

٣- أما (بنو عامر)، فهم قبيلة، وأسماء القبائل قد كثر فيها حملها مرة على معنى القبيلة، ومرة على معنى الحي، فحمل قولهم: قالت بنو عامر، على معنى: قالت قبيلة بني عامر[٣].

أما لغة: قال فلانة، فقيل: إنها لغية، كما قيل: إنها شاذة لا يقاس عليها[٤].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة التفريق بين جمعي التصحيح، كما ذهب إلى ذلك الفارسي[٥]، حيث أوجب تذكير الفعل إذا أسند إلى جمع المذكر السالم، موافقاً بذلك جمهور البصريين، وأجاز التأنيث والتذكير للفعل الذي أسند إلى جمع المؤنث السالم. وقد ترجح لي ذلك لما يلي:

---

(١) انظر: التوطئة ١٥٦، شرح المقدمة الجزولية ٢/٥٨٤، شرح التسهيل ٢/١١٣، التصريح على التوضيح ١/٢٨٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/١١٣-١١٤، أوضح المسالك ٢/١١٩، التصريح على التوضيح ١/٢٨٠.

(٣) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٥٨٣.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ١/٣٥١.

(٥) انظر: المرجع السابق، والتصريح على التوضيح ١/٢٨٠.

١- إن في الشواهد السابقة دليلا على ذلك، حيث ذُكر الفعل مع جمع المؤنث السالم الذي سلم نظم مفرده، كما هو في آية الممتحنة. أما تأنيث الفعل مع جمع المذكر السالم، فقد ورد مع جمع لم يسلم نظم الواحد فيه وهو بنون، وقد اعتمد المانعون هذه الحجة في ردهم على المجيزين.

٢- إن رد التذكير الحاصل في الفعل المسند إلى جمع المؤنث السالم في آية الممتحنة إلى وجود الفاصل -كما ذهب إلى ذلك جمهور البصريين- أمر غيرُ مسلم؛ وذلك لأن الفصل بغير (إلا) الأرجح فيه التأنيث، وتركه مرجوح، وقد أجمع السبعة هنا على تركه، فيلزم أن يكونوا قد أجمعوا على وجه مرجوح[١].

٣- إن القياس -كما يقول الرضي[٢]- أن يبقى التأنيث الحقيقي في المجموع بالألف والتاء نحو: الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه، إلا أنه لما كان يتغير ذلك المفرد ذو العلامة، إما بحذفها إن كانت تاء نحو: الغرفات، أو بقلبها إن كانت ألفاً، كما في الحبليات والصحراوات، كان ذلك التغيير كنوع من التكسير، وكان تأنيث الواحد قد زال لزوال علامته، ثم حمل عليه ما التاء فيه مقدرة، فلا يظهر فيه التغير كالزينبات والهندات؛ لأن المقدر عندهم في حكم الظاهر. فتأنيث المجموع بالألف والتاء مجازي، والمؤنث المجازي يجوز فيه إثبات التاء وحذفها.

إعراب (مَن) في قول الله -تعالى-: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾:

اختلف النحاة في إعراب (من) في قول الله -تعالى-: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[٣]؛ على أقوال أهمها:

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح ١/٢٨١.

(٢) شرح الكافية ٢/١٧٠.

(٣) سورة آل عمران، الآية [٩٧].

الأول: ذهب سيبويه وأكثر النحاة إلى أن (مَنْ) في موضع خفض بدل بعض من كل من المجرور (الناس)، والضمير محذوف، والتقدير: ولله على الناس حج البيت من استطاع منهم سبيلا[1].

الثاني: إعراب (من) فاعلاً بالمصدر المضاف إلى مفعوله، والتقدير: يحج البيت من استطاع، ونسب هذا القول إلى الكسائي[2]، والفراء[3]، وتابعهما من الأندلسيين ابن السّيد وابن الزبير[4].

الثالث: (من) في موضع رفع، و(استطاع) في موضع جزم فعل الشرط جوابه محذوف، والتقدير: من استطاع إليه سبيلا فعليه بالحج، وهو قول الكسائي[5]، والفراء كذلك[6]. واستحسنه من الأندلسيين ابن عصفور[7].

---

(١) انظر: الكتاب ١/١٥٢، المقتضب ١/١٦٥، ٤/٢٩٦، الجمل للزجاجي ٢٥، إعراب القرآن للنحاس ١/٣٥٣-٣٥٤، نتائج الفكر ٣١٠، شرح المفصل ٣/٦٤، البسيط في شرح الجمل ١/٤٠٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٥، شرح التسهيل ٣/١١٨، المغني ٦٩٤-٦٩٥.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٤/٩٤.

(٣) انظر: أبو جعفر بن الزبير ٢٣٩.

(٤) انظر: تذكرة النحاة ١٨٩، المغني ٦٩٤، أبو جعفر بن الزبير ٢٣٨-٢٤٠. وابن الزبير هو أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير العاصمي، ولد بجيان سنة ٦٢٨هـ، أخذ عن عدد كبير من جلة علماء عصره، تتلمذ له عدد كبير منهم أبو حيان وابن جزي، من مصنفاته: تعليقه على كتاب سيبويه، تاريخ علماء الأندلس، ملاك التأويل. توفي سنة ٦٧٨هـ. (انظر: الإحاطة في أخبار غرناطة ١/٢٩١، إشارة التعيين ٢٤، بغية الوعاة ١/٢٩١-٢٩٢، أبوجعفر بن الزبير وآراؤه في النحو والتصريف ١٨ وما بعدها).

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٧٩، إعراب القرآن للنحاس ١/٣٥٣-٣٥٤، البسيط ١/٤٠٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٥.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٧٩.

(٧) انظر: شرح الجمل ١/٢٨٥.

الأدلة والمناقشة:

حكم كثير من النحويين على القول الثاني السابق بالفساد من جهة المعنى، ومن جهة اللفظ كذلك.

أما من جهة المعنى، فإن القول بأن (من) فاعل بالمصدر، يؤدي إلى أن يكون معنى الآية: إن الله له على الناس كافة مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع، فيلزم من ذلك تكليف غير المستطيع بأن يحج المستطيع، وهو غير جائز[1].

وقيل: إن الحج فرض على التعيين بلا خلاف، ولو كان التأويل ما ذكروه لكان فرض كفاية، فإذا حج المستطيعون برئت ذمم غيرهم، وفرغت ساحتهم من التكليف، وليس الأمر كذلك؛ بل الحج فرض على جميع الناس حج المستطيعون أو قعدوا، ولكنه عُذر بعدم الاستطاعة إلى أن توجد الاستطاعة[2].

أما من جهة اللفظ، فقد ضُعّف القول الثاني السابق بأن إضافة المصدر إلى الفاعل -إذا وجد- أولى من إضافته إلى المفعول، فالمصدر إنما يضاف لمرفوعه دون منصوبه، فيقال: يعجبني إكرام زيدٍ عمراً، ولو قلت: إكرامُ عمرٍو زيدٌ، لم يجز إلا في ضرورة[3].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة أن الآية محتملة للأعاريب الثلاثة المذكورة سابقاً.

أما الأول فظاهر، وهو وجه غير محتاج لأدلة تعضده لوضوحه.

أما الوجه الثاني، فهو الآخر محتمل وغير بعيد؛ وذلك لما يلي:

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٦، البسيط في شرح الجمل ١/٤٠٤، الدر المصون ٣/٣٢٢.

(٢) انظر: نتائج الفكر ٣١٠.

(٣) انظر: المراجع السابقة، وبدائع الفوائد ٢/٤٢، والمغني ٦٩٤-٦٩٥.

١- إن فساد المعنى المترتب على هذا الإعراب -كما أشار إلى ذلك من منع هذا القول- غير مسلم ؛ حيث إنه يمكن الالتزام بموجب هذا القول، فالله تعالى كلف الناس ذلك، حتى لو لم يحج المستطيعون لزم غير المستطيعين أن يأمروهم بالحج بحسب الإمكان(١).

وقيل : إنه أراد الخاص بلفظ العام، وذلك غير محال(٢).

٢- أما الاعتراض على القول من جهة اللفظ، ففيه نظر كذلك ؛ لأن إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل -وإن كانت قليلة-، إلا أنها جائزة(٣). وقد جاء منها شواهد نثرية وشعرية، منها :

(أ) قول الرسول -ﷺ- : (وحجُّ البيت من استطاع إليه سبيلا)(٤)، حيث أضيف المصدر إلى المفعول (البيت) مع وجود الفاعل.

(ب) قول الشاعر :

أَمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبَعٌ ومَصيفُ   لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤونِ وَكيفُ(٥)

حيث أضاف المصدر (رسم) إلى مفعوله (دار) مع وجود الفاعل (مربع).

(ج)- قول الآخر :

---

(١) انظر : تذكرة النحاة ١٨٩، الدر المصون ٣/٣٢٢.

(٢) انظر : المراجع السابقة.

(٣) انظر : شرح التسهيل ٣/١١٨، المغني ٦٩١.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه : انظر الفتح ١/٤٥-٤٩، والإمام أحمد في مسنده ٢/٢٦، ١٢٠.

(٥) قائله الحطيئة. انظر : ديوانه ٨١، الأغاني ١٧/١٥٣، الإيضاح ١٥٨، أمالي ابن الشجري ١/٣٥١، البسيط في شرح الجمل ١/٤٠٣، شرح المفصل ٦/٦٢، شرح التسهيل ٣/١١٨، خزانة الأدب ٨/١٢١-١٢٦. ورسم : مصدر رسمَ المطرُ الدار، أي : صيرها رسماً بأن عفاها. والمربع والمصيف : اسمان لزمن الربيع والصيف. والشؤون : مجاري الدمع من الرأس إلى العين. ووكف : سال شيئاً فشيئا.

أفـنَى تِلادي وما جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ... قَـرْعُ القَواقـيزِ أفْـواهُ الأبـارِيقِ[1]

حيث روي البيت برفع (أفواه) على أنه فاعل، فيكون المصدر مضافاً إلى المفعول. كما روي بنصب أفواه، فلا شاهد فيه حينئذ. قال ابن هشام بعد أن ذكر البيت: «والحق جواز ذلك –أي إضافة المصدر إلى المفعول مع وجود الفاعل- في النثر، إلا أنه قليل، ودليل الجواز هذا البيت، فإنه روي بالرفع مع التمكن من النصب، وهي الرواية الأخرى»[2].

أما التوجيه الإعرابي الثالث السابق للآية، فهو كذلك وارد، بل رجحه بعضهم[3] بمقابلته بالشرط بعده في الآية نفسها، حيث يقول الله –تعالى ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[4].

كما استحسن هذا الرأي كذلك ابن عصفور الذي قال: «وذهب الكسائي إلى أنه يجوز أن تكون (من) شرطاً والجواب محذوف، فكأنه قال: فعليهم ذلك، ورأى أن حذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل، وهذا الذي ذهب إليه حسن جداً»[5].

أما ابن أبي الربيع فقد استبعد هذا التوجيه «لحذف جواب الشرط، ولجعل ما ظاهره كلام واحد كلامين»[6]. ورجح بذلك البدلية. ويظهر لي أن ذلك غير

---

(١) قائله الأقيشر الأسدي. انظر: ديوانه ٦٠، المقتضب ١/ ٢١، الشعر والشعراء ٥٦٥، إصلاح المنطق ٣٣٨، اللمع ٢٧١، الأغاني ١١/ ٢٥٩، الإنصاف ١/ ٢٣٣، المغني ٦٩٤، لسان العرب ٦/ ٣٩٦ (قفز)، المقاصد النحوية ٣/ ٥٠٨، شرح شواهد المغني ٢/ ٨٩١، خزانة الأدب ٤/ ٤٩١.

والتلاد: المال القديم. والنشب: ما لا يستطيع الإنسان حمله من الأموال كالدور. والقواقير: أقداح الخمر.

(٢) المغني ٦٩٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/ ٣٢٢-٣٢٣.

(٤) سورة آل عمران، الآية [٩٧].

(٥) شرح الجمل ١/ ٢٨٥.

(٦) البسيط في شرح الجمل ١/ ٤٠٤.

مسلم ؛ لأن الجملة «إذا كانت شرطية كانت قوية الالتحام بالأولى، ألا ترى أن التقدير: من استطاع منهم السبيل فعليه ذلك، وإن لم يقدر (منهم) أو نحوه لم ترتبط الجملتان، وفي ارتباطها تسويغ الجواز، فإن قيل: إذا جعلت (من) بدلاً كان الكلام في قوة جملة واحدة، وذلك أبلغ في بيان المقصود. والجواب: أن قولهم في البدل: إنه على تقدير تكرار العامل يمنع من تقدير كون الكلام في جملة واحدة من كل وجه»[1].

---

(١) تذكرة النحاة ١٨٩-١٩٠، والقول لأبي جعفر بن الزبير.

باب نائب الفاعل

نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده:

أجاز النحاة نيابة المصدر والظرف والجار والمجرور عن الفاعل إذا لم يوجد المفعول به[1]. واختلفوا في المسألة إذا وُجد المفعول به؛ وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده — أي مع وجود المفعول به-[2]، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك[3].

الثاني: إذا وُجد المفعول به، فيتعين أن ينوب عن الفاعل، ولا يجوز نيابة غيره عن الفاعل مع وجوده، وعلى ذلك عامة البصريين عدا الأخفش[4].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز نيابة غير المفعول به من مصدر أو ظرف أو جار ومجرور عن الفاعل مع وجود المفعول بالأدلة الآتية:

١- قول الله -تعالى-: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[5]، حيث قرأها أبو جعفر[6]

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٣٦/١-٥٣٧، ارتشاف الضرب ١٩٤/٢.

(٢) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٢٦٨، شرح المفصل ٧٤/٧، شرح التسهيل ١٢٨/٢، شرح الكافية (ليبيا) ٢١/١، ارتشاف الضرب ١٩٤/٢، همع الهوامع ٢٦٥/٢. وقد أشار بعضهم إلى أن الأخفش يشترط لجواز ذلك تقدم غير المفعول به عليه (انظر: شرح الكافية (ليبيا) ٢٢٠/١، ارتشاف الضرب ١٩٤/٢).

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٢٨/٢، شرح الكافية الشافية ٦٠٩/٢.

(٤) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، والمقتضب ٥١/٤، والأصول ٢٠٢/١.

(٥) سورة الجاثية، الآية [١٤].

(٦) أبو جعفر يزيد بن القعقاع القارئ، أحد العشرة، مدني مشهور، قرأ القرآن على مولاه عبدالله بن عياش، وقيل: قرأه على أبي هريرة وابن عباس. قرأ عليه نافع وعبدالرحمن بن أسلم، وحدث عنه الإمام مالك. توفي سنة ١٣٣هـ. (انظر: غاية النهاية٢/٣٨٢-٣٨٤، شذرات الذهب١/١٧٦، معرفة القراء الكبار١/٧٢-٧٦).

وغيره (ليُجزى) بالبناء للمفعول، مع نصب (قوماً)[1]، «وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول، على أن يقام المجرور وهو (بما)، وينصب المفعول به الصريح، وهو (قوماً)»[2].

٢- قول الشاعر:

وَلَـوْ وَلَـدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ   لَسُـبَّ بذلِـكَ الجَـرْوِ الكِلابـا[3]

حيث أقيم الجار والمجرور (بذلك) مقام الفاعل، مع وجود المفعول به (الكلابا).

٣- قول الآخر:

لَـمْ يُعْـنَ بالعَلْـياءِ إلا سَـيِّدا   ولا شَـفى ذا الغَـيِّ إلا ذو الهُـدَى[4]

حيث أقيم الجار والمجرور (بالعلياء) مقام الفاعل، مع التصريح بالمفعول (سيدا).

٤- قول الآخر:

وإنَّمـا يُرْضـي الُمنيـبُ رَبَّـهُ   مـا دامَ مَعْنِـيّاً بِذِكْـرٍ قَلْـبَهُ[5]

---

(١) انظر: السبعة ٥٩٥، إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٣١٣، الحجة ٦٦٠، النشر ٢/٣٧٢، معاني القرآن للفراء ٢/٢١٠، إعراب القرآن للنحاس ٤/١٤٣، البحر المحيط ٩/٤١٧- ٤١٨.

(٢) البحر المحيط ٩/٤١٧-٤١٨. وانظر: شرح التسهيل ٢/١٢٨.

(٣) قائله جرير وليس في ديوانه. انظر: الخصائص ١/٣٩٧، إعراب القرآن للنحاس ٤/١٤٤، شرح المفصل ٧/٧٥، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٧، شرح التسهيل ٢/١٢٨، شرح الكافية (ليبيا) ١/٢١٩، همع الهوامع ٢/٢٦٦، الخزانة ١/٣٣٧. وقفيرة: أم الفرزدق.

(٤) قائله رؤبة. انظر: ملحق ديوانه ١٧٣، شرح التسهيل ٢/١٢٨، شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٩، شرح الكافية (ليبيا) ١/٢١٩، أوضح المسالك ٢/١٥٠، تخليص الشواهد ٤٩٧، همع الهوامع ٢/٢٦٦.

(٥) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٢/١٢٨، شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٩، أوضح المسالك ٢/١٤٩، المقاصد النحوية ٢/٥١٩، التصريح على التوضيح ١/٢٩١، شرح الأشموني ١/١٨٤.

حيث أقيم الجار والمجرور (بذكر) مقام الفاعل، مع وجود المفعول به (قلبه).

٥- كما احتج المجوّزون كذلك بأن الظرف والجار والمجرور يعمل فيهما الفعل، ويجعلان مفعولاً بهما على السعة، فصارا كالمفعول به، وكما جاز أن يجعل المفعول به قائماً مقام الفاعل، كذلك الظرف والجار والمجرور[١].

أما من منع نيابة غير المفعول مع وجوده عن الفاعل، فقد استدل بما يلي:

١- إن طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشد منه لسائر المنصوبات[٢].

٢- إن المفعول الصحيح أشبه بالفاعل، فأقيم مقامه لا غير. وقد أشبه المفعول الفاعل من أوجه[٣]:

- إن الفعل يصل إليه بنفسه بخلاف الظرف والجار والمجرور.

- إن المفعول به شريك الفاعل في تحقق الفعل.

- إن المفعول قد جُعل فاعلاً في اللفظ كقولك: مات زيدٌ، وطلعت الشمسُ. وليس كذلك بقية الفضلات.

- إن من الأفعال ما اقتُصر فيه على المفعول ولم يذكر الفاعل، كقولك: عُنيت بحاجتك، وجُنّ الرجل، وليس كذلك بقية الفضلات.

أما الأدلة المسموعة السابقة التي عضد بها المجيزون رأيهم، فقد خرجها المانعون تخريجات عدة، منها:

(أ) إن (قوماً) في آية الجاثية السابقة ليس معمولاً لـ(يجزى)، بل لفعل مضمر يدل عليه (يجزى)، كأنه قال: جزى الله قوماً. ويكون مفعول (يجزى) ضمير المصدر المفهوم منه. كأنه قال: ليُجزى الجزاء[٤].

---

(١) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٢٦٩.

(٢) انظر: شرح الكافية (ليبيا) ١/٢١٩.

(٣) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٢٦٨ – ٢٦٩.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٧، البحر المحيط ٩/٤١٨.

وقيل: إن هذه القراءة لحن[1].

(ب) إن (جرو كلب) في البيت الأول السابق منادى، و(الكلاب) منصوب بولدت. فيكون التقدير: ولو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسب بذلك الجرو[2].

(جـ) وقيل: إن البيت الأول السابق ضرورة فلا يلتفت إليها[3].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده عن الفاعل؛ وذلك لما يلي:

١- لورود ذلك عن العرب، ومنه الشواهد المسموعة السابقة وغيرها[4].

٢- عدم وجود ما يمنع إجازة المسألة، يقول ابن مالك متحدثاً عن الأخفش: «وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول؛ إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب»[5].

٣- إن تخريجات المانعين للأدلة المسموعة السابقة لا تخلو من بعد؛ وذلك لاعتصامهم بالتأويل والتقدير - كما في آية الجاثية- ولاشك أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى. ثم إن بعض التخريجات لا يعضدها المعنى، كما قيل عن تقدير النداء في البيت الأول السابق: «فقد أفسد اللفظ والمعنى»[6].

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٤/١٤٣ – ١٤٤.

(٢) انظر: المرجع السابق ٤/١٤٤، شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٧٥، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٧ – ٥٣٨، شرح التسهيل ٢/١٢٨، الخزانة ١/٣٣٧ – ٣٣٨.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٧.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/١٢٨، شرح الكافية (ليبيا) ١/٢١٩ – ٢٢٠.

(٥) شرح التسهيل ٢/١٢٨.

(٦) المرجع السابق ٢/١٢٩.

نيابة المنصوب بسقوط الجار عن الفاعل مع وجود المفعول:

اختلف النحاة في نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بالفعل، في نحو قولهم: اخترت زيداً الرجال، وأمرتُ زيداً الخير. وأصلهما: اخترت زيدا من الرجال، وأمرت زيدا بالخير؛ وذلك على قولين:

الأول: أجاز الفراء نيابة المنصوب بسقوط الجار عن الفاعل في هذه الأمثلة، فيقال: اختير الرجالُ زيداً[1]، وأمِر الخيرُ زيداً، وتابعه على ذلك ابن مالك[2].

الثاني: منع الجهور نيابة المنصوب بسقوط الجار عن الفاعل في هذه الأمثلة وما شاكلها، وأوجبوا نيابة الأول فقط، نحو: اختير زيدٌ الرجالَ، وأمر زيدٌ الخيرَ[3]. واختار ذلك الجزولي[4]، وابن عصفور[5].

الأدلة والمناقشة:

واضح أن الخلاف في هذه المسألة مبني -كما قيل[6]- على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مقام الفاعل، مع وجود المفعول به الصريح؛ وذلك لأن الثاني في أمثلة هذه المسألة على تقدير حرف الجر، فهو منصوب بنزع الخافض.

لذلك فإن الأدلة التي استدل بها أصحاب الرأيين في المسألة السابقة[7]، تصلح أن تكون كذلك أدلة لهذه المسألة.

على أن من منع نيابة المنصوب بنزع الخافض عن الفاعل في هذه المسألة، استدل كذلك بأن ذلك هو ما ورد به السماع عن العرب[8]. ومما جاء من ذلك قول الشاعر:

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ١٨٨/٢، تعليق الفرائد ٢٥٩/٤، همع الهوامع ٢٦٤/٢.

(٢) انظر: المراجع السابقة، وشرح التسهيل ١٢٤/٢.

(٣) انظر: المراجع السابقة في الهامش الأول من هذه المسألة.

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٧٤/٢، شرح الكافية للرضي ٨٥/١.

(٥) انظر: شرح الجمل ٥٣٨/١.

(٦) انظر: همع الهوامع ٢٦٤/٢ – ٢٦٥.

(٧) انظر: مسألة نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده.

(٨) انظر: ارتشاف الضرب ١٨٨/٢، همع الهوامع ٢٦٤/٢.

ومِـنَّا الذي اخْتِيرَ الرِّجالَ سَمَاحةً وَجُـوداً إذا هَـبَّ الرِّياحُ الزَّعازِعُ[1]

حيث أقام الضمير مقام الفاعل، وترك (الرجال) لأنه مجرور في الأصل. والمعنى: اختير من الرجال[2].

كما استدل أصحاب هذا القول كذلك، بأنه وجب إقامة الأول فقط مقام الفاعل؛ لأنه هو ما تعدى إليه بنفسه[3]، أما الثاني فإنه مقيد في التقدير[4].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز نيابة المنصوب بسقوط الجار عن الفاعل مع وجود المفعول المنصوب بالفعل؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة السابقة التي ذكرتها في ترجيح جواز نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده، بخاصة أن أغلب الأمثلة المسموعة التي استدل بها المجوزون في تلك المسألة، ناب فيها الجار والمجرور عن الفاعل[5].

٢- إن المجرور ملتحق -كما يقول الرضي[6]- بالمفعول به الصريح، لكن بوساطة حرف الجر؛ ولهذا «كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل»[7].

---

(١) قائله الفرزدق. انظر: ديوانه ١/٤١٨، الكتاب ١/٣٩، المقتضب ٤/٣٣٠، شرح أبيات سيبويه ١/٤٢٤، المفصل ٢٩١، الأمالي الشجرية ١/٣٦٤، شرح المفصل ٨/٥١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٨، لسان العرب ٤/٢٦٥ (خير)، خزانة الأدب ٥/١١٥، ٩/١١٣. والزعازع: الرياح الشديدة.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٨.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/٢٦٤.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٨.

(٥) انظر: مسألة نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده.

(٦) انظر: شرح الكافية ١/٨٥.

(٧) المرجع السابق ١/٨٥.

٣- لأنه ليس من مانع يحول دون جواز المسألة ؛ ولذلك قال ابن مالك: «ولا يمتنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل»[١].

المصدر والظرف والجار والمجرور أيها أولى بالنيابة عن الفاعل؟:

اختلف النحاة فيما إذا اجتمع المصدر - وهو المفعول المطلق - وظرفا المكان والزمان والجار والمجرور، وفُقد المفعول به، فأي هذه الأشياء أولى بالنيابة عن الفاعل؟ وذلك على أقوال:

الأول: ذهب سيبويه وعامة البصريين[٢] إلى جواز إقامة أيها شئت، فجميعها متساوية في النيابة، ولم يفضل بعضها بعضا.

الثاني: قيل: إن الجار والمجرور أولى بالنيابة. وممن ذهب إلى ذلك ابن معط[٣].

الثالث: قيل: إن المصدر -وهو المفعول المطلق- أولى بالنيابة، وممن قال بذلك ابن عصفور[٤].

الرابع: قيل: المصدر والظرفان أولى بالنيابة من الجار والمجرور[٥].

---

(١) شرح التسهيل ١٢٤/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٢٢٣/١، ٢٢٩، ارتشاف الضرب ١٩٠/٢، همع الهوامع ٢٦٩/٢.

(٣) انظر: شرح ألفية ابن معط ٦٢٤/١، همع الهوامع ٢٦٩/٢. وابن معط هو أبو الحسن يحيى بن عبدالمعطي بن عبدالنور الزواوي المغربي، ولد سنة ٥٦٤هـ، تتلمذ للجزولي، وابن عساكر. من مصنفاته: الألفية، وحواش على أصول ابن السراج، وشرح أبيات سيبويه وهي نظم، وشرح المقدمة الجزولية، والفصول الخمسون. توفي سنة ٦٢٨هـ. (انظر: إنباه الرواة٣٨/٤، شذرات الذهب١٢٩/٥، معجم الأدباء٣٥/٢٠، بغية الوعاة٣٤٤/٢، شرح ألفية ابن معط١٥/١ وما بعدها).

(٤) انظر: شرح الجمل ٥٢٩/١، همع الهوامع ٢٦٩/٢.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٨٥/١، شرح ألفية ابن معط ٦٢٤/١.

الخامس: ذهب الكوفيون إلى أن ظرف المكان أولى بذلك[1]، وتابعهم أبوحيان من الأندلسيين[2].

الأدلة والمناقشة:

يقول سيبويه –مجوزاً إنابة أيٍّ من هذه الأشياء بحسب إرادة المتكلم-: «وتقول: سير عليه فرسخان يومين؛ لأنك شغلت الفعل بالفرسخين... وإن شئت قلت: سير عليه فرسخين يومان، أيهما رفعته صار الآخر ظرفاً»[3].

ويقول عن الجار والمجرور والمصدر في باب ما يكون من المصادر مفعولاً فيرتفع كما ينتصب إذا شغلت الفعل به، وينتصب إذا شغلت الفعل بغيره: «فمن ذلك قولك على قول السائل: أيَّ سَيْر سيرَ عليه؟ فتقول: سير عليه سيرٌ شديدٌ، وضُرب به ضربٌ ضعيفٌ، فأجريته مفعولاً، والفعل له. فإن قلت: ضُرِب به ضرباً ضعيفاً، فقد شغلت الفعل بغيره عنه، ومثله: سير عليه سيراً شديداً»[4].

واستدل من قال إن الجار والمجرور أولى بالنيابة؛ بأن الجار والمجرور مفعول حقيقي ولكن بوساطة حرف[5]. ومما يعضد ذلك أيضاً امتناع تقديم الجار والمجرور على الفعل في الأعرف[6]، وجواز العطف على المجرور بالرفع[7].

أما من قال إن الأولى بالنيابة هو المصدر، أي المفعول المطلق، فقد استدل بما يلي:

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢/١٩٠، هشام بن معاوية الضرير ١٩٧.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢/١٩٠، همع الهوامع ٢/٢٦٩.

(٣) الكتاب ١/٢٢٣.

(٤) المرجع السابق ١/٢٢٨ – ٢٢٩.

(٥) انظر: شرح ألفية ابن معط ١/٦٢٤، شرح الكافية للرضي ١/٨٥.

(٦) انظر: شرح ألفية ابن معط ١/٦٢٤

(٧) انظر: المرجع السابق.

١- قول الله -تعالى-: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[1]، حيث قرأها الجمهور برفع (نفخة)[2]، مما يدل على أنها نابت عن الفاعل بخلاف الجار والمجرور (في الصور)[3].

٢- إن المصدر يدل عليه الفعل بحروفه بخلاف باقي المتعلقات[4].

٣- إن المصدر يصل إليه الفعل بنفسه، والمجرور يصل إليه الفعل بوساطة حرف الجر، وكذلك الظرف يصل إليه الفعل بتقدير (في). فلما كان تعدي الفعل إلى المصدر أقوى كانت إقامته أولى[5].

أما من قال: إن المصدر والظرفين أولى بالنيابة من الجار والمجرور، فحجته أن المصدر والظرفين يظهر الإعراب فيهما[6]، ثم إنها مفاعيل بلا وساطة بخلاف الجار والمجرور[7].

أما من قال: إن ظرف المكان أولى بالنيابة، فقد استدل بما يأتي[8]:

١- إن الجار والمجرور في إقامته مقام الفاعل خلاف.

٢- إن المصدر ليس في إقامته كبير فائدة؛ لأن في الفعل دلالة عليه.

٣- إن ظرف الزمان ليس في إقامته كبير فائدة كذلك؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معاً.

---

(١) سورة الحاقة، الآية [١٣].

(٢) انظر: البحر المحيط ١٠/ ٢٥٧

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٩، همع الهوامع ٢/٢٦٩.

(٤) انظر: شرح ألفية ابن معط ١/٦٢٤، شرح الكافية للرضي ١/٨٥.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٩.

(٦) انظر: شرح ألفية ابن معط ١/٦٢٤.

(٧) انظر: شرح الكافية للرضي ١/٨٥.

(٨) انظر هذه الأدلة في: همع الهوامع ٢/٢٦٩، حاشية الصبان ٢/٦٨، هشام بن معاوية الضرير ١٩٨.

٤- إن ظرف المكان يدل عليه الفعل دلالة لزوم كدلالته على المفعول به، فهو أشبه به من المذكورات، فكان أولى بالإقامة.

الترجيح:

يظهر لي بعد الاطلاع على أدلة كل قول من الأقوال السابقة، أن كل صاحب قول لن يُعْدَمَ حججاً يقوي بها المتعلَّق الذي يراه أولى بالنيابة عن الفاعل من غيره، وإن كانت هذه الحجج تختلف قوةً وضعفاً؛ لذلك فإني أرى أن يكون معيار التفضيل في هذه المسألة هو عناية المتكلم نفسه، لذلك فإني أرى صواب ما ذكره الرضي بقوله: «الأولى أن يقال: كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به، فهو أولى بالنيابة»[1].

الفعل المبني للمجهول بين الأصالة والفرعية:

اختلف النحاة في الفعل المبني للمجهول، أهو مغيّر من صيغة الفعل المبني للمعلوم أم لا؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن صيغة الفعل المبني للمجهول أصلية، وليست مغيرة من صيغة الفعل المبني للمعلوم[2]، وتابعهم من الأندلسيين ابن الطراوة[3].

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى أن صيغة الفعل المبني للمجهول مغيرة من صيغة المبني للمعلوم، فهي فرع عنها، وليست بأصل[4]، واختار ذلك ابن عصفور[5].

---

(١) شرح الكافية ١/٨٥.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢/١٩٥، همع الهوامع ٢/١٦٤، ابن الطراوة النحوي ١٣٧.

(٣) انظر: المراجع السابقة

(٤) انظر: المراجع السابقة، والأصول ١/٨١، وشرح ألفية ابن معط ١/٦١٧.

(٥) انظر: شرح الجمل ١/٥٤٠.

الأدلة والمناقشة:

استدل من قال بأصالة صيغة الفعل المبني للمجهول وعدم فرعيته، بورود أفعال مبنية للمجهول ولم ترد مبنية للمعلوم، نحو: جُنَّ وغُمَّ، ولا يقال: جَنَّ الله زيداً، ولا غَمَّ الله الهلال، فثبت بذلك أنه غير مغير من شيء، إذ لم يُسمَع من كلامهم ما يمكن أن يكون غُمَّ وجُنَّ مغيراً منه. ولو كانت صيغة المبني للمعلوم هي الأصل، لزم وجود فرع ليس له أصل، وهذا غير ممكن[1].

وقد ذكر ابن السراج نماذج من الأفعال التي بُنيت للمجهول، ولم يُسمع فيها بناء للمعلوم، يقول: «وقد نطق بما لم يسم فاعله في أحرف ولم ينطق فيها بتسمية الفاعل، فقالوا: أُنيخت الناقة، وقد وُضع زيد في تجارته، ووُكس، وأُغريَ به، وأولعَ به. وما كان من نحو هذا مما أخذ عنهم سماعاً وليس بباب يقاس عليه»[2].

أما من قال: إن المبني للمجهول صيغة فرعية عن المبني للمعلوم، فقد رد الحجة السابقة بأن العرب قد تستغني بالفرع عن أصله، والدليل على ذلك ورود بعض الجموع التي لا مفرد لها، نحو: مذاكير، والجمع فرع الإفراد[3].

وبناءً على ذلك وجب أن تقدر الأفعال المبنية للمجهول مأخوذة من فعل مبني للمعلوم، وإن لم يُنطَق به[4].

الترجيح:

مع أن الخلاف في هذه المسألة ونحوها مما لا جدوى فيه -كما قيل-؛ فإني أرى أن القول بأن صيغة الفعل المبني للمجهول متفرعة عن صيغة المبني للمعلوم أولى بالقبول؛ وذلك لما يأتي:

---

(١) انظر: المرجع السابق، وهمع الهوامع ٢/١٦٤، وابن الطراوة النحوي ١٣٧ — ١٣٨.

(٢) الأصول ١/٨١. وانظر: الكتاب ٤/٦٧.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/١٦٤، ابن الطراوة النحوي ١٣٨.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢/١٦٤، حيث نسب هذا القول لأبي حيان.

١- إن الفاعل لما كان لازماً للفعل، والمفعول غير لازم، كان أصلاً للمفعول وأولاً له، ويلزم منه أن يكون فعله أصلاً؛ لأنه كالجزء منه[1].

٢- إن طلب الفعل إنما هو للفاعل من جهة المعنى أولاً، وللمفعول ثانياً، فلذلك ينبغي أن تكون بنيته له أولاً وللمفعول ثانياً[2].

٣- إنه قد تقرر من كلامهم أنه متى اجتمع واو وياء، وسُبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، نحو: طويت طياً، ولويت ليّاً، والأصل طَوْيا ولوْيا. وهم مع ذلك يقولون: سُوير وبُويع، فلا يدغمون الواو في الياء، فدل ذلك على أنهما مغيران من ساير وبايع، وأن اجتماع الواو والياء عارض، ولذلك لم يدغموا، إذ لو كانا غير مغيرين لكان اجتماعهما لازماً، فكان يجب الإدغام[3].

٤- كما تقرر من كلامهم كذلك أنه إذا أدى قياس إلى أن يجتمع في أول كلمة واوان، همزت الأولى منهما على اللزوم، وهم مع ذلك يقولون في البناء للمجهول: ووري، فلا يلتزمون الهمزة، فدل ذلك على أن (ووري) مغير من وارى، وأن اجتماع الواوين عارض؛ إذ لو كان بناء أصلاً غير مغير من شيء لكان اجتماع الواوين لازماً، فكان يلزم الهمز[4].

---

(١) انظر: شرح ألفية ابن معط ٦١٧/١.

(٢) انظر: المباحث الكاملية شرح المقدمة الجزولية ٦٤/٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٠/١.

(٤) انظر: المرجع السابق ٥٤٠/١ – ٥٤١.

باب المفعول به

تقديم المفعول به المحصور بـ(إلا):

أوجب النحويون تأخير المفعول إذا كان محصوراً بإنما، نحو: إنما أكرم زيد عمراً، واختلفوا في تقديم المفعول به إذا كان الحصر بـ(إلا)، وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكسائي والفراء وابن الأنباري من الكوفيين تقديم المفعول به المحصور بـ(إلا)(1)، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك(2)، وأبو حيان(3).

الثاني: ذهب غيرهم إلى وجوب تأخير المفعول به إذا حصر بـ(إلا)، وممن قال بذلك الجزولي والشلوبين(4)، وابن عصفور(5).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تقديم المفعول به المحصور بـ(إلا) بما يلي:

١- قول الشاعر:

تَزَوَّدْتُ مِن لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعةٍ فما زادَنِي إلاَّ غَراماً كَلامُها(6)

حيث قدم المفعول به المحصور بإلا وهو (غراماً) على الفاعل (كلامها).

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١٣٤/٢، ارتشاف الضرب ٢٠٠/٢، تعليق الفرائد ٢٧١/٤، أوضح المسالك ١٢٠/٢، التصريح على التوضيح ٢٨٢/١، همع الهوامع ٢٦٠/٢ — ٢٦١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٣٤/٢، وقد قال ابن مالك في ألفيته:

وما بإلا أو بإنما انحصر أخّر وقد يسبق إنْ قصدٌ ظَهَرْ

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢٠٠/٢.

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٩٠/٢ — ٥٩٢، أوضح المسالك ١٢٠/٢، التصريح ٢٨٢/١.

(٥) انظر: شرح الجمل ١٦٤/١.

(٦) قائله مجنون ليلى. انظر: ديوانه ١٩٤، شرح التسهيل ١٣٤/٢، أوضح المسالك ١٢٢/٢، تخليص الشواهد ٤٨٦، شرح ابن عقيل ٤٩١/١، المقاصد النحوية ٤٨١/٢، همع الهوامع ٢٦٠/٢، التصريح على التوضيح ٢٨٢/١، الدرر اللوامع ١٤٣/١.

٢- قول الآخر:

وَلَمَّا أَبَى إلا جِماحاً فُؤَادُهُ ... ولم يَسْلُ عن لَيْلَى بِمَالٍ ولا أَهْلِ(١)

حيث قدم المفعول به المحصور بإلا (جماحاً) على الفاعل (فؤاده).

٣- قول الآخر:

وهَلْ يُنْبِتُ الخَطِّيَّ إلا وشِيجُهُ ... وتُغْرَسُ إلا في منابتِها النخْلُ(٢)

فقدم الجار والمجرور المحصور بإلا (في منابتها) وهو بمثابة المفعول، على نائب الفاعل (النخل) وهو بمثابة الفاعل.

٤- كما استدل من أجاز تقديم المفعول المحصور بـ(إلا)، بأن المفعول وإن تقدم لفظاً، فهو مؤخر معنىً، ولئن تأخر الفاعل في اللفظ، فهو في نية التقديم، وبذلك حصل للمحصور فيه - وهو المفعول به- تأخير من وجه، وهو النية(٣).

أما من أوجب تأخير المفعول المحصور بـ(إلا)، فحجته حمل الحصر بـ(إلا) على الحصر بـ(إنما)؛ وذلك أن الاسمين بعد (إنما) لا يعرف متعلق الحصر منهما إلا بتأخره؛ كقولك قاصدا حصر المفعولية في زيد: إنما يكرم عمرو زيداً؛ فالمراد كون الكرم الصادر من عمرو مخصوصاً به زيد، ولا يُعلَم هذا إلا بتأخير زيد فامتنع

---

(١) اختلف في قائله؛ فنسب إلى دعبل الخزاعي: انظر: ملحق ديوانه ٣٤٩، كما نسب للحسين بن مطير: انظر: ديوانه ١٨٢، ولابن الدمينة، انظر: ديوانه ٩٤، وللمجنون، انظر: ديوانه ١٨١. وانظر البيت كذلك في: أمالي القالي ١/٢٢٣، الحماسة البصرية ٢/١٧٣، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٩٢، تذكرة النحاة ٣٣٤، أوضح المسالك ٢/١٢١، المقاصد النحوية ٢/٤٨٠، همع الهوامع ٢/٢٦١، التصريح على التوضيح ١/٢٨٢. والجماح: الإسراع. والجموح من الرجال: الذي يركب هواه فلا يرده شيء.

(٢) قائله زهير بن أبي سلمى. انظر: ديوانه ١١٥، شرح التسهيل ٢/١٣٥، تذكرة النحاة ٣٣٤، أوضح المسالك ٢/١٣٣، لسان العرب ٧/٢٩٠ (خطط)، المقاصد النحوية ٢/٤٨٢، التصريح على التوضيح ١/٢٨٢. والخطي: الرمح المنسوب إلى الخط. والوشيج: جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/١٣٤، همع الهوامع ٢/٢٦١.

تقديمه، وجعل المقرون بـ(إلا) متأخراً - وإن كان لا يخفى كونه محصوراً لو لم يتأخر - ليجري الحصر على سنن واحد[1].

كما احتج أصحاب هذا القول كذلك بأن ما قبل (إلا) لا يعمل فيما بعدها إلا إذا كان مستثنى، أو مستثنى منه، أو تابعاً له، فلو قُدم المفعول المحصور بـ(إلا) على الفاعل، لَلَزم خلاف ذلك، وهو عمل الفعل في الفاعل المتأخر[2].

ومن ثمَّ خرج المانعون النصوص السابقة على تقدير عامل للمرفوع المتأخر يفسره المذكور، فيكون التقدير في البيت الأول السابق: فما زادني إلا غراماً زاد كلامها، وهكذا باقي الشواهد[3].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول من أجاز تقديم المفعول المحصور بـ(إلا)؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة المسموعة السابقة، الدالة على إجازة المسألة؛ ولذلك قال أبو حيان: «والذي نختاره مذهب الكسائي وقوفاً مع السماع وتأويله بعيد»[4].

٢- إن المرفوع المتأخر، وإن لم يكن واقعاً في مركزه الأصلي لأنه مؤخر من تقديم، فهو واقع قبل (إلا) تقديراً لا بعدها، فلا مانع إذاً من إجازة المسألة[5].

٣- إن ما لا يحتاج إلى تأويل وتقدير أولى مما يحتاج إلى ذلك.

٤- وضوح معنى الحصر حتى عند تقديم المفعول مع (إلا)، وقد ردّ ابن مالك على من قاس الحصر بـ(إلا) على الحصر بـ(إنما) بقوله: «ولم يلزم الكسائي ذلك؛

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/١٣٤، همع الهوامع ٢/٢٦٠.

(٢) انظر: تعليق الفرائد ٤/٢٧٢.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح ١/٢٨٣.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٠٠.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح ١/٢٨٣.

لأن الاقتران بـ(إلا) يدل على المعنى، والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين»[1].

تقديم المفعول به وهو مضاف إلى مفسّر ضمير الفاعل:

منع النحويون أن يوقع فعلُ مضمر متصل على مفسره الظاهر، نحو: زيداً أكرم، بمعنى: أكرم نفسه[2].

أما إذا وقع الفعل على مضاف مفسر الضمير، نحو: غلامَ هندٍ أكْرَمَتْ، وثوبيْ الزيدين يلبسان، فقد اختلف فيه النحويون على أقوال:

الأول: ذهب هشام بن معاوية من الكوفيين إلى إجازة المسألة[3]، وتابعه من الأندلسيين ابن مالك[4]، وأبو حيان[5].

الثاني: ذهب الأخفش والفراء إلى المنع، ونقل النحاس المنع عن أكثر البصريين كذلك[6].

الثالث: اختلف النقل عن الكسائي والمبرد[7].

الأدلة والمناقشة:

استدل من منع هذه المسألة بأن الفعل تسلط على فاعل ومفعول هو ذات الفاعل، ففي قولهم: غلامَ هند ضربت، أصبحت هند من «تمام الغلام، والغلام مفعول، فقد

---

(١) شرح التسهيل ١٣٤/٢.

(٢) انظر الأصول ٢٤٢/٢، شرح التسهيل ١٥٤/٢، الارتشاف ٢٧٧/٢، التذييل والتكميل ١٥٩/٢ب، ١٦٠أ، المساعد ٤٢٨/١.

(٣) انظر: المراجع السابقة، وهشام بن معاوية الضرير ٢٠٩-٢١٠.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٥٤/٢.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢٧٧/٢.

(٦) انظر: المراجع في الهامش الأول من هذه المسألة. وقد نقل ابن عصفور عن البصريين الجواز (انظر: الارتشاف ٢٧٧/٢، المساعد ٤٣٨/١).

(٧) انظر: المراجع السابقة.

جعلت المفعول الذي هو فضلة لا بد منه، ليرجع الضمير الذي هو الفاعل إليه»[1].

فهذه المسألة تؤول إلى قولهم: زيداً ضرب، بمعنى: ضرب نفسه. وهي مسألة ممنوعة بلا خلاف[2]؛ وذلك لأن جوازها يستلزم توقف مفهومية ما لا يُستغنى عنه، وهو الفاعل، على مفهومية ما يُستغنى عنه، وهو المفعول[3].

أما من أجاز المسألة، فقد استدل بما يأتي:

١- ثبوت ذلك في لسان العرب[4]. ومن ذلك قول الشاعر:

أجَلَ المَرْءِ يَسْتَحِثُ ولا يَدْ ... رِي إذا يَبْتَغي حُصُولَ الأَمانِي[5]

ففي (يستحث) ضمير مستتر عائد على المرء، و(أجل) مفعول يستحث، فأوقع فعل مضمر متصل على مضاف إلى مفسره. ومعنى البيت: المرء في وقت ابتغاء الأماني يستحث أجله ولا يشعر[6].

إن نحو: (غلامَ هند ضربت) جائز؛ لأنه في تقدير: ضربت هند غلامها[7].

الترجيح:

يترجح لي قول من أجاز نحو: غلامَ زيدٍ أكرم؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة السابقة التي استدل بها المجوّزون.

٢- إن الضمير المتصل بالفعل إنما عاد على متقدم لفظاً متأخر رتبةً، وذلك غير ممتنع. ثم إن الضمير الذي هو الفاعل وهو عمدة، مفسره ليس المفعول، إنما المضاف إلى المفعول، مما يجعل قولهم: إن هذه المسألة تؤول إلى مسألة: زيداً ضرب، أمراً بعيداً.

---

(١) الأصول ٢/٢٤٢.

(٢) انظر: المساعد ١/٤٣٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/١٥٤.

(٤) نص على ذلك أبو حيان. انظر: الارتشاف ٢/٢٧٧.

(٥) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٢/١٥٤، التذييل والتكميل ٢/١٥٩ب، المساعد١/٤٣٨.

(٦) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد١/٤٣٨.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٢/١٥٤.

٣- إن المخاطب بنحو: ضيفَ زيدٍ أكرم، لا يلتبس عليه المعنى المراد، وهو أن زيداً أكرم ضيفه. « والتوسع عند وضوح المعنى أولى من التضييق بمنع أحد الاستعمالين»[١].

دخول اللام على المفعول به:

تدخل اللام على المفعول به فتكون للتوكيد، وهي مقوية للفعل، حيث يضعف الفعل إذا تقدم عليه معموله، فيتقوى حينئذ باللام، كما في قول الله -تعالى- ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾[٢]. وتكون مقوية للعامل كذلك إذا كان هذا العامل فرعاً، كما في قول الله -تعالى-: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[٣].

واختلف النحاة في دخول هذه اللام على المفعول به في غير الموضعين السابقين، وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون دخول اللام الزائدة على المفعول به المؤخر عن عامله[٤]، وتابعهم من الأندلسيين المالقي[٥].

الثاني: ذهب غيرهم إلى منع دخول اللام على المفعول به المتأخر عن فعله، وممن قال بذلك المبرد[٦]، والسهيلي[٧]، وابن عصفور[٨].

---

(١) شرح التسهيل ١٣٤/٢.

(٢) سورة يوسف، الآية [٤٣].

(٣) سورة هود، الآية [١٠٧]. وانظر في ذلك: رصف المباني ٣٢٠، المغني ٢٨٦ — ٢٨٧، الدر المصون ٤٣/١-٤٤.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٤٤/١، ٢٩٩/٢ — ٣٠٠، مجالس ثعلب ٤٤٧، إعراب القرآن للنحاس ١٥٤/٢، البحر المحيط ١٨٦/٦.

(٥) انظر: رصف المباني ٣١٩.

(٦) انظر: المقتضب ٣٧/٢، إعراب القرآن للنحاس ١٥٤/٢، البحر المحيط ١٨٦/٥، الدر المصون ٤٧٢/٥- ٤٧٣.

(٧) انظر: نتائج الفكر ٣٥٢ وما بعدها.

(٨) انظر: شرح الجمل ٣٠٨/١.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز زيادة اللام في المفعول به المتأخر بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾[١]، حيث إن المعنى -كما قال الفراء[٢]-: ردفكم.

٢- ما روي عن بعض العرب من قولهم: نقدت لها مائة درهم، وهو يريد: نقدتها مائة[٣].

٣- قول الشاعر:

يَذُمّـُـون لِلدُّنْـيا وهُـمْ يَرْضَعُونَها ... أفـاويقَ حـتَّى مـا يَدِرُّ لها ثُعْلُ[٤]

حيث زاد اللام في المفعول به (للدنيا) مع أن الفعل متعدٍ بنفسه.

٤- قول الآخر:

فَلَمَّـا أنْ تَواقَفْـنَا قَلـيلاً ... أَنَخْـنَا لِلْكَلاكِـلِ فارْتَمَيْـنا[٥]

حيث عدى الفعل (أنخنا) باللام مع أنه متعد في ذاته[٦].

٥- قياس زيادة اللام في المفعول على زيادة غيرها من حروف الجر، مثل الباء في نحو قول الله -تعالى-: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[٧].

---

(١) سورة النمل، الآية [٧٢].

(٢) انظر: معاني القرآن ٢/٣٠٠.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٠٠، إعراب القرآن للنحاس ٢/١٥٤، حيث ذكر أن الراوي هو الكسائي والقائل هو الفرزدق.

(٤) قائله عبدالله بن همام السلولي. انظر: مجالس ثعلب ٤٤٧، البسيط في شرح الجمل ٢/٩٤٨، لسان العرب ٩/٤٨٤، ١٢/١٩٣، ١٣/٨٨. والأفاويق: اسم اللبن الذي يجمع بين الحلبتين. والثعل: هو زيادة في أطباء الناقة والبقرة والشاة.

(٥) قائله عبدالشارق بن عبدالعزى الجهني. انظر: حماسة أبي تمام ١/٢٤٨، الحماسة البصرية ١/٥٤، شرح الحماسة ٤٤٧، رصف المباني ١٩٧، ٢٩٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٨، ٥١٤، المقرب ١/١١٥، الدر المصون ١/٤٤، ٥/٤٧٢.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٠٨.

(٧) سورة البقرة، [١٩٥]. وانظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٩، رصف المباني ٣٢١.

أما من منع زيادة اللام في المفعول به المتأخر، فقد خرّج النصوص السابقة تخريجات عدة منها:

١- إن هذه اللام متعلقة بمصدر محذوف، يقول المبرد: «وهذه اللام تدخل على المفعول فلا تغير معناه؛ لأنها لام إضافة، والفعل معها يجري مجرى مصدره، كما يجري المصدر مجراه في الرفع والنصب لما بعده؛ لأن المصدر اسم الفعل»(١).

٢- إن اللام لام العلة، فيكون المفعول محذوفاً، والتقدير في آية النمل السابقة: ردف الخلق لأجلكم ولشؤمكم(٢).

٣- إن الفعل المتعدي ضُمن معنى الفعل اللازم؛ ولذلك فُسِّر الفعل (ردف) في آية النمل بـ(أزف) و (قرب) «لما كان يجيء بعد الشيء قريباً منه ضمن معناه»(٣). يقول السهيلي -معلقاً على آية النمل-: «ليست اللام لام المفعول - كما زعموا- ولا هي زائدة. ولكن (ردف) فعل متعدٍ، ومفعولها غير هذا الاسم ... ومعنى (ردف): تبع وجاء على الأثر. فلو حملته على الاسم المجرور لكان المعنى غير صحيح إذا تأملته. ولكن المعنى: ردف لكم استعجالكم وقولكم؛ لأنهم قالوا: (متى هذا الوعد؟)، ثم حذف المفعول الذي هو القول والاستعجال، اتكالاً على فهم السامع، ودلت اللام على الحذف لمنعها الاسم الذي دخلت عليه أن يكون مفعولاً...»(٤).

٤- وقيل: إن الشواهد السابقة من الضرورات التي لا يقاس عليها، قال ابن عصفور -عن اللام-: «ولا تدخل على المفعول إذا كان متأخراً عن عامله إلا في ضرورة شعر... أو في نادر كلام يحفظ ولا يقاس عليه»(٥).

---

(١) المقتضب ٢/٣٧.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٣٤٠، ٣٩٥، ٢/٦٧، الدر المصون ٨/٦٣٩.

(٣) البحر المحيط ٨/٢٦٦، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/١٥٤، المغني ٢٨٥، الدر المصون ٨/٦٣٩.

(٤) نتائج الفكر ٣٥٤.

(٥) شرح الجمل ١/٥١٤.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز زيادة اللام في المفعول المتأخر عن عامله، وإن كان هذا العامل فعلاً متعدياً بنفسه؛ وذلك لما يلي:

١- للأدلة المسموعة السابقة التي زيدت فيها اللام في المفعول به الصريح، وغيرها من الأدلة المشابهة لها[١].

٢- إن القول بأن اللام متعلقة بمصدر محذوف مردود بأن حذف المصدر وإبقاء معموله لا يجوز عند أكثر النحويين إلا في الشعر[٢]، ثم إن هذا التقدير مخرج للكلام عن الفصاحة[٣].

٣- إن القول بأن اللام للعلة لا يصلح لتفسير كل النصوص الواردة فيها اللام زائدة في المفعول، كما في قول الله -تعالى-: ﴿وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[٤]، حيث لا معنى لأن يكون إيمان الرسول ﷺ لأجل المؤمنين.

نصب الظرف تشبيهاً له بالمفعول به:

اليوم والليلة، وفصول السنة: الشتاء والربيع والخريف والصيف، ونحوها، يجوز أن يكون العمل في اليوم كله أو الليلة أو الفصل، ويجوز أن يكون في بعضها.

فإذا كان العمل في بعضها، نحو: انطلقت الصيف، والمراد: بعضه، فلا خلاف في أن (الصيف) منتصب على الظرفية. وكذا نحوه.

أما إذا كان العمل في جميعه، فقد اختلف النحاة في المسألة على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أنه ينتصب -في هذه الحال- على التشبيه بالمفعول[٥]،

---

(١) انظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/٢/٤٤٦ وما بعدها.

(٢) انظر: البحر المحيط ٥/١٨٦، الدر المصون ٥/٤٧٣.

(٣) انظر: المرجعين السابقين.

(٤) سورة التوبة، الآية [٦١].

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٣١، همع الهوامع ٣/١٤٨.

وتابعهم على ذلك من الأندلسيين ابن الطراوة[1].

الثاني: ذهب البصريون إلى أن المنصوب إنما انتصب على الظرفية، ولا فرق بين أن يكون العمل في بعضه أو جميعه[2].

الأدلة والمناقشة:

الظرف عند الكوفيين ما انتصب على تقدير (في)، وإذا عم الفعل الظرف لم يتقدر عندهم فيه (في)؛ لأن (في) يقتضي عندهم التبعيض، فلا يقال عندهم: صمت في يوم الخميس، ولا سرت في ثلاثة أيام، إذا استغرقها السير.

ولذلك جعلوا المنصوب إذا كان العمل في جميعه مشبها بالمفعول به لا ظرفاً. والذي دعاهم للقول بأنه مشبه بالمفعول لا مفعول به، أنهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللازمة[3].

أما البصريون فقد ذهبوا -كما أسلفت- إلى أن المنصوب إنما انتصب على الظرفية، سواء كان عمل الفعل في بعضه أم في جميعه، فـ(الشتاء) في قولهم: انطلقت الشتاء، منصوب على الظرفية، سواء كان الانطلاق في جميع الشتاء أم في بعضه.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون، وهو إعراب المنصوب ظرفاً دون النظر إلى عمل الفعل هل هو في جميعه أو في بعضه؛ وذلك لما يلي:

إن ما بنى عليه الكوفيون مذهبهم هو أن (في) دالة على التبعيض، إذا كان العمل في بعض الظرف، والحقيقة أن (في) ليست للتبعيض، وإنما هي للوعاء، قال سيبويه: «وأما (في) فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في

---

(١) انظر: الإفصاح لابن الطراوة ٨١، ٨٦، الكافي لابن أبي الربيع ٣٦/٢، ارتشاف الضرب ٢٣٢/٢، ابن الطراوة النحوي ١٣٨-١٣٩.

(٢) انظر: المراجع في الهامشين السابقين

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢٣٢/٢، همع الهوامع ١٤٨/٣.

بطن أمه، وكذلك: هو في الغلّ؛ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له. وكذلك: هو في القبة، وفي الدار. وإن اتسعتَ في الكلام فهي على هذا، وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله»[(١)].

والذي يدل على ذلك أيضاً قول الله -تعالى-: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾[(٢)]، فأدخل (في) على الأيام، والفعل واقع في جميعها بدليل قوله -تعالى-: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[(٣)].

وقال -تعالى-: ﴿فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ﴾[(٤)]، فأدخل (في) على ضمير الأيام والليالي مع أن الرؤية متصلة في جميعها[(٥)].

حمل الفعل على ضده في التعدية:

الأصل في الفعل (رضي) أن يتعدى بالحرف (عن) كما في قول الله -تعالى-: ﴿...رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ...﴾[(٦)]. إلا أن الشاعر عداه بالحرف (على) في قوله:

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ... لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِي رِضَاها[(٧)]

---

(١) الكتاب ٤/٢٢٦. وانظر: المقتضب ٤/١٣٩، شرح المفصل ٨/٢١.

(٢) سورة فصلت، الآية [١٦].

(٣) سورة الحاقة، الآية [٧].

(٤) سورة الحاقة، الآية [٧].

(٥) انظر: همع الهوامع ٣/١٤٨ – ١٤٩، ابن الطراوة النحوي ١٣٩.

(٦) سورة البينة، الآية [٨].

(٧) قائله القحيف العقيلي. انظر: نوادر أبي زيد ١٧٦، أدب الكاتب ٥٠٧، المقتضب ٢/٣٢٠، الخصائص ٢/٣١١، ٣٨٩، المحتسب ١/٥٢، الأزهية ٢٧٧، جمهرة اللغة ١٣١٤، الإنصاف ٢/٦٣٠، شرح المفصل ١/١٢٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١٠، المغني ١٩١، ٨٨٧، لسان العرب ١٤/٣٢٣ (رضي)، المقاصد النحوية ٣/٢٨٢، الخزانة ١٠/١٣٢.

وقد اختلف النحاة في توجيه ذلك على أقوال:

الأول: إن الحرف (على) وضع موضع الحرف (عن)، وحروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وممن قال بذلك ابن قتيبة[1]، والمبرد[2].

الثاني: إن الفعل (رضي) حُمل على ضده، وهو (سخط)؛ ولذلك عُدي بـ(على) لأن (سخط) يتعدى بالحرف نفسه، وهو قول الكسائي[3]، وتابعه عليه من الأندلسيين ابن عصفور[4].

الثالث: تضمين الفعل (رضي) معنى فعل آخر يتعدى بـ(على)، مثل عطف أو أقبل، وممن قال بذلك ابن هشام[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض بأدلة كثيرة ليس هذا موضع ذكرها؛ حيث سترد مفصلة في المسائل الخاصة بباب حروف الجر.

إلا أن مما يجب التنبيه عليه أن هذه النيابة تكون في موضع دون موضع، فليس الأمر على إطلاقه، كما قد يُفهَم، يقول ابن جني -بعد أن أورد قول من أجاز نيابة حروف الجر بعضها عن بعض-: «ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع، على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوِّغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا»[6].

---

(١) انظر: أدب الكاتب ٥٠٣ - ٥٠٧.

(٢) انظر: المقتضب ٢/٣٢٠.

(٣) انظر: الخصائص ٢/٣١١، الإنصاف ٢/٦٣٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١٠، المغني ١٩١، ٨٨٧، خزانة الأدب ١٠/١٣٣.

(٤) انظر: شرح الجمل ١/٥١٠.

(٥) انظر: المغني ١٩١، ٨٨٧، خزانة الأدب ١٠/١٣٤.

(٦) الخصائص ٢/٣٠٨.

أما من حمل (رضي) على ضده وهو (سخط)، فحجته أن الشيء يجري مجرى نقيضه كما يجرى مجرى نظيره[1].

كما يُستدَل لذلك أيضاً بحمل بعض الأفعال الأخرى على نقيضها، كما قيل: بعت منه، حملاً على: اشتريت منه[2]، وقربت منه، حملاً على: انفصلت منه[3].

كما استدل من ذهب هذا المذهب كذلك بقول الشاعر:

إذا ما امْـرُؤٌ ولّـى عَلَـيَّ بِوُدِّهِ وأدْبَـرَ لم يَصْـدرْ بِإدْبـارِهِ وُدِّي[4]

أي: عنّي. ووجهه أنه إذا ولى عنه بوده فقد استهلكه عليه، كقولك: أهلكت عليّ مالي، وأفسدت عليّ ضيعتي[5].

الترجيح:

مع أن القول الأول السابق قوي وجيّد؛ حيث إن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، إلا أن القول الثاني أقوى وأحسن؛ وذلك لما يلي:

١- إن التصرف في الأفعال أولى من التصرف في الحروف[6].

٢- إن الفعل إذا عُدي خلاف تعديه الذي له في الأصل، كان لذلك مسوغ، وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى أو نقيضه، وليس لجعل الحرف بمعنى حرف آخر مسوّغ[7].

---

(١) انظر: المرجع السابق ٢/٣١١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١٠.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٣٢٤.

(٣) انظر: المرجع السابق ٢/٣٤٢.

(٤) قائله دوسر بن غسان اليربوعي. انظر: الأصمعيات ١٥١، أدب الكاتب ٥٠٨، الخصائص ٢/٣١١، جمهرة اللغة٣/٤٩١، شرح التسهيل ٣/٦٤، رصف المباني ٣٧٣، لسان العرب ١٥/٤١٤ (ولي)، المقاصد الشافية ٢/٢٤١، خزانة الأدب ١٠/١٣٣.

(٥) انظر: الخصائص ٢/٣١٢.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١٠.

(٧) انظر: المرجع السابق.

٣- إن التضمين الذي قال به أصحاب القول الثالث خلاف الأصل، وهو لا ينقاس[1].

إلحاق بعض الأفعال بالقول إذا كانت بمعناه:

إذا ولي القولَ جملة، فالأصل أن يحكى لفظها كما سمع، كما يجوز أن تحكى الجملة على المعنى.

واختلف النحويون في الأفعال التي تكون بمعنى القول: أتلحق به فتحكى بها الجمل أم لا؟ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن الجمل محكية بالفعل المذكور نفسه، الذي هو في معنى القول[2]، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين: ابن عصفور[3]، وابن الضائع[4]، وأبوحيان[5].

الثاني: ذهب البصريون إلى أن الجمل الواقعة بعد الأفعال التي بمعنى القول

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢/٢١٤، التصريح على التوضيح ١/٢٦٥.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٩٦، شرح الكافية للرضي ٢/٢٨٤، ٢٨٩، ارتشاف الضرب ٣/٨٠، البحر المحيط ١٠/٣٨، المغني ٥٣٩، همع الهوامع ٢/٢٤٣.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٦٤، الارتشاف ٣/٨٠.

(٤) انظر: همع الهوامع ٢/٢٤٣. وابن الضائع هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي. لازم الشلوبين، وكان إماما في علم العربية، وله مشاركة في المنطق والفقه واللغة. له من المصنفات: تعليق على كتاب سيبويه، وشرح على جمل الزجاجي، ونقود على ابن عصفور في مقربه. توفي سنة ٦٨٠هـ. (انظر: نفح الطيب٢/٧٠١، البلغة١٦٨، إشارة التعيين٢٣٥، بغية الوعاة ٢/٢٠٤).

(٥) انظر: الارتشاف ٣/٨٠، همع الهوامع ٢/٢٤٣، أبيات النحو في تفسير البحر المحيط ٤٤٠-٤٤١.

منصوبة بقول مقدر محذوف[1]، وتابعهم على ذلك ابن مالك[2].

الأدلة والمناقشة:

قال الكوفيون ومن تابعهم إن الجملة محكية بالفعل المذكور نفسه إجراءً له مجرى القول دون حاجة إلى تقدير، مستدلين بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾[3]، حيث أجري الدعاء مجرى القول فحُكيت به الجملة بعده.

٢- قوله -تعالى-: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَبْ مَعَنَا﴾[4]، حيث أجرى الفعل (نادى) مجرى القول، فحكى به الجملة بعده.

٣- قوله -تعالى-: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ﴾[5]، حيث قرئت بكسر همزة (إن)[6]، فيكون الدعاء أجري مجرى القول.

٤- قول الشاعر:

تَنَادَوْا بِالرَّحِيلُ غَداً ... وَفِي تَرْحَالِهِم نَفْسِي[7]

حيث يجوز في (الرحيل) ثلاثة أوجه: الجر بالباء، والرفع والنصب على الحكاية، فكأنهم قالوا: الرحيلُ غداً، أو: نرحل الرحيلَ غداً، أو نجعل الرحيلَ،

---

(١) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق لهذه المسألة، وخزانة الأدب ٩/١٨٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/٩٦، همع الهوامع ٢/٢٤٤.

(٣) سورة يونس، الآية [٢٢].

(٤) سورة هود، الآية [٤٢].

(٥) سورة القمر، الآية [١٠].

(٦) انظر: البحر المحيط ١٠/٣٨، حيث نسب هذه القراءة لابن إسحاق وعيسى والأعمش وزيد بن علي، كما رويت عن عاصم. وانظر: المغني ٥٣٩.

(٧) لا يعرف قائله. انظر: سر صناعة الإعراب ١/٢٣٢، المحتسب ٢/٣٥، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٦٤، شرح الكافية ٢/٢٨٩، درة الغواص ٢٣٩، خزانة الأدب ٩/١٨٢.

أو أجمعوا الرحيلَ غداً، فحكى المرفوع والمنصوب[1].

والجملة «عند الكوفيين محكية بتنادوا، فإنه يجوز عندهم الحكاية بما في معنى القول؛ فإن تنادوا معناه: نادى كل منهم الآخر ورفع صوته بهذا اللفظ»[2].

أما البصريون ومن تابعهم الذين قدروا قولاً تكون به الجملة محكية، فقد استدلوا بما يلي:

١- إنه قد صُرح بالقول بعد الأفعال التي بمعناه، فدل ذلك على صحة التقدير عند عدم التصريح[3]. ومن الأمثلة التي صُرح فيها بالقول، قول الله -تعالى-: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَىٰهُمْ قَالُوا۟ مَآ أَغْنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُمْ﴾[4].
وقوله -تعالى-: ﴿إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝٣ قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى﴾[5].

٢- إن حذف القول استغناء عنه بالمقول مجمع عليه في غير محل النزاع، كقوله -تعالى-: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾[6]، أي: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، فحذف القول لدلالة المعنى عليه، فحذفه في محل النزاع أولى؛ لأنه مدلول عليه بدلالتين: معنوية ولفظية. وأيضاً بقاء المحكي وحذف القول نظير بقاء المفعول وحذف الفعل، وذلك في الكلام كثير، فيلحق به النظير[7].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول الكوفيين ومن وافقهم، وإن كان كلا القولين - كما يقول الرضي[8]- قريب.

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٢٣٢.

(٢) خزانة الأدب ٩/١٨٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٩٧، تعليق الفرائد ٤/٢٠٢، الهمع ٢/٢٤٣.

(٤) سورة الأعراف، الآية [٤٨].

(٥) سورة مريم، الآيتان [٣-٤].

(٦) سورة آل عمران، الآية [١٠٦].

(٧) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٩٦-٩٧.

(٨) انظر: شرح الكافية ٢/٢٨٩.

والذي يجعل قول الكوفيين أظهر عندي ما يلي:

١- سلامته من الإضمار، بخاصة أن المعنى واضح دون تقدير هذا المضمر، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى.

٢- إن الأفعال السابقة وما أشبهها مثل: دعا، أوحى، سمع، نادى، قرأ.. جميعاً بمعنى القول، وكل منها نوع من أنواعه، فلا حاجة إلى إضمار قول آخر يبينها.

٣- إن هذه المسألة ليست من باب بقاء المفعول وحذف الفعل -كما قيل-؛ حيث إن الفعل موجود وظاهر، وما وقع حقيقة هو تعويض القول بمعناه، والجمع بين العوض والمعوّض لا يجوز.

باب الاشتغال

الخلاف في الاشتغال مع اسم الفعل:

الاشتغال أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو جار مجراه، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم الأول أو في موضعه[1]. وقد اختلف النحويون في تحقق الاشتغال إذا كان المشغول اسم فعل؛ وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكسائي الاشتغال إذا كان العامل اسم فعل، نحو: زيداً دونك أخاه[2]، ووافقه الفراء[3]، وتابعهما على ذلك من الأندلسيين ابن خروف[4].

الثاني: ذهب عامة النحويين البصريين إلى عدم إجازة النصب في الاسم المشتغل عنه إذا كان العامل اسم فعل[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكسائي ومن تابعه لمذهبهم بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾[6]، حيث قال الفراء: «وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله...وقلما تقول العرب: زيدا عليك، أو زيداً دونك. وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله...والعرب تقول: الليلُ فبادروا، والليلَ فبادروا»[7].

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٣٦١، المقرب١/٨٧، ارتشاف الضرب٣/١٠٣، المقاصد الشافية١/٦٢، همع الهوامع(ت شمس الدين)٣/١٠٢.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب٣/١٠٤، أوضح المسالك٢/١٧٢، الدر المصون٣/٦٤٨، همع الهوامع٣/٨٢، التصريح على التوضيح١/٣٠٦.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء١/٢٦٠.

(٤) انظر: المقاصد الشافية١/١١٦.

(٥) انظر: المراجع السابقة. وإعراب القرآن للنحاس١/٤٤٥.

(٦) سورة النساء، الآية [٢٤].

(٧) معاني القرآن ١/٢٦٠.

٢- قول الشاعر:

يـا أيُّهـا المـائِحُ دَلْوي دونَكَ ... إنِّـي رَأيْـتُ النَّاسَ يَحْمَدونكا[1]

حيث علق الفراء على البيت بقوله: «الدلو رفع، كقولك: زيد فاضربوه. والعرب تقول: الليلُ فبادروا، والليلَ فبادروا. وتنصب الدلو بمضمر في الخلفة كأنك قلت: دونك دلوي دونك»[2].

٣- حمل اسم الفعل على الفعل وإجراؤه مجرى أصوله في إجازة نصب الاسم المشغول عنه إذا كان العامل اسم فعل[3].

أما من منع الاشتغال إذا كان العامل اسم فعل، فحجته أن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها؛ وذلك أنها فرع عن الفعل في العمل، وهي إنما عملت عمله لقيامها مقامه؛ فينبغي أن لا تتصرف تصرفه. ولو قيل بجواز الاشتغال مع اسم الفعل لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول[4].

أما ما استدل به المجوّزون من الأدلة المسموعة، فقد خرجه المانعون تخريجات مخالفة، منها:

١- إن (كتاب الله) في آية النساء السابقة ليس منصوبا بـ(عليكم)، وإنما هو منصوب لأنه مصدر، والعامل فيه فعل مقدر، والتقدير: كتب كتابَ الله عليكم،

---

(١) الرجز لجاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم، وقيل: لجارية من بني مازن، انظر: معاني القرآن للفراء١/٢٦٠، جمهرة اللغة٥٧٤، أسرار العربية١٦٥، الإنصاف١/٢٢٨، شرح المفصل١/١١٧، شرح عمدة الحافظ٧٣٩، المغني٧٩٤، لسان العرب٢/٦٠٩(ميح)، خزانة الأدب٦/٢٠٠. والمائح: الذي ينزل البئر فيملأ الدلو وذلك إذا قل ماؤها.

(٢) معاني القرآن١/٢٦٠.

(٣) انظر: الإنصاف١/٢٢٩، همع الهوامع(ت شمس الدين)٣/٨٢.

(٤) انظر: المرجعين السابقين، وشرح الكافية للرضي١/١٦٥، وخزانة الأدب٦/٢٠١ وما بعدها.

وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه[1].

٢- وقيل: إن (كتاب) منصوب على جهة الأمر، وذلك بإضمار فعل، والتقدير: الزموا كتاب الله، ويكون (عليكم) مفسرا له[2].

٣- إن (دلوي) في البيت السابق ليس منصوبا بـ(دونك)، وإنما هو في موضع رفع خبر مبتدأ مقدر، والمعنى: هذا دلوي دونك[3].

٤- وقيل: إن (دلوي) في موضع نصب بتقدير فعل؛ كأنه قيل: خذ دلوي دونك، و(دونك) مفسر لذلك الفعل المقدر[4].

الترجيح:

قبل ترجيح ما أراه أظهر من القولين السابقين أشير إلى أنني أوردت عند حديثي عن أدلة المجيزين نصوصا استدلوا بها -في الحقيقة- لمسألة إجازة تقديم المعمول على عامله إذا كان العامل اسم فعل، وليس لهذه المسألة موضوع الدرس؛ والذي دعاني إلى ذلك هو أن من ذهب إلى القول بإجازة الاشتغال إذا كان المشغول اسم فعل هم أنفسهم من قالوا بجواز تقديم معمول اسم الفعل عليه؛ ولذلك قال الأزهري[5] -متحدثا عن الاسم المشغول عنه-: «يجوز النصب فيه عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي...وعند من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين»[6].

---

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس١/٤٤٢، الإنصاف١/٢٣٠، الدر المصون٣/٦٤٨.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج٢/٣٦، إملاء ما من به الرحمن١/١٧٥، الدر المصون٣/٦٤٩.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه٢/٣٧، الإنصاف١/٢٣٤، خزانة الأدب٦/٢٠٢-٢٠٣.

(٤) انظر: المراجع السابقة.

(٥) زين الدين خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري، نحوي لغوي، ولد سنة ٨٣٨هـ. من مصنفاته: المقدمة الأزهرية في علم العربية، تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، التصريح على التوضيح. توفي سنة ٩٠٥هـ. (انظر: شذرات الذهب ٨/٢٦، كشف الظنون ١٢٤، ١٥٤، معجم المؤلفين ٤/٩٦-٩٧).

(٦) التصريح على التوضيح١/٣٠٦.

والذي يظهر لي أن قول من أجاز الاشتغال مع اسم الفعل أظهر ؛ وذلك لما يأتي :

١ - للأدلة السابقة ، التي يظهر منها جواز التصرف في اسم الفعل شأنه شأن الفعل.

٢ - إن قول المانعين مبناه أساسا على القول بالأصالة والفرعية في العوامل ، وأن الفرع لا بد أن ينحط عن الأصل ، وهو أمر غير مسلم ؛ إذ قد يتصرف في (الفروع) -أحياناً- ما لا يتصرف في (الأصول).

٣- إن قول المانعين محتاج إلى تقدير ، ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى ذلك ، بخاصة إذا كان هذا التقدير فيه نظر ، يقول الأزهري -معلقا على أحد تخريجات المانعين- : «وفيه نظر لأن المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه»[١].

الخلاف في المشغول عنه إذا تلا ما هو فاعل في المعنى :

قد يعرض للاسم المشغول عنه ما يوجب نصبه وما يرجحه ، وما يوجب رفعه ، وما يختار فيه الرفع ، وما يستوي فيه الرفع والنصب.

فمما يجب فيه رفع الاسم المتقدم[٢] أن يقع الاسم المشغول عنه بعد الأداة المختصة بالابتداء ، والياً لها. كما يجب الرفع أيضا إذا وقع الفعل بعد أداة لا يكون ما قبلها معمول ما بعدها. ويختار الرفع عند عدم القرينة ، أي يترجح الرفع عند انعدام القرائن الموجبة للنصب أو الرفع أو المسوية بينهما[٣].

---

(١) المرجع السابق٢/٢٠٠.

(٢) لم يعد بعض النحويين ما يجب فيه رفع الاسم المتقدم من باب الاشتغال ؛ وذلك لأن حد الاشتغال لا يصدق عليه ، لأنه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه ، وما يجب رفعه ليس كذلك.(انظر: أوضح المسالك٢/١٦١ ، التصريح على التوضيح١/٢٩٧). وقد نسب الرضي هذا المسلك لجمهور النحاة ، يقول : «ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه وأثبته ابن كيسان»(شرح الكافية١/١٧٠).

(٣) انظر: شرح التسهيل٢/١٤٣-١٤٥ ، شرح الكافية للرضي١/١٧١-١٧٢ ، المساعد ١/٤٢١-٤٢٢.

واختلف النحويون في إعراب المشغول عنه في بعض الحالات ؛ من ذلك خلافهم في تالي ما هو فاعل في المعنى، نحو: أنا زيدٌ أكرمته، وأنت عمرو كلمته ؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكسائي إلى ترجيح النصب للاسم إذا كان الاسم المتقدم على المشتغل عنه وفاعل المشغول دالين على شيء واحد[1]. وتابعه على ذلك من الأندلسيين ابن السِّيد[2].

الثاني: وذهب غير الكسائي إلى أنه لا يترجح النصب، بل الراجح الرفع[3].

الأدلة والمناقشة:

رجح الكسائي النصب في هذه المسألة ؛ لأن (زيداً) في نحو: زيد هنداً يكرمها، في المعنى هو المكرِم، وإن كان في اللفظ مبتدأ، فنصب هند أولى ؛ لأنه كأنه قيل: يكرم زيد هندا، فتقديم الفاعل في المعنى منبه على مزيد العناية بالحديث عنه، فكأن المسند إليه متقدم[4].

أما من لم يرجح النصب، فحجته أن الاسم المشار إليه لا يدل على فعل ولا يقتضيه، فوجوده وعدمه سيان[5].

الترجيح:

يظهر لي أن ملحظ الكسائي -رحمه الله- في هذه المسألة في غاية الدقة، وهو يدل على بصيرة نافذة -في رأيي- تميز بها عن غيره، فهو لم ينظر إلى التركيب الذي تدور حوله هذه المسألة نظرة سطحية، بل أدرك مسلكاً دقيقاً، وهو أن الاسم

---

(١) انظر: شرح التسهيل٢/١٤٥، شرح الكافيةللرضي١/١٧٥، ارتشاف الضرب٣/١٠٦، المساعد١/٤٢٢، همع الهوامع(ت شمس الدين) ٣/١٠٦.

(٢) انظر: همع الهوامع(ت شمس الدين) ٣/١٠٦، المدارس النحوية٢٩٥.

(٣) انظر: المراجع في الهامشين السابقين.

(٤) انظر: شرح التسهيل٢/١٤٥، شرح الكافية للرضي ١/١٧٥، المساعد ١/٤٢٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل٢/١٤٥، المساعد١/٤٢٢.

المتقدم هو الفاعل في المعنى ؛ ولذلك ، وطلباً للمشاكلة -وهي مختارة في كلام العرب[1]- رجح الكسائي النصب في الاسم المشغول عنه.

أما ما ذكره المخالفون من أن لا دليل على الفعل المقدر، ولا وجود لما يقتضيه، فهو أمر مردود بالتمعن في سياق الكلام ومعناه.

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ١/ ٩٥.

باب تعدي الفعل ولزومه

تعدي (جرم) لمفعولين:

اختلف النحويون في الفعل (جرم): أيتعدى إلى مفعولين أم لا، وذلك على أقوال:

الأول: ذهب الكسائي والفراء[1]، إلى أنه يتعدى إلى مفعولين، كما يتعدى إلى مفعول واحد، وتابعهم من الأندلسيين أبو عبدالله القرطبي[2].

الثاني: ذهب سيبويه[3] إلى أنه لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد.

الثالث: ذهب قطرب[4] إلى أنه فعل لازم غير متعد.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تعدية (جرم) إلى مفعولين بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟﴾[5]. حيث إن معناها: لا يكسبنكم بغض قوم أن تعتدوا الحق إلى الباطل، والعدل إلى الظلم[6]. فأول المفعولين ضمير المخاطبين، والثاني (أن

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٩٩، ٢/٨-٩، الجامع لأحكام القرآن ٦/٣١-٣٢، شرح الكافية ٢/٣٥١، الدر المصون ٤/١٨٨-١٨٩.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٦/٣١-٣٢، أبوعبدالله القرطبي وجهوده في النحو واللغة ١١٦-١١٧.

(٣) انظر: الكتاب ٣/١٣٨، شرح الكافية ٢/٣٥١، خزانة الأدب ١٠/٢٨٤، ٢٨٩.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٢٠٧، خزانة الأدب ١٠/٢٨٧، ٢٨٩. وقطرب هو أبو علي محمد بن المستنير، لازم سيبويه، وأخذ عن عيسى بن عمر. من مصنفاته: المثلث، والنوادر، والعلل في النحو، والأضداد. توفي سنة ٢٠٦هـ. (انظر: أخبار النحويين البصريين ٤٩، طبقات الزبيدي ١٠٦-١٠٧، تاريخ بغداد ٣/٢٩٨-٢٩٩، إنباه الرواة ٣/٢١٩-٢٢١، إشارة التعيين ٣٣٨، بغية الوعاة ١/٢٤٢-٢٤٣).

(٥) سورة المائدة، الآية [٢].

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٦/٣١-٣٢.

تعتدوا)، و(أن صدوكم) بفتح الهمزة متعلق بالشنآن بمعنى العلة، والمعنى: لا يكسبنكم بغض قوم لأن صدوكم الاعتداء[1].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِيَ أَن يُصِيبَكُم﴾[2]، حيث تعدى الفعل (يجرمنكم) إلى مفعولين: الأول هو الكاف والميم، والثاني هو: أن يصيبكم، أي: لا تكسبنكم عداوتي إصابة العذاب[3].

٣- قول الشاعر:

وَلَقَدْ طَعَنْتَ أَبَا عُيَيْنَةَ طَعْنَةً   جَرَمَتْ فَزَارَةَ بَعْدَها أَنْ يَغْضَبُوا[4]

حيث رواه الفراء بنصب (فزارة)، والتقدير: كسبت الطعنةُ فزارة الغضب. فـ(فزارة) مفعول أول: والمصدر المؤول من (أن يغضبوا) في محل نصب مفعول ثان لـ(جرمت)[5].

أما من قال إن (جرم) فعل متعدٍ إلى مفعول واحد، فقد خرج النصوص السابقة بما يتوافق مع هذا الرأي.

فالبيت الشعري رواه بعضهم برفع (فزارة)، على أنه فاعل لـ(جرم) و(أن يغضبوا) بدل اشتمال[6]. وقيل: إن رواية النصب لـ(فزارة)، على أنه مفعول به،

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٩٩، الكشاف ١/٥٩٢، الدر المصون ٤/١٨٩.

(٢) سورة هود، الآية [٨٩].

(٣) انظر: الكشاف ٢/٢٨٨، الدر المصون ٦/٣٧٧، خزانة الأدب ١٠/٢٨٨.

(٤) قائله أبو أسماء بن الضريبة، وقيل: بل هو لعطية بن عُفيف. ويقرأ البيت (طعنتُ) بضم التاء، وهو غلط والصواب فتحها؛ لأن الشاعر خاطب بها كرزا العقيلي ورثاه، وكان طعن أبا عيينة، وهو حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري.

وانظر البيت في: الكتاب ٣/١٣٨، معاني القرآن للفراء ٢/٩، المقتضب ٢/٣٥٢، جمهرة اللغة ٤٦٥، الكشاف ٢/٢٨٨، شرح أبيات سيبويه ٢/١٣٦، شرح الكافية ٢/٣٥١، الدر المصون ٦/٣٧٧، الخزانة ١٠/٢٨٣-٢٨٨.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٩، الصحاح (جرم)، شرح الكافية ٢/٣٥١.

(٦) انظر: شرح الكافية ٢/٣٥١.

و(أن يغضبوا) منصوب بنزع الخافض، والتقدير عندهم: أحقت فزارة الغضب، أي: بالغضب، فأسقط الباء[1].

وخُرجت آية المائدة السابقة على أن (جرم) متعدٍ لمفعول واحد، وهو الكاف والميم، فيكون قوله: (أن تعتدوا) على إسقاط حرف الخفض وهو (على)، أي: ولا يحملنكم بغضكم لقوم على اعتدائكم عليهم[2].

الترجيح:

قبل الترجيح أشير إلى أن (جرم) تأتي بمعانٍ شتى، منها: القطع، فجرم: حمل على الشيء لقطعه عن غيره، وقيل: إن ذلك هو أصل هذه المادة، وتأتي كذلك بمعنى: كسب، وبمعنى: حق[3].

والذي يظهر لي أن (جرم) بمعنى (كسب) قد يتعدى إلى واحدٍ، كما قد يتعدى إلى مفعولين، قال الزمخشري: «جرم يجري مجرى كسب في تعديته إلى مفعول واحد وإلى اثنين، تقول: جرم ذنبا، نحو: كسبه، وجرمته ذنبا، أي: كسبته إياه، ويقال: أجرمته ذنبا، على نقل المتعدي إلى مفعول بالهمزة إلى مفعولين، كقولك: أكسبته ذنبا»[4].

كما يظهر لي أن الأدلة المسموعة السابقة واضحة في دلالتها على جواز تعدية (جرم) إلى مفعولين.

مع الإشارة إلى أن هذا القول متعلق بـ(جرم) المتصرفة، أما (جرم) المسبوقة بـ(لا)، فهي مسألة أخرى لها أحكامها الخاصة بها[5].

---

(١) انظر: الصحاح (جرم)، خزانة الأدب ١٠/٢٨٤، ٢٨٦.

(٢) انظر: البحر المحيط ٤/١٦٨، الدر المصون ٤/١٨٨.

(٣) انظر: المرجعين السابقين، والكتاب ٣/١٣٨، ومعاني القرآن للفراء ١/٢٩٩، ٢/٨-٩، الكشاف ١/٥٩٢، ٢/٢٨٨، الصحاح (جرم).

(٤) الكشاف ١/٥٩٢.

(٥) انظر: الخزانة ١٠/٢٨٩.

باب التنازع

الخلاف في مرفوع الأول عند إعمال الثاني:

إذا أُعمِل العامل الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع، نحو: أكرمني وأكرمت قومك، ففي المسألة عند النحاة ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب سيبويه والبصريون إلى إضمار الفاعل في العامل الأول، فيستكن في فعل الواحد ويبرز في التثنية والجمع عندهم(١).

الثاني: ذهب الكسائي وهشام من الكوفيين إلى أن الفاعل في العامل الأول محذوف وليس مضمراً(٢)، ونسب القول بذلك أيضاً إلى السهيلي(٣)، وقال به كذلك ابن مضاء(٤).

الثالث: ذهب الفراء إلى أن هذا التركيب باطل، والذي يجب عنده في مثل هذه الحال إعمال الأول(٥)، وتابعه على ذلك من الأندلسيين أبو ذر الخشني(٦).

كما نقل عن الفراء كذلك أنه يقصر مثل: أكرمني وأكرمتُ زيداً، على السماع، ولا يجعله قياساً(٧).

---

(١) انظر: الكتاب ١/٧٣ وما بعدها، المقتضب ٤/٧٧ وما بعدها، شرح المفصل ١/٧٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٧، الارتشاف ٣/٩٠.

(٢) انظر: الجمل ١٢٥، شرح المفصل ١/٧٧، شرح الجمل ١/٦١٧، الارتشاف ٣/٩٠. على أنه نقل عن الكسائي كذلك أن الفاعل مضمر مستتر، والفعل مفرد في الأحوال كلها، وأن ما نقله البصريون عن الكسائي أنه يحذف الفاعل لا يصح. انظر: الارتشاف ٣/٩٠-٩١.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣/٩٠، همع الهوامع ٢/٢٥٥. ورأي السهيلي في (نتائج الفكر) يخالف هذا النقل. انظر: نتائج الفكر ٦٩.

(٤) انظر: الرد على النحاة ٩٥، الارتشاف ٣/٩٠، همع الهوامع ٢/٢٥٥.

(٥) انظر: الجمل ١٢٤، شرح المفصل ١/٧٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٧، ارتشاف الضرب ٣/٩١.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣/٩١.

(٧) انظر: المرجع السابق، شرح الكافية ١/٧٩-٨٠.

كما نقل عنه أيضاً أن إصلاح هذه المسألة يكون بإعمال الأول، أو إضمار الفاعل بعد الجملة المعطوفة، فيقال: أكرمني وأكرمت زيداً هو[1].

الأدلة والمناقشة:

استدل سيبويه والبصريون لمذهبهم بما يلي:

١- ما حكاه أبوزيد وسيبويه وغيرهما: ضربوني وضربت قومَك[2]، حيث برز الضمير المرفوع في الأول لأنه ضمير جمع، وأعمل الثاني في الظاهر المنصوب.

٢- قول الشاعر:

وكُمْتاً مُدَمَّاةً كأنَّ مُتونَها ... جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهِبِ[3]

بنصب (لون)، حيث أعمل الثاني وهو (استشعرت)، وأضمر في الأول (جرت) ضميراً عائداً على الظاهر المتأخر.

٣- قول الآخر:

جَفَوْنِي ولَمْ أَجْفُ الأخِلاَّءَ إنَّني ... لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ[4]

---

(١) انظر المرجعين السابقين. فلا يجوز عند الفراء إعمال الثاني مع احتياج الأول إلى مرفوع إلا أن يتساوى العاملان.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٧٩، المقتضب ٤/ ٧٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٢٠، الارتشاف ٣/ ٩٠.

(٣) قائله طفيل الغنوي. انظر: ديوانه ٢٣، الكتاب ١/ ٧٧، المقتضب ٤/ ٧٥، شرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٣، الإنصاف ١/ ٨٨، شرح المفصل ١/ ٧٨، الرد على النحاة ٩٧، تخليص الشواهد ٥١٥، لسان العرب ٢/ ٨١ (كمت)، ١٤/ ٢٧٠ (دمي)، المقاصد النحوية ٣/ ٢٤. والخيل الكمت: المشربة حمرة. والمدماة: الشديدة الحمرة، والمتون: الظهور. واستشعرت: كأنها لبست منه شعاراً.

(٤) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٧٠، تذكرة النحاة ٣٥٩، أوضح المسالك ٢/ ٢٠٠، تخليص الشواهد ٥١٥، المقاصد النحوية ٣/ ١٤، همع الهوامع (المعرفة) ١/ ٦٦، ٢/ ١٠٩، التصريح على التوضيح ١/ ٣٢١، الدرر اللوامع ٢/ ١٤٣.

حيث أعمل الثاني (أجف) في الظاهر المنصوب، وعمل الأول في الضمير المرفوع لأنه جمع.

٤- قول الآخر:

هَوِينَنِي وَهَوِيتُ الخُرَّدَ العُرُبا أزْمانَ كُنْتُ مَنُوطاً بي هَوًى وَصِبَا[(١)]

حيث أعمل الثاني (هويت) في الظاهر المنصوب (الخردَ)، وأعمل الأول في الضمير المرفوع العائد على الظاهر المتأخر.

أما الكسائي ومن تابعهُ ممن ذهب إلى القول بحذف الفاعل، فقد استدلوا بقول الشاعر:

تَعَفَّقَ بالأرْطَى لها وأرادَها رجالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَليبُ[(٢)]

حيث لم يقل الشاعر (تعفقوا) على تقدير إعمال الثاني في الظاهر، ولا (أرادوا) على تقدير إعمال الأول في الظاهر، مما يدل على أنه حذف الفاعل.

كما استدلوا لمذهبهم كذلك بأن القول بإعمال الأول في الضمير العائد على الظاهر المتأخر، يؤدي إلى إجازة الإضمار قبل الذكر، وهو غير جائز[(٣)].

أما الفراء ففي قوله تفصيل كما أشرت إلى ذلك سابقاً[(٤)]:

١- إذا استوى الفعلان في طلب المرفوع، فالعمل عنده لهما معاً، كما في نحو قولهم: قام وقعد زيدٌ.

٢- إذا اختلف الفعلان، وطلب الأول المعمول مرفوعاً، وعمل الثاني فيه النصب، فالفراء يبطل هذا ويقصره على السماع فلا يجوز القياس عليه. أما ما سمع من ذلك، فيخرجه الفراء على وجهين:

---

(١) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ١٧٠/٢، تذكرة النحاة ٣٥٩، همع الهوامع (المعرفة) ١٠٩/٢، الدرر اللوامع ١٤٣/٢.

(٢) سبق تخريج هذا البيت. انظر مسألة: حذف الفاعل ص٣٨٥.

(٣) انظر: الإنصاف ٨٧/١، شرح المفصل ٧٧/١، التصريح على التوضيح ٣٢١/١.

(٤) انظر: شرح الكافية ٧٩/١-٨٠، ارتشاف الضرب ٩١/٣، التصريح على التوضيح ٣٢١/١.

(أ) إعمال الفعل الأول.

(ب) جعل فاعل الفعل الأول ضميراً بعد الجملة المعطوفة، فيقال: أكرمني وأكرمت زيداً هو.

والذي دعا الفراء إلى ذلك منعه لما ذهب إليه غيره؛ لأنه يؤدي إما إلى الإضمار قبل الذكر، أو إلى حذف الفاعل، وكلاهما ممتنع عنده[1].

وقد رُدّ قول الكسائي بحذف الفاعل، بأن ما من فعل إلا وله فاعل، فلا يجوز حذفه إذ كان الفعل لا يكون إلا منه[2].

كما رُدّ قول الفراء بإعمال العاملين في المعمول الواحد إذا كانا يطلبانه مرفوعاً، بأن «اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية»[3].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول سيبويه والبصريين؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة التي استدل بها من أعمل الأول في المضمر والثاني في الظاهر.

٢- إن الإضمار قبل الذكر قد ورد عن العرب في مواضع، وهو «مجمع على جوازه في باب (نعم) ... وباب (رب)... وفي باب البدل ... وفي باب الابتداء ونواسخه نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[4] ... فلَجوازه في باب مسائل التنازع أسوة بتلك المواضع قياساً لو لم يثبت به سماع، فكيف وقد سمع في الكلام الفصيح»[5].

---

(١) انظر: المراجع السابقة، وشرح المفصل ١/٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٤، ٦١٧.

(٢) انظر: المقتضب ٣/٧٢، ١٠٠، ٤/٣٨٧، شرح المفصل ١/٧٧.

(٣) شرح الكافية للرضي ١/٧٩-٨٠، وانظر: التصريح ١/٣٢١.

(٤) سورة الإخلاص، الآية [١].

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/١٦٩-١٧٠. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٧.

باب المفعول المطلق

حذف عامل المفعول المطلق:

يحذف عامل المفعول المطلق جوازاً لقرينة لفظية أو معنوية. ويحذف وجوباً لكون المفعول بدلاً من اللفظ بالفعل، سواءً كان فعله مستعملاً أم مهملاً[1].

ومما يجب حذف عامله أن يكون واقعاً في الطلب، وهو الوارد دعاءً بخير أو ضده، فالأول كـ(سقياً، ورعياً)، والثاني كـ(كيّاً وجدعاً).

وقد اختلف النحاة في القياس على ألفاظ الدعاء للإنسان أو عليه، وذلك على قولين:

الأول: منع سيبويه القياس على ذلك، واقتصر على المسموع منه فقط[2].

الثاني: أجاز الفراء القياس على ذلك[3]، وتابعه من الأندلسيين ابن مالك[4]. كما تابعه أبو حيان فيما كان له فعل من لفظه، فأجاز القياس عليه، ومنع القياس فيما لا فعل له من لفظه[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل سيبويه ومن تابعه على الاقتصار بالألفاظ المسموعة عن العرب، وعدم القياس عليها، بأنه إنما وجب لزوم استعمال العرب إياها لأنها أشياء قد حذف

---

(١) انظر: شرح المفصل ١/ ١٢١، شرح التسهيل ٢/ ١٨٣ وما بعدها، شرح ألفية ابن معط ١/ ٥٣١ وما بعدها، أوضح المسالك ٢/ ٢١٦ وما بعدها، همع الهوامع ٣/ ١٠٥-١٠٦، التصريح على التوضيح ١/ ٣٢٩-٣٣٠.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٣١٨، شرح المفصل ١/ ١٢١، شرح التسهيل ٢/ ١٨٧، ٣/ ١٢٧، ارتشاف الضرب ٢/ ٢٠٧، ٣/ ١٧١، المساعد ١/ ٤٧١، ٢/ ٢٤٣.

(٣) انظر: المراجع السابقة عدا الكتاب. وقد أشار ابن مالك إلى أن الفراء يشترط لجواز القياس أن يكون المصدر مفرداً نكرة.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ١٨٧.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٢٠٧، همع الهوامع ٣/ ١٠٦.

منها الفعل، وجعلت بدلاً من اللفظ به على مذهبٍ أرادوه من الدعاء، فلا يجوز تجاوزه؛ لأن الإضمار والحذف وإقامة المصادر مقام الأفعال ليس بقياس مستمر، فيُتَجاوز فيه الموضع الذي لزموه[1].

يقول ابن يعيش -بعد تأكيده امتناع القياس في هذه المسألة-: «فقد شبه سيبويه هذا الموضع بقولهم: عددتك وعددت لك، ووزنتك ووزنت لك، وكلتك وكلت لك، لا تتجاوز هذه الأفعال، فلا يقال: وهبتك في معنى: وهبت لك»[2].

فقد قاس سيبويه هذه المسألة على تلك التي تتعدى فيها بعض الأفعال بنفسها حيناً وبحرف جر حيناً آخر.

أما من أجاز القياس، فيظهر أنه راعى في ذلك كثرة المسموع عن العرب[3]. ومن ذلك[4]: عقراً، أي: عقره عقراً. وبعداً، أي: بعد بعداً. وسُحقاً، أي: سُحق سحقاً. وتعساً، أي: تعس تعساً. ونكساً، وبؤساً، أي: بئس بؤساً. وخيبةً، أي: خاب خيبةً. و جوعاً وبوعاً[5]. وتباً، أي: تب تباً.

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:

سَقْياً لِقَوْمٍ لَدَيْنا هُمْ وإن بَعُدُوا ... وخَيْبَةً للأولى وِجْدَانُهُمْ عَدَمُ[6]

حيث حذف عامل المفاعيل المطلقة وهي: سقياً، وخيبةً.

(١) انظر: شرح السيرافي على الكتاب

(٢) شرح المفصل ١٢١/١.

(٣) انظر: المقتضب ٢٢٦/٣، شرح التسهيل ١٨٧/٢، شرح ألفية ابن معط ٥٣٥/١-٥٣٦، المساعد ٤٧١/١، حاشية يس على التصريح على التوضيح ٣٣٠/١.

(٤) انظر: المراجع السابقة.

(٥) بوعاً: هو اتباع لجوع، وقيل: معناه العطش، فيكون قد دعا عليه بالجوع والعطش.

(٦) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٨٧/٢.

الترجيح:

يظهر لي رجحان قول من أجاز القياس على الألفاظ المسموعة عن العرب، في الدعاء للإنسان أو عليه؛ وذلك لكثرة ما سمع من ذلك عن العرب، يقول ابن مالك: «وليس مقيساً عند سيبويه مع كثرته»[1]. مما يجعل القول بمنع القياس على ذلك نوعاً من التحكم، الذي لا موجب له.

ويزداد الأمر تأكيداً مع الألفاظ التي لها فعل من لفظها -كما ذهب إلى ذلك أبو حيان.

كما أن المستمع لن يُعْدَمَ قرينةً تمكنه من فهم المقصود بالكلام المسموع، وتقدير المحذوف مه. فإذا سمع: غفراناً لك، فلا يبعد أن يفهم أن المراد: غفر الله لك غفراناً.

(١) شرح التسهيل ٢/١٨٧.

باب المفعول فيه

الخلاف في (إذا) الفجائية :

اختلف النحويون في (إذا) الفجائية كما في نحو: خرجت فإذا زيد قائم ؛ وذلك على أقوال:

الأول: ذهب الزجاج والرياشي إلى أنها ظرف زمان[1]، وقيل: إنه ظاهر كلام سيبويه[2]. فإذا قلت: خرجت فإذا زيد، فالتقدير عند هؤلاء: خرجت فالزمان حضور زيد.

الثاني: ذهب المبرد إلى أنها ظرف مكان[3]، وارتضاه ابن جني[4]، كما نسب كذلك إلى سيبويه[5]. فإذا قلت: خرجت فإذا زيد، فالتقدير عندهم: خرجت فبحضرتي زيد.

الثالث: ذهب الكوفيون إلى أن (إذا) حرف[6]، وتابعهم على ذلك ابن مالك[7]، كما نسب إلى الشلوبين في أحد قوليه[8].

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٤، شرح الكافية للرضي ١/١٠٣، ٢/١١٤، الارتشاف ٢/٢٤٠، البحر المحيط ١/٩٩، الجنى الداني ٣٦٥، همع الهوامع ٣/١٨٢.

(٢) انظر: الكتاب ٤/٢٣٢، شرح التسهيل ٢/٢١٤، الجنى الداني ٣٦٥.

(٣) انظر: المقتضب ٢/٥٧-٥٨، البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٦٩-٣٧٠، شرح التسهيل ٢/٢١٤، شرح الكافية ١/١٠٣، المغني ١٢٠.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب ١/٢٥٤-٢٥٦، الجنى الداني ٣٦٥، الهمع ٣/١٨٢.

(٥) انظر: الارتشاف ٢/٢٤٠، البحر المحيط ١/٩٩.

(٦) انظر: البحر المحيط ١/٩٩، الجنى الداني ٣٦٦، المساعد ١/٥١٠، همع الهوامع ٣/١٨٢.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٢/٢١٤، الارتشاف ٢/٢٤٠، الهمع ٣/١٨٢.

(٨) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٤٠. و القول الثاني له: إنها ظرف زمان.

الأدلة والمناقشة:

استدل من قال: إن (إذا) ظرف زمان بالاستصحاب للحال، فقد ثبت أن (إذا) الظرفية تدل على الزمان، فالتي للمفاجأة كذلك إبقاءً لها على ما ثبت لها[1].

أما من قال: إنها ظرف مكان، فمما استدل به لذلك، وقوع (إذا) الفجائية خبراً عن الجثة في نحو: خرجت فإذا زيد. ومعلوم أن ظرف الزمان لا يصلح الإخبار به عن اسم ذات إلا في ضرب من التأويل[2].

واستدل من قال بحرفية (إذا) الفجائية بما يأتي:

١ - قول الشاعر:

وكُنْتُ أُرَى زَيْداً -كَما قيلَ- سَيِّداً ... إذا إِنَّــهُ عَــبْدُ القَفــا واللَّهــازِمِ[3]

حيث رُوي البيت بكسر همزة (إن)، ولو كانتَ (إذا) ظرفاً لم تقع بعدها (إن) المكسورة غير مقترنة بالفاء، كما لا تقع بعد سائر الظروف، نحو: عندي أنك فاضل، وأمر (إنّ) بعد إذا الفجائية بخلاف ذلك[4].

ثم إن القول بظرفية (إذا) يترتب عليه كون العامل فيها خبر (إن)، ومعلوم أن ما بعد (إن) لا يعمل فيما قبلها[5].

---

(١) انظر: الدر المصون ١٣٣/١، همع الهوامع ١٨٢/٣.

(٢) انظر: الجنى الداني ٣٦٦.

(٣) لا يعرف قائله. انظر: الكتاب ١٤٤/٣، المقتضب ٣٥١/٢، الأصول ٣٢١/١، الخصائص ٢٠٣/٤، شرح المفصل ٩٧/٤، ٦١/٨، شرح الجمل لابن عصفور ٤٦١/١، شرح التسهيل ٢١٥/٢، خزانة الأدب ٢٦٥/١٠. واللهازم: جمع لهزمة وهي عظم ناتئ في أصل الحنك الأسفل وهو موضع اللكز. والقفا: موضع الصفع.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢١٥/٢، المساعد ٥١٠/١.

(٥) انظر: المغني ١٢٠، همع الهوامع ١٨٢/٣.

٢- إن (إذا) الفجائية كلمة تدل على معنى في غيرها، فهي غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال[(١)].

٣- إنها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف[(٢)].

٤- إنها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا في الحروف[(٣)].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول بحرفية (إذا) الفجائية، وذلك لما يلي:

١- إنها لو كانت ظرفاً لم يختلف من حكم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية؛ إذ ليس في الظروف ما هو كذلك[(٤)].

٢- لو كانت ظرفاً لم تربط بين جملة الشرط والجزاء في نحو قوله -تعالى-: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[(٥)]، إذ لا تكون كذلك إلا حرفاً[(٦)].

٣- لو كان ظرفاً لكان الواجب اقترانها بالفاء إذا صُدر بها جواب الشرط، فإن ذلك لازم لكل ظرف صدر به الجواب، نحو: إن تقم فحينئذ أقوم[(٧)].

٤- لو كانت ظرفاً لأغنت عن خبر ما بعدها، ولكثر نصب ما بعده على الحال كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها[(٨)].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٢١٤.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٢١٤.

(٥) سورة الروم، الآية [٣٦].

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/٢١٤.

(٧) انظر: المرجع السابق ٢/٢١٤ - ٢١٥.

(٨) انظر: المرجع السابق ٢/٢١٥.

٥- لو كانت ظرف مكان لجاز تقديمها على الاسم وتأخيرها بعده، كما يجوز تقديم (بالحضرة) وتأخيره، ولزوم تقديم (إذا) في كل كلام تكون فيه للمفاجأة دليل على فساد ذلك[١].

٦- لو كانت ظرفاً لم يكن لها موجب للبناء كما كان لها في غير المفاجأة، وهو إضافتها إلى الجملة، ولا جملة هنا تتم بها[٢].

٧- إن القول بأنها ظرف مكان لا يطرد في جميع مواضع (إذا) الفجائية؛ إذ لا معنى لقولك: فبالمكان السبع بالباب، في تأويل قولهم: خرجت فإذا السبع بالباب[٣].

الخلاف في الاسم المرفوع بعد (مذ) و(منذ):

اختلف النحويون في إعراب الاسم المرفوع الواقع بعد (مذ) و(منذ) في نحو: ما رأيته مذ يومان، وما جالسته منذ يومُ الجمعة، وذلك على أقوال:

الأول: ذهب أكثر الكوفيين إلى أن المرفوع فاعل حذف فعله، والأصل: ما رأيته مذ كان يومان أو منذ مضى يومان[٤]، وتابعهم من الأندلسيين ابن الطراوة[٥]، والسهيلي وابن مضاء[٦]، وابن مالك[٧].

---

(١) انظر: رصف المباني ١٥٠.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ١/١٠٣.

(٤) انظر: الإنصاف ١/٣٨٢، شرح المفصل ٨/٤٥، شرح التسهيل ٢/٢١٧، شرح الكافية ٢/١١٨، ارتشاف الضرب ٢/٢٤٣، المغني ٤٤٢، همع الهوامع ٣/٢٢٤، التصريح على التوضيح ٢/٢٠.

(٥) انظر: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ١٣٠، ابن الطراوة النحوي ١٥٠.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٤٣، المغني ٤٤٢، همع الهوامع ٣/٢٢٤، التصريح على التوضيح ٢/٢٠.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٢/٢١٧. وانظر: المراجع السابقة.

الثاني: ذهب الفراء من الكوفيين إلى أن المرفوع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير عنده: ما رأيته من الزمن الذي هو يومان[1].

الثالث: قيل: إن الاسم بعد الظرفين (مذ) و(منذ) ارتفع على أنه خبر للظرف نفسه الوارد قبله، و على ذلك المبرد[2]، والفارسي[3].

الرابع: ذهب الأخفش والزجاج إلى أن الاسم مرتفع على الابتداء، والظرف قبله خبر له[4].

الأدلة والمناقشة:

استدل أكثر الكوفيين لقولهم بأن (مذ) و(منذ) مركبان من (مِنْ) و(إذْ)، فتغيرا عن حالهما في إفراد كل واحد منهما، فحذفت الهمزة ووصلت (من) بالذال، وضمت الميم؛ للفرق بين حالة الإفراد والتركيب. ولذلك كان الرفع بعدهما بتقدير فعل؛ لأن الفعل يحسن بعد (إذ)، فيكون التقدير: ما رأيته مذ مضى يومان، ومنذ مضى ليلتان[5].

كما استدلوا كذلك بأن أسماء الزمان تضاف إلى الأفعال ظاهرة أو مقدرة. وقد استعمل الفعل بعد هذين الظرفين، وذلك في نحو قولهم: ما رأيته مذ وجد ومذ كان كذا وكذا[6].

وأما الفراء فقد احتج لمذهبه بأن الاسم بعد (مذ) و(منذ) ارتفع بتقدير مبتدأ محذوف، بأن هذين الظرفين مركبان من (من) الجارة و(ذو) التي بمعنى (الذي)، فلما رُكبا حُذفت الواو من (ذو) اجتزاءً بالضمة عنها. فـ(الذي) اسم موصول يفتقر إلى صلة وعائد، فإذا قلت: ما رأيته مذ يومان، فالتقدير: ما رأيته من الذي هو

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٣٨٢، شرح المفصل ٨/٤٥، شرح الكافية ٢/١١٨.

(٢) انظر: المقتضب ٣/٣٠. و انظر الارتشاف ٢/٢٤٣، المغني ٤٤٢.

(٣) انظر: الإيضاح العضدي ٢٦١-٢٦٢.

(٤) انظر: شرح المفصل ٨/٤٦، شرح الكافية ٢/١١٨، ارتشاف الضرب ٢/٢٤٣، الهمع ٣/٢٢٤.

(٥) انظر: الإنصاف ١/٣٨٣. وانظر: المراجع السابقة.

(٦) انظر: الإفصاح ١٣٠، شرح المفصل ٨/٤٥.

يومان، فحذف (هو) وهو المبتدأ، وبقي الخبر الذي هو (يومان)، وحذف المبتدأ من الاسم الموصول جائز[1].

أما من ذهب إلى أن الاسم إنما ارتفع لأنه خبر لـ(منذ) أو (مذ)، فحجته أن (مذ) و(منذ) معناهما الأمد، ألا ترى أن التقدير في قولك: ما رأيته مذ يومان، أي: أمد انقطاع الرؤية يومان، والأمد في موضع رفع بالابتداء، فكذلك ما قام مقامه، وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبراً عنهما؛ وإنما بُنيا لتضمنهما معنى (من) و(إلى)[2].

واحتج من قال إن (مذ) و(منذ) خبر مقدم والاسم المرفوع بعدهما مبتدأ مؤخر، بأن معنى (مذ) هنا معنى الظرف، فإذا قلت: ما رأيت مذ يومان، كان المعنى: بيني وبين لقائه يومان، فكما أن الظرف خبر فكذلك ما كان في معناه[3].

وقد اختار ابن مالك قول الكوفيين السابق، معللاً ذلك بأن «فيه إجراء مذ ومنذ في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى، فهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوغ إن ادُّعي التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادُّعي التعريف. وفيه أيضاً تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر»[4].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول من ذهب إلى أن المرفوع خبر لـ(مذ) أو (منذ)؛ وذلك لما يأتي:

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٣٨٣-٣٩١، شرح المفصل ٨/٤٦، شرح الكافية ٢/١١٨.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) شرح التسهيل ٢/٢١٧. وانظر: همع الهوامع ٣/٢٢٤.

١- إن ما ذهب إليه الكوفيون من أن أصل (مذ) و(منذ): من الجارة و(إذا)، لا دليل عليه. وما رُوي عن بعض العرب من كسر الذال في (منذ)، فلا يعدو أن يكون لغة ثانية لها، ولا يثبت به التركيب[١].

٢- لو كان الأمر كما قال الكوفيون من التركيب، لما بقي لـ(إذ) من الأحكام ما كان لها مفردة؛ «لأن الحرفين إذا ركبا بطل عمل كل واحد منهما منفرداً، وحدث حكم آخر»[٢]. ثم إن (إذ) تضاف إلى المبتدأ كما تضاف إلى الفعل والفاعل[٣].

٣- ما سبق يرد أيضاً على الفراء فيما ذهب إليه من تركيب (مذ) و(منذ) من (من) الجارة و(ذو) الموصولة[٤].

٤- ويُرَد مذهب الفراء كذلك بأن (ذو) التي بمعنى (الذي) إنما تستعملها طيء خاصة، و(منذ يومان) بالرفع مستعمل في لغة جميع العرب[٥].

٥- إن (منذ) لابتداء الغاية في الزمان فلا يقع بعدها إلا الزمان، فإذا وقع بعدها فعل فإنما هو على تقدير زمان محذوف مضاف إلى الفعل[٦].

٦- إن إضمار الفعل ليس بقياس[٧].

٧- لو كان الاسم مرفوعاً على تقدير فعل محذوف، لكانت (مذ) و(منذ) من الحروف الطالبة للفعل كـ(قد) والسين وسوف، وكل ما كان طالباً للفعل من الحروف لم يجز أن يليه الاسم إلا في ضرورة شعر. وإيلاء الاسم لـ(مذ) و(منذ)

---

(١) انظر: الإنصاف ٣٩٢/١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: شرح المفصل ٤٦/٨.

(٤) انظر: الإنصاف ٣٩٢/١، شرح المفصل ٤٦/٨.

(٥) انظر: المرجعين السابقين.

(٦) انظر: شرح المفصل ٤٦/٨.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٢٤/٣.

فصيح ثابت عن العرب، فدل على أن ليس بعدها فعل مضمر. وأيضاً فإن الفعل لا يضمر إلا أن يكون أمراً أو نهياً أو ما جرى مجراهما[1].

٨- أما ما ذكره ابن مالك من محذور الابتداء بالنكرة إن ادُّعي التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادُّعي التعريف، فيُرَد بأن مسوغ الابتداء بالنكرة تقدم النفي صورةً، ومسوغ التعريف في الحال الثانية شبهه لتعريف أجمع وأخواته، أو أنه تعريف معنوي[2].

الخلاف في تصرف (دون):

التصرف أن يستعمل اللفظ غير ظرف، والظروف بالنسبة إلى التصرف وعدمه أقسام.

و(دون) تكون ظرفية، كما تكون بمعنى حقير ورديء[3]. وقد اختلف النحويون في تصرف (دون) الظرفية على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون والأخفش أن تتصرف قليلاً[4]، واختاره ابن مالك[5].

الثاني: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنها لا تتصرف مطلقاً إذا كانت ظرفية[6]، سواء كانت هذه الظرفية حقيقية، نحو: جلست دون زيد، أم مجازية،

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٣.

(٢) انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح ٢/ ٢٠.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٤٠٩-٤١٠، شرح التسهيل ٢/ ٢٣٤، الارتشاف ٢/ ٢٦٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٣٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٢٦٣، البحر المحيط ١/ ١٦٥، الدر المصون ١/ ٢٠٢، المساعد ١/ ٥٢٧، همع الهوامع ٣/ ٢٠٩، التصريح على التوضيح ١/ ٢٩٠.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٢٣٤.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٤٠٩، والمراجع في الهامش الثاني السابق لهذه المسألة.

نحو: هو دونك في الشرف؛ «لأن هذا إنما هو مثل يعني أنه حين أريد به الانحطاط من علو الشرف، تلازمه الظرفية لأن استعماله بذلك المعنى مثل استعماله في المكان الأدنى»[1].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تصرف (دون) الظرفية قليلاً بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾[2]، حيث قيل: إن (دون) في محل رفع مبتدأ، وقد بني على الفتح لإضافته إلى مبني وهو (ذلك)، والجار والمجرور (منا) خبر مقدم[3].

٢- قول الشاعر:

أَلَمْ تَرَيا أَنِّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي ... وباشَرْتُ حَدَّ المَوْتِ والمَوتُ دُونُها[4]

حيث يروى برفع (دون) على أنه خبر مرفوع.

٣- قول الآخر:

وغَبْراءَ يَحْمي دُونُها ما وَرَاءَها ... ولا يَخْتَطِيها الدَّهْرَ إلا المخَاطِرُ[5]

حيث رفع (دون) على الفاعلية.

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٣٣ - ٢٣٤.

(٢) سورة الجن: آية ١١.

(٣) انظر: المراجع في الهامش الثاني السابق من هذه المسألة، وقد نسب فيها هذا القول إلى الأخفش، وهو غير موجود في كتابه المطبوع: معاني القرآن.

(٤) قائله موسى بن جابر وهو من شعراء الحماسة. انظر: الحماسة ١/٢١٥، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٧١، شرح التسهيل ٢/٢٣٤، ارتشاف الضرب ٢/٢٦٢، المساعد ١/٥٢٦، همع الهوامع ٣/٢٠٩، التصريح على التوضيح ١/٢٩٠، الدرر اللوامع ١/١٨٢. والحقيقة: ما يحق على الرجل أن يحميه، وقيل: الحقيقة: الراية.

(٥) قائله ذو الرمة. انظر: ديوانه ١٠٢٥، شرح أبيات سيبويه ١/١٦٥، همع الهوامع ٣/٢٠٩، الدرر اللوامع ١/١٨٢.

أما سيبويه فقد قال: «وأما دونك فلا يرفع أبداً، وإن قلت: هو دونك في الشرف؛ لأن هذا إنما هو مثل كما كان هذا مكان ذا في البدل مثلاً، ولكنه على السعة، وإنما الأصل في الظروف الموضع والمستقر من الأرض»(١).

ومن ثم حمل المانعون لتصرف (دون) الظرفية مطلقاً الشواهد السابقة على الشذوذ(٢). كما حملوا بعضها على حذف (ما) الموصولة، كما قالوا في آية الجن السابقة: تقديره: ما دون ذلك، فحذف (ما)(٣).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز تصرف (دون) الظرفية قليلاً؛ عملاً بالأدلة المسموعة -وإن كانت قليلة- التي استدل بها المجوّزون، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

إضافة الظروف إلى الجمل المعربة:

اختلف النحويون في الظروف، إعراباً وبناءً، إذا أضيفت إلى جملة اسمية، أو جملة فعلية فعلها معرب؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى إجازة الإعراب والبناء في الظروف المضافة إلى الجمل المعربة، والإعراب أرجح عندهم(٤)، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك(٥)، وأبو حيان(٦).

---

(١) الكتاب ١/٤٠٩ – ٤١٠.

(٢) انظر: الدر المصون ١/٢٠٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٣٤، همع الهوامع ٣/٢٠٩.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٢٦-٣٢٧، ٣/٢٤٥، إعراب القرآن للنحاس ٥/١٧١، أمالي ابن الشجري ١/٦٨، شرح التسهيل ٣/٢٥٥، ارتشاف الضرب ٢/٥٢٢، البحر المحيط ٢/٤٢١، الدر المصون ٤/٥٢٠، المغني ٦٧٢، أوضح المسالك ٣/١٣٦، المساعد ٢/٣٥٥، التصريح ٢/٤٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٢٥٣ – ٢٥٧.

(٦) انظر: منهج السالك ٢٨٨.

الثاني: أوجب جمهور البصريين إعراب الظروف المضافة إلى الجمل المعربة(1).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز الإعراب والبناء مع ترجيح الإعراب بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(2)، حيث قرأها الجمهور برفع (يوم) من غير تنوين، وقرأها نافع بنصب (يوم) من غير تنوين كذلك(3). وعلى هذه القراءة الأخيرة يكون (يوم) مبنياً مع أنه مضاف إلى جملة فعلية فعلها مضارع معرب.

ولا يمكن أن تكون الفتحة في (يوم) فتحة إعراب؛ لأن المشار إليه هو اليوم لاتفاق الستة على الرفع. فلو جُعلت الفتحة فتحة إعراب لامتنع أن يكون المشار إليه اليوم؛ لاستلزام ذلك اتحاد الظرف والمظروف(4).

٢- قول الله -تعالى-: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا﴾(5)، حيث قُرئت بضم الميم في (يوم)(6)، كما قُرئت بالفتح (يومَ)، ومسمى (يوم لا تملك) في قراءة الضم هو يوم الدين، فلا يكون غيره في قراءة الفتح. «فيلزم من ذلك كون الفتحة بنائية، وكون ما هي فيه مرفوع المحل. ولا يقدر (أعني)؛ لأن تقدير أعني لا يصلح إلا بعدما لا يدل على المسمى دلالة تعيين، ويوم الدين دال على مسماه دلالة تعيين، فتقدير أعني غير صالح»(7).

---

(1) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة عدا معاني القرآن للفراء.

(2) سورة المائدة، الآية [119].

(3) انظر: إعراب القراءات السبع وعللها ١/١٥١، السبعة ٢٥٠، معاني القرآن للفراء ١/٣٢٦، تفسير الطبري ١١/٢٤١، مشكل إعراب القرآن ١/٢٥٥، الكشاف ١/٦٥٨، الكشف ١/٤٢٣، البحر المحيط ٤/٤٢١، الدر المصون ٤/٥٢٠.

(4) انظر: شرح التسهيل ٣/٢٥٥.

(5) سورة الانفطار، الآية [19].

(6) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٢٤٤-٢٤٥، إعراب القرآن للنحاس ٥/١٧٠-١٧١، إعراب القراءات السبع وعللها ٢/٤٤٩، الكشاف ٤/١٩٣، البحر المحيط ١٠/٤٢٣.

(7) شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٥٥.

٣- قول الشاعر:

أَلَـمْ تَعْلَمِـي يَـا عَمْرَكِ اللهَ أَنَّنِي ... كَـرِيمٌ عَلَـى حِـينَ الكِـرَامُ قَلِيلُ[(١)]

حيث روي بفتح (حين)، وقد أضيف إلى جملة اسمية وهي معربة.

٤- قول الآخر:

إذا قُلْـتُ هذا حِينَ أَسْلُو يَهِيجُنِي ... نَسِـيمُ الصَّبا من حَيْثُ يَطَّلِعُ الفَجْرُ[(٢)]

فقد روي بفتح (حين) مع أنه ظرف مضاف إلى جملة فعلية فعلها مضارع معرب.

٥- قول الآخر:

عَلَـى حِينَ مَنْ تَلْبَثْ عَلَيْهِ ذَنُوبُهُ ... يَجِـدْ فَقْدَهَـا إِذْ فِي المَقَـامِ تَدَابُرُ[(٣)]

حيث بنيت (حين) على الفتح مع أنها مضافة إلى الجملة الاسمية، وهي معربة.

٦- قياس الفعل المضارع على الفعل الماضي في إجازة بناء الظرف المبهم المضاف إليهما، يقول ابن الشجري: «ووجه إجازة القراء الفتح في (يوم ينفع) حمله الفعل على الفعل»[(٤)].

أما من أوجب إعراب الظروف المضافة إلى الجمل المعربة، فحجته أن الظرف لا يُبْنى إلا إذا أضيف إلى مبني بعده، مثل أن يضاف إلى فعل ماض، أو حرف

---

(١) قائله مربال بن جهم، وقيل: مبشر بن هذيل. انظر: أمالي القالي ١/ ٣٩، شرح التسهيل ٣/ ٢٥٦، الدر المصون ٣/ ٣٠، المغني ٦٧٣، المساعد ٢/ ٣٥٥، شرح أبيات المغني ٧/ ١٢٦، الدرر اللوامع ١/ ١٨٧.

(٢) قائله أبو صخر الهذلي. انظر: شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩٥٧، الكامل ٢/ ٥٠، أساس البلاغة (طلع)، شرح الحماسة ٣/ ١٩، شرح التسهيل ٣/ ٢٥٦، المغني ٧٨، ٦٧٢، شرح أبيات المغني ١/ ٣٣٨.

(٣) قائله لبيد. انظر: ديوانه ٢١٧، الكتاب ٣/ ٧٥، سر صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧، الإنصاف ١/ ٢٩١، خزانة الأدب ٩/ ٦٤. واللبث: البطء. والذنوب: الدلو. ويروى البيت: وفي الذناب تداثر. والتداثر: التزاحم.

(٤) أمالي ابن الشجري ١/ ٦٩.

موصول، أو (إذ)، فعندها يُبنى، أما في حال إضافته إلى جملة مصدرة بفعل مضارع معرب، أو باسم، فلا يجوز حينئذ إلا الإعراب حتى يحصل التناسب[1].

يقول أبو جعفر النحاس رادا قول الفراء: «وهذا غلط لا يجوز أن يبنى الظروف عند الخليل وسيبويه مع شيء معرب، والفعل المستقبل معرب... ولكن تبنى ظروف الزمان مع الفعل الماضي؛ لأن ظروف الزمان منقضية غير ثابتة فلك أن تبنيها مع ما بعدها إذا كان غير معرب»[2].

ومن ثم حمل من أوجب إعراب الظرف المضاف إلى جملة معربة، على أن النصب فيه على الظرفية، فيكون التخريج في آية المائدة السابقة: هذا واقع أو يقع في يوم ينفع، ومنهم من خرجه على أن (هذا) منصوب بـ(قال)، وأشير به إلى المصدر، فنصبه على المصدر. وقيل: بل أشير به إلى الخبر والقصص المتقدمة[3].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول الكوفيين ومن وافقهم، وهو جواز الإعراب والبناء في الظروف المضافة إلى الجمل المعربة، مع أن الإعراب أرجح؛ وذلك «لصحة الدلالة على ذلك نقلاً وعقلاً»، -كما يقول ابن مالك-[4].

والمرجح لذلك الأدلة المسموعة السابقة وغيرها التي استدل بها من أجاز البناء. ومنها أمثلة أضيف فيها الظرف إلى جمل مصدرة بمعرب إعراباً أصلياً، وهي الجمل الاسمية، «فلأن يثبت بناء ما أضيف إلى جملة مصدرة بمعرب أصله البناء أحق وأولى»[5]، والمقصود بذلك الجمل المصدرة بفعل معرب.

---

(١) انظر: المرجع السابق ١/٦٨، ٢/٦٠١، التصريح على التوضيح ٢/٤٢.

(٢) إعراب القرآن ٥/١٧١.

(٣) انظر: إعراب القراءات السبع ١/١٥١، البحر المحيط ٤/٤٢١، الدر المصون ٤/٥٢٠.

(٤) شرح التسهيل ٣/٢٥٥.

(٥) المرجع السابق.

ثم إن القول بأن إيجاب بناء الظرف المضاف إلى الجملة المصدرة بفعل مبني، القصد منه إيجاد المشاكلة بين المضاف والمضاف إليه، أمر غير مسلم بل هو محل نزاع[1].

هذا بالإضافة إلى بعد المعنى الذي يؤول إليه عند حمل الأمثلة السابقة –ومنها آيتا المائدة والانفطار السابقتان– على ما أوله بها الموجبون للبناء.

(١) انظر: المرجع السابق، والتصريح على التوضيح ٢/ ٤٢.

باب المفعول معه

وجوب العطف بالواو وامتناع المفعول معه :

للاسم بعد الواو حالات، منها: وجوب العطف بها، ورجحان العطف على المعية، ووجوب المعية، ورجحان المعية على العطف[1].

ومما يجب أن تكون فيه الواو عاطفة قول الشاعر:

إذا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً   وزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيُونَا[2]

وقول الآخر:

عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارِداً   حتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[3]

حيث يمتنع أن تكون الواو للمعية في البيتين؛ وذلك لانتفاء فائدة الإعلام بالمعية في البيت الأول، إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب. ولانتفاء المعية في البيت الثاني؛ لأن الماء لا يصاحب التبن في العلف[4].

ثم اختلف النحويون في تخريج هذه الأبيات وما شاكلها: أمن باب عطف المفردات هو، أم من عطف الجمل؛ وذلك على قولين:

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٨٧ وما بعدها، أوضح المسالك ٢/٢٤٣ وما بعدها، همع الهوامع ٣/٢٤١ وما بعدها، التصريح على التوضيح ١/٣٤٥-٣٤٦.

(٢) قائله الراعي النميري. انظر: ديوانه ٢٦٩، تأويل مشكل القرآن ١٦٥، الخصائص ٢/٤٣٢، الإنصاف ٢/٦١٠، شرح التسهيل ٢/٢٦٢، ارتشاف الضرب ٢/٢٨٩، تذكرة النحاة ٦١٧، المغني ٤٦٦، لسان العرب ١/٤٢٢ (رغب)، ٢٨٧ (زجج)، المقاصد النحوية ٣/٩١، التصريح على التوضيح ١/٣٤٦. ومعنى تزجيج العيون: تدقيقها وتطويلها.

(٣) قائله رؤبة. انظر ملحقات ديوانه ٦٦٤، معاني القرآن للفراء ١/١٤، الخصائص ٢/٤٣١، الإنصاف ٢/٦١٣، شرح المفصل ٢/٨، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١١٤٧، ارتشاف الضرب ٢/٢٩٠، المغني ٨٢٨، لسان العرب ٢/٢٨٧ (زجج)، ٣/٣٦٧ (قلد)، ٩/٢٥٥ (علف)، التصريح على التوضيح ١/٣٤٦.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٢/٢٤٩، التصريح على التوضيح ١/٣٤٦.

الأول: ذهب الجرمي والمازني[1] والمبرد[2] إلى أن التالي للواو في البيتين السابقين معطوف على الأول، وذلك على تأويل العامل وتضمينه معنى يتسلط به على المتعاطفين، فيكون من باب عطف المفرد على المفرد[3].

الثاني: ذهب الفراء وجماعة من الكوفيين إلى أن الشواهد السابقة وما شاكلها محمولة على إضمار فعل مناسب بعد الواو، فيكون من باب عطف الجمل[4]، وتابعهم على ذلك ابن مالك[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز أن تكون الشواهد السابقة محمولة على تضمين الفعل معنى يتسلط به على المتعاطفين، بأن ذلك مسموع عن العرب[6]، ومما سمع منه:

١- قول الشاعر:

يَا لَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدا ... مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا[7]

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٠، أوضح المسالك ٢/ ٢٤٩، همع الهوامع ٣/ ٢٤٥، التصريح على التوضيح ١/ ٣٤٦.

(٢) انظر: المراجع السابقة، والمقتضب ٢/ ٥١.

(٣) وممن ذهب إلى ذلك أيضاً أبو عبيدة وأبو محمد اليزيدي والأصمعي (انظر: الارتشاف ٢/ ٢٩٠)، ووافقهم ابن عصفور (انظر: شرح الجمل ٢/ ٤٥٣).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٠، أوضح المسالك ٢/ ٢٤٩، همع الهوامع ٣/ ٢٤٥، التصريح على التوضيح ١/ ٣٤٦.

(٥) انظر: المراجع السابقة عدا معاني القرآن، وشرح التسهيل ٢/ ٢٦٢.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٠، التصريح على التوضيح ١/ ٣٤٦.

(٧) قائله عبدالله بن الزبعرى. انظر: المقتضب ٢/ ٥١، الخصائص ٢/ ٤٣١، أمالي المرتضى ١/ ٥٤، الإنصاف ٢/ ٦١٢، شرح المفصل ٢/ ٥٠، ارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٠، لسان العرب ٣/ ٣٦٧ (قلد)، ٢/ ٢٨٧ (زجج)، خزانة الأدب ٢/ ٢٣١، ٣/ ١٤٢، ٩/ ١٤٢.

حيث عطف (رمحا) على (سيفا) وإن كان الرمح لا يتقلد؛ وذلك «لأن معنى المتقلد: حامل، فلما خلط بينهما جرى عليهما لفظ واحد»[1].

٢- قول الآخر:

تَــرَاهُ كَــأَنَّ اللهَ يَجْــدَعُ أَنْــفَهُ ... وعَيْنَــيْهِ إنْ مَــوْلاهُ ثَــابَ لَــهُ وَفْرُ[2]

فعطف (عينيه) على أنفه وإن كانت العينان لا توصفان بالجدع؛ وذلك بتأويل (يجدع) وتضمينه معنى يتسلط به على الأنف والعينين معاً.

٣- قول الآخر:

شَــرَّابُ أَلْــبَانٍ وتَمْــرٍ وأَقِــطْ[3]

فالتمر والأقط لا يقال فيهما: شربا، ولكن أدخلهما مع ما يشرب، فجرى اللفظ واحداً، و المعنى أن ذلك يصير إلى بطونهم[4].

وقد أول أصحاب المذهب الأول (زججن) في البيت الأول السابق، بأنه بمعنى: حسّنّ، و(علفتها) في البيت الثاني، بأنه بمعنى: أنلتها[5].

كما استدل من قال بالتضمين كذلك بأنه يسوغ أن يكون هذا من عطف المفرد على المفرد وإن لم يكن الثاني شريك الأول في المعنى؛ وذلك أنه يجوز في العطف

---

(١) المقتضب ٥١/٢.

(٢) قائله الزبرقان بن بدر، وقيل: خالد بن الطيفان. انظر: الحيوان ٤٠/٦، مجالس ثعلب ٤٦٤/٢، كتاب الصناعتين ١٨١، الخصائص ٤٣١/٢، أمالي المرتضى ٢٥٩/٢، ٣٧٥، المقاصد النحوية ١٧١/٤، لسان العرب ٤١/٨ (جدع)، همع الهوامع ١٣٠/٢.

(٣) لا يعرف قائل هذا الرجز. انظر: المقتضب ٥١/٢، الإنصاف ٦١٣/٢، لسان العرب ٢٨٧/٢ (زجج)، ٤٠٢/١١ (طفل). والأقط: طعام يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يمصل.

(٤) انظر: المقتضب ٥١/٢، الإنصاف ٦١٤/٢.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح ٣٤٦/١.

ما لا يجوز في الإفراد[1]. ثم إن العرب قد تطلق على الشيئين إذا اختلطا في الذكر حكم أحدهما[2].

أما أصحاب المذهب الثاني الذين أوجبوا تقدير فعل مناسب بعد الواو العاطفة، فقد عمدوا إلى ذلك لتعذر أن يكون الأمر من باب عطف مفرد على آخر، فالعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج، والماء لا يشارك التبن في العلف.

ولذلك قدر هؤلاء عاملاً مناسباً بعد حرف العطف، فتكون المسألة من باب عطف جملة على أخرى. فالتقدير في البيت الأول السابق: وكحّلْن العيون. وفي البيت الثاني: وسقيتها ماءً بارداً، وهكذا بالنسبة لبقية الشواهد[3].

كما اعترض أصحاب المذهب الثاني على التضمين الذي قال به المخالفون؛ إذ لو كان على التضمين لجاز: علفتها ماءً وتبناً، كما ساغ: علفتها تبناً وماءً، قالوا: وهو غير جائز[4].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول بالتضمين، وذلك بتأويل العامل المذكور مما يكسبه معنى يتسلط به على المتعاطفين المفردين؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسمومة السابقة التي استدل بها أصحاب هذا المذهب، بالإضافة إلى أدلة أخرى مبثوثة في كتب النحو تؤيد هذا المذهب[5].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٠، همع الهوامع ٣/ ٢٤٥.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٣

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٦٢، الارتشاف ٢/ ٢٩٠، أوضح المسالك ٢/ ٢٤٩.

(٤) انظر: التصريح على التوضيح ١/ ٣٤٦.

(٥) انظر: المقتضب ٢/ ٥١، الخصائص ٢/ ٤٣٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٣-٤٥٤، ارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٠.

٢- إن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى ذلك، وواضح أن القول الثاني فيه تقدير عامل محذوف بخلاف الأول.

٣- إنه -وإن اختُلف في التضمين أقياسي هو أم سماعي- إلا أن الأكثرين على أنه قياسي، وضابطه أن يجتمع الأول والثاني في معنى عام[١].

مسألة: ما شأنك وعمراً، وما لك وزيداً:

من حالات الاسم مع الواو أن تتقدم الواو جملة فعلية أو اسمية متضمنة معنى الفعل، وقبل الواو ضمير متصل مجرور، نحو قولهم: ما لك وزيداً، وما شأنك وعمراً؟.

وقد اختلف النحويون في الاسم التالي للواو في هذه الأمثلة على قولين:

الأول: يجب فيه النصب على المعية ولا يجوز فيه العطف، وعلى ذلك عامة البصريين[٢].

الثاني: ذهب الكسائي إلى أن الوجه في الاسم في هذه الحال النصب، ويجوز جره كذلك[٣]، وتابعه على ذلك ابن خروف الذي قال بعد أن ذكر قول الكسائي: «وبه أقول»[٤]، كما ذهب إلى ذلك أيضاً ابن مالك[٥].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح ١/٣٤٦.

(٢) انظر: الكتاب ١/٣٠٧ وما بعدها، شرح المفصل ٢/٥٠-٥١، شرح التسهيل ٢/٢٥٧، ارتشاف الضرب ٢/٢٨٨، همع الهوامع ٣/٢٤٢، التصريح على التوضيح ١/٣٤٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٧، ارتشاف الضرب ٢/٢٨٨، المساعد ١/٥٤٢، التصريح على التوضيح ١/٣٤٥.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/٢٨٨، وانظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٧.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٥٧، التصريح على التوضيح ١/٣٤٥.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أوجب نصب الاسم التالي للواو ومنع الجر على العطف، بأن الكاف ضمير مخفوض، ولا يصح العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار. قال سيبويه بعد أن أورد: مالك وزيداً، وما شأنك وعمراً: «فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح، وإن حملته على الشأن لم يجز لأن الشأن ليس يلتبس بعبدالله، إنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن... ويدلك أيضاً على قبحه إذا حمل على الشأن، أنك إذا قلت: ما شأنك وما عبدُالله؟ لم يكن كحسن ما جَرْمٌ وما ذاك السَّويقُ؛ لأنك توهم أن الشأن هو الذي يلتبس بزيد، وإنما يلتبس شأن الرجل بشأن زيد. ومن أراد ذلك فهو ملغِزٌ تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم»(1).

ولشرح كلام سيبويه السابق قال ابن يعيش: «ولم يجز رفعه -أي الاسم التالي للواو- بالعطف على الشأن؛ لأنه ليس شريكاً للشأن، لأنه لم يرد أن يجمع بينهما، وإنما المراد: ما شأنك وشأن عمرو، وقال سيبويه: فإن أراد ذلك كان ملغزاً، يعني إن أراد ما شأنك وما شأن عمرو، كان خلاف المفهوم من اللفظ، فيكون المتكلم به ملغزاً. فلما لم يجز خفضه ولا رفعه حمل الكلام على المعنى وجعل ما شأنك وما لك بمنزلة ما تصنع، فصار كأنك قلت: ما صنعت وزيداً»(2).

أما عن لزوم نصب الاسم ههنا؛ فلأنه -كما ذكر ابن يعيش(3)- من قبيل أحسن القبيحين؛ لأن الإضمار والحمل على المعنى فيه ضعف مع جوازه، والعطف على المضمر المخفوض ممتنعٌ، فصار هذا كما لو تقدمت صفة النكرة عليها؛ لأن الحال من النكرة ضعيف، وتقديم الصفة على الموصوف ممتنع، فحمل على الجائز وإن كان ضعيفاً، كذلك ههنا.

---

(1) الكتاب ١/٣٠٧-٣٠٨.

(2) شرح المفصل ٢/٥٠

(3) انظر: المرجع السابق

والنصب عند سيبويه وغيره بـ(كان) مضمرة قبل الجار، أو بمصدر (لابس) منوياً بعد الواو، والتقدير: ما كان لك وزيداً، وما كان شأنك وزيداً، أو ما لك وملابسةٍ زيداً، وما شأنك وملابسةٍ زيداً[1].

أما الكسائي وموافقوه الذين أجازوا الخفض للاسم التالي للواو بالإضافة إلى نصبه، فالجر عندهم بتقدير حرف جر محذوف مدلول عليه بالمذكور، قال ابن مالك: «...فصرح الكسائي بجواز الجر، وبه أقول، لا على العطف، بل على حذف مثل ما جر به الضمير لدلالة السابق عليه»[2].

وقد رُد هذا القول بأن فيه نظراً؛ لأن الجار في الأمر العام المطرد إذا حذف زال عمله؛ لأنه عامل ضعيف فلا يعمل محذوفاً[3].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز الجر في الاسم التالي للواو؛ وذلك لما يأتي:

١- إن المسألة قد تكون من باب تقدير حرف جر -كما ذهب إلى ذلك ابن مالك وغيره-؛ لأنه سمع من العرب إعمال حرف الجر محذوفاً، ومن ذلك ما رُوي عن رؤبة أنه قيل له: كيف أصبحت؟ فقال: خيرٍ عافاك الله، يريد: بخير[4].

ثم إن الحرف المذكور يدل على المحذوف، فلا إلباس عندئذ.

٢- كما يمكن أن يكون الجر عطفاً على الضمير المجرور السابق، حيث أجاز الكوفيون وغيرهم ذلك دون إعادة الجار، مستدلين بعدة نصوص فصيحة، منها

---

(١) انظر: الكتاب ١/٣٠٧-٣٠٩، شرح التسهيل ٢/٢٥٥، ارتشاف الضرب ٢/٢٨٨، المساعد ١/٥٤٢، همع الهوامع ٣/٢٤٢.

(٢) شرح التسهيل ٢/٢٥٧.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح ١/٣٤٥.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥١.

قول الله -تعالى-: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[1]، حيث قرأها الجمهور بجر (المسجد)[2]، وخرّج الكوفيون الجر على أنه عطف على الهاء في (به)؛ أي: وكفر به وبالمسجد[3].

كما استدلوا أيضاً بقول الله -تعالى-: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[4]، حيث قرأها حمزة بجر (الأرحام)[5]، ومما خرج عليه ذلك أنه عطف على الضمير المجرور في (به) من غير إعادة الجار[6].

---

(١) سورة البقرة، الآية [٢١٧].

(٢) انظر: البحر المحيط ٢/٢٨٦، الدر المصون ٢/٣٩٣-٣٩٤.

(٣) انظر: المرجعين السابقين، والإنصاف ١/٤٦٣، التصريح على التوضيح ٢/١٩٠.

(٤) سورة النساء، الآية [١].

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٥٢، تفسير الطبري ٧/٥١٩، السبعة ٢٦٦، معاني القرآن وإعرابه للزجاج٢/٢، إعراب القرآن للنحاس ١/٣٩١، الكشف ١/٣٧٥، الدر المصون ٣/٥٥٤.

(٦) انظر: المراجع السابقة.

باب الاستثناء

تقديم المستثنى أول الكلام:

أجاز النحويون تقديم المستثنى على المستثنى منه نحو: ما حضر إلا زيداً أحدٌ، ولكنهم اختلفوا في تقديم المستثنى أول الكلام؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون -ونُص على الكسائي منهم- إلى إجازة تقديم حرف الاستثناء والمستثنى أول الكلام، نحو قولهم: إلا طعامك ما أكل زيد[1]. وتابعهم الأبَذي[2] من الأندلسيين بشرط أن يُسبق حرف الاستثناء بحرف نفي، نحو: ما إلا زيداً في الدار أحد[3].

الثاني: ذهب البصريون إلى منع المسألة مطلقاً سواء تقدم حرف نفي أم لم يتقدم[4].

الأدلة والمناقشة:

استدل أصحاب القول الأول بما يأتي:

١ - قول الشاعر:

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٢٧٣، التبيين ٤٠٦، شرح الكافية للرضي ١/٢٢٨، ارتشاف الضرب ١/٣٠٧، همع الهوامع ٣/٢٦٠.

(٢) أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحيم الخشني الأبّذي، من أبّذة في وسط الأندلس، لازم الشلوبين وأبا الحسن الدبّاج سنين، كان إماما في النحو واللغة والأشعار، قرأ عليه ابن الزبير وغيره. له تقاييد على كتاب سيبويه، وعلى الإيضاح، والجمل والجزولية. توفي سنة ٦٨٠هـ. (انظر: نفح الطيب ٢/٧٠١، البلغة ١٦٨، إشارة التعيين ٢٣٣-٢٣٤، بغية الوعاة ٢/٢٠٤).

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١/٣٠٧، همع الهوامع ٣/٢٦١.

(٤) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق، وخزانة ٣/٣١٢.

خَـلا أنَّ العِـتَاقَ مِنَ المَطايا حَسَـيْنَ بِـهِ فَهُـنَّ إلَـيْه شُـوسُ[1]

حيث قدم المستثنى أول الكلام، وهو قوله: خلا أن العتاق.

٢- قول الآخر:

خَلا اللهِ لا أَرْجُو سِواكَ وإنَّما أعُـدُّ عِـيالي شُـعْبَةً مِـن عِيَالِكا[2]

حيث قدم المستثنى أول الكلام كذلك، وهو قوله: خلا الله.

٣- قول الآخر:

وَبَلْـدَةٍ لَـيْسَ بِهـا طُـورِيٌّ وَلا خَـلا الجِـنَّ بِهـا إنْسِـيُّ[3]

حيث قدم المستثنى أول الكلام وهو مسبوق بحرف نفي. والتقدير في البيت: ولا بها إنسي خلا الجنَّ.

وفي هذه الشواهد السابقة تقدم المستثنى وأداته (خلا)، وهي فرع عن (إلا)، فالأصل أولى بذلك[4].

---

(١) قائله أبو زبيد الطائي. انظر: ديوانه ٩٦، مجالس ثعلب ٢/٤٨٦، المقتضب ١/٢٤٥، الخصائص ٢/٤٣٨، المحتسب ١/١٢٣، ٢/٧٦، المنصف ٣/٨٤، الإنصاف ١/٢٧٣، التبيين ٤٠٧، شرح المفصل ١٠/١٥٤، لسان العرب ٦/٤٩ (حسس).

العتاق: جمع عتيق، وهو الأصيل. حسين: إذا فطن وشعرن به. ويشوس: من الشوس، وهو النظر بمؤخرة العين، وقيل: النظر بأحد شقي العين تنيظاً.

(٢) قائله الأعشى وليس في ديوانه. انظر: جواهر الأدب ٣٨٢، لسان العرب ١٤/٢٤٢ (خلا)، المقاصد النحوية ٣/١٣٧، همع الهوامع ٣/٢٦٠، التصريح على التوضيح ١/٣٦٣، خزانة الأدب ٣/٣١٤.

(٣) قائله العجاج. انظر: نوادر أبي زيد ٢٢٦، المنصف ٣/٦٢، جمهرة اللغة ١١٤٥، الإنصاف ١/٢٧٤، التبيين ٤٠٧، شرح الكافية ١/٢٢٨، لسان العرب ٦/١٤ (أنس)، همع الهوامع ٣/٢٦١، خزانة الأدب ٣/٣١١. وليس بها طوري: أي ليس بها أحد.

(٤) انظر: همع الهوامع ٣/٢٦١.

كما احتج الكوفيون كذلك بأن تقديم المستثنى على المستثنى منه جائز، كقولك: ما لي إلا أباك صديق، فكذلك يجوز تقديم المستثنى على العامل فيه، ألا ترى أن قولك: ما مررت إلا بزيد جائز، وكذلك: ما بزيد مررت. ولأن العامل في الاستثناء فعل، وتقديم المفعول على الفعل جائز[1].

أما الأبذي الذي قصر الجواز على ما إذا سُبق المستثنى بنفي، كما في البيت الأخير السابق: ولا خلا الجن بها إنسي، فحجته أن المستثنى لم يتقدم على الكلام بجملته؛ وذلك لسبق (لا) النافية[2].

أما البصريون الذين منعوا تقديم المستثنى أول الكلام مطلقاً، فقد استدلوا بما يأتي:

١- إن الاستثناء يضارع البدل، ألا ترى أنك تقول: ما جاءني أحد إلا زيد، وإلا زيداً، والمعنى واحد، فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم البدل على المبدل منه[3].

٢- إن حرف الاستثناء أتي به وصلة للفعل وتقوية له، فلا يجوز تقديمه على ما يوصله كواو (مع)، فإنك لو قلت: وزيداً قمت، لم يجز[4].

٣- إن القول بإجازة المسألة يؤدي إلى أن يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها، وذلك لا يجوز، كما أن عمل ما في حيز (ما) النافية أو الاستفهامية فيما قبلها لا يجوز، فكذلك لا يجوز أن يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها؛ لأن الاستثناء بمعنى النفي؛ لأنه إخراج بعض الجملة، والنفي كذلك[5].

---

(١) انظر: الإنصاف ١/٢٧٥-٢٧٦، التبيين ٤٠٨.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣/٢٦١.

(٣) انظر: الإنصاف ١/٢٧٦، التبيين ٤٠٦.

(٤) انظر: المرجعين السابقين، وهمع الهوامع ٣/٢٦٠.

(٥) انظر: الإنصاف ١/٢٧٦، التبيين ٤٠٧.

٤- إنه لم يسمع تقديم المستثنى أول الكلام في شيء من كلام العرب[1].

أما ما استدل بها المجوّزون من الأدلة السابقة، فقد خرّجه المانعون على أوجه تمنع من أن يكون دليلاً على إجازة ما ذهبوا إليه.

من ذلك أن البيت الأخير السابق، قيل عنه: إنه شاذ للضرورة[2]. وقيل: تقديره: ليس بها طوري ولا بها إنسي خلا الجنّ، فحذف إنسيا، فأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما أضمره[3].

أما البيت الأول السابق، فخُرج تخريجاً مماثلاً للتخريج السابق، واستدل لذلك بالبيت الذي سبقه في قول الشاعر:

إلى أنْ عَرَّسُوا وأَغَبَّ مِنْهُم ... قَرِيباً ما يُحَسُّ لَهُ حَسِيسُ[4]

والتقدير: ما يحس له جنس حسيس إلا أصوات الخيل[5].

الترجيح:

مما يمكن أن يُلحَظ في الأدلة المسموعة التي استدل بها المجوّزون للمسألة، أن أداة الاستثناء المتقدمة في الأبيات الثلاث هي (خلا).

ومعلوم الخلاف بين النحويين في (خلا): أفعل هي أم حرف؟ وقد أنكر سيبويه وأكثر البصريين حرفية (خلا)، وقالوا: إنها فعل بمعنى المفارقة والمجاوزة، وقد ضُمنت معنى الاستثناء[6].

وعلى ذلك فلا مانع من تقدمها ما دامت فعلاً.

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ١/٢٢٨، همع الهوامع ٣/٢٦٠.

(٢) انظر: الإنصاف ١/٢٧٧، شرح الكافية ١/٢٢٨، خزانة الأدب ٣/٣١١.

(٣) انظر: الإنصاف ١/٢٧٧، التبيين ٤٠٨، شرح الكافية ١/٢٢٨.

(٤) انظر: أغلب المراجع في تخريج البيت الأول السابق.

(٥) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٤٠٨.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٣١٧-٣١٨، همع الهوامع ٣/٢٨٦.

أما حروف الاستثناء فالراجح أنه لا يجوز أن تتقدم مع المستثنى أول الكلام. قال الرضي بعد أن ذكر قول الكوفيين السابق: «والأولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا. ويمنعه القياس أيضاً؛ وذلك لأن المستثنى أخرج من المستثنى منه في الحقيقة أولاً كما ذكرنا، ثم نسب الحكم إلى المجموع، وهو في الظاهر مخرج من الحكم أيضاً؛ لأن الظاهر أنك أخرجت زيداً من حكم المجيء في قولك: جاءني القوم إلا زيداً... ومرتبة المخرّج أن يكون بعد المخرّج منه، فكان حقه أن يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معاً، لكنه جوز لكثرة استعماله تقدمه على أحدهما، نحو: جاءني إلا زيداً القوم، والقوم إلا زيداً إخوتك، ولم يجز تقدمه عليهما معاً»(1).

إعراب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه:

أجاز النحويون تقديم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولهم: ما قام إلا زيداً أحدٌ(2). ولكنهم اختلفوا في إعراب المستثنى المتقدم على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه، كما أجازوا كذلك الإعراب على أنه معمول لما قبل (إلا)(3)، وتابعهم ابن مالك من الأندلسيين(4) حيث يقول في ألفيته:

وغيرُ نصبِ سابقٍ في النفي قد ... يأتي ولكن نصبَه اختَرْ إن ورد

---

(1) شرح الكافية ١/٢٢٨.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٢٣٥ وما بعدها، الإنصاف ١/٢٧٥-٢٧٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٣، ارتشاف الضرب ٢/٣٠٧.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٦٨، ارتشاف الضرب ٢/٣٠٧، همع الهوامع ٣/٢٥٧، التصريح على التوضيح ١/٣٥٥.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٩٠ — ٢٩١، همع الهوامع ٣/٢٥٧.

الثاني: ذهب البصريون إلى إيجاب نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه(١)، وتابعهم ابن عصفور(٢).

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن تابعهم بما يلي:

١- رواية إعراب المستثنى المتقدم بغير النصب عن بعض العرب الموثوق بهم، قال سيبويه: «وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون أحداً بدلاً»(٣).

قال الفراء -بعد أن أشار إلى البدلية-: «ومن العرب من يرفع ما تقدم في إلا على هذا التفسير»(٤).

٢- قول الشاعر:

لأَنَّهُـم يَـرْجُونَ مِنْهُ شَفاعَةَ ... إذا لَـم يَكُـن إلا النَّبِيُّون شَافِعُ(٥)

حيث رفع المستثنى (النبيون) مع تقدمه على المستثنى منه (شافع).

٣- قول الآخر:

رأَتْ إخْوَتِـي بَعْدَ الجَمِيعِ تَفَرَّقوا ... فَلَـم يَـبْقَ إلاّ واحِـدٌ مِـنْهُمُ شَفْرُ(٦)

---

(١) انظر: الكتاب ٢/٢٣٥، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٣، الارتشاف ٢/٣٠٧، التصريح على التوضيح ١/٣٥٤ - ٣٥٥.

(٢) انظر: شرح الجمل ٢/٢٦٣، همع الهوامع ٣/٢٥٧.

(٣) الكتاب ٢/٢٣٧. وانظر: شرح التسهيل ٣/٢٥٧.

(٤) معاني القرآن ١/١٦٨.

(٥) قائله حسان بن ثابت -رضي الله عنه- انظر: ديوانه ٢٤١، شرح التسهيل ٢/٢٩٠، شرح الكافية الشافية ٢/٧٠٥، أوضح المسالك ٢/٢٦٨، المقاصد النحوية ٣/١١٤، همع الهوامع ٣/٢٥٧، التصريح على التوضيح ١/٣٥٥، الدرر اللوامع ١/١٩٢.

(٦) ينسب البيت لشمر. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٣، المقرب ١/١٦٩، رصف المباني ٨٨، لسان العرب ٤/٤١٩ (شفر)، همع الهوامع ٣/٢٥٧، خزانة الأدب ٧/٣٥٩، الدرر اللوامع ١/١٩٢. والشفْرُ: يقال: ما بها شفرٌ، أي: ما بها قليل ولا كثير، من قولك: شفَّر: إذا قل.

حيث قدم المستثنى (واحد) ولم ينصبه، بل رُفع المستثنى على أنه معمول (يبق)، والمستثنى منه الأصلي صار بدلاً من المستثنى. قال ابن مالك: «وقد يجعل المستثنى متبوعاً والمستثنى منه تابعاً»[1].

٤- قول الآخر:

مُقَـزَّعٌ أَطْلَسُ الأَطْمارِ لَيْسَ لَهُ ... إلاّ الضِّراءُ وإلاّ صَيْدُها نَشَبُ[2]

حيث رفع المستثنى (الضراءُ) مع أنه مقدم على المستثنى منه (نشب).

أما من أوجب نصب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه، فحجته أنه لو لم ينصب على الاستثناء لكان بدلاً؛ والبدل تابع، والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع، فيكون تقديم المستثنى مانعاً من إعرابه بدلاً لهذه العلة، فلم يبق إلا الوجه الآخر، وهو نصبه على الاستثناء.

ثم إعراب (أحد) في قولهم: ما قام إلا زيد أحدٌ، بدلاً من (زيد) لا يجوز؛ لأن (أحد) أعم من زيد، فلو جعل بدلاً لكان عكس البدل؛ لأنه ليس من أقسام البدل: بدل كل من بعض[3].

قال سيبويه: «وزعم الخليل رحمه الله أنهم إنما حملهم على نصب هذا أن المستثنى إنما وجهه عندهم أن يكون بدلاً ولا يكون مبدلاً منه؛ لأن الاستثناء إنما حده أن تداركه بعدما تنفي فتبدله، فلما لم يكن وجه الكلام حملوه على وجه قد يجوز إذا أخرت المستثنى»[4].

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٩٠.

(٢) قائله ذو الرمة. انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٦٨، شرح التسهيل ٢/٢٩١، شرح الكافية الشافية ٢/٧٠٥. والمقزع: خفيف الشعر. وأطلس: أغبر. الأطمار: جمع طمر، وهو الثوب البالي. والضراء: الكلاب الضواري. النشب: المال.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٣٥، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٣، التصريح ١/٣٥٥.

(٤) الكتاب ٢/٣٣٥.

كما حمل الموجبون للنصب هذه المسألة على نظيرتها التي تقدمت فيها الصفة على صاحبها النكرة، كما في قولهم: فيها قائماً رجلٌ، حيث تعرب حينئذ حالاً. قال سيبويه: «... كما أنهم حيث استقبحوا أن يكون الاسم صفة في قولهم: فيها قائماً رجل، حملوه على وجه قد يجوز لو أخرت الصفة، وكان هذا الوجه أمثل عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه»[1].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز إعراب المستثنى إذا قُدم على المستثنى منه بحسب موقعه من العامل السابق لـ(إلا) وإعراب المستثنى منه بدلاً من المستثنى «وإن كانت اللغة الفصيحة العالية النصب»[2]؛ وذلك لما يأتي:

١- ثبوت هذه اللغة عن بعض العرب الموثوق بهم -كما مر سابقاً-.

٢- للأدلة الشعرية المسموعة السابقة وغيرها[3] مما أعرب فيها المستثنى منه بدلاً من المستثنى.

٣- إن هذا التقديم الحاصل للمستثنى التقدير به التأخير[4].

٤- إنه لا يمتنع إبدال المستثنى منه المتأخر من المستثنى المتقدم وإن كان المستثنى منه -في ظاهره- أعم من المستثنى؛ لأن المستثنى منه عام أريد به خاص، فصح إبداله من المستثنى بدل كل من كل لا بدل بعض من كل[5].

٥- إن نظير هذه المسألة في أن المتبوع أخر وصار تابعاً بعد ما كان متبوعاً قولهم: ما مررت بمثلِك أحدٍ، وعندي خراسانيةٌ جاريةٌ. فمثلك تابع لأحد على

---

(١) المرجع السابق.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/١٦٨.

(٣) انظر: أمثلة أخرى مسموعة تدعم القول الأول السابق في: معاني القرآن للفراء ١/١٦٨.

(٤) انظر: الإنصاف ١/٢٧٧.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٦٣ - ٢٦٤، التصريح على التوضيح ١/٣٥٥.

أنه نعت لـه، فلما قدم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل، وأعرب المنعوت بدلاً من النعت[1].

النصب بـ(حاشا) مجردة من (ما):

من أدوات الاستثناء (حاشا)، وقد اختلف النحويون في النصب بها إذا استُثني بها؛ وذلك على أقوال:

الأول: ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن (حاشا) المستثنى بها حرف دال عل الاستثناء يجر ما بعده دائماً، ولا يكون ناصباً في الاستثناء[2].

الثاني: ذهب الكوفيون[3]، والأخفش[4] إلى إجازة النصب بـ(حاشا) في الاستثناء لكونها فعلاً ماضياً، وتابعهم من الأندلسيين الزبيدي[5]، وابن مالك[6].

الثالث: ذهب بعض الكوفيين إلى أن (حاشا) في الاستثناء فعل استعمل استعمال الحروف، فحُذف فاعله[7].

---

(١) انظر: الكتاب ٣٣٧/٢، معاني القرآن للفراء ١٦٨/١، شرح التسهيل ٢٩٠/٢، التصريح على التوضيح ٣٥٥/١.

(٢) انظر: الكتاب ٣٧٧/١، ٣٩٥، الأصول ٢٨٨/١، الإنصاف ٢٧٨/١، الارتشاف ٢/ ٣١٧، الجنى الداني ٥١٣.

(٣) انظر: الأصول ٢٨٩/١، الإنصاف ٢٧٨/١، التبيين ٤١٠، شرح الكافية ٢٤٤/١، الارتشاف ٣١٧/٢، المغني ١٦٥.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٠٧/٢، المغني ١٦٥، الجنى الداني ٥١٣.

(٥) انظر: أبوبكر الزبيدي ٢١٤ – ٢١٥.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣٠٦/٢-٣٠٧.

(٧) انظر: الإنصاف ٢٧٨/١، الارتشاف ٣١٧/٢. وقال السيوطي: وأنكر بعض الكوفيين -منهم الفراء- حرفية (حاشا)، وقال: إنها فعل أبداً. انظر: همع الهوامع ٢٨٥/٣.

الأدلة والمناقشة:

استدل من عد (حاشا) في الاستثناء حرف جر دائماً بما يلي:

١- مجيء الاسم مجروراً بعدها في نصوص فصيحة، منها قول الشاعر:

حاشا أبي ثَوْبانَ إنّ أبا ثَوْبانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ[١]

برواية الجر في (أبي)، وبطل أن يقال: عامل الجر لـ(أبي) مقدر؛ لأن عامل الجر لا يعمل مع الحذف، فوجب أن تكون (حاشا) هي الجارة[٢].

٢- إنه لا يجوز دخول (ما) المصدرية على (حاشا)، ولو كانت فعلاً ناصباً لما امتنع دخول (ما) عليها، كما دخلت على (خلا) و(عدا)[٣].

٣- إنه يقال: حاشاي، ولا يقال: حاشاني، ولو كانت فعلاً ناصباً لما امتنع ذلك، كما قيل: رماني[٤]. ومن النصوص التي استعملت فيها (حاشاي) قول الشاعر:

في فِتْيَةٍ جَعَلوا الصَّلِيبَ إلَهَهُمْ حَاشايَ إنّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ[٥]

٤- إنه لو كان (حاشا) فعلاً ناصباً لكان له فاعل، وليس له فاعل[٦].

أما من أجاز النصب بـ(حاشا)، وقال: إنها قد تكون فعلاً ناصباً في الاستثناء، فقد استدل بما يأتي:

---

(١) قائله الجميح الأسدي. انظر: المفضليات ٣٦٧، المحتسب ٣٤١/١، الإنصاف ٢٨٠/١، التبيين ٤١٠، شرح المفصل ٨٤/٢، ٤٧/٨، خزانة الأدب ١٥٠/٢. والبكمة: الأبكم. والفدم: الغبي العيي.

(٢) انظر: الإنصاف ٢٨١/١.

(٣) انظر: المرجع السابق ٢٨٠/١، المسائل المنثورة ٦٧، التبيين ٤١١.

(٤) انظر: التبيين ٤١١، شرح المفصل ٨٥/٢.

(٥) قائله الأقيشر الأسدي. انظر: ديوانه ٤١، شرح التسهيل ٣٠٧/٢، ارتشاف الضرب ٣١٧/٢، لسان العرب (حشا) ١٨٢/١٤، (عذر) ٥٥١/٤، الجنى الداني ٥٦٦، توضيح المقاصد ٣٧٧/١، جواهر الأدب ٤٢٦، همع الهوامع ٢٨٥/٣، الدرر اللوامع ١٩٧/١.

(٦) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٤١١.

١- إن ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمن يوثق بعربيته[1]، ومن ذلك:

(أ) البيت الأول السابق الذي رُوي بنصب (أبا) بعد (حاشا)[2].

(ب) قول الآخر:

حاشا قُرَيْشاً فَإنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى البَرِيَّةِ بالإسْلامِ والدِّينِ[3]

(جـ) قول بعضهم: اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصْبغ[4].

(د) قول الأخفش: وأما (حاشا) فقد سمعت من ينصب بها[5].

٢- إن (حاشا) تتصرف، وإذا كانت متصرفة وجب أن تكون فعلاً؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال[6]. ومما وردت فيه (حاشا) متصرفة قول الشاعر:

ولا أرَى فَاعِلاً في النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأقْوامِ مِنْ أحَدِ[7]

٣- إنه تتعلق بها لام الجر، كما في قوله الله -تعالى-: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[8]، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل. ولو كانت (حاشا) حرفاً، لم يدخل عليها حرف الجر؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله[9].

---

(١) انظر: شرح المفصل ٨٥/٢، شرح التسهيل ٣٠٦/٢.

(٢) انظر: الجنى الداني ٥١٣.

(٣) قائله الفرزدق. انظر: ديوانه ٢١٥/١ والرواية فيه: إلا قريشاً فإن الله فضلها، وحينئذ لا شاهد فيه. وانظر: شرح التسهيل ٣٠٧/٢، المقاصد النحوية ١٣٧/٣، همع الهوامع ٢٨٣/٣، الدرر اللوامع ١٩٦/١.

(٤) انظر: الأصول ٢٨٨/١، المحتسب ٣٤٢/١، المفصل ٢٩٠، شرح المفصل ٨٥/٢، شرح الجمل ٤٨٠/١، شرح التسهيل ٣٠٦/٢. وقيل الرواية (الأصبع) بالعين.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٠٧/٢. وقد نقل ابن يعيش هذه اللغة عن أبي عمرو الشيباني. انظر: شرح المفصل ٨٥/٢.

(٦) انظر: الإنصاف ٢٧٨/١، شرح المفصل ٨٥/٢.

(٧) قائله النابغة. انظر: ديوانه ١٣، مجالس ثعلب ٥٠٤، الأصول ٢٨٩/١، المسائل المنثورة ٦٧، المرتجل ١٨٦، الإنصاف ٢٧٨/١، شرح المفصل ٨٥/٢، ٤٨/٨، خزانة الأدب ٤٠٣/٣.

(٨) سورة يوسف، الآية [٣١].

(٩) انظر: الإنصاف ٢٨٠/١، التبيين ٤١٣، شرح المفصل ٨٥/٢.

٤- إنه يدخلها الحذف، وليس القياس في الحروف الحذف، إنما يكون الحذف في الأفعال والأسماء[1].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز مجيء (حاشا) الدالة على الاستثناء فعلاً فتنصب ما بعدها، وإن كان الأكثر فيها أن تكون حرف جر؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة السابقة التي استدل بها من أجاز النصب بـ(حاشا)، بخاصة الأدلة المسموعة منها.

٢- إن ما عضد به المانعون لفعلية (حاشا) رأيهم غير مسلم؛ وذلك لما يأتي:

(أ) إن قولهم: حاشاي، ورد على استعمال (حاشا) حرفاً؛ لأنه أكثر من استعمالها فعلاً، وقد نقل ابن مالك عن الفراء قوله: إن من نصب بـ(حاشا) قال: حاشاني، ومن خفض قال: حاشاي[2].

(ب) أما عدم اتصال (حاشا) بـ(ما) المصدرية «فإن من أفعال هذا الباب (ليس) و(لا يكون) ولم توصل (ما) بهما، وأيضاً فإن الدليل يقتضي ألا توصل (ما) وغيرها من الحروف الموصولة بالأفعال إلا بفعل له مصدر مستعمل... ومعلوم أن أفعال هذا الباب ليس لها مصادر مستعملة، فإذا وصل بعضها حرف مصدري فهو على خلاف الأصل، فلا يبالى بانفراده بذلك، فيقال: لِمَ لَمْ يوافقه غيره؟ فإن موافقته تكثير للشذوذ، ومخالفته استمرار على مقتضى الدليل، على أنه قد قيل: ما حاشا في حديث ... رسول الله ﷺ: (أسامة أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة)[3]»[4].

٣- إن في هذا الترجيح جمعاً بين النصوص الثابتة عن العرب.

---

(١) انظر: المراجع السابقة.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٠٧.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ١/ ٣٣.

(٤) شرح التسهيل ٢/ ٣٠٧ – ٣٠٨.

مجيء (لا سيما) للاستثناء:

اختلف النحويون في عد (لا سيما) من أدوات الاستثناء، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى عد (لا سيما) من أدوات الاستثناء[1]، ووافقهم الأخفش[2]، وتابعهم ابن مضاء من الأندلسيين[3]، كما نسب القول بذلك إلى ابن هشام الخضراوي[4].

الثاني: ذهب سيبويه وعامة النحويين إلى أن (لا سيما) ليست من أدوات الاستثناء[5]، وتابعهم ابن مالك[6]، وأبو حيان[7].

الأدلة والمناقشة:

استدل من عدّ (لا سيما) من أدوات الاستثناء، بأن ما بعدها في قولهم: قام القوم لا سيما زيد، مخالف لما قبلها؛ لأن غرض المتكلم إخراج (زيد) من القوم على وجه من الوجوه، فضارع في خروجه عن القوم خروج (زيد) في قولهم: قام القوم إلا زيداً[8].

قال ابن هشام الخضراوي: لما كان ما بعدها بعضاً مما قبلها، وخارجاً عنه بمعنى الزيادة، كان استثناءً من الأول؛ لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له. وأقرب ما يشبه به قوله:

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٩١/٣.

(٢) انظر: المرجع السابق، وارتشاف الضرب ٣٢٨/٢.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢٩١/٣.

(٤) انظر: المرجع السبق ٢٩٢/٣.

(٥) انظر: المرجع السابق، وشرح الكافية ٢٤٨/١-٢٤٩، المغني ١٨٧، خزانة الأدب ٤٤٦/٣-٤٤٧.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣١٨/٢.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب ٣٢٨/٢.

(٨) انظر: المرجع السابق، والاستغناء في أحكام الاستثناء١١١، شرح الكافية١/٢٤٩، همع الهوامع٣/٢٩١.

فَــتىً كَمُلَــتْ خَــيْرَاتُهُ غيْرَ أَنَّه   جَــوَادٌ فَمــا يُــبْقِي مِن المَالِ باقِيَا[1]

لأن كونه جواداً خير، لكن زاد في هذا الخير على غيره بما هو خير»[2].

أما من لم يعد (لا سيما) من أدوات الاستثناء، فقد استدل بما يأتي:

١- إنه لا تقع موقعها (إلا) التي هي أصل أدوات الاستثناء، يقول ابن مالك: «أصل أدوات الاستثناء هو إلا، فما وقع موقعه وأغنى عنه فهو من أدواته، وما لم يكن كذلك فليس منها. ومعلوم أن (إلا) تقع موقع (حاشا) و(عدا) و(خلا) و(ليس) و(لا يكون) و(غير) و(سوى) وغير ذلك مما لم يختلف في الاستثناء به، فوجب الاعتراف بأنه من أدواته، و(لا سيما) بخلاف ذلك فلا يعد من أدواته»[3].

٢- إن المذكور بعد (لا سيما) ليس مستثنىً مما قبلها، بل منبَّه على أولويته بالحكم المنسوب لما قبلها[4]. فالذي يلي (لا سيما) داخل فيما قبله، ومشهود له بأنه أحق بذلك من غيره، وهذا المعنى مفهوم بالبديهة من قول الشاعر:

ألا رُبَّ يَــوْمٍ صَــالِحٍ لَكَ مِنْهُما   ولا سِــيَمَا يَــوْمٌ بِــدَارَةِ جُلْجُــلِ[5]

---

(١) قائله النابغة الجعدي. انظر: ديوانه ١٧٣، الكتاب ٣٢٧/٢، شرح أبيات سيبويه ١٦٢/٢، الأزهية ١٨١، الشعر والشعراء ٢٩٩/١، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٠٦٢، لسان العرب ٦٣١/٢ (وحح)، شرح شواهد المغني ٦١٤/٢، همع الهوامع ٢٩٢/٣، الخزانة ٣٣٤/٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢٩٢/٣.

(٣) شرح التسهيل ٣١٨/٢.

(٤) انظر: المرجع السابق، شرح الكافية ٢٤٨/١-٢٤٩، ارتشاف الضرب ٣٢٨/٢، المغني ١٨٧، همع الهوامع ٢٩٢/٣.

(٥) قائله امرؤ القيس. انظر: ديوانه ١٠، شرح المفصل ٨٦/٢، شرح التسهيل ٣١٨/٢، شرح الكافية ٢٤٩/١، ارتشاف الضرب ٣٢٨/٢، الجنى الداني ٣٣٤، ٤٤٣، المغني ١٨٦، لسان العرب ٤١١/١٤ (سوا)، شرح شواهد المغني ٤١٢/١، ٥٥٨/٢، همع الهوامع ٢٩٣/٣، خزانة الأدب ٤٤٤/٣. ودارة جلجل: اسم موضع.

فلا تردد أن مراده دخول يوم (دارة جلجل) فيما دخلت فيه الأيام الأخر من الصلاح، وأن له مزية(1).

٣- إن الواو تدخل على (لا سيما) بخلاف غيرها من أدوات الاستثناء(2).

الترجيح:

من الواضح أن سبب الخلاف في هذه المسألة عائد إلى الخلاف في المقصود بالاستثناء، فمن توسع في مفهومه ليشمل أي نوع من الخلاف بين المستثنى والمستثنى منه، أجاز الاستثناء بـ(لا سيما)؛ لأن ما بعدها مخالف لما قبلها بوجه من الوجوه.

أما من اشترط في الاستثناء أن يكون الثاني خارجاً من المستثنى منه، فلم يعتد بالخلاف الحاصل بـ(لاسيما)، ومن ثمَّ لم يعدها من أدواته.

والذي يظهر لي أنه لا مانع من عد (لا سيما) من أدوات الاستثناء؛ وذلك لأن المستثنى مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبله، وعلى هذا فيكون استثناء منقطعاً(3).

أما عن دخول الواو على (لا سيما)، فإنما كان ذلك لأن المعنى مقدر بجملة، حيث التقدير في البيت السابق: وأخص هذا اليوم لأنه ليس مثل الأيام الصالحة بل هو أفضل(4).

الاختلاف في القدر المخرج بالاستثناء:

اختلف النحويون في القدر المخرج بالاستثناء، وذلك على أقوال:

الأول: أجاز الكوفيون أن يكون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر(5)، واختار

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣١٨/٢.

(٢) انظر: همع الهوامع ٢٩٢/٣، خزانة الأدب ٤٤٦/٣.

(٣) انظر: شرح الكافية ٢٤٩/١، المغني ١٨٧، همع الهوامع ٢٩١/٣، خزانة الأدب ٤٤٦/٣.

(٤) انظر: خزانة الأدب ٤٤٧/٣.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢٩٣/٢، الاستغناء في أحكام الاستثناء ٥٤٦، ارتشاف الضرب ٢٩٤/٢-٢٩٦، همع الهوامع ٢٦٨/٣.

ذلك ابن خروف[1]، وابن مالك[2]. كما نسب هذا القول كذلك إلى الشلوبين[3].

الثاني: ذهب عامة البصريين إلى وجوب نقصان المخرَج بالاستثناء عن النصف[4]، واختار ذلك ابن عصفور[5].

الثالث: ذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دونه؛ ولا يجوز أن يكون أكثر من ذلك[6].

الأدلة والمناقشة:

استدل أصحاب القول الأول بما يلي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾[7]، فاستثنى الغاوين من العباد وهم أكثر من المؤمنين، بدليل قوله -تعالى-: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾[8].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾[9]، فقد استثنى (من سفه نفسه)، وهم أكثر ممن لم يسفه، فإن المراد بمن سفه: المخالفون لملة إبراهيم، وهم أكثر من الذين يتبعونها[10].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٩٣، همع الهوامع ٣/٢٦٩.

(٢) انظر: المرجعين السابقين.

(٣) انظر: همع الهوامع ٣/٢٦٩.

(٤) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة.

(٥) انظر: شرح الجمل ٢/٢٥٠ - ٢٥١، همع الهوامع ٣/٢٦٨.

(٦) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة.

(٧) سورة الحجر، الآية [٤٢].

(٨) سورة ص، الآية [٢٤].

(٩) سورة البقرة، الآية [١٣٠].

(١٠) انظر: شرح التسهيل ٢/٢٩٣.

٣- قول الله -تعالى-: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾[1]، فالقليل مستثنى من الليل، والمراد بالقليل النصف، بدليل أنه قد أبدل منه النصف بدل شيء من شيء؛ وذلك على جهة البيان لمقدار القليل، والمعنى: قم نصف الليل وأقل منه وأكثر منه[2].

والذي يجب أن يُلحَظ أن هذا الدليل الأخير حجة لأصحاب القول الأول، ولأصحاب القول الثالث كذلك.

٤- قول الشاعر:

أَدُّوا الَّتِي نَقَصَتْ تِسْعِينَ مِنْ مَائَةٍ ... ثُمَّ ابْعَثُوا حَكَماً بالحَقِّ قَوّالا[3]

ووجه الدليل في هذا البيت أن الاستثناء إخراج الثاني من الأول، وهذا الشاعر قد أخرج تسعين من مائة، فكما ساغ له ذلك في غير الاستثناء، فكذلك يجوز في الاستثناء[4].

٥- كما استدل أصحاب هذا القول كذلك بدليل من المعقول، مفاده أن الاستثناء لفظ يخرج من الجملة ما لولاه لدخل فيها. فجاز إخراج الأكثر به كالتخصيص، وكاستثناء الأقل[5].

أما أصحاب القول الثاني الذين اشترطوا نقصان المخرج بالاستثناء عن النصف، فقد استدلوا بأن الاستثناء إنما وضعته العرب لإخراج ما عساه يذهل عنه المتكلم، فيحتاج إلى إخراجه بعد اندراجه في اللفظ. ويُغْذَر في القليل؛ لأن مثله يجوز الذهول عنه. أما أنه ينطق بما نصفه أو أكثر باطل، وذلك إذا كان المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر، فهذا يعد مشتغلاً بالهَذَيان[6].

---

(١) سورة المزمل، الآية [٢].

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٠-٢٥١، شرح التسهيل ٢/٢٩٣، الاستغناء ٥٣٨.

(٣) لا يعرف قائله. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٤٩، الاستغناء في أحكام الاستثناء ٥٣٨.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٠.

(٥) انظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ٥٣٨.

(٦) انظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ٥٤٠.

كما استدلوا كذلك بأن إخراج الأكثر وترك الأقل يؤدي إلى وضع اسم الكل على الأقل، ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم إلا أربعة أخماسهم، كنت قد أوقعت القوم على خمسهم، وذلك غير جائز. ألا ترى أن العرب تقول: قام القوم، إذا قاموا بأجمعهم أو قام أكثرهم[1].

ومن ثمَّ رد أصحاب هذا القول الأدلة السابقة بردود كثيرة؛ منها ما قالوه في آية الحجر، حيث إن المراد بالعباد فيها: المؤمنون؛ لأن الله تعالى أضافهم إلى نفسه، والإضافة إضافة تقريب. فكأنه قال: إن المؤمنين ليس لك عليهم سلطان. وقوله: ﴿..إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ استثناء منقطع، وليس مخرجاً من الأول. كأنه قال: لكن من اتبعك من الغاوين فلك عليهم[2].

وإن سُلِّم بأن (إلا) في الآية للاستثناء، فالممنوع من استثناء الأكثر إذا كان عدد المستثنى من المستثنى منه مصرحاً به، وأما إذا لم يكن العدد مصرحاً به فإنه يصح[3].

كما ردوا الاحتجاج بآية المزمل بأنه لا دلالة فيها على جواز استثناء النصف؛ إذ النصف غير مستثنى، بل هو ظرف للقيام فيه، وتقديره: قم الليل نصفه إلا قليلا[4].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة منع أن يكون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر منه؛ وذلك لما يلي:

١- إن جميع ما استدل به من أجاز ذلك محتمل للتأويل، والمستقرأ من كلام العرب إنما هو استثناء الأقل[5].

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٥٠.

(٢) انظر: المرجع السابق، والاستغناء ٥٤١.

(٣) انظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء ٥٤١.

(٤) انظر: الاستغناء ٥٤٠، البحر المحيط ١٠/٣١٢ – ٣١٤.

(٥) انظر: همع الهوامع ٣/٢٦٩.

٢- للأدلة السابقة التي استدل بها أصحاب هذا القول.

٣- إضافة للتخريجات التي خرج بها المانعون لاستثناء النصف أو أكثر لأدلة المجوزين السابقة وما شابهها، ذُكر كذلك في تخريج آية الحجر السابقة أن المدرك في نفي القبح إنما هو عدم العلم ببطلان الأكثر والمساوي عند النطق؛ فإن قوله: ﴿..إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ﴾ «وإن كان الله -تعالى- عالماً بعدد المتبعين وأنهم الأكثر، لكن هذا النطق والكلام لو صدر عن عربي غير عالم بالغيب كان كلاماً حسناً، فكذلك إذا جاء في كلام الله تعالى؛ لأن شأن القرآن أن يكون عربياً على منوال العرب لا على منوال الربوبية. بل كل ما كان حسناً في كلام العرب كان كذلك في كلام الله تعالى. وما كان ممتنعاً كان ممتنعاً؛ لأن الله تعالى أخبر أنه إنما أنزل القرآن على لغة العرب لا على غيرها، ولا معنى لكونه على لغة العرب إلا أنه مهما جاز جاز، ومهما امتنع امتنع في كلام الله تعالى»[١].

توجيه قولهم: كلّ شيءٍ مَهَهٌ ما النساءَ وذكرَهُنّ:

ورد عن العرب قولهم: كل شيءٍ مَهَهٌ ما النساءَ وذكرهن[٢]. و قد اختلف النحويون في تخريجه على قولين:

---

(١) الاستغناء في أحكام الاستثناء ٥٤١.

(٢) هكذا ورد المثل في كتب النحو مثل: شرح التسهيل ١/٢٣٦، ٢/٣١٠، وارتشاف الضرب ٢/٣١٩، وهمع الهوامع ٣/٢٨٨. أما في كتب الأمثال، فقد ورد بصيغة: ما خلا النساءَ وذكرهن. انظر: المستقصى ٢/٢٢٧، رقم ٧٦٧، ومجمع الأمثال ٢/١٥٨ رقم ٢٩٩٠. فلا شاهد فيه عندئذ. والمهه: اليسير الحقير. وقيل المهاه: النضارة والحسن. فعلى الأول يكون المعنى: كل شيء يهون ويطرح إلا ذكر النساء، أي أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حرمه فيمتعض حينئذ فلا يحتمله. وعلى الثاني يكون الأمر بعكسه أي: أن كل ذكر وحديث حسن إلا ذكر النساء.

انظر: المراجع السابقة، ولسان العرب ١٣/٥٤١ (مهه)، وخزانة الأدب ٥/٣٦٢.

الأول: ذهب الفراء وعلي بن المبارك الأحمر إلى أن (ما) في المثل أداة استثناء، والنساء مستثنى، فـ(ما) بمعنى (إلا)[1]. وتابعهما على ذلك من الأندلسيين السهيلي[2].

الثاني: قيل إن (ما) مصدرية، والفعل بعدها محذوف، والتقدير: ما خلا النساء، وقيل: ما عدا النساء. وقد نسب أبو حيان هذا القول إلى بعض أصحابه[3]، كما قال به ابن مالك[4].

الأدلة والمناقشة:

استدل من ذهب إلى أن (ما) في المثل أداة استثناء بأن العرب تستثني بـ(ما)[5]، فلا حذف عندئذ من المثل السابق ولا تقدير، فـ(ما) نافية قد استثني بها.

كما استدلوا أيضاً بحمل (ما) على (ليس)، نقل أبو حيان عن السهيلي قوله: «ليس ما يدخل فيه (ليس) يدخل فيه (ما)، فيستثنى بليس دون (ما)، إلا في كلمة جاءت مثلاً»[6].

أما أصحاب القول الثاني، فقد ردوا القول السابق بأن الاستثناء بـ(ما) غير محفوظ، فلا يخرّج المثل عليه[7].

ومن ثمَّ قدروا (ما) مصدرية حذف الفعل بعدها، قال ابن مالك -بعد إيراده المثل-: «أرادوا: ما عدا النساء وذكرهن، فحذفوا صلة (ما) وهو (عدا)، وأبقوا المنصوب به والمعطوف عليه»[8].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٣١٩/٢، همع الهوامع ٢٨٩/٣.

(٢) انظر: المرجعين السابقين.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣٢٠/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢٣٦/١، ٣١٠/٢.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٣٢٠/٢.

(٦) المرجع السابق، وانظر: همع الهوامع ٢٨٩/٣.

(٧) انظر: المرجعين السابقين.

(٨) شرح التسهيل ٢٣٦/١.

ويظهر أن ما حمل ابن مالك على القول إن المضمر (عدا)، هو أنه متفق على فعليتها، بخلاف (حاشا) و(خلا)، فإنهما مختلف في فعليتهما[1].

الترجيح:

لعل مما يرجح القول الأول السابق أن المثل روي كذلك: كل شيء مههٌ إلا حديث النساء[2].

كما يرجحه كذلك أنه قول لا يحتاج إلى تأويل أو تقدير بخلاف الثاني، ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى ذلك.

أما القول الثاني فيقويه الرواية الأخرى للمثل: كل شيء مهه ما خلا النساء وذكرهن، بإثبات (خلا)[3]؛ ولذا قيل: الرواية بحذف (خلا) وهو يريدها[4].

والذي يظهر لي أن كلا التوجيهين مقبول وله ما يقويه، ولم يظهر لي ما يرجح أحدهما على الآخر.

---

(١) انظر: همع الهوامع ٢٨٨/٣ – ٢٨٩.

(٢) انظر: لسان العرب ٥٤١/١٣ (مهه).

(٣) انظر: المستقصى ٢٢٧/٢، مجمع الأمثال ١٥٨/٢.

(٤) انظر: لسان العرب ٥٤١/١ (مهه).

باب الحال

مجيء الفعل الماضي غير المسبوق بـ(قد) حالاً :

اختلف النحويون في مجيء الفعل الماضي حالاً ؛ وذلك على قولين :

الأول : أجاز الكوفيون عدا الفراء أن يقع الفعل الماضي حالاً سواءً أكان مسبوقاً بـ(قد) أم لم يسبق[١] ، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك[٢] ، وأبوحيان[٣] .

الثاني : ذهب البصريون عدا الأخفش إلى أن الماضي لا يقع حالاً إلا إذا اقترن بـ(قد) ظاهرة أو مقدرة[٤] ، ووافقهم الفراء من الكوفيين[٥] .

الأدلة والمناقشة :

استدل الكوفيون ومن وافقهم بعدة أدلة سماعية وقياسية ؛ منها :

١- قول الله -تعالى- : ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٦] ، حيث جاء الفعل الماضي (حصرت) حالاً وهو خال من (قد) ، ومما يؤكد حاليته قراءة من قرأ الآية : (حَصِرَةً) على وزن (نَبِقَة)[٧] .

---

(١) انظر : المقتضب ٤/١٢٤ ، الإنصاف ١/٢٥٢ ، التبيين ٣٨٦ ، شرح الكافية ١/٢١٣ ، الارتشاف ٢/٣٧٠.

(٢) انظر : شرح التسهيل ٢/٣٧١ وما بعدها.

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٢/٣٧٠ ، منهج السالك ٢١٤.

(٤) انظر : المراجع في الهامش الأول السابق ، والأصول ١/٢٥٤ ، والمسائل البغداديات ٢٤٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢/١٤٦.

(٥) انظر : معاني القرآن للفراء ١/٢٨٢.

(٦) سورة النساء ، الآية [٩٠].

(٧) وهي قراءة الحسن وقتادة ويعقوب. انظر : الشواذ ٢٧ — ٢٨ ، النشر ٢/٢١٥ ، معاني القرآن للفراء ١/٢٨٢ ، إعراب القرآن للنحاس ١/٤٧٩ ، البحر المحيط ٤/١٤ ، الدر المصون ٤/٦٦ وما بعدها.

٢- قول الله -تعالى-: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[١]، حيث وقع الفعل الماضي (ردت) حالاً، وهو مجرد من (قد). وكذلك الأمر بالنسبة للفعل (اتبعك) في قول الله -تعالى-: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾[٢].

٣- قول الشاعر:

دَرِيرٍ كَخُذْروفِ الوَلِيدِ أَمَرَّهُ ... تَقَلُّبُ كَفَّيْهِ بِخَيْطٍ مُوَصَّلِ[٣]

فـ (أمرّه): فعل ماض في موضع الحال، وهو مجرد من (قد).

٤- قول الآخر:

وإنّي لَتَعْروني لِذِكْراكِ هِزَّةٌ ... كَما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[٤]

فـ (بلله): فعل ماض، وهو في موضع الحال مع أنه مجرد من (قد).

٥- مجيء الفعل الماضي صفة للنكرة، فجاز أن يقع حالاً من المعرفة كالفعل المضارع؛ لأن الحال صفة في الأصل، وإذا كان الماضي يصلح لأن يكون صفة، فقد صلح لأصل الحال[٥].

٦- إن الماضي يقعُ موقع المستقبل، والمستقبل يقع بمعنى الماضي، وإذا وقع كل منهما موقع الآخر وجازت الحال من أحدهما، كان الآخر كذلك[٦].

---

(١) سورة يوسف، الآية [٦٥].

(٢) سورة الشعراء، الآية [١١١].

(٣) قائله امرؤ القيس. انظر: ديوانه ٢١، جمهرة اللغة ١١٠، شرح التسهيل لابن مالك ٣٧١/٢، شرح عمدة الحافظ ٤٥١، لسان العرب ٢٨١/٤ (درر)، ٦٢/٩ (خذرف).

(٤) قائله أبو صخر الهذلي. انظر: شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، الأغاني ١٦٩/٥، الإنصاف ٢٥٣/١، شرح المفصل ٦٧/٢، شرح التسهيل ٣٧٢/٢، خزانة الأدب ٢٥٤/٣ وما بعدها.

(٥) انظر: الإنصاف ٢٥٣/١، التبيين ٣٨٨.

(٦) انظر: المرجعين السابقين.

أما من منع أن يكون الفعل الماضي الخالي من (قد) الظاهرة أو المقدرة حالاً، فقد استدل بما يأتي:

١- إن الحال من الأسماء والأفعال ما كان موجوداً وقت الإخبار (أو محكيةً)، والماضي قد انقضى وانقطع، وما كان غير موجود لا يصح أن يكون هيئة، وإنما يصح أن يكون الماضي كذلك إذا اقترن بـ(قد)؛ لأنها تقربه من الحال، والقريب من الشيء مجاور له، والمجاوِر يعطَى حكم المجاوَر، وهذا مشهور كثير في أبواب النحو[١].

٢- إن ما يصلح أن يوضع موضع الحال هو ما يصلح أن يقال فيه (الآن) أو (الساعة)، والفعل الماضي المجرد من (قد) لا يصلح فيه ذلك، فينبغي أن لا يكون حالاً[٢].

أما الأمثلة المسموعة السابقة وما شاكلها، فقد خرجها المانعون تخريجات عدة منها:

(أ) إن (قد) مقدرة قبل الفعل الماضي في كل النصوص السابقة[٣]، أو أن (قد) حذفت من الأبيات لضرورة الشعر[٤].

(ب) إضافة للوجه السابق، يمكن تأويل آية النساء السابقة، وتخريجها على أوجه أخرى:

- إن جملة (حصرت صدورهم) لا محل لها، بل جيء بها للدعاء على الكفار[٥].

- إنها صفة لحال محذوفة، فيكون تقدير الكلام: أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم[٦].

---

(١) انظر: المرجعين السابقين.

(٢) الإنصاف ١/٢٥٤.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٨٢، إعراب القرآن للنحاس ١/٤٧٩.

(٤) انظر: الإنصاف ١/٢٥٧.

(٥) انظر: المقتضب ٤/١٢٤.

(٦) انظر: المسائل البغداديات ٢٤٥، البحر المحيط ٤/١٤.

- إن الجملة في محل جر صفة لقوم بعد صفة، و(أو جاءوكم) معترضة، قيل: ويدل على ذلك قراءة من أسقط (أو)[1].

- إنها خبر بعد خبر، أي أنها جملة مستأنفة أخبر بها عن ضيق صدور الكفار بعد الإخبار عنهم بما تقدم[2].

- إنها جواب شرط مقدر، تقديره: إن جاءوكم حصرت صدورهم[3].

الترجيح:

يظهر لي رجحان قول الكوفيين ومن وافقهم في هذه المسألة؛ وذلك لما يأتي:

١- كثرة النصوص الواردة عن العرب نثراً وشعراً، التي جاء فيها الفعل الماضي المجرد من (قد) في موضع الحال. قال أبو حيان: «والصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير (قد)، وتأويل الشيء الكثير ضعيف جداً»[4].

٢- الأصل عدم التقدير، ووجود (قد) مع الفعل الماضي لا يزيد معنى لا يفهم بدونها، وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه، ودلالة (قد) على التقريب مستغنىً عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية[5].

٣- لو لم يصح مجيء الماضي حالاً إلا وقبله (قد)، لامتنع وقوع المنفي بـ(لم) حالاً، ولكان المنفي بـ(لما) أولى منه بذلك؛ لأن (لم) تنفي (فعل)، و(لما) تنفي (قد فعل)[6].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٤/١٤، الدر المصون ٤/٦٧.

(٢) انظر: المرجعين السابقين، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٧٩.

(٣) انظر: البحر المحيط ٤/١٤.

(٤) منهج السالك ٢١٤، وانظر: الارتشاف ٢/٣٧٠، البحر المحيط ٤/١٤.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٧٣.

(٦) انظر: المرجع السابق.

تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف:

اختلف النحويون في تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى إجازة ذلك[1]، وتابعهم من الأندلسيين ابن ملكون[2]، وابن مالك[3].

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى منع تقديم الحال على صاحبه المجرور[4]، وتابعهم ابن عصفور[5]، والشاطبي[6].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تقديم الحال على صاحبه المجرور بالحرف بما يلي:

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٢٥/٢، ارتشاف الضرب ٣٤٧/٢ – ٣٤٨، المقاصد الشافية ٤٧/٢، التصريح على التوضيح ٣٧٩/١.

وقيل: إن في قول الكوفيين تفصيلا؛ حيث أجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف إن كان مضمراً، وإن كان مظهراً والحال فعل جاز تقديم الحال على المجرور كذلك، وإن كان الحال اسماً فلا يجوز تقديمها على صاحبها المجرور. انظر: الارتشاف ٣٤٨/٢، التصريح ٣٨٠/١.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٤٦/٢ – ٤٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٣٦/٢ وما بعدها، المقاصد الشافية ٣٩/٢ وما بعدها. وقد قال ابن مالك في الألفية:

وسَبْقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قد ... أَبَوْا ولا أَمْنَعُهُ فقد وَرَدْ

أبَوْا ولا أمْنَعهُ فقد وَرَدْ

(٤) انظر: الكتاب ١٢٤/٢، المقتضب ٣٠٠/٤، شرح اللمع ١٣٧/١ – ١٣٨، شرح الكافية للرضي ٢٠٤/١، المقاصد الشافية ٤٦/٢.

(٥) انظر: شرح الجمل ٣٣٤/١ – ٣٣٥.

(٦) انظر: المقاصد الشافية ٤٣/٢ – ٤٤.

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾[١]، حيث إن الظاهر في (كافة) أنه حال من (الناس)، كما لو قال: للناس كافة. والعرب لا تستعمل (كافة) قط إلا حالاً[٢].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَقَالُوا۟ مَا فِى بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾[٣]، حيث قرئت (خالصاً) بالنصب بغير تاء[٤]، كما قرئت (خالصةً) بالنصب مع التاء[٥]. وتخرج هاتان القراءتان على أن النصب على الحال من الجار والمجرور المتأخر[٦].

٣- قوله -تعالى-: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[٧]، حيث قرأها عيسى بن عمر[٨] وغيره (مطوياتٍ) بالنصب، وذلك على الحال المتقدمة على صاحبها المجرور[٩].

---

(١) سورة سبأ، الآية [٢٨].

(٢) انظر: المقاصد الشافية ٢/ ٤٠.

(٣) سورة الأنعام، الآية [١٣٩].

(٤) وهي قراءة ابن جبير. انظر: المحتسب ١/ ٢٣٢، البحر المحيط ٤/ ٦٦٠، الدر المصون ٥/ ١٨٣ - ١٨٤.

(٥) وهي قراءة ابن عباس والأعرج وقتادة وابن جبير. انظر: المراجع السابقة.

(٦) انظر: المراجع السابقة. وأوضح المسالك ٢/ ٣٣٣.

(٧) سورة الزمر، الآية [٦٧].

(٨) أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي، مولى خالد بن الوليد المخزومي، أخذ القراءات والنحو عن عبدالله بن أبي إسحاق، وروى الحروف عن ابن كثير وابن محيصن، وروى عنه الأصمعي والخليل من في طبقتهم. كان يطعن على العرب. يقال إن له في النحو نيفا وسبعين مصنفا، ولم يظهر من ذلك إلا كتابان، هما: الجامع والإكمال. توفي سنة ١٤٩هـ. (انظر: أخبار النحويين البصريين ٣١، طبقات الزبيدي ٤٠، إنباه الرواة ٢/ ٣٧٤، مراتب النحويين ٣٢، معجم الأدباء ١٦/ ١٤٦، إشارة التعيين ٢٤٩، بغية الوعاة ٢/ ٢٣٧).

(٩) انظر: مختصر شواذ القرآن ١٣١، البحر المحيط ٩/ ٢٢١، الدر المصون ٩/ ٤٤٤.

٤- قول الشاعر:

إذا المَرْءُ أعْيَتْهُ الرِّيَاسَةُ ناشِئاً ... فَمَطْلَبُها كَهْلاً عَلَيْهِ شَدِيدُ[1]

ف (كهلاً) حال من ضمير عليه، وقد تقدم الحال على صاحبه المجرور.

٥- قول الآخر:

تَسَلَّيْتُ طُرّاً عنكُمُ بَعْدَ بَيْنِكُمْ ... بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي[2]

حيث قدم الحال (طرا) على صاحبها المجرور، وقد أراد: تسليت عنكم طراً.

أما من منع تقديم الحال على صاحبها المجرور، فقد احتجوا بأوجه من القياس منها:

١- إن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأن فعلاً واحداً لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً من ذلك التزامه التأخير[3].

٢- إن منع التقديم هذا بالحمل على حال المجرور بالإضافة، فكما امتنع هناك، امتنع هنا[4].

٣- إن حال المجرور شبيه بحالٍ عمل فيه حرف جر مضمنٍ معنى الاستقرار، نحو: زيد في الدار متكئاً، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله، لا يتقدم عليه في نحو: مررت بهندٍ جالسةً[5].

---

(١) ينسب البيت للمخبل السعدي. انظر: ملحق ديوانه ٣٢٤، كما ينسب للمعلوط السعدي، ولسويد بن حذاق العبدي. انظر: الحماسة ١/٥٧٦، شرح الحماسة للمرزوقي ١١٤٨/٣، شرح الكافية الشافية ٧٤٦/٢، منهج السالك ١٩٢، المقاصد الشافية ٤١/٢، خزانة الأدب ٢١٩/٣، ٢٢١.

(٢) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٣٣٨/٢، منهج السالك ١٩٢، أوضح المسالك ٣٢١/٢، المقاصد النحوية ١٦٠/٣، التصريح على التوضيح ٣٧٩/١.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٣٦/٢، منهج السالك ١٩١ – ١٩٢، المقاصد الشافية ٤٢/٢، التصريح على التوضيح ٣٧٩/١.

(٤) انظر: المراجع السابقة.

(٥) انظر: المراجع السابقة.

أما ما استدل به المجوّزون من الأدلة المسموعة السابقة وما شابهها، فقد ردّها المانعون، وخرجوها تخريجات عدة، منها:

(أ) إن السماع الوارد في المسألة قليل، فلا يجوز القياس عليه[1].

(ب) تخريج آية سبأ السابقة على أن (كافة) فيها حال من الكاف في (أرسلناك)[2]، أو أنها صفة لموصوف محذوف، أي: إلا إرسالة كافة للناس[3].

(جـ) إن النصب في (خالصة) و(مطويات) في الآيتين السابقتين، على إضمار عامل ناصب، تقديره، أعني مطويات، والجملة اعتراض بين المبتدأ والخبر[4].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول من أجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة ا لسابقة وغيرها، التي تقدم فيها الحال على صاحبها المجرور أحياناً، وأحياناً أخرى على صاحبها المجرور والعامل فيه[5].

٢- إن ما استدل به المانعون من أدلة قياسية غير مسلم، حيث إنه ليس من حق الحال أن يتعدى إليه الفعل بواسطة، إذا تعدى إلى صاحبه بها، بل حقه الاستغناء عنها لشبهه بالظرف؛ ولذلك يعمل فيه ما لا يتعدى بحرف كاسم الإشارة[6].

كما أن المجرور بحرف أصل للمجرور بالإضافة، أو كالأصل له، فلا يصح أن

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٦، المقاصد الشافية ٢/٤٣.

(٢) وينسب هذا التخريج للزجاج. انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٥٤.

(٣) وينسب هذا التخريج للزمخشري. انظر: الكشاف ٣/٢٩٠.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٦.

(٥) انظر: أمثلة أخرى على إجازة المسألة في شرح التسهيل ٢/٣٣٨ – ٣٣٩، المقاصد الشافية ٢/٤١ – ٤٢.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٣٩، المقاصد الشافية ٢/٤٣.

يحمل حال المجرور عليه ؛ لئلا يكون الأصل تابعاً للفرع عكس القاعدة[1].

٣- كما أن ردهم على أدلة المجوّزين غير مسلم كذلك ؛ فتخريج (كافة) في آية سبأ على أنه حال من الكاف يرده أنه جعل (كافة) حالاً مفرداً، ولا يعرف ذلك، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثاً[2].

أما تخريجها على أن (كافة) صفة لموصوف محذوف، فيرده أنه جعل (كافة) صفة ولم تستعمله العرب إلا حالاً[3].

الاختلاف في الحال المؤكدة:

اختلف النحويون في تعدد الحال بحسب معناها على قولين:

الأول: ذهب الجمهور إلى أن الحال تأتي على ضربين: الأول: أن تكون مبيّنة أو مؤسّسة، وهي التي لايستفاد معناها بدونها، كقولهم: جاء زيد راكباً. والثاني: المؤكّدة، وهي التي يستفاد معناها مما سبقها[4].

الثاني: أنكر الفراء الحال المؤكدة، وما ورد من ذلك رده إلى المبيّنة أو المؤسّسة[5]، وتابعه على ذلك من الأندلسيين السهيلي[6].

---

(١) انظر: المرجعين السابقين.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٣٧، المقاصد الشافية ٢/٤٠، التصريح على التوضيح ١/٣٧٩.

(٣) انظر: المراجع السابق.

(٤) انظر: الكتاب ١/٣٢٥، شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٦ – ٣٢٧، شرح التسهيل ٢/٣٥٥ – ٣٥٨، ارتشاف الضرب ٢/٣٦٢، المقاصد الشافية ٢/٧٣ وما بعدها، أوضح المسالك ٢/٣٤٢ وما بعدها.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٦٢، همع الهوامع (دار المعرفة) ١/٢٤٥، التصريح على التوضيح ١/٣٨٧.

(٦) انظر: المراجع السابقة.

الأدلة والمناقشة:

ذهب الجمهور إلى تقسيم الحال إلى مبينة ومؤكدة؛ فالمؤكدة قد تكون مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى، كما في قول الله -تعالى-: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[1].

فالحال هنا (رسولا) موافقة لعاملها (أرسلناك) في اللفظ والمعنى معاً. وقوله -تعالى-: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾[2]، في قراءة من نصب (النجوم) و(مسخرات)[3].

ومما جاءت مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى أيضاً، قول الشاعر:

قُمْ قائِماً قُمْ قائِماً ... صادَفْتَ عَبْداً نائِمَا[4]

فالحال (قائماً) مؤكدة للفظ عاملها ومعناه.

وكذلك قول الآخر:

أصِخْ مُصيخاً لِمَنْ أبْدَى نَصيحَتَهُ ... والْزَمْ تَوَقِّيَ خَلْطِ الجِدِّ باللَّعِبِ[5]

ف(مصيخاً) حال مؤكدة لعاملها (أصخ) لفظاً ومعنى.

وكما تأتي الحال مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنىً، فقد تأتي كذلك مؤكّدة له معنى

---

(١) سورة النساء، الآية [٧٩].

(٢) سورة النحل، الآية [١٢].

(٣) وهي قراءة سائر السبعة ما عدا رواية حفص عن عاصم برفعهما.

انظر: السبعة ٣٧٠، حجة القراءات ٣٨٦، البحر المحيط ٥١٢/٦، الدر المصون ٣٤٣/٥.

(٤) ينسب الرجز لامرأة من العرب. انظر: الخصائص ١٠٣/٣، أمالي ابن الشجري ١٦٤/١، شرح التسهيل ٣٥٧/٢، المقاصد النحوية ١٨٤/٣، تخليص الشواهد ٣١٤، المقاصد الشافية ٧٤/٢، همع الهوامع ٢٠٨/٥، خزانة الأدب ٣١٧/٩.

(٥) لم أقف له على نسبة. انظر: شرح التسهيل ٣٥٧/٢، شرح عمدة الحافظ ٤٤٠، أوضح المسالك ٣٤٢/٢، المقاصد النحوية ١٨٤/٣، المساعد ٤١/٢، المقاصد الشافية ٧٤/٢، التصريح على التوضيح ٣٨٧/١.

لا لفظاً، كما في قول الله -تعالى- ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[1]، وقوله: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[2]، وقوله: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾[3].

كما يمكن أن تكون الحال مؤكّدة لصاحبها، نحو قول الله -تعالى-: ﴿لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[4]، فـ(جميعاً) حال مؤكدة لصاحبها (من) الموصولة الواقعة فاعلاً.

ويمكن أن تكون الحال كذلك مؤكدة لمعنى جملة معقودة من جزءين ليس واحد منهما صالحا للعمل في الحال، نحو قولهم: هو الحق بيِّناً[5].

أما الفراء ومن تابعه، فقد احتجوا لمنعهم الحال المؤكدة، بأن الحال لابدّ من تجدد فائدة عند ذكرها، وما عده الجمهور من أمثلة الحال المؤكدة ليس كذلك[6].

ومن ثمَّ ذهبوا إلى تأويل الأمثلة السابقة وما شاكلها، وذلك بردها إلى الحال المؤسسة. ففي الآية الأولى السابقة يؤولون قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ﴾ بأنه بمعنى: أوجدناك، فيكون قوله تعالى: (رسولا) غير مستفاد من العامل.

كما أولوا البيت الأخير السابق بأن (أصخ) بمعنى: استمع، و(مصيخاً) ليس معناه مستمعاً مجرد استماع، بل معناه: مستمعاً في انتباه ويقظة ووعي وحرص. وهكذا الأمر مع بقية الشواهد[7].

---

(١) سورة البقرة، الآية [٦٠].

(٢) سورة التوبة، الآية [٢٥].

(٣) سورة النمل، الآية [١٩].

(٤) سورة يونس، الآية [٩٩].

(٥) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٥٧، أوضح المسالك ٢/٣٤٤ – ٣٤٦، التصريح على التوضيح ١/٣٨٧.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٦٢، حاشية يس على التصريح على التوضيح ١/٣٨٧.

(٧) انظر: أوضح المسالك ٢/٣٤٤، التصريح على التوضيح ١/٣٨٧.

وقيل: إنهم يعربون المنصوب إذا كان ما قبله دالاً عليه على أنه منصوب على القطع، كما لو قلت: جاء زيد الظريف، إذا كان زيد لا يعرف إلا بالظرف، ثم سقطت منه (أل) فقيل: جاء زيد ظريفاً، فينتصب على القطع[1].

الترجيح:

قبل ذكر القول الذي يظهر لي أنه أرجح في هذه المسألة، أشير إلى أن الفراء ومن وافقه لم يذكروا تأويلاً للنصوص التي جاءت فيها الحال مؤكدة لصاحبها؛ وذلك لأن النحاة المتقدمين لم يذكروا هذا النوع من أنواع الحال المؤكدة[2].

أما الراجح في هذه المسألة، فيظهر لي أنه قول الجمهور المثبتين للحال المؤكدة بأنواعها؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة وما شاكلها -وهي كثيرة في كلام العرب، بخاصة أمثلة الحال المؤكدة لعاملها معنى لا لفظاً- وهي تتظافر لإثبات ما ذهب إليه الجمهور.

٢- أن تأويل هذه النصوص بردها إلى الحال المبينة أمر في غاية التكلف، وهو ضرب من إخضاع النصوص القطعية للقاعدة الظنية.

الحال في (كلمته فاه إلى فيّ):

اختلف النحويون في تعيين الحال في قولهم: كلمته فاه إلى فيّ، وذلك على أقوال؛ أهمها:

الأول: ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن (فاه) نصب نَصْبَ الحال؛ لأنه واقع موقع (مشافهاً) ومؤد معناه[3].

---

(١) انظر: الارتشاف ٢/٣٦٢، حاشية يس على التصريح ١/٣٨٧.

(٢) انظر: المرجعين السابقين.

(٣) انظر: الكتاب ١/٣٩١، المقتضب ٣/٢٣٦، شرح المفصل ٢/٦١، شرح التسهيل ٢/٣٢٤، التصريح على التوضيح ١/٣٧٠.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن الأصل في هذا التركيب: كلمته جاعلاً فاه إلى فيّ، أو ملاصقاً. فـ(فاه) مفعول به[1]، وتابعهم من الأندلسيين ابن عصفور[2].

الثالث: ذهب الأخفش إلى أن أصل التركيب: كلمته من فيه إلى فيّ[3].

الأدلة والمناقشة:

ذكر سيبويه هذه المسألة في باب (ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به)[4]، ثم قال: «وذلك قولك: كلمته فاه إلى فيَّ، وبايعته يداً بيد، كأنه قال: كلمته مشافهةً، وبايعته نقداً، أي كلمته في هذه الحال»[5].

وقد لخص ابن عصفور مذهب الكوفيين، فقال: «ومثال مجيئها في حكم النكرة: أرسلها العراك، وطلبته جهدي، وكلمته فاه إلى فيّ... وإنما كانت هذه في تقدير النكرة لأنها ليست بالحال في الحقيقة، وإنما هي قائمة مقامها، ألا ترى أن الحال في الأصل إنما هي العوامل في هذه الأسماء في الحقيقة وهي نكرة، وأن الأصل: كلمته جاعلاً فاه إلى فيّ، وأرسلها معتركة العراك، وطلبته مجتهداً جهدي. وجاعل ومعتركة ومجتهد أسماء نكرة، لكن لما حذفناها وأقمنا هذه المعمولات مقامها أعربناها بإعرابها»[6].

---

(١) انظر: شرح المفصل ٦١/٢، شرح التسهيل ٣٢٤/٢، شرح الكافية ٢٠٣/١، التصريح على التوضيح ٣٧٠/١.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٦/١ – ٣٣٧.

(٣) انظر: المراجع في الهامس الثاني السابق من هذه المسألة.

(٤) الكتاب ٣٩١/١. وقد أورد المحقق في الهامش قول الرماني: «وإنما جاء في نسخة أنه حال وفي أخرى أنه مفعول، وليس بمتناقض، على أن فاه مفعول من جهة حقيقته في نفسه، وفي موضع الحال من جهة أنه وقع موقع جاعلاً فاه إلى في».

(٥) المرجع السابق.

(٦) شرح الجمل ٣٣٦/١ –٣٣٧.

أما الأخفش فإن (فاه) منصوب عنده بنزع الخافض، فالتقدير عنده: من فيه إلى فيّ، ثم حذفت (من) ونصب (فاه) بنزع الخافض[1].

الترجيح:

يظهر لي أن قول سيبويه وعامة البصريين في هذه المسألة راجح على غيره من الأقوال؛ وذلك لما يلي:

١- إن هذا القول «يقتضي تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبس ولا عدم للنظير، وذلك موجود بإجماع في هذا الباب وغيره، فوجب الحكم بصحته. ومن نظائره المستعملة في هذا الباب: بايعته يداً بيد... فإذا أجري ذلك المجرى كلمته فاه إلى فيّ توافقت النظائر وأمن الضائر»[2].

٢- يُرَد قول الكوفيين بأنه لو كان بإضمار (جاعلاً)، لما كان من الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره. ولجاز أن يقال: كلمته وجهه إلى وجهي وعينه إلى عيني، وأشباه ذلك. وامتناع ذلك دليل على صحة ما ذهب إليه سيبويه وموافقوه[3].

٣- يرد قول الأخفش بأنه يلزم منه تقدير (من) في موضع (إلى)، ودخول (إلى) في موضع (من)؛ لأن مبدأ غاية كلام المتكلم فمه لا فم غيره المخاطب. فلو كان معنى (من) مقصوداً لقيل: كلمته من فيّ إلى فيه، على إظهار (من)، وكلمته فيّ إلى فيه على تقديرها[4].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٢٤، شرح الكافية ١/٢٠٣، ارتشاف الضرب ٢/٣٣٥، التصريح على التوضيح ١/٣٧٠.

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٢٤ — ٣٢٥.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٦١، التصريح على التوضيح ١/٣٧٠.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٢٥، التصريح على التوضيح ١/٣٧٠.

ورود المصدر حالاً في قولهم: أما علماً فعالم:

يقال: أما علماً فعالم، وأما العلم فعالم، لمن يصف شخصاً بعلم و غيره، فيورد المستمع هذا القول كالمنكر عليه وصف المتحدث عنه بغير العلم.

وقد اختلف النحويون في التوجيه الإعرابي لـ(علماً) في حال التنكير والتعريف، وذلك على أقوال:

الأول: ذهب سيبويه إلى أن (علماً) المنكر حال، أما في حال التعريف فهو مفعول له[1].

الثاني: ذهب الأخفش إلى أن (علماً) المنكر كالمعرف مفعول مطلق[2].

الثالث: ذهب الكوفيون إلى أن المنكر كالمعرف مفعول به بفعل مقدر[3]. وتابعهم ابن مالك الذي علق على مذهبهم بقوله: «وهذا القول عندي أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب»[4]. كما تابعهم كذلك بعض المغاربة[5].

الأدلة والمناقشة:

تقدير قولهم: أما علماً فعالم عند سيبويه: مهما يذكر إنسان في حال علم فالذي وصفت عالم. فصاحب الحال على هذا التقدير المرفوع بفعل الشرط المحذوف، وفعل الشرط المحذوف هو ناصب الحال. ويجوز أن يكون ناصب الحال ما بعد الفاء إذا كان صالحاً للعمل فيما قبلها، والتقدير: مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم[6].

---

(١) انظر: الكتاب ١/٣٨٤-٣٨٧، شرح التسهيل ٢/٣٢٩، ارتشاف الضرب ٢/٣٤٤، التصريح على التوضيح ١/٣٧٤.

(٢) انظر: المراجع السابقة عدا الكتاب، وانظر: المساعد ٢/١٦.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) شرح التسهيل ٢/٣٣٠.

(٥) انظر: المساعد ٢/١٦.

(٦) انظر: المرجع السابق، وشرح التسهيل ٢/٣٢٩.

أما المعرف المنصوب نحو: أما العلمَ فهو عالم، فهو عند سيبويه مفعول لأجله، قال: «وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام؛ لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال، وبنو تميم كأنهم لا يتوهمون غيره، فمن ثمَّ لم ينصبوا في الألف واللام، وتركوا القبح. فكأن الذي توهم أهل الحجاز الباب الذي ينتصب لأنه موقوع له، نحو قولك: فعلته مخافة ذلك»(١).

فمحصل ما ذهب إليه سيبويه في هذا الباب أن الحجازيين ينصبونه على المفعول لأجله؛ لأنهم ينصبون المعرف كما ينصبون المنكر، والمفعول يكون نكرة ومعرفة. وأما بنو تميم فلم ينصبوا المعرف في هذا الباب، بل رفعوه على الابتداء، فدل على أن نصبه عندهم على الحال؛ لأنه هو الذي يلزم التنكير(٢).

أما الأخفش الذي يجعل المنصوب مصدراً مؤكداً في التنكير والتعريف، فتقدير: أما علماً فعالم عنده: مهما يكن من شيء فالمذكور عالم علماً، فلزم القائل أن يقدم (علماً) والعامل فيه ما بعد الفاء إن لم يقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله(٣).

أما ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم، فقد استدلوا له بما يلي:

١- ما حُكي عن قوم من العرب أنهم يقولون: أما العبيدَ فذو عبيد، وأما العبدَ فذو عبد(٤).

والكوفيون الذين يجعلون الباب على إضمار فعل، يكون التقدير عندهم: مهما تذكر العبيد(٥).

٢- ما حكاه الكوفيون من قولهم: أما البصرة فلا بصرة لك، وأما أباك فلا أب لك(٦).

---

(١) الكتاب ٣٨٥/١.

(٢) انظر: المرجع السابق ٣٨٥/١ – هـ١، شرح الكتاب للسيرافي ١١٨/٢ ب – ١١٩أ.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣٢٩/٢، المساعد ١٦/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٣٨٩/١، شرح التسهيل ٣٣٠/٢، ارتشاف الضرب ٣٤٥/٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣٣٠/٢، ارتشاف الضرب ٣٤٥/٢.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣٤٥/٢.

٣- ما رواه الكسائي عن العرب: أما قريشاً فأنا أفضلها. وتقديره: مهما تذكر قريشاً فأنا أفضلها، أو تصف قريشاً فأن أفضلها[1].

٤- قول الشاعر:

أَلا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلى أُمِّ مالِكٍ سَبيلٌ فَأَما الصبْرُ عَنْها فلا صبْرا[2]

حيث روي برفع (الصبر) على الابتداء، كما روي بالنصب، على تقدير: مهما ترم الصبرَ عنها فلا صبرَ[3].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول الكوفيين ومن وافقهم؛ وذلك لما يأتي:

١- قولهم «لا يخرج فيه شيء عن أصله، ولا يمنع من اطراده مانع»[4].

٢- مجيء أسماء معرفة منصوبة منقولة عن العرب، كما مر في الشواهد السالفة.

٣- يرد قول سيبويه بأن فيه إخراج المصدر عن أصله بوضعه موضع اسم الفاعل، كما أن فيه عدم الاطراد لجواز تعريفه[5].

٤- قول الأخفش السابق مردود لكون المصدر التوكيدي لا يكون معرَّفاً، كما رُد بأن المصدر المؤكد لا يطرد لـه في كل موضع، فقد تدخل الفاء على ما يمتنع عمل ما بعده فيما قبله نحو: أما علماً فلا علم له[6].

---

(١) انظر: المرجع السابق، وشرح التسهيل ٢/٣٣٠، المساعد ٢/١٧.

(٢) قائله ابن ميادة. انظر: ديوانه ١٣٤، الكتاب ١/٣٨٦، الأغاني ٢/٢٣٧، ٢٥١، الحماسة البصرية ٢/١١١، شرح أبيات سيبويه ١/٢٦٩، شرح التسهيل ٢/٣٣٠، أوضح المسالك ١/١٩٩، التصريح على التوضيح ١/١٦٥، خزانة الأدب ١/٤٥٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/٣٣٠، ارتشاف الضرب ٢/٣٤٥.

(٤) شرح التسهيل ٢/٣٣٠.

(٥) انظر: المرجع السابق

(٦) انظر: المرجع السابق، والمساعد ٢/١٦.

اجتماع الحال في جملة مع جار ومجرور أو ظرف تامين مكررين:

إذا اجتمع في جملة مفيدة وصف صالح للخبرية والحالية، ومعها جار ومجرور أو ظرف تامين ولكن غير مكررين، فقد أجمع النحاة على إجازة نصب الصفة على الحالية، ورفعها على الخبرية، نحو: في الدار زيد قائماً، وقائم[1].

أما إذا كان مع الصفة جار ومجرور أو ظرف تامان، وقد كُررا بضميرهما، نحو: زيد في الدار جالس فيها، فقد اختلف النحويون في وجوه إعراب هذه الصفة على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أنه يجب نصب الصفة على الحالية[2]، وتابعهم من الأندلسيين ابن الطراوة[3].

الثاني: أجاز البصريون نصب الصفة على الحالية ورفعها على الخبرية، والمختار عندهم النصب[4].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم لقولهم بإيجاب نصب الصفة على الحالية بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[5]، وقوله: ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا﴾[6]، بنصب (خالدين) في الآيتين.

---

(١) انظر: الإنصاف ٢٥٨/١، شرح التسهيل ٣٤٧/٢.

(٢) انظر: المرجعين السابقين، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤٢٩/٢، التبيين ٣٣٢، الارتشاف ٣٥٧/٢، البحر المحيط ١٤٧/١٠-١٤٨، المساعد ٣٣/٢.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣٥٧/٢، التذييل والتكميل ٨٨/٣، ابن الطراوة النحوي ١٢٩.

(٤) انظر: المراجع في الهوامش السابقة.

(٥) سورة هود، الآية [١٠٨].

(٦) سورة الحشر، الآية [١٧].

٢- إن الفائدة إنما تحصل في الثاني سواء كان جاراً ومجروراً أم ظرفاً إذا نصب الاسم، فيكون الجار والمجرور أو الظرف الأول خبراً، والثاني متعلقاً بالحال، «فيكون على هذا كلاماً مستقيماً لم يُلغ منه شيء، بخلاف ما إذا حملناه على الرفع، فقلنا: في الدار زيد قائمٌ فيها، فإنه تبطل فائدة (في) الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة، وحمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة»(١).

٣- جواز الرفع يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، فيكون التقدير في آية الحشر السابقة: فكان عاقبتهما أنهما خالدان فيها في النار(٢).

٤- الجار والمجرور أو الظرف الثاني لا يصلح أن يكون توكيداً؛ إذ لا يؤكد الظاهر بالمضمر، ولا المضمر بالظاهر، كما لا يستقيم تعلقه بالصفة؛ إذ يصبح له متعلقان، وهما: حرف جر عمل مرة في الظاهر وأخرى في مضمره(٣).

أما البصريون الذين أجازوا الرفع والنصب في الصفة، فقد احتجوا لذلك بالإجماع على جواز الأمرين إذا لم يكرر الظرف أو الجار والمجرور، فلا مانع من طرد المسألة وإن كرر الظرف والجار والمجرور؛ «لأن قصارى ما نقدر أن يكون مانعاً تكرُّرُ الظرف، لأن (في) الأولى تفيد ما تفيده الثانية، وهذا لا يصلح أن يكون مانعاً؛ لأن الأولى – وإن كانت تفيد ما تفيده الثانية – إلا أن الثانية تذكر على سبيل التوكيد، والتوكيد شائع في كلام العرب، مستعمل في لغتهم، وهذا لا خلاف فيه»(٤).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون؛ وذلك لما يأتي:

---

(١) الإنصاف ١/٢٥٩. وانظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٢٩.

(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٢٩، ابن الطراوة النحوي ١٢٩.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٣/٨٨أ، ابن الطراوة النحوي ١٢٩ – ١٣٠.

(٤) الإنصاف ١/٢٥٩.

١- إن قراءة النصب في الآيتين السابقتين لا تدل على امتناع الرفع، ولكن غاية ما تدل عليه رجحان النصب. ومما يدل على جواز الرفع أنه قرئ بالرفع في الآيتين السابقتين: (خالدون فيها)، و(خالدان فيها)[١].

٢- إن القول بالإضمار قبل الذكر في حال الرفع مردود بأن ذلك المضمر يعود على ما رتبته التقديم، وعود الضمير على متأخر لفظاً متقدم رتبةً جائز[٢].

٣- أما توكيد الظاهر بالمضمر والمضمر بالظاهر، فهي حجة مردودة بأن الظاهر هنا هو المضمر في المعنى، فهو مثل: مررت به أنت[٣].

---

(١) انظر: المرجع السابق، البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٢٩، البحر المحيط ١٠/١٤٧.

(وهي قراءة الأعمش وابن عبلة).

(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٣٠.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٣/٨٧ ب.

باب التمييز

تعريف التمييز:

اختلف النحويون في التمييز تعريفاً وتنكيراً ؛ وذلك على قولين :

الأول: ذهب الكوفيون إلى إجازة أن يكون التمييز معرفة[(١)] ، وتابعهم من الأندلسيين ابن الطراوة[(٢)].

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى أن التمييز واجب التنكير ولا يجوز تعريفه[(٣)].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم لجواز تعريف التمييز بوروده في أدلة مسموعة كثيرة ، منها :

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾[(٤)]، حيث قيل: إن (نفسه) منتصب على التمييز، وهو معرفة[(٥)].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[(٦)]، حيث نصبت (معيشتها) على التمييز، وهي معرفة[(٧)].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٦، البحر المحيط ١/٣٢٢، منهج السالك ٢٢٠-٢٢١، توضيح المقاصد ٢/١٧٥، المقاصد الشافية ٢/١١٤، شرح اللمحة البدرية ٢/١٤٦.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨١، البحر المحيط ١/٣٢٢، ابن الطراوة النحوي ١٤٠-١٤٢.

(٣) انظر: المقتضب ٣/٣٢، الأصول ١/٢٢٣، الإنصاف ١/٣١٥، منهج السالك٢٢١، المقاصد الشافية ٢/١١٤.

(٤) سورة البقرة، الآية [١٣٠].

(٥) انظر: البحر المحيط ١/٣٢٢.

(٦) سورة القصص، الآية [٥٨].

(٧) انظر: الدر المصون ٨/٦٨٧.

٣- قول العرب: غُبِن فلان رأيَه، ووَجِع بَطنَه، وألم رأسَه[1]، فـ(رأيه) و(بطنه) و(رأسه) كلها منصوبة على التمييز وهي معارف.

٤- ما حكاه الكسائي من قولهم: هو أحسن الناس هاتين، يريد: عينين[2]. و(هاتين) تمييز وهو معرفة.

٥- قول الشاعر:

رأيتُك لما أنْ عَرَفْتَ وجوهَنا ... صَدَدْتَ وطِبْتَ النفسَ ياقيْسُ عنْ عَمْرِو[3]

حيث إن (النفس) تمييز، وهو معرف بالألف واللام.

٦- قول الآخر:

ونأخُذُ بَعْدَهُ بِذِنابِ عَيْشٍ ... أجَبُّ الظَّهْرَ ليْسَ لَه سَنامُ[4]

حيث يروى البيت روايات عدة في عبارة (أجب الظهر)، منها: رفع (أجب) على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ونصب (الظهر) على التمييز مع أنه معرفة[5].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣٨٦/٢، البحر المحيط ٦٢٨/١، منهج السالك ٢٢١، المقاصد الشافية ١١٤/٢.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ١١٥/٢.

(٣) قائله راشد بن شهاب اليشكري. انظر: المفضليات ٣١٠، شرح اختيارات المفضل ١٣٢٥، شرح التسهيل ٣٨٦/٢، شرح عمدة الحافظ ١٥٣، ٤٧٩، منهج السالك ٢٢١، توضيح المقاصد ١٥١/١، المقاصد الشافية ١١٥/٢، المقاصد النحوية ٥٠٢/١، التصريح على التوضيح ١٥١/١، ٣٩٤.

(٤) قائله النابغة الذبياني: انظر: ديوانه ١٠٦، الكتاب ١٩٦/١، المقتضب ١٧٩/٢، شرح أبيات سيبويه ٢٨/١، الأغاني ٢٦/١١، أسرار العربية ٢٠٠، الإنصاف ١٣٤/١، شرح المفصل ٨٣/٦، البحر المحيط ٦٢٨/١، لسان العرب ٣٩٠/١ (ذنب)، المقاصد النحوية ٥٧٩/٣. وأجب الظهر: مقطوع الظهر، كأنه جمل قد قطع سنامه.

(٥) انظر: المقاصد النحوية ٥٨٢/٣ — ٥٨٣.

أما جمهور البصريين الذين أوجبوا تنكير التمييز، ولم يجيزوا أن يكون معرفة فـ«لأنه إذا كان معروفاً كان مخصوصاً، وإذا كان منكوراً كان شائعاً في نوعه»[1].

فالتمييز إنما «وضعه أن يكون بياناً لما استبهم، وهذا المعنى يمكن مع التنكير، وإذا كان كذلك فالعدول إلى التعريف من غير حاجةٍ إليه تكلف تأباه حكمة العرب»[2].

وقد تأول البصريون جميع الشواهد المسموعة السابقة وما شاكلها، وذلك على النحو التالي:

١- تأويل ما تعرف بالإضافة كما في آيتي البقرة والقصص السابقتين على تضمين الفعل غير المتعدي معنى فعل يتعدى، مثل تضمين (سفه) معنى ما يتعدى بنفسه كـ(ضيع) ونحوه. أو على إسقاط الجار، فكأن التقدير في: غبن رأيه: غبن في رأيه، وكذلك (سفه)، و(وجع)[3].

٢- حمل ما فيه الألف واللام عندهم على زيادة الألف واللام. ففي البيت الأول السابق أراد: وطبت نفساً[4].

٣- إن (هاتين) في رواية الكسائي السابقة، على نية التنكير، أو على حذف الجار، كأنه قال: هو أحسن الناس بهاتين، أي: زاد حسنُه على الناس بعينيه[5].

---

(١) المقتضب ٣/٣٢.

(٢) المقاصد الشافية ٢/١١٤.

(٣) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٢٣، شرح التسهيل ٢/٣٨٧، البحر المحيط ١/٦٢٨، المقاصد الشافية ٢/١١٦.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٦، المقاصد الشافية ٢/١١٦.

(٥) انظر: المقاصد الشافية ٢/١١٦.

وقد لجأ البصريون إلى تأويل ما ظاهره تعريف التمييز «لأنهم وجدوا عامة كلام العرب في التمييز على أن يكون منكراً، ولو جاز تعريفه عند العرب لكانوا خُلفاءَ أن يستعملوه كذلك كثيراً شائعاً، فلما لم يكن كذلك دل على قصدهم للتنكير، وأن ما عداه راجع إلى ما يعرض لهم من الشذوذات الخارجة عن معتاد كلامهم»[1].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه جمهور البصريين من إيجابهم تنكير التمييز؛ وذلك لما يأتي:

١- إن التمييز لم يوضع ليخبر عنه أصلاً، والتعريف إنما يدخل الاسم من حيث تحصل الفائدة بالإخبار عنه، فما لا يُخبرُ عنه لا حاجة إلى تعريفه[2].

٢- إن التمييز هو تفسير لمبهم، فلم يحتج إلى التعريف قياساً على الحال[3].

٣- لو صح تعريف التمييز لصح إضماره، وإضماره لا يصح ولم يأت في كلامهم، فثبت أنه لا يصح تعريفه[4].

٤- إن آية البقرة السابقة التي استدل بها الكوفيون، تخرّج على أن (سفه) فيها يتعدى بنفسه، حيث حُكي أن (سفِه) بكسر الفاء يتعدى كـ(سفّه) بفتحها وتشديدها، وقيل: إنها لغة[5].

٥- إنه لو صح تعريف التمييز بناءً على الشواهد السابقة المسموعة، لكان تعريف الحال أولى؛ إذ ورد منه معرفاً ما يساوي ما ورد من التمييز، إن لم يكن أكثر[6].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: المقاصد الشافية ١/١١٤.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١/١٢٣، البحر المحيط ١/٦٢٨.

(٦) انظر: منهج السالك ١٨٤، ابن الطراوة النحوي ١٤٢.

تقديم التمييز على عامله المتصرف:

أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلاً متصرفاً[1]. واختلفوا في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكسائي إلى إجازة تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً[2]، ووافقه المبرد من البصريين[3]، وإلى ذلك ذهب ابن مالك[4]، وأبو حيان[5].

الثاني: ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى منع تقديم التمييز على عامله وإن كان فعلاً متصرفاً[6].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكسائي ومن تابعه على إجازة تقديم التمييز على عامله المتصرف بما يأتي:

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٣، شرح التسهيل ٢/٣٨٩-٣٩٠.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/٨٢٨، شرح المفصل ٢/٧٤، شرح التسهيل ٢/٣٨٩، المقاصد الشافية ٢/١٤٢.

(٣) انظر: المقتضب ٣/٣٦. وانظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٩. والذي يظهر أن ابن مالك وافق سيبويه وأكثر البصريين في هذه المسألة في الألفية، حيث قال:

وعاملَ التمييز قدِّم مطلَقا   والفعلُ ذو التَّصْريف نزْراً سُبِقا

انظر: المقاصد الشافية ٢/١٣٩ — ١٤٠.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٨٥.

(٦) انظر: الكتاب ١/٢٠٤ —٢٠٥، المقتضب ٣/٣٦، الإنصاف ٢/٨٢٨، شرح المفصل ٢/٧٤، شرح التسهيل ٢/٣٨٩.

١- قول الشاعر:

أتهْجُــرُ لَيْــلى بالفِــراقِ حَبيــبَها وَمــا كــانَ نَفْساً بالفِراقِ تَطيبُ[(١)]

حيث قدم التمييز (نفساً) على العامل فيه (تطيب)، والتقدير: وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفساً[(٢)].

٢- قول الآخر:

ضَــيَّعْتُ حَــزْمِيَ في إبْعاديَ الأملا ومــا ارْعَوَيْتُ ورأسي شيْباً اشتعلا[(٣)]

حيث قدم التمييز (شيباً) على الفعل العامل فيه (اشتعل).

٣- قول الآخر:

ولسْــتُ إذا ذَرْعــاً أضيقُ بِضارعٍ ولا يــائِسٍ عــنْد التَّعَسُّرِ من يُسْرِ[(٤)]

حيث قدم التمييز (ذرعا) على العامل فيه (أضيق).

٤- قول الآخر:

أنفْســاً تَطيــبُ بِنَيْــلِ المُــنى وداعــي المَــنونِ يُــنادي جِهــارا[(٥)]

---

(١) قائله المخبل السعدي. انظر: ديوانه ٢٩٠، المقتضب ٣/٣٧، الأصول ١/٢٢٤، الخصائص ٢/٣٨٤، أسرار العربية ١٩٧، الإنصاف ٢/٨٢٨، شرح المفصل ٢/٧٤، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٣، شرح التسهيل ٢/٢٨٩، المقاصد النحوية ٣/٢٣٥، لسان العرب ١/٢٩٠ (حبب).

(٢) انظر: الإنصاف ٢/٨٢٩.

(٣) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٩، شرح عمدة الحافظ ٤٧٨، منهج السالك ٢٢٨، المغني ٢/٤٦٢، المساعد ٢/٦٦، المقاصد النحوية ٣/٢٤٠، المقاصد الشافية ٢/١٤١.

(٤) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٩، شرح الكافية الشافية ٢/٧٧٧، شرح عمدة الحافظ ٤٧٨، منهج السالك ٢٢٨، المقاصد الشافية ٢/١٤١، المقاصد النحوية ٣/٢٣٣.

(٥) قائله بعض الطائيين. انظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٩، شرح عمدة الحافظ ٤٧٧، منهج السالك ٢٢٩، أوضح المسالك ٢/٣٧٢، المغني ٢/٤٦٣، المقاصد الشافية ٢/١٤١، المقاصد النحوية ٣/٢٤١، شرح شواهد المغني ٢/٨٦٢.

حيث قدم التمييز (نفساً) على العامل فيه (تطيب).

٥- قياس هذه المسألة على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف[١].

أما من منع تقديم التمييز على عامله -وإن كان متصرفاً- فقد استُدل لرأيه بما يأتي:

١- إن التمييز منقول من الفاعل، ألا ترى أنك إذا قلت: تصبب زيد عرقاً، وتفقأ الكبش شحماً، أن المتصبب هو العرق، والمتفقئ هو الشحم. فلما كان هو الفاعل لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً[٢].

٢- شَبَه التمييز بالنعت في أنه بيان لما قبله، فلا يتقدم، كما لا يتقدم النعت[٣].

٣- إن العامل في التمييز غير متصرف؛ لأن ناصبه تمام الكلام لا الفعل المذكور[٤].

٤- إن الأصل في الحال والتمييز امتناع التقديم لضَعْف العامل. ألا ترى أنه لا يعمل العامل فيهما إلا نكرتين، لكن الحال أشبهت الظرف، فجاز تقديمها كما جاز تقديم الظرف، وبقي التمييز على أصل الامتناع[٥].

٥- إن المانع أنهم كرهوا الاتساع بعد الاتساع مع اعتبار الفاعلية في الحقيقة؛ وذلك أن التمييز فاعل في الأصل، وقد أوهن بجعله كالفضلات، فلو قدم لازداد وهناً إلى وهنه، فمُنع لأنه إجحاف[٦].

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٨٣٠، شرح التسهيل ٢/٣٨٩، الارتشاف ٢/٣٨٥.

(٢) انظر: الخصائص ٢/٣٨٤، الإنصاف ٢/٨٣٠، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٤.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٤، المقاصد الشافية ٢/١٤٢-١٤٣.

(٤) انظر: المرجعين السابقين.

(٥) انظر: المقاصد الشافية ٢/١٤٣.

(٦) انظر: الملخص في ضبط قوانين العربية ١/٣٩٧، شرح التسهيل ٢/٣٩٠، المقاصد الشافية ٢/١٤٣-١٤٤.

وقد رد المانعون ما استدل به المجوّزون من الأدلة المسموعة بأنه لو كان مقولاً لسُمع، لكنه لم يُسمع إلا نادراً في الشعر الذي هو محل الضرورة، فدل على أن العرب تمنعُ منه قصداً[1].

كما خرّج المانعون كذلك الأدلة المسموعة السابقة على أوجه تخرجها عن أن تكون دليلاً للمجيزين. من ذلك ما قالوه في البيت الأول السابق، حيث قالوا إن الرواية الصحيحية للبيت:

وما كان نفسي بالفراق تطيبُ

فلا حجة في البيت عندئذ[2].

وقيل إن (تطيب) في الرواية الأولى يمكن أن يكون صفة للنفس، وتكون (نفساً) خبراً لكان، كأنه قال: وما كان حبيبُها نفساً بالفراق طيبةً[3].

ولو سُلم بصحة الرواية الأولى، فإن (نفساً) تكون منصوبة بفعل مقدر، كأنه قال: أعني نفساً، لا على التمييز[4].

الترجيح:

يظهر لي أن مدار هذه المسألة إجازةً ومنعاً على السماع، أما القياس فقد جيء به ليعضد الرأي المبني أساساً على السماع. وقد اختلف في تقدير المسموع في هذه المسألة، بين من قال إنه جاء في الشعر قليلاً على طريق الشذوذ، فلا يكون فيه حجة؛ ولذلك منع المسألة. وآخر رأى أن المسموع في هذه المسألة كثير[5]، فأجاز القياس عليه، ومن ثم أجاز المسألة.

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٨٣١، المقاصد الشافية ٢/١٤٢.

(٢) انظر: الخصائص ٢/٣٨٤، الإنصاف ٢/٨٣١، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٤.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٤.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٨٥.

والذي يظهر لي أن تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً «لو كان جائزاً عند العرب لكثر نظماً ونثراً كثرةً لا يمكن فيها تأويل، كما كثُر تقديم الحال على عامله إذا كان فعلاً، نظماً ونثراً كثرة لا يمكن فيها تأويل... فلما كان الأمر على خلاف ذلك، دل دلالة واضحةً على امتناع العرب من تقديمه على عامله وإن كان فعلاً»[1].

---

(١) المقاصد الشافية ٢/١٤٧.

باب حروف الجر

مجيء الباء بمعنى (عن):

ترد الباء للدلالة على عدة معان، منها: الإلصاق، والاستعانة، والسبب، والقسم. واختلف النحويون في دلالة الباء على معنى (عن)، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى إجازة أن تدل الباء على معنى المجاوزة، الذي يفيده (عن)[1]، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك[2]، والشاطبي[3].

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى نفي هذا المعنى عن الباء[4]، وتابعهم على ذلك الشلوبين[5]، وابن عصفور[6].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن تابعهم لما ذهبوا إليه بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[7]، حيث إن المعنى: فاسأل عنه[8].

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٦٧، ارتشاف الضرب ٢/٤٢٨، منهج السالك ١/٢٤٨، الجنى الداني ١٠٥، المقاصد الشافية ٢/٢٣٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/١٥٢، وقد قال ابن مالك في الألفية:

بالبا استعنْ وعدِّ عوِّض ألصِق ... ومثلَ مَعْ ومِنْ وعَنْ بها انطِقِ

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٢/٢٢٧ – ٢٢٨.

(٤) انظر: الكتاب ٤/٢١٧، المقتضب ٤/١٤٢، الارتشاف ٢/٤٢٨، الدر المصون ١/١٥، المغني ١٤٢، الجنى الداني ١٠٨ – ١٠٩.

(٥) انظر: شرح المقدمة الجزولية ٢/٨٢٨ – ٨٢٩.

(٦) انظر: شرح جمل الزجاجي ١/٤٩٧

(٧) سورة الفرقان، الآية [٥٩].

(٨) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٢٨، المقاصد الشافية ٢/٢٢٧.

٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ﴾[1]، أي: عن الغمام[2].

٣- قوله -تعالى-: ﴿يَسۡعَىٰ نُورُهُم بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَٰنِهِم﴾[3]، أي: وعن أيمانهم[4]، ويقوي ذلك قوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ لَأٓتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ﴾[5].

٤- قول العرب: رميت عن القوس وبالقوس وعلى القوس. يريدون بذلك معنى واحداً[6].

٥- قول الشاعر:

فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي ... خَبِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ[7]

أراد: فإن تسألوا عن النساء.

٦- قولُ الآخر:

سَأَلَتْنِي بِأُنَاسٍ هَلَكُوا ... شَرِبَ الدَّهْرُ عَلَيْهِم وأَكَلْ[8]

أراد: سألتني عن أناس.

٧- قول الآخر:

---

(١) سورة الفرقان، الآية [٢٥].

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٦٧.

(٣) سورة الحديد، الآية [١٢].

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٥٢، المقاصد الشافية ٢/ ٢٢٨.

(٥) سورة الأعراف، الآية [١٧].

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٦٧.

(٧) قائله علقمة بن عبدة. انظر: ديوانه ٣٥، المفضليات ٣٩٢، أدب الكاتب ٥٠٨، تأويل مشكل القرآن ٥٦٨، الاقتضاب ٣/ ٣٤٤، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٦، رصف المباني ٢٢٢، ارتشاف الضرب ٢/ ٤٢٨، البحر المحيط ٨/ ١١٥، المقاصد الشافية ٢/ ٢٢٧.

(٨) قائله النابغة الجعدي. انظر: ديوانه ٩٢، ٩٨، الأزهية في علم الحروف ٢٨٥، لسان العرب (طرب) ١/ ٥٥٧، (أكل) ١١/ ٢٢.

تُسـائِلُ بِـابْنِ أَحْمَرَ من رَآه أَعَـارَتْ عَيْـنُهُ أَمْ لَـمْ تَعَـارا[1]

أراد: تسائل عن ابن أحمر.

أما من منع دلالة الباء على معنى (عن)، فقد خرّج النصوص السابقة وما شاكلها تخريجات أخرى، مخرجةً للباء عن المعنى الذي قرره لها الكوفيون.

من ذلك ما قيل من أن الباء دالة على السببية في آية الفرقان السابقة، حيث إن المعنى: فاسأل بسببه خبيراً؛ لأن طلب السؤال منه عام، فكأنه قال: إذا سألت بسببه عن شيء، فقد وقعت بسؤالك على خبير به[2].

وكذلك هو المعنى في قول الشاعر الأول، حيث أراد: إن تسألوا بسبب النساء، أي لتعلموا حالهن[3].

كما خُرجت الشواهد السابقة كذلك على تضمين الفعل معنى فعل آخر يصل بالباء، فيعامَل معاملته، فيكون التقدير في آية الفرقان السابقة: فاطلب به خبيراً. وفي قول الشاعر الأول: فإن تطلبوني بالنساء أي بأخبارهن؛ لأن السؤال طلب في المعنى[4].

والذي دعا المانعين لهذه التخريجات رأيهم في كون التضمين في الأفعال أولى منه في الحروف؛ وذلك لأن الحروف لا تتصرف وتلزم مواضعها التي وضعت فيها بخلاف الأفعال[5].

---

(١) قائله عمرو بن أحمر. انظر: ديوانه ٧٦، أدب الكاتب ٥٠٨، جمهرة اللغة ١/٢٨، المنصف ١/٢٦٠، ٣/٤٢، أمالي ابن الشجري ٢/٣٠٢، الاقتضاب ٣/٣٤٥، شرح المفصل ١٠/٧٥، خزانة الأدب ٥/١٩٨.

ويروى المصراع الأول: وربَّـتَ سـائلٍ عـنّي حِـفِيٍّ

ومعنى: أعارت: صارت عوراء.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٩٧، ارتشاف الضرب ٢/٤٢٨.

(٣) انظر: المرجعين السابقين.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٩٧، الجنى الداني ١٠٥-١٠٦.

(٥) انظر: المرجعين السابقين. و انظر: الخصائص ٢/٣٠٨-٣١٠.

الترجيح:

الذي يظهر لي أن الخلاف في هذه المسألة «راجع إلى تحقيق أصل، وذلك أن أهل البلدين متفقون على أنه موقوف على السماع؛ إذ المجيزون لا يجيزونه في كل موضع، والمانعون إنما سوغوا التأويل فيما سُمِع، وهم لا يجيزون مثل ذلك على ذلك التأويل، وأيضا الحمل على المعنى لا يقاسُ في كل موضع، ولم يعدوا هذا الموضع مما يقاس.

وإذا ثبت هذا، وكان ما ورد من وقوع الحروف في مواضع أخر لم يكثر كثرةً يعتد بها في القياس، رده المانعون إلى أصل آخر لاحتماله، ولم يعتبر المجيزون ذلك الاحتمال أخذاً بالظاهر، وعملاً بالظن في أن تلك الحروف قد أدت تلك المعاني، كما أدت معانيها المتفق عليها»[1].

لذلك فلا مانع - في نظري- من أن يكون من المعاني الفرعية لحرف الباء ورودها بمعنى (عن)، بخاصة أن الشواهد السابقة محتملة لذلك.

ثم إنه ليس من المستنكر في الحروف تعويض بعضها من بعض «وإذا كان كذلك حصل الأنسُ بوقوع بعض حروف الجر موقع بعض لوجود النظائر»[2].

مجيء الباء بمعنى (على):

كما اختلف النحويون في مجيء الباء بمعنى (عن)، اختلفوا كذلك في مجيئها بمعنى (على)، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى إثبات هذا المعنى للباء[3]، وتابعهم ابن مالك[4].

---

(١) المقاصد الشافية ٢/ ٢٣٤.

(٢) المرجع السابق ٢/ ٢٣٦.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٨٦، ارتشاف الضرب ٢/ ٤٢٨، الجنى الداني ١٠٨، همع الهوامع (ت أحمد شمس الدين) ٢/ ٣٣٧.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٥٢، الارتشاف ٢/ ٤٢٨.

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى نفي هذا المعنى، وتأويل ما أوهم ذلك برده إلى المعاني الأصلية للباء[1].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن تابعهم لمجيء الباء بمعنى (على) بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: (ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً)[2]، حيث قالوا: إن الباء في (بقطنار) و(بدينار) بمعنى (على)، أي: على قنطار، وعلى دينار[3]. ومما يؤكد ذلك أن الفعل نفسه قد عدي بـ(على) في آيات أخرى، مثل قوله -تعالى-: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾[4]، وقوله ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾[5].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ﴾[6]، حيث قيل: إن المراد: فأثابكم غماً على غم[7].

٣- قول الله -تعالى-: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾[8]، حيث إن معنى (بهم): عليهم، ومما يؤكد ذلك قوله -تعالى-: ﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾[9]، وقوله: ﴿لَتَمُرُّونَ

(١) انظر: الكتاب ٢١٧/٤، المقتضب ١٢٨/٤، الدر المصون ١٥/١، المغني ١٣٧، الجنى الداني ١٠٨-١٠٩.

(٢) سورة آل عمران، الآية [٧٥].

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٤٠/١، شرح التسهيل ١٥٢/٣.

(٤) سورة يوسف، الآية [١١].

(٥) سورة يوسف، الآية [٦٤].

(٦) سورة آل عمران، الآية [١٥٣].

(٧) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٤٠/١.

(٨) سورة المطففين، الآية [٣٠].

(٩) سورة يوسف، الآية [١٠٥].

عَلَيۡهِم﴾[1]، فتعدى الفعل (مر) بـ(على) مما يدل على أن معنى: مررت به: مررت عليه[2].

٤- قول الشاعر:

أربٌّ يَبولُ الثُّعْلُبانُ بِرأسِهِ ... لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ الثَّعالبُ[3]

فبرأسه معناها: على رأسه، ومما يؤكد ذلك عجز البيت نفسه، حيث قال: من بالت عليه[4].

أما جمهور البصريين الذين أنكروا مجيء الباء بمعنى (على)، فقد خرّجوا الشواهد السابقة تخريجات تؤول بالباء إلى معانيها الأصلية، فقيل: إن الباء في آية آل عمران الأولى للإلصاق[5].

أما الباء في قوله: ﴿فَأَثَٰبَكُمۡ غَمَّۢا بِغَمّٖ﴾[6]، فقيل: للسببية، على معنى أن متعلق الغم الأول الصحابة، ومتعلق الغم الثاني قتل المشركين يوم بدر، والمعنى: فأثابكم غماً بالغم الذي أوقعه على أيديكم بالكفار يوم بدر[7].

كما لجأ جمهور البصريين إلى القول بتضمين الفعل لا الحرف معنى فعل آخر يتعدى بالباء؛ وذلك بناء على رأيهم بأن التضمين في الأفعال أولى منه في

---

(١) سورة الصافات، الآية [١٣٧].

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٥١، ارتشاف الضرب ٢/ ٤٢٨، المغني ١٤٢.

(٣) قائله العباس بن مرداس السلمي. انظر: ملحق ديوانه ١٥١، أمثال أبي عبيد ١٢٢، أدب الكاتب ١٠٣، ٢٩٠، جمهرة اللغة ١١٨١، شرح التسهيل ٣/ ١٥٢، المغني ١٤٢، لسان العرب ١/ ٢٣٧ (ثعلب)، شرح شواهد المغني ٣١٧، همع الهوامع (أحمد شمس الدين) ٢/ ٣٣٧.

(٤) انظر: المغني ١٤٢.

(٥) انظر: البحر المحيط ٣/ ٢٢٢، الدر المصون ٣/ ٢٦٦.

(٦) سورة آل عمران، الآية [١٥٣].

(٧) انظر: الدر المصون ٣/ ٤٤٢.

الحروف ؛ وذلك لأن الحروف لا تتصرف وتلزم مواضعها التي وضعت فيها بخلاف الأفعال[1].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك من جواز مجيء الباء بمعنى (على) في بعض المواضع ؛ وذلك لما يأتي:

١- للشواهد المسموعة السابقة، التي يترجح فيها القول - اعتماداً على القرائن المعنوية- بأن الباء دالة على الاستعلاء، حتى قال صاحب الدر المصون عند تناوله لآية آل عمران الأولى السابقة: «قوله: (بدينار): في هذه الباء أوجه، أحدها: أنها على أصلها من الإلصاق، وفيه قلق... والثالث: إن الباء بمعنى على، وقد عُدي بها كثيراً»[2].

٢- للأدلة التي ذكرتها في فقرة الترجيح الخاصة بالمسألة السابقة[3].

مجيء الباء للدلالة على التبعيض:

اختلف النحويون في مجيء الباء بمعنى (من) فتدل على التبعيض، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى إثبات هذا المعنى للباء[4]، وممن تابعهم على ذلك ابن قتيبة[5]، والفارسي[6]، وكذلك ابن مالك[7].

---

(١) انظر: الخصائص ٢/٣٠٨-٣١٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٩٧، الجنى الداني ١٠٥-١٠٦، المقاصد الشافية ٢/٢٣٠.

(٢) الدر المصون ٣/٢٦٦.

(٣) انظر مسألة: مجيء الباء بمعنى (عن).

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٢٧، التذييل والتكميل ٤/١٢ب-١٤أ، الجنى الداني ٤٦، المقاصد الشافية ٢/٢٣٤، جواهر الأدب ٤٢، همع الهوامع (ت أحمد شمس الدين) ٢/٣٣٧.

(٥) انظر: المراجع السابقة، وتأويل مشكل القرآن ٥٧٧.

(٦) انظر: الارتشاف ٢/٤٢٧، الهمع (ت شمس الدين) ٢/٣٣٧.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/١٥٢ – ١٥٣، الارتشاف ٢/٤٢٧.

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى نفي هذا المعنى عن الباء[1]، وتابعهم ابن عصفور[2].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز مجيء الباء بمعنى (من) دالة على التبعيض بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَاعْلَمُواْ أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾[3]، حيث قال ابن قتيبة: إن المعنى: من علم الله[4].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[5]، حيث قيل: إن الباء في (برؤوسكم) للتبعيض[6].

٣- قول الله -تعالى-: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[7]، حيث قيل: إن التقدير فيها: يشرب منها[8].

٤- قول العرب: أخذت بثوب زيد. ومعلوم أن الأخذ إنما يكون ببعض الثوب[9].

---

(١) انظر: الكتاب ٤/٢١٧، المقتضب ٤/١٤٢، والمراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة.

(٢) انظر: شرح الجمل ١/٤٩٦.

(٣) سورة هود، الآية [١٤].

(٤) انظر: تأويل مشكل القرآن ٥٧٧.

(٥) سورة المائدة، الآية [٦].

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن ٦/٥٩، الدر المصون ٤/٢٠٩، المقاصد الشافية ٢/٢٢٥ -٢٢٧.

(٧) سورة الإنسان، الآية [٦].

(٨) انظر: المقاصد الشافية ٢/٢٢٥، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٣٦.

(٩) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٩٦.

٥- قول الشاعر:

شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثُمَّ ترفَّعَتْ ... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ(١)

حيث أراد: شربن من ماء البحر.

٦- قول الآخر:

فَلَثَمْتُ فَاهَا آخِذاً بِقُرونِها ... شُرْبَ النَّزِيفِ بِبَرْدِ ماءِ الحَشْرَجِ(٢)

حيث أراد: شرب النزيف من برد ماء الحشرج.

أما من منع دلالة الباء على التبعيض، فقد استدل بأنه لو كانت كذلك لصح أن يقال: زيد بالقوم، تريد: من القوم، وقبَضت بالدراهم، أي: من الدراهم(٣).

كما قيل: إن كون الباء للتبعيض شيء لا يعرفه أهل اللغة ولا ورد به ثَبَت(٤).

أما ما استدل به المجوِّزون، فقد خرجه المانعون تخريجات مخالفة لما ارتضاه أصحاب القول الأول؛ من ذلك ما قيل في آية المائدة السابقة، من أن الباء فيها للإلصاق، والمراد: ألصقوا المسح برؤوسكم(٥).

---

(١) قائله أبو ذؤيب الهذلي. انظر: شرح أشعار الهذليين ١/١٢٩، معاني القرآن للفراء ٣/٢١٥، تأويل مشكل القرآن ٥٧٥، الخصائص ٢/٨٥، سر صناعة الإعراب ١/١٣٥، ٤٢٤، أمالي ابن الشجري ٢/٢٧٠، شرح التسهيل ٣/١٥٣، البحر المحيط ١٠/٣٦١، المقاصد الشافية ٢/١٥٢، ٢٢٤، خزانة الأدب ٣/١٩٣. والنئيج: الصوت الذي يصحب المر السريع.

(٢) قائله عمر بن أبي ربيعة. انظر: ملحقات ديوانه ٤٨٠، ولجميل بثينة في ديوانه ٤٢. وانظر: الأغاني ١/١٨٤، جمهرة اللغة ١١٣٣، الحماسة البصرية ٢/١١٤، شرح التسهيل ٣/١٥٢، المقاصد الشافية ٢/٢٢٤، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٣٦. والنزيف: السكران المنزوف العقل. والحشرج: الماء الذي تحت الأرض لا يفطن له، فإذا حُفر عنه ذراع جاش بالماء.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/٣٣٧.

(٤) انظر: سر صناعة الإعراب ١/١٢٣، المقاصد الشافية ٢/٢٢٦.

(٥) انظر: الكشاف ١/٥٩٧، الدر المصون ٤/٢٠٩.

وقيل: إن الباء فيها زائدة كقوله -تعالى-: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[1]، وقيل: إن ذلك هو ظاهر كلام سيبويه، حيث حكى: خشّنتُ صدرَه وبصدره، ومسحت رأسه وبرأسه، بمعنى واحد[2].

وقيل الأمر نفسه في آية الإنسان السابقة[3].

أما قول العرب السابق، فقيل فيه: إن التبعيض فيه مفهوم من معنى الكلام، وإنما أعطت الباء إلصاق الأخذ بالثوب، وقد علم أن اليد لا تختلط بجميع الثوب[4].

وخرج البيتان السابقان على زيادة الباء كذلك[5].

وخرجا أيضاً على تضمين (شربن) معنى (روين) فعومل معاملته وعُدي بالباء[6].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول بإجازة دلالة الباء على التبعيض؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة المحتملة لهذا المعنى.

٢- للأدلة التي ذكرتها في فقرة الترجيح الخاصة بمسألة: مجيء الباء بمعنى (عن)، مما يغني عن إعادتها في هذا الموضع.

---

(١) سورة البقرة، الآية [١٩٥].

(٢) انظر: الكتاب١/٧٤، الدر المصون٤/٢٠٩، المقاصد الشافية٢/٢٢٦.

(٣) انظر: البحر المحيط١٠/٣٦٠-٣٦١.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٤٩٦.

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب١/١٣٥، البحر المحيط١٠/٣٦١.

(٦) انظر: شرح التسهيل٣/١٥٣، الارتشاف٢/٤٢٨، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٣٧.

٣- إن ما قيل من أن دلالة الباء على التبعيض غير معروف عند أهل اللغة، هذا القول شهادة على النفي، وقول من أثبت التبعيض شهادة على الإثبات، وشهادة الإثبات مقدمة على شهادة النفي بحسب ما تقرر في علم الأصول(١). فمن حفظ حجة على من لم يحفظ.

٤- إن الزيادة خلاف الأصل، فلا يقال بها ما وُجد عنها مندوحة، وقد وُجدت المندوحة؛ وذلك بأن تكون الباء للتبعيض(٢).

٥- إن كون الباء للإلصاق لا ينافي كونها للتبعيض؛ لأن معنى الإلصاق هو الأصل فيها، ثم يدخل عليه ما سواه من المعاني(٣).

مجيء (عن) بمعنى (بعد):

المعنى الأصلي لـ(عن) هو المجاوزة، حيث يكون مجرورها مجاوَزاً أو مجاوِزاً. واختلف النحويون في دلالة (عن) على معاني أخرى، من ذلك اختلافهم في مجيئها بمعنى (بعد)، وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون مجيء (عن) بمعنى (بعد)(٤)، وتابعهم ابن مالك(٥)، والمالقي من الأندلسيين(٦).

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٢/٢٢٦.

(٢) انظر: المرجع السابق.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٤٧، المساعد ٢/٢٦٧، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٩.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/١٦٠-١٦١. وانظر: المراجع السابقة، والمقاصد الشافية ٢/٢٤٣-٢٤٤.

(٦) انظر: رصف المباني ٤٣٠ – ٤٣١.

الثاني: منع جمهور البصريين أن تأتي (عن) بمعنى (بعد)، وردوا ما أوهم ذلك إلى معناها الأصلي، وهو المجاوزة[1].

الأدلة والمناقشة:

استدل من جوز مجيء (عن) بمعنى (بعد) بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾[2]، حيث إن (عن) في الآية بمعنى (بعد)، بدليل قوله -تعالى-: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾[3].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾[4]، حيث إن المعنى: بعد قليل يكون كذا[5].

٣- قول الله -تعالى-: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾[6]، معناه: حالاً بعد حال[7].

٤- قول الشاعر:

وَيُضْحي فَتيتُ المِسْكِ فَوْقَ فِراشِها ... نَـؤُومُ الضُّحى لم تَنْتَطِقْ عن تَفَضُّلِ[8]

معناه: لم تنطق بعد تفضل.

---

(١) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة، والكتاب ٤/٢٢٦-٢٢٧.

(٢) سورة النساء، الآية [٤٦]. وسورة المائدة، الآية [١٣].

(٣) سورة المائدة، الآية [٤١]. وانظر: المغني ١٩٧، همع الهوامع (ت شمس الدين ٢/٣٥٩).

(٤) سورة المؤمنون: آية ٤٠.

(٥) انظر: المقاصد الشافية ٢/٢٤٣.

(٦) سورة الانشقاق: آية ١٩.

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/١٦٠-١٦١، البحر المحيط ١٠/٤٣٨-٤٣٩.

(٨) قائله امرؤ القيس. انظر: ديوانه ١٧، أدب الكاتب ٥١٣، سر صناعة الإعراب ٢/٥٧٥، شرح القصائد السبع الطوال ٦٥، الاقتضاب ٢/٢٧٢، ٣/٣٦٦، ضرائر الشعر ٢٣٥، رصف المباني ٤٣٠، المقاصد الشافية ٢/٢٤٣، لسان العرب ١٣/٢٩٥ (عنن). لم تنتطق: لم تشد عليها نطاقاً. والتفضل: لبس ثوب واحد.

٥- قول الآخر:

قَــرِّبا مَــرْبِطَ الــنَّعامَةِ مِــنِّي ... لَقِحَــتْ حَــربُ وائِلٍ عن حِيالِ[1]

أي: بعد حيال، والمعنى: حملت بعد أن كانت تُضرَب فلا تحمل.

٦- قول الآخر:

وَمَــنْهَلٍ وَرَدْتُــهُ عَــنْ مَنْهَلِ ... قَفْــرَيْنِ هَــذا ثَــمَّ ذا لم يُؤْهَــلِ[2]

المعنى: وردته بعد منهلٍ.

٧- قول الآخر:

لَــئِنْ مُنِيتَ بنا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ ... لا تُلْفِــنا عــن دِمــاءِ القَومِ نَنْتَفِلُ[3]

معناه: لئن منيتَ بنا بعد غب معركة.

أما من منع مجيء (عن) بمعنى (بعد)، فقد ردها في كل هذه الأمثلة وما شابهها إلى المعنى الأصلي وهو المجاوزة، مستدلاً بأنه لو كانت بمعنى (بعد) لجاز أن تقع موقعها، فيقال: جئت عن العصر: أي بعده[4].

الترجيح:

يترجح لي جواز مجيء (عن) بمعنى (بعد)؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة، حيث تتظافر جميعها في إثبات هذا المعنى لـ(عن)، ويؤكد بعضها مجيء لفظ (بعد) في آية أخرى مشابهة، كما في آية النساء

(١) قائله الحارث بن عباد. انظر: أدب الكاتب ٥١٣، الحيوان ١/٢٢، ٣/٢٨٤، المنصف ٣/٥٩، الاقتضاب ٢/٢٨١، ٣/٣٦٥، شرح التسهيل ٣/١٦١ رصف المباني ٤٣٠، المقاصد الشافية ٢/٢٤٣، لسان العرب ٧/٨٢ (قلص)، ١٣/٢٩٥ (عنن)، خزانة الأدب ١/٤٧٢. ولقحت: حملت. والحيال: من حالت الناقة أي: لا تحمل.

(٢) قائله العجاج. انظر: ديوانه ١٥٧، أدب الكاتب ٥١٣، الأزهية ٢٩١، الاقتضاب ٣/٣٦٦، أمالي ابن الشجري ٢/٢٦٩، المخصص ١٤/٦٧، رصف المباني ٤٣١، المغني ١٩٧، المقاصد الشافية ٢/٢٤٣.

(٣) قائله الأعشى. انظر: تخريج البيت ص ٢٩٧.

(٤) انظر: همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٩.

والمائدة السابقتين، والقرآن يوضح بعضه بعضاً.

٢- إن دلالة (عن) على معنى (بعد) لا يتعارض مع معناها الأصلي وهو المجاوزة؛ لأن معنى البعدية أمر فرعي لـ(عن).

٣- إنه ليس من المستنكر أن تكون (عن) مرادفة لـ(بعد)؛ وذلك لتقارب معنى البعدية والمجاوزة؛ لأن الشيء إذا جاء بعد الشيء فقد عدا وقته وجاوزه[1].

مجيء (عن) بمعنى الباء:

اختلف النحويون في مجيء (عن) بمعنى الباء دالة على الاستعانة، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون وابن قتيبة إلى إثبات هذا المعنى لـ(عن)[2]، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين ابن السيد[3]، وابن مالك[4]، والمالقي[5].

الثاني: ذهب أكثر البصريين إلى نفي هذا المعنى عن (عن)، وأولوا ما استدل به الكوفيون وأرجعوه إلى معنى المجاوزة، وهي الدلالة الأصلية لـ (عن)[6]. وممن تابعهم على ذلك ابن عصفور[7].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أثبت معنى الاستعانة لـ(عن) بما يأتي:

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٦٧، ارتشاف الضرب ٢/٤٤٧، الجنى الداني ٢٤٩، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٨.

(٣) انظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ٣/٣٦٠ وما بعدها، خزانة الأدب ١٠/١٣٦.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/١٦٠، المساعد ٢/٢٦٧.

(٥) انظر: رصف المباني ٤٣١ — ٤٣٢.

(٦) انظر: المراجع السابقة، والكتاب ٤/٢٢٦ — ٢٢٧.

(٧) انظر: شرح الجمل ١/٥١٣.

١- قول الله -تعالى-: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا﴾(١)، حيث قيل: إن (عن) بمعنى الباء؛ لأن (حفي) لا يتعدى بـ(عن)، بل بالباء كقوله -تعالى-: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ بِى حَفِيًّا﴾(٢).

٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾(٣)، أي: بالهوى(٤).

٣- ما حكاه الفراء عن العرب: رميت عن القوس وبالقوس وعلى القوس، يراد به معنى واحداً(٥).

٤- قول الشاعر:

تَصُدُّ وتُبْدي عَنْ أسِيلٍ وتَتَّقي ... بِناظِرَةٍ مِن وَحْشِ وجْرَةَ مُطْفِلِ(٦)

أي: بأسيل، ولا يكون المعنى: تصد عن أسيل وتبدي به، ولا تصد بأسيل وتبدي عنه؛ لأنه يكون من باب التنازع في الإعمال، ومن شرط إعمال الأول في هذا الباب إبراز الضمير بعد الثاني إن كان منصوباً أو مجروراً. فإذا لابدّ في البيت من إخراج (عن) عن معنى المزايلة إلى معنى الباء(٧).

وقيل: (عن أسيل) متعلق بـ(تصد)، فتكون (عن) نائبة عن الباء؛ لأن (صدّ) إنما يتعدى بالباء، تقول: صد بوجهه عني(٨).

---

(١) سورة الأعراف، الآية [١٨٧].

(٢) سورة مريم، الآية [٤٧]. وانظر: الدر المصون ٥/٥٣١.

(٣) سورة النجم، الآية [٣].

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٤٧، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٨.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٦٧، شرح التسهيل ٣/١٦٠، المغني ١٩٨.

(٦) قائله امرؤ القيس. انظر: ديوانه ١٦، أدب الكاتب ٥٠٩، الأزهية ٢٨٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١٣، المخصص ١٤/٦٥، الجنى الداني ٢٤٩، رصف المباني ٤٣٢، لسان العرب ٥/٢٨٠ (وجر)، ١٢/١٦٧ (خدم)، خزانة الأدب ١٠/١٢٥. الأسيل: الخد المتطامن المستوي. الوجرة: موضع بين مكة والبصرة.

(٧) انظر: رصف المباني ٤٣٢.

(٨) انظر: أدب الكاتب ٥٠٩، خزانة الأدب ١٠/١٢٦.

٥- كما استدل من أجاز مجيء (عن) بمعنى الباء، بأن الباء ترد بمعنى (عن)، فكما جاز ذلك، جاز أيضاً أن تكون (عن) للاستعانة[١].

أما من منع مجيء (عن) بمعنى الباء، فقد قال: إن (عن) في الشواهد السابقة على بابها دالة على المجاوزة. ولو جاز أن تقع (عن) موقع الباء، لجاز أن يقال: تكلم عن خير، أي: به[٢].

ومن التخريجات التي حملت عليها النصوص السابقة ما يأتي:

١- إن التقدير في آية النجم السابقة: ما صدر نطقه عن الهوى[٣].

٢- إن (عنها) في آية الأعراف السابقة متعلقة بـ(يسألونك)، أما جملة (كأنك حفي) فمعترضة، وصلتها محذوفة، والتقدير: حفي بها[٤].

٣- إن بيت الشعر السابق لا حجة فيه للمجيزين؛ لأن قوله: عن أسيل، متعلق بـ(تبدي)، يقال: أبدى عن كذا[٥]. وقيل: إن (عن) زائدة بالنسبة إلى (تبدي)[٦]. وقيل: إن (أبدى) في البيت فعل لازم يتعدى بـ(عن)؛ لأنك تقول: أبديت عن الشيء، فيكون (عن) على بابه، ويكون (أبدى) جاء متعدياً ولازماً[٧].

٤- كما خُرج البيت السابق كذلك على تضمين (تبدي) معنى (تكشف) فعدي بـ(عن)[٨].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٥/٢٣٩، الدر المصون ٥/٥٣١.

(٢) انظر: همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٩.

(٣) انظر: المرجع السابق ٢/٣٥٩، وجواهر الأدب ٤٠٦.

(٤) انظر: البحر المحيط ٥/٢٣٩، الدر المصون ٥/٥٣١.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١٣.

(٦) انظر: خزانة الأدب ١٠/١٢٦.

(٧) انظر: المرجع السابق.

(٨) انظر: المرجع السابق، والبحر المحيط ٥/٥٣٩.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز مجيء (عن) بمعنى الباء؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة.

٢- إن مما يرجح كون (عن) بمعنى الباء في آية الأعراف السابقة قراءة: ﴿كأنك حفي بها﴾[١]، «وهي تدل لمن ادعى أن (عن) بمعنى الباء»[٢].

٣- إن التخريجات السابقة للمانعين غير مسلمة؛ فالقول بزيادة (عن) في البيت خلاف الأصل، ولا يلجأ إلى ذلك ما دامت هناك مندوحة، وقد وُجدت؛ وذلك بأن يقال: إن (عن) بمعنى الباء.

كما أن تقدير (صدر) في آية النجم السابقة بعيدٌ، ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى ذلك.

وقد مضى في المسائل السابقة أن القول بدلالة حروف الجر على معاني أصلية لا يتعارض مع القول بأن لها معاني فرعية، «وقد تقدم في غير موضع أن الحروف لا يوضع بعضها موضع بعض إلا إذا كان الحرف في معنى الآخر، أو مردوداً إليه بوجهٍ ما»[٣].

مجيء (عن) للتعليل:

اختلف النحويون في مجيء (عن) بمعنى اللام دالة على التعليل، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى إثبات هذا المعنى لـ(عن)[٤]، وتابعهم على ذلك ابن

---

(١) انظر: الشواذ ٤٧، البحر المحيط ٥/٢٣٩، الدر المصون ٥/٥٣٢.

(٢) الدر المصون ٥/٥٣٢.

(٣) رصف المباني ٤٣٢.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٤٧، المساعد ٢/٢٦٧، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٨ – ٣٥٩.

قتيبة[1]، ومن الأندلسيين. ابن السيد[2]، وابن عطية[3]، وابن مالك[4]، والمالقي[5].

الثاني: ذهب أكثر البصريين إلى نفي معنى التعليل عن (عن)، وما أوهم ذلك أولوه وأرجعوه إلى المعنى الأصلي لـ(عن) وهو دلالتها على المجاوزة[6].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أثبت مجيء (عن) للتعليل بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾[7]، حيث قيل: إن (عن) في الآية للتعليل، والتقدير: لأجل موعدة وعدها إياه[8].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾[9]، حيث قيل: إن (عن) في الآية للتعليل، فهي متعلقة بـ(تاركي)، والمعنى: لا يكون قولك سبباً لتركنا آلهتنا؛ إذ هو مجرد عن آية[10].

٣- قول الشاعر:

وَلَقَدْ شَهِدْتُ إذا القِداحِ تَوَحَّدتْ
وشَهِدْتُ عِنْدَ اللَّيْلِ مَوْقِدَ نارِها

---

(١) انظر: أدب الكاتب ٥١٤ — ٥١٥.

(٢) انظر: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب (دار الجيل) ٤٤٥ — ٤٤٦.

(٣) انظر: المحرر الوجيز ١٧٠/٩، البحر المحيط ١٦٧/٦.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٦٠/٣، المساعد ٢٦٦/٢.

(٥) انظر رصف المباني ٤٣١.

(٦) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق، والكتاب ٢٢٦/٤ — ٢٢٧.

(٧) سورة التوبة، الآية [١١٤].

(٨) انظر: البحر المحيط ١٦٧/٦، الدر المصون ٣٤٢/٦.

(٩) سورة هود، الآية [٥٢].

(١٠) انظر: المحرر الوجيز ١٧٠/٩، البحر المحيط ١٦٧/٦.

عَــنْ ذاتِ أوْلِــيَةٍ أُساوِدُ رَبَّها وكَــأنَّ لَــوْنَ المِلْحِ لَوْنُ شِفارِها[1]

حيث جاء (عن) بمعنى: من أجل[2].

٤- قول الآخر:

لِــورْدٍ تَقْلِــصُ الغِــيطانُ عَنْهُ يَــبُذُّ مَفــازَةَ الخَمْــسِ الكِمــالِ[3]

قوله: عنه: أي من أجله[4].

أما البصريون فقد نفوا مجيء (عن) للتعليل، وقالوا: هي على بابها في النصوص السابقة وما شاكلها، دالة على المجاوزة. فالتقدير في آية التوبة السابقة: وما كان استغفار إبراهيم إلا صادراً عن موعدة وعدها إياه[5].

و(عن قولك) في آية هود السابقة حال من الضمير في تاركي، أي: وما نترك آلهتنا صادرين عن قولك[6].

---

(١) قائل البيتين النمر بن تولب. انظر: ديوانه ٣٥١، أمالي القالي ٢/١٥٩، أدب الكاتب ٥١٤، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٤٦، سمط اللآلي ٧٨٣، رصف المباني ٤٣١.
ومعنى (إذا القداح توحدت): اشتد الزمان وغلت الأسعار فأخذ كل واحد قدحاً.
وذات الأولية: أراد أنها أكلت وليا بعد ولي، والولي أصله المطر الذي يلي الوسمي، وأراد ههنا النبات الذي أنبته الولي. والمساودة والسواد: المسارة، فهو يساره ليخدعه عنها. والشفار: السكاكين العراض، شبه ما جمد من الشحم على السكين بالملح لبياضه.

(٢) انظر: أدب الكاتب ٥١٥، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٤٦.

(٣) قائله لبيد بن ربيعة العامري. انظر: ديوانه ٨٣، أدب الكاتب ٥١٤، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٤٥. يصف الشاعر حمير وحش تسير لورود الماء وهي شديدة العطش فهي تسرع، فكأن الغيطان تقصر من سرعتها. والغيطان: المواضع المنخفضة من الأرض. ويبذ: يقطع. وأراد بالخمس الكمال: مسيرها إلى الماء خمس ليالٍ كاملة.

(٤) انظر: أدب الكاتب ٥١٤، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٤٥.

(٥) انظر: همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٩.

(٦) انظر: الكشاف ٢/٢٧٥، البحر المحيط ٦/١٦٧، المغني ١٩٧، الدر المصون ٦/٣٤٢.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز مجيء (عن) بمعنى اللام دالة على التعليل؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة حيث تحتمل أن تكون (عن) بمعنى: لأجل.

٢- إنه لا تعارض بين أن يكون لـ(عن) معنى أصلي، وهو دلالتها على المجاوزة، ومعاني أخرى فرعية، منها دلالتها على التعليل.

٣- إن ما لا يحتاج إلى تقدير وتأويل أولى مما يحتاج إليه، ولذلك فإن حمل (عن) على اللام في النصوص السابقة أسلم، لبعده عن التقدير والتأويل المتعسف.

٤- إنه يقال: قام فلان لك عن إكرامك، وشتمك عن مزاحٍ معك، والمعنى: من أجل[1].

دلالة (عن) على الاستعلاء:

من معاني (عن) التي اختلف فيها النحويون دلالتها على الاستعلاء فتكون بمعنى (على)، حيث اختلف النحويون في ذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون أن تكون (عن) بمعنى (على)[2]، ووافقهم ابن قتيبة[3]. كما تابعهم من الأندلسيين ابن مالك[4]، والمالقي[5].

---

(١) انظر: رصف المباني ٤٣١.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٤٧، المساعد ٢/٢٦٦، الجنى الداني ٤٦، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٩، التصريح على التوضيح ٢/٤.

(٣) انظر: أدب الكاتب ٥١٢ — ٥١٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/١٥٩ — ١٦٠، الارتشاف ٢/٤٤٧.

(٥) انظر: رصف المباني ٤٣١.

الثاني: منع أكثر البصريين أن تكون (عن) دالة على الاستعلاء[1].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز مجيء (عن) بمعنى (على)، فتدل على الاستعلاء بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿إِنِّىٓ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى﴾[2]، فـ(حب الخير) مفعول (أحببت) لأنه بمعنى: آثرت، و(عن) على هذا بمعنى (على)، أي: على ذكر ربي؛ لأنه يروى في التفسير أن سليمان -عليه السلام- عرض الخيل حتى شغلته عن صلاة العصر أول الوقت حتى غربت الشمس[3].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾[4]، و(عن) بمعنى: على. قال ابن مالك: «ومن استعمال (عن) للاستعلاء قولهم: بخل عنك، والأصل: بخل عليك؛ لأن الذي يُسأل فيبخل يحمِّل السائل ثقل الخيبة مضافاً إلى ثقل الحاجة، ففي بخل معنى ثقُل، فكان حقيقاً أن يشاركه في التعدي بعلى، فإن عُدي بعن كان معناها معنى على. وأيضاً فإن شحّ وضنّ بمعنى بخل، وتعديتهما في الغالب بعلى لا بعن، فكانت بخل أحق بذلك، إلا أن بخل أكثر استعمالاً فعديت بعن نيابة عن على؛ لأنها أخف منها»[5].

٣- قول الشاعر:

لاهِ ابنُ عَمِّكَ لا أُفضِلْتَ في حَسَبٍ ... عَنِّي ولا أنتَ دَيَّاني فَتَخزوني[6]

---

(١) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق، الكتاب ٤/٢٢٦ - ٢٢٧.

(٢) سورة ص، الآية [٣٢].

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤٠٥، البحر المحيط ٩/١٥٤، الدر المصون ٩/٣٧٦.

(٤) سورة محمد: الآية [٣٨].

(٥) شرح التسهيل ٣/١٥٩ - ١٦٠.

(٦) قائله ذو الإصبع العدواني. انظر: ديوانه ٨٩، إصلاح المنطق ٣٧٣، أدب الكاتب ٥١٣، مجالس العلماء ٧١، الأغاني ٣/١٠٨، الخصائص ٢/٢٨٨، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٤١، أمالي ابن الشجري ٢/١٣، ٢٦٩، الإنصاف ١/٢٩٤، شرح المفصل لابن يعيش ٨/٥٣، شرح التسهيل ٣/١٥٩، لسان العرب ١١/٥٢٥ (فضل)، ١٣/١٦٧ (دين)، خزانة الأدب ٧/١٧٣. والديان: القائم بالأمر المجازي به. يخزوه: يسوسه ويدبر أمره.

أراد: لا أفضلت عليّ، أي: لا يعلو حسَبك على حسبي، من قولهم: أفضلتُ على الرجل، إذا أوليته فضلاً[1].

٤- قول الآخر:

لَـوْ أنّك تُلقي حَنْظلاً فوقَ بَيْضِنا ... تَدَحْـرجَ عـن ذي سامِهِ المتَقارِبِ[2]

أراد: تدحرج على ذي سامه المتقارب.

٥- حمل (عن) على (على) ومجيئها بمعناها كما جاءت (على) بمعنى (عن)[3]، حيث حُملت إحداهما على الأخرى، فكان بينهما ضرب من التكافؤ[4].

أما من منع مجيء (عن) للاستعلاء، فقد استدل بأنه لو جاز ذلك، لجاز أن يقال: زيد عن الفرس، بمعنى: عليه. وعدم إجازة ذلك ونحوه دليل على أن (عن) مفيدة أبداً لمعنى المجازة، ولا تقع بمعنى (على)[5].

أما ما استدل به المجيزون فقد أوله المانعون، وأرجعوه إلى المعنى الأصلي لـ(عن)، وهو المجاوزة.

من ذلك ما قيل في آية (ص) السابقة، فقد قيل: إن (أحببت) ضُمِّن معنى (أنبت)، فلذلك تعدى بـ(عن)، وقيل: إن (أحببت) من أحبَّ البعير، إذا سقط وبرك من الإعياء. والمعنى: قعدت عن ذكر ربي، فيكون (حب الخير) على هذا مفعولاً من أجله[6].

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/١٥٩، المقاصد الشافية ٢/٢٤٩.

(٢) قائله قيس بن الخطيم. انظر: ديوانه ٨٦، أدب الكاتب ٥١٣، مجالس ثعلب ١٨٤، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٤٢، المقاصد الشافية ٢/٢٤٩، لسان العرب ١٢/٣١٣ (سوم). وصف الشاعر شدة تلاصقهم في الحرب لكثرة العدد. والسام: عروق الذهب ويعني بذي سامه: البيض المذهب.

(٣) انظر مسألة: مجيء (على) بمعنى (عن).

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٢/٢٤٩.

(٥) انظر: همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٩.

(٦) انظر: البحر المحيط ٩/١٥٤، الدر المصون ٩/٣٧٦.

والمسلك نفسه سُلك مع آية (محمد) السابقة، حيث قيل: إن (يبخل) ضُمّن معنى فعل آخر متعدٍّ بـ(عن) مثل (يرغب)، أو (يمسك). وقيل: إن (بخل) يتعدى بعلى وبعن، يقال: بخلت عليه وعنه[1].

وقيل في قول الشاعر الأول السابق: إن (أفضلت) مضمّن لمعنى تجاوزت في الفضل؛ ولذلك عُدي بـ(عن)[2]. وقيل: يجوز أن يكون (أفضلت) من قولهم: أفضل الرجل، إذا صار ذا فضلٍ في نفسه، فيكون معنى البيت: ليس لك فضل تنفرد به عني وتحوزه دوني. فتكون (عن) واقعةً موقعها غير مبدلة من (على)[3].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز مجيء (عن) دالة على الاستعلاء؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة، التي تحتمل أن تكون (عن) فيها دالة على الاستعلاء.

٢- أن مذهب المانعين يضطر القائل به إلى التأويل والتقدير، وما لا يحتاج إلى ذلك أولى، يقول عباس حسن -متحدثاً عن مذهب من يجيز قيام حروف الجر بعضها عن بعض-: «لا شك أن المذهب الثاني نفيس، كما سبق؛ لأنه عملي وبعيد من الالتجاء إلى المجاز، والتأويل ونحوهما من غير حاجة. فلا غرابة في أن يؤدي الحرف عدة معان مختلفة وكلها حقيقي، كما سبق، ولا غرابة في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد؛ لأن هذا كثير في اللغة، ويسمى بالمشترك اللفظي»[4].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٤٧٨/٩، الدر المصون ٧٠٨/٩، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٣٥٩/٢.

(٢) انظر: الاقتضاب (دار الجيل) ٤٤٢، شرح الكافية للرضي ٣٤٢/٢، خزانة الأدب ١٨٨/٧.

(٣) انظر: الاقتضاب (دار الجيل) ٤٤٢، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٣٥٩/٢، خزانة الأدب ١٨٩/٧.

(٤) النحو الوافي ٤١٤/٢.

مجيء (على) بمعنى الباء:

ترد (على) للدلالة على الاستعلاء، إما حسّاً كقوله -تعالى-: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[1]، أو معنىً نحو قوله -تعالى-: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[2].

واختلف النحويون في مجيء (على) بمعنى الباء، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الفراء والكوفيون إلى إثبات هذا المعنى لـ(على)[3]، ووافقهم ابن قتيبة[4]، كما تابعهم من الأندلسيين ابن مالك[5].

الثاني: ذهب البصريون إلى منع ذلك، ولم يثبتوا لـ(على) إلا معنى الاستعلاء[6]، ووافقهم من الأندلسيين ابن عصفور[7].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أثبت مجيء (على) بمعنى الباء بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾[8]، حيث قالوا: إن (على) الأولى في الآية بمعنى الباء[9].

---

(١) سورة المؤمنون، الآية [٢٢].

(٢) سورة البقرة، الآية [٢٥٣].

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٨٦، ارتشاف الضرب ٢/٤٥٣، البحر المحيط ٥/١٢٨، الدر المصون ٥/٤٠٢، المساعد ٢/٢٧١، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٦.

(٤) انظر: أدب الكاتب ٥١٦ – ٥١٧.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/١٦٢، ١٦٥، الارتشاف ٢/٤٥٣.

(٦) انظر: المراجع في الهامش الثالث السابق عدا معاني القرآن، وانظر: الكتاب ٤/٢٣٠ – ٢٣١.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١٠ – ٥١١.

(٨) سورة الأعراف، الآية [١٠٥].

(٩) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٨٦، البحر المحيط ٥/١٢٨.

٢- وضع العرب الباء موضع (على)[1]؛ من ذلك قولهم:

رميت على القوس وبالقوس. وقولهم: جئت على حال حسنة وبحال حسنة. وقولهم: اركب على اسم الله، أي: باسم الله. وقولهم: عَنُف عليه وبه، وخرُق عليه وبه[2].

٣- قول الشاعر:

شَدّوا المَطِيَّ على دَلِيلٍ دائبٍ ... ما بَيْنَ كاظِمَةَ وسَيْفِ الأَجْفَرِ[3]

أي: بدليل.

٤- قول الآخر:

وكَأنَّهُنَّ رِبابَةٌ وكَأنَّهُ ... يَسَرٌ يُفيضُ على القِداحِ ويَصْدَعُ[4]

أراد: بالقداح.

٥- كما استدل المجيزون كذلك بأن (على) تأتي بمعنى الباء، كما تأتي الباء بمعنى (على) في نحو قول الله -تعالى-: ﴿وَلَا تَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾[5]، أي: على كل صراط[6].

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٨٦/١، شرح الجمل لابن عصفور ٥١٠/١.

(٢) انظر: المرجعين السابقين، وأدب الكاتب ٥١٦ – ٥١٧.

(٣) قائله عوف بن عطية بن الخرع. انظر: أدب الكاتب ٥١٧، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٤٩ – ٤٥٠. يصف الشاعر قوماً رحلوا فشدوا مطيهم. وكاظمة: اسم بئر. والسيف: ساحل البحر.

(٤) قائله أبو ذؤيب الهذلي. انظر: ديوان الهذليين ٦/١، أدب الكاتب ٥١٧، المخصص ١٨/١٤، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٥٠، شرح الجمل لابن عصفور ٥١١/١. والرِّبابة: الخرقة التي تجمع فيها قداح الميسر، وأراد الشاعر القداح هنا. اليسر: المقامر صاحب الميسر. ويفيض: يدفع. يصدع: يصيح بأعلى صوته هذا قدح فلان. والشاعر يصف أتنا وحماراً وحشياً.

(٥) سورة الأعراف، الآية [٨٦].

(٦) انظر: البحر المحيط ١٢٨/٥، الدر المصون ٤٠٢/٥.

٢- قوله -تعالى-: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾(١)، حيث قيل: إن (على) في الآية بمعنى (مع)(٢).

٣- قوله -تعالى-: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾(٣)، حيث قيل: إن (على) بمعنى (مع)(٤).

٤- قول الشاعر:

كَأَنَّ مُصَفَّحَاتٍ فِي ذُرَاهُ ... وأنواحاً عَلَيْهِنَّ المَآلِي(٥)

أي: كأن مصفحات على ذرى السحاب وأنواحاً معهن المآلي(٦).

٥- قول الآخر:

وبُردانِ مِنْ خَالٍ وسَبْعونَ دِرْهَماً ... عَلى ذاك مَقْروظٌ مِنَ القَدِّ مَاعِزُ(٧)

أي: مع ذاك.

٦- قول الآخر:

إِنّي عَلى مَا تَرَيْنَ مِنْ كِبَرِي ... أَعْلَمُ مِنْ حَيْثُ تُؤكَلُ الكَتِفُ(٨)

---

(١) سورة الرعد، الآية [٦].

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٦٣/٣، المغني ١٩٠ - ١٩١، التصريح على التوضيح ١٥/٢.

(٣) سورة إبراهيم، الآية [٣٩].

(٤) انظر: الكشاف ٣٨١/٢، البحر المحيط ٤٤٩/٦، الدر المصون ١١٦/٧.

(٥) قائله لبيد بن ربيعة العامري. انظر: ديوانه ٩٠، أدب الكاتب ٥١٧، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٥٠. ومصفحات: أراد النساء يصفحن، أي: يصفقن. وذراه: أعاليه. والأنواح: النساء ينحن. والمآلي: جمع مئلاة، وهي خرق يمسكهن النوائح ويلطمن بهنّ خدودهن.

(٦) انظر: أدب الكاتب ٥١٧.

(٧) قائله الشماخ بن ضرار. انظر: ديوانه ١٨٨، أدب الكاتب ٥١٧، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٥١. والخال: ثياب تصنع باليمن. والمقروظ: الجلد المدبوغ بالقرظ. والماعز: الشديد المحكم.

(٨) قائله قيس بن الخطيم. انظر: ديوانه ٢٣٩، الكشاف ٣٨١/٢، البحر المحيط ٤٤٩/٦، الدر المصون ١١٦/٧.

أي: مع ما ترين من كبري.

أما من منع دلالة الحرف (على) على معنى المصاحبة، فقد رد قول المجيزين، بأنه لو جاز ما ادعيتم لَصحّ أن يقال: جاء زيد على عمرو، أي: معه. وامتناع ذلك دليل على أن (على) لا ترد بمعنى (مع)[1].

أما ما استدل به المجيزون فقد أوله المانعون على تضمين الفعل معنى آخر يتعدى بالحرف (على)، وكان ذلك أولى؛ لأن «التصرف في الأفعال أولى من التصرف في الحروف. وأيضاً فإن الفعل إذا عُدي خلاف تعديه الذي له في الأصل، كان لذلك مسوغ، وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى أو نقيضه، وليس لجعل الحرف بمعنى حرف آخر مسوغ»[2].

ومن أمثلة التأويل التي لجأ إليها المانعون ما ذكروه في قول الله -تعالى-: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ﴾[3]، حيث قالوا: إن (على) في الآية ليست بمعنى (مع) -كما ادعاه المجوّزون-، ولكنها على بابها، فيجوز أن يكون على حذف مضاف، أي: على لسان رجل. وقيل المعنى: أنزل إليكم ذكر على رجل[4].

وقيل عن آية إبراهيم السابقة: (على) على بابها من الاستعلاء المجازي[5].

وقيل في بيت الشاعر الثاني السابق: أراد عيبة من أدم فيها هذه الثياب، ف(على) في هذا التفسير واقعة موقعها وليست ببدل من (مع)؛ لأن هذه الأشياء إذا كانت في المقروظ، فالمقروظ عليها مشتمل. ويجوز أن يريد: وزائداً على ذلك

(١) انظر: همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٦.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١٠.

(٣) سورة الأعراف، الآية [٦٣].

(٤) انظر: الدر المصون ٥/٣٥٧.

(٥) انظر: المرجع السابق ٧/١١٦، والبحر المحيط ٦/٤٤٩.

مقروظ من القد، فإذا حمل البيت على هذين التأويلين لم يكن فيه شاهد للمجيزين[1].

الترجيح:

يترجح لي جواز مجيء (على) بمعنى (مع) دالة على المصاحبة؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة، التي يظهر فيها أن تقدير (على) بمعنى (مع) أولى وأظهر.

٢- إن التأويل الذي لجأ إليه المانعون في تخريج النصوص التي استدل بها المجيزون لا يخلو من البعد والتعسف. ولعل من أمثلة هذا التعسف ما ذكره الرضي: «وقولهم: فلان على جلالته يقول كذا، أي معها»[2]، فإلى هذا الحد المعنى ظاهر، ولكنه يركب مركب التعسف عندما يحاول إرجاع (على) إلى معنى الاستعلاء بقوله: «وكأن المعنى أنه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم: ركبته الديون، أي لزمته»[3].

٣- للأدلة التي سبق ذكرها في فقرات الترجيح الخاصة بتضمين الحروف معاني حروف أخرى.

دلالة (على) على المجاوزة:

مما اختُلف فيه من معاني حرف الجر (على) دلالتها على معنى المجاوزة، فتكون بمعنى (عن)؛ وللنحويين في ذلك قولان:

الأول: أثبت معنى المجاوزة لـ(على)، وممن قال بذلك الكوفيون[4]،

---

(١) انظر: الاقتضاب (دار الجيل) ٤٥١.

(٢) شرح الكافية للرضي ٣٤٢/٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر: الاقتضاب (دار الجيل) ٢٣٩، ارتشاف الضرب ٤٥٢/٢، المساعد ٢٦٩/٢، الجنى الداني ٤٧٧، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٣٥٥ – ٣٥٦.

ابن قتيبة[1]، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين قوم، منهم: ابن السيد[2]، وابن مالك[3]، والشاطبي[4]، والمالقي[5].

الثاني: نفى هذا المعنى عن الحرف (على)، وينسب هذا القول إلى عامة البصريين[6]، وممن تابعهم ابن عصفور[7].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز دلالة (على) على المجاوزة بما يأتي:

١- قول الشاعر:

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ... لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِي رِضَاهَا[8]

حيث المعنى: إذا رضيت عنّي.

٢- قول الآخر:

لَمْ تَعْقِلا جَفْرَةً عَلَيَّ ولَمْ ... أُوذِ صَدِيقاً ولَمْ أُبْلِ طَبَعَا[9]

(١) انظر: أدب الكاتب ٥٠٧ – ٥٠٨.

(٢) انظر: الاقتضاب (دار الجيل) ٢٤٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٦٣/٣، المساعد ٢٦٩/٢.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٢٤٠/٢ – ٢٤١.

(٥) انظر: رصف المباني ٤٣٤.

(٦) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة، والكتاب٢٣٠/٤ – ٢٣١، والجنى الداني٤٤٤، ٤٤٧.

(٧) انظر: شرح الجمل ٥٠٩/١ – ٥١٠.

(٨) قائله القُحيف العُقيلي. انظر: شعر القُحيف ٢٥٢ (مجلة المجمع العلمي العراقي ج٣ م٣٧)، النوادر ٤٨١، مجاز القرآن ٨٤/٢، معاني القرآن للأخفش ٥١/١، ١٤٠، المقتضب ٣٢٠/٢، أدب الكاتب ٥٠٧، الخصائص ٣١١/٢، ٣٨٩، الأزهية ٢٨٧، الاقتضاب (دار الجيل) ٢٤٠، ٤٣٢، أمالي ابن الشجري ٢٦٩/٢.

(٩) قائله ذو الإصبع العدواني. انظر: ديوانه ٥٨، المفضليات ١٥٤، أدب الكاتب ٥٠٧، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٣٣، المقاصد الشافية ٢٤٠/٢. والجفرة: الصغيرة من أولاد الضأن والمعز، أراد: لم تعقلا عني قدر جفرة. لم أبل طبعاً: أي لم أتدنس بدنس.

أراد: عني.

٣- قول الآخر:

إذا مَـا امْـرُؤٌ وَلّى عَلَيَّ بِوُدِّهِ وأدْبَـرَ لَـمْ يَصْـدُرْ بإدْبَارِهِ وُدِّي[١]

أراد: ولّى عني بوده.

٤- قول الآخر:

وإنْ بَشَـرٌ يَوْمـاً أحَال بِوَجْهِهِ عَلَـيْكَ فَحُـلْ عَنْهُ وإنْ كَانَ دَانِياً[٢]

أراد: أحال بوجهه عنك؛ بدليل قوله بعد ذلك: فحل عنه.

٥- قول الآخر:

فِـي لَـيْلَةٍ لا نَـرى بِها أحَداً يَحْكِـي عَلَيْـنا إلاّ كَوَاكِـبُها[٣]

أراد: يحكي عنا.

٦- إن (على) تشارك (عن) في المجاوزة، فهي تعاقبها في بعض المواضع؛ نحو: رضي عنه ورضي عليه، وأبطأ عنه وعليه، وأحال عنه وعليه، وولى بوده عنه وعليه[٤].

أما من منع مجيء (على) بمعنى (عن) دالة على المجاوزة، فقد استدل بأنه لو جاز ذلك لجاز أن يقال: وليت عليه، بمعنى وليت عنه. فلما امتنع ذلك دل على أن (على) هي دائماً على بابها، ولا ترد للدلالة على المجاوزة[٥].

أما ما استدل به المجيزون، فقد خرجه المانعون - على نحو ما خرجوا عليه كل

---

(١) قائله دوسر بن غسان اليربوعي. انظر: تخريجه ص ٣٦٢.

(٢) قائله الأعشى. انظر: ديوانه ٣٧٩، شرح التسهيل ١٦٣/٣، شرح أبيات المغني ٣٠٠/٣.

(٣) قائله عدي بن زيد. انظر: ملحق ديوانه ١٩٤، الكتاب ٣١٢/٢، ٣١٨، المقتضب ٤٠٢/٤، شرح أبيات سيبويه ١٧٦/٢، المغني ١٩١، خزانة الأدب ٣٤٨/٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٦٣/٣، المقاصد الشافية ٢٤٠/٢ -٢٤١.

(٥) انظر: همع الهوامع (ت شمس الدين) ٣٥٦/٢.

نصوص من قال بتضمين حرف معنى حرف آخر - وذلك بالقول بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بالحرف (على) بدل (عن).

ومن الأمثلة على تضمين الفعل معنى فعل آخر عند المانعين ما ذكروه في تخريج البيت الأول السابق، حيث قالوا: إن (رضي) ضُمن معنى (عطف) ولذلك عدي بـ(على). وقيل: إن (رضي) حُمل على نقيضه وهو (سخط)؛ فلذلك عُدي بـ(على) حملا للشيء على نقيضه. وقيل: إن وجه البيت أنه إذا رضيت عنه بنو تميم أحبته وأقبلت عليه؛ فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن)[1].

كما خرجوا البيت الثالث السابق على أن (ولي) ضُمِّن معنى (أعرض)؛ ولذلك عُدي بـ(على) بدل (عن)[2].

وخُرج البيت الأخير السابق على أن (يحكي) ضُمّن معنى (ينم)؛ ولذلك عُدي بـ(على) لا بـ(عن)[3].

الترجيح:

يترجح لي جواز مجيء (على) بمعنى (عن)؛ وذلك لما يأتي:

١- للنصوص المسموعة السابقة، التي تحتمل احتمالاً ظاهراً أن (على) فيها بمعنى (عن)، ومن منع لزمه «أن يتعسف في التأويل لكثير مما ورد في هذا الباب؛ لأن في هذا الباب أشياء كثيرة يبعد تأويلها على غير وجه البدل... ولا يمكن المنكرين لهذا أن يقولوا إن هذا من ضرورة الشعر؛ لأن هذا النوع[4] قد كثر وشاع ولم يخص الشعر دون الكلام»[5].

---

(١) انظر: الخصائص ٣١١/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥١٠/١، شرح الكافية للرضي ٣٤٢/٢، المغني ١٩١.

(٢) انظر: رصف المباني ٤٣٤.

(٣) انظر: المغني ١٩١.

(٤) يقصد ابن السيد إبدال الحروف بعضها من بعض، ومن ذلك إبدال (على) من (عن).

(٥) المقتضب (دار الجيل) ٢٤٠.

٢- إن القول بإجازة مجيء (على) بمعنى (عن) لا يقصد به أن تكون كذلك في كل موضع، ولكن يجيء ذلك في موضع دون آخر بحسب القرائن المرجحة، فمما يجوز أن تقع فيه (على) موقع (عن) أن تقع بعد «بعُد، وخفي، وتعذر، واستحال، وأشباه ذلك من: أبطأ، وأحال، وولّى ونحوها، فهذه المواضع قد يسوغ قياسها. والله أعلم»[1].

دلالة (على) على الظرفية:

من المعاني التي اختلف فيها النحويون مجيء (على) دالة على الظرفية، فتكون بمعنى (في). وللنحويين في هذه المسألة قولان:

الأول: أجاز بعضهم أن تأتي (على) بمعنى (في) فتدل على الظرفية، وممن قال بذلك الكوفيون[2]، وابن قتيبة[3]، وتابعهم من الأندلسيين ابن سيده[4]، وابن مالك[5].

الثاني: منع غيرهم مجيء (على) بمعنى (في)، وينسب هذا القول إلى أكثر البصريين[6]، ووافقهم ابن عصفور[7].

---

(١) المقاصد الشافية ٢/٢٤١.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٦٣، ٢/٣٩٥، الاقتضاب (دار الجيل) ٢٣٩، ارتشاف الضرب ٢/٤٥٣، المساعد ٢/٢٧٠، همع الهوامع (ت. شمس الدين) ٢/٣٥٥.

(٣) انظر: أدب الكاتب ٥١٤.

(٤) انظر: المخصص ١٤/٦٧.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/١٦٤، المقاصد الشافية ٢/٢٣٩ – ٢٤١.

(٦) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة عدا معاني القرآن للفراء، وانظر: الكتاب ٤/٢٣٠ – ٢٣١، الدر المصون ٢/٢٩.

(٧) انظر: شرح الجمل ١/٥١١.

٢- وضع العرب الباء موضع (على)[1]؛ من ذلك قولهم:

رميت على القوس وبالقوس. وقولهم: جئت على حال حسنة وبحال حسنة. وقولهم: اركب على اسم الله، أي: باسم الله. وقولهم: عَنُف عليه وبه، وخرُق عليه وبه[2].

٣- قول الشاعر:

شَدّوا المَطِيَّ على دَليلٍ دائبٍ ... ما بَيْنَ كاظِمَةَ وسَيْفِ الأَحْفَرِ[3]

أي: بدليل.

٤- قول الآخر:

وكَأَنَّهُنَّ رِبابَةٌ وكَأَنَّهُ ... يَسَرٌ يُفيضُ على القِداحِ ويَصْدَعُ[4]

أراد: بالقداح.

٥- كما استدل المجيزون كذلك بأن (على) تأتي بمعنى الباء، كما تأتي الباء بمعنى (على) في نحو قول الله -تعالى-: ﴿وَلَا تَقْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٍ تُوعِدُونَ﴾[5]، أي: على كل صراط[6].

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٨٦، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١٠.

(٢) انظر: المرجعين السابقين، وأدب الكاتب ٥١٦ — ٥١٧.

(٣) قائله عوف بن عطية بن الخرع. انظر: أدب الكاتب ٥١٧، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٤٩ — ٤٥٠. يصف الشاعر قوماً رحلوا فشدوا مطيهم. وكاظمة: اسم بئر. والسيف: ساحل البحر.

(٤) قائله أبو ذؤيب الهذلي. انظر: ديوان الهذليين ١/٦، أدب الكاتب ٥١٧، المخصص ١٤/١٨، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٥٠، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١١. والرِّبابة: الخرقة التي تجمع فيها قداح الميسر، وأراد الشاعر القداح هنا. اليسر: المقامر صاحب الميسر. ويفيض: يدفع. يصدع: يصيح بأعلى صوته هذا قدح فلان. والشاعر يصف أتنا وحماراً وحشياً.

(٥) سورة الأعراف، الآية [٨٦].

(٦) انظر: البحر المحيط ٥/١٢٨، الدر المصون ٥/٤٠٢.

أما من منع مجيء (على) بمعنى الباء، فاستدلوا بأنه لو جاز ذلك، لجاز أن يقال: كتبت على القلم، أي به. ولما لم يجز ذلك دلّ على أن (على) لا تأتي للاستعانة بمعنى الباء[1].

أما ما استدل به المجيزون فقد أوله المانعون ليعودوا به إلى المعنى الأصلي لـ(على)، وهو دلالتها على الاستعلاء.

فقالوا: إن (حقيق) في آية الأعراف السابقة مضمَّن معنى حريص[2]. و(على) في قولهم: اركب على اسم الله، متعلقة بمحذوف، فيكون المجرور في موضع الحال، كأنه قال: اركب متكلاً على اسم الله[3].

أما قول الشاعر الثاني السابق، فقد قيل فيه: إن (يفيض) مضمَّن معنى يحمل على القداح، «وقد يتصوَّر أن يتعلق (على القداح) بـ(يصدع)؛ لأنه قد حكي أن يصدع يكون بمعنى يصيح، فكأنه قال: يصيح على القداح، ثم قدم ضرورة»[4].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة -كما في المسائل السابقة- جواز مجيء (على) للاستعانة بمعنى الباء؛ وذلك لما يأتي:

١- إن مما يسند القول بأن (على) بمعنى الباء في آية الأعراف السابقة قراءة من قرأ: (حقيق بأن لا أقول)[5]، فكانت قراءته مفسرة لقراءة الجماعة.

---

(١) انظر: همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٦.

(٢) انظر: المرجع السابق، والبحر المحيط ٥/١٢٨، والدر المصون ٥/٤٠٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١١.

(٤) المرجع السابق.

(٥) وهي قراءة أبي: انظر: معاني القرآن ١/٣٨٦، شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٦٥، البحر المحيط ٥/١٢٨.

٢- إنه لا تعارض بين أن يكون لـ(على) معنى أصلي وهو الاستعلاء، ومعاني أخرى فرعية تدل عليها القرائن، مثل معنى الاستعانة.

٣- كما جاز التجوّز والتضمين في الأفعال -كما هو مذهب البصريين- فلا مانع من التجوُّز في الحروف، والقول بأن بعضها يتضمن معاني بعض في مواضع معينة.

مجيء (على) للمصاحبة:

من معاني حروف الجر المختَلَف فيها بين النحويين دلالة (على) على معنى المصاحبة، أي أن ترد (على) بمعنى (مع)، وللنحويين في هذه المسألة قولان:

الأول: ذهب الكوفيون إلى إثبات دلالة (على) على المصاحبة[١]، ووافقهم ابن قتيبة[٢]، وتابعهم من الأندلسيين ابن السيد[٣]، وابن مالك[٤].

الثاني: ذهب عامة البصريين إلى نفي دلالة (على) على معنى المصاحبة[٥].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز دلالة الحرف (على) على معنى المصاحبة بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾[٦]، حيث قيل: إن (على) في الآية بمعنى (مع)، والتقدير: مع حبه[٧].

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٨٣/١، ارتشاف الضرب ٤٥٣/٢، المساعد ٢٦٩/٢، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٣٥٥/٢، التصريح على التوضيح ١٥/٢.

(٢) انظر: أدب الكاتب ٥١٧.

(٣) انظر: الاقتضاب (دار الجيل) ٤٥٠ - ٤٥١.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٦٢/٣ - ١٦٣، المساعد ٢٦٩/٢.

(٥) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة عدا معاني القرآن، والكتاب ٢٣٠/٤-٢٣١.

(٦) سورة البقرة، الآية [١٧٧].

(٧) انظر: شرح التسهيل ١٦٣/٣، الارتشاف ٤٥٣/٢، المغني ١٩٠.

٢- قوله -تعالى-: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾(١)، حيث قيل: إن (على) في الآية بمعنى (مع)(٢).

٣- قوله -تعالى-: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى وَهَبَ لِى عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾(٣)، حيث قيل: إن (على) بمعنى (مع)(٤).

٤- قول الشاعر:

كَأَنَّ مُصَفَّحَاتٍ في ذُرَاهُ ... وأنواحاً عَلَيْهِنَّ المَآلي(٥)

أي: كأن مصفحات على ذرى السحاب وأنواحاً معهن المآلي(٦).

٥- قول الآخر:

وبُردانِ مِنْ خَالٍ وسَبْعونَ دِرْهماً ... عَلى ذاكَ مَقْروظٌ مِنَ القَدِّ مَاعِزُ(٧)

أي: مع ذاك.

٦- قول الآخر:

إِنّي عَلَى مَا تَرَيْنَ مِنْ كِبَرِي ... أَعْلَمُ مِنْ حَيْثُ تُؤكَلُ الكَتِفُ(٨)

---

(١) سورة الرعد، الآية [٦].

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٦٣/٣، المغني ١٩٠ - ١٩١، التصريح على التوضيح ١٥/٢.

(٣) سورة إبراهيم، الآية [٣٩].

(٤) انظر: الكشاف ٣٨١/٢، البحر المحيط ٤٤٩/٦، الدر المصون ١١٦/٧.

(٥) قائله لبيد بن ربيعة العامري. انظر: ديوانه ٩٠، أدب الكاتب ٥١٧، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٥٠. ومصفحات: أراد النساء يصفحن، أي: يصفقن. وذراه: أعاليه. والأنواح: النساء ينحن. والمآلي: جمع مئلاة، وهي خرق يمسكهن النوائح ويلطمن بهنّ خدودهن.

(٦) انظر: أدب الكاتب ٥١٧.

(٧) قائله الشماخ بن ضرار. انظر: ديوانه ١٨٨، أدب الكاتب ٥١٧، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٥١. والخال: ثياب تصنع باليمن. والمقروظ: الجلد المدبوغ بالقرظ. والماعز: الشديد المحكم.

(٨) قائله قيس بن الخطيم. انظر: ديوانه ٢٣٩، الكشاف ٣٨١/٢، البحر المحيط ٤٤٩/٦، الدر المصون ١١٦/٧.

أي: مع ما ترين من كبري.

أما من منع دلالة الحرف (على) على معنى المصاحبة، فقد رد قول المجيزين، بأنه لو جاز ما ادعيتم لَصحّ أن يقال: جاء زيد على عمرو، أي: معه. وامتناع ذلك دليل على أن (على) لا ترد بمعنى (مع)[1].

أما ما استدل به المجيزون فقد أوله المانعون على تضمين الفعل معنى آخر يتعدى بالحرف (على)، وكان ذلك أولى؛ لأن «التصرف في الأفعال أولى من التصرف في الحروف. وأيضاً فإن الفعل إذا عُدي خلاف تعديه الذي له في الأصل، كان لذلك مسوغ، وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى أو نقيضه، وليس لجعل الحرف بمعنى حرف آخر مسوغ»[2].

ومن أمثلة التأويل التي لجأ إليها المانعون ما ذكروه في قول الله -تعالى-: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ﴾[3]، حيث قالوا: إن (على) في الآية ليست بمعنى (مع) -كما ادعاه المجوّزون-، ولكنها على بابها، فيجوز أن يكون على حذف مضاف، أي: على لسان رجل. وقيل المعنى: أنزل إليكم ذكر على رجل[4].

وقيل عن آية إبراهيم السابقة: (على) على بابها من الاستعلاء المجازي[5].

وقيل في بيت الشاعر الثاني السابق: أراد عيبة من أدم فيها هذه الثياب، ف(على) في هذا التفسير واقعة موقعها وليست ببدل من (مع)؛ لأن هذه الأشياء إذا كانت في المقروظ، فالمقروظ عليها مشتمل. ويجوز أن يريد: وزائداً على ذلك

---

(١) انظر: همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٦.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١٠.

(٣) سورة الأعراف، الآية [٦٣].

(٤) انظر: الدر المصون ٥/٣٥٧.

(٥) انظر: المرجع السابق ٧/١١٦، والبحر المحيط ٦/٤٤٩.

مقروظ من القد، فإذا حمل البيت على هذين التأويلين لم يكن فيه شاهد للمجيزين[1].

الترجيح:

يترجح لي جواز مجيء (على) بمعنى (مع) دالة على المصاحبة؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة، التي يظهر فيها أن تقدير (على) بمعنى (مع) أولى وأظهر.

٢- إن التأويل الذي لجأ إليه المانعون في تخريج النصوص التي استدل بها المجيزون لا يخلو من البعد والتعسف. ولعل من أمثلة هذا التعسف ما ذكره الرضي: «وقولهم: فلان على جلالته يقول كذا، أي معها»[2]، فإلى هذا الحد المعنى ظاهر، ولكنه يركب مركب التعسف عندما يحاول إرجاع (على) إلى معنى الاستعلاء بقوله: «وكأن المعنى أنه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم: ركبته الديون، أي لزمته»[3].

٣- للأدلة التي سبق ذكرها في فقرات الترجيح الخاصة بتضمين الحروف معاني حروف أخرى.

دلالة (على) على المجاوزة:

مما اختُلف فيه من معاني حرف الجر (على) دلالتها على معنى المجاوزة، فتكون بمعنى (عن)؛ وللنحويين في ذلك قولان:

الأول: أثبت معنى المجاوزة لـ(على)، وممن قال بذلك الكوفيون[4]،

---

(١) انظر: الاقتضاب (دار الجيل) ٤٥١.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/٣٤٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) انظر: الاقتضاب (دار الجيل) ٢٣٩، ارتشاف الضرب ٢/٤٥٢، المساعد ٢/٢٦٩، الجنى الداني ٤٧٧، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٣٥٥ – ٣٥٦.

ابن قتيبة[١]، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين قوم، منهم: ابن السيد[٢]، وابن مالك[٣]، والشاطبي[٤]، والمالقي[٥].

الثاني: نفى هذا المعنى عن الحرف (على)، وينسب هذا القول إلى عامة البصريين[٦]، وممن تابعهم ابن عصفور[٧].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز دلالة (على) على المجاوزة بما يأتي:

١- قول الشاعر:

إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ ... لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا[٨]

حيث المعنى: إذا رضيت عنّي.

٢- قول الآخر:

لَمْ تَعْقِلا جَفْرَةً عَلَيَّ وَلَمْ ... أُوذِ صَدِيقاً وَلَمْ أُبَلْ طَبَعَا[٩]

---

(١) انظر: أدب الكاتب ٥٠٧ – ٥٠٨.

(٢) انظر: الاقتضاب (دار الجيل) ٢٤٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٦٣/٣، المساعد ٢٦٩/٢.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٢٤٠/٢ – ٢٤١.

(٥) انظر: رصف المباني ٤٣٤.

(٦) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة، والكتاب٤/٢٣٠ – ٢٣١، والجنى الداني٤٤٤، ٤٤٧.

(٧) انظر: شرح الجمل ٥٠٩/١ – ٥١٠.

(٨) قائله القُحيف العُقيلي. انظر: شعر القُحيف ٢٥٢ (مجلة المجمع العلمي العراقي ج٣ م٣٧)، النوادر ٤٨١، مجاز القرآن ٨٤/٢، معاني القرآن للأخفش ٥١/١، ١٤٠، المقتضب ٣٢٠/٢، أدب الكاتب ٥٠٧، الخصائص ٣١١/٢، ٣٨٩، الأزهية ٢٨٧، الاقتضاب (دار الجيل) ٢٤٠، ٤٣٢، أمالي ابن الشجري ٢٦٩/٢.

(٩) قائله ذو الإصبع العدواني. انظر: ديوانه ٥٨، المفضليات ١٥٤، أدب الكاتب ٥٠٧، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٣٣، المقاصد الشافية ٢٤٠/٢. والجفرة: الصغيرة من أولاد الضأن والمعز، أراد: لم تعقلا عني قدر جفرة. لم أبل طبعاً: أي لم أتدنس بدنس.

أراد: عني.

٣- قول الآخر:

إذا مَـا امْـرُؤٌ وَلّى عَلَيَّ بِوُدِّهِ وأدْبَـرَ لَـمْ يَصْـدُرْ بِإدْبارِهِ وُدّي[١]

أراد: ولّى عني بوده.

٤- قول الآخر:

وإنْ بَشَـرٌ يَوْمـاً أحَال بِوَجْهِه عَلَـيْكَ فَحُـلْ عَنْهُ وإنْ كَانَ دَانِياً[٢]

أراد: أحال بوجهه عنك؛ بدليل قوله بعد ذلك: فحل عنه.

٥- قول الآخر:

فِـي لَـيْلَةٍ لا نَـرى بِها أحَداً يَحْكِـي عَلَيْـنا إلاّ كَوَاكِـبُها[٣]

أراد: يحكي عنا.

٦- إن (على) تشارك (عن) في المجاوزة، فهي تعاقبها في بعض المواضع؛ نحو: رضي عنه ورضي عليه، وأبطأ عنه وعليه، وأحال عنه وعليه، وولى بوده عنه وعليه[٤].

أما من منع مجيء (على) بمعنى (عن) دالة على المجاوزة، فقد استدل بأنه لو جاز ذلك لجاز أن يقال: وليت عليه، بمعنى وليت عنه. فلما امتنع ذلك دل على أن (على) هي دائماً على بابها، ولا ترد للدلالة على المجاوزة[٥].

أما ما استدل به المجيزون، فقد خرجه المانعون - على نحو ما خرجوا عليه كل

---

(١) قائله دوسر بن غسان اليربوعي. انظر: تخريجه ص ٣٦٢.

(٢) قائله الأعشى. انظر: ديوانه ٣٧٩، شرح التسهيل ١٦٣/٣، شرح أبيات المغني ٣٠٠/٣.

(٣) قائله عدي بن زيد. انظر: ملحق ديوانه ١٩٤، الكتاب ٣١٢/٢، ٣١٨، المقتضب ٤٠٢/٤، شرح أبيات سيبويه ١٧٦/٢، المغني ١٩١، خزانة الأدب ٣٤٨/٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ١٦٣/٣، المقاصد الشافية ٢٤٠/٢ -٢٤١.

(٥) انظر: همع الهوامع (ت شمس الدين) ٣٥٦/٢.

نصوص من قال بتضمين حرف معنى حرف آخر - وذلك بالقول بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بالحرف (على) بدل (عن).

ومن الأمثلة على تضمين الفعل معنى فعل آخر عند المانعين ما ذكروه في تخريج البيت الأول السابق، حيث قالوا: إن (رضي) ضُمن معنى (عطف) ولذلك عدي بـ(على). وقيل: إن (رضي) حُمل على نقيضه وهو (سخط)؛ فلذلك عُدي بـ(على) حملا للشيء على نقيضه. وقيل: إن وجه البيت أنه إذا رضيت عنه بنو تميم أحبته وأقبلت عليه؛ فلذلك استعمل (على) بمعنى (عن)[1].

كما خرجوا البيت الثالث السابق على أن (ولى) ضُمِّن معنى (أعرض)؛ ولذلك عُدي بـ(على) بدل (عن)[2].

وخُرج البيت الأخير السابق على أن (يحكي) ضُمّن معنى (ينم)؛ ولذلك عُدي بـ(على) لا بـ(عن)[3].

الترجيح:

يترجح لي جواز مجيء (على) بمعنى (عن)؛ وذلك لما يأتي:

١ - للنصوص المسموعة السابقة، التي تحتمل احتمالاً ظاهراً أن (على) فيها بمعنى (عن)، ومن منع لزمه «أن يتعسف في التأويل لكثير مما ورد في هذا الباب؛ لأن في هذا الباب أشياء كثيرة يبعد تأويلها على غير وجه البدل... ولا يمكن المنكرين لهذا أن يقولوا إن هذا من ضرورة الشعر؛ لأن هذا النوع[4] قد كثر وشاع ولم يخص الشعر دون الكلام»[5].

---

(١) انظر: الخصائص ٣١١/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥١٠/١، شرح الكافية للرضي ٣٤٢/٢، المغني ١٩١.

(٢) انظر: رصف المباني ٤٣٤.

(٣) انظر: المغني ١٩١.

(٤) يقصد ابن السيد إبدال الحروف بعضها من بعض، ومن ذلك إبدال (على) من (عن).

(٥) المقتضب (دار الجيل) ٢٤٠.

٢- إن القول بإجازة مجيء (على) بمعنى (عن) لا يقصد به أن تكون كذلك في كل موضع، ولكن يجيء ذلك في موضع دون آخر بحسب القرائن المرجحة، فمما يجوز أن تقع فيه (على) موقع (عن) أن تقع بعد «بعُد، وخفي، وتعذر، واستحال، وأشباه ذلك من: أبطأ، وأحال، وولّى ونحوها، فهذه المواضع قد يسوغ قياسها. والله أعلم»[1].

دلالة (على) على الظرفية:

من المعاني التي اختلف فيها النحويون مجيء (على) دالة على الظرفية، فتكون بمعنى (في). وللنحويين في هذه المسألة قولان:

الأول: أجاز بعضهم أن تأتي (على) بمعنى (في) فتدل على الظرفية، وممن قال بذلك الكوفيون[2]، وابن قتيبة[3]، وتابعهم من الأندلسيين ابن سيده[4]، وابن مالك[5].

الثاني: منع غيرهم مجيء (على) بمعنى (في)، وينسب هذا القول إلى أكثر البصريين[6]، ووافقهم ابن عصفور[7].

---

(١) المقاصد الشافية ٢/٢٤١.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٦٣، ٢/٣٩٥، الاقتضاب (دار الجيل) ٢٣٩، ارتشاف الضرب ٢/٤٥٣، المساعد ٢/٢٧٠، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٥.

(٣) انظر: أدب الكاتب ٥١٤.

(٤) انظر: المخصص ١٤/٦٧.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/١٦٤، المقاصد الشافية ٢/٢٣٩ – ٢٤١.

(٦) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة عدا معاني القرآن للفراء، وانظر: الكتاب ٤/٢٣٠ – ٢٣١، الدر المصون ٢/٢٩.

(٧) انظر: شرح الجمل ١/٥١١.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز أن تقع (على) موقع (في) الظرفية بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾(١)، حيث قيل: إن (على) بمعنى (في)، قال الفراء: «كما تقول: في ملك سليمان، تصلح (في) و(على) في مثل هذا الموضع، تقول: أتيته في عهد سليمان وعلى عهده سواء»(٢).

٢- قول الله -تعالى-: ﴿يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾(٣)، حيث قيل: إن (على) في الآية بمعنى (في)(٤).

٣- قوله -تعالى-: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾(٥)، حيث قيل كذلك: إن (على) في الآية بمعنى (في)(٦).

٤- قول الشاعر:

يَمُرّون بالدَّهْنا خِفافاً عِيابُهُمْ ... ويَخْرُجْنَ مِنْ دارينَ بُجْرَ الحَقائبِ

عَلَى حِينَ ألْهى النّاسَ جُلُّ أُمورِهم ... فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ(٧)

---

(١) سورة البقرة، الآية [١٠٢].

(٢) معاني القرآن ٦٣/١. وانظر: أدب الكاتب ٥١٤، الدر المصون ٢٨/٢.

(٣) سورة المائدة، الآية [١٩].

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٢٣٩/٢.

(٥) سورة القصص، الآية [١٥].

(٦) انظر: شرح التسهيل ١٦٤/٣، المغني ١٩١، همع الهوامع ٣٥٥/٢.

(٧) اختلف في نسبة البيتين، فقيل: هما لأعشى همدان، وهما في ديوانه ٩٠، والحماسة البصرية ٢٦٢/٢ - ٢٦٣، وقيل للأحوص، انظر: ملحق ديوانه ٢١٥، وقيل لجرير: انظر ملحق ديوانه ١٠٢١/٢، وقيل لرجل من الأنصار. وانظر: الكتاب ١١٥/١-١١٦، الخصائص ١٢٠/١، سر صناعة الإعراب ٥٠٧/١، الإفصاح ٢٧٥، الإنصاف ٢٩٣/١، شرح التسهيل ١٦٤/٣، المساعد ٢٤٢/٢، المقاصد الشافية ٢١٦/١ - ٢١٧، ٢٤٠/٢. وندلا: أي أندل يا زريق المال ندل الثعالب: أي اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب. وزريق: علم رجل.

حيث قيل: إن (على) دالة على الظرفية.

أما من منع دلالة (على) على الظرفية، فقد استدل بأنه لو جاز ذلك لجاز أن يقال: الدرهم على الصندوق، بمعنى: فيه، وامتناع ذلك دليل على أن (على) لا تجيء إلا دالة على المعنى الأصلي، وهو الاستعلاء[1]. أما ما أوهم خلاف ذلك فيؤوَّل بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بالحرف (على) الدال على الاستعلاء؛ لأن التصرف في الأفعال أولى من التصرف في الحروف.

ومن أمثلة التأويل الذي قال به المانعون، ما ذكروه عن آية البقرة السابقة، حيث قالوا: إنه لا حجة فيها للمجيزين؛ وذلك «لأنه يمكن أن تجعل (تتلو) في معنى تتقول؛ لأن ما تلته باطل فهو تقوُّل، وتقوّل تصل بـ(على)، قال الله - تعالى-: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾[2]. فكأنه قال: ما تتقول الشياطين على ملك سليمان»[3].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز مجيء (على) دالة على الظرفية، فتقع موقع (في)؛ وذلك لما يأتي:

١- إن الأمثلة المسموعة السابقة التي استدل بها المجيزون محتملة لهذا التخريج بوجه ظاهر.

٢- إنه لا مانع من القول بتضمين الحرف معنى حرف آخر، ودعوى أن الفعل أولى بالتضمين من الحرف لا يسندها دليل ظاهر.

٣- إن من قال بإجازة وقوع (على) موقع (في) لم يدّعِ أن ذلك حاصل في كل استعمال ترد فيه (على)، فلا وجه للاعتراض عليه بأن ذلك ممتنع لامتناع نحو قولنا: الدرهم على الصندوق، بمعنى: فيه. والضابط في وقوع (على) موقع (في)

---

(١) انظر: همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٦.

(٢) سورة الحاقة، الآية [٤٤].

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/٥١١. وانظر: المغني ١٩١.

هو أن «يكون الموضع موضع تاريخ وتعيين وقت، فيؤتى بالزمان... أو بمصدر يقدَّر معه الزمان كقوله: على عهد فلان؛ إذ المعنى: على حين عهد فلان، وعلى وقت كذا، فلا يُمنعُ هنا القياس»[1].

مجيء (على) للتعليل:

من معاني (على) التي اختلف فيها النحويون أن تقع موقع اللام، فتدل على التعليل، حيث حُفظ للنحويين في هذه المسألة قولان:

الأول: يجيز أن تجيء (على) للتعليل فتقع موقع اللام، وممن قال بذلك الكوفيون[2]، وابن قتيبة[3]. وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك[4].

الثاني: منع أن تقع (على) موقع اللام، وعلى ذلك عامة البصريين[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز أن تقع (على) موقع اللام فتدل على التعليل بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾[6]، حيث قيل: إن (على) في الآية بمعنى لام التعليل[7].

---

(١) المقاصد الشافية ٢/٢٤١.

(٢) انظر: معاني القرآن، للفراء ٢/٣٩٤-٣٩٥، الاقتضاب (دار الجيل) ٢٣٩، ارتشاف الضرب ٢/٤٥٣، المساعد ٢/٢٧٠، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٦، خزانة الأدب ١٠/١٤٠.

(٣) انظر: أدب الكاتب ٥١٠ – ٥١١، خزانة الأدب ١٠/١٤٠.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/١٦٤، الارتشاف ٢/٤٥٣، المساعد ٢/٢٧٠.

(٥) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة عدا معاني القرآن. وانظر: الكتاب ٤/٢٣٠ – ٢٣١.

(٦) سورة البقرة، الآية [١٨٥].

(٧) انظر: شرح التسهيل ٣/١٦٤، الارتشاف ٢/٤٥٣، الدر المصون ٢/٢٨٨.

٢- قول الله -تعالى-: ﴿سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾[1]، حيث قيل: إن (على) في هذه الآية -كما هي في الآية السابقة- بمعنى اللام[2].

٣- قوله -تعالى-: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾[3]، حيث قيل: إن (على) في (أذلة على المؤمنين) بمعنى اللام؛ لأن (أذلة) الأصل فيه أن يتعدى باللام[4].

٤- قول الشاعر:

رَعَتْهُ أشهُراً وخَلا عَلَيْها ... فطارَ النِّيُّ فيها واستَغارا[5]

حيث قيل إن (على) فيه بمعنى اللام.

٥- قول الآخر:

عَلامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عاتِقي ... إذا أنا لَم أطْعَنْ إذا الخَيْلُ كرَّتِ[6]

حيث إن (على) فيه بمعنى اللام.

٦- قول الآخر:

عَلَى مُؤْثِراتِ المَجْدِ تُحْمَدُ فاقْفُها ... ودعْ ما عَلَيْه ذُمَّ مَنْ كانَ قَدْ ذُمَّا[7]

حيث قيل: إن (عليه) بمعنى: له.

أما من منع مجيء (على) للتعليل فقد أوّل النصوص السابقة على تضمين

---

(١) سورة الحج، الآية [٣٧].

(٢) انظر: شرح التسهيل ١٦٤/٣.

(٣) سورة المائدة، الآية [٥٤].

(٤) انظر: الجنى الداني ٤٨٠، الدر المصون ٣٠٩/٤.

(٥) قائله الراعي النميري. انظر: ديوانه١٤٢، أدب الكاتب ٥١٠، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٣٨، المساعد ٢٧٠/٢، لسان العرب ٢٣٨/١٤ (خلا)، خزانة الأدب ١٤٠/١٠. والنيّ: الشحم. ومعنى طار: أسرع ظهوره. واستغار: أي هبط فيها.

(٦) قائله عمرو بن معديكرب. انظر: ديوانه ٧٢، الحيوان ٣١٨/١، شرح ديوانه الحماسة للمرزوقي ١٦٠، شرح التسهيل ١٦٤/٣، المغني ١٩١، المقاصد النحوية ٤٣٦/٢، لسان العرب ٥٧٥/١١ (قول)، شرح شواهد المغني ٤١٨، خزانة الأدب ٤٣٦/٢.

(٧) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ١٦٤/٣، جواهر الأدب ٤٦٣.

الأفعال معنى أفعال أخرى تتعدى بحرف الجر (على)؛ وذلك لأن القول بتضمين الفعل أولى من القول بتضمين الحرف.

ومن التأويلات التي قال بها المانعون ما ذكروه في آية البقرة السابقة، حيث قالوا: إن (على) فيها على بابها من الاستعلاء، وإنما تعدى فعل التكبير بها لتضمنه معنى الحمد، كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم[1].

وقالوا في آية المائدة السابقة: إن (أذلة) تعدى بـ(على) لما ضُمن معنى الحُنوّ والعطف، والمعنى: عاطفين على المؤمنين على وجه التذلل لهم والتواضع. ويجوز أن يكون المعنى: أنهم مع شرفهم وعلوّ طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم[2].

وقالوا في بيت الشاعر الأول السابق: إن (خلا عليها) يفيد ما يفيده قوله إنه وقَفَ عليها. فخلا ضُمِّن معنى وقف وحبس عليها[3].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز مجيء (على) بمعنى اللام؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة، التي تحتمل بوجه ظاهر أن تكون فيها (على) كذلك.

٢- ما ذكره الفراء عند شرحه لقول الله -تعالى-: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ﴾[4]، حيث قال: «التي سبقت لهم السعادة. وهي في قراءة عبدالله: **﴿ولقد سبقت كلمتنا على عبادنا المرسلين﴾** و(على) تصلح في موضع اللام؛ لأن معناهما يرجع إلى شيء واحد»[5].

٣- إن القول بالتضمين في الأفعال ليس أولى من القول بالتضمين في الحروف.

---

(١) انظر: الكشاف ١/ ٣٣٧، الدر المصون ٢/ ٢٨٨.

(٢) انظر: الكشاف ١/ ٦٢٣، الدر المصون ٤/ ٣٠٩.

(٣) انظر: الاقتضاب (دار الجيل) ٢٤٢، خزانة الأدب ١٠/ ١٤٠.

(٤) سورة الصافات، الآية [١٧١].

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٩٥.

مجيء (على) بمعنى (من):

اختلف النحويون في مجيء (على) موقع (من) على قولين:

الأول: أجاز أن تقع (على) موقع (من)، وعلى ذلك الكوفيون[1]، وابن قتيبة[2]، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك[3].

الثاني: منع أن تجيء (على) بمعنى (من)، وعلى ذلك عامة البصريين[4].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز أن تقع (على) موقع (من) بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ﴾[5]، أي: من الناس. قال الفراء: «يريد: اكتالوا من الناس، وهما تعتقبان: (على) و(من) في هذا الموضع؛ لأنه حق عليه؛ فإذا قال: اكتلت عليك، فكأنه قال: أخذت ما عليك، وإذا قال: اكتلت منك، فهو كقولك: استوفيت منك»[6].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَٰنِ﴾[7]، حيث قيل: إن (على) في الآية بمعنى (من)، أي: استُحق منهم الإثم[8].

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٣١، ٣/٢٤٦، الاقتضاب (دار الجيل) ٢٣٩، ارتشاف الضرب ٣/٤٥٣، المساعد ٢/٢٧٠، الجنى الداني ٤٧٨، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٣٥٥.

(٢) انظر: تأويل مشكل القرآن ٣٨٠، ٥٧٣، أدب الكاتب ٥١٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٣/١٦٤-١٦٥، المساعد ٢/٢٧٠.

(٤) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة عدا معاني القرآن للفراء.

(٥) سورة المطففين، الآية [٢].

(٦) معاني القرآن ٣/٢٤٦. وانظر: البحر المحيط ١٠/٤٢٦.

(٧) سورة المائدة، الآية [١٠٧].

(٨) انظر: إملاء ما من به الرحمن ١/٢٣٠، الدر المصون ٤/٤٧٨-٤٧٩.

٣- قول الله -تعالى-: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ﴾[1]، حيث قيل: إن (على) بمعنى (من)، فالمعنى: إلا من أزواجهم[2].

٤- قول الشاعر:

مَـتَى مـا تُـنْكِروها تَعْـرِفُوها ... عَـلى أقْطارِهَـا عَلَـقٌ نَفِيـثُ[3]

أي: من أقطارها.

أما من منع مجيء (على) بمعنى (من) فقد رد أدلة المجيزين وأولها على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بحرف الجر (على)، وبذلك يبقى هذا الحرف على دلالته الأصلية، وهي معنى الاستعلاء.

ومن أمثلة التضمين التي قال بها المانعون ما ذكروه في تخريج آية (المؤمنون) السابقة، حيث قيل: إن (على أزواجهم) متعلق بـ(حافظون) على التضمين، يعني: ممسكين أو قاصرين، وكلاهما يتعدى بـ(على)، قال -تعالى-: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[4]. وقيل: إنه - أي (على أزواجهم)- في موضع نصب على الحال، والتقدير: إلا والين على أزواجهم أو قوامين عليهن، من قولك: كان فلان على فلانة فمات عنها فخلف عليها فلان[5].

---

(١) سورة المؤمنون، الآيات [٥-٦].

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٣١، شرح التسهيل ٣/١٦٤ - ١٦٥، الدر المصون ٨/٣١٧.

(٣) قائله أبو المثلم الهذلي. انظر: شرح ديوان الهذليين ١/٢٦٤، أدب الكاتب ٥١٨، الأزهية ٢٧٦، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٥١، لسان العرب ٢/١٩٩ (نفث)، خزانة الأدب ٧/٨٩.

أراد الشاعر: إني أقول فيكم مقالة لا تقدرون على إنكارها ورفعها عن أنفسكم، وتأتيكم وعلى أقطارها الدم المنفوث، أي أنها مقالة تثير الحرب وسفك الدماء.

(٤) سورة الأحزاب، الآية [٣٧].

(٥) انظر: الكشاف ٣/٢٦، الدر المصون ٨/٣١٧.

وخُرِّجت آية المائدة السابقة على أن (على) فيها على بابها، والتقدير: وجب عليهم الإثم، وقيل: إن الآية على تقدير محذوف وهو الإيصاء، فتبقى (على) على بابها كذلك[1].

كما أولوا معنى (اكتالوا) في آية المطففين السابقة على تضمينها معنى (حكموا) في الكيل[2].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز وقوع (على) موقع (من)؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة السابقة المحتملة لهذا التوجيه بوجه ظاهر، وإن احتملت كذلك معاني أخرى كالتي أثبتها لها المانعون، إلا أن إثباتهم لذلك لا يعني -ضرورة- نفي أن تكون (على) فيها بمعنى (من).

٢- إن بعض التوجيهات التي فرَّ إليها المانعون منعاً لما أجازه المجيزون، تستوجب تقديرات -كما هو الشأن في آية المائدة السابقة- ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى ذلك.

٣- إن مما يدل على أن (على) في آية (المؤمنون) السابقة بمعنى (من) قول الرسول ﷺ-: (احفظ عورتك إلا من زوجك وما ملكت يمينك)[3].

٤- لما ذُكر في المسائل السابقة من أن القول بالتضمين في الأفعال ليس أولى من القول بالتضمين في الحروف.

---

(١) انظر: إملاء ما منّ به الرحمن ١/ ٢٣٠، الدر المصون ٤/ ٤٧٨.

(٢) انظر: همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/ ٣٥٦.

(٣) رواه أبو داود في مسنده، باب الأدب، والترمذي في سننه، باب الأدب، وأحمد في مسنده ٥/ ٣-٤.

مجيء (إلى) بمعنى (مع):

المعنى الأصلي لحرف الجر (إلى) هو الدلالة على انتهاء الغاية في الزمان نحو قوله -تعالى-: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[1]، أو المكان نحو قوله -تعالى-: ﴿مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾[2].

وقد اختلف النحويون في مجيء (إلى) دالة على معاني أخرى، من ذلك اختلافهم في مجيئها بمعنى (مع)، فتكون دالة على معنى المصاحبة، وذلك على قولين:

الأول: أجاز أن تقع (إلى) موقع (مع)، فتدل على المصاحبة، وممن قال بذلك الكوفيون[3]، وابن قتيبة[4]، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك[5]، والمالقي[6].

الثاني: منع مجيء (إلى) بمعنى (مع)، وإلى ذلك ذهب أكثر البصريين[7]، ووافقهم العكبري[8]، والشلوبين[9].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز وقوع (إلى) موقع (مع) بما يأتي:

---

(١) سورة البقرة، الآية [١٨٧].

(٢) سورة الإسراء، الآية [١].

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢١٨/١، الإنصاف ٢٦٦/١، ارتشاف الضرب ٤٥٠/٢، الدر المصون ١٤٥/١، الجنى الداني ٣٧٣، المغني ١٠٤، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٣٣٢/٢.

(٤) انظر: أدب الكاتب ٥١٥.

(٥) انظر: تسهيل الفوائد ٥١، شرح التسهيل ١٤١/٣-١٤٢.

(٦) انظر: رصف المباني ١٦٩.

(٧) انظر: المراجع في الهامش الثالث السابق من هذه المسألة عدا معاني القرآن للفراء، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١٦/١، والخصائص ٣٠٦/٢.

(٨) انظر: التبيين ٤٠٥، التبيان في إعراب القرآن ٢٦٤/١.

(٩) انظر: التوطئة ٢٤٤.

١- قـول الله -تعـالى-: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾(١)، حيث قيل: إن (إلى) في الآية بمعنى (مع)(٢).

٢- قـول الله -تعـالى-: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾(٣)، أي: ولا تـأكلوا أموالهم مع أموالكم(٤).

٣- قولـه -تعالى-: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾(٥)، أي: مع الله. قال الفراء: «وهو وجه حسن. وإنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه... فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان (مع) (إلى)، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير، ولا تقول في هذا الموضع: قدم فلان وإليه مال كثير»(٦).

٤- قول العرب: الذود إلى الذود إبل(٧). بمعنى: الذود مع الذود إبل.

٥- قول الشاعر:

شَـدَخَتْ غُـرَّةُ السَّوابِـقِ مِنْهُم ... في وُجُـوهٍ إِلَـى اللِّمَّـامِ الجِعَـادِ(٨)

أي: مع اللمام.

---

(١) سورة البقرة، الآية [١٤].

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ٥١.

(٣) سورة النساء، الآية [٢].

(٤) انظر: الإنصاف ١/ ٢٦٦، الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٩، البحر المحيط ٣/ ٥٢.

(٥) سورة آل عمران، الآية [٥٢].

(٦) معاني القرآن للفراء ١/ ٢١٨.

(٧) انظر: المرجع السابق، وأمثال أبي عبيد ١٩٠، أدب الكاتب ٥١٦، ومجمع الأمثال ١/ ٢٧٧. والذود: ما بين الثلاث إلى العشر إلى العشرين إلى الثلاثين، ولا يجاوز ذلك.

(٨) قائله يزيد بن مفرغ الحميري. انظر: ديوانه ١١٨، أدب الكاتب ٥١٦، الأزهية ٢٧٣، الإنصاف ١/ ٢٦٦، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٤٩، لسان العرب ٣/ ٢٨ (شدخ)، ٢/ ٥٥١ (لمم). وشدخت: أي اتسعت في الوجه. والغرة: بياض في جبهة الفرس. والسوابق: جمع سابق. واللمة: الشعر إذا نزل من الرأس فجاوز شحم الأذن. وأراد بالجعود المفردة فليست مما يستحب.

٦- قول الآخر:

بِهـــا كُـــلُّ خَوّارٍ إِلَى كُلِّ صَعْلَةٍ ضَهولٍ ورَفْضِ المُذْرِعاتِ القَراهِبِ[1]

أي: مع كل صعلة.

٧- قوله أيضاً:

فَلَـــمْ أَرَ عُذْراً بَعْدَ عِشْرينَ حجَّة مَضَتْ لي وعَشْرٌ قد مَضَينَ إلى عَشْرِ[2]

أي: مع عشر.

أما من منع وقوع (إلى) موقع (مع) فاحتج بأن الأصل أن لا تكون (إلى) كذلك، بل الأصل فيها أن تكون لانتهاء الغاية، و(مع) يلزم معها المصاحبة، والمصاحبة تنافي الانتهاء. ولو جاز مجيء (إلى) بمعنى (مع) لجاز أن يقال: جئت إلى زيد، بمعنى: مع زيد. وعدم صحة ذلك دليل على امتناع وقوع (إلى) موقع (مع)[3].

أما ما استدل به المجيزون فأوله المانعون على تضمين العامل في الحرف معنى عامل آخر يتعدى بالحرف نفسه، وبذلك يبقى الحرف على معناه الأصلي.

من ذلك ما قيل في آية البقرة السابقة من أن (خلا) ضُمن معنى (صرف) فتعدى بـ(إلى)، أو أنه ضُمن معنى (ذهبوا) و(انصرفوا)، فجاز تعديته بـ(إلى)[4].

---

(١) قائله ذو الرمة غيلان بن عقبة. انظر: ديوانه ١٨٨/١، أدب الكاتب ٥١٦، الإنصاف ٢٦٧/١، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٤٩، لسان العرب (صعل)، (ضهل). وصف الشاعر داراً خلت من أهلها وصارت مألفاً للوحش. والخوّار: الثور الوحشي. والصعلة: النعامة. والضهول: التي تذهب وترجع. والمذرعات: التي معها أولادها. والرفض: القطع المتفرقة. والقراهب: المسنة.

(٢) قائله ذو الرمة كذلك. انظر: ديوانه ٤٤/١، شرح التسهيل ١٤٢/٣، شواهد التوضيح ١٩٧.

(٣) انظر: التبيين عن مذاهب النحويين ٤٠٥، همع الهوامع (ت. شمس الدين) ٣٣٢/٢.

(٤) انظر: الدر المصون ١٤٥/١.

أما آية النساء فقد قال فيها الحذاق -كما نص على ذلك القرطبي-: «(إلى) على بابها وهي تتضمن الإضافة، أي: لا تضيفوا أموالهم وتضموها إلى أموالكم في الأكل»(١).

وقيل في آية آل عمران السابقة: إن (إلى) فيها على بابها أيضاً، وهي متعلقة بمحذوف حال تقديره: من أنصاري مضافين إلى الله، أو من ينصرني حال كوني ذاهباً إلى الله. وقيل: إن (أنصاري) ضُمن معنى الإضافة، أي: من يضيف نصرته إلى نصرة الله، فتكون (إلى) حينئذ أبلغ من (مع)؛ لأنك لو قلت: من ينصرني مع فلان لم يدل على أن فلاناً وحده ينصرك(٢).

الترجيح:

يترجح لي جواز وقوع (إلى) موقع (مع)؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة وغيرها(٣) مما يدعم هذا القول.

٢- أن مثبت معنى المعية لـ(إلى) لم يدّع أن ذلك جائز في كل موضع ترد فيه (إلى)، حتى يُحتَج عليه بأن قوله منتقض بنحو قولهم: جئت إلى زيد. فغاية ما يريده المثبت أنه يجوز أن تكون (إلى) بمعنى (مع) إذا دلت قرينة على ذلك، وذلك بأن يكون ما بعد (إلى) داخلاً فيما قبلها نحو: اجتمع مالك إلى مال زيد، أي: معه. ولذلك كان الفراء في غاية الدقة عند قوله: «وإنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه»(٤).

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٥/ ٩.

(٢) انظر: الكشاف ١/ ٤٣٢، إملاء ما منّ به الرحمن ١/ ١٣٦، التبيين عن مذاهب النحويين ٤٠٥، الدر المصون ٣/ ٢٠٧- ٢٠٨، همع الهوامع (ت. شمس الدين) ٢/ ٣٣٢.

(٣) انظر: أمثلة أخرى على ذلك في: شرح التسهيل ٣/ ١٤١-١٤٢، خزانة الأدب ٩/ ٤٦٢.

(٤) معاني القرآن ١/ ٢١٨.

مجيء (إلى) بمعنى (في):

اختلف النحويون في وقوع (إلى) موقع (في) فتدل على الظرفية، وذلك على قولين:

الأول: أجاز دلالة (إلى) على الظرفية فتقع موقع (في)، وعلى ذلك الكوفيون[1]، وابن قتيبة[2]، وتابعهم ابن مالك[3]، والمالقي[4].

الثاني: منع أكثر البصريين أن تقع (إلى) موقع (في)[5]، وتابعهم ابن عصفور[6].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز أن تقع (إلى) موقع (في) بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ لَيَجۡمَعَنَّكُمۡ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ لَا رَيۡبَ فِيهِۗ﴾[7]، حيث قيل: إن (إلى) في الآية بمعنى (في)، أي: في يوم القيامة[8].

٢- قوله -تعالى-: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾[9]، حيث قيل كذلك: إن (إلى) بمعنى (في)، والتقدير: هل لك في أن تتزكى[10].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٤٥١/٢، المساعد ٢٥٥/٢، الجنى الداني ٣٨٨، همع الهوامع (ت. شمس الدين) ٣٣٢/٢.

(٢) انظر: أدب الكاتب ٥٠٦ – ٥٠٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٤١/٣، ١٤٣، المساعد ٢٥٥/٢.

(٤) انظر: رصف المباني ١٦٩.

(٥) انظر: الكتاب ٢٣١/٤، المقتضب ١٣٩/٤، الأصول ٤١١/١، ٤١٥. وانظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة.

(٦) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٥. ولم يذكر ابن عصفور في شرح الجمل لـ (إلى) غير معنى الانتهاء (انظر: شرح الجمل ٤٩٨/١ – ٤٩٩).

(٧) سورة النساء، الآية [٨٧].

(٨) انظر: إملاء ما من به الرحمن ١٨٩/١، الدر المصون ٥٨/٤ – ٥٩، الجنى الداني ٣٨٨.

(٩) سورة النازعات، الآية [١٨].

(١٠) انظر: الجنى الداني ٣٨٨.

٣- قول الشاعر:

فَــلا تَتْرُكَـــنِّي بِالوَعــيدِ كَأنَّني ... إلى الـــنَّاسِ مَطْلِـــيٌّ بِهِ القارُ أجْرَبُ[(١)]

أراد: في الناس.

٤- قول الآخر:

وإنْ يَلْـتَقِ الحَـــيُّ الجميعُ تُلاقِني ... إلى ذُرْوَةِ البَيْـــتِ الكَــريمِ المُصَمَّدِ[(٢)]

أي: في ذروة البيت الكريم.

أما من منع وقوع (إلى) موقع (في) فاستدل بأنه لو جاز ذلك لما امتنع أن يقال: زيد إلى الكوفة، بمعنى: في الكوفة. وامتناع هذا الأخير دليل على امتناع دلالة (إلى) على الظرفية.

لذلك فقد خرج المانعون النصوص السابقة على أوجه تخالف أن تكون (إلى) فيها بمعنى (في).

من ذلك ما قيل في آية النساء السابقة من أن (إلى) فيها على بابها دالة على انتهاء الغاية، ويكون الجمع المقصود في القبور. أو أنّ (ليجمعنكم) ضُمِّن معنى (ليحشرنكم) فعُدّي بـ(إلى). أو أنّ الجار والمجرور حال، والتقدير: ليجمعنكم مفضين إلى حساب يوم القيامة[(٣)].

---

(١) قائله النابغة الذبياني. انظر: ديوانه ٧٣، أدب الكاتب ٥٠٦، الأزهية ٢٧٣، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٣٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٥، شرح التسهيل ١٤٣/٣، ارتشاف الضرب ٤٥١/٢، المغني ١٠٥، الجنى الداني ٣٨٧، رصف المباني ١٦٩، لسان العرب ٤٣٥/١٥، خزانة الأدب ٤٦٥/٩. والقار: القطران.

(٢) قائله طرفة بن العبد. انظر: ديوانه ٣٠، الأصول ٤١٥/١، أدب الكاتب ٥٠٧، الأزهية ٢٧٤، رصف المباني ١٦٩، جواهر الأدب ٣٤٣، خزانة الأدب ٤٦٩/٩. وذروة كل شيء: أعلاه. والمصمّد: الذي يقصده الناس لشرفه.

(٣) انظر: إملاء ما من به الرحمن ١٨٩/١، البحر المحيط ٦/٤، الدر المصون ٥٨/٤ – ٥٩.

أما آية النازعات فقد خرجها ابن جني بقوله بعد أن أورد الآية-: «وأنت إنما تقول: هل لك في كذا، لكنه لما كان على هذا دعاء منه ﷺ صار تقديره: أدعوك وأرشدك إلى أن تزكى»[1].

وخُرج بيت الشاعر الأول السابق على تضمين (مطليّ) معنى مبَغّض ومكروه فعُدي بـ(إلى)؛ وذلك لأنه كان بمنزلة البعير الأجرب المطليّ الذي يُخاف عدواه فيطرد عن الإبل إذا أراد الدخول بينها، كان مبغّضاً إلى الناس، فعومل مطليّ كذلك معاملة مبغّض[2].

كما قيل في البيت الثاني السابق كذلك: إن (إلى) فيه على بابها دالة على الانتهاء، وهي مع مجرورها حال من الياء في (تلاقني) متعلقة بمحذوف تقديره: تلاقني منتسباً إلى ذروة البيت الكريم[3].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز مجيء (إلى) بمعنى (في)؛ وذلك لأن النصوص السابقة محتملة لهذا المعنى، واحتمالها للمعاني التي خرجها عليها المانعون لا ينفي هذا المعنى، بل ربما كان تخريجها على أن (إلى) فيها بمعنى (في) أظهر من التأويلات التي لجأ إليها المانعون فراراً من الإقرار بمذهب الكوفيين ومن وافقهم في هذه المسألة.

مجيء (إلى) بمعنى (من):

اختلف النحويون في وقوع (إلى) موقع (من)، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن (إلى) توافق (من) فتقع موقعها[4]، ووافقهم ابن

---

(١) الخصائص ٢/٣٠٩ – ٣١٠.

(٢) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٥، شرح الكافية للرضي ٢/٣٢٤، المغني ١٠٥، خزانة الأدب ٩/٤٦٥ – ٤٦٦.

(٣) انظر: شرح الكافية ٢/٣٢٤، خزانة الأدب ٩/٤٦٩ – ٤٧٠.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٥٠، المساعد ٢/٢٥٥، الجنى الداني ٣٨٨، همع الهوامع (ت. شمس الدين) ٢/٣٣٣.

قتيبة(١)، كما تابعهم من الأندلسيين ابن السِّيد البطليوسي(٢)، وابن مالك(٣).

الثاني: ذهب عامة البصريين إلى نَفْي وقوع (إلى) موقع (من)(٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز موافقة (إلى) لـ(من) في المعنى بقول الشاعر:

تَقُولُ وقَدْ عالَيْتُ بِالكُورِ فَوْقَها ... أَيُسْقَى فَلا يُرْوَى إِلَيَّ ابنُ أَحْمَرا(٥)

حيث أراد: فلا يروى مني.

أما من منع مجيء (إلى) بمعنى (من) فقد خرّج البيت على التضمين، والمعنى عنده: فلا يأتي إلى الرواء(٦).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز وقوع (إلى) موقع (من)؛ وذلك للبيت السابق المحتمل لهذا المعنى بوجه ظاهر، وللأسباب المذكورة في فقرات الترجيح في المسائل السابقة ذات الصلة بموضوع تناوب حروف الجر.

---

(١) انظر: أدب الكاتب ٥١١.

(٢) انظر: الاقتضاب (دار الجيل) ٤٤٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١٤١/٣، ١٤٣، المساعد ٢٥٥/٢.

(٤) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق من هذه المسألة، والكتاب ٢٣١/٤، والمقتضب ١٣٩/٤، والأصول ٤١١/١ وما بعدها.

(٥) قائله ابن أحمر، وهو عمرو بن أحمد الباهلي. انظر: ديوانه ٨٤، أدب الكاتب ٥١١، الاقتضاب (دار الجيل) ٤٤٠، شرح التسهيل ١٤٣/٣، ارتشاف الضرب ٤٥٠/٢، المغني ١٠٥، الجنى الداني ٣٨٨، شرح شواهد المغني ٢٢٥/١، همع الهوامع (ت. شمس الدين) ٣٣٣/٢، حاشية الصبان على الأشموني ٢١٤/٢. وقد وصف الشاعر أنه يتعب ناقته بطول السفر حتى إنها لو كانت ممن يتكلم لقالت هذه المقالة. والتقدير: أيسقى ابن أحمر فلا يروى مني، فقدم وأخر. وضرب التسقية والري مثلين لما يناله بها من المآرب ويدرك بالسفر عليها من المطالب.

(٦) انظر: الجنى الداني ٣٨٨.

مجيء (من) بمعنى (في):

اختلف النحويون في دلالة (من) على الظرفية، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى إثبات هذا المعنى لـ(من)، فأجازوا أن تقع موقع (في)[1]، وتابعهم ابن مالك[2].

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى نفي هذا المعنى عن (من)[3].

الأدلة والمناقشة:

احتج الكوفيون ومن وافقهم لما ذهبوا إليه بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾[4]، حيث قالوا: إن (من) فيها بمعنى (في)، والتقدير: ماذا خلقوا في الأرض.

٢- قوله -تعالى-: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾[5]، حيث قيل: إن (من) فيها بمعنى (في). والتقدير: في يوم الجمعة.

٣- قول الشاعر:

عَسَى سَائِلٌ ذُو حَاجَةٍ إِنْ مَنَعْتَهُ ... مِنَ الْيَوْمِ سُؤْلاً أن يُيَسَّرَ في غَدِ[6]

المعنى: في اليوم.

أما من منع ورود (من) موقع (في)، فقد خرّج النصوص السابقة على أوجه تخالف ما ذهب إليه الكوفيون ومن تابعهم؛ من ذلك ما قيل في آية فاطر السابقة،

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٤٣، المساعد ٢/٢٤٩، الجنى الداني ٣١٤، التصريح على التوضيح ٢/١٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/١٣٧، همع الهوامع ٢/٣٧٨.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) سورة فاطر، الآية [٤٠].

(٥) سورة الجمعة، الآية [٩].

(٦) قائله عدي بن زيد. انظر: شرح التسهيل ٣/١٣٧، ارتشاف الضرب ٢/٤٤٧، المساعد ٢/٢٤٩، الجنى الداني ٣١٤.

من أن (من) فيها لبيان الجنس[1] مثلها مثل (من) في قوله –تعالى-: ﴿۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾[2].

كما قيل: إن (من) في آية الجمعة السابقة هي بيان لـ(إذا) وتفسير له، فهي لبيان الجنس كذلك[3].

أما البيت السابق فقد خُرِّج على أن (من) فيه للتبعيض، فهو على تقدير حذف مضاف، والمعنى: من مسؤولات اليوم[4].

الترجيح:

يترجح لي جواز مجيء (من) بمعنى (في) دالة على الظرفية؛ وذلك لما يأتي:

١- للنصوص السابقة المحتملة لهذا المعنى بوجه ظاهر.

٢- إن التخريجات التي لجأ إليها المانعون لا تنفي ما ذهب إليه المثبتون، بل غاية ما تفيده احتمال دلالة النصوص على المعنى الذي عينوه فحسب.

مجي (من) لابتداء الغاية الزمانية:

تدل (من) على ابتداء الغاية في المكان، واختلف النحويون في مجيئها للدلالة على ابتداء الغاية الزمانية، وذلك على قولين:

الأول: كما تدل (من) على ابتداء الغاية في المكان، فإنها ترد كذلك للدلالة على ابتداء الغاية في الزمان، وهذا قول الكوفيين[5]، وتابعهم من الأندلسيين ابن

---

(١) انظر: المغني ٤٢٤.

(٢) سورة البقرة، الآية [١٠٦].

(٣) انظر: البحر المحيط ١٠/١٧٤، حاشية يس على التصريح على التوضيح ٢/١٠.

(٤) انظر: المساعد ٢/٢٤٩، الجنى الداني ٣١٤.

(٥) انظر: الإنصاف ١/٣٧٠، البيان في غريب إعراب القرآن ١/٤٠٥، شرح المفصل لابن يعيش ٨/١١، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨٨، شرح التسهيل ٣/١٣١، شرح الكافية ٢/٣٢٠، ارتشاف الضرب ٢/٤٤١.

الطراوة[1]، وابن مالك[2]، وأبو حيان[3]، والشاطبي[4]، وغيرهم[5].

الثاني: قصْر (من) على الدلالة على ابتداء الغاية المكانية دون الزمانية، وهو قول جمهور البصريين[6]، وتابعهم ابن عصفور[7].

الأدلة والمناقشة:

استدل المجيزون لدلالة (من) على ابتداء الغاية في الزمان بعدة أدلة مسموعة، منها:

١- قول الله -تعالى-: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[8]، فدخلت (من) على (أول يوم) وهو زمان، قال الأخفش: «يريد: منذ أول يوم؛ لأن من العرب من يقول: لم أره من يوم كذا، يريد: منذ»[9].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[10]، حيث دخلت (من) على (قبل) و(بعد) وهما ظرفا زمان.

٣- قول الرسول -ﷺ-: (مثلكم ومثل أهل الكتابين كمثل رجل استأجر أجراء فقال: من يعمل لي من غدوة إلى نصف النهار على قيراط؟ فعملت اليهود. ثم

---

(١) انظر: الارتشاف ٢/٤٤١، ابن الطراوة النحوي ١٤٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل ٣/١٣١، شواهد التوضيح ١٣٠.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٤١، منهج السالك ٢٣٨.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٢/١٨٠.

(٥) مثل ابن عطية (انظر: المحرر الوجيز ٨/٢٧٥)، وابن الفخار (انظر: المقاصد الشافية ٢/١٨٠).

(٦) انظر: المراجع في الهامش الأول السابق لهذه المسألة، وانظر: الكتاب ٤/٢٢٤، المقتضب ١/١٨٢، الأصول ١/٤٠٩، المقاصد الشافية ٢/١٧٦.

(٧) انظر: شرح الجمل ١/٤٨٨ – ٤٨٩.

(٨) سورة التوبة، الآية [١٠٨].

(٩) معاني القرآن للأخفش (قراعة) ١/٣٦٥.

(١٠) سورة الروم، الآية [٤].

قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط؟ فعملت النصارى. ثم قال: من يعمل لي من العصر إلى أن تغيب الشمس على قيراطين؟ فأنتم هم، فغضبت اليهود والنصارى، فقالوا: ما لنا أكثر عملاً وأقل عطاءً؟ قال: هل نقصتكم من حقكم؟ قالوا: لا، قال: فذلك فضلي أوتيه من أشاء)[1]، حيث دخلت (من) على ظروف الزمان: غدوة، نصف النهار، صلاة العصر.

٤- قوله -ﷺ-: **(فمطرنا من يوم جمعة إلى جمعة)**[2].

٥- قول الشاعر:

تُخُيِّرْنَ مِنْ أزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ... إلى اليومِ قَدْ جُرِّبْنَ كلَّ التَّجاربِ[3]

حيث دخلت (من) على (أزمان).

٦- قول الآخر:

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ ... أقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ ومِنْ دَهْرِ[4]

٧- قول الآخر:

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٣/٤٩-٥٠ في باب الإجارة إلى نصف النهار من كتاب الإجارة، ٤/٢٠٧ كتاب بدء الخلق، باب ما ذكر عن بني إسرائيل.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ١/١٩١، كتاب الاستسقاء، باب ما جاء في الاستسقاء، والبخاري في صحيحه٢/٣٦، ٣٧، كتاب الجمعة، باب الاستسقاء.

(٣) قائله النابغة الذبياني. انظر: ديوانه ٤٥، شرح التسهيل ٣/١٣٢، شواهد التوضيح ١٣١، المغني ٤٢٠، لسان العرب ١/٢٦١ (جرب)، المقاصد الشافية ٢/١٧٧، المقاصد النحوية ٣/٢٧٠، شرح أبيات المغني ٥/٣٠٤، خزانة الأدب ٣/٣٣١.

(٤) قائله زهير بن أبي سلمى. انظر: ديوانه ٨٦، الأزهية ٢٨٣، أسرار العربية ٢٧٣، الإنصاف ١/٣٧١، شرح المفصل ٤/٩٣، ٨/١١، رصف المباني ٣٢٠، المقاصد النحوية ٣/٣١٢، الخزانة ٩/٤٣٩. والقُنة: أعلى الجبل. الحجر: منازل ثمود بناحية الشام عند وادي القرى. وأقوين: أقفرن. والحجج: جمع حجة وهي السنة.

كأنَّهُما مِلآن لمْ يَتغيَّرا ... وقَدْ مَرَّ للدّارَيْنِ مِنْ بَعْدنا عَصْرُ[1]

حيث إن المراد: من الآن، فحذفت نون (من) ضرورة.

وغير ذلك من الشواهد الكثيرة التي جاءت فيها (من) دالة على ابتداء الغاية الزمانية[2].

أما جمهور البصريين ومن وافقهم ممن قصر دلالة (من) على ابتداء الغاية في المكان دون الزمان، فقد استدلوا بحمل (من) على (مذ)، فـ(من) في المكان نظير (مذ) في الزمان، فكما لا تدخل (مذ) على الأمكنة كذلك لا تدخل (من) على الأزمنة، «فكما لا يجوز أن تقول: ما سرت مذ بغداد، فكذلك لا يجوز أن تقول: ما رأيته من يوم الجمعة»[3].

ومن ثمَّ أول المانعون أدلة المجيزين على أوجه مخرجة لها من أن تكون نصاً في دلالة (من) على ابتداء الغاية في الزمان، ومن هذه التأويلات:

١- تقدير مضاف محذوف، كأنه قال: من تأسيس أول يوم، ومن مرّ حجج، ومن مرّ أزمان يوم حليمة، وكذا باقي الشواهد[4].

٢- إن الرواية الصحيحة للبيت الثاني السابق: مذ حجج ومذ دهر، فلا دليل في البيت حينئذ للمجيزين[5].

٣- إن (من) في البيت الثاني السابق تعليلية لا ابتدائية، فعلة إقواء الديار مرور الدهور عليها. كما قيل: إن (من) زائدة، والأصل أقوين حججاً ودهراً[6].

---

(١) قائله أبو صخر الهذلي. انظر: شرح أشعار الهذليين ٩٥٦/٢، المنصف ٢٢٩/٢، الخصائص ٣١٠/١، شرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١، المقاصد الشافية ١٧٨/٢، خزانة الأدب ٥٥٣/١.

(٢) انظر بعضاً من هذه الشواهد في: شرح التسهيل ١٣١/٣ وما بعدها، شواهد التوضيح ١٣٠ وما بعدها، المقاصد الشافية ١٧٧/٢ وما بعدها.

(٣) الإنصاف ٣٧١/١، وانظر: المقاصد الشافية ١٧٦/٢.

(٤) انظر: المرجعين السابقين، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٨٩/١.

(٥) انظر: الجمل للزجاجي ١٣٩، الحلل ١٨١، الإنصاف ٣٧٥/١.

(٦) انظر: خزانة الأدب ٤٤١/٩.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز مجيء (من) دالة على ابتداء الغاية الزمانية؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة وغيرها التي تتظافر جميعها في إفادة هذا المعنى، قال أبو حيان: «وقد كثر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها... وتأويل كثرة وجوده ليس بجيد»[١].

٢- إن تخطئه رواية البيت الثاني السابق بالاستدلال برواية مخالفة، أمر غير وجيه؛ وذلك لأن البيت الواحد يأتي على روايات شتى وكلها صحيحة إذا كان رواتها ثقات[٢].

٣- إن تقدير مصدر محذوف - كما ذهب إلى ذلك المانعون- يلزم منه التسلسل؛ فلو قُدِّر: من تأسيس أول يوم - في آية التوبة السابقة- اقتضى قصدُ التاريخ تقديرَ زمان قبل التأسيس حتى يكون المعنى: من زمان تأسيس أول يوم، فترجمع المسألة إلى أول أمرها، فيفتقرون إلى تقدير مصدر هكذا أبداً، وهو باطل، وهكذا سائر الشواهد[٣].

دلالة (من) على انتهاء الغاية:

من معاني (من) التي اختلف فيها النحويون، مجيئها بمعنى (إلى)، فتدل على انتهاء الغاية؛ حيث اختلف النحويون في ذلك على قولين:

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/٤٤١.

(٢) انظر: خزانة الأدب ٩/٤٤١.

(٣) انظر: المقاصد الشافية ٢/١٨٠. وهذا الرد حكاه ابن الفخار عن شيخه أبي عبدالله بن عبدالمنعم.

الأول: ذهب الكوفيون إلى إثبات هذا المعنى لـ(من)[1]، وتابعهم من الأندلسيين ابن خروف[2]، وابن مالك[3]، والمالقي[4].

الثاني: ذهب عامة البصريين إلى نفي هذا المعنى عن(من)[5]، وتابعهم ابن عصفور[6].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز مجيء (من) دالة على الانتهاء بما يأتي:

١- قول العرب: شممت الريحان من الطريق، ورأيت الهلال من خلال السحاب، فـ(من) لانتهاء الغاية؛ لأن الابتداء لم يكن من الطريق، ولا الرؤية من خلال السحاب، إنما ابتدأ من غيرهما، ويبين ذلك أنك تقول: شممت الريحان من داري من الطريق، ورأيت الهلال من داري من خلال السحاب، فـ(من) الأولى لابتداء الغاية والثانية لانتهائها[7].

٢- قول الشاعر:

أَأَزْمَعْتَ مِنْ آلِ لَيْلَى ابْتِكَارَا ... وَشَطَّتْ عَلَى ذِي نَوًى أَنْ تُزَارَا[8]

معناه: أأزمعت إلى آل ليلى.

٣- كما مثل المجيزون لهذه المسألة بقولهم: قربت منه، فإنه مساو لقولهم: تقربت إليه[9].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب٢/٤٤٢، المساعد٢/٢٤٩، الجنى الداني٣١٣، همع الهوامع ٢/٣٧٨.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف١/٤٧٤.

(٣) انظر: شرح التسهيل٣/١٣٧، الارتشاف٢/٤٤٢، المساعد٢/٢٤٩.

(٤) انظر: رصف المباني٣٨٨.

(٥) انظر: الأصول١/٤١١، شرح الجمل لابن عصفور١/٤٩٠، وانظر المراجع السابقة.

(٦) انظر: شرح الجمل١/٤٩٠.

(٧) انظر: المرجع السابق، وارتشاف الضرب٢/٤٤٢.

(٨) لا يعرف قائله، انظر: معاني الحروف٩٨٠.

(٩) انظر: شرح التسهيل٣/١٣٧، ارتشاف الضرب٢/٤٤٢.

أما من منع دلالة (من) على الانتهاء، فقد تأول ما استدل به المثبتون، فيحتمل أن تكون (من) في الأمثلة السابقة لابتداء الغاية، فتكون الأولى لابتداء الغاية في حق الفاعل، وتكون الثانية لابتداء الغاية في حق المفعول. ألا ترى أن ابتداء وقوع رؤية الهلال من الفاعل إنما كان في داره، وابتداء وقوع الرؤية بالهلال وهو في خلال السحاب؟ وكذلك ابتداء وقوع الشم إنما كان من الدار، وابتداء وقوعه بالريحان وهو في الطريق؟[(١)].

كما خرّج بعضهم الشواهد السابقة على أن (من) فيها للابتداء كذلك، إلا أنه جعل العامل فيها محذوفا، كأنه قال: رأيت الهلال من داري ظاهرا من خلال السحاب، فجعل (من) لابتداء غاية الظهور؛ لأن ظهور الهلال بدا من خلال السحاب[(٢)].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة قول من منع دلالة (من) على الانتهاء؛ وذلك لما يأتي:

١- عدم وجود أدلة مسموعة فيما اطلعت عليه غير بيت واحد مجهول القائل، وهو السابق، يدل على إجازة ذلك، ولو جاز هذا الاستعمال لجاء منه شواهد نثرية أو شعرية.

٢- إن دلالة حرف على معنى فرعي خلاف الأصل، فلا يلجأ إليها إلا إذا وجد الاستعمال الدال على ذلك، وعدم الاستعمال دليل على امتناع المسألة.

٣- كما يظهر لي أن (من) في الشواهد السابقة دالة على الابتداء ولا حذف للعامل؛ لأن المحذوف الذي يقوم المجرور مقامه إنما يكون مما يناسب معناه الحرف، و(من) الابتدائية لا يفهم منها الكون، فلا ينبغي أن يجوز حذفها[(٣)].

---

(١) انظر: الأصول١/٤١١، شرح الجمل لابن عصفور١/٤٩٠.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٤٩٠-٤٩١.

(٣) انظر: المرجع السابق١/٤٩١.

زيادة (من):

تزاد (من) للتنصيص على العموم أو للتأكيد، واختلف النحويون في شروط زيادتها ومواضع ذلك؛ وذلك على أقوال:

الأول: ذهب الكسائي وهشام بن معاوية من الكوفيين إلى إجازة زيادة (من) مطلقاً، سواءً أكان مجرورها نكرةً أم معرفة، وسواءً أكانت في النفي أم الإيجاب[1]. وإلى ذلك ذهب الأخفش من البصريين[2]، وتابعهم ابن مالك من الأندلسيين[3]، والقرطبي[4].

الثاني: ذهب بعض الكوفيين إلى أن (من) تزاد بشرط واحد، وهو أن يكون مدخولها نكرة، ويستوي في ذلك ما إذا كانت الجملة منفية أو موجبة[5].

الثالث: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن (من) لا تزاد إلا بتحقق شرطين: أحدهما: أن يكون ما قبلها غير موجب، والآخر: أن يكون مجرورها نكرة[6].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز زيادة (من) مطلقاً بعدة شواهد مسموعة منها:

---

(١) انظر: شرح التسهيل٣/١٣٩، ارتشاف الضرب٢/٤٤٤، همع الهوامع(ت شمس الدين) ٢/٣٧٩.

(٢) انظر: المراجع السابقة، ومعاني القرآن للأخفش(ت قراعة)١/١٠٥، ٢٧٦، المسائل البغداديات٢٤٢، ٤٠٥، الإنصاف١/٣٧٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل٣/١٣٨، شواهد التوضيح١٢٥-١٢٦.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن١٢/١٤٨.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٤٨٥، الارتشاف٢/٤٤٤، الجنى الداني٣٢١، همع الهوامع٢/٣٧٩.

(٦) انظر: الكتاب٤/٢٢٥، المقتضب٤/١٣٦، الأصول١/٤١٠، الإيضاح العضدي٢٦٤، شرح المفصل٣/١٣٨.

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[(١)]، فقد عرض لها الأخفش عند تفسيره قول الله -تعالى-: ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا﴾[(٢)]، فقال: «وإن شئت جعلته على قولك: ما رأيت من أحد، تريد: ما رأيت أحدا، وهل جاءك من رجل؟ تريد: هل جاءك رجل؟ فإن قلت: إنما يكون هذا في النفي والاستفهام. فقد جاء في غير ذلك، قال: - الآية - ... فهذا ليس باستفهام ولا نفي، وتقول: زيد من أفضلها، تريد: هو أفضلها»[(٣)].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّآ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾[(٤)]، حيث قيل: «أدخل (من) كما أدخله في قوله: كان من حديث، وقد كان من مطر»[(٥)].

٣- قول الله -تعالى-: ﴿يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[(٦)]، فـ(من) ههنا زائدة أيضاً دخولها كخروجها[(٧)].

٤-قول الرسول ﷺ: (إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)[(٨)]، حيث قال الكسائي: إن (من) في الحديث زائدة[(٩)].

---

(١) سورة البقرة، الآية [٢٧١].

(٢) سورة البقرة، الآية [٦١].

(٣) معاني القرآن للأخفش(ت قراعة)١/١٠٥.

(٤) سورة المائدة، الآية [٤].

(٥) معاني القرآن للأخفش(ت قراعة)١/٢٧٦.

(٦) سورة إبراهيم، الآية [١٠].

(٧) انظر: شرح التسهيل٣/١٣٨، البحر المحيط٥/٤٠٩.

(٨) أخرجه بهذا اللفظ الإمام مسلم في صحيحه٣/١٦٧٠، ١٦٦٧، كتاب: اللباس، باب: تحريم تصوير صورة الحيوان، والنسائي في سننه ٨/١٩١. وانظر: مشارق الأنوار ٢/٣٥٦.

(٩) انظر: شرح التسهيل٣/١٣٩، المقاصد الشافية٢/١٨٨.

٥- ما رُوِي من قول العرب: قد كان من مطرٍ، وقد كان من حديث فخلٍّ عني[١].

٦- قول الشاعر:

وَيَنْمي لَها حُبُّها عِنْدَنا فَما قالَ مِنْ كاشِحٍ لَمْ يَضُرّ[٢]

حيث إن (من) فيه زائدة.

٧- قول الآخر:

وَكُنْتُ أُرَى كَالمَوْتِ مِنْ بَيْنِ ساعَةٍ فَكَيْفَ بِبَيْنٍ كانَ مَوْعِدُهُ الحَشْرُ[٣]

حيث إن (من) فيه زائدة؛ لأن دخولها لا يزيد معنى على ما كان قبل دخولها.

أما جمهور البصريين الذين لم يجيزوا الزيادة إلا إذا وُجد النفي والتنكير، فردوا بأن جميع ما ذكر من السماع لا يثبت به دعوى الزيادة بإطلاق؛ وذلك لما يأتي:

١- إن الأصل الثابت في الحروف ألا تُدَّعى فيها الزيادة إلا إذا تُيُقِّنت وقام الدليل عليها[٤].

٢- إن المواضع المستشهد بها محتملة لغير ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم: ففي آية البقرة السابقة (من) للتبعيض وليست زائدة[٥]، أو أن الفعل فيها مؤوّل على تضمين معنى فعل آخر، كأنه قال: يخلصكم من سيئاتكم، فـ(من) إذاً لابتداء الغاية، كقولك: خلصت منه[٦].

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٠٥، مغني اللبيب ٤٢٨، المقاصد الشافية ٢/١٨٩.

(٢) قائله عمر بن أبي ربيعة، انظر: ديوانه ١٧٥، شرح التسهيل ٣/١٣٨، شواهد التوضيح ١٢٦، الجنى الداني ٣٢٢، المغني ٤٢٨، شرح شواهد المغني ٢/٧٣٨، شرح أبيات المغني ٥/٣٢٩.

(٣) قائله سلمة بن يزيد، انظر: الحماسة ١/٥٣٦، شرح الحماسة للمرزوقي ٣/١٠٨١، شرح التسهيل ٣/١٣٩، شرح الكافية الشافية ٢/٧٩٨، شرح الألفية لابن الناظم ٣٦٢، المقاصد النحوية ٣/٢٧٣، المقاصد الشافية ٢/١٨٩، همع الهوامع ٢/٣٧٩، شرح أبيات المغني ٥/٣٢٩.

(٤) انظر: المقاصد الشافية ٢/١٩٠.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٣.

(٦) انظر: المقاصد الشافية ٢/١٩٠.

كما أنها للبعيض أيضا في آية المائدة السابقة ؛ إذ المعنى : كلوا منه اللحم دون الفرث والدم، فإنه محرم عليكم[1].

أما الحديث فهو على إضمار الشأن ؛ فلذلك رفع (المصورون)[2].

واستدل جمهور البصريين على شرط النفي بأن (من) تفيد الاستغراق، وهي تأتي مؤكدة لمعنى العموم، واستغراق الجنس في الواجب محال[3] ؛ لذلك اشترط أن يكون الكلام منفياً.

ويوضح ابن السراج شرط التنكير بقوله : «... فهذا موضع زيادتها إلا أنه موضع دلت فيه على أنه للنكرات دون المعارف، ألا ترى أنك تقول : ما جاءني من أحد، وما جاءني من رجل، ولا تقول : ما جاءني من عبدالله ؛ لأن (رجلا) في موضع الجمع، ولا يقع المعروف هذا الموضع لأنه شيء قد عرف بعينه»[4].

الترجيح :

يترجح لي في هذه المسألة جواز زيادة (من) كثيراً إذا كان مجرورها نكرة وهي واقعة في سياق النفي. كما يجوز زيادتها وإن لم يتحقق شرطا التنكير والنفي إذا أفاد السياق نوعا من العموم والاستغراق ؛ وذلك «لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً»[5].

ولأن التأويلات التي خرج عليها المانعون نصوص المجيزين، لئن كانت ظاهرة في بعضها، إلا أن بعضها الآخر يتأكد فيه القول بزيادة (من)، كما في قول الله - تعالى- : ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾[6] ؛ إذ المأمور به المسلم غض البصر مطلقا لا بعضه دون بعض حتى يقال : إن (من) في الآية للتبعيض[7].

---

(١) انظر : شرح المفصل٨/١٣.

(٢) انظر : المغني٤٢٩، المقاصد الشافية٢/١٩١.

(٣) انظر : شرح المفصل٨/١٣.

(٤) الأصول لابن السراج١/٤١٠.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك٣/١٣٨.

(٦) سورة النور، الآية [٣٠].

(٧) انظر : الجامع لأحكام القرآن١٢/١٤٨، الدر المصون٨/٣٩٧.

مجيء (في) بمعنى (على):

تجيء (في) للدلالة على الظرفية حقيقة أو مجازا، واختلف النحويون في مجيئها دالة على الاستعلاء، وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون دلالة (في) على الاستعلاء[1]، ووافقهم ابن قتيبة[2]، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك[3].

الثاني: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن (في) لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازا، وما أوهم خلاف ذلك رد إليه[4].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز مجيء (في) بمعنى (على) بما يأتي:

١- قول -الله تعالى-: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[5].

أي: على جذوع النخل[6].

٢- قوله -تعالى-: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ﴾[7]، أي: عليه.

٣- قول الشاعر:

هُمْ صَلَبُوا العَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ فَـلا عَطَسَـتْ شَيْبَانُ إِلا بِأَجْدَعا[8]

---

(١) انظر: معاني القرآن٢/١٨٦، معاني الحروف للرماني ٩٦، ارتشاف الضرب٢/٤٤٦، المساعد ٢/٢٦٥.

(٢) انظر: أدب الكاتب٣٩٤_٥٠٦، ٣٩٥، تأويل مشكل القرآن٥٦٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل٣/١٥٧.

(٤) انظر: الكتاب٤/٢٢٦، معاني الحروف للرماني٩٦، ارتشاف الضرب٢/٤٤٦، جواهر الأدب١٣٢، الجنى الداني٢٦٨.

(٥) سورة طه، الآية [٧١].

(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش١/٢٣٦، ٥١، معاني القرآن للفراء٢/١٨٦.

(٧) سورة الطور، الآية [٣٨]. وانظر: الأزهية٢٧٧.

(٨) قائله سويد بن أبي كاهل. انظر: المقتضب٢/٣١٩، الخصائص٢/٣١٣، أدب الكاتب ٥٠٦، الاقتضاب٤٣١، المخصص ١٤/٦٤، الأزهية ٢٦٨، شرح المفصل ٨/٢١، المغني ٢٢٤، رصف المباني ٤٥١، شرح شواهد المغني١/٤٩٧، شرح أبيات المغني٤/٦٢.

٤- قول الآخر:

بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَه في سَرْحَةٍ ... يُحْذى نِعالَ السِّبْتِ لَيْسَ بِتَوْأَمِ[١]

يعني: على سرحة.

٥- قول الآخر:

بَنُو الأَوْسِ الغَطَارِفِ آزَرَتْها ... بَنو النَّجّارِ فِي الدِّينِ الصَّلِيبِ[٢]

يعني: على الدين الصليب.

٦- ما رواه يونس عن العرب من قولهم: نزلت في أبيك، يريدون: عليه[٣].

وأما المانعون فقد قصروا معنى (في) على الظرفية حقيقة أو مجازاً، يقول سيبويه: «وأما (في) فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس، وهو في بطن أمه، وكذلك: هو في الغل؛ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له. وكذلك: هو في القبة، وفي الدار. وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا، وإنما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله»[٤].

ومن ثم ذهب المانعون إلى تأويل الشواهد السابقة وما شاكلها على أن (في) فيها للوعاء، يقول المالقي -معلقا على بعض الشواهد السابقة-: «وكل هذه المواضع إذا تأولتها وجدت فيها معنى (في) الذي هو الوعاء»[٥].

---

(١) قائله عنترة. انظر: ديوانه٢١٢، أدب الكاتب٥٠٦، ٣٩٤، الأزهية٢٧٧، الاقتضاب٤٣١، شرح المفصل٢١/٨، شرح الجمل لابن عصفور٥١٢/١، رصف المباني٤٥١، لسان العرب(سيت)، خزانة الأدب١٤٥/٤. والسرحة: الشجرة العظيمة، والنعال السبتية: المدبوغة بالقرظ وهي أجود النعال.

(٢) قائله حسان بن ثابت -ﷺ-. انظر: شرح ديوانه١٧، السيرة النبوية٢٨٢/٢، شرح التسهيل١٥٧/٣.

(٣) انظر: معاني القرآن للأخفش٥١/١.

(٤) الكتاب٢٢٦/٤.

(٥) رصف المباني٤٥٢.

ومن هذه التأويلات التي ذكرها المانعون، ما قالوه عن آية طه السابقة، حيث قيل: إن معنى (في جذوع النخل) الوعاء وإن كان فيه العلو، فالجذع وعاء للمصلوب؛ لأنه لا بد له من الحلول في جزء منه، ولا يلزم في الوعاء أن يكون خاويا من كل جهة[1].

وقيل عن البيت الثاني السابق: لا دليل فيه للمجيزين كذلك؛ لأن السرحة بمنزلة المكان لاستقرار الثياب فيها، ولا يلزم من ذلك الشمول[2].

الترجيح:

يظهر لي أنه من غير الممتنع أن يكون لـ(في) معنىً فرعيٌّ غير معناها الأصلي وهو الظرفية؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة التي تدل في ظاهرها على هذا المعنى.

٢- إن حمل النصوص على المعنى الظاهر القريب أولى من التأويل الذي لا يخلو من تعسف وبعد، كما هو ظاهر من مسلك المانعين في هذه المسألة، وإن استدعى الأمر القول بإجازة وقوع حرف موقع آخر؛ بخاصة أن هذه الظاهرة قد شاعت وكثرت في اللغة، مما يجعل إنكارها بعيداً.

(رب) بين الاسمية والحرفية:

اختلف النحويون في (رب) اسم هي أم حرف؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى القول باسميتها[3]، وتابعهم من الأندلسيين ابن الطراوة[4].

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٥١٢، الدر المصون٨/٧٦، رصف المباني٤٥٢.

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) انظر: الإنصاف٢/٨٣٢، ارتشاف الضرب٢/٤٥٥، شرح الكافية للرضي٢/٣٣٠، المغني١٧٩.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب٢/٤٥٥، الدر المصون٧/١٣٧، همع الهوامع(ت شمس الدين) ٢/٣٤٦، ابن الطراوة النحوي١٤٢.

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى القول بحرفيتها[1]، وتابعهم ابن مالك[2].

الأدلة والمناقشة:

استدل من قال باسمية (رب) بالأدلة الآتية:

١- قول الشاعر:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ   عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[3]

حيث قيل: إن (رب) في محل رفع مبتدأ، و(عار) خبرها. كما أخبر عن (رب) أيضا في قول العرب: رب رجل ظريف"[4].

٢-حمل (رب) على (كم)؛ لأن (كم) للعدد والتكثير، و(رب) للعدد والتقليل. و(كم) اسم بإجماع، فكذلك (رب) هي اسم وليست حرفا[5].

٣- مما يدل على مباينة (رب) للحرفية ومشابهتها للأسماء، أنها تخالف حروف الجر في أشياء[6]:

(أ) إنها تقع في صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع كذلك.

(ب) إنها لا تعمل إلا في نكرة، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة.

(جـ) إنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة.

---

(١) انظر: الكتاب ١/٤٢٠، ٢/١٦١، المقتضب ٤/١٣٦، الأصول ١/٤١٦، الإنصاف ٢/٨٣٢، شرح المفصل٨/٢٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل٣/١٧٥.

(٣) قائله ثابت قطنة. انظر: البيان والتبيين١/٢٩٣، المقتضب٣/٦٦، ضرائر الشعر ١٧٣، شرح التسهيل٣/١٧٥، شرح الكافية للرضي٢/٣٣١، خزانة الأدب ٩/٥٧٦.

(٤) انظر: الأصول١/٤١٨.

(٥) انظر: الإنصاف٢/٨٣٢، شرح الكافية٢/٣٣٠.

(٦) انظر: الإنصاف٢/٨٣٢-٨٣٣.

(د) أنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به.

٤- ومما يدل على أنها ليست حرفا كذلك، دخول الحذف عليها، فيقال: (ربَ) بالتخفيف، كما قال -تعالى-: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾[١]، حيث قرئ بالتخفيف والتشديد في (رب)[٢].

أما جمهور البصريين ومن وافقهم فقد استدلوا على حرفية (رب) بما يأتي:

١- خلو (رب) من علامات الأسماء اللفظية والمعنوية، بخلاف (كم) التي ثبتت اسميتها بالعلامات اللفظية؛ وذلك بدخول حرف الجر عليها، والإضافة إليها، والابتداء بها، وإيقاع الأفعال عليها، وعود الضمير إليها[٣]. كما لا تحسن فيها علامات الأفعال[٤]، فتعين أن تكون حرفاً.

٢- مساواة (رب) للحرف في دلالتها على معنى في غيرها، وهذا المعنى هو تقليل ما دخلت عليه[٥].

أما ما استدل به من قال باسمية (رب) فيُرد بما يأتي[٦]:

(أ) إن قياس (رب) على (كم) قياس مع الفارق، لما تبين من أن (كم) تحسن فيها علامات الأسماء بخلاف (رب). كما أن (كم) يفصل بينها وبين ما يليها بخلاف (رب) التي لا يفصل بينها وبين مجرورها. ثم إن (كم) يليها الفعل فيقال: كم بلغ عطاؤك؟ بخلاف (رب) التي لا يليها الفعل.

---

(١) سورة الحجر، الآية [٢].

(٢) انظر: السبعة ٣٦٦، الحجة ٣٨٠، الإتحاف ٢/١٧٣، النشر ٢/٣٠١، الجامع لأحكام القرآن ١٠/٣، الدر المصون ٧/١٣٨.

(٣) انظر: الأصول ١/٤١٦، شرح التسهيل ٣/١٧٥.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٨٣٣.

(٥) انظر: المرجع السابق، وشرح التسهيل ٣/١٧٥.

(٦) انظر في هذه الردود: المرجعين السابقين، وشرح المفصل ٨/٢٧.

(ب) إن مباينتها للحرف في الأمور التي ذُكرت سابقا غير مسلم ؛ فهي لا تقع إلا في صدر الكلام لأن معناها التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، فشابهت حروف النفي التي لها الصدارة، فوقعت موقعها.

أما أنها لا تعمل إلا في النكرة بخلاف حروف الجر، فلأنها لا ينبغي أن تدخل إلا على ما لا يصح فيه التقليل، وهو ما يدل على الكثرة، وهو النكرة حتى يصح فيها التقليل.

وعدم ظهور الفعل الذي تتعلق به معها، إنما كان إيجازا واختصارا، فقد حذف الفعل لدلالة الحال عليه.

أما مسألة الحذف، فهي لا تصلح أن تكون دليلا على اسمية (رب) ؛ لأن الحذف لا يخص الأسماء وحدها ؛ فـ(أنّ) المشددة يجوز تخفيفها، كما حكي التخفيف في (سوف) عن ثعلب[1]، فقيل: سف أفعل، وسو أفعل، بحذف الواو والفاء.

(جـ) أما البيت السابق، فقد قيل فيه: إن الرواية المشهورة له: وبعض قتل عار[2]. وإن سلم بصحة رواية من استدل به على اسمية (رب)، فيكون (عار) خبرا لمبتدأ محذوف، والجملة صفة لـ(قتل)، والتقدير: رب قتل هو عار[3].

أما قول العرب: رب رجل ظريف، فقد قال عنه ابن السراج: «فترفع ظريفا، تجعله خبراً لرب، ومن فعل هذا فقد جعلها اسما، وهذا إنما يجيء على الغلط والتشبيه»[4]. كما قيل: إنه شاذ[5].

---

(١) انظر: الإنصاف٢/٨٣٤، لسان العرب١٢/٩٤.

(٢) انظر: الجنى الداني٤١٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل٣/١٧٥.

(٤) الأصول ١/٤١٨.

(٥) انظر: شرح المفصل٨/٢٧.

وقد أورد الرضي مسائل تشكل على من يقول بحرفية (رب)[1]:

- فتشكل حرفيتها بنحو: رب رجل كريم أكرمت، فإن حروف الجر هي ما يفضي الفعل إلى المفعول الذي لولاها لم يفض إليه، و(أكرمت) يتعدى بنفسه.

- كما تشكل حرفيتها أيضا بمثل قولك: رب رجل كريم أكرمته ؛ لأن الفعل لا يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر، وفي الوقت نفسه يتعدى إلى ضميره، فلا يقال: لزيد ضربته.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول بحرفية (رب) ؛ وذلك لما يأتي:

١- عدم قبول (رب) لعلامات الأسماء المعروفة.

٢- ندرة الشواهد المسموعة التي تعضد رأي القائلين باسمية (رب)، وحتى تلك الشواهد القليلة التي تحتمل - في ظاهرها- أن تكون (رب) فيها اسما، لم تسلم من مقال، مما يضعف الاستدلال بها، بخاصة أن الإخبار في تلك الشواهد القليلة يحتمل أن يكون عن مجرور (رب)، وليس عن (رب) نفسها[2].

٣- أن الاحترازات التي ذكرها الرضي يمكن الخروج منها باعتقاد زيادة (رب).

وصف مجرور (رب):

اختلف النحويون في وصف مجرور (رب)، وذلك على قولين:

الأول: ذهب الفراء إلى عدم إيجاب الوصف[3]، وتابعه من الأندلسيين أبوالوليد

---

(١) انظر: شرح الكافية٢/٣٣٠.

(٢) انظر: ابن الطراوة النحوي١٤٦.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب٢/٤٥٧، المساعد٢/٢٨٦، الجنى الداني٤٢٥، همع الهوامع (ت شمس الدين)٢/٣٥٠.

الوقشي[1]، وابن طاهر، وابن خروف[2]، وابن مالك[3].

الثاني: ذهب البصريون إلى إيجاب وصف مجرور (رب)[4]، وتابعهم على ذلك أكثر المتأخرين[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل من لم يوجب وصف مجرور (رب) بما يأتي:

١- إن ذلك ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح[6]، ومن هذا النقل:

(أ) قول الشاعر:

يَا رُبَّ قَائِلَةٍ غَداً ... يَا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَةْ[7]

حيث جر (قائلة) دون وصف.

(ب) قول الآخر:

---

(١) أبو الوليد هشام بن أحمد بن هشام الكاتب المعروف بابن الوقشي، من أهل طليطلة، ولد سنة ٤٠٨هـ. كان عارفا بالأحكام والحديث والعلم الفقه والنحو والشعر والخطابة والمنطق، أخذ عن أبي عمر الطلمنكي، وأبي عمر السفاقسي، وكان من أعلم الناس بالنحو واللغة. توفي سنة ٤٨٩هـ. (انظر: بغية الوعاة ٣٢٧/٢-٣٢٨).

(٢) انظر: شرح المقدمة الجزولية٢/٨٢٤، ارتشاف الضرب٢/٤٥٧، التذييل٤/٣٧أ، همع الهوامع(ت شمس الدين)٢/٣٥٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل٣/١٨١.

(٤) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، وانظر: الأصول١/٤١٧، أمالي السهيلي٧٠-٧١، شرح الجمل لابن عصفور١/٥٠٣، الملخص في ضبط قوانين العربية٥١٧-٥١٨.

(٥) انظر: المراجع السابقة.

(٦) انظر: الجنى الداني٤٢٦.

(٧) قائلته أم معاوية وهي هند بنت عتبة، انظر: شرح التسهيل ٣/١٧٩، شواهد التوضيح ١٠٦، البحر المحيط ٥/٤٤٤، الجنى الداني ٤٢٦، المساعد ٢/٢٨٦، الدر المصون ٧/١٣٩، شرح شواهد المغني ١/٤١٠، الدرر اللوامع٢/٢٢.

أَلا رُبَّ مَــأْخُوذٍ بِإِجْــرَامِ غَــيْرِهِ   فَلا تَسْأَمَنْ هُجْرَانَ مَنْ كَانَ مُجْرِما[1]

(جـ) قول الآخر:

رُبَّ مُسْــتَغْنٍ وَلا مَــالَ لَــهُ   وَعَظِـيمِ الفَقْــرِ وَهْــو ذُو نَشَبْ[2]

حيث لم يوصف مجرور (رب) في البيتين.

٢- إن ما فيها من معنى القلة أو الكثرة يغني عن الوصف كما في (كم) الخبرية[3].

أما من أوجب وصف مجرور (رب) فقد استند في ذلك إلى الأدلة الآتية:

١- إن (رب) للتقليل، والنكرة بلا صفة فيها تكثير بالشيوع والعموم، ووصفها يحدث فيها التقليل؛ فلزم الوصف لذلك[4].

٢- إن (رب) أجريت مجرى حرف النفي حيث لا تقع إلا صدرا ولا يتقدم عليها ما يعمل في الاسم بعدها، بخلاف سائر حروف الجر، وحكم حرف النفي أن يدخل على جملة، فالأقيس في مجرورها أن يوصف لذلك[5].

٣- إنه لما كثر حذف عاملها الذي تتعلق به ألزموها الصفة؛ لتكون الصفة كالعوض من حذف العامل[6].

٤- إن قول القائل: رب رجل عالم لقيت، رد على من قال: ما لقيت رجلا عالما، فلو لم تذكر الصفة لم يكن الرد موافقا[7].

---

(١) قائله ضمرة بن ضمرة، انظر: شرح التسهيل٣/١٨٢، لسان العرب٨/٢٣٩(طلع)، همع الهوامع٢/٢٨، الدرر اللوامع٢/٢٢.

(٢) لا يعرف قائله، انظر: شرح التسهيل٣/١٨٢.

(٣) انظر: المساعد٢/٢٨٦.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٥٠٣، شرح التسهيل٣/١٨١.

(٥) انظر: همع الهوامع(ت شمس الدين)٢/٣٥٠.

(٦) انظر: الإنصاف٢/٨٢٤، شرح المفصل٨/٢٨، الجنى الداني٤٢٥.

(٧) انظر: شرح التسهيل٣/١٨١-١٨٢.

٤- كما خرج من أوجب الوصف الشواهد المسموعة التي استدل بها من لم يوجب ذلك، على أن الموصوف في الأبيات السابقة محذوف والمذكور هو الوصف؛ فيكون التقدير في البيت الأول السابق: يا رب امرأة قائلة، وهكذا الأمر مع بقية الشواهد[1].

وقد رد ابن مالك بعض أدلة الموجبين للوصف، فرد الدليل الأول بأن (رب) ليس للتقليل، بل هي للتكثير، «وعلى تقدير أنها للتقليل فإن النكرة دون وصف صالحة أن يراد بها العموم فيكون فيها تكثير، وأن يراد بها غير العموم فيكون فيها تقليل»[2].

كما بين أن الدليل الثالث مترتب على كون (رب) لا تكون إلا جوابا، وعلى أن الجواب يلزم أن يوافق المجاب «وكلا الأمرين غير لازم بالاستقراء. والصحيح أنها تكون جوابا وغير جواب، وإذا كانت جواباً فقد تكون جوابا موصوفاً وجوابا غير موصوف... وإذا لم تكن جوابا فللمتكلم بها أن يصف مجرورها وألا يصفه»[3].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة أن الأكثر في مجرور (رب) أن يأتي موصوفاً، على أنه يجوز أن لا يكون موصوفا بقلة. وبذلك يمكن الجمع بين الأدلة، بخاصة أن الأدلة التي عضد بها الموجبون للوصف رأيهم ليست قوية حتى تمنع مجيء مجرور (رب) غير موصوف.

ما تدخل عليه (ربما):

إذا زيدت (ما) على (رب) فالغالب أن تكفها عن العمل، وأن تهيئها للدخول على الجمل الفعلية، واختلف النحويون في الجمل التي تدخل عليها (ربما)؛ وذلك على قولين:

---

(١) انظر: الجنى الداني ٤٢٦.

(٢) شرح التسهيل ٣/١٨٢.

(٣) المرجع السابق.

الأول: تختص (ربما) بالدخول على الجمل الفعلية دون الاسمية، وهو ما ذهب إليه سيبويه[1]، وتابعه أبو علي الشلوبين[2]، كما نسب القول بذلك إلى الجمهور[3].

الثاني: كما جاز أن تدخل على الجمل الفعلية، يجوز أن يلي (ربما) كذلك الجمل الاسمية، وإلى ذلك ذهب الكسائي من الكوفيين[4]، وتابعه من الأندلسيين: الجزولي[5]، وابن مالك[6]، والمالقي[7].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز دخول (ربما) على الجمل الاسمية -إضافة للفعلية- بما يأتي:

١- قول الشاعر:

رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ[8]

حيث دخلت (رب) المكفوفة بـ(ما) على الجملة الاسمية.

---

(١) انظر: الكتاب٣/١١٥، شرح الكافية للرضي٢/٣٣٢، ارتشاف الضرب٢/٤٦٤.

(٢) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨٢٥-٨٢٧.

(٣) انظر: المساعد٢/٢٨٢، خزانة الأدب٩/٥٨٧.

(٤) انظر: المقاصد الشافية٢/٢٨٧.

(٥) انظر: الجزولية ١٢٧، شرح المقدمة الجزولية ٢/٨٢٥، شرح الكافية للرضي ٢/٣٣٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل٣/١٧٢، المساعد٢/٢٨٢، المقاصد الشافية٢/٢٨٧.

(٧) انظر: رصف المباني٢٧٠.

(٨) قائله أبو دؤاد الإيادي. انظر: ديوانه٣١٦، الأزهية٩٤، ٢٦٦، المفصل٢٨٧، أمالي ابن الشجري٢/٢٤٣، شرح المفصل٨/٢٩، شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨٢٥، شرح التسهيل٣/١٧٢، رصف المباني٢٧٠، الجنى الداني٤٤٨، المغني١٨٣، التصريح على التوضيح٢/٢٢، خزانة الأدب٩/٥٨٦. والجامل: المجموعة من الإبل، ويقال: إبل مؤبلة: إذا كانت للقنية، والعناجيج: الخيل الطوال الأعناق، والمهار: جمع مهر، وهو ولد الفرس.

٢-حمل (ربما) على (إنما)، فكما جاز دخول (إنما) على الجملتين الاسمية والفعلية، جاز في (ربما) الأمر نفسه فتدخل على الجملتين كذلك[١].

أما من لم يجز دخول (ربما) على الجملة الاسمية وقصرها على الفعلية، فحجتهم أن ذلك هو المسموع عن العرب، قال سيبويه: «ومن تلك الحروف: ربما وقلما وأشباههما، جعلوا (رب) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى (رب يقول)، ولا إلى (قل يقول)، فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل»[٢].

أما البيت السابق، فقد خرجه من أوجب أن يكون مدخول (ربما) الجملة الفعلية فقط على عدة أوجه، منها:

- إنه شاذ؛ لدخول (رب) المكفوفة فيه على الجملة الاسمية[٣].

- إن البيت من وضع الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية للضرورة[٤].

- إن (ما) في البيت نكرة بمعنى شيء، و(الجامل) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: رب شيء هو الجامل، والجملة الاسمية صفة لـ(ما)[٥].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز دخول (ربما) على الجملة الاسمية بقلة؛ وذلك لما يأتي:

١- للدليل المسموع السابق، ولا شك أن من حفظ حجة على من لم يحفظ، فقد يكون الشاهد لم يبلغ سيبويه -رحمه الله- ولذلك حكم بقصر دخول (ربما) على الجملة الفعلية دون الاسمية.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب٢/٤٦٢، المساعد٢/٢٨٢.

(٢) الكتاب٣/١١٥.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي٢/٣٣٢، خزانة الأدب٩/٥٨٦.

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨٢٦.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٥٠٥-٥٠٦، المغني١٨٣، المساعد٢/٢٨٢، خزانة الأدب٩/٥٨٧.

٢- ما قيل من أن (رب) المكفوفة قد نقلت من معنى التقليل إلى معنى التحقيق، كما نقلت (قد) الداخلة على المضارع في نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾(١)، من معنى التقليل إلى معنى التحقيق(٢). فما الكافة قد أكسبت (رب) معنى جديداً لم تكن لتفيده بدونها.

الجر بـ(عدا):

إذا انتصب الاسم بعد (عدا) فإنها تكون عندئذ فعلاً، نحو: حضر القوم عدا زيداً. واختلف النحويون في الجر بـ(عدا)؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الفراء من الكوفيين إلى إجازة الجر بها، فيقال: حضر القوم عدا زيدٍ(٣)، وهو أيضا قياس قول الكسائي الذي أجاز الجر بـ(ما عدا)(٤)، وممن تابعهما من الأندلسيين: ابن خروف(٥)، وابن مالك(٦)، وأبو حيان(٧)، والمالقي(٨).

الثاني: لم يذكر سيبويه الجر بـ(عدا)، واقتصر على القول بأنها ناصبة فقط(٩)،

---

(١) سورة النور، الآية [٦٤].

(٢) انظر: خزانة الأدب٩/٥٨٧.

(٣) انظر: همع الهوامع(ت شمس الدين)٢/٢١٢.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب٢/٣١٨، المساعد١/٥٨٤، المغني١٧٩، الجنى الداني٤١٤، همع الهوامع(ت شمس الدين)٢/٢١٣.

(٥) انظر: المقاصد الشافية١/٤٠٨.

(٦) انظر: شرح التسهيل٢/٣٠٩،٣٠٦-٣١٠، المساعد١/٥٨٤، المقاصد الشافية١/٤٠٨.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب٢/٣١٨.

(٨) انظر: رصف المباني٤٢٨.

(٩) انظر: الكتاب ٢/٣٤٨ وما بعدها، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/١٣٠أ، شرح التسهيل ٣/٣٠٩،٣٠٦، الارتشاف ٢/٣١٧-٣١٨، المساعد ١/٥٨٤، همع الهوامع٢/٢١٢.

ووافقه المبرد[1]، وتابعهما ابن عصفور[2].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز الجر ب(عدا) بقول الشاعر:

أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْراً   عَدا الشَّمْطاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغيرِ[3]

حيث يروى البيت بكسر (الشمطاء)، ومما يؤكد ذلك أن القوافي مجرورة.

أما سيبويه فلم يذكر الجر بـ(عدا)، واقتصر على ذكر النصب فقط، يقول: «وأما عدا وخلا فلا يكونان صفة، ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس ولايكون، وهو إضمار قصته فيهما قصته في لايكون وليس. وذلك قولك: ما أتاني أحد خلا زيدا، وأتاني القوم عدا عمراً، كأنك قلت: جاوز بعضهم زيدا. إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء»[4].

فمن الواضح أن السماع القاضي بجر (عدا) للاسم لم يبلغ سيبويه؛ ولذلك حكم بعدم جوازه، فالذي عُرف عن العرب هو نصب الاسم بها فقط[5].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز الجر بـ(عدا)؛ وذلك لما يأتي:

١- للبيت السابق الذي أورده المجيزون، وهو نص واضح في جواز الجر بها.

---

(١) انظر: المقتضب٤/٤٢٦، ٣٩١.

(٢) انظر: شرح الجمل١/٢٤٩.

(٣) لا يعرف قائله، انظر: شرح التسهيل٢/٣١٠، شرح الألفية لابن الناظم٣١٠، منهج السالك ١٧٥، أوضح المسالك٢/٢٨٥، المقاصد الشافية١/٤٠٨، المقاصد النحوية٣/١٣٢، همع الهوامع (ت شمس الدين)٢/٢١١، التصريح على التوضيح ١/٢٦٣، الدرر اللوامع٣/١٧٨. والشمطاء: أنثى الأشمط وهو الذي يخالط سواد شعره بياض.

(٤) الكتاب٢/٣٤٨.

(٥) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، وانظر: أسرار العربية٢١٠، اللسان١٥/٣٩(عدا).

٢- إنه قد «ثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (حاشا) و(عدا) و(خلا) ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء وينجر، فإذا انجر كن حروفا، وإذا انتصب كن أفعالا»[١].

٣- إن من أجاز، أثبت ما ثبت عنده، فليس قول المانع حجة عليه؛ لأنه نافٍ والمجيز مثبت، والمثبت مقدم على النافي في مثل هذا[٢].

(١) ارتشاف الضرب٢/٣١٨.:

(٢) انظر: المقاصد الشافية١/٤٠٩.

باب الإضافة

إضافة الاسم إلى ما اتحد به معنى:

الإضافة هي نسبة تقييديّة بين اسمين توجب لثانيهما الجر. وقد اختلف النحويون في إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى، كأن يضاف الاسم إلى مرادفه، نحو: ليث أسدٍ، أو يضاف موصوف إلى صفة، نحو: رجل فاضلٍ، أو تضاف الصفة إلى موصوفها، نحو: فاضل رجلٍ. وللنحويين في هذه المسألة قولان:

الأول: ذهب الكوفيون إلى إجازة إضافة الاسم إلى ما اتحد به معنىً إذا اختلف اللفظان[1]، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين: ابن الطراوة[2]، وابن طاهر[3]، وابن خروف[4]، والسهيلي[5].

الثاني: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إضافة اسم إلى ما اتحد به معنىً، كالمترادفين والموصوف وصفته[6].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز إضافة الاسم إلى ما اتحد به معنًى إذا اختلف اللفظان بما يلي:

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء٢/٥٥-٥٦، الإنصاف٢/٤٣٦، شرح الكافية للرضي١/٢٨٧، ارتشاف الضرب ٢/٥٠٦، التصريح على التوضيح٢/٣٤.

(٢) انظر: الإفصاح لابن الطراوة١٣٥-١٣٧، ارتشاف الضرب٢/٥٠٦، ابن الطراوة النحوي١٥١.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب٢/٥٠٦.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر: المرجع السابق، وأمالي السهيلي٧٠، الروض الأنف١/١٥، نتائج الفكر٣٧-٣٨، أبو القاسم السهيلي٣٩٣وما بعدها.

(٦) انظر: الأصول٢/٨-١٠، الإنصاف٢/٤٣٦، شرح المفصل٣/١٠، شرح الكافية ١/٢٨٧، التصريح على التوضيح٢/٣٣.

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ﴾[1]، يقول الفراء: «أضيفت الدار إلى الآخرة وهي الآخرة، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ﴾[2]، والحق هو اليقين. ومثله: أتيتك بارحة الأولى، وعام الأول، وليلة الأولى، ويوم الخميس. وجميع الأيام تضاف إلى أنفسها لاختلاف لفظها. وكذلك: شهر ربيع»[3].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾[4]، والحبُّ في المعنى هو الحصيد، وقد أضافه إليه[5].

٣- ما ورد عن العرب من قولهم: صلاة الأولى، ومسجدُ الجامع، وبقلةُ الحمقاءِ، وحبةُ الخضراءِ، وليلةُ القمراءِ، وبابُ الحديدِ[6]. والأولى في المعنى هي الصلاة، والجامع هو المسجد، والبقلة هي الحمقاء، وقد أضافوها إليها.

٤- قول الشاعر:

وقَرَّبَ جانِبَ الغَرْبِيِّ يَأْدو مَدَبَّ السَّيْلِ واجْتَنَبَ الشِّعارا[7]

حيث أضاف (جانب) إلى (الغربي)، والجانب في المعنى هو الغربي.

٥- قول الآخر:

---

(١) سورة يوسف، الآية [١٠٩].

(٢) سورة الواقعة، الآية [٩٥].

(٣) معاني القرآن للفراء٢/٥٦.

(٤) سورة ق، الآية [٩].

(٥) انظر: الإنصاف٢/٤٣٧.

(٦) انظر: المرجع السابق، الأصول٢/٨، ارتشاف الضرب٢/٥٠٥.

(٧) قائله الراعي النميري، انظر: ديوانه١٤٧، الإنصاف٢/٤٣٧، شرح شواهد الإيضاح ٢٤١، لسان العرب١/٣٧١(دبب)، ٤/٤١٢(شعر). والبيت في وصف حمار وحش، ومدب السيل: موضع جريه، والشعار: هو الشجر الملتف. ويأدو: أي يبتعد.

أَتَمْـدَحُ فَقْعَسـاً وَتَـذُمُّ عبْسـاً ... أَلا لِلّـهِ أُمُّـكَ مِـنْ هَجِـينِ

ولَـوْ أَقْـوَتْ عَلَـيْكَ دِيارُ عَبْسٍ ... عرَفْـتَ الـذلَّ عِـرْفانَ اليَقِينِ[1]

حيث أضاف (عرفان) إلى (اليقين)، ومعناه: عرفاناً يقيناً.

أما البصريون فاحتجوا لمذهبهم بأن الإضافة إنما يراد بها التعريف أو التخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف؛ إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه؛ فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما متفقاً[2].

ومن ثمَّ ذهبوا إلى تأويل ما استدل به الكوفيون ومن وافقهم؛ فإذا ورد ما ظاهره إضافة الاسم إلى مرادفه، نحو: جاء سعيدُ كرزٍ، أُوّل، وذلك بأن يراد بالأول المسمي، وبالثاني الاسم، أي: جاءني مسمى هذا الاسم.

وإذا ورد ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته، نحو: حبة الحمقاء، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع، أوّل، وذلك بأن يقدر موصوف أضيف إليه المضاف المذكور، نحو: حبة البقلة الحمقاء، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد المكان الجامع.

أما ما ورد مما ظاهره إضافة الصفة إلى موصوفها، نحو: جرد قطيفة، وسحق عمامة، فيكون التأويل بأن يقدر موصوف، ويقدر إضافة الصفة إلى جنسها، ويجر جنسها بمن؛ لأن الإضافة فيهما بمعنى (من)؛ لأن المضاف إليه جنس للمضاف، والتقدير: شيء جرد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة[3].

---

(١) لا يعرف قائل البيتين، انظر: معاني القرآن للفراء٢/٥٦. ومعنى أقوت: أقفرت وخلت.

(٢) انظر: الإنصاف٢/٤٣٧-٤٣٨، شرح المفصل٣/٩.

(٣) انظر هذه التأويلات في: الأصول٢/٨-١٠، الإنصاف٢/٤٣٨، شرح المفصل ٣/١٠-١١، شرح الكافية للرضي١/٢٨٦وما بعدها، ارتشاف الضرب٢/٥٠٥-٥٠٦، التصريح على التوضيح٢/٣٣-٣٤.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم؛ وذلك لما يأتي:

١- كثرة النصوص التي ورد فيها إضافة الاسم إلى ما اتحد به معنىً، مما يجعل تأويلها من التعسف الواضح، يقول الرضي: «ولو قلنا إن بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة»[1].

٢- حمل إضافة الاسم إلى ما اتحد به معنىً إذا اختلف لفظاهما على ما اختلف لفظه ومعناه، فكما جاز هناك، يجوز هنا[2].

٣- مما يرجح جواز إضافة الاسم إلى ما اتحد به معنىً كذلك، إجازة العرب عطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان، وإن كان الأصل في العطف المغايرة، والمضاف والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه[3].

الإضافة إلى أفعل التفضيل:

الإضافة نوعان: محضة وهي التي يكتسب المضاف بها من المضاف إليه تعريفا إن أضيف إلى معرفة، أو تخصيصا إن أضيف إلى نكرة، وغير محضة وهي التي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً[4]، واختلف النحويون في إضافة أفعل التفضيل، نحو: مررت برجل أفضلِ القومِ؛ وذلك على قولين:

---

(١) شرح الكافية للرضي٢/٢٨٨.

(٢) انظر: الإفصاح لابن الطراوة١٣٦.

(٣) انظر: حاشية يس على التصريح على التوضيح٢/٣٤.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور٢/٧٠، شرح الكافية للرضي١/٢٧٤وما بعدها، ارتشاف الضرب٢/٥٠٣، همع الهوامع(ت شمس الدين)٢/٤١٤. وقد اعترض أبو حيان على التفريع الذي ذكر في الإضافة المحضة؛ لأن التعريف عنده تخصيص، فالصواب عنده أن الإضافة المحضة تفيد التخصيص فقط، وأقوى مراتبه عنده التعريف.

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن إضافة أفعل التفضيل غير محضة[1]، وتابعهم من الأندلسيين: ابن عصفور[2]، وابن أبي الربيع[3].

الثاني: ذهب سيبويه إلى القول بأن إضافة أفعل التفضيل محضة[4]، كما نسب القول بذلك إلى الأكثرين[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل من قال إن إضافة أفعل التفضيل غير محضة بما يأتي:

١ - مجيء أفعل التفضيل نعتاً للنكرة، كما في قول الشاعر:

مَلِكٌ أَضْلَعُ البَرِيَّةِ لا يو ... جَدُ فيها لما لَدَيْهِ كِفاءُ[6]

حيث وقع أفعل التفضيل المضاف نعتا لـ(ملك) وهو نكرة، ولو كانت تفيد التعريف لما صح وقوعه نعتاً لنكرة[7].

---

(١) انظر: شرح ألفية ابن معط ٧٣٦/١، ارتشاف الضرب ٥٠٥/٢، همع الهوامع ٤١٦/٢، التصريح على التوضيح ٢٧/٢.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٧١/٢-٧٢، همع الهوامع ٤١٦/٢، التصريح على التوضيح ٢٧/٢.

(٣) انظر: الملخص في ضبط قوانين العربية ٥٣٠، همع الهوامع ٤١٦/٢، التصريح على التوضيح ٢٧/٢.

(٤) انظر: الكتاب ٢٠٤/١، والمراجع المذكورة في الهوامش السابقة، وقد نسب ابن عصفور إلى سيبويه القول بأن إضافة أفعل التفضيل غير محضة. (انظر: شرح الجمل ٧٢/٢).

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ٥٠٥/٢، التصريح على التوضيح ٢٧/٢.

(٦) قائله الحارث بن حلزة، انظر: ديوانه ٢٩، شرح القصائد السبع ٣٧٦، شرح القصائد العشر ٣٩١، شرح المعلقات السبع ٢٢٧، شرح الكافية للرضي ٢٨٨/١، خزانة الأدب ٣٦١/٤. ومعنى ملك أضلع: أي أشد البرية إضلاعا لما يحمل، أي هو أحمل الناس لما يحمل، من أمر ونهي وعطاء وغير ذلك.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٧١/٢، شرح الكافية للرضي ٢٨٨/١، خزانة الأدب ٣٦١/٤.

وقول الآخر:

وَلَمْ أَرَ قَوْماً مِثْلَنا خَيْرَ قَوْمِهِم أَقَلَّ بِهِ مِنَّا على قَوْمِهِمْ فَخْرا[1]

حيث وصف (قوما) وهو نكرة بأفعل التفضيل المضاف (خير قومهم).

٢- إن إضافة أفعل التفضيل بمعنى (من) «والجار والمجرور في محل النصب بأنه مفعول أفضل كما لو ظهر (من)، فإن الجار في قولك: أفضل من، لابتداء الغاية، والجار والمجرور مفعول أفضل، فأفضل في أفضل القوم صفة مضافة إلى معمولها الذي هو المجرور بعده، سواء انجر بـ(من) ظاهرة أو مقدرة، فهو كاسم فاعل مضاف إلى مفعوله، نحو ضارب زيد»[2].

٣- إن المنوي بإضافة أفعل التفضيل الانفصال؛ لكونها تضاف إلى جماعة هو أحدها، وإلا لزم إضافة الشيء إلى نفسه[3].

أما سيبويه ومن وافقه ممن قالوا إن الإضافة حقيقية محضة، فاستدلوا لرأيهم بأنه لا يحفظ ورود أفعل التفضيل المضاف حالاً ولا تمييزاً، ولا بعد (رب) و(أل)، كما لا يقال: هذا زيد أسود الناس؛ لأن الحال لا يكون إلا نكرة[4].

كما استدلوا كذلك بأن إضافة أفعل التفضيل ليست بمعنى (من)، بل هي بمعنى اللام، فإذا قيل: زيد أظرف الناس، كان زيد مفضلا في الظرافة على كل واحد ممن بقي بعد زيد من أفراد الناس، ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه؛ لأن زيدا لم يفضل على جميع أجزاء المضاف إليه، بل على ما بقي من المضاف إليه بعد خروج هذا المفضل

---

(١) قائله زياد بن زيد الحارثي، انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي٢٤٤، شرح الكافية للرضي١/٢٨٨، خزانة الأدب٤/٣٦٤.

(٢) شرح الكافية للرضي١/٢٨٨. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش٣/٤، همع الهوامع ٤١٦/٢.

(٣) انظر: الإيضاح للفارسي٢٦٩، همع الهوامع٢/٤١٦.

(٤) انظر: همع الهوامع٢/٤١٦.

منه ؛ فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك: بعض القوم، وثلثهم[1].

أما ما استدل به أصحاب القول الأول، فقد خرجه من قال إن الإضافة محضة على النحو التالي:

- قوله: (أضلع البرية) ليس نعتاً للنكرة، بل هو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أضلع البرية، و(خير قومهم) نصب على المدح[2].

- قوله: (خير قومهم) في البيت الثاني السابق، ليس نعتاً للنكرة، بل هو بدل من (قوماً)[3]، فيكون من بدل المعرفة من النكرة[4].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة أن الإضافة في أفعل التفضيل محضة ؛ وذلك لما يأتي:

١- الحامل على اعتقاد عدم التمحض -كما يقول ابن مالك[5]- في إضافة الصفة إلى مرفوعها ومنصوبها وقوع الأول فيها موقع الفعل، ووقوع الثاني موقع مرفوع ذلك الفعل ومنصوبه، وأفعل المضاف بخلاف ذلك، فلم يجز اعتقاد كون إضافته غير محضة.

٢- المضاف إليه أفعل التفضيل لا يليه مع بقاء المعنى المفاد بالإضافة إلا بالإضافة، فكان كغلام زيد، ولا خلاف في تمحض غلام زيد، فكذا إضافة أفضل القوم وشبهه[6].

٣- إبدال المعرفة من النكرة والعكس جائز، ومن الأمثلة على إبدال المعرفة من النكرة قول الله -تعالى-: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾[7].

٤- الإضافة في هذه الحال هي بتقدير اللام وليست بتقدير (من).

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ١/٢٨٨-٢٨٩.

(٢) انظر: المرجع السابق ١/٢٨٩.

(٣) انظر: خزانة الأدب ٤/٣٦٤.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢/٧١.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٣/٢٢٨-٢٢٩.

(٦) انظر: المرجع السابق ٣/٢٢٩.

(٧) سورة الشورى، الآيتان [٥٢-٥٣].

هل تتعرف الصفة المشبهة المضافة؟:

الإضافة اللفظية أن تضيف اسماً إلى اسم لفظاً والمعنى على غير ذلك، ويقال لها: غير محضة، وتحصل بإضافة الصفة إلى مفعولها أو إلى فاعلها، والمقصود بالصفة: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة. وإنما كانت إضافتها غير محضة لأنها في تقدير الانفصال؛ ولذلك وصفت بها النكرة، ووقعت حالاً، ودخل عليها (رب)(1).

وإن قُصد تعريف اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة المضافة إلى معمولها تعرفت؛ ولذا وصف بها المعرفة نحو قوله -تعالى-: ﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ﴾(2).

واختُلف في تعرف الصفة المشبهة المضافة إلى معمولها؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب سيبويه وجمهور النحويين إلى أن الصفة المشبهة المضافة إلى معمولها لا تتعرف بحال(3).

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن الصفة المشبهة المضافة تتعرف إن قُصد ذلك(4)، وتابعهم على ذلك من الأندلسيين الأعلم(5).

الأدلة والمناقشة:

استدل من قال إن الصفة المشبهة المضافة لا تتعرف مطلقاً بما يأتي:

---

(1) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١١٩-١٢١، شرح الكافية للرضي ١/٢٧٧وما بعدها، ارتشاف الضرب٢/٥٠٤-٥٠٥، همع الهوامع(ت شمس الدين)٢/٤١٥وما بعدها، التصريح على التوضيح٢/٢٧وما بعدها.

(2) سورة الأنعام، الآية [٩٥].

(3) انظر: الكتاب١/١٩٤-١٩٥، المقتضب٤/١٥٨، شرح المفصل٢/١٢٠-١٢١، ارتشاف الضرب٢/٥٠٤، همع الهوامع٢/٤١٧.

(4) انظر: ارتشاف الضرب٢/٥٠٤، همع الهوامع٢/٤١٧.

(5) انظر: المرجعين السابقين.

١- إن النية في هذه الإضافة الانفصال، وذلك أن التنوين مراد؛ فالأصل في الصفة أن تعمل النصب، ثم أُريد التخفيف فحذف التنوين الظاهر من المضاف وأضيف إلى المضاف إليه[(١)].

٢- مما يدل على أنه نكرة أنه يجوز وصف النكرة به وإن أضيف إلى معرفة، نحو: مررت برجل حسن الوجه، فالصفة المشبهة في حاليها قبل الإضافة وبعدها في التنكير وعدم التعريف سواء؛ فلذلك تقع صفة للنكرة مفصولة ومضافة لاستوائها في كلا الحالين، فتقول: مررت برجل حسنِ الوجه، كما تقول: مررت برجل حسنٍ وجهه[(٢)].

٣- مما يدل على أنها نكرة كذلك جواز دخول الألف واللام على المضاف مع إضافته، ولو كانت الإضافة محضة لما جاز أن تجمع الإضافة مع الألف واللام في نحو: الحسن الوجه، أو الجعد الشعر، والتخفيف الحاصل في هذه الصورة هو بحذف الضمير المضاف إليه الثاني؛ «لأن الأصل في الجعد الشعر: الجعد شعره أو شعر منه، فلما أضيفت حذف الضمير المجرور بالإضافة على الأول أو بالحرف على الثاني، فحصل التخفيف بذلك؛ إذ لا تنوين مع وجود أل، وقرن المضاف إليه بأل عوض عما فاته من الضمير أو من التنوين؛ لأن التنوين وأل يتعاقبان على الاسم، فولي المضاف أل كما يليه التنوين»[(٣)].

أما من ذهب إلى أن الصفة المشبهة المضافة تتعرف بالقصد، فلم أجد -في حدود ما اطلعت عليه- من بسط القول في الأدلة التي اعتمدها في تقرير رأيه، لكن يبدو أن معتمده في المسألة القصد؛ فإن قصد التعريف تعرفت وإلا فلا، قال أبو حيان:

---

(١) انظر: شرح المفصل ١١٩/٢-١٢٠، شرح الكافية ٢٨١/١، التصريح على التوضيح ٢٨/٢-٢٩.

(٢) انظر: شرح المفصل ١٢٠/٢-١٢١، شرح الكافية ٢٨١/١، التصريح على التوضيح ٢٨/٢.

(٣) التصريح على التوضيح ٣٠/٢. وانظر: شرح المفصل ١٢١/٢، همع الهوامع ٤١٧/٢.

«وقال الأعلم: لا يبعد أن يقصد في حسن الوجه التعريف»[1]، وقال السيوطي: «وزعم الكوفية والأعلم فقالوا: إنها تتعرف بقصده؛ إذ الإضافة لا تمنع منه»[2].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة أن الصفة المشبهة لا تتعرف بالإضافة؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة السابقة التي استدل بها من قال إن إضافة الصفة المشبهة لفظية على أي حال، فلا تتعرف.

٢- أنه يمتنع أن يقال: مررت بزيد حسن الوجه؛ لكون النكرة لا تكون صفة للمعرفة، في حين جاز أن يقال: مررت برجل حسن الوجه؛ لأن الوصف نكرة والموصوف نكرة كذلك[3].

٣- مما يرجح كون الإضافة لفظية كذلك مجيء الصفة المشبهة المضافة حالاً، كما في قول الشاعر:

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الفُؤَادِ مُبَطَّناً ... سَهْداً إذا مَا نَامَ لَيْلُ الهَوْجَلِ[4]

فـ(حوش الفؤاد) حال من الهاء المجرورة بالباء في (به).

---

(١) ارتشاف الضرب٢/٥٠٤.

(٢) همع الهوامع٢/٤١٧.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي١/٢٨١.

(٤) قائله أبو كبير الهذلي، انظر: شرح أشعار الهذليين٣/١٠٧٣، جمهرة اللغة٣٦٠، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي٨٨، أوضح المسالك٣/٨٩، المغني٦٦٤، لسان العرب٣/٢٢٤(سهد)، ٦/٢٩٠(حوش)، ١١/٦٩٠(هجل)، شرح شواهد المغني ١/٢٢٧، ٢/٨٨٠، التصريح على التوضيح٢/٢٨، خزانة الأدب٨/٢٠٣، ١٩٤. ومعنى حوش: حديد الفؤاد، والمبطن: الضامر البطن، والسهد: قليل النوم، والهوجل: الأحمق.

إضافة (ذو) إلى المضمر:

من الأسماء التي لزمت الإضافة (ذو)، وهي تضاف غالباً إلى اسم جنس ظاهر، نحو: ذو علم، وقول الله -تعالى-: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنكُمْ﴾[1].

واختلف النحويون في إضافة (ذو) إلى المضمر؛ وذلك على أقوال:

الأول: منع الكسائي إضافة (ذو) إلى المضمر إلا في الشعر[2]، وتابعه من الأندلسيين الزبيدي[3]، وابن ملكون[4].

الثاني: يجوز إضافة (ذو) إلى المضمر مطلقا، ويفهم من كلام أبي حيان أن الجمهور على ذلك، حيث يقول: «منع الكسائي إضافة ذي بمعنى صاحب إلى المضمر، وتبعه النحاس والزبيدي، وأجاز ذلك غير هؤلاء»[5]، وممن أجاز المسألة كذلك ابن مالك[6].

الثالث: يجوز إضافة (ذو) إلى المضمر إذا لم تكن وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس، وبذلك قال ابن بري[7].

---

(١) سورة الطلاق، الآية [٢].

(٢) انظر: ارتشاف الضرب٢/٥١٢، المساعد٢/٣٤٤، همع الهوامع(ت شمس الدين) ٢/٤٢٤.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: المسائل النحوية والتصريفية في كتاب إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج.

(٥) ارتشاف الضرب٢/٥١٢، وانظر: همع الهوامع٢/٤٢٤.

(٦) انظر: شرح التسهيل٣/٢٤٢.

(٧) انظر: المساعد٢/٣٤٥، لسان العرب١٥/٤٥٨(ذو)، تاج العروس١٠/٤٣٥(ذو)، آراء ابن بري النحوية١٠٠. وابن بري هو أبو محمد عبدالله بن بري بن عبدالجبار المقدسي المصري، النحوي اللغوي، لم يكن في الديار المصرية مثله. قرأ الكتاب على ابن عبدالملك الشنتريني، كان قيما بالنحو واللغة والشواهد. صنف اللباب في الرد على ابن الخشاب، حواش على الصحاح. توفي سنة ٥٨٢هـ. (انظر: إنباه الرواة٢/١١٠-١١٢، شذرات الذهب ٤/٢٧٣-٢٧٤، معجم الأدباء ١٢/٥٦-٥٧، إشارة التعيين ١٦١، بغية الوعاة ٢/٣٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل من منع إضافة (ذو) إلى المضمر بأنه إنما يؤتى به توصلاً إلى وصف الأسماء بالأجناس، كما تُوصل إلى وصف المعارف بالجمل بالذي، وإلى نداء ما فيه الألف واللام بـ(أي) والمضمر في قولك: يا أيها الرجل[1].

أما من أجاز المسألة فقد استدل بما يأتي:

١- قول عمر ﷺ-: (اللهم صل على محمد وذويه)[2].

٢- قول الشاعر:

صَبَّحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفات ... أبارَ ذَوي أَرُومَتِها ذَوُوهَا[3]

حيث أضاف (ذوو) وهو جمع (ذو) إلى المضمر.

٣- قول الآخر:

إنَّما يَصْطَنِعُ المَعْروفَ في النَّاسِ ذووهُ[4]

حيث أضاف (ذو) إلى المضمر كذلك.

٤- قول الآخر:

(١) انظر: شرح المفصل١/٥٣، شرح الكافية١/٢٩٧، شرح ألفية ابن معط١/٢٥٤.

(٢) انظر: شرح المقدمة المحسبة١/١٢٤، شرح المفصل١/٥٣، شرح التسهيل٣/٢٤٢، شرح الكافية١/٢٩٧.

(٣) قائله كعب بن زهير، انظر: ديوانه ١٠٤، المفصل١٠٩، أمالي ابن الحاجب٣٤٤، شرح المفصل١/٥٣، المقرب١/٢١١، شرح التسهيل ٣/٢٤٢، شرح الكافية الشافية ٢/٩٢٧، لسان العرب١٥/٤٥٨(ذو)، همع الهوامع٢/٤٢٤. ومعنى أبار: أباد، والأرومة: الأصل.

(٤) نسب البيت إلى أبي العتاهية، وهو في ديوانه٤٧٤، وانظر: المقتصد٢/٩٠٨، شرح المفصل١/٥٣، شرح التسهيل٣/٢٤٤، شرح الكافية الشافية٢/٩٢٨، ارتشاف الضرب ٢/٥١٢، شرح ألفية ابن معط٢/٢٥٤، لسان العرب١٥/٤٥٨(ذو)، تاج العروس ١٠/٤٣٥(ذو)، همع الهوامع٢/٤٢٤.

وَإِنَّـا لَـنَرْجُو عَاجِلاً مِنْك مِثْلَ ما رَجَوْنَاهُ قُدْماً مِنْ ذَوِيكَ الأفاضِلِ[1]

فأضاف ذوي إلى ضمير المخاطب (الكاف).

أما ابن بري فقد أجاز إضافة (ذو) إلى ما يضاف إليه صاحب ؛ لأنها بمعناه، وإنما منعه النحويون إذا كانت وصلة للوصف بالأجناس، فإن لم يكن كذلك لم يمتنع، نحو: رأيت الأمير وذويه[2].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن بري من جواز إضافة ذي إلى المضمر إذا خرجت عن أن تكون وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ؛ وذلك لما يأتي:

١- هذا المذهب وسط بين المنع المطلق والجواز المطلق، وعلة المنع القياس، وهو دليل قوي. في حين أن دليل من أجاز السماع، وهو متمسك قوي كذلك ؛ لذلك كان قول ابن بري وسطاً بين القولين، وفيه احترام للسماع، كما أن فيه مراعاة للقياس.

٢- إن ذا المضافة إلى المضمر في الأمثلة السابقة ليست وصلة للوصف بالأجناس حتى تمتنع إضافتها للمضمر ؛ فهي في الأثر معطوف، وفي البيتين الأول والثاني السابقين فاعل، وفي البيت الثالث اسم مجرور ؛ وبذلك تنتفي علة المنع التي تمسك بها المانعون.

٣- هذا القول يسنده السماع، ومن ذلك الأمثلة المذكورة عند إيراد أدلة المجيزين.

٤- الجواز المطلق ليس عليه أدلة مسموعة يوردها من يقول به في حدود ما اطلعت عليه.

---

(١) قائله الأحوص، انظر: ديوانه١٨٢، العقد الفريد٢/٩٠، شرح التسهيل٣/٢٤٤، شرح الكافية الشافية٢/٩٢٨، لسان العرب١٥/٤٥٨(ذو)، تاج العروس١٠/٤٣٥(ذو)، همع الهوامع٢/٤٢٤.

(٢) انظر: المساعد٢/٣٤٥.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

الأصل في المضاف والمضاف إليه أن لا يفصل بينهما؛ لأنهما كالشيء الواحد؛ إذ المضاف إليه من تمام المضاف، يقوم مقام التنوين ويعاقبه، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون، كذلك لا يحسن الفصل بينهما[1].

وقد اختلف النحويون في الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون - عدا الفراء - إلى إجازة الفصل بينهما في الشعر وغيره، سواء كان الفاصل ظرفاً أم جاراً ومجروراً أم غير ذلك[2]، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك[3]، وأبو حيان[4].

الثاني: ذهب البصريون إلى منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف أو الجار والمجرور في الشعر فقط[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم لإجازة الفصل بين المتضايفين في السعة بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[6]، حيث قرئت بنصب (أولادهم)، وجر

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش٣/١٩-٢٠.

(٢) انظر: الإنصاف٢/٤٢٧-٤٢٨، ارتشاف الضرب٢/٥٣٥، التصريح على التوضيح ٢/٥٧. وانظر رأي الفراء في معاني القرآن٢/٨١-٨٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل٣/٢٧٣.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب٢/٥٣٥.

(٥) انظر: الكتاب١/١٧٦وما بعدها، المقتضب٤/٣٧٦، الأصول٢/٢٢٦وما بعدها، الإنصاف٢/٤٢٧، التصريح على التوضيح٢/٥٧.

(٦) سورة الأنعام، الآية [١٣٧].

(شركائهم) على الإضافة[1]، وقد فصل بين المصدر المضاف إلى فاعله بالمفعول وهو (أولادهم).

٢- قول الله -تعالى-: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾[2]، حيث قرئت بنصب (وعده) وخفض (رسله)[3]، وبذلك فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول.

٣- قول الرسول -ﷺ-: (هل أنتم تاركو لي صاحبي؟)[4]، حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور (لي).

٤- قول بعض من يوثق بعربيته: تركُ يوماً نفسك وهواها، سعيٌ لها في رداها[5].

٥- ما حكاه الكسائي من قول العرب: هذا غلام والله زيدٍ، وما حكاه أبو عبيدة[6] عن بعض العرب: إن الشاة لتجتر فتسمع صوتَ والله ربِّها[7]، حيث فصل بين المتضايفين بالقسم، وهو في قوة الجملة.

---

(١) هذه قراءة ابن عامر، انظر: السبعة في القراءات٢٧٠، الكشف ١/٤٥٣، التبصرة٥٠٤، حجة القراءات٢٧٣، النشر٢/٢٥٣، المحرر الوجيز٦/١٥٨، الدر المصون٥/١٦١.

(٢) سورة إبراهيم، الآية [٤٧].

(٣) انظر هذه القراءة في: البحر المحيط٦/٤٥٦، الدر المصون٥/١٦٧.

(٤) رواه البخاري في صحيحه، كتاب: فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب: فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه٤/١٩٢(دار الطباعة العامرة).

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/٢٧٣.

(٦) أبو عبيدة معمر بن المثنى اللغوي البصري، مولى بني تيم، أخذ عن يونس وأبي عمرو، وهو أول من صنف غريب الحديث، أخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني. صنف المجاز في غريب القرآن والأمثال في غريب الحديث، وأيام العرب، ومعاني القرآن. توفي سنة ٢٠٨هـ. (انظر: أخبار النحويين البصريين٦٧-٧١، تاريخ بغداد ١٣/٢٥٢-٢٥٨، طبقات الزبيدي ١٩٢-١٩٥، إنباه الرواة ٣/٢٨٦-٢٨٨، بغية الوعاة ٢/٢٩٤).

(٧) انظر: الإنصاف٢/٤٣١، ارتشاف الضرب٢/٥٣٥، الدر المصون٥/١٦٧.

٦- قول الشاعر:

فَزَجَجْتُها بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أبي مَزادَهْ[1]

حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول.

٧- قول الآخر:

تَمُرُّ على ما تَسْتَمِرُّ وقَدْ شَفَتْ غَلائِلَ عَبْدُالقَيْسِ منها صُدورِها[2]

حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالفاعل والجار والمجرور، وهو (عبدالقيس منها)، والتقدير في البيت: شفت غلائلَ صدورِها عبدُالقيس منها.

أما البصريون فقد استدلوا على قبح الفصل بين المتضايفين بأن الثاني منزل من الأول منزلة جزئه؛ لأنه واقع موقع تنوينه، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم الواحد، لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه[3].

وإنما أجيز الفصل بالظرف والجار والمجرور؛ لأنه يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما، وأما سواهما فيبقى على مقتضى الأصل[4]، يقول ابن يعيش - متحدثا عن الفصل -: «وإنما جاز بالظرف لأن الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمان أو مكان، فكانت كالموجودة وإن لم تذكر، فكان ذكرها وعدمها سيان، فلذلك جاز إقحامها»[5].

---

(١) لا يعرف قائله، انظر: الكتاب١/١٧٦، معاني القرآن للفراء١/٢، ٨١/٣٥٨، مجالس ثعلب ١/١٢٥، الخصائص٢/٤٠٦، الإنصاف٢/٤٢٧، شرح المفصل٣/١٨٩، شرح الجمل لابن عصفور٢/٦٠٥، ضرائر الشعر١٩٦، شرح الكافية٢/٢٦١، المقاصد النحوية٣/٤٦٨، خزانة الأدب٤/٤١٥. والزج: إذا طعنته بالزج وهي الحديدة في أسفل الرمح، والقلوص: الناقة الشابة.

(٢) لا يعرف قائله، انظر: الإنصاف٢/٤٢٨، ضرائر الشعر٢٠٠، شرح الجمل٢/٦٠٦، شرح التسهيل٣/٢٤٧، شرح الكافية الشافية٢/٩٩١، شرح الكافية للرضي٢/٢٦٠، خزانة الأدب٤/٤١٣.الغلائل: جمع غليل، وهو الضغن.

(٣) انظر: الإفصاح١٢٨، شرح المفصل لابن يعيش٣/١٩، التصريح على التوضيح٢/٥٧.

(٤) انظر: الإنصاف٢/٤٣٥.

(٥) شرح المفصل٣/٢٣.

وقد رد البصريون أدلة الكوفيين السابقة، فقالوا عن قراءة آية الأنعام: لا يسوغ للكوفيين الاحتجاج بها؛ لأنهم لا يقولون بموجبها؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظير، لم يجز أن تجعل حجة في النقيض[1].

بل ذهب البصريون إلى القول بوهي هذه القراءة ووهم قارئها، حتى قال الزمخشري: إن هذا لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً، فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟[2].

والذي دعا ابن عامر إلى هذه القراءة - بحسب المنكرين لها- أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركايهم) مكتوبا بالياء، ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو[3].

كما رد البصريون ما أورده الكسائي وغيره من الشواهد الدالة على جواز الفصل باليمين، بأن القسم يدخل على الأخبار للتوكيد، فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام؛ ولهذا يسمونه في مثل هذا النحو لغواً لزيادتها في الكلام ووقوعها في غير موقعها[4].

أما ما استدل به الكوفيون من الأدلة المنظومة، فقال عنه المانعون: إنه مع قلته لا يعرف قائله؛ فلا يجوز الاحتجاج به[5].

---

(١) انظر: الإنصاف٢/٤٣٥-٤٣٦.

(٢) نظر: الكشاف٢/٥٤، الإنصاف٢/٤٣٦، الدر المصون٥/١٦٦، التصريح على التوضيح٢/٥٧.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: الإنصاف٢/٤٣٥، ائتلاف النصرة٥٤.

(٥) انظر: المرجعين السابقين.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة إجازة الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة، والتي منها قراءة سبعية.

٢- إن مما يحسّن الفصل بين المضاف والمضاف إليه في بعض المواضع، كون الفاصل معمولا للمضاف، وهذا الأخير اسم يشبه الفعل؛ وذلك لأن الفاصل فضلة، وهو غير أجنبي، وهو مقدر التأخير، من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية[1].

٣- إن العرب لم تقتصر على الفصل بين المتضايفين بالمفرد أو ما في حكمه، بل فعلت ما هو أشد من ذلك أحياناً، حيث فصلت بالجملة، من ذلك ما رُوي من قولهم: إن الشاة تسمع صوتَ -قد علم الله- ربِّها فتقبل وتثغو، وقولهم: هو غلامُ إن شاء الله أخيك[2].

٤- أما المنهج الصحيح في التعامل مع القراءات فهو النظر في القراءة، فإذا صح سندها، لم يجز ردها لمخالفتها القاعدة النحوية، فإذا ثبتت الرواية عن أئمة القراءة لم يردها قياس عربية؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها، وقراءة ابن عامر قوية في الرواية عالية، وهي صحيحة من حيث اللغة ومن حيث النقل[3].

حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجروراً:

يجوز حذف ما علم من المضاف؛ وذلك بأن يكون الكلام مشعراً به. وإذا حذف المضاف فالغالب أن يخلفه المضاف إليه في إعرابه[4].

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح٢/٥٧.

(٢) انظر: الضرائر لابن عصفور١٩٩، الدر المصون٥/١٦٧.

(٣) انظر: الدر المصون٥/١٦٨-١٧٦، الإتقان في علوم القرآن١/٧٥، النشر١/١٠.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب٢/٥٢٨وما بعدها، التصريح على التوضيح٢/٥٥-٥٦.

واختلف النحويون في حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه مجروراً؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب البصريون إلى إجازة حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً بشرط أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف مماثل له لفظًا ومعنًى، كقولهم: ما مثل عبدالله ولا أخيه يقولان ذلك. أما في غير ذلك فلا يجوز حذف المضاف مع إبقاء المضاف إليه مجروراً[1].

الثاني: ذهب الكوفيون إلى إجازة حذف المضاف إليه مع إبقاء المضاف إليه مجروراً، سواءً وُجد الشرط السابق أم لم يوجد، وأجازوا القياس على ما ورد عن العرب من الأمثلة الدالة على هذه المسألة[2]. وتابعهم من الأندلسيين: ابن عصفور وابن مالك[3]، وأبو حيان[4].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن تابعهم لمذهبهم بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[5]، قال أبوحيان عند تناوله للآية: «وقد يجوز على رأي الكوفيين أن يكون[6] ثم رابط، ولا تكون الجملة صفة، بل مضاف إليها يوم محذوف لدلالة ما قبله عليه، التقدير: واتقوا يوما يوم لا تجزي، فحذف يوما عليه، فيصير المحذوف في الإضافة نظير الملفوظ به»[7].

---

(١) انظر: الكتاب١/٦٥-٦٦، ارتشاف الضرب٢/٥٣١، البحر المحيط١/٣٠٧.

(٢) انظر: الارتشاف٢/٥٣١، البحر المحيط١/٣٠٧، الدر المصون١/٣٣٦، المساعد٢/٣٦٧، همع الهوامع(ت شمس الدين)٢/٤٣٠، التصريح على التوضيح٢/٥٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل٣/٢٧١-٢٧٢، المساعد٢/٣٦٧.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب٢/٥٣١-٥٣٢، البحر المحيط١/٣٠٧.

(٥) سورة البقرة، الآية [٤٨].

(٦) كذا، وصوابه: أن لا يكون.

(٧) البحر المحيط١/٣٠٧. وانظر: المغني٦٥٤.

٢- قول الله – تعالى-: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنۡيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٞ﴾[١]، حيث قُرئت بجر (الآخرة)[٢]، وخُرِّجت على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره، والتقدير: والله يريد عرض الآخرةِ، وقيل: أعمال أو ثواب الآخرة[٣].

٣- ما حكاه الكسائي عن العرب: أطعمونا لحماً سميناً شاةٍ ذبحوها[٤]، والتقدير: لحم شاة ذبحوها.

٤- ما حكاه الفراء عن العرب: أما والله لو تعلمون العلمَ الكبيرةِ سنه الدقيق عظمه[٥]، التقدير: لو تعلمون علم الكبيرة سنه، فحذف الثاني اعتماداً على الأول.

٥- قول العرب كذلك: يعجبني الإكرام عندك سعدٍ بنيه[٦]، على تقدير: إكرامُ سعدٍ بنيه.

٦- قول العرب أيضاً: رأيت التيميَّ تيمَ عديٍّ، وتيمِ قريشٍ. ورأيت العبديَّ عبدِمنافٍ[٧]، بالنصب والخفض في (تيم) و(عبد)، كأنه قال: صاحب تيمِ عدي، دل ذكر التيمي على ذكر صاحب فأضمر للدلالة.

٧- قول الشاعر:

رَحِمَ اللهُ أَعْظُماً دَفَنُوهَا … بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ[٨]

---

(١) سورة الأنفال، الآية [٦٧].

(٢) وهي قراءة سليمان بن جماز المدني. انظر: الكشاف٢/١٦٨، شرح التسهيل٣/٢٧١، البحر المحيط٥/٣٥٣، الدر المصون٥/٦٣٨، التصريح على التوضيح٢/٥٦.

(٣) انظر: المراجع السابقة، وارتشاف الضرب٢/٥٣٣.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب٢/٥٣١، البحر المحيط١/٣٠٧، المساعد٢/٣٦٧.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب٢/٥٣١، البحر المحيط١/٣٠٧.

(٦) انظر: المرجعين السابقين.

(٧) انظر: شرح التسهيل٣/٢٧١، ارتشاف الضرب٢/٥٣٢.

(٨) قائله عبيدالله بن قيس الرقيات. انظر: تخريجه ص ٥٩.

تقديره: أعظمَ طلحةِ الطلحات.

أما البصريون فإنهم لم يجيزوا ما أجازه الكوفيون في هذه المسألة، وحملوا ما استدلوا به على الشذوذ إن صح نقله(١).

كما رُدَّت بعض الأدلة السابقة؛ فقيل عن آية البقرة السابقة: لا يعلم أن مضافا إلى جملة حذف، ثم إن ادعي أن الجملة باقية على محلها من الجر فشاذ، أو أنها أنيبت عن المضاف، فلا تكون الجملة مفعولا في مثل هذا الموضع، ثم إنها لا تقبل الإعراب حينئذ(٢).

وخُرِّج الخفض في قول العرب السابق: رأيت التيمي... على إضمار (من)، والتقدير: من تيم عدي، ودل على معنى (من) النسب؛ لأنك إذا قلت: زيد تيمي، فكأنك قلت: من تيم(٣).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز حذف المضاف وبقاء المضاف إليه مجروراً، سواءً وجد عاطف مسبوق بمضاف مثل المحذوف أم لم يوجد؛ وذلك لما يأتي:

١- كثرة الشواهد المنثورة والمنظومة التي حذف فيها المضاف وبقي المضاف إليها على جره، دون أن يكون المضاف المحذوف فيها معطوفا على مثله، وقد سبق إيراد شيء منها ضمن أدلة المجيزين، وبعضها الآخر مبثوث في مطولات النحو(٤)، مما يجعل وصف ذلك كله بالشذوذ قولاً بعيداً.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب٢/٥٣١، همع الهوامع٢/٤٣٠.

(٢) انظر: المغني٦٥٤، حاشية الشيخ يس على التصريح على التوضيح٢/٥٥.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب٢/٥٣٢.

(٤) انظر جملة من الأمثلة الأخرى في شرح التسهيل٣/٢٧١-٢٧٢، ارتشاف الضرب ٢/٥٣٢،٥٣١.

٢- إن الحذف في كل الأمثلة السابقة مدلول عليه بالملفوظ، ولا خلاف في إجازة الحذف عند العلم بالمحذوف.

٣- إن ما ذكر من الاعتراض على التوجيه الإعرابي الذي ارتضاه الكوفيون في آية البقرة السابقة، قد يعود عند التأمل وجه حسن مرجحا لهذا التوجيه، يقول أبو حيان -معلقا على توجيه الكوفيين-: «ويحسن هذا التخريج كون المضاف إليه جملة، فلا يظهر فيها إعراب، فيتنافر مع إعراب ما قبله، فإذا جاز ذلك في نثرهم مع التنافر، فلأن يجوز مع عدم التنافر أولى»[1].

---

(١) البحر المحيط ١/٣٠٧.

باب إعمال المصدر والصفة

التفضيل بين أنواع المصادر في العمل:

يعمل المصدر عمل الفعل، ويرد مضافاً ومنوناً ومحلىً بـ(أل)، ولا خلاف بين عامة النحويين في إعمال المصدر المضاف. أما المنون فأجاز البصريون إعماله ومنعه الكوفيون، وأجاز سيبويه إعمال المصدر المحلى بـ(أل)، ومنع الكوفيون إعماله أيضاً، ونقل عن الفراء إجازة الإعمال لكن على قبح[1].

واختلف النحويون في التفضيل بين أنواع المصادر السابقة من حيث العمل؛ وذلك على أقوال:

الأول: نُسب إلى الفراء القول بأن إعمال المصدر المضاف أحسن من إعماله غير مضاف[2]، وتابعه من الأندلسيين ابن مالك[3]، وأبو حيان[4].

الثاني: ذهب الزجاج والفارسي[5]، وتابعهما الشلوبين[6]، كما نسب إلى الأكثرين، إلى أن إعمال المصدر المنوّن أقوى من إعماله مضافاً.

الثالث: نُسب إلى ابن عصفور القول بأن إعمال المصدر ذي الألف واللام أقوى من إعماله مضافاً[7].

---

(١) انظر: شرح المفصل ٦/٥٩-٦٠، ارتشاف الضرب ٣/١٧٤وما بعدها، المساعد ٢/٢٣٤-٢٣٥، التصريح على التوضيح٢/٦٣.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب٣/١٧٧، المساعد٢/٢٣٦.

(٣) انظر: شرح التسهيل٣/١١٥، المساعد٢/٢٣٤-٢٣٦.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب٣/١٧٧.

(٥) انظر: الإيضاح العضدي١٦٠، الارتشاف٣/١٧٧، همع الهوامع(ت شمس الدين) ٣/٤٨.

(٦) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/٩١٨.

(٧) انظر: ارتشاف الضرب٣/١٧٧، المساعد٢/٢٣٦، همع الهوامع٣/٤٨. ورأي ابن عصفور في المقرب (١/١٣٠) لا يتوافق مع هذا النقل، كما أنه لم يذكر هذا الرأي في شرح الجمل(انظر: ٢/٢٤وما بعدها).

الرابع: ذكر السيوطي قولاً رابعاً في المسألة ولم ينسبه، ومفاده أن المضاف والمنون في الإعمال سواء[1].

الأدلة والمناقشة:

استدل من قال إن إعمال المصدر المضاف أكثر وأحسن بالاستقراء؛ وذلك «لأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التنوين والألف واللام، فقويت بها مناسبة المصدر الفعل، فكان إعماله أكثر من إعمال عادم الإضافة»[2].

ومن الأمثلة التي عمل فيها المصدر وهو مضاف قول الله -تعالى- : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[3]، حيث أضيف المصدر (دفع) إلى فاعله، ثم انتصب المفعول (الناس).

أما من ذهب إلى أن إعمال المصدر المنوّن أقوى، فحجته أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل، والتنوين يدل على التنكير، فهو في المعنى موافق لمعنى الفعل[4].

ومن إعمال المصدر منوناً قول الله -تعالى-: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ ۝ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[5]، حيث نصب (يتيما) بالمصدر (إطعام).

ولم أجد – في حدود ما اطلعت عليه- من أشار إلى حجة من ذهب إلى أن إعمال المصدر المعرف أقوى، ولا حجة من قال إن المضاف والمنون في الإعمال سواء، إلا إشارة من أبي حيان، نقلها السيوطي، بأن المعتمد في القول الأول إنما هو القياس، قال أبو حيان: «وذهب ابن عصفور إلى أن إعمال ذي (أل) أقوى من إعمال المضاف في القياس»[6].

---

(١) انظر: همع الهوامع٣/٤٨.

(٢) شرح التسهيل٣/١١٥، وانظر: همع الهوامع٣/٤٧.

(٣) سورة الحج، الآية [٤٠].

(٤) انظر: شرح المفصل٦/٦٠، شرح المقدمة الجزولية الكبير٣/٩١٨، شرح التسهيل٣/١١٥.

(٥) سورة البلد، الآيات [١٣-١٥].

(٦) ارتشاف الضرب٣/١٧٧. وانظر: همع الهوامع٣/٤٨.

ومن الأمثلة التي عمل فيها المصدر وهو معرف بالألف واللام قول الشاعر:

ضَعيفُ النِّكايَةِ أَعْداءَهُ ... يَخالُ الفِرارَ يُراخي الأَجَلْ[(1)]

حيث نصب (الأعداء) بالمصدر وهو (النكاية).

الترجيح:

يظهر لي من العرض السابق أن سبب الخلاف في هذه المسألة يعود إلى الخلاف في الأحق بالتقديم والاعتبار القياس هو أم السماع؟ فمن قدم السماع، قال إن إعمال المصدر المضاف أكثر، وبالتالي فهو أحسن. ومن قدم مراعاة القياس قال إن إعمال المنون - وربما المعرف- أقوى.

وإذا ثبت كون إعمال المصدر المضاف أكثر، فهو عندي أولى بالتقديم والحكم عليه بالحسن؛ وذلك لما يأتي:

١- إنه إذا تعارض قياس وسماع، فالأولى بالاعتبار حينئذ السماع وليس العكس؛ وذلك لأن المفترض أن يكون مبنى القياس على السماع، فالمنهج السليم في البحث اللغوي يجب أن يكون اعتماده على السماع وهو ما يعبر عنه بالاستقراء، ثم يقاس بعد ذلك على ما سمع عن العرب.

٢- يرد القول الثاني السابق بأن إعمال المصدر ليس للشبه، بل لنيابته عن حرف مصدري والفعل، والمنوب عنه في رتبة المضمر[(2)].

٣- أما القول الثالث فيرد بأن إعمال المعرف بالألف واللام لم يرد في القرآن إلا في موضع محتمل وهو قول الله – تعالى -: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾[(3)]، حتى أنكر بعضهم إعمال المصدر المعرف بـ(أل)[(4)]، قائلا:

---

(١) لا يعرف قائله. انظر: تخريجه ص ٨٧.

(٢) انظر: همع الهوامع٣/٤٨.

(٣) سورة النساء، الآية [١٤٨]، وهي محتملة لأن تكون (من) فيها في موضع رفع بالجهر على تقدير: لا يحب الله أن يجاهر بالسوء من القول إلا من ظلم.

(٤) انظر: شرح الجمل٢/٢٦، شرح التسهيل٣/١١٦-١١٧، ارتشاف الضرب٣/١٧٦.

«إن المصدر لا يعمل إلا بالحمل على الفعل، والفعل نكرة، فلما عرف زال شبهه بالفعل. وأيضا فإنه لم يوجد»(١).

الخلاف في إعمال اسم المصدر:

اسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظاً وتقديراً من بعض ما في فعله. واسم المصدر ثلاثة أنواع(٢): علمٌ، نحو: فجار للفَجْرة وبرّة للمبرّة، وهذا لا يعمل اتفاقاً، وذو ميم مزيدة لغير مفاعلة، نحو: مضرب ومقتل، وهذا كالمصدر في العمل اتفاقاً كذلك(٣)، والثالث: ما كان بزنة اسم حدث الثلاثي مع أن فعله زائد على الثلاثة، نحو: كلام وعطاء ووضوء، وهو ما اختُلف في إعماله على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون إعماله(٤)، وتابعهم ابن مالك من الأندلسيين(٥)، كما تابعهم في إجازة القياس على ما سمع منه.

الثاني: ذهب البصريون إلى منع إعماله إلا في الضرورة(٦).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز إعمال اسم المصدر بما يأتي:

---

(١) شرح الجمل٢/٢٦. وهذه الحجة مردودة بورود السماع بإجازة المسألة.

(٢) انظر: شرح التسهيل٣/١١٩وما بعدها، ارتشاف الضرب٣/١٧٨-١٧٩، أوضح المسالك٣/٢٠٩-٢١١، التصريح على التوضيح٢/٦٣-٦٤، حاشية الصبان على الأشموني٢/٢٨٧-٢٨٨.

(٣) انظر: المراجع السابقة، والمساعد٢/٢٣٨-٢٣٩، وهمع الهوامع(ت. شمس الدين) ٣/٥١-٥٢.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب٣/١٧٩، المساعد٢/٢٣٩، أوضح المسالك٣/٢١١، همع الهوامع٣/٥٢، التصريح على التوضيح٢/٦٤، حاشية الصبان على الأشموني٢/٢٨٨.

(٥) انظر: شرح التسهيل٣/١١٩-١٢٣.

(٦) انظر: المراجع في الهوامش السابقة.

١- قول الرسول -ﷺ-: (من قبلة الرجلِ امرأتَه الوضوءُ)[1]، حيث نصب المفعول (امرأته) باسم المصدر (قبلة).

٢- قول الشاعر:

أَكُفْـراً بَعْـدَ رَدِّ المَـوْتِ عَـنِّي ... وبَعْـدَ عَطَـائِكَ المَائَـةَ الـرِّتاعا[2]

حيث عمل اسم المصدر (عطاء) عمل الفعل، فنصب المفعول (المائة) بعد إضافته لفاعله، وهو ضمير المخاطب.

٣- قول الآخر:

فَـإِنَّ ثَـوابَ اللهِ كُـلَّ مُوَحِّـدٍ ... جِـنانٌ مِنَ الفِرْدَوْسِ فيها يُخَلَّـدُ[3]

حيث عمل اسم المصدر فنصب المفعول (كلَّ).

٤- قول الآخر:

قَـالوا كَلامُكَ هِنْداً وهيَ مُصْغِيَةٌ ... يَشْـفيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذاك لوْ كانا[4]

حيث أعمل اسم المصدر (كلامك) فيما بعده، فرفع الفاعل وهو ضمير المخاطب المتصل به، ونصب المفعول وهو (هندا).

٥- ما نقل عن أبي ثروان العكلي - وهو أعرابي فصيح من أهل الكوفة- من قوله: أتيته لكرامته إياي[5]، فأعمل اسم المصدر (كرامة) فأضافه إلى الفاعل ونصب به المفعول (إياي).

---

(١) رواه الإمام مالك في الموطأ، كتاب الطهارة، ٦٦، ٦٥.

(٢) قائله القطامي، انظر: ديوانه ٣٧، الخصائص ٢٢١/٢، شرح المفصل ٢٠/١، شرح التسهيل ١٢٣/٣، شرح عمدة الحافظ ٦٩٥، ارتشاف الضرب ١٧٩/٣، تذكرة النحاة ٤٥٦، أوضح المسالك٢١١/٣، لسان العرب ٣٨/٨ (عطا)، ١٣٨/١٥ (غنا)، همع الهوامع ٧٧/٢، ٥٢/٣، المقاصد النحوية ٥٠٥/٣، خزانة الأدب ١٣٦/٨. والرتاع: جمع راتعة، وهي الإبل التي ترتع.

(٣) قائله حسان بن ثابت -رضي الله عنه-، انظر: ديوانه٣٣٩، شرح التسهيل١٢٣/٣، شرح عمدة الحافظ٦٩٤، ارتشاف الضرب١٧٩/٣، لسان العرب١٦٤/٦ (فردوس)، همع الهوامع ٥٢/٣، حاشية الصبان على الأشموني٢٨٨/٢، الدرر اللوامع١٢٨/٢.

(٤) لا يعرف قائله، انظر: شرح التسهيل١٢٣/٣، ارتشاف الضرب١٧٩/٣، حاشية الصبان على الأشموني٢٨٨/٢.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب١٧٩/٣.

أما البصريون الذين يمنعون إعمال اسم المصدر إذا كان غير علم أو ذي ميم مزيدة لغير مفاعلة، فقد احتجوا بأن أصل وضع اسم المصدر هذا لغير المصدر، فالغسل موضوع لما يغتسل به، والوضوء لما يتوضأ به، ثم استعمل في الحدث؛ لذلك فإنه لا يعمل فيما بعده[1].

ومن ثمَّ خرج البصريون ما استدل به من أجاز إعمال اسم المصدر على تقدير عامل محذوف، فهذه المنصوبات عندهم محمولة على إضمار فعل يدل عليه اسم المصدر المذكور[2].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من إجازة إعمال اسم المصدر؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة، حيث عمل فيها اسم المصدر فيما بعده.

٢- قياس اسم المصدر على المصدر في العمل فيما بعده، قال السيوطي -متحدثا عن إعمال اسم المصدر-: «وجوزه قياسا أهل الكوفة وبغداد إلحاقاً له بالمصدر»[3]. بخاصة أن اسم المصدر هذا مساو للمصدر في المعنى والشياع وقبول الألف واللام والإضافة والوقوع موقع الفعل[4].

٣- إن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه، وواضح أن رأي الكوفيين في هذه المسألة لا يحتاج إلى تقدير بخلاف قول البصريين.

---

(١) انظر: التصريح على التوضيح ٢/٦٤.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٨٠.

(٣) همع الهوامع ٣/٥٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/١٢٢، المساعد ٢/٢٣٩.

إعمال اسم الفاعل الدال على الماضي:

اسم الفاعل هو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله، وهو يعمل مطلقاً إذا كان صلة لـ(أل)، سواءً كان ماضياً أم غيره، معتمداً أم غير معتمد(١).

أما إذا لم يكن صلة لـ(أل)، فقد اختلف في إعماله إذا كان بمعنى الماضي؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكسائي وهشام بن معاوية من الكوفيين إلى القول بجواز الإعمال وإن كان دالاً على الماضي(٢)، وتابعهما على ذلك من الأندلسيين: أبو جعفر بن مضاء القرطبي(٣).

الثاني: ذهب سيبويه والجمهور إلى أنه يشترط في اسم الفاعل العامل أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، ولا يجوز إعمال ما كان دالاً على المضي(٤).

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز إعمال اسم الفاعل مطلقاً، سواءً كان بمعنى الحال والاستقبال أم بمعنى المضي بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾(٥)، حيث قال الكسائي ومن وافقه إن (باسط) اسم فاعل بمعنى الماضي، ومع ذلك عمل فيما بعده، فنصب (ذراعيه)(٦).

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٠وما بعدها، شرح التسهيل ٣/٧٢ وما بعدها، ارتشاف الضرب ٣/١٨١وما بعدها، أوضح المسالك٣/٢١٧، التصريح على التوضيح ٢/٦٥-٦٦.

(٢) انظر: المراجع السابقة، وشرح الكافية للرضي ٢/١٩٩-٢٠١، والدر المصون ٧/٤٦٠-٤٦١.

(٣) انظر: شرح ألفية ابن معط ٢/٩٨٠، ارتشاف الضرب ٣/١٨٥، المساعد ٢/١٩٧، التصريح على التوضيح ٢/٦٦.

(٤) انظر: الكتاب١/١٧١، المقتضب٤/١٤٨، شرح التسهيل٣/٧٥، والمراجع السابقة.

(٥) سورة الكهف، الآية [١٨].

(٦) انظر: شرح ألفية ابن معط٢/٩٨٠، الدر المصون٧/٤٦٠-٤٦١.

٢- القياس على اسم الفاعل المحلى بـ(أل)، فكما جاز قولهم: الضارب زيدا أمس، فلا مانع من جواز أن يعمل المجرد من (أل) إذا كان بمعنى الماضي[1].

كما أجاز الكسائي المسألة قياساً على الأفعال المتعدية إلى مفعولين، قال الرضي: «وأجاز الكسائي أن يعمل بمعنى الماضي مطلقاً كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء، وتمسك بجواز نحو: زيد معطي عمرو درهما، وظان زيد أمس كريما»[2].

أما من اشترط لإعمال اسم الفاعل أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، فحجته أنه إنما عمل حملاً على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي، يقول سيبويه: «فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البتة؛ لأنه إنما أجريَ مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارعُ في الإعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل؛ لأنه إنما شُبِّه بما ضارعه من الفعل كما شُبِّه به في الإعراب»[3].

كما ردوا ما استدل به الكسائي ومن وافقه، بأن المراد بآية الكهف السابقة حكاية الحال الماضية، وذلك بأن يقدر المرء نفسه كأنه موجود في ذلك الزمان، أو يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن؛ والدليل على ذلك أن الواو في الآية واو الحال، إذ يحسن أن يقال: جاء زيد وأبوه يضحك، ولا يحسن أن يقال: وأبوه ضحك؛ ولذلك قال سبحانه بعد الآية السابقة: ﴿ونقلبهم﴾، بالمضارع الدال على الحال، ولم يقل: وقلبناهم، بالماضي[4].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الجمهور من اشتراط أن يكون اسم

---

(١) انظر: شرح ألفية ابن معط ٢/٩٨٠، شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٠-٢٠١.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٠٠.

(٣) الكتاب ١/١٧١. وانظر: المقتضب ٤/١٤٨.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥١، شرح الكافية ٢/٢٠١، أوضح المسالك ٣/٢١٦، التصريح على التوضيح ٢/٦٦.

الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال حتى يعمل ؛ وذلك لأن الفعل المضارع محمول على اسم الفاعل في الإعراب، فحمل اسم الفاعل عليه في العمل. ولم يحمل الفعل الماضي على اسم الفاعل في الإعراب، فلم يحمل اسم الفاعل عليه في العمل. كما أن اسم الفاعل الذي يراد به المضي لا يشبه الفعل الماضي إلا من قبل المعنى، فلا يعطى ما أعطي المشابه لفظاً ومعنىً. فالمسوي بين اسم الفاعل المقصود به معنى الماضي وبين اسم الفاعل المقصود به معنى المضارع، كالمسوي بين الفعل الماضي والفعل المضارع في العمل، وهذا لا يصح، فلا يصح ما هو بمنزلته[1].

إضافة الصفة الخالية من (أل) إلى مضاف لضمير:

لمعمول الصفة المشبهة ثلاث حالات: الرفع على الفاعلية للصفة، والخفض بالإضافة، والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة أو على التمييز إن كان نكرة. والصفة مع كل ذلك إما نكرة أو معرفة مقرونة بـ(أل)[2].

واختلف النحويون في إضافة الصفة إذا كانت دون (أل) إلى مضاف لضمير، نحو: حسن وجهه؛ وذلك على أقوال:

الأول: ذهب سيبويه إلى منع المسألة اختياراً وخص جوازها بالشعر فقط[3].

---

(١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/٧٥.

(٢) انظر: شرح الجمل١/٥٦٩، أوضح المسالك٣/٢٤٩، همع الهوامع(ت شمس الدين) ٣/٦٤وما بعدها، التصريح على التوضيح٢/٨٤.

(٣) انظر: الكتاب١/١٩٩، إصلاح الخلل الواقع في الجمل٢١٢ وما بعدها، شرح المفصل ٦/٨٦-٨٧، شرح الجمل لابن عصفور١/٥٧٣-٥٧٤، شرح ألفية ابن معط ٢/٩٩٨-٩٩٩، شرح التسهيل٣/٩٥-٩٦.

الثاني: ذهب الكوفيون إلى إجازة المسألة في الكلام نثره ونظمه[1]، وتابعهم من الأندلسيين ابن خروف[2]، وابن مالك[3].

الثالث: ذهب المبرد إلى منع المسألة مطلقاً نثراً وشعراً[4].

الأدلة والمناقشة:

استدل سيبويه على إجازة المسألة في الشعر دون النثر بأنه «قد جاء في الشعر حسنةُ وجهِها، شبهوه بحسنةِ الوجهِ»[5].

ومما جاء في الشعر من إضافة الصفة الخالية من (أل) إلى مضاف للضمير، قول الشاعر:

أمِنْ دمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فيهما ... بِحَقْلِ الرُّخامى قدْ عفا طَلَلاهُما

أقامتْ على ربْعَيْها جارَتا صَفاً ... كُمَيْتا الأعالي جَوْنَتا مُصْطلاهُما[6]

الشاهد: إضافة (جونتا) إلى (مصطلاهما)، وهي مثل قولهم: جاءني رجلان حسنا وجوههما، فالضمير الذي في (مصطلاهما) يعود إلى قوله: جارتا صفا،

---

(١) انظر: المراجع السابقة عدا الكتاب، وشرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨٨٦-٨٨٧، ارتشاف الضرب٣/٢٤٧، همع الهوامع٣/٦٦، التصريح على التوضيح٢/٨٤.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف١/٥٦٥-٥٦٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل٣/٩٦، همع الهوامع٣/٦٦.

(٤) انظر: شرح المفصل٦/٨٧، شرح الجمل لابن عصفور١/٥٧٣، شرح التسهيل٣/٩٥، همع الهوامع٣/٦٦.

(٥) الكتاب١/١٩٩.

(٦) قائله الشماخ، انظر: ديوانه٣٠٧-٣٠٨، الكتاب١/١٩٩، الخصائص٢/٤٢٠، شرح أبيات سيبويه١/٧، المفصل٢٣١، إصلاح الخلل الواقع في الجمل٢١٢-٢١٣، شرح المفصل ٦/٨٦، ٨٣، شرح الجمل ١/٥٧٣، المقاصد النحوية٣/٥٨٧، همع الهوامع٣/٦٦، خزانة الأدب٨/٢٢٢. والدمنة: ما بقي من آثار الدار، وعرس: من التعريس: وهو نزول القوم في السفر من آخر الليل، والرخامى: شجر مثل الضال، وعفا: درس وتغير، والربع: موضع النزول، وجارتا صفا: هما الأثفيتان من أثافي القدر، والصفا: أراد به الجبل، والكميت: ما لونه بين الحمرة والسواد، والجون: الأسود، والمصطلى: موضع الصلا وهو النار.

أعاده بعد إسناد الصفة إليه. فـ(جونتا) صفة للجارتين، وفيهما ضمير يعود على الجارتين وهو مضاف إلى المصطلى المضاف إلى ضمير الجارتين.

قول الآخر:

فَقُلْتُ لَهُ هذهِ هاتِها ... بِأدْماءَ في حَبْلِ مُقْتادِها[1]

فـ(أدماء) فيها ضمير الناقة، وهو مضاف إلى المقتاد المضاف إلى ضمير الناقة.

أما الكوفيون ومن وافقهم الذين أجازوا المسألة في النظم والنثر على حد سواء، فيستدل لهم - إضافة إلى الأبيات السابقة- بقوله -ﷺ- في حديث الدجال: (أعورُ عينِه اليمنى)[2]، حيث أضاف الصفة (أعور) إلى مضاف لضمير وهو (عينه).

كما يستدل لهم كذلك بحديث أم زرع: (صِفْرُ وشاحِها)[3]، وقول علي -ﷺ- في وصف النبي -ﷺ-: (شَثْنُ أصابِعِه)[4].

أما المبرد الذي منع المسألة مطلقاً، فقال إنه لا حجة في البيتين الأولين السابقين؛ لاحتمال أن يكون الضمير في (مصطلاهما) عائدا على الأعالي، فكأنه قال: جونتا

---

(١) قائله الأعشى، انظر: ديوانه١٠٥، معاني القرآن للفراء٢/٣٤٧، أدب الكاتب٥١، الاقتضاب٣١١، شرح الجمل لابن عصفور١/٥٧٥. والأدماء: الناقة البيضاء، والمقتاد: القائد، والمعنى: هاب هذه الخمرة وخذ هذه الناقة بحبل قائدها.

(٢) رواه البخاري في باب: اللباس، وباب: التعبير، وباب: الفتن، وغيرها، كما رواه مسلم في باب: الإيمان، حديث٢٧٧، ٢٧٤، ٢٧٣، وباب: الفتن، حديث١٠٠، وأحمد في المسند٢/١٣٢.

(٣) رواه البخاري في باب: النكاح، ومسلم في باب: فضائل الصحابة، حديث٩٢، وفي النهاية لابن الأثير٣/٣٦: وفي حديث أم زرع: صفرُ ردائها، وملءُ كسائها؛ أي أنها ضامرة البطن، فكأن رداءها صفر: أي خالٍ.

(٤) رواه البخاري بلفظ: (كان النبي ﷺ شَثْنَ القدمين والكفين) انظر: الصحيح، كتاب: اللباس، باب٧، ٦٨/٥٨، ورواه أحمد في المسند١/١٠١، ٩٦، ٨٩، وذكره ابن الأثير في النهاية(٢/٤٤٤) وقال: أي أنهما يميلان إلى الغلظ والقصر، وقيل: هو الذي في أنامله غلظ بلا قصر؛ ويحمد ذلك في الرجال لأنه أشد لقبضهم، ويذم في النساء.

مصطلى الأعالي، فأعاد الضمير على الأعالي على صيغة التثنية لأنهما في المعنى أعليان، فوقع الجمع موقع التثنية لأنه من باب: قطعت رؤوس الكبشين، ثم إن الجاريتين لا تكون لهما أعال كثيرة، وإنما هو بمنزلة قولهم: رجل عظيم المناكب، وإنما له منكبان[1].

التر‌جيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز إضافة الصفة المشبهة الخالية من (أل) إلى مضاف إلى ضمير؛ وذلك لما يأتي:

١- للنصوص المسموعة السابقة، وهي نصوص من النثر والشعر، يقول ابن مالك بعد أن أورد الأحاديث السابقة: «فهذه أربعة شواهد من أفصح الكلام الذي لا ضرورة فيه تدل على صحة استعمال مررت برجل حسن وجهه... والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه مطلقا»[2].

٢- إن ما ذهب إليه المبرد بعيد لفظاً ومعنى[3]؛ أما لفظاً، فإن عود الضمير على الظاهر ينبغي أن يكون على حسبه في اللفظ، وحمله على المعنى قليل، فما ذكره تأويل على خلاف الظاهر، والأخذ بالظاهر هو الوجه.

أما من حيث المعنى، فإنه يكون على تأويل المبرد: جونتا مصطلى الأعالي، والمصطلى في الحقيقة إنما هو للجارتين لا للأعالي، والجونتان صفة للجارتين، فكان يجب أن يرجع الضمير إلى الجارتين. فلا بد له من أن يزعم أنه حمله على المعنى لأن الأعالي في المعنى من سبب الجارتين؛ إذ كانت الألف واللام فيهما عوضا من ضمير الجارتين.

٣- إن في إضافة الصفة المجردة من (أل) إلى المضاف لضمير شيئا من التخفيف على الجملة، وهو حذف التنوين[4].

---

(١) انظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل٢١٦، شرح المفصل لابن يعيش٦/٨٧، شرح الجمل لابن عصفور١/٥٧٤.

(٢) شرح التسهيل٣/٩٥-٩٦.

(٣) انظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٢١٦، شرح المفصل لابن يعيش ٦/٨٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٤.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي٢/٢٠٧.

رفع معمول الصفة المشبهة المجردة من (أل):

تتسع العرب في الصفة المشبهة فتجعل الصفة للأول مجازاً، وتضمر فيها اسمه، وتزيل الضمير المتأخر، وتضيف الصفة إلى الذي كان مرفوعاً بها، وتدخل عليه الألف واللام كالعوض من الضمير، فتقول: مررت برجل حسنِ الوجهِ، والأصل: حسنٍ وجهُه، فصيرت الوصف للرجل، وهو في المعنى للثاني. ويجوز نقله نكرةً بعد حذف الضمير، نحو: مررت برجل حسنِ وجهٍ[1].

ومن الصور التي اختلف في جوازها النحويون: مجيء الصفة المشبهة مجردة من (أل)، يليها معمول مرفوع مجرد من (أل) كذلك، نحو: أقبل رجل حسنٌ وجهٌ؛ فللنحويين في هذه المسألة قولان:

الأول: ذهب الكوفيون إلى القول بجوازها[2]، وتابعهم من الأندلسيين: ابن مالك[3]، كما نُسب الجواز إلى ابن خروف، قال ابن مالك: «وقال ابن خروف في: مررت برجل حسنٍ وجهٌ والحسن وجهٌ: لا سبيل إلا إلى جوازها بقول الراجز وبما أنشده الفراء، فلا مبالاة بمن منع»[4].

الثاني: ذهب أكثر البصريين إلى منع المسألة[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم لجواز المسألة بما يلي:

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن خروف١/٥٥٩-٥٦٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل٣/٩٦، ارتشاف الضرب٣/٢٤٧، المساعد٢/٢١٨، همع الهوامع(ت شمس الدين)٣/٦٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل٣/٩٦، المساعد٢/٢١٨.

(٤) شرح التسهيل٣/٩٦. ولكن في شرح جمل الزجاجي لابن خروف ما يخالف هذا القول، حيث قال: «وامتنع أربع: تنكير (الوجه) في حال رفعه مع تنكير الصفة، وتعريفها؛ نحو: حسنٍ وجهٌ، الحسن وجهٌ، وأجازها ابن بابشاذ، وضعفها. ولا سبيل إلى جوازها». انظر: شرح الجمل١/٥٦٣. كما نسب السيوطي إلى ابن خروف القول بالمنع كذلك، انظر: الهمع٣/٦٧.

(٥) انظر: المرجعين السابقين، والارتشاف٣/٢٤٧، وهمع الهوامع٣/٦٧.

١ - قول الشاعر:

بِبُهْمَةٍ مُنيتُ شَهْمٍ قَلْبُ مُنَجَّذٍ لا ذي كَهامٍ يَنْبو[(١)]

حيث رفع (قلب) بالصفة (شهم)، مما يدل على جواز نحو: حسن وجهٌ.

قول الآخر:

بِثَوْبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودِرْهَمٍ فَهَلْ أَنْتَ مَرْفوعٌ بِما هاهُنا راسُ[(٢)]

حيث أجرى (مرفوع) مجرى الصفة المشبهة، واسم المفعول المتعدي إلى واحد الأصح فيه أن يجعل من باب الصفة المشبهة، و(رأس) مرفوع به[(٣)].

أما من منع المسألة فحجته أن الصفة قد خلت من ضمير يعود على الموصوف[(٤)]، يقول الرضي: «...وأربع مسائل قبيحة قبحا لا ينتهي إلى منعها في حال السعة وتخصيصها بضرورة الشعر، وهي: الحسن وجهٌ، وحسن وجهٌ، والحسن الوجهُ، وحسن الوجهُ، برفع المعمول في جميعها، والأوليان أقبح من الأخيرتين لعدم موافقة المعمول فيهما لأصله في التعريف، ووجه قبح الأربع خلو الصفة من عائد إلى الموصوف، وحذف الجار مع المجرور قليل قبيح، أي: وجه منه والوجه منه»[(٥)].

---

(١) لا يعرف قائل الرجز، انظر: شرح التسهيل٣/٩٦، المقاصد النحوية٣/٥٧٧، همع الهوامع٣/٦٧، حاشية الصبان على الأشموني٣/١٠، الدرر اللوامع٢/١٣٤. والبهمة: البطل الذي لا يدرى من أين يؤتى من شدة بأسه، منيت: أي بليت، والشهم: الجلد الذكي الفؤاد، والمنجذ: المجرب الذي حنكته الأمور، والكهام: السيف المفلول.

(٢) لا يعرف قائله. انظر: شرح التسهيل ٣/٩٦، المساعد ٢/٢١٨، همع الهوامع ٣/٦٧، التصريح على التوضيح ٢/٧٢، الدرر اللوامع٢/١٣٣.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح٢/٧١-٧٢.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي٢/٢٠٩، شرح ألفية ابن معط٢/١٠٠٠، همع الهوامع ٣/٦٧، حاشية الصبان على الأشموني٣/٩.

(٥) شرح الكافية٢/٢٠٩.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جوازها في الشعر دون النثر؛ وذلك لما يأتي:

١- للنصوص المنظومة السابقة، حيث جاءت الصفة خالية من (أل) والمعمول مرفوع وهو مجرد من (أل) كذلك.

٢- إن القول بخلو الصفة من عائد إلى الموصوف غير مسلم؛ حيث يمكن تقديره محذوفاً، كما قدر في نحو قولهم: مررت برجل حسن الوجه؛ فقد ذهب البصريون إلى أن العائد إلى الموصوف محذوف مع الجار، والتقدير عندهم: حسن الوجه منه[1]. والشرط في معمول الصفة أن يكون سببياً؛ أي متصلا بضمير الموصوف لفظاً كما في: حسن وجهه، أو معنىً كما في هذه المسألة وفي نحو: حسن الوجه، أي: منه[2].

إعراب الضمير المتصل بالصفة المشبهة:

معمول الصفة المشبهة إما أن يكون ظاهراً أو مضمراً، فإذا كان مضمراً مرفوعاً استتر في الصفة، وإن كان غير مرفوع وكانت الصفة مصروفة في الأصل، ولم تتصل الصفة بالضمير، تعين النصب في الضمير، نحو قولهم: قريش نُجباء الناس وكرامُهُموها، وجاز النصب والجر إذا اقترنت الصفة بـ(أل)[3].

واختلف النحويون في إعراب الضمير المتصل بالصفة إذا كانت غير متصرفة في الأصل ولم تقترن بـ(أل)، نحو: رأيت رجلا حسن الوجه أحمره؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكسائي إلى القول بأن الضمير يجوز أن يكون مجروراً، كما يجوز أن يكون منصوباً[4]، وتابعه من الأندلسيين ابن مالك[5].

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٥٧١.

(٢) انظر: حاشية الصبان على الأشموني٣/٥.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب٣/٢٤٥، همع الهوامع(ت شمس الدين)٣/٦٥.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/٩٢-٩٣، ارتشاف الضرب٣/٢٤٦، المساعد٢/٢١٦.

(٥) انظر: المراجع السابقة.

الثاني: ذهب غير الكسائي إلى وجوب الجر في الضمير المتصل بالصفة المشبهة إذا كانت غير متصرفة في الأصل ولم تقترن بـ(أل)، قال أبو حيان: «ولم يجز أحد من القدماء النصب إلا الكسائي»[1].

الأدلة والمناقشة:

لا بد من الإشارة قبل إيراد أدلة الكسائي وابن مالك إلى أن الأمر متعلق عندهما بالقصد؛ فإن قصدت إضافة الصفة إلى الضمير حكم بجره، وإن لم تقصد حكم بالنصب على التشبيه بالمفعول به[2].

وقد استدل الكسائي وابن مالك لما ذهبا إليه بما يأتي:

١- ما روي عن بعض العرب: لا عهد لي بألأم منه عماً ولا أوضعَه[3]، بفتح العين.

٢- قول الشاعر:

فَإِنْ يَكُنِ النِّكاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ ... فَإِنَّ نِكَاحَهَا مطَرٍ حَرامُ[4]

بجر (مطر)، وجره يدل على نصب الضمير مع اتصاله بالمضاف، فعلم بهذا جواز نصب الضمير المتصل بما يصلح أن ينصب الظاهر أو يجره[5].

ولم أجد - بعد البحث- أدلة لمن أوجب أن يكون المضمر المتصل بالصفة المشبهة غير المتصرفة في الأصل، وغير المقترنة بـ(أل) في الحال في موضع الجر.

---

(١) ارتشاف الضرب٣/٢٤٦. وانظر: بقية المراجع السابقة.

(٢) انظر: شرح التسهيل٣/٩٣، المساعد٢/٢١٦.

(٣) انظر: المرجعين السابقين.

(٤) قائله الأحوص، انظر: ديوانه ١٨٩، الأغاني١٥/٢٣٤، أمالي الزجاجي٨١، العقد الفريد٦/٨١، شرح التسهيل٣/٩٣، أوضح المسالك٣/١٩٢، مغني اللبيب٨٨١، المقاصد النحوية١/١٠٩، التصريح على التوضيح٢/٥٩، خزانة الأدب٢/١٥١.

(٥) انظر: شرح التسهيل٣/٩٣.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكسائي وتابعه عليه ابن مالك من جواز أن يكون الضمير مجرورا أو منصوباً؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة السابقة التي استدلا بها، بخاصة منها قول العرب السابق، الذي يعد نصاً في المسألة.

٢- أن هذا الرأي مبني -كما أشرت إلى ذلك في أول المسألة- على قصد المتكلم، فإن قصد الإضافة كان الضمير في موضع جر، وإن لم يقصد ذلك كان في موضع نصب.

٣- يمكن التماس وجه من الشبه بين هذه المسألة ومسألة الضمير المتصل باسم الفاعل؛ حيث قيل إن الضمير المتصل به في موضع نصب، كما قيل إنه في موضع جر[1]، ومما استدل به سيبويه لرأيه في تلك المسألة قياس المضمر على الظاهر[2]. وعند طرد الدليل نفسه في هذه المسألة يتضح جواز الحكم على المضمر المتصل بالصفة المشبهة بالجر والنصب على حد سواء؛ لأنه يجوز «نصب الضمير المتصل بما يصلح أن ينصب الظاهر أو يجره»[3]؛ وذلك «لأن الظاهر هو الأصل، والمضمرات نائبة عنه، فلا ينسب إلى شيء منها ما لا ينسب إليه إلا فيما لا مندوحة عنه من مواضع الشذوذ. وما نحن بصدده لم تدع حاجة إلى إلحاقه بالشواذ، فوجب صونه من ذلك»[4].

---

(١) انظر: الكتاب١/١٨٧، النكت في تفسير الكتاب١/٢٩٤، شرح المفصل٢/١٢٤، شرح التسهيل٤/٨٣، ارتشاف الضرب٣/١٨٨، التصريح على التوضيح٢/٣١.

(٢) انظر: الكتاب١/١٨٧.

(٣) شرح التسهيل٣/٩٣.

(٤) شرح الكافية الشافية٢/١٠٥٢.

باب أبنية المصادر

بناء المصدر على وزن (مفعول):

اختلف النحويون في مجيء المصدر من الثلاثي على وزن مفعول؛ وذلك على قولين:

الأول: إثبات هذا الوزن للمصدر، وهو ما ذهب إليه الفراء من الكوفيين[(١)]، وتابعه ابن مالك من الأندلسيين[(٢)].

الثاني: ذهب سيبويه إلى منع ذلك، ولم يجز مجيء المصدر من الثلاثي على وزن (مفعول)[(٣)].

الأدلة والمناقشة:

عضد الفراء ومن وافقه رأيهم بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ﴾[(٤)]، فـ(المفتون) عندهم بمعنى الفتنة والفتون[(٥)]، وقد علق النحاس على هذا التأويل بقوله: «وهذا من أحسن ما قيل فيه»[(٦)].

٢- قول العرب: دعه إلى ميسوره ودع معسوره[(٧)]، والميسور هنا بمعنى اليسر، والمعسور بمعنى العسر.

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب١/٢٢٢، المساعد٢/٦٣٠، ويحتمل ذلك قوله في معاني القرآن ١٧٣/٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل٣/٤٦٨-٤٦٩، المساعد٢/٦٣٠.

(٣) انظر: الكتاب٤/٩٧،٣٤٩، الأصول٣/٢٨٤، التبصرة والتذكرة٢/٨٩٠.

(٤) سورة القلم، الآية [٦].

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء٣/١٧٣، البحر المحيط١٠/٢٣٧.

(٦) إعراب القرآن للنحاس٥/٧.

(٧) انظر: الكتاب٤/٩٧، الأصول٣/٢٨٤، التبصرة والتذكرة٢/٨٩٠.

٣- قولهم: ليس له معقول رأي[١].

٤- كما أن من المصادر التي جاءت على هذا الوزن عند من أثبته: المجلود بمعنى الجلد، والمرفوع بمعنى الرفع، والموضوع بمعنى الوضع[٢].

أما سيبويه ومن وافقه فإنهم يؤولون كل ذلك تأويلا يبقيه على أصله من الدلالة على الصفة، ويخرجه عن أن يكون مصدراً؛ يقول: «وأما قوله: دعه إلى ميسوره ودع معسوره، فإنه يجيء هذا على المفعول، كأنه قال: دعه إلى أمر يوسر فيه أو يعسر فيه. وكذلك المرفوع والموضوع، كأنه يقول: له ما يرفعه وله ما يضعه»[٣]. ويقول في موضع آخر: «وكذلك مَفعُلة تجري مجرى يفعل، وذلك المعونة والمشورة والمثوبة، يدلك على أنها ليست بمفعولة أن المصدر لا يكون مفعولة»[٤].

كما أنه جعل الميسور والمعسور صفة للزمان، أي: الزمان الذي يوسر فيه ويعسر فيه[٥].

وخُرّجت الآية السابقة عدة تخريجات منها: أن الباء في الآية زائدة، والمعنى: أيكم المفتون؟ وقد زيدت الباء في المبتدأ كما زيدت فيه في قوله: بحسبك درهم، أي حسبك. وقيل: إن المعنى: بأيكم فتن المفتون، حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. وقيل: الباء بمعنى (في)، أي: في أي فريق منكم النوع المفتون؟[٦].

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٧٣.

(٢) انظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/١٧٤-١٧٥، شرح ألفية ابن معط ٢/١٢٩٨-١٢٩٩.

(٣) الكتاب ٤/٩٧.

(٤) المرجع السابق ٤/٣٤٩.

(٥) انظر: شرح الشافية ١/١٧٥، المساعد ٢/٦٣٠.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٧٣، البحر المحيط ١٠/٢٣٧.

الترجيح:

يظهر لي أنه لا مانع من مجيء المصدر من الثلاثي على وزن (مفعول) وإن كان ذلك قليلا؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة التي استدل بها المثبتون.

٢- إن مما يدعم هذا الرأي كذلك قول الله -تعالى-: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[١]، حيث قرئ (إلى ميسوره)[٢].

٣- كما يتقوى هذا الرأي كذلك بقول الله -تعالى-: ﴿ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ﴾[٣]، حيث يمكن أن يكون (مكذوب) مصدرا وهو على وزن (مفعول).

٤- إن اللبس الذي يمكن أن يؤدي إليه إثبات هذا الوزن للمصدر بعيد؛ وذلك لأن اسم المفعول ينفصل عن المصدر في المعنى، بما يصحب كلاً منهما من القرائن[٤].

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٨٠.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/٦٤٩، وقد نسب القراءة إلى عبدالله.

(٣) سورة هود: آية ٦٥.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري ١/٣١٠.

باب التعجب

الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه:

التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره[1]. وقد منع النحويون الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والجار والمجرور إذا كانا غير متعلقين بهما[2]. واختُلف في المسألة إذا كان الظرف والجار والمجرور متعلقين بفعل التعجب؛ وذلك على قولين:

الأول: إجازة الفصل نحو قولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق، وهو قول الفراء[3]، والفارسي[4]. وتابعهما من الأندلسيين: ابن خروف، والشلوبين، وابن عصفور، وابن مالك، وأبو حيان[5].

الثاني: منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله، ونسب ذلك إلى سيبويه[6]، كما أنه أحد قولي الأخفش[7]، وقال به المبرد[8]، كما نُسب إلى أكثر البصريين[9].

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٥٧٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل٣/٤٠، شرح الكافية للرضي٢/٢٨٨، الارتشاف٣/٣٧.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب٣/٣٨، شرح الكافية٢/٢٨٨، التصريح على التوضيح٢/٩٠.

(٤) انظر: المسائل البغداديات٢٥٦، التصريح على التوضيح٢/٩٠.

(٥) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨٩٢، شرح الجمل لابن عصفور١/٥٨٧، شرح التسهيل٣/٤٠، ٤٢، شرح الكافية الشافية٢/١٠٩٦، ارتشاف الضرب٣/٣٨، التصريح على التوضيح٢/٩٠.

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة١/٢٦٨، همع الهوامع٣/٤٠.

(٧) انظر: شرح المفصل٧/١٥٠، شرح التسهيل٣/٤٢، شرح الكافية٢/٢٨٨، الارتشاف ٣/٣٨.

(٨) انظر: المراجع السابقة، والمقتضب٤/١٧٨.

(٩) انظر: الارتشاف٣/٣٨، المساعد٢/١٥٧.

الثالث: جواز الفصل على قبح، ولم أقف على من قال بذلك[1].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بثبوت ذلك نثراً ونظماً[2].

فمن النثر: قول بعضهم: لله در بني سليم، ما أحسن في الهيجاء لقاءها، وأكرمَ في اللزبات عطاءها، وأثبت في المكرمات بقاءها[3].

ومن ذلك أيضاً قول علي بن أبي طالب -ﷺ- لعمار بن ياسر -ﷺ-: أعززْ عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجندلاً[4].

أما الأدلة من النظم فمنها:

١- قول الشاعر:

وقَالَ نَبِيُّ المُسْلمينَ تَقَدَّمُوا ... وأحْبِبْ إلَيْنا أنْ تَكونَ المُقَدَّما[5]

حيث فصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالجار والمجرور (إلينا).

٢- قول الآخر:

أُقيمُ بِدارِ الحَزْمِ ما دامَ حَزْمُها ... وَأَحْرِ إذا حَالَتْ بِأَن أَتحَوَّلا[6]

حيث فصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف (إذا حالت).

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب٣/٣٨، همع الهوامع٣/٤٠.

(٢) انظر: شرح التسهيل٣/٤٠.

(٣) ينسب هذا القول لعمرو بن معديكرب، انظر: العقد الفريد١/٦٧، ٦٦، شرح الجمل لابن عصفور١/٥٨٧، شرح التسهيل٣/٤٠، المساعد٢/١٥٨.

(٤) انظر: غريب الحديث للخطابي ٢/١٥٥، الفائق في غريب الحديث ١/١٩٦، شرح التسهيل ٣/٤١، المساعد ٢/١٥٧.

(٥) قائله العباس بن مرداس السلمي، انظر: ديوانه١٠٢، شرح التسهيل٣/٤١، ٣٥، الجنى الداني٤٩، المساعد، المقاصد النحوية٣/٦٥٦، لسان العرب١/٢٩٢(حبب)، همع الهوامع٣/٤٠، ٣٨، التصريح على التوضيح٢/٨٩.

(٦) قائله أوس بن حجر، انظر: ديوانه ٨٣، حماسة البحتري١٢٠، شرح التسهيل ٣/٤١، شرح الكافية الشافية ٢/١٠٩٦، تذكرة النحاة٢٩٢، المساعد٢/١٥٨، المقاصد النحوية ٣/٦٥٩، التصريح على التوضيح٢/٩٠.

٣- قول الآخر:

فَصَــدَّتْ وقَالتْ بَلْ تُرِيدُ فَضِيحَتِي وأَحْبِــبْ إلى قَلْـبِي بِهـا مُتَغضِّبا[1]

فقد فصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالجار والمجرور (إلى قلبي) و(بها).

٤- قول الآخر:

خَليــليَّ ما أَحْرَى بذي اللُّبِّ أن يُرَى صَــبُوراً ولَكِنْ لا سَبيلَ إلى الصَّبْرِ[2]

حيث فصل بالجار والمجرور (بذي اللب) بين فعل التعجب ومعموله.

أما من منع الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه، فقد استدل بما يأتي:

١- إن فعل التعجب ضعيف وغير متصرف؛ ولذلك ضعف عن الفصل[3].

٢- إن التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة، والألفاظ في الأمثال مقصورة على السماع[4].

٣- أما الفصل بين فعل التعجب ومعموله في نحو قولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق؛ فلأن ضمير الفاعل في (يصدق) يعود إلى (الرجل)، فلو أخر لصار إضماراً قبل الذكر على غير حده، وهو محال[5].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله إذا كان متعلقا بهما؛ وذلك لما يأتي:

---

(١) قائله عمر بن أبي ربيعة، انظر: ديوانه٦٧، شرح التسهيل٣/٤١، شرح عمدة الحافظ ٧٤٩، شرح الكافية الشافية٢/١٠٩٧.

(٢) لا يعرف قائله، انظر: شرح التسهيل٣/٤١، شرح الكافية الشافية٢/١٠٩٧، المقاصد النحوية٣/٦٦٢، همع الهوامع٣/٤٠، الدرر اللوامع٢/١٢١.

(٣) انظر: المقتضب ٤/١٧٨، الأصول ١/١٠٧-١٠٨، التبصرة والتذكرة ١/٢٦٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٧.

(٤) انظر: المقتضب٤/١٧٨، شرح المفصل٧/١٥٠، شرح ألفية ابن معط٢/٩٦١.

(٥) انظر: شرح ألفية ابن معط ٢/٩٦١.

١- للأدلة المسموعة السابقة.

٢- الظرف والجار والمجرور مغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد، فاعتبار الفصل بهما بين فعل التعجب والمتعجب منه - وليسا كالشيء الواحد- أحق وأولى[١].

٣- الفصل بالظرف والجار والمجرور قد جاء مع الحرف، نحو: إن بك زيدا مأخوذ، مع أن الحرف أضعف من الفعل، فالأحرى أن يجوز ذلك مع الفعل[٢].

٤- إن (بئس) أضعف من فعل التعجب، وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور في نحو قول الله -تعالى-: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[٣]، فأن يقع مثل ذلك بين فعل التعجب ومعموله أولى[٤].

٥- إن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، ثم إن الظرف والجار والمجرور هنا متعلقان بفعل التعجب ومعموله، فهما غير أجنبيين، فكأن لا فصل في الحقيقة

الخلاف في الفعل وموضع المجرور في (أفعِل به):

للتعجب عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب، والمبوَّب له منها في النحو صيغتان: إحداهما: ما أفعله، والثانية: أفعل به. وقد اتفق النحويون على فعلية (أفعِل)؛ لأنه على صيغة لا تكون إلا للفعل[٥]. ولكنهم اختلفوا في حقيقة هذه الصيغة، وفي إعراب الجار والمجرور بعده؛ وذلك على قولين:

---

(١) انظر: شرح التسهيل٣/٤١.

(٢) انظر: شرح المفصل٧/١٥٠، شرح الجمل لابن عصفور١/٥٨٧، شرح ألفية ابن معط٢/٩٦١.

(٣) سورة الكهف: آية٥٠.

(٤) انظر: المسائل البغداديات٢٥٦، شرح التسهيل٣/٤٢، شرح ألفية ابن معط٢/٩٦١.

(٥) انظر: شرح التسهيل٣/٣٣، ارتشاف الضرب٣/٣٤، التصريح على التوضيح ٢/٨٦-٨٨، وقد أشير إلى أن في كلام ابن الأنباري ما يدل على أن (أفعل) اسم.

الأول: ذهب الفراء - ونسب إلى عامة الكوفيين- إلى أن (أفعِل) في التعجب لفظه ومعناه الأمر حقيقة، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، والهمزة للنقل، والباء داخلة على المفعول به[1]. واستحسن ذلك الزمخشري[2]، وابن خروف من الأندلسيين[3]، ولم يستبعده أبو حيان، بل عده مذهباً مستحسناً[4].

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى أن لفظ (أفعِل) لفظ الأمر، ومعناه الخبر، والهمزة فيه للصيرورة، والمجرور في موضع الفاعل، والباء للتعدية[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل الفراء ومن وافقه لمذهبهم بما يأتي:

١- قول الشاعر:

لَقَدْ طَرَقَتْ رِحَالَ الحَيِّ لَيْلى   وَأَبْعِدْ دارَ مُرْتحلٍ مَزارا[6]

حيث استدلوا به على كون المجرور بعد (أفعل) في محل نصب؛ وذلك لأنه لما حذف الجار في البيت انتصب الاسم (دار).

٢- قول الآخر:

(١) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨٩٢-٨٩٣، شرح التسهيل٣/٣٣، الارتشاف ٣/٣٥، المساعد٢/١٥٠، التصريح على التوضيح٢/٨٨.

(٢) انظر: المفصل٢٧٦-٢٧٧، شرح المفصل لابن يعيش٧/١٤٧-١٤٨، ارتشاف الضرب ٣/٣٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل٣/٣٣، ارتشاف الضرب٣/٣٥، المساعد٢/١٥٠، التصريح على التوضيح٢/٨٨.

(٤) انظر: التذييل والتكميل٣/١٨٠ب، همع الهوامع٣/٣٩.

(٥) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، والأصول١٠١-١٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٨، شرح الكافية للرضي٢/٣١٠.

(٦) لا يعرف قائله، انظر: شرح التسهيل٣/٣٥، التذييل والتكميل٣/١٨٠ب، المساعد ٢/١٥٠، همع الهوامع٣/٣٩، الدرر اللوامع٢/١٢٠.

وأجْـــدِرْ مِـــثْلَ ذَلِــك أن يكونـــا[1]

حيث نصب (مثل) بعد حذف الباء، وهو معمول (أجدر)، مما يدل على أنه في موضع نصب أبداً، سواءً اقترن بالباء أم لم يقترن.

٣- إن في القول بأن (أفعِل) فعل أمر مبنىً ومعنىً محافظةً على حقيقة الصيغة، والأصل في (أحسن بزيد): حَسُن زيدٌ، ثم دخلت همزة النقل على معنى أحسنَ زيداً أمرٌ ما، ثم جيء بصيغة الأمر على معنى: دُم أيها الأمر له، أو احكم أيها المخاطب له بذلك، وهذا أمر حقيقة[2].

ومع اتفاق القائلين بأن (أفعِل) في التعجب لفظه ومعناه الأمر حقيقة، وأن فيه ضميراً مستتراً مرفوعاً على الفاعلية، إلا أنهم اختلفوا في مرجع هذا الضمير المستتر؛ فقيل: الضمير للحسن المدلول عليه بـ(أحسن)، كأنه قال: أحسن يا حسن بزيد، أي دم به والزمه؛ ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال؛ لأن ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع.

وذهب الفراء - وتابعه ابن خروف- إلى أن الضمير للمخاطب المستدعَى منه التعجب، وكان القياس أن يقال في التأنيث: أحسني، وفي التثنية: أحسنا، وفي الجمع: أحسنوا وأحسنّ، وإنما لزم إفراده وتذكيره واستتاره؛ لأنه كلام جرى مجرى المثل، والأمثال لا تغير عن حالها[3].

---

(١) قيل: قائله عمرو بن أحمر الباهلي، وما في ديوانه:

فَمَا زال سَـرْحٌ مِـنْ مَعَـدٍّ   وأَجْـدِرْ بِـالحَوادِثِ أنْ تَكُـونا

انظر: ديوان الباهلي١٦١، المنصف٣/١٩، شرح الحماسة للمرزوقي١/٢، ٣٥٣/٥٨٥، شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨٩٢، شرح التسهيل٣/٣٥، التذييل والتكميل٣/١٨٠ب.

(٢) انظر: المساعد٢/١٤٩.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٥٨٨، ارتشاف الضرب٣/٣٥، التصريح على التوضيح٢/٨٨-٨٩.

أما جمهور البصريين الذين ذهبوا إلى أن (أفعِل) في التعجب، لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر؛ فحجتهم أن (أفعِل) في الأصل فعل ماض، صيغته على صيغة (أفْعَل)، وهمزته للصيرورة، بمعنى: صار ذا كذا، فأصل: أحسن بزيد: أحسَن زيدٌ، أي: صار ذا حسن، كأغدّ البعير، أي: صار ذا غدة، وأبقلت الأرض، أي: صارت ذات بقل، ثم غُيّرت الصيغة الماضية إلى الصيغة الأمرية، فصار أحسِن زيدٌ، فقبح إسناد لفظ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر؛ لأن صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء؛ ولذلك القبح لزمت زيادتها صوناً للفظ عن الاستقباح[1].

وقد ضُعّف قول جمهور البصريين بأوجه، منها[2]:

١- إن استعمال الأمر بمعنى الماضي لم يعهد، والمعهود عكسه.

٢- إن استعمال (أفعَل) بمعنى صار قليل.

٣- زيادة الباء في الفاعل.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه جمهور البصريين من أن لفظ الفعل (أفعل) لفظ الأمر ومعناه الخبر؛ وذلك لسلامته مما يرد على القول الأول من الإشكالات[3]، ومنها:

١- إنه لو كان الناطق بأفعِل آمراً بالتعجب، لم يكن متعجباً، كما لا يكون الأمر بالحلف والتشبيه والنداء حالفا ولا مشبها ولا منادياً، ولا خلاف في كون الناطق بأفعِل المذكور متعجباً.

(١) انظر: المراجع السابقة، والأصول١/١٠١، همع الهوامع٣/٣٨.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح٢/٨٩.

(٣) انظر: المرجع السابق، شرح الجمل لابن عصفور١/٥٨٨-٥٨٩، وشرح التسهيل٣/٣٣-٣٤، المساعد٢/١٤٩-١٥١.

٢- إنه لو كان أمراً مع الإجماع على فعليته لزم إبراز ضميره في التأنيث والتثنية والجمع، كما يلزم مع كل فعل أمر، متصرفاً كان أو غير متصرف.

٣- إن أفعل لو كان أمراً مسندا إلى المخاطب لم يجز أن يليه ضمير المخاطب، نحو: أحسن بك؛ لأن في ذلك إعمال فعل واحد في ضميرين فاعل ومفعول لمسمى واحد.

٤- إنه كان يجب له الإعلال إذا كانت عينه ياء أو واواً كما وجب ذلك لـ(أبِن) و(أقِم) ونحوهما، ولم يُقَل: أبين، ولا أقوِم به، كما لا تأمر بذلك، فكما لم يكن كذلك لم يصح أن يكون أمراً.

٥- إن نظير هذه المسألة في كون اللفظ لفظ الأمر والمعنى على غير ذلك، قول الله -تعالى-: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[1]، فمعناه: فيمُدُّ.

صياغة فعل التعجب من الألوان:

اختلف النحاة في صياغة فعل التعجب من الألوان على ثلاثة مذاهب:

الأول: أجاز الكسائي وهشام بن معاوية من الكوفيين صياغة فعل التعجب من الألوان مطلقاً، نحو: ما أحمره[2].

الثاني: أجاز بعض الكوفيين ذلك في السواد والبياض خاصة دون سائر الألوان[3]، وتابعهم من الأندلسيين ابن الحاج النحوي[4].

الثالث: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز صياغة فعل التعجب من الألوان[5]، يقول سيبويه: «هذا باب ما لا يجوز فيه ما أفعله، وذلك ما كان أفعل وكان لوناً

---

(١) سورة مريم، الآية [٧٥].

(٢) انظر: انظر: ارتشاف الضرب٣/٤٥، التذييل والتكميل٣/١٩٠أ، منهج السالك٢/٣٧٦، هشام بن معاوية الضرير٢٧٠-٢٧٢.

(٣) انظر: الارتشاف٣/٤٦، ابن الحاج النحوي٨٧.

(٤) انظر: الارتشاف٣/٤٦، ابن الحاج النحوي٨٧.

(٥) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، والمقتضب٤/١٨١-١٨٢.

أو خلقة. ألا ترى أنك لا تقول: ما أحمره ولا ما أبيضه. ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: ما أعشاه. إنما تقول: ما أشد حمرته، وما أشد عشاه»[1].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز صياغة فعل التعجب من سائر الألوان أو من بعضها بما يأتي:

١- ما رواه الفراء عن شيخ من أهل البصرة: أنه سمع العرب تقول: ما أسود شعره[2]. وسئل الفراء عن الشيخ فقال: هذا بشار الناقط[3].

٢- ما روي من كلام أم الهيثم: هو أسود من حنك الغراب[4]. و(أسود) هنا تفضيل، وإذا جاز ذلك في (أفعل من كذا)، جاز في (ما أفعله) و(أفعل به)؛ لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب، فكل واحد منهما محمول على الآخر فيما هو أصل فيه، ومن أجل تناسبهما سوت العرب بينهما في أن يصاغ كل واحد منهما مما صيغ منه الآخر، وألا يصاغ مما لا يصاغ[5].

٣- قول الشاعر:

إذا الرِّجالُ شَتَوْا واشتدَّ أكْلُهُم ... فَأَنْتَ أبيَضُهُمْ سِرْبالَ طبّاخِ[6]

---

(١) الكتاب٤/٩٧. وانظر: المقتضب٤/١٨١.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء٢/١٢٨، الارتشاف٣/٤٥.

(٣) انظر: معاني القرآن٢/١٢٨. وروي الخبر على أنه من سماع الكسائي كذلك(انظر: الارتشاف٣/٤٥).

(٤) انظر: الارتشاف٣/٤٥، التذييل والتكميل٣/١٩٠أ.

(٥) انظر: الأصول١/١٠٤، الإنصاف١/١٥٠، ١٤٩، شرح التسهيل٣/٥٠.

(٦) قائله طرفة بن العبد، انظر: ديوانه١٨، معاني القرآن للفراء٢/١٢٨، المقتصد١/٣٨١، الإنصاف١/١٤٩، شرح المفصل٦/٩٣، المقرب١/٧٣، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٧٨، الارتشاف٣/٤٦، لسان العرب٧/١٢٣(بيض)، ١٥/٩٦(عمى)، خزانة الأدب ٨/٢٣٠. ومعنى اشتد أكلهم: تعسر على أكثرهم الحصول على ما يأكلون. والعجز كناية عن شدة البخل حيث إن المخاطب لا يطبخ فلا تتدنس ثيابه.

الشاهد فيه: (أبيضهم)، وإذا جاز ذلك في (أفعلهم)، جاز في (ما أفعله) و(أفعل به)؛ لأنهما بمنزلة واحدة في هذا الباب.

٤- قول الراجز:

جَارِيَـــةٌ في دِرْعِهـــا الفَضْـــفاضِ تُقَطِّـــعُ الحَديـــثَ بالإيمـــاضِ

أبْيَـضُ مِـن أخْـتِ بنـي أبَـاضِ(١)

الشاهد فيه (أبيض من)، ويقال فيه ما قيل في البيت السابق.

أما البصريون الذين منعوا صياغة فعل التعجب من الألوان مطلقاً فقد استدلوا بما يأتي:

١- إن الأفعال التي تأتي للألوان بابها افْعالَّ وافْعَلَّ، نحو: احمارّ واحمرّ، وحق صيغة التعجب أن تبنى من الثلاثي المحض، وما كان على وزن افعالّ أو افعلّ لا يقال فيه: ما أفعله ولا أفعل به(٢).

٢- وروي عن الخليل أنه «إنما منعهم من أن يقولوا في هذا: ما أفعله؛ لأن هذا صار عندهم بمنزلة اليد والرجل وما ليس فيه فعل من هذا النحو. ألا ترى أنك لا تقول: ما أيداه ولا ما أرجله، إنما تقول: ما أشد يده، وما أشد رجله، ونحو ذلك(٣)».

٣- أنه لما كان بناء الوصف من هذا النوع على (أفعل)، لم يبن منه أفعل تفضيل؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، فلما امتنع صوغ أفعل التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب(٤).

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه١٧٦. وانظر: الإنصاف١/١٤٩-١٥٠، مجالس ثعلب١١٦، أمالي المرتضى١/٩٢،٢/٣١٧، شرح المفصل٦/٩٣،٧/١٤٧، شرح الجمل لابن عصفور١/٥٧٨، الارتشاف٣/٤٦، لسان العرب٧/١٢٢(بيض)، الخزانة٨/٢٣٩، ٢٣٠.

وبنو إباض: قوم اشتهروا ببياض ألوانهم.

(٢) انظر: المقتضب٤/١٨١، الأصول١/١٠٣، الإنصاف١/١٥١، شرح المفصل٧/١٤٦، شرح التسهيل٣/٤٥.

(٣) الكتاب٤/٩٨. وانظر: المقتضب٤/١٨٢، المقتصد١/٣٨١.

(٤) انظر: شرح التسهيل٣/٤٥.

ورد المانعون أدلة الكوفيين المسموعة السابقة بأنه من الشاذ الذي لا يؤخذ به ولا يقاس عليه. والشواهد الشعرية من باب الضرورة، ولا يدل جوازه في الضرورة على جوازه في غير الضرورة[1].

وقيل: إن قوله: (فأنت أبيضهم) هو من أفعل الذي مؤنثه فعلاء، كقولك: أبيض وبيضاء، ولم يقع الكلام فيه، وإنما وقع الكلام في أفعل الذي يراد به المفاضلة، فكأنه قال: مبيضّهم، فلما أضافه انتصب ما بعده عن تمام الاسم[2].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز صياغة فعل التعجب من السواد والبياض خاصة دون غيرها من الألوان، كما يجوز القياس على ذلك؛ لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة التي استدل بها المجيزون.

٢- إن ذلك مسموع في نصوص أخرى فصيحة منها قول الرسول -ﷺ- في صفة جهنم: (لَهي أسود من القار)[3]، وقوله -ﷺ- في وصف ماء الحوض: (أبيض من اللبن وأحلى من العسل)[4]، وبناء التفضيل من السواد مؤذن بإجازة صياغة فعل التعجب منه.

٣- إن التباس الوصف من الألوان الذي على وزن (أفعل) بصيغة التفضيل أمر بعيد؛ وذلك لإمكان التفريق بينهما بالقرائن المرفقة.

٤- أما عن امتناع صياغة التعجب من بقية أفعال الألوان غير السواد والبياض؛ فلعدم ورود السماع المؤذن بالقياس عليه، فالأولى الاقتصار على القياس على السواد والبياض فقط.

---

(١) انظر: المقتصد١/٣٨١، الإنصاف١/١٥١، الارتشاف٣/٤٦.

(٢) انظر: الإنصاف١/١٥٢-١٥٤.

(٣) رواه الإمام مالك في الموطأ، كتاب: جهنم٦١٤(ت محمد فؤاد عبدالباقي).

(٤) انظر: فتح الباري١١/٤٦٣.

باب نعم وبئس

تنكير فاعل نعم وبئس:

فاعل (نعم) و(بئس) في الغالب ظاهرٌ معرَّف بـ(أل)، نحو قول الله -تعالى-: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾[1]، وقوله: ﴿وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾[2]. كما يمكن أن يجيء مضافاً إلى المعرف بالألف واللام، مباشرة أو بواسطة، نحو قول الله -تعالى-: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[3]، وقولهم: نعم ابن صاحب القوم عمرو[4].

واختلف النحويون في مجيء هذا الفاعل نكرة مفردة أو مضافة؛ وذلك على أقوال:

الأول: أجاز الكوفيون مجيء فاعل نعم وبئس نكرة مفردة، نحو: نعم امرؤ زيد، أو مضافة، نحو: نعم أخو قوم أنت[5]، وخص الفراء الجواز في (معاني القرآن) بما إذا كانت النكرة مضافة[6]. وتابع الكوفيين في هذه المسألة ابنُ السراج[7]، ومن الأندلسيين: ابن ملكون[8]، وابن مالك[9].

الثاني: ذهب سيبويه - ونسب إلى عامة النحويين- إلى عدم جواز مجيء فاعل

---

(١) سورة الأنفال، الآية [٤٠].

(٢) سورة البقرة، الآية [٢٠٦].

(٣) سورة النحل، الآية [٣٠].

(٤) انظر: الكتاب ٢/١٧٧-١٧٨، المقتضب ٢/١٤١، الأصول ١/١١١وما بعدها، المقتصد ١/٣٦٣، التبصرة ١/٢٧٦، المفصل٢٧٣، شرح المفصل٧/١٣٠، شرح التسهيل٣/٨، ارتشاف الضرب٣/١٦، المساعد٢/١٢٥.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب٣/٢٠، المساعد٢/١٢٩، المرادي٣/٨٠، خزانة الأدب٩/٤١٥.

(٦) انظر: معاني القرآن١/٥٧.

(٧) انظر: الأصول١/١١٩، الارتشاف٣/١٦، المساعد٢/١٢٩.

(٨) انظر: المسائل النحوية والتصريفية في كتاب إيضاح المنهج في الجمع بين التنبيه والمبهج٤٧٧.

(٩) انظر: التسهيل١٢٧، شرح التسهيل٣/١٠.

(نعم) و(بئس) نكرة إلا في الضرورة[1]. وتابعهم من الأندلسيين ابن عصفور الذي قال: إن مجيء ذلك قليل جدا، وهو خاص بالشعر[2].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز مجيء فاعل (نعم) و(بئس) نكرة بالأدلة الآتية:

١- إن ذلك لغة قوم من العرب، فقد نقل الأخفش أن ناسا من العرب يرفعون بـ(نعم) و(بئس) النكرة المفردة والمضافة[3].

٢- قول بعضهم: نعم قتيل أصلح اللهُ به بين ابني وائل[4].

٣- قول الشاعر:

فَنِعْمَ صاحِبُ قَوْمٍ لا سلاحَ لَهُمْ ... وصاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمانُ بنُ عَفّانا[5]

حيث إن فاعل (نعم) هو (صاحب قوم)، وهو نكرة مضافة.

٤- قول الآخر:

نِيَافُ القُرْطِ غَرَّاءُ الثَّنَايا ... ورِئْدٌ للنِّساءِ ونِعْمَ نِيمُ[6]

حيث جاء فاعل (نعم) نكرة، وهو (نيم).

---

(١) انظر: الكتاب٢/١٧٧-١٧٨، المقتضب٢/١٤١، الأصول١/١١١، شرح المفصل ٧/١٣٢، الارتشاف ٣/٢٠، المساعد٢/١٢٩، خزانة الأدب٩/٤١٥.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٦٠٠.

(٣) انظر: شرح المفصل٧/١٣١، شرح التسهيل٣/١٠، ارتشاف الضرب٣/٢٠، شرح ألفية ابن معط٢/٩٦٩، همع الهوامع(ت. شمس الدين)٣/٢٤.

(٤) ينسب القول للحارث بن عباد، انظر: ارتشاف الضرب٣/٢٠.

(٥) نسب البيت لحسان بن ثابت -رضي الله عنه-، وقيل: كثير بن عبدالله النهشلي، وقيل: أوس بن مغراء. انظر: ديوان حسان ٥١٥، الأغاني ١٠/٩٧، الإيضاح العضدي٨٥، شرح المفصل ٧/١٣١، شرح الجمل لابن عصفور١/٦٠١، المقرب ١/٦٦، شرح الكافية ٢/٣١٧، إيضاح شواهد الإيضاح١/١١٩، شرح ألفية ابن معط٢/٩٦٩، المقاصد النحوية ٤/١٧، همع الهوامع٣/٢٤، خزانة الأدب٩/٤١٥. وصاحب الركب: أي: ركب الحج.

(٦) قائله تأبط شرا. انظر: ديوانه٢٠٢، جمهرة اللغة٩٩٣، شرح التسهيل٣/١٠، لسان العرب ١٢/٥٩٨ (نوم)، خزانة الأدب٩/٤١٦. ومعنى الرئد: التِّرب، والنيم: الضجيع والضجيعة.

٥- قول الراجز:

بِـــئْسَ قَرِيـــنا يفَـــنٍ هـــالِكِ أمُّ عُبَـــيْدٍ وأبـــو مـــالكِ[1]

حيث أسند (بئس) إلى النكرة المضافة (قرينا يفن).

أما من منع مجيء فاعل (نعم) و(بئس) نكرة، فقد استدل بأن فاعلهما يجب أن يكون دالاً على الجنس، وإذا كان نكرة فهو عندئذ لا يكون دالا على الجنس، فامتنع، يقول ابن عصفور - معللا امتناع مجيء الفاعل نكرة-: «وسبب ذلك أنهم عزموا على أن لا يكون فاعلهما إلا الجنس أو ما يفهم منه الجنس... وإنما لم يجئ فاعلهما مضافا لنكرة إلا في الشعر؛ لأن النكرة لا يفهم منها الجنس إلا في بعض المواضع...»[2].

وخرّج المانعون ما استدل به المجيزون من نصوص على أنه ضرورة لا يقاس عليها[3]. ومما سهل مجيء فاعل (نعم) نكرة في البيت الأول السابق أنه قد عُطف عليه بمعرفة في قوله: (صاحب الركب)[4].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز مجيء النكرة المضافة فاعلا لـ(نعم) و(بئس) دون النكرة المفردة؛ وذلك لما يأتي:

١- إن ذلك لغة لبعض العرب كما ثبت بنقل الثقة.

٢- للنصوص السابقة التي جاء فيها الفاعل نكرة مضافة.

٣- قرب هذه النكرة من المعرفة؛ لما حدث فيها من معنى التخصيص بالإضافة.

---

(١) لا يعرف قائله. انظر: أمالي القالي٢/١٨٣، المخصص١٣/١٧٦، شرح الجمل لابن عصفور١/٦٠١، شرح عمدة الحافظ٧٨٩، لسان العرب١٠/٤٩٦(ملك)، همع الهوامع ٣/٢٤، الدرر اللوامع٢/١١٣. واليفن: الشيخ الكبير، وأم عبيد: الفلاة التي لا ماء فيها أو السنة الجدباء، وأبو مالك: السغب أو شدة الجوع.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور١/٦٠٠. وانظر: شرح المفصل٧/١٣٢.

(٣) انظر: شرح ألفية ابن معط٢/٩٦٩، ارتشاف الضرب٣/٢٠، همع الهوامع٣/٢٤-٢٥.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش٧/١٣٢.

٤- إن تأويل كل النصوص السابقة لإخراجها عن أن تكون دليلا للمانعين بعيد؛ فقد قال ابن يعيش - معلقاً على البيت الأول السابق- : «ولو نصبت صاحب قوم في غير هذا البيت على التفسير لجاز، كما تنصب النكرة المفردة في نحو قولك: نعم رجلا، لكنه ضعيف ههنا لعطفك في قولك: وصاحبُ الركب عثمان، والمرفوع لا يعطف على المنصوب»[١].

الخلاف في إعراب نحو: نعم رجلاً زيد:

اختلف النحاة في فاعل (نعم) في نحو: نعم رجلا زيد؛ وذلك على أقوال:

الأول: ذهب سيبويه ومعظم البصريين إلى أن في (نعم) ضمير مستكن هو فاعل لها، و(رجلا) تمييز لذلك المضمر[٢].

الثاني: ذهب الكسائي والفراء إلى أنه لا إضمار، والفاعل هو (زيد) المذكور، ولكنهما اختلفا في إعراب المنصوب؛ فذهب الكسائي إلى أنه حال، وتبعه على ذلك من الأندلسيين دُرَيْوِد[٣]. في حين ذهب الفراء إلى أن المنصوب تمييز[٤].

الثالث: ذهب ابن الطراوة إلى أنه لا إضمار في الفعل كذلك، والفاعل عنده محذوف، مدلول عليه بالنكرة المنصوبة، وإلى مثل ذلك ذهب علي بن مسعود صاحب المستوفى[٥].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: الكتاب٢/١٧٧، ١٧٥، الإيضاح العضدي٨٢-٨٣، المفصل٢٧٣، شرح المفصل٧/١٣٠، ارتشاف الضرب٣/٢٠، همع الهوامع٣/٢٢.

(٣) انظر: التذييل والتكميل٣/١٦٢أ، ارتشاف الضرب٣/٢٠، المساعد٢/١٣٢، ١٢٩، همع الهوامع٣/٢٢.

(٤) انظر: المراجع السابقة.

(٥) انظر: التذييل والتكميل٣/١٦٢أ، ارتشاف الضرب٣/٢١، ابن الطراوة النحوي٢٧٢-٢٧٤. وعلي بن مسعود هو أبو سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرُّخان القاضي كمال الدين، صاحب المستوفى في النحو، أكثر أبو حيان من النقل عنه. (انظر: بغية الوعاة٢/٢٠٦).

الأدلة والمناقشة:

يوضح ابن يعيش رأي الجمهور الذين قالوا بتضمن (نعم) لضمير الفاعل، وأنه استغني عنه بالنكرة المنصوبة التي فسرته، يقول: «فإن قيل: فلم خصت نعم وبئس بهذا الإضمار فيهما؟ قيل: لأن المضمر قبل الذكر على شريطة التفسير فيه شبه من النكرة؛ إذ كان لا يفهم إلى من يرجع حتى يفسر، وقد بينا أن نعم وبئس لا تليهما معرفة محضة، فضارع المضمر هنا ما فيه الألف واللام من أسماء الأجناس. فإن قيل: فما الفائدة في هذا الإضمار وهلا اقتصروا على قولهم: نعم الرجل زيد؟ قيل: فيه فائدتان: إحداهما: التوسع في اللغة. والأخرى: التخفيف، فإن لفظ النكرة أخف مما فيه الألف واللام»[1].

والفاعل عند الكسائي والفراء ومن وافقهما هو (زيد) المذكور، فلا إضمار عندئذ. أما المنصوب فهو حال عند الكسائي ودريْوِد، تمييز عند الفراء، فهو عنده «من قبيل المنقول، والأصل: رجل نعم الرجل زيد، حذف رجل وقامت صفته مقامه، ثم نقلوا الفعل إلى اسم الممدوح فقيل: نعم رجلا زيد»[2].

أما ابن الطراوة ومن وافقه فالفاعل عندهم محذوف؛ وذلك لأنه لا يبرز في التثنية ولا في الجمع، ولأنه في موضع إبهام لأجل استغراق المدح، ومواضع الإبهام يحسن فيها الحذف. والتقدير عندهم: نعم الرجل رجلا زيد[3].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن الطراوة ومن وافقه، من أن الفاعل محذوف مفسَّر بـ(رجلا) المذكور، وأنه لا إضمار في (نعم)؛ وذلك لما يأتي[4]:

---

(١) شرح المفصل ٧/١٣١.

(٢) ارتشاف الضرب ٣/٢٠.

(٣) انظر: المرجع السابق ٣/٢١، التذييل والتكميل ٣/١٦٢، ابن الطراوة النحوي ٢٧٢.

(٤) انظر: ابن الطراوة النحوي ٢٧٢-٢٧٤.

١- إن مذهب سيبويه ومن وافقه يستلزم الإضمار قبل الذكر وهو خلاف الأصل.

٢- إن الضمير المحذوف لا يعود على متكلم ولا غائب ولا مخاطب، والأصل أن يكون للضمير مرجع يعود إليه.

٣- إن المحذوف لدليل كالمذكور، وهو أمر مطّرد في أبواب العربية.

٤- إن في هذا القول طرداً للباب على سنن واحدة؛ فالتقدير في رأي ابن الطراوة ومن وافقه: نعم الرجل رجلا زيد، فيكون فاعل (نعم) معرفا بـ(أل) أو مضافاً للمعرف بها.

٥- إن قول الكسائي والفراء مردود بأن فاعل (نعم) لا يكون إلا أعم من المخصوص، «ولو قلت: نعم زيد، لم يكن في اللفظ ما يدل على المعنى الذي استحق به زيد المدح؛ لأن لفظ (نعم) لا يختص بنوع من المدح دون نوع، ولفظ (زيد) أيضا لا يدل إذ كان اسما علما وضع للتفرقة بينه وبين غيره»[1].

٦- إن في تأويل الفراء وتقديره لأصل: نعم رجلا زيد، بعداً وتعسفاً ظاهرين.

٧- إن الإبهام يقتضي حذف الفاعل، والنكرة المنصوبة تفسير لذلك الفاعل المحذوف.

---

(١) شرح المفصل٧/١٣٠-١٣١. وانظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٦٠٢-٦٠٣.

باب النعت

الخلاف بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير:

النعت هو التابع المكمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلق به، ويساق للإيضاح أو التخصيص أو التعميم أو التفصيل أو المدح أو الذم أو الترحم أو الإبهام أو التوكيد[1].

واختلف النحاة في موافقة النعت للمنعوت في التعريف والتنكير؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب بعض الكوفيين إلى إجازة المخالفة بين النعت والمنعوت، فأجازوا وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم[2]، كما أجاز الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا خُصصت قبل ذلك بالوصف[3]. وجوز قوم وصف المعرفة بالنكرة مطلقاً، وهو ما يوحي به كلام ابن خروف في كتاب شرح الجمل[4]، وجوز أبو الحسين ابن الطراوة ذلك بشرط أن يكون الوصف لا يوصف به إلا ذلك الموصوف[5].

الثاني: أوجب جمهور النحاة التوافق بين النعت ومنعوته تعريفاً وتنكيراً، فالمعرفة لا توصف إلا بمعرفة، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة[6].

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٠٦، ارتشاف الضرب ٢/٥٧٩، همع الهوامع ٣/١١٧.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/٣١٠، ارتشاف الضرب ٢/٥٨٠، المساعد ٢/٤٠٢، همع الهوامع ٣/١١٨.

(٣) انظر: المراجع السابقة، والدر المصون ٤/٤٧٤، المغني ٧٤٧.

(٤) انظر: شرح الجمل ١/٣٠٣-٣٠٤. وانظر: ارتشاف الضرب ٢/٥٨٠، همع الهوامع ٣/١١٨.

(٥) انظر: المرجعين السابقين، والتذييل والتكميل ٤/١١٥، المساعد ٢/٤٠٢، ابن الطراوة النحوي ٢٠٦.

(٦) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، الكتاب ٢/٥ وما بعدها، الأصول ٢/٤١، شرح المفصل ٣/٥٤، شرح الجمل لابن خروف ١/٣٠٣.

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم بقول الله -تعالى-: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾[1]، حيث قالوا: إن (الذي) -وهو معرفة- صفة لـ(همزة) وهو نكرة[2].

واستدل الأخفش لجواز وصف النكرة بالمعرفة إذا خُصصت النكرة قبل الوصف بقول الله -تعالى-: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾[3]، حيث أجاز أن يكون (الأوليان) - وهو معرفة- صفة لـ(آخران) -وهو نكرة-؛ لأنه لما وصف (آخران) بقوله: (يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم)، تخصص، فمن أجل وصفه وتخصصه وُصف بوصف المعارف[4].

أما ابن الطراوة، فقد استدل لجواز وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصا بذلك الموصوف، بقول الشاعر:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ ... مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ[5]

حيث قال: إن (ناقع) صفة للسم.

---

(١) سورة الهمزة، الآيات [١-٢].

(٢) انظر: شرح الكافية ١/٣١٠، الارتشاف ٢/٥٨٠، المغني٧٤٧، همع الهوامع ٣/١١٨.

(٣) سورة المائدة، الآية [١٠٧].

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش (عالم الكتب) ٢/٤٧٩، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٥٧٧، شرح الكافية ١/٣١٠، الدر المصون٤/٤٧٤.

(٥) قائله النابغة الذبياني، انظر: ديوانه٣٣، الكتاب٢/٨٩، الحيوان٤/٢٤٨، سمط اللآلئ ٤٨٩، المغني٧٤٣، لسان العرب٤/٥٠٧(طور)، ٨/٣٦٠(نقع)، المقاصد النحوية٤/٧٣، شرح شواهد المغني٢/٩٠٢، همع الهوامع٣/١١٨. والضئيلة: الحية الدقيقة. والرقش: جمع رقشاء، وهي الحية المنقطة.

وعلل الجمهور لوجوب التوافق بين الوصف ومتبوعه من حيث التنكير والتعريف بأن النعت ومتبوعه كالشيء الواحد، والشيء الواحد لا يكون معرفة نكرة في الوقت ذاته، يقول السيوطي: «وإنما وجبت الموافقة في ذلك حذراً من التدافع بين ما هو في المعنى واحد؛ لأن في التعريف إيضاحاً، وفي التنكير إبهاماً، والنعت والمنعوت في المعنى واحد، فتدافعا»[1].

كما علل للامتناع كذلك بأن النكرة تشبه بالجموع لعمومها، والمعرفة تشبه بالآحاد للخصوص الذي فيها، فامتنع وصف النكرة بالمعرفة أو العكس من حيث أنه لم يوصف الواحد بالجمع، ولا الجمع بالواحد[2].

كما رد الجمهور الأدلة المسموعة التي استدل بها من أجاز المخالفة. من ذلك إعرابهم لـ(الذي) في آية الهمزة السابقة بأنه بدل من (همزة)، أو نعت مقطوع رفعاً أو نصباً[3].

أما آية المائدة السابقة، فقد خرجها الجمهور على عدة أوجه منها[4]:

- أن يكون (الأوليان) مبتدأ خبره (آخران).
- أن يكون (الأوليان) خبر مبتدأ مضمر، فيكون التقدير: هما الأوليان.
- أن يكون (الأوليان) بدلا من (آخران).
- أن يكون (الأوليان) بدلا من الضمير في (يقومان).

وقد أعرب سيبويه (ناقع) في البيت السابق على أنه خبر لـ(السم)، وألغى الجار والمجرور[5].

---

(١) همع الهوامع٣/١١٧. وانظر: شرح المفصل٣/٥٥، والبسيط في شرح الجمل١/٣٠٠.

(٢) انظر: الإيضاح العضدي١/٢٨٦، المقتصد٢/٩٠٠-٩٠١، شرح الجمل لابن خروف ١/٣٠٣.

(٣) انظر: شرح الكافية٢/٣١٠، المغني٧٤٧.

(٤) انظر: البحر المحيط٤/٣٩٩، الدر المصون٤/٤٧٥.

(٥) انظر: الكتاب٢/٨٩.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز المخالفة بين النعت ومتبوعه من حيث التعريف والتنكير؛ وذلك لما يأتي:

١- من أجاز وصف النكرة بالمعرفة أو العكس، لم يجزه مطلقاً، بل قيد ذلك بشروط تقلل من شيوع النكرة، مما يجعل الوصف في هذه الحال لا يخلو من فائدة؛ ولذلك قال أبو البقاء -معدداً أوجه إعراب آية المائدة السابقة-: «والخامس: أن يكون صفة لـ(آخران)؛ لأنه وإن كان نكرة فقد وُصف، والأوليان: لم يقصد بهما قصد اثنين بأعيانهما»[١].

٢- ما حكاه سيبويه عن الخليل من إجازته لنحو: ما يحسن بالرجل مثلِك أن يفعل ذلك، وما يحسن بالرجل خيرٍ منك أن يفعل ذلك[٢]، مع أن الموصوف معرفة والوصف نكرة.

٣- إعراب: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[٣] صفة لـ(الذين) في أحد الأقوال، مع أن الموصوف معرفة والصفة نكرة[٤].

٤- العلة السابقة التي ذكرها الجمهور في استدلالهم على منع التخالف بين النعت ومتبوعه وصفها ابن خروف بالفساد، ثم قال: «ويلزمهم عليه ألا يُبدل أحدهما من الآخر بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة؛ من حيث لا يكون الواحد جمعاً، وقد قالوا: مررت برجلٍ محمدٍ، وبأخيك رجلٍ صالحٍ، ولا فرق بين النعت في هذا والبدل»[٥].

---

(١) إملاء ما من به الرحمن ١/ ٢٣٠.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ١٣.

(٣) سورة الفاتحة، الآية [٧].

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش (قراعة) ١/ ١٦-١٧، معاني القرآن للفراء ١/ ٧.

(٥) شرح الجمل لابن خروف ١/ ٣٠٣-٣٠٤.

الخلاف في نعت الأعم بالأخص:

اختلف النحويون في مراتب المعارف على أقوال عدة[1]، كما اختلفوا كذلك فيما إذا كان يشترط في الوصف أن يكون أخص من الموصوف أو لا؛ وذلك على أقوال:

الأول: ذهب الفراء إلى إجازة أن يكون النعت أخص من الموصوف[2]، ونسب هذا القول إلى الشلوبين[3]، كما رجحه ابن مالك[4]، كما نسب إلى ابن خروف القول بأنه توصف كل معرفة بكل معرفة، كما توصف كل نكرة بكل نكرة[5].

الثاني: ذهب الجمهور إلى اشتراط أن يكون الموصوف أخص من الصفة أو مساوياً لها، ومنعوا أن تكون الصفة أعرف من الموصوف[6].

الأدلة والمناقشة:

لم يورد من أجاز وصف الأعم بالأخص أدلة مسموعة تؤيد ذلك، اللهم إلا ما رواه أبو علي الشلوبين عن الفراء، حيث قال: «الفراء ينعت الأعم بالأخص،

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ١/٣١٢ وما بعدها، ارتشاف الضرب ٢/٥٨٢، حاشية الصبان على الأشموني ١/١٠٧.

(٢) انظر: شرح التسهيل٣/٣٠٧-٣٠٨، ارتشاف الضرب٢/٥٨٢، توضيح المقاصد للمرادي٣/١٣٧، همع الهوامع٣/١١٨، حاشية الصبان على الأشموني١/١٠٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل٣/٣٠٨، توضيح المقاصد للمرادي٣/١٣٧، حاشية الصبان على الأشموني١/١٠٧. ولم ينص أبو علي على ذلك في شرحه الكبير بحسب ما بلغه بحثي في هذا الكتاب.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٠٨.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب٢/٥٨٢، المساعد٢/٤٠٣، همع الهوامع٣/١١٨. ولم ينص ابن خروف على هذا الرأي في شرحه على الجمل في حدود ما بلغه بحثي في هذا الكتاب.

(٦) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، والمقتضب٤/٢٨٢وما بعدها، والمقتصد في شرح الإيضاح٢/٩٢١وما بعدها.

وهو الصحيح، وحكي عنه: مررت بالرجل أخيك، على النعت»[1]. ومعلوم أن (أخيك) -حيث أضيف الاسم إلى المضمر- أعرف من (الرجل)، وهو الاسم المعرف بـ(أل).

كما استدل المجوّزون كذلك بقياس المسألة على وصف النكرة بالنكرة، يقول ابن مالك: «والأكثر أن يكون النعت دون المنعوت في الاختصاص أو مساوياً له، ... ولا يمتنع كونه أخص من المنعوت كرجل فصيح، ولحان، ومهذار، وضحاك، وأفاك، وغلام يافع، ومراهق، وجارية عروب... وأمثال ذلك كثيرة»[2]. وقال أبو حيان: «وذهب بعض المتأخرين - ومنهم ابن خروف- إلى أنه يجوز أن توصف كل معرفة بكل معرفة، كما توصف كل نكرة بكل نكرة»[3].

أما الجمهور الذين اشترطوا أن يكون الموصوف أخص من النعت، فحجتهم أن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أخص، فإن اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج إلى نعت، وإلا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة[4].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز وصف الأعم بالأخص، وإن كان الأكثر كون النعت دون المنعوت في الاختصاص أو مساويا له؛ وذلك لما يأتي:

١- إن التابع قد يفضل المتبوع، كما في إبدال المعرفة من النكرة[5].

٢- إن دعوى الجمهور دعوى بلا دليل، قال أبو حيان: «وكان ابن خروف يرى أن ما ذكره النحاة من هذا التخصيص في المعارف دعوى بلا دليل»[6].

---

(١) شرح التسهيل٣/٣٠٨. وانظر: الارتشاف٢/٥٨٢، همع الهوامع٣/١١٨.

(٢) شرح التسهيل٣/٣٠٧-٣٠٨.

(٣) ارتشاف الضرب٢/٥٨٢. وانظر: المساعد٢/٤٠٣، همع الهوامع٣/١١٨.

(٤) انظر: شرح الكافية للرضي١/٣١٣.

(٥) حاشية الصبان على الأشموني١/١٠٧.

(٦) ارتشاف الضرب٢/٥٨٢. وانظر: همع الهوامع٣/١١٨.

٣- إنه يقال: جاء الرجل الذي قام أبوه، حيث إن الظاهر فيه: أن الموصول نعت[١].

٤- إن وصف الأعم بالأخص لا يخلو من فائدة، وهو ما يجب أن يكون معتبراً للقول بالجواز أو غيره، أما رد المسألة إلى الحكمة -كما هو واضح من تعليل المنع عند الجمهور- فلا يقوى لمعارضة أدلة المجيزين، حيث إن تقدير الحكمة مما تختلف في إدراكه واعتباره العقول.

وصف أسماء الإشارة والوصف بها:

اختلف النحويون في وصف أسماء الإشارة غير المكانية، كما اختلفوا في الوصف بها؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب أكثر البصريين إلى أن أسماء الإشارة توصف ويوصف بها[٢]، واختار ذلك ابن مالك[٣].

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن اسم الإشارة لا يوصف ولا يوصف به[٤]، وتابعهم السهيلي من الأندلسيين[٥].

الأدلة والمناقشة:

استدل البصريون لإجازة وصف أسماء الإشارة والوصف بها بما يأتي:

---

(١) انظر: حاشية الصبان على الأشموني١/١٠٧.

(٢) انظر: الكتاب ٢/٧-٨، المقتضب /٢٨٢-٢٨٣، الأصول٢/٣٤١، الإيضاح العضدي ١/٢٩٠، شرح المفصل ٣/١٤٤، ٥٧، ارتشاف الضرب٢/٥٧٩، همع الهوامع٣/١٢١.

(٣) انظر: شرح التسهيل٣/٣٢٠، همع الهوامع٣/١٢١.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب٢/٥٩٧، همع الهوامع٣/١٢١.

(٥) انظر: المرجعين السابقين، ونتائج الفكر٢١٤، والمساعد٢/٤١٠، توضيح المقاصد للمرادي٣/١٤٠.

١- قـول الله -تعـالى-: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾(١)، حيـث جـاء اسـم الإشارة (هذا) صفة لـ(كبيرهم). وقوله -تعالى-: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾(٢).

٢- ومن الشواهد التي وُصف فيها اسم الإشارة، قول الله -تعالى-: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾(٣)، حيث وُصف اسم الإشارة (هذا) بالموصول الذي تلاه.

٣- كما استدل البصريون لجواز وصف أسماء الإشارة بما في هذه الأسماء من الإبهام؛ ألا ترى أنك إذا قلت: هذا، وأشرت إلى حاضر، وكان هناك أنواع من الأشخاص التي يجوز أن تقع الإشارة إلى كل واحد منها، فيبهم على المخاطب إلى أي الأنواع وقعت الإشارة، فتفتقر حينئذ إلى الصفة للبيان(٤).

٤- أما كون اسم الإشارة يوصف به فلأنه في مذهب ما يوصف به من المشتقات، نحو: الحاضر والشاهد والقريب والبعيد، فإذا قلت (ذلك)، فتقديره: البعيد أو المتنحي ونحو ذلك، فاسم الإشارة يوصف به لتضمنه معنى المشار إليه(٥).

أما من ذهب إلى أن اسم الإشارة لا يوصف كما أنه لا يوصف به، فقد استدل بأن اسم الإشارة جامد ولا يتصور فيه الإضمار؛ ولذلك لا ينعت به(٦).

أما أنه لا يوصف به فلأن غالب ما يقع بعده جامد، فالأولى جعله بياناً لا نعتاً، وإن سماه سيبويه صفة فتسامح، كما سمى بذلك التوكيد والبيان في غير موضع، يقول السهيلي: «وكذلك المبهم عندي أيضا لا ينعت، إنما يبين بالجنس الذي يشير

(١) سورة الأنبياء، الآية [٦٣].

(٢) سورة القصص، الآية [٢٧].

(٣) سورة الإسراء، الآية [٦٢].

(٤) انظر: كتاب المقتصد٢/٩٢٣، شرح المفصل٣/٥٧.

(٥) انظر: شرح المفصل٣/٥٧، المساعد٢/٤١٠.

(٦) انظر: المساعد٢/٤١٠، همع الهوامع٣/١٢١.

إليه، كقولك: هذا الرجل، فالرجل تبيين لـ(هذا)، أي: عطف بيان، وتبيينه بالجنس الذي يشير إليه آكد من تحليته بالنعت»[1].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز وصف اسم الإشارة والوصف به؛ وذلك لما يأتي:

١- للنصوص المسموعة السابقة، التي جاء في بعضها اسم الإشارة موصوفاً، وفي بعضها الآخر موصوفاً به.

٢- مما يحتمل أن يكون وصفاً باسم الإشارة كذلك قول الله -تعالى-: ﴿قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾[2]، حيث يجوز أن يكون (هذا) صفة للمرقد، و(ما وعد) خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا وعد الرحمن[3].

٣- مما يحتمل أن يكون من مواضع وصف اسم الإشارة كذلك قول الله -تعالى-: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ ۙ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ ۚ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ﴾[4]، حيث يحتمل أن يكون (الذين) خبرا عن (هؤلاء)، وجوز بعضهم أن يكون صفة[5].

٤- على أنه ينبغي الإشارة إلى أن اسم الإشارة لا يوصف إلا بمصحوب (أل)، بشرط أن يكون مشتقا أو مؤولا بمشتق. أما إذا كان غير مشتق ولا مؤول بمشتق، كمررت بذلك الرجل، فهو عطف بيان لا نعت[6].

---

(١) نتائج الفكر ٢١٤. وانظر: همع الهوامع ٣/١٢١.

(٢) سورة يس، الآية [٥٢].

(٣) انظر: البحر المحيط ٩/٧٤، الدر المصون ٩/٢٧٦.

(٤) سورة المائدة، الآية [٥٣].

(٥) انظر: البحر المحيط ٤/٢٩٦.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٢٠.

وصف (ما) الموصولة:

مما لا يوصف ولا يوصف به أسماء الشرط وأسماء الاستفهام و(كم) الخبرية وكل اسم متوغل في البناء نحو: (الآن)، إلا (ما) إذا كانت نكرة فإنها توصف ويوصف بها، وإلا (من) إذا كانت نكرة فإنها توصف[١].

واختلف النحويون في وصف (ما) إذا كانت موصولة؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى عدم إجازة وصفها[٢]، وتابعهم ابن السراج[٣]، والسهيلي من الأندلسيين[٤].

الثاني: ذهب البصريون إلى إجازة وصف (ما) الموصولة[٥].

الأدلة والمناقشة:

استدل من منع وصف (ما) الموصولة بأن صلتها تغنيها عن الوصف، فالصلة توضحها، فلا حاجة عندئذ لموضّح آخر[٦]. ثم إن (ما) كجزء الكلمة؛ إذ لا تتم إلا بصلتها، وجزء الكلمة لا يوصف[٧].

أما من أجاز وصف (ما) الموصولة فيظهر أن دليله لإجازة ذلك القياس، يقول الفراء: «من نعت (من) و(ما) على القياس لم نرد عليه، ونخبره أنه ليس من كلام العرب، قال: وإنما جاز في القياس لأنه إذا ادعى أنه معرفة لزمه أن ينعته»[٨]. فما

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٢١٧، ٢٠٦، ارتشاف الضرب٢/٥٩٦، همع الهوامع٣/١٢١.

(٢) انظر: الأصول٢/٣٤٢، ارتشاف الضرب٢/٥٩٦، البحر المحيط٧/٣١٢، الدر المصون ٨/١٢-١٣.

(٣) انظر: الأصول٢/٣٤١-٣٤٢.

(٤) انظر: نتائج الفكر١٨٠.

(٥) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، وهمع الهوامع٣/١٢٢.

(٦) انظر: الأصول٢/٣٤١-٣٤٢، نتائج الفكر١٨٠.

(٧) همع الهوامع٣/١٢٢.

(٨) الأصول٢/٣٤٢.

دام معرفة جاز وصفه، نحو قولهم: نظرت إلى ما اشتريت الحسن[1].

التجريح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من عدم إجازة وصف (ما) الموصولة؛ وذلك لما يأتي:

١- إن (ما) لما لم يجز أن يوصف بها لم يجز أن تقع موصوفة، بخلاف (الذي) و(التي) اللتين يجوز الوصف بهما، فحسُن أن توصفا[2].

٢- إن نعت (ما) الموصولة بنعت زائد عن الصلة يرفع إبهامها، وفي رفع إبهامها جملةً بطلان حقيقتها، وإخراجها عن أصل موضوعها[3].

٣- إنه لا دليل مسموعا جاء فيه وصف (ما) الموصولة، يقول الرضي: «وأما وقوع الموصول موصوفا فلم أعرف له مثالا قطعيا»[4]. وإلى المعنى ذاته أشار الفراء عند رده على من أجاز وصف (ما) قياساً، حيث قال: «نخبره أنه ليس من كلام العرب»[5].

وصف المضمر:

اتفق النحويون على أن المضمر لا يوصف به؛ لأنه ليس بمشتق ولا مؤول به. ولكنهم اختلفوا في وصف المضمر؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكسائي إلى القول بإجازة وصف المضمر الغائب إذا كان لمدح أو ذمّ أو ترحم، نحو: مررت به المسكين، وقيل: إنه أجاز نعت المضمر إذا تقدم

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب٢/٥٩٦، همع الهوامع٣/١٢٢.

(٢) انظر: الأصول٢/٣٤١، المرتجل٣٠٧، شرح التسهيل٣/٣١٤، شرح الكافية للرضي١/٣١٣.

(٣) انظر: نتائج الفكر١٨٠، شرح الجمل لابن عصفور١/٢١٧، ٢٠٦.

(٤) شرح الكافية للرضي١/٣١٣.

(٥) الأصول٢/٣٤٢.

المظهر[1]. وقوى هذا الرأي ابن مالك من الأندلسيين؛ حيث قال: «ورأيه قوي فيما يقصد به مدح أو ذم أو ترحم»[2].

الثاني: ذهب الجمهور إلى أنه كما لا يجوز النعت بالمضمر، فإنه لا يجوز كذلك نعته[3].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكسائي على إجازة وصف المضمر بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[4]، حيث إن العامة على رفع (علام)، وفي ذلك أوجه: منها: أنه نعت للضمير في (يقذف) على رأي الكسائي[5].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[6]، حيث قيل: إن (العزيز) صفة لضمير الغيبة (هو)[7].

٣- قول الشاعر:

فَأَصْبَحَتْ بِقَرْقَرى كَوانِسَا ... فَلا تَلُمْهُ أَنْ يَنامَ البائِسَا[8]

---

(١) انظر: شرح التسهيل٣/٣٢١، شرح الكافية١/٣١١، ارتشاف الضرب٢/٥٩٥، المساعد ٢/٤٢٠، همع الهوامع٣/١٢١.

(٢) شرح التسهيل٣/٣٢١.

(٣) انظر: المراجع السابقة، والكتاب٢/١١، المقتضب٤/٢٨١، الجمل١٦، الإيضاح العضدي٢٨٩، التبصرة والتذكرة١/١٧١، شرح المقدمة المحسبة٢/٤١٥، المرتجل٢٨٦، شرح الجمل لابن عصفور١/٢١٦-٢١٧.

(٤) سورة سبأ، الآية [٤٨].

(٥) انظر: المغني٥٩٣، الدر المصون٩/٢٠١، همع الهوامع٣/١٢١.

(٦) سورة آل عمران، الآية [٦].

(٧) انظر: شرح الكافية للرضي١/٣١١، المغني٥٩٣.

(٨) لا يعرف قائل هذا الرجز، انظر: الكتاب٢/٧٥، المغني٥٩٣، ٦٣٩، همع الهوامع ١/٢٢٣، ٣/١٢١. وقرقرى: اسم موضع.

حيث قيل: إن (البائس) صفة للضمير المنصوب في (تلمه).

٤- قولهم: اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم[١]؛ حيث وُصف الضمير الغائب المجرور في (عليه).

أما الجمهور الذين منعوا وصف الضمير كما منعوا أن يوصف به، فحجتهم أن الاسم لا يضمر إلا بعد أن يعرف، فقد استغنى عن النعت، يقول سيبويه: «واعلم أن المضمر لا يكون موصوفاً من قبل أنك إنما تضمر حين ترى أن المحدث قد عرف من تعني»[٢].

وقيل: إن ضمير الغائب لا ينعَت لأنه نائب مناب تكرير الاسم، فكما أن الاسم إذا كُرر لا ينعت، فكذلك المضمر النائب منابه[٣].

أما ضمير المتكلم والمخاطب، فلم ينعتا لأنهما لم يدخلهما لبس، فالمتكلم والمخاطب أعرف المعارف، والأصل في وصف المعارف أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل[٤].

يقول السيوطي - ملخصاً حجة المانعين-: «لا ينعت الضمير ولا ينعت به مطلقا، أما الأول، فلأنه إشارة بحرف واحد، أو حرفين إلى ظاهر تقدم ذكره. والإشارة لا تنعت، بل المشار إليه الظاهر المتقدم، ولأن النعت في الأصل إيضاح أو تخصيص، ولا إضمار إلا بعد معرفة لا إلباس فيها»[٥].

---

(١) انظر: شرح التسهيل٣/٣٢١، شرح الكافية١/٣١١، ارتشاف الضرب٢/٥٩٥، المغني ٥٩٣، الهمع٣/١٢١.

(٢) الكتاب٢/١١. وانظر: المقتضب٤/٢٨١، التبصرة والتذكرة١/١٧١، شرح المقدمة المحسبة٢/٤١٦، شرح المفصل٣/٥٦.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٢١٦.

(٤) انظر: المرجع السابق، وشرح الكافية١/٣١١.

(٥) همع الهوامع٣/١٢٠-١٢١.

وخرج المانعون ما استدل به الكسائي من الأدلة المسموعة السابقة على البدل[1].

وقيل إن نعت المدح أو الذم أو الترحم بابه أن يكون مقطوعاً ؛ لأن الموضع موضع تعظيم ، فالأولى به أن تكثر فيه الجمل[2].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكسائي وتابعه عليه ابن مالك من إجازة وصف المضمر إذا قُصِد به مدح أو ذم أو ترحم ؛ وذلك لأن من شأن الوصف في هذه الحال أن يضيف معنى جديدا للمخاطب قد لا يفهم من الإضمار ذاته. ثم إن تخريج النصوص السابقة على البدلية لا يخلو من تكلف ظاهر ، يقول ابن مالك - بعد أن قوى رأي الكسائي - : «وغير الكسائي يجعل هذا النوع بدلا ، وفيه تكلف»[3].

إتباع المنعوت المتعدد عامله مع اختلاف عمله:

اختلف النحويون في المنعوت إذا تعدد العامل فيه واختلف عمله ، نحو : مررت بزيد ولقيت عمرا الكريمان ، أو الكريمين ؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب جمهور البصريين إلى إيجاب القطع بالرفع ، على أنه خبر مبتدأ مضمر تقديره : هما الكريمان ، أو النصب بإضمار فعل تقديره : أعني الكريمين[4].

الثاني: أجاز الكسائي والفراء الإتباع إذا تقارب معنى العاملين وإن اختلفا في

---

(١) انظر : المراجع في الهوامش السابقة.

(٢) انظر : شرح الجمل ١/٢١٦.

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٢١. وانظر : همع الهوامع ٣/١٢١.

(٤) انظر : الكتاب ٢/٥٧ وما بعدها ، المقتضب ٤/٣١٤ وما بعدها ، الأصول ٢/٤١ وما بعدها ، ارتشاف الضرب ٢/٥٩٠ ، المساعد ٢/٤١٥.

العمل، نحو: رأيت زيدا ومررت بعمرو الظريفين[1]. وتابعهما من الأندلسيين ابن الطراوة[2].

الأدلة والمناقشة:

مستند جمهور البصريين في منعهم الإتباع في هذه المسألة أن العاملين مختلفان، فلا يجوز أن يكون معمولهما واحدا؛ لأنه يؤدي إلى القول بعمل العاملين في المعمول الواحد، يقول ابن السراج: «والقياس المحض يوجب إذا اختلف عاملان في اسمين أو أكثر من ذلك، لم يجز أن تثنى صفتهما ولا حالهما لاختلاف العاملين اللذين عملا في الاسمين، وكيف يجوز أن يفترقا في الموصوفين ويجتمعا في الصفة؟ ولكن يجوز النصب بإضمار شيء ينتظم المعنيين يجتمعان فيه»[3].

أما الكوفيون ومن وافقهم فقد أجازوا الإتباع وإن اختلف العاملان في العمل، بشرط تقارب المعنى، نحو: مررت بزيد ورأيت عمرا الظريفين؛ لأن الرؤية في معنى المرور، ومررت برجل معه آخر قائمين؛ لأنه قد مُرَّ بهما جميعا. إلا أن الكسائي يتبع الثاني، ووافقه ابن الطراوة في ذلك، أما الفراء فإنه يتبع الأول[4]. فعلى مذهب الفراء يقال: قام عبدالله ورأيت زيدا العاقلان، وعلى قول الكسائي وابن الطراوة: العاقلين.

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٢٠٩-٢١٠، شرح الكافية للرضي١/٣١٥، ارتشاف الضرب٢/٥٩٠، التذييل والتكميل٤/١٢٥، المساعد٢/٤١٥، همع الهوامع٣/١٢٣-١٢٤، التصريح على التوضيح٢/١١٥.

(٢) انظر: الارتشاف٢/٥٩٠، المساعد٢/٤١٥، التصريح على التوضيح٢/١١٥، ابن الطراوة النحوي٢٠٧-٢٠٨.

(٣) الأصول٢/٤١. وانظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٢١٥، ٢١٠.

(٤) انظر: شرح الجمل١/٢٠٩-٢١٠، ارتشاف الضرب٢/٥٩٠، المساعد٢/٤١٥، همع الهوامع٣/١٢٣-١٢٤.

الترجيح:

يظهر لي أن أصل الخلاف في هذه المسألة -كالخلاف في المسائل التي تعدد فيها العامل والموصوف- مترتب على الخلاف في العامل في النعت، فمنهم من قال: إن العامل في النعت هو العامل في المنعوت. ومنهم من قال: إن العامل في النعت تبعيته للمنعوت[1]. والذين قالوا إن العامل هو تبعية النعت للمنعوت، اختلفوا فيما بينهم كذلك «فمنهم من لاحظ التبعية من حيث اتحاد معنى الكلام، اتفق الإعراب أو اختلف، ومنهم من شرط اتحاد الإعراب، ولا يبالي باختلاف جهة الإعراب، ومنهم من فصل، فشرط مع اتحاد الإعراب اتفاق جهته، فتكون العوامل من جنس واحد، ويشرط ألا تكون عوامل مختلفة...»[2].

والذي يترجح لي مذهب جمهور البصريين الذين يمنعون الإتباع؛ وذلك لأنه لا دليل مسموعا يمكن التعويل عليه لإجازة هذه المسألة، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون وابن الطراوة. بالإضافة إلى التنازع الظاهر بين المجيزين للمسألة في أي العاملين أولى بالعمل. والأولى من ذلك كله التوقف في إجازة المسألة من حيث الأصل، وعدم الإقدام على إجازة ما لا دليل على إجازته من كلام العرب.

---

(١) انظر في تفصيل هذه المسألة: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢١٤، شرح ألفية ابن معط ١/٧٥٤، شرح الكافية للرضي ١/٢٩٩، ارتشاف الضرب ٢/٥٩٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٥٩٢.

باب التوكيد

توكيد النكرة:

التوكيد لفظ يراد به تثبيت المعنى في النفس وإزالة اللبس عن الحديث أو المحدّث عنه، وهو قسمان: توكيد لفظي، وتوكيد معنوي، وقد اتفق النحاة على إجازة توكيد المعرفة، كما أجازوا توكيد النكرة توكيداً لفظياً[1]، لكنهم اختلفوا في توكيدها توكيداً معنوياً؛ وذلك على أقوال:

الأول: أجاز الكوفيون توكيدها معنويا إذا كانت مؤقتة متبعّضة، على أن يكون التوكيد بـ(كل) وما في معناها، نحو: أكلت رغيفاً كله[2]، وتابعهم من الأندلسيين: ابن الطراوة[3]، وابن مالك[4].

الثاني: يجوز توكيدها مطلقاً، سواء أكانت مؤقتة أم غيرها، وهو رأي ينسب لبعض الكوفيين[5].

الثالث: ذهب أكثر البصريين إلى منع توكيدها على كل حال، مؤقتة أم غير مؤقتة[6]، وتابعهم ابن عصفور[7].

---

(١) انظر: الإنصاف٢/٤٥١، شرح الجمل لابن عصفور١/٢٦٢.

(٢) انظر: الإنصاف٢/٤٥١، أسرار العربية٢٩٠، شرح المفصل٣/٤٤، شرح الجمل١/٢٦٧، شرح التسهيل٣/٢٩٦، شرح الكافية١/٣٣٥، إيضاح شواهد الإيضاح٢/٥٠٣، همع الهوامع٣/١٤٢.

(٣) انظر: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح٢٠-٢١، ابن الطراوة النحوي ١٥٣-١٥٤.

(٤) انظر: شرح التسهيل٣/٢٩٦-٢٩٧، همع الهوامع٣/١٤٢.

(٥) انظر: المرجعين السابقين، وارتشاف الضرب٢/٦١٢.

(٦) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، والكتاب٢/٣٩٦، والأصول٢/٢٣، والتصريح على التوضيح٢/١٢٤.

(٧) انظر: شرح الجمل١/٢٦٧.

الأدلة والمناقشة:

استدل الذين أجازوا توكيد النكرة إذا أفادت، بأدلة من النقل والقياس. ومن الأدلة النقلية:

١- قول الشاعر:

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أنْ قِيلَ ذا رَجَبٌ   يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّه رجَبُ[1]

حيث أكد (حول) - وهو نكرة- بـ(كل).

٢- قول الآخر:

يا لَيْتَني كُنْتُ صَبِيّاً مُرْضِعاً   تَحْمِلُني الذَّلْفاءُ حَوْلاً أجْمعا[2]

حيث أكد (حولا) بـ(أجمع).

٣- قول الراجز:

قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوماً أجْمَعا[3]

حيث أكد (يوما) - وهو نكرة- بـ(أجمعا).

---

(١) قائله عبدالله بن مسلم الهذلي. انظر: شرح أشعار الهذليين٢/٩١٠، مجالس ثعلب ٢/٤٠٧، أسرار العربية٢٩٠، الإنصاف٢/٤٥١، شرح المفصل٣/٤٤، تذكرة النحاة ٦٤٠، خزانة الأدب٥/١٧٠.

(٢) لا يعرف قائله، انظر: العقد الفريد٢/٢٩٠، الاقتضاب٤٣٢، شرح الجمل لابن عصفور١/٢٦٨، ضرائر الشعر٢٩٤، شرح التسهيل٣/٢٩٧، ٢٩٤، شرح الكافية ١/٣٣٥، إيضاح شواهد الإيضاح٢/٥٠٣، خزانة الأدب٥/١٦٨. والذلفاء: وصف مؤنث أذلف، من الذلف، وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة، ويحتمل أنه اسم امرأة منقول من هذا.

(٣) لا يعرف قائله، انظر: المفصل١١٣، أسرار العربية٢٩٠، الإنصاف٢/٤٥٤، شرح المفصل٣/٤٤، شرح الجمل١/٢٦٨، شرح التسهيل٣/٢٩٧، شرح الكافية١/٣٣٥، المقاصد النحوية٤/٩٥، خزانة الأدب٥/١٦٨.

٤- قول الآخر:

زَحَرَتْ بِهِ لَيْلَةً كُلَّهَا ... فَجِئْتَ بِهِ مُؤْيَداً خَنْفَقِيقا[1]

حيث أكد (ليلة) وهي نكرة بـ(كلها).

أما من القياس، فمن قال: صمت شهرا كله، فالشهر مؤقت يجوز أن يكون الصوم في بعضه، وبذكر (كل) يعلم أن الصيام كان في جميع الشهر، ولو لم تُذكر لاحتمل ألا يراد جميع الشهر[2]. «فتوكيد النكرة إن كان هكذا حقيق بالجواز وإن لم تستعمله العرب، فكيف إذا استعملته؟»[3].

أما من منع توكيد النكرة مطلقا، فقد استدل على ما ذهب إليه بالأدلة الآتية:

١- إن النكرة تدل على الشياع والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين، وكل واحد منهما ضد صاحبه، فلا يصلح أن يكون مؤكدا له. ولو جوزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائع مخصصا، وهذا ليس توكيدا، بل هو ضد ما وُضع له؛ لأن التوكيد تقرير وهذا تغيير[4].

٢- إن التوكيد يشبه النعت، وكما أن النكرة لا تنعت بالمعرفة، فكذلك هي لا تؤكد بشيء من هذه الأسماء لأنها معارف[5].

٣- إن النكرة شائعة لا تدل على شيء معين كالمعرفة، فينبغي ألا تفتقر إلى توكيد؛ لأن توكيد ما لا يُعرَف لا فائدة فيه[6].

---

(١) قائله: شتيم بن خويلد، انظر: الحيوان٣/٨٢، الإنصاف٢/٤٥٣، لسان العرب١٠/٨١ (خفق). والزحير: إخراج الصوت بأنين، ويقال للمرأة إذا ولدت ولدا: زحرت به، ومؤيدا خنفقيقا: أي ناقصا مقصرا.

(٢) انظر: الإنصاف٢/٤٥٤، شرح الكافية١/٣٣٥.

(٣) شرح التسهيل٣/٢٩٦.

(٤) انظر: الإنصاف٢/٤٥٥.

(٥) انظر: المرجع السابق، شرح الجمل لابن عصفور١/٢٦٩.

(٦) انظر: الإنصاف٢/٤٥٥.

٤- إن أسماء التوكيد كلها معارف، والتوكيد يشبه النعت في أنه تابع من غير واسطة حرف، ومن غير أن ينوى بالأول الطرح، وكما أن النكرة لا تنعت بالمعرفة، فكذلك لا تؤكد بشيء من هذه الأسماء(١).

ورد المانعون أدلة المجيزين المسموعة السابقة، وخرجوها تخريجات عدة، منها:

(أ) إن الرواية الصحيحة للبيت الأول السابق: يا ليت عدة حولي كلِّهِ رجبُ؛ بإضافة (حول) إلى ياء المتكلم، فيكون معرفة، فجاز توكيده(٢).

(ب) إن بيت الرجز السابق بيت مجهول لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به(٣).

(جـ) إنه ينبغي حمل الأبيات السابقة على البدلية لا على التوكيد؛ لامتناع توكيد النكرة بهذه الأسماء، فإذا خرجت إلى البدل ساغ إبدال المعرفة من النكرة(٤).

(د) لو قُدر أن الأبيات السابقة كلها صحيحة عن العرب، وأن الرواية ما ادعوه، لما كان فيها حجة؛ وذلك لشذوذها وقلتها في بابها(٥).

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة؛ وذلك لما يأتي:

١- كثرة الشواهد المسموعة في ذلك عن العرب، مما يبعد حملها على الضرورة أو الشذوذ، كما أن تأويلها -كما فعل المانعون- أمر في غاية التعسف.

---

(١) انظر: شرح الجمل ١/٢٦٩.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/٤٥٥، شرح المفصل ٣/٤٥.

(٣) انظر: المرجعين السابقين.

(٤) انظر: شرح الجمل ١/٢٦٩.

(٥) انظر: المرجع السابق، والإنصاف ٢/٤٥٥، وشرح المفصل ٣/٤٥.

٢- إن رد بعض المسموع السابق بالطعن في صحة رواية الكوفيين أمر مردود ؛ وذلك لما اشتهر من ثقة الكوفيين وقبول مروياتهم(١).

٣- إن التوكيد في نحو: صمت شهرا كله، يضيف معنى لا يمكن فهمه بدونه.

٤- إن الاحتجاج على الكوفيين بامتناع توكيد النكرة لما في ذلك من المخالفة بينها وبين التوكيد من حيث التعريف والتنكير، حملا للتوكيد على النعت، هذا الاحتجاج هو استدلال عليهم بما لا يسلمون بصحته ؛ حيث يجيز الكوفيون المخالفة بين النعت ومنعوته تعريفاً وتنكيراً(٢).

٥- إن في تخريج النصوص المسموعة السابقة على البدلية شذوذا ظاهراً ؛ حيث تُستعمل (أجمع) وغيرها حينئذٍ في غير باب التوكيد.

تثنية (أجمع) وأخواتها:

من ألفاظ التوكيد المعنوي: أجمع وأكتع وأبصع وأبتع، بمعنى: كل، ويؤكد بها المتجزئ بالذات أو بالعامل(٣).

واختلف النحويون في تثنية هذه الألفاظ على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون تثنيتها، فيقال: جاء الجيشان أجمعان، والقبيلتان جمعاوان(٤)،

---

(١) انظر: خزانة الأدب٥/١٧٠.

(٢) انظر: مسألة الخلاف بين النعت والمنعوت في التعريف والتنكير.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن خروف١/٣٣٦. ارتشاف الضرب٢/٦١١.

(٤) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٦٧٩، شرح الجمل لابن عصفور١/٢٦٥، شرح التسهيل٣/٢٩٣، شرح الكافية١/٣٣٤، ارتشاف الضرب٢/٦١١، المساعد ٢/٣٨٩، أوضح المسالك٣/٣٣٢، التصريح على التوضيح٢/١٢٤، حاشية الصبان على الأشموني٣/٧٨.

ووافقهم الأخفش[1]، كما تابعهم ابن خروف من الأندلسيين[2].

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى منع تثنيتها[3]، وتابعهم من الأندلسيين: ابن السيد البطليوسي[4]، وأبو علي الشلوبين[5]، وابن عصفور[6].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تثنية هذه الألفاظ بأدلة من السماع وأخرى من القياس؛ فمن السماع:

١- ما نقله ابن مالك عن الأخفش من أن ذلك لغة لبعض العرب، يقول الأخفش في (المسائل): «وزعموا أن من العرب من يجعل أجمع وأكتع وجنسه نكرة، فيقول: أجمعين وجمعاوان وكتعاوين»[7].

٢- إنه حُكي: قبضت المالين أجمعين[8].

أما من القياس، فقد قال ابن خروف: «وقياس تثنية أفعل وفعلاء في هذا الباب، قياس أحمر وحمراء، ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل

---

(١) انظر: شرح الكافية١/٣٣٤، أوضح المسالك٣/٣٣٢، التصريح ٢/١٢٤، حاشية الصبان على الأشموني٣/٧٨.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن خروف١/٣٣٨، شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٦٨٠-٦٨١، شرح التسهيل٣/٢٩٣، التذييل والتكميل٤/١٠٦أ، المساعد٢/٣٨٩.

(٣) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، وإصلاح الخلل٩٥-٩٦، والبسيط في شرح الجمل١/٣٦٨، توضيح المقاصد٣/١٧٠.

(٤) انظر: إصلاح الخلل٩٥-٩٦.

(٥) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٦٧٩-٦٨١.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٢٦٥.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك٣/٢٩٣.

(٨) انظر: الارتشاف٢/٦١١، التذييل والتكميل٤/١٠٦ب، المساعد٢/٣٨٩.

عليه، ولم يمنعها أحد فنتبعه، وليس قلة استعمالها بمخرجها عن القياس»[1].

أما من منع تثنية هذه الألفاظ، فقد استدل بما يأتي:

١- إن ذلك لم يسمع عن العرب[2]، وما حُكي من: قبضتُ المالين أجمعين، فخلاف المعروف من كلامهم، وهو شاذ وقليل، والشاذ القليل لا يعتد به[3].

٢- استغناؤهم بـ(كلا) و(كلتا) عن تثنية هذه الألفاظ، فقد «استغنت العرب عن أجْمَعَيْن أكْتَعَيْن أبْصَعَيْن بكليهما، وعن جَمْعاوَيْن كَتْعاوَيْن بَصْعاوَيْن بكلتيهما، كما استغنوا بترك أن يقولوا: ودع ووذر، ويقولهم: تارك عن أن يقولوا: وادع وواذر»[4].

٣- هذه الألفاظ بمنزلة (كل) في الدلالة، و(كل) لا يثنى ولا يجمع، فكذلك ما كان بمنزلتها[5].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز تثنية أجمع وأخواتها؛ وذلك لأنه قد سُمع عن العرب تثنية هذه الألفاظ، وإن كان هذا السماع قليلا، بخاصة أن هذا السماع قد عضده القياس، فلا وجه عندئذ لقول المخالف الذي ينكر السماع، وإن أقر ببعض السماع رده بالقياس، كما فعل ذلك الشلوبين في قوله - مرجحاً رأي البصريين -: «والصواب الأول لأن مثله لا يقال إلا بعد استقراء السماع ولم يسمع، فيعلم أنه قد استغني عنه، والمخالفون إما أن يخالفوا لاقتضاء القياس له أو لسماع سمعوه،

---

(١) شرح الجمل لابن خروف١/٣٣٨. وانظر: شرح التسهيل٣/٢٩٣، التذييل والتكميل ٤/١٠٦ب، المساعد٢/٣٨٩.

(٢) انظر: إصلاح الخلل٩٥-٩٦، شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٦٧٩، شرح ألفية ابن معط ١/٧٦٠، شرح الكافية١/٣٣٤.

(٣) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٦٧٩، المساعد٢/٣٨٩.

(٤) إصلاح الخلل٩٥. وانظر: المراجع في الهوامش السابقة.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب٢/٦١١.

وكيف ما كان لم ينبغ أن يلتفت إلى ما خالفوا لأجله، لأنه إن كان قياسا فالسماع قد عارضه بأن تركوه ولم يستعملوه، والسماع إذا عارض القياس لم يلتفت إلى القياس، وإن كان سماعا فهو - ولا بد- سماع قليل لأن البصريين قد استقرأوه فلم يجدوه، فدل على قلته وشذوذه إن كان وُجد، والشاذ القليل لا يعتد به»[١].

ثم إن جمع هذه الألفاظ موحٍ بإجازة تثنيتها، وقد ورد الجمع في نصوص كثيرة منها قول الله -تعالى-: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[٢].

التوكيد بـ(كلا) و(كلتا):

من ألفاظ التوكيد المعنوي (كلا) و(كلتا)، ويؤكَّد بهما المثنى الذي يصلح أن يوضع موضعه واحد، نحو: جاء الرجلان كلاهما[٣].

واختلف في توكيدهما المثنى الذي لا يصلح وضع الواحد موضعه، وذلك بأن يستعمل المثنى في موضع لا يراد به التبعيض ولا يحتمله، نحو: رأيت أحد الرجلين كليهما، واختصم الرجلان كلاهما، والمال بين الرجلين كليهما؛ وذلك على قولين:

---

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٦٧٩. ومن الواضح ما في هذا القول من التحامل؛ حيث إن الشلوبين لا يقر بسماع إلا إذا ثبت عن البصريين فقط، وهو خلاف ما تعارف عليه العلماء من توثيقهم لغير البصريين في مروياتهم. ثم إن الشلوبين يدعي التعارض بين السماع والقياس في هذه المسألة، والحقيقة أنه لا تعارض، فعدم السماع لا يعد معارضة للقياس، فكيف إذا وُجد سماع -وإن كان قليلا- يعضد هذا القياس؟ (انظر: المرجع السابق هـ٤).

(٢) سورة الحجر، الآية [٣٠]، وسورة ص، الآية [٧٣].

(٣) انظر: همع الهوامع٣/١٣٧.

الأول: ذهب الجمهور - ومنهم المبرد، والأخفش- إلى القول بإجازة توكيد المثنى بـ(كلا) و(كلتا) وإن كان المثنى لا يراد به التبعيض ولا يحتمله، كما في الأمثلة السابقة[1].

الثاني: ذهب هشام بن معاوية الضرير والفراء إلى منع المسألة[2]، وتابعهما من الأندلسيين: ابن عصفور[3]، وأبو حيان الذي يقول - بعد إيراده القولين-: «والصحيح المنع»[4].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز هذه المسألة بما يأتي:

١- قياس هذه المسألة على مسألة إيراد التوكيد بعد التوكيد، فالعرب قد تأتي بالتوكيد لا يراد به رفع الاحتمال، نحو: جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون؛ فلئن جيء بـ(كلهم) لرفع احتمال أن المجيء خاص ببعض القوم دون بعض، إلا أن بقية ألفاظ التوكيد المذكورة بعد (كلهم) لا يراد بها رفع هذا الاحتمال المرفوع أصلا[5].

٢- التوكيد في هذه المسألة لا يخلو من فائدة، ففي نحو: أكرمت أحد الرجلين كليهما، قد يكون التوكيد بـ(كليهما) جيء به لرفع توهم الغلط بذكر الرجلين بدل الرجال، ونحو ذلك[6].

---

(١) انظر: المقتضب٣/٢٤٢، شرح الجمل لابن عصفور١/٢٧٠، شرح التسهيل ٣/٢٩٠، ارتشاف الضرب٢/٦٠٨-٦٠٩، المساعد٢/٣٨٦، همع الهوامع٣/١٣٧.

(٢) انظر: المراجع السابقة، والتذييل والتكميل٤/١٠٤أ، والتصريح على التوضيح ٢/١٢٣.

(٣) انظر: شرح الجمل١/٢٧٠-٢٧١.

(٤) ارتشاف الضرب٢/٦٠٩. وانظر: همع الهوامع٣/١٣٧.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٢٧٠، التذييل والتكميل٤/١٠٤أ، همع الهوامع ٣/١٣٧.

(٦) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد٢/٣٨٦.

أما من منع التوكيد بكليهما وكلتيهما في هذه المسألة، فقد استدل بما يأتي:

١- إن ذلك غير مسموع عن العرب قط، فلم يسمع منهم نحو: اختصم الرجلان كلاهما، أو جلست بين الرجلين كليهما[١].

٢- عدم الفائدة، فالتوكيد في الأمثلة السابقة ونحوها لا فائدة فيه، فلا يقال: اختصم الرجلان كلاهما؛ لأنه لا يتصور أن يكون الاختصام من واحد فقط، فليس هناك احتمال للتبعيض حتى يرفع بالتوكيد (كلاهما)[٢].

الترجيح:

يترجح لي عدم جواز التوكيد بـ(كلاهما) أو (كلتاهما) للذي لا يحتمل التبعيض؛ وذلك لما يأتي:

١- لم يسمع ذلك من كلام العرب، والمعنى إذا كان يفيده اللفظ حقيقة، فلا حاجة للفظ آخر يؤكده، إلا إذا قوي برواية عن العرب، وهو ما لم ينقل عنهم[٣].

٢- إنهم أطبقوا على عدم إجازة نحو: جاء زيد كله؛ وذلك لعدم احتماله للتبعيض[٤]، فكذلك الشأن في هذه المسألة.

٣- قياس هذه المسألة على مسألة التأكيد بعد التأكيد أمر بعيد؛ وذلك لأنه إذا قيل: قام الزيدون كلهم، جاز أن يراد بذلك بعض الزيدين، فأُكّدوا بـ(كل) لإزالة هذا الاحتمال. وكذلك ما بقي من ألفاظ التأكيد، قد يتطرق الاحتمال له تطرقا ضعيفا، فإذا استوفيت ألفاظ التأكيد حينئذ زال ذلك الاحتمال، وعُلم أن المقصود العموم، بخلاف إذا قيل: اختصم الزيدان كلاهما، لم يتطرق الاحتمال

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي١/٣٣٥، الارتشاف٢/٦٠٩، همع الهوامع٣/١٣٧.

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٢٧٠، شرح الكافية١/٣٣٥، همع الهوامع٣/١٣٧.

(٣) انظر: همع الهوامع٣/١٣٧.

(٤) انظر: المرجع السابق.

أصلاً إلى أن المراد أحدهما، فهذا فرق ما بينهما[1].

٣- ما أورده السيوطي من أنهم لا يؤكدون فعل التعجب بالمصدر، لأن التوكيد لرفع توهم المجاز في الفعل، وإثباته حاصل لكونه حقيقة، إذ لا يتعجب من وصف شيء إلا وذلك الوصف ثابت له، فكما رفضوا تأكيده بالمصدر، رفضوا تأكيد ما ذكر لما كان المجاز لا يدخله[2].

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧١.

(٢) انظر: همع الهوامع ٣/ ١٣٧.

باب العطف

مجيء (أو) بمعنى الواو:

تجيء (أو) للدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء، وهي ترد لمعانٍ متعددة، منها: الشك، والتخيير، والإباحة، والإبهام[1].

واختلف النحويون في مجيء (أو) بمعنى الواو؛ وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون مجيئها دالة على هذا المعنى[2]، ووافقهم أبو عبيدة[3]، وتابعهم من الأندلسيين: ابن خروف[4]، وابن مالك[5].

الثاني: ذهب أكثر البصريين إلى نفي مجيء (أو) بمعنى الواو[6].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز مجيء (أو) بمعنى الواو، بورودها كذلك في كثير من النصوص المسموعة، شعريةً ونثريةً؛ منها:

١- قول الله -تعالى-: ﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[7]، حيث قيل: إن المعنى: لعله يتذكر ويخشى[8].

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري٣/٧٠وما بعدها، شرح التسهيل٣/٣٦٢وما بعدها، ارتشاف الضرب٢/٦٣٩.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء٣/١٥٤، ٢٢٠، أمالي ابن الشجري٣/٧٣، الإنصاف٢/٤٧٨، شرح الجمل لابن عصفور١/٢٣٤-٢٣٥، ارتشاف الضرب٢/٦٤١.

(٣) انظر: مجاز القرآن٢/١٤٨، تفسير الطبري٢٢/٩٤.

(٤) انظر: منهج ابن خروف١٠٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل٣/٣٦٤، همع الهوامع٣/١٧٤.

(٦) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، والمسائل المنثورة٤٢، والمساعد٢/٤٥٩.

(٧) سورة طه، الآية [٤٤].

(٨) انظر: أمالي ابن الشجري٣/٧٣.

٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[1]، معناه: ويزيدون، قال الأخفش عند تناوله لهذه الآية: «وأرى الذين قالوا: إنما (أو) بمنزلة الواو إنما قالوها لأنهم رأوها في معناها»[2].

٣- قول الله -تعالى-: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[3]، قال الفراء: «وقد يكون في العربية: لا تطيعن منهم من أثم أو كفر. فيكون المعنى في (أو) قريبا من معنى الواو»[4].

٤- قول الرسول -ﷺ-: (اسكُنْ حراءُ، فما عليك إلا نبي أو صدّيق أو شهيد)[5]، حيث عد ابن مالك هذا الحديث من أحسن الشواهد على مجيء (أو) بمعنى الواو[6].

٥- قول الشاعر:

قالَتْ ألاَ لَيْتَما هذا الحمامُ لنا ... إلى حَمَامَتِنا أو نصْفُهُ فَقَدِ[7]

المعنى: ونصفه[8].

٦- قول الآخر:

تَمنَّى ابْنَتايَ أن يعيشَ أبوهُما ... وَهَلْ أنا إلاّ مِنْ رَبيعَةَ أو مُضَرْ[9]

---

(١) سورة الصافات، الآية [١٤٧].

(٢) معاني القرآن للأخفش١/ ٣٤.

(٣) سورة الإنسان، الآية [٢٤].

(٤) معاني القرآن للفراء٣/ ٢٢٠.

(٥) رواه البخاري في صحيحه، في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب٦، حديث: ٣٦٨٦(بلفظ: أحد بدل حراء)، وروي الحديث بالواو مكان (أو) في البخاري أيضا، باب: فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب٥، حديث: ٣٦٧٥، ولا شاهد على هذه الرواية، ولكن فيه تقوية لمجيء أو بمعنى الواو. كما رواه مسلم في صحيحه، في فضائل الصحابة، حديث٢، ٥٠/ ٣٦٦.

(٦) انظر: شرح التسهيل٣/ ٣٦٤، همع الهوامع٣/ ١٧٤.

(٧) قائله النابغة، وقد سبق تخريجه ص ٢٧٥.

(٨) انظر: الإنصاف٢/ ٤٨٠.

(٩) قائله لبيد، انظر: ديوانه٢١٣، الأزهية في علم الحروف١٢٢، أمالي ابن الشجري٣/ ٧٥، التبصرة والتذكرة١٣٢، شرح المفصل٨/ ٩٩، خزانة الأدب١١/ ٦٨.

قالوا: (أو) ههنا بمعنى الواو؛ لأنه لا يشك في نسبته حتى إنه لا يدري أمن ربيعة هو أم من مضر، ولكنه أراد بربيعة: أباه الذي ولده. ثم قال: أو مضر، يريد: ومضر، يعني: مضر بن نزار[1].

٧- قول الراجز:

خَلِّ الطَّريقَ واجْتَنِبْ أرْماما ... إنَّ بِها أكْتَلَ أو رِزاما

خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفانِ الهاما ... لَمْ يدعا لسارِحٍ مُقاما[2]

أراد أكتل ورزاما؛ فلذلك قال: خويربين. ولو كانت (أو) على بابها لقال: خويرباً، كما تقول: زيد في الدار أو عمرو جالس، ولا تقول: جالسان[3].

والشواهد على هذا النحو من كتاب الله وكلام العرب أكثر من أن تحصى[4].

أما من منع مجيء (أو) دالة على مطلق الجمع كالواو، فقد تمسك بأن الأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وُضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر؛ «ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم -أي المجيزين- يدل على صحة ما ادعوه»[5].

ومن ثم ذهب المانعون إلى تأويل النصوص التي استدل بها من أجاز مجيء (أو) بمعنى الواو، ومن هذه التأويلات:

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري٣/٧٦.

(٢) قائله رجل من بني أسد، انظر: الكتاب٢/١٤٩، مجاز القرآن٢/١٧٥، المقتضب٤/٣١٥، الأزهية١١٦، أمالي ابن الشجري٣/٧٦، المغني٨٩، شرح أبيات المغني٢/٣٧. وأرمام: اسم جبل أو واد، وأكتل ورزام: لصان قديمان، وخويرب: تصغير خارب: وهو السارق، ينقفان: يكسران.

(٣) انظر: أمالي ابن الشجري٣/٧٦.

(٤) انظر: الإنصاف٢/٤٨٠. وانظر بعض الشواهد الأخرى في: أمالي ابن الشجري٣/٧٣وما بعدها، شرح الجمل لابن عصفور١/٢٣٥، شرح التسهيل٣/٣٦٤-٣٦٥ همع الهوامع ٣/١٧٤-١٧٥، خزانة الأدب١١/٦٨وما بعدها.

(٥) الإنصاف٢/٤٨١.

- (أو) في آية الصافات السابقة ليست بمعنى الواو، وإنما هي للتخيير «والمعنى أنهم إذا رآهم الرائي تحير في أن يقدرهم مائة ألف أو يزيدون على ذلك»[1]. كما يمكن أن تفيد (أو) معنى الشك، وقيل هي للإضراب[2].

- أما آية الإنسان السابقة فـ(أو) فيها للإباحة[3].

- كما قيل في البيت الأول السابق: إن الرواية: ونصفه فقد، بالواو، فلا يكون فيه شاهد عندئذ، ولو سُلم بأن الرواية كما رواها المجيزون، ففي هذه الحال (أو) باقية على أصلها، فيكون التقدير فيه: ليتما هذا الحمام أو هو ونصفه، فحذف المعطوف عليه وحرف العطف[4].

- كما أبطل المانعون الاحتجاج بقول الراجز السابق، وقالوا: إن (خويربين) منصوب على الذم[5].

الترجيح:

يترجح لي إجازة مجيء (أو) بمعنى الواو دالة على مطلق الجمع؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة - وغيرها كثير- مما جاءت فيه (أو) بمعنى الواو.

٢- كل حرف في الأصل يدل على المعنى الذي وُضع له لا يمنع مجيء بعض الحروف دالة على معان فرعية أخرى، تفيدها القرائن.

٣- التأويلات التي خرج عليها المانعون نصوص المجيزين لا تخلو من تكلف وبعد ظاهرين.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: المرجع السابق، ومشكل إعراب القرآن٢/٦١٩.

(٣) انظر: الإنصاف٢/٤٨٣.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر: الكتاب٢/١٤٩-١٥٠، أمالي ابن الشجري٣/٧٦.

٤- بعض ردود المانعين بُنيت على التشكيك في رواية المجيزين لبعض الشواهد، وهو أمر مردود بما عرف عن هؤلاء من الثقة والحرص في الرواية، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

٥- إن المجيزين لم يدّعوا أن (أو) تكون بمعنى الواو مطلقاً، ولكنهم أجازوا ذلك في بعض المواضع دون بعض، اعتماداً على القرائن الدالة على ذلك.

مجيء (أو) بمعنى (بل):

كما اختلف النحويون في مجيء (أو) دالة على مطلق الجمع، فإنهم اختلفوا كذلك في مجيئها بمعنى (بل)؛ وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون أن تدل (أو) على الإضراب مطلقاً، فتكون بمعنى (بل) دون أن يقيدوا ذلك بشرط معين[(١)]، وتابعهم من الأندلسيين: المهدوي[(٢)]، والقرطبي[(٣)].

الثاني: أجاز سيبويه مجيء (أو) بمعنى (بل) بشرطين: تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل، نحو: ما قام زيد أو ما قام عمرو، ولا يقم زيد أو لا يقم عمرو[(٤)].

ونسب صاحب الإنصاف إلى البصريين القول بأنها لا تكون بمعنى (بل)[(٥)].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز دلالة (أو) على الإضراب مطلقاً بما يأتي:

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء١/٧٢، ٢/٣٩٣، الخصائص٢/٤٦١، شرح الجمل لابن عصفور١/٢٣٥، البحر المحيط١/٥١٨-٥١٩، الدر المصون١/١٦٧، ٢/٢٤-٢٥، الجنى الداني٢٤٦، المغني٩١.

(٢) انظر: البحر المحيط١/٥١٩، الدر المصون٢/٢٥.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن٢/٢٨.

(٤) انظر: الكتاب٣/١٨٨، الجنى الداني٢٤٦، المغني٩١، التصريح على التوضيح٢/١٤٦.

(٥) انظر: الإنصاف٢/٤٧٨.

١- قول الله -تعالى-: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُمۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[1]، حيث قرئت (أوْ) ساكنة الواو[2]، قال أبو حيان: «وخرجه المهدوي وغيره على أن أو للخروج من كلام إلى غيره، بمنزلة أم المنقطعة، فكأنه قال: بل كلما عاهدوا عهدا، كقول الرجل: لأعاقبنك، فيقول له: أو يحسن الله رأيك، أي: بل يحسن الله رأيك، وهذا التخريج هو على رأي الكوفيين، إذ يكون أو عندهم بمنزلة بل»[3].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[4]، قال الفراء: «أو هاهنا في معنى بل. كذلك في التفسير مع صحته في العربية»[5].

٣- قول الشاعر:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ في رَوْنَقِ الضُّحى
وصورَتِها أوْ أنْتِ في العَيْنِ أمْلَحُ[6]

حيث قالوا: إن (أو) في البيت بمعنى (بل).

أما البصريون فقالوا إن الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين، بخلاف (بل) التي معناها الإضراب، «والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وُضع له،

---

(١) سورة البقرة، الآية [١٠٠].

(٢) تنسب هذه القراءة لأبي السمال العدوي وآخرين، انظر: المحتسب١/٩٩، الجامع لأحكام القرآن٢/٢٨، البحر المحيط١/٥١٩، الدر المصون٢/٢٥، الجنى الداني٢٤٦.

(٣) البحر المحيط١/٥١٩. وانظر: الدر المصون٢/٢٥.

(٤) سورة الصافات، الآية [١٤٧].

(٥) معاني القرآن للفراء٢/٣٩٣، وانظر: ١/٧٢.

(٦) نسب ابن جني البيت لذي الرمة، وهو في ملحق ديوانه١٨٥٧، وانظر: معاني القرآن للفراء١/٧٢، الأضداد٢٨٢، الخصائص٢/٤٥٧، المحتسب١/٩٩، الإنصاف٢/٤٧٨، شرح الجمل لابن عصفور١/٢٣٥، البحر المحيط١/٥١٩، الدر المصون١/١٦٧. وقرن الشمس: أعلاها، وهو أول ما يظهر منها في الشروق.

ولا يدل على معنى حرف آخر؛ فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهناً بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه»[1].

ومن ثمَّ ردوا أدلة الكوفيين ومن وافقهم، وخرجوها تخريجات عدة، منها:

- تخريج آية البقرة السابقة على أن (أو) فيها عاطفة، والتقدير: إلا الذين فسقوا أو نقضوا، فعطف الفعل على الاسم لأنه في تأويله، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلۡمُصَّدِّقِينَ وَٱلۡمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقۡرَضُواْ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا﴾[2]، أي: الذين تصدقوا وأقرضوا[3].

- تخريج آية الصافات السابقة على أن (أو) فيها للتخيير، أو أن تكون بمعنى الشك، والمعنى: أن الرائي إذا رآهم شك في عدتهم لكثرتهم، أي: أن حالهم حال من يشك في عدتهم لكثرتهم؛ فالشك يرجع إلى الرائي[4].

- أما البيت السابق، فقيل فيه: إن الرواية: أم أنت في العين أملح. ولئن سُلم بأن الرواية (أو)، فلا حجة فيه للكوفيين؛ لأن (أو) فيه للشك، وليست بمعنى (بل)؛ «لأن مذهب الشعراء أن يخرجوا الكلام مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك؛ ليدلوا بذلك على قوة الشبه، ويسمى في صنعة الشعر تجاهل العارف»[5].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز مجيء (أو) دالة على الإضراب، فتكون بمعنى (بل)؛ وذلك للأدلة التي سبق أن أوردتها في فقرة الترجيح في المسألة السابقة[6].

كما أن من الأدلة الأخرى التي جاءت فيها (أو) بمعنى (بل)، قول الشاعر:

---

(١) الإنصاف ٢/ ٤٨١.

(٢) سورة الحديد، الآية [١٨].

(٣) انظر: الكشاف ١/ ٣٠٠، البحر المحيط ١/ ٥١٩، الدر المصون ٢/ ٢٥.

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/ ٦١٩، الإنصاف ٢/ ٤٨١، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٦.

(٥) الإنصاف ٢/ ٤٨١. وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٥-٢٣٦.

(٦) انظر: مسألة: مجيء (أو) بمعنى الواو.

مـــاذا تَـــرى في عِيَالٍ قد بَرِمتُ بهم — لم أُحْـــصِ عِدَّتَهُـــم إلاَّ بِعَـــدَّادِ
كـــانوا ثمـــانينَ أَوْ زادوا ثمانـــيَةً — لَـــوْلا رجاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أولادي[1]

فالمعنى: بل زادوا ثمانية.

كما أن السامع لقول القائل: لأعاقبنّ فلانا، فيقول له الآخر: أو يحسن الله إليك، لا يشك السامع لهذا الكلام أن المعنى: بل يحسن الله إليك.

عطف الظاهر على الضمير المجرور:

اختلف النحويون في عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار، نحو: مررت بك وزيدٍ، وذلك على أقوال:

الأول: يجوز عطف الظاهر على المضمر المجرور دون إعادة الجار، وهو قول الكوفيين عدا الفراء[2]، وتابعهم من الأندلسيين: الشلوبين[3]، وابن مالك[4]، وأبوحيان[5].

الثاني: يمتنع عطف الظاهر على المضمر المجرور دون إعادة الجار، وهو قول عامة البصريين[6]، وارتضاه ابن عصفور[7].

ثالثاً: يجوز عطف الظاهر على المضمر المجرور دون إعادة الجار إذا أُكِّد الضمير،

---

(١) البيتان لجرير، انظر: ديوانه٧٤٥، شرح عمدة الحافظ٦٢٧، تذكرة النحاة١٢١، المغني ٩١، جواهر الأدب ٢١٧، المقاصد النحوية ٤/١٤٤، شرح شواهد المغني ١/٢٠١، همع الهوامع٣/١٧٣.

(٢) انظر: الإنصاف٢/٤٦٣، ضرائر الشعر١٤٩، شرح التسهيل٣/٣٧٥، شرح الكافية ١/١٩٧، ارتشاف الضرب٢/٦٥٨، البحر المحيط٢/١٤٧، الدر المصون٢/٣٩٤،٤/١٠٦، المساعد٢/٤٧٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل٣/٣٧٦، ارتشاف الضرب٢/٦٥٨، توضيح المقاصد٣/٢٣٢. ولم أجده في الشرح الكبير للجزولية.

(٤) انظر: شرح التسهيل٣/٣٧٦، همع الهوامع٣/١٨٩.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب٢/٦٥٨، همع الهوامع٣/١٨٩.

(٦) انظر: الكتاب٢/٣٨١، الأصول٢/١١٩، أمالي الزجاجي٢٤٦، إعراب القرآن للنحاس ١/٤٣١، الإنصاف٢/٤٦٣، شرح المفصل٢/٧٩.

(٧) انظر: شرح الجمل١/٢٤٣، ضرائر١٤٨.

نحو: مررت بك أنت وزيد، وهو مذهب الجرمي وغيره، كما نُسب القول بذلك إلى الفراء أيضا[1].

الأدلة والمناقشة:

قبل إيراد الأدلة التي عضد بها أصحاب هذه الأقوال مذاهبهم، أشير إلى أن رأي الكوفيين في هذه المسألة اكتنفه شيء من الغموض؛ فقد نُسب إليهم القول بإجازة عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور[2]، كما نُسب لهم القول بإجازة ذلك مع تقبيحهم له[3]، كما نُسب لهم القول بالمنع[4]. ولعل هذا الرأي الأخير هو ما حدا بالزجاج إلى القول بإجماع النحويين على تقبيح هذه المسألة[5]، وهو أمر منتقض بإجازة المسألة من نحاة عديدين.

ولعل من أسباب اضطراب رأي الكوفيين في هذه المسألة، ما يلحظه المطلع على آراء الفراء في معانيه من اضطراب واختلاف؛ ففي بعض المواضع يعد الفراء عطف الظاهر على المضمر المجرور دون إعادة الجار قبيحاً، ولا يجوزه إلا في الشعر[6]. وفي موضع آخر أجاز المسألة ولكن على قلة دون أن يخص ذلك بالشعر[7]. وفي موضع ثالث يجيز المسألة دون أن يصفها بالقلة أو القبح، يقول -عند عرضه لقول الله -تعالى-: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾[8]: «وإن شئت جعلت (ما) في موضع خفض: يفتيكم الله فيهن وما يتلى عليكم غيرهن، وقوله: (والمستضعفين) في موضع خفض على قوله: يفتيكم فيهن وفي المستضعفين»[9].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب٢/٦٥٨، توضيح المقاصد٣/٢٣٤، المساعد٢/٤٧٠.

(٢) انظر: المراجع في الهامش الثالث في الصفحة السابقة.

(٣) انظر: أمالي الزجاجي٢٤٦.

(٤) انظر: مجالس ثعلب١/٣٢٤، ٢/٤٤٦.

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج٢/٦.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء١/٢٥٢-٢٥٣.

(٧) انظر: المرجع السابق٢/٨٦.

(٨) سورة النساء، الآية [١٢٧].

(٩) معاني القرآن للفراء١/٢٩٠.

أما عن أدلة الأقوال السابقة، فقد استدل من أجاز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور مطلقاً بعدة أدلة، منها:

١- قول الله -تعالى-: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[1]، حيث قالوا: إن (المسجد) مجرور لأنه عطف على الضمير في (به)، لا بالعطف على (سبيل) لاستلزامه العطف على المصدر قبل تمام صلته؛ لأن المعطوف على جزء الصلة داخل في الصلة[2].

٢- قول الله -تعالى-: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾[3]، حيث قرئت بجر (الأرحام)[4]، وخُرج ذلك على أن (الأرحام) معطوف على الضمير المجرور في (به)[5].

٣- قول بعض العرب: ما فيها غيره وفرسِه، بجر (فرسه) عطفاً على الضمير المجرور قبله[6].

٤- قول الشاعر:

فَالـيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجونا وتَشْتِمُنا ... فَاذْهَبْ فَما بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[7]

---

(١) سورة البقرة، الآية [٢١٧].

(٢) انظر: الإنصاف ٢/٤٦٣-٤٦٤، شرح التسهيل ٣/٣٦٧.

(٣) سورة النساء، الآية [١].

(٤) وهي قراءة ابن عباس والحسن وحمزة، انظر: معاني القرآن للأخفش (قراعة) ١/٢٤٣، معاني القرآن للفراء ١/٢٥٢-٢٥٣، معاني القرآن للزجاج ٢/٦، إعراب القرآن للنحاس ١/٤٣١، السبعة ٢٦٦، الكشف ١/٣٧٥، إتحاف فضلاء البشر ١٨٥، البحر المحيط ٣/١٧٥، الدر المصون ٣/٥٥٤.

(٥) انظر: المراجع السابقة، والإنصاف ٢/٤٦٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٣/٣٧٦، شرح عمدة الحافظ ٦٦١، شواهد التوضيح ١٠٩، شرح ابن الناظم على الألفية ٢١٢، البحر المحيط ٢/١٤٧.

(٧) لا يعرف قائله، انظر: الكتاب ٢/٣٨٣، الأصول ٢/١١٩، اللمع في العربية ١٨٥، شرح أبيات الكتاب ٢/٢٠٧، إعراب القرآن للنحاس ١/٤٣١، الإنصاف ٢/٤٦٤، شرح المفصل ٣/٧٨، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٤، شرح التسهيل ٣/٣٧٦، المقاصد النحوية ٤/١٦٣، خزانة الأدب ٥/١٢٣-١٣١.

حيث جر (الأيام) وذلك عطفا على الضمير المجرور قبله.

٥- قول الآخر:

تُعلّــقُ في مِــثْلِ السَّــواري سُيوفُنا   ومــا بَيْنَها والكَعْبِ غَوْطٌ نفانِفُ[١]

حيث جر (الكعب) بالعطف على الضمير المجرور في (بينها).

٦- قول الآخر:

هَــلاّ سَــأَلْتَ بذي الجماجِمِ عنهُمُ   وأبي نُعَــيْمٍ ذي اللِّــواءِ المُحْــرِقِ[٢]

حيث عطف الاسم المجرور (أبي) على الضمير الواقع في محل جر في (عنهم).

والأدلة المسموعة على جر الاسم بالمعطوف على الضمير الواقع في محل جر كثيرة، بخاصة منها الأدلة من النظم[٣].

أما من القياس، فقالوا: إنه كما جاز أن يُبدَل من الضمير المجرور ويُؤكد من غير إعادة الجار، فكذلك يجوز أن يعطَف عليه دون حاجة إلى إعادة الجار[٤]. وكما جاز العطف على المضمر المنصوب دون إعادة العامل، فكذلك يجوز العطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار[٥].

واستدل من منع عطف الاسم الظاهر على المضمر المجرور إلا بإعادة حرف الجر بما يأتي:

---

(١) قائله مسكين الدارمي، انظر: ديوانه٥٣، معاني القرآن للفراء١/٢٥٢-٢٥٣، الحيوان ٦/٤٩٤، إعراب القرآن للنحاس١/٤٣١، شرح المفصل٣/٧٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٤، شرح التسهيل٣/٣٧٧، المقاصد النحوية٤/١٦٤. والغوط: جمع غائط: وهو المطمئن من الأرض، والنفائف: جمع نفنف: وهو المفازة، وقيل: الهواء الشديد.

(٢) لا يعرف قائله، انظر: معاني القرآن للفراء٢/٨٦، الإنصاف٢/٤٦٦، ضرائر الشعر ١٤٨، شرح التسهيل ٣/٣٧٧، شرح عمدة الحافظ٦٦٢، البحر المحيط٢/١٤٨، الدر المصون٢/٣٩٥، خزانة الأدب٥/١٢٥.

(٣) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، وشواهد التوضيح٥٦، والدر المصون٢/٣٩٤-٣٩٥.

(٤) انظر: شرح التسهيل٣/٣٧٥، البحر المحيط٢/١٤٨، الدر المصون٢/٣٩٦.

(٥) انظر: شرح ألفية ابن معط٢/٧٩٧.

١- الضمير المجرور يتصل بالجار ولا ينفصل عنه، بخلاف ضمير الرفع والنصب؛ ولذلك كان الجار والضمير المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عُطف على الضمير المجرور كان كأنه عطف الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز[(١)].

٢- الضمير صار بدلا من التنوين، فصار بمنزلة التنوين، فلا يجوز العطف على الضمير المجرور كما لا يجوز العطف على التنوين، وإنما أشبه الضمير التنوين لأنهما على حرف واحد، وهما يكملان الاسم، ولا يفصل بينهما وبين الاسم بالظرف[(٢)].

٣- كما يمتنع عطف المضمر المجرور على الظاهر المجرور، نحو: مررت بزيد وك، فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف الظاهر على المضمر المجرور؛ لأن الأسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفا، لا يجوز أن يكون معطوفاً عليه[(٣)].

أما ما استدل به المجيزون من الأدلة المسموعة، فقد خرجها المانعون على خلاف ذلك، ومن هذه التخريجات:

- الجر في آيتي البقرة والنساء ليس من عطف الظاهر على المضمر المجرور، وإنما هو على القسم، وجواب القسم في آية النساء السابقة هو قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾. أو أن الجر من باب حذف حرف الجر لنيابة حرف العطف منابه[(٤)].

كما وُصفت قراءة الجر في آية النساء السابقة بالضعف والقبح[(٥)].

---

(١) انظر: الكتاب٢/٣٨١، الأصول٢/١١٩، الإنصاف٢/٤٦٦.

(٢) انظر: الكتاب٢/٣٨١، المسائل البغداديات٥٦١، أمالي ابن الشجري٢/١٠٣، الإنصاف ٢/٤٦٧.

(٣) ينسب هذا الاحتجاج للمازني، انظر: إعراب القرآن للنحاس١/٤٣١، أمالي ابن الشجري٢/١٠٣، الإنصاف ٢/٤٦٧، شرح المفصل٣/٧٨.

(٤) انظر: الخصائص٢/٢٨٥، الإنصاف٢/٤٦٧، شرح المفصل٣/٧٨، شرح الجمل لابن عصفور١/٢٤٤-٢٤٥.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء١/٢٥٢، تفسير الطبري٧/٥١٩، الكامل٣/٣٩، الخصائص ٢/٢٨٥، معاني القرآن وإعرابه للزجاج٢/٢، إعراب القرآن للنحاس١/٣٩١، الكشاف ١/٤٦٢، شرح المفصل٣/٧٨، ضرائر الشعر١٤٩، الدر المصون٣/٥٥٤.

- كما خُرج الجر في الأبيات السابقة وما شاكلها على القسم كذلك، أو على إضمار الجار، كما قيل عنها: إنها ضرورة، أو شاذة[1].

الترجيح:

يظهر لي جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وإن كان الأكثر والأشهر أن لا يكون ذلك إلا بإعادة حرف الجر، نحو قول الله تعالى: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[2]. والذي يرجح جواز العطف دون إعادة الجار ما يأتي:

١- كثرة الأدلة المسموعة - بخاصة المنظومة منها- التي جاء فيها عطف الظاهر على المضمر المجرور دون إعادة الجار، وبعض هذه الأدلة قراءة سبعية متواترة لا يجوز الحكم عليها بالضعف أو القبح؛ لأن القراءة سنة متبعة وهي حجة على القاعدة وواضعيها وليس العكس.

٢- بعض التأويلات التي خرّج عليها المانعون الأدلة المسموعة السابقة لا تخلو من بعد، حتى إن بعض المانعين طعن في تخريجات تأولها غيره ممن وافقه في المنع، يقول النحاس: «وقال بعضهم: (والأرحامِ) قسم، وهذا خطأ من المعنى والإعراب»[3].

٣- ما استدل به المانعون في ردهم على المجيزين غير مسلم؛ فلو كان حلول كل من المعطوف والمعطوف عليه شرطا في صحة العطف، لم يجز نحو: رب رجل وأخيه؛ لأن (أخيه) لا تعاقب (رب) لأنها معرفة ومدخول (رب) يجب أن يكون نكرة[4].

ولو منع شبه ضمير الجر بالتنوين من العطف عليه دون إعادة الجار، لمنع منه مع الإعادة؛ لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه[5].

---

(١) انظر: الإنصاف٢/٤٧٣-٤٧٤، شرح المفصل٣/٧٩، ضرائر الشعر١٤٨-١٤٩.

(٢) سورة غافر، الآية [٨٠].

(٣) إعراب القرآن للنحاس١/٤٣١.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٢٤٣-٢٤٤، شرح التسهيل٣/٣٧٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل٣/٣٧٥.

العطف على الضمير المرفوع:

كما اختلف النحويون في العطف على الضمير المجرور، فإنهم اختلفوا كذلك في العطف على الضمير المرفوع؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى إجازة العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فاصل اختياراً[1]، وتابعهم من الأندلسيين: ابن مالك الذي يقول: «ولا يمتنع العطف دون فاصل»[2]، وكذلك أبو حيان[3].

الثاني: ذهب سيبويه وعامة البصريين إلى منع العطف على ضمير الرفع المتصل اختياراً إلا بعد الفصل بفاصل، أو توكيد ضمير الرفع المتصل[4].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم لإجازة العطف على الضمير المرفوع المتصل دون فاصل اختياراً بعدة أدلة مسموعة، منها:

١- قول الله -تعالى-: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ۝٦ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾[5]، فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى)، والمعنى: فاستوى جبريل عليه السلام ومحمد ﷺ بالأفق، وهو مطلع الشمس[6].

---

(١) انظر: مجالس ثعلب ٣٢٤، الإنصاف٢/٤٧٤، شرح الكافية ١/٣١٩، ارتشاف الضرب ٢/٦٥٨، توضيح المقاصد٣/٢٣١، همع الهوامع ٣/١٨٩.

(٢) شرح التسهيل٣/٣٧٣.

(٣) انظر: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ١٣٠.

(٤) انظر: الكتاب١/٢٤٦-٢٤٧، ٢٧٨، ٢٩٨، ٢/٣٧٨ وما بعدها، شرح الجمل ١/٢٤١-٢٤٢، التصريح على التوضيح٢/١٥٠-١٥١. وانظر: المراجع السابقة.

(٥) سورة النجم، الآيتان [٦-٧].

(٦) انظر: الإنصاف٢/٤٧٥، البحر المحيط١٠/١٠.

٢-قول علي بن أبي طالب ﷺ: كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: (كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر)[1]، وقول عمر ﷺ: (وكنت وجارٌ لي من الأنصار)[2]، وقد علق ابن مالك على هذين الأثرين بأنهما «أحسن ما استشهد به على هذا»[3].

٣- قول بعض العرب: مررت برجل سواء والعدم[4]، حيث رفع (العدم) عطفاً على الضمير المستتر في (سواء) لأنه مؤوّل بمشتق.

٤- قول الشاعر:

ورَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفاهَةِ رأيه   مَا لَمْ يَكُنْ وأبٌ لَه لِيَنالا[5]

فعطف الاسم الظاهر (أب) على الضمير المرفوع المستكن في (يكن) دون فاصل.

«وهذا فعل مختار غير مضطر، لتمكن قائله من نصب أب على أن يكون مفعولا معه»[6].

٥- قول الآخر:

قُلْتُ إذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهادى   كَنِعاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رمْلاَ[7]

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب٦٢: فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب٥: ٤/١٩٧.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب٤٦: المظالم والغصب، باب٢٥: الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها٣/١٠٤.

(٣) شرح التسهيل٣/٣٧٤.

(٤) انظر: المرجع السابق٣/٣٧٣، توضيح المقاصد والمسالك٣/٢٣٠، التصريح على التوضيح ٢/١٥١.

(٥) قائله جرير، انظر: ديوانه٥٧، الكامل١/٣٢٢، الإنصاف٢/٤٧٦، شرح الجمل لابن عصفور١/٢٤٣، شرح التسهيل٣/٣٧٤، المقاصد النحوية٤/١٦٠، الدرر اللوامع٢/١٩١.

(٦) شرح التسهيل٣/٣٧٤.

(٧) قائله عمر بن أبي ربيعة، انظر: ملحق ديوانه٤٩٨، الكتاب٢/٣٧٩، الخصائص٢/٣٨٦، شرح أبيات سيبويه ٢/١٠١، الإنصاف٢/٤٧٥، شرح المفصل٣/٧٦، شرح الجمل لابن عصفور١/٢٤٢، شرح التسهيل٣/٣٧٤، شرح عمدة الحافظ٦٥٨، المقاصد النحوية ٤/١٦١. والزهر: جمع زهراء: وهي المرأة البيضاء المشرقة. وتعسفن الرمل: ملن عن الطريق وركبن الرمل، وهو أسكن للمشي لصعوبة السير فيه.

فعطف (زهر) على الضمير المرفوع في (أقبلت) دون فاصل، «مع تمكنه من جعله بعد نصبه مفعولا معه»[1].

٦- واستدلوا من القياس بحمل الضمير المرفوع على المنصوب، فكما جاز العطف على الضمير المنصوب المتصل دون فاصل، فإنه يجوز العطف على الضمير المرفوع دون فاصل كذلك[2].

أما سيبويه وعامة البصريين فاحتجوا لمنع العطف على ضمير الرفع دون فاصل بأنه لا يخلو: إما أن يكون الضمير مقدراً في الفعل أو ملفوظا به؛ فإن كان مقدرا فيه، نحو: قام وزيدٌ، فكأنه قد عطف اسما على فعل، وإن كان بارزاً، نحو: قمتُ وزيدٌ، فالتاء تنزل منزلة الجزء من الفعل، فلو أجيز العطف عليه، لكان أيضا بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز[3].

أما ما استدل به المجوّزون، فقد رده المانعون بعدة ردود، منها:

- الواو في آية النجم السابقة ليست واو العطف، وإنما هي واو الحال، والمراد في الآية جبريل وحده، والمعنى أن جبريل عليه السلام وحده استوى في حال كونه في الأفق. وقيل: فاستوى على صورته التي خُلق عليها في حال كونه في الأفق، وكان قبل ذلك يأتي النبي ﷺ في صورة رجل[4].

- ورُدَّت الآثار السابقة بأنها محتملة للرواية بالمعنى، فليست دليلا عندئذ[5].

- كما ردوا البيتين السابقين وما أشبههما بأنه من الشاذ الذي لا يؤخذ به ولا يقاس عليه، فهو من باب الضرورة، والعطف على الضمير المرفوع في ضرورة الشعر جائز

---

(١) شرح التسهيل٣/٣٧٤.

(٢) انظر: الإنصاف٢/٤٧٧-٤٧٨.

(٣) انظر: الكتاب٢/٣٧٨، الإنصاف٢/٤٧٧، شرح الجمل لابن عصفور١/٢٤٢.

(٤) انظر: الإنصاف٢/٤٧٧، البحر المحيط١٠/١٠.

(٥) انظر: التصريح على التوضيح٢/١٥١.

عند البصريين، فليس في هذه الأبيات حجة لمن أجاز العطف مطلقاً دون فاصل[1].

- أما حمل الضمير المرفوع على المنصوب فلا وجه له؛ لأن الضمير المنصوب المتصل وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال، فهو في النية في تقدير الانفصال، بخلاف الضمير المرفوع المتصل؛ لأنه في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال[2].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز عطف الاسم الظاهر على المضمر المرفوع المتصل دون فاصل قليلاً، إذ الأكثر أنه لا يعطف على هذا المضمر إلا بتوكيده أو بوجود فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه. والذي دعاني إلى هذا الترجيح ما يلي:

١- كثرة الشواهد التي جاء فيها هذا العطف، بخاصة المنظومة منها، حتى قال ابن مالك في ألفيته:

....وبلا فَصْلٍ يَرِدْ   في النَّظْمِ فاشِياً....

وقال أبو حيان: «وقد ذهب الكوفيون إلى جواز العطف من غير اشتراط فصل، والسماع الكثير يعضدهم»[3].

٢- أن الرد على المانعين بأنه لا يجوز عطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم، أمر فيه نظر؛ لأن هذا المنع ليس على إطلاقه، بل في المسألة تفصيل؛ حيث يجوز عطف الاسم على الفعل وعكسه بشروط معينة[4].

٣- شبه الضمير المرفوع المتصل للضمير المنصوب المتصل؛ فلا فرق في اللفظ بين قولهم: قمتُ وزيدٌ، وقولهم: أكرمتك وزيداً، فحمل الأول على الثاني حملٌ للشيء على نظيره وشبيهه، ولا عبرة عندئذ بقولهم: إنهما يختلفان في النية والتقدير.

---

(١) انظر: الكتاب٢/٣٧٩، الإنصاف٢/٤٧٧، شرح الجمل لابن عصفور١/٢٤٢-٢٤٣.

(٢) انظر: الإنصاف٢/٤٧٧-٤٧٨.

(٣) النكت الحسان في شرح غاية الإحسان١٣٠.

(٤) انظر تفصيل ذلك في: شرح الجمل لابن عصفور١/٢٤٨-٢٤٩، الارتشاف٢/٦٦٤-٦٦٥، توضيح المقاصد ٣/٢٤٤-٢٤٦.

العطف على معمولي عاملين:

اختلف النحويون في العطف على معمولي عاملين، نحو: في الحجرةِ زيدٌ والبيتِ عمرو، وليس زيدٌ بقائمٍ ولا خارجٍ عمرٌو؛ وذلك على أقوال أهمها:

الأول: الجواز مطلقاً في المجرور وغيره، ونُسب إلى الأخفش[1]، وتابعه بعض المتأخرين[2].

الثاني: المنع مطلقاً سواء أكان أحد العاملين جاراً أم لا، وسواءً تقدم المجرور المعطوف أم تأخر، وهو قول الخليل[3]، وسيبويه[4]، والمبرد[5].

الثالث: الجواز إذا كان أحد العاملين جاراً، وتقدم المعطوف المجرور، نحو: في الدار زيد والحجرةِ عمرٌو، وهو مذهب الكسائي[6]، والفراء[7]، ونسب لعامة الكوفيين[8]. وتابعهم من الأندلسيين: ابن مضاء[9]، وابن طلحة[10].

الرابع: الجواز إذا كان العاملان مؤثرين لفظاً ومعنىً، نحو: كان زيد في الدار والحجرةِ عمرو، وإن زيدا في الدار وعمرا الحجرة، وإن زيدا في الدار والحجرة عمراً. وهو قول ابن الطراوة[11].

الخامس: الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين، نحو: إن في الدار زيدا والحجرة

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب٢/٦٥٩، المغني٦٣٢، همع الهوامع٣/١٩٠.

(٢) انظر: همع الهوامع٣/١٩٠ حيث ذكر أنه قول شيخه الكافيجي، كما ذكره الفارسي عن قوم من النحويين.

(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش٣/٢٧.

(٤) انظر: الكتاب١/٦٤وما بعدها، البسيط في شرح الجمل١/٣٥٣، شرح الكافية(ليبيا) ٢/٣٤٤وما بعدها، همع الهوامع٣/١٩٠.

(٥) انظر: المقتضب٤/١٩٥.

(٦) انظر: الارتشاف٢/٦٥٩، المساعد٢/٤٧١، المغني٦٣٢، همع الهوامع٣/١٩٠.

(٧) انظر: المراجع السابقة، ومعاني القرآن للفراء٣/٤٥.

(٨) انظر: شرح المفصل لابن يعيش٣/٢٧.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب٢/٦٥٩، همع الهوامع٣/١٩٠.

(١٠) انظر: ارتشاف الضرب٢/٦٥٩.

(١١) انظر: المرجع السابق٢/٦٦٠، همع الهوامع٣/١٩١، ابن الطراوة النحوي٢٨١ وما بعدها.

عمراً، ولا يجوز إن لم يتقدم فيهما، وإن تقدم في المعطوف، نحو: إن زيداً في الدار والحجرة عمراً، وهو قول الأعلم[1].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز العطف على معمولي عاملين بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[2]. حيث قرئت (آيات) الأولى منصوبة إجماعا على أنها اسم (إن)، وقرأ حمزة[3] والكسائي وغيرهما بنصب الثانية والثالثة، والجمهور بالرفع[4]. وقد استُدل بالقراءتين في (آيات) الثالثة على المسألة، أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء و(في)، وأما النصب فعلى نيابتها مناب (إن) و(في)[5].

٢- قول العرب: ما كل سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شحمةً[6]، حيث حمل على العطف على عاملين؛ وذلك أن بيضاء جر عطفاً على سوداء، والعامل فيها (كل)، وقوله: شحمة: منصوب عطفا على خبر (ما)[7].

---

(١) انظر: تحصيل عين الذهب ١/٤٣-٤٤، ارتشاف الضرب ٢/٦٥٩، همع الهوامع ٣/١٩١.

(٢) سورة الجاثية، الآيات [٣-٥].

(٣) أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الإمام، مولى آل عكرمة، أحد القراء السبعة، ولد سنة ٨٠هـ، وأدرك الصحابة بالسن، كان إماماً حجة قيماً بكتاب الله، حافظاً للحديث، قرأ عليه الكسائي وسليم بن عيسى وهما أجل أصحابه. توفي سنة ١٥٦هـ. (انظر: وفيات الأعيان ٢/٢١٦، سير أعلام النبلاء ٧/٩٠-٩٢، غاية النهاية ١/٢٦١-٢٦٣، معرفة القراء الكبار ١/١١١-١١٨).

(٤) انظر: السبعة ٥٩٤، الحجة ٦٥٨، النشر ٢/٣٧١، التيسير ١٩٨، الجامع لأحكام القرآن ١٦/١٥٧، البحر المحيط ٨/٤٤، الدر المصون ٩/٦٣٤، المغني ٦٣٣.

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة ١/١٤٦، البحر المحيط ٨/٤٤، الدر المصون ٩/٦٣٦، المغني ٦٣٣.

(٦) انظر: الأصول ٢/٧٠، شرح المفصل ٣/٢٧، شرح الكافية (ليبيا) ٢/٣٤٧.

(٧) انظر: شرح المفصل ٣/٢٧.

٣- قول الشاعر:

هَـوِّنْ عَلَـيْكَ فَـإِنَّ الأمـورَ ... بِكَـفِّ الإلَـهِ مَقاديـرُها
فَلَـيْسَ بِآتِـيكَ مَنْهِـيُّها ... ولا قاصِـرٍ عَـنْكَ مَأمورُهـا[1]

فعطف (قاصر) على المجرور بالباء (آتيك)، وعطف (مأمورها) على مرفوع (ليس) وهو (منهيها).

٤- قول الآخر:

فَلَـيْس بِمَعْـروفٍ لَـنا أن نَرُدَّها ... صِـحاحاً ولا مُسْتَنْكَرٍ أنْ تُعَقَّرا[2]

والقول فيه كالقول في البيت السابق.

٥- قول الآخر:

أَكُـلُّ امْـرِئٍ تَحسَـبينَ امْـرَأً ... ونَـاراً تَوَقَّـدُ بِاللَّـيْلِ نَـارا[3]

قال ابن يعيش عن هذا البيت: «وأبو الحسن يحمله على العطف على عاملين، فيخفض نارا بالعطف على امرئ المخفوض بكل، وينصب نارا بالعطف على الخبر. وهذا البيت من أوكد ما استشهد به أبو الحسن»[4].

٦- واستدلوا من القياس بقولهم: لما ناب حرف العطف مناب عامل واحد، فإنه يجوز أن ينوب مناب أزيد من ذلك[5].

---

(١) قائل البيتين الأعور الشني، انظر: الكتاب١/٦٤، المقتضب٤/١٩٦، الأصول ٢/٧٠،٢٠٠، أمالي ابن الحاجب٢/٦٧٩، المغني١/١٤٦، خزانة الأدب١٠/١٤٨.

(٢) قائله النابغة الجعدي، انظر: ديوانه٥٠، الكتاب١/٦٤، المقتضب٤/١٩٤،٢٠٠، جمهرة أشعار العرب٢/٧٨٥، شرح أبيات سيبويه١/٢٤١، الخزانة٧/١٨١.

(٣) قائله أبو دؤاد الإيادي، انظر: ديوانه٣٥٣، الكتاب١/٦٦، المحتسب١/٢٨١، الإنصاف ٢/٤٧٣، شرح المفصل٣/٢٦،٧٩،١٤٢، شرح الجمل لابن عصفور١/٢٥٧، شرح شواهد الإيضاح٢٩٩، الخزانة٤/٤١٧،٧/١٨٠.

(٤) شرح المفصل٣/٢٨٠.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٢٥٦.

كما قيل: «إن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج إلى النقل والسماع، وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه»[1].

أما من منع العطف على معمولي عاملين، فقد تمسك بما يأتي:

١- إن ذلك لم يسمع من كلام العرب، وهو خطأ في القياس، قال ابن السراج: «فالعطف على عاملين خطأ في القياس، غير مسموع من العرب، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك، ولو كان للذي أجاز العطف على عاملين أي شاهد عليه بلفظ غير مكرر، نحو: إن في الدار زيدا والمسجد عمرا، وعمرو غير زيد، لكان ذلك له شاهدا، على أنه إن حكى مثله حاكٍ ولم يوجد في كلام العرب شائعاً فلا ينبغي أن تقبله وتحمل كتاب الله عز وجل عليه»[2].

٢- إن العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمعدٍّ واحد، فلا يجوز؛ لأن حرفا واحداً لا يدل في حين واحد على أزيد من معنى واحد، بخاصة أن حرف العطف ضعيف، مما يمنع أن يكون بمنزلة عاملين مختلفين[3].

أما ما استدل به المجيزون فقد خرجه المانعون تخريجات عدة مختلفة عما ذهب إليه مخالفوهم؛ من ذلك:

(أ) إن آيات الجاثية السابقة تتخرج على أن تكون (آيات) المتأخرة توكيدا لـ(آيات) المتقدمة لا معطوفة عليها، فيكون المعطوف حينئذ واحدا فقط، وتكون الواو نابت مناب (في) خاصة[4].

---

(١) انظر: همع الهوامع٣/١٩٠حيث نسب السيوطي هذا الاستدلال لشيخه الكافيجي.

(٢) الأصول٢/٧٥. وانظر: شرح المفصل٣/٢٧، همع الهوامع٣/١٩٠.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٢٥٥، شرح التسهيل٣/٣٧٨، شرح الكافية(ليبيا) ٢/٣٤٦، همع الهوامع٣/١٩٠.

(٤) انظر: الأصول٢/٧٤-٧٥، المغني٦٣٣.

(ب) أن يُجعل الجر بعد العاطف في الآيات والأبيات السابقة بحرف محذوف مماثل لما تقدم «وحذف ما دل عليه دليل من حروف الجر وغيرها مجمع على جوازه، والحمل عليه أولى من العطف على عاملين، فإنه مختلف فيه، والأكثر على منعه، وموافقة الأكثر أولى»[1]. ويدل على أن (في) مقدرة في الآيات السابقة قراءة من قرأ: (وفي اختلاف) مصرِّحاً بـ(في)[2].

(جـ) قول العرب السابق: ما كل سوداء...، محمول على حذف المضاف، «فإن قيل حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل، وهو ضعيف، والعطف على عاملين ضعيف أيضا، فلم كان حمله على حذف الجار أولى من حمله على العطف على عاملين؟ قيل: لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم وله وجه من القياس... فكان حمله على ما له نظير أولى، وهو من قبيل أحسن القبيحين»[3].

الترجيح:

يظهر لي رجحان ما ذهب إليه الأعلم في هذه المسألة من إجازة العطف على معمولي عاملين بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين، نحو: إن في الدار زيدا والحجرة عمرا، وليس بقائم زيد ولا خارج عمرو؛ أما إذا لم يتقدم المجرور في المتعاطفين فإنه يمتنع العطف على معمولي عاملين؛ وذلك لما يأتي:

١ - الأمثلة المسموعة التي جاء فيها العطف على معمولي عاملين كانت على هذه الصفة، فلم يسمع إلا والمجرور مقدم في المتعاطفين[4].

---

(١) شرح التسهيل٣/٣٧٨، وانظر: المغني٦٣٣.

(٢) وهي قراءة ابن مسعود، انظر: معاني القرآن للفراء٣/٤٥، البحر المحيط٨/٤٣، الدر المصون٩/٦٣٦، المغني٦٣٣.

(٣) شرح المفصل٣/٢٧، وانظر: الكتاب١/٦٥-٦٦.

(٤) انظر: همع الهوامع٣/١٩١.

٢- تساوي الجملتين المعطوفتين إذا وردتا على هذه الصفة، يقول الأعلم: «إذا قلت: في الدار زيد والحجرة عمرو جرى آخر الكلام وأوله على سواء، من تقديم الخبرين على المخبر عنهما، واحتمل الكلام الحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف، ولاتصال المحذوف بحرف العطف القائم مقامه في الاتصال بالمجرور، فلم يبق في الكلام إزالة شيء عن موقعه لوقوع الرتبة منه»(١).

٣- من منع العطف على معمولي عاملين تكلف تأويلات لا تخلو من بعد، ومما لا شك فيه أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى ذلك.

ولعل مما يستأنس في هذا الموضع ما ذكره ابن هشام في قوله: «...وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو»(٢).

العطف بـ(بل):

معنى (بل) في كلام العرب الإضراب، فإن تلا (بل) جملة، فإنها تكون عندئذ حرف ابتداء، نحو قول الله -تعالى-: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾(٣)، أما إذا تلاها مفرد، فهي عاطفة(٤).

واختلف النحويون في شروط العطف بـ(بل)، والمواضع التي تكون فيها عاطفة؛ وذلك على قولين:

الأول: اشترط الكوفيون للعطف بـ(بل) إذا وقع بعدها مفرد، أن تكون بعد

---

(١) تحصيل عين الذهب ١/ ٤٣-٤٤. وانظر: همع الهوامع ٣/ ١٩١، ابن الطراوة النحوي ٢٨٦.

(٢) مغني اللبيب ٦٣٤.

(٣) سورة الأنبياء، الآية [٢٦].

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٣٩، رصف المباني ٢٣٠-٢٣٢، المغني ١٥١-١٥٣.

نفي أو ما جرى مجراه، نحو: ما رأيت عمراً بل زيداً، ولا تكرم عمراً بل زيداً[1]، وتابعهم من الأندلسيين: أبو جعفر بن صابر[2]، وأبو حيان[3].

الثاني: أجاز البصريون العطف بـ(بل) مطلقا، سواءً سبقت بنفي وما جرى مجراه أم بإيجاب[4].

الأدلة والمناقشة:

لم يذكر من أجاز العطف بـ(بل) مطلقاً، سواءً سبقت بنفي أم إيجاب أدلة مسموعة عن العرب ورد فيها العطف بـ(بل) بعد إيجاب في حدود ما اطلعت عليه،

---

(١) انظر: الصاحبي٢٠٨، ارتشاف الضرب٢/٦٤٤، تذكرة النحاة٢/٤٣٥، التذييل والتكميل٤/١٦٩ب، الجنى الداني٢٥٤، المغني١٥٣، همع الهوامع٣/١٨٠، الموفي١٥٤. هؤلاء جميعا نسبوا هذا القول للكوفيين، لكن الأنباري نقل في الإنصاف٢/٤٨٤ أن الكوفيين يجيزون العطف بـ(بل) بعد الإيجاب. وقال الرضي في شرح الكافية٢/٣٧٨: «ونقل صاحب المغني عن الكوفيين أنهم لا يجيزون العطف بـ(بل) بعد الإيجاب، والظاهر أنه وهم من الناقل، فإنهم يجوزون عطف المفرد بـ(لكن) بعد الموجب حملا على (بل)، كما نقل عنهم ابن الأنباري والأندلسي، فكيف يمنعون هذا؟». أما السيوطي فبعد روايته لمنع الكوفيين العطف بـ(بل) بعد الإيجاب، ذكر في مبحث (لكن) أن الكوفيين يجيزون العطف بها بعد الإيجاب حملاً لها على (بل) لأنها مثلها في المعنى (انظر: الهمع٣/١٨٥).

والذي يظهر لي أن المسألة محتملة لأحد أمرين: إما أن يكون الأنباري واهما في نسبته إجازة الكوفيين العطف بـ(بل) بعد الإيجاب، أو أن يكون ما نسب للكوفيين هو في الحقيقة رأي لهشام بن معاوية فقط، ثم عُمِّم خطأً على الكوفيين جميعهم؛ وتخصيص هشام لأنه ينسب إليه في كثير من المراجع قوله: محال: ضربت عبدالله بل إياك، كما سيأتي.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب٢/٦٤٤، همع الهوامع٣/١٨٠. وابن صابر هو أبو جعفر أحمد بن صابر النحوي، قرأ عليه أبو جعفر بن الزبير. وعُرف بمذهبه إلى أن للكلمة قسماً رابعاً، سماه الخالفة. (انظر: بغية الوعاة١/٣١١).

(٣) انظر: المرجعين السابقين، والتذييل والتكميل٤/١٦٩ب.

(٤) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، والكتاب١/٤٣٥-٤٣٦.

والأمثلة التي يذكرونها في ذلك من تلك الأمثلة التي يوردها النحويون للتوضيح، كما فعل سيبويه حينما قال: «ومنه أيضا: مررت برجل صالح بل طالح، وما مررت برجل كريم بل لئيم، أبدلت الصفة الآخرة من الصفة الأولى وأشركتْ بينهما (بل) في الإجراء على المنعوت. وكذلك: مررت برجل صالح بل طالح، ولكنه يجيء على النسيان أو الغلط، فيتدارك كلامه؛ لأنه ابتدأ بواجب»[1].

أما الكوفيون فدليلهم لما ذهبوا إليه من منع مجيء (بل) عاطفة بعد إيجاب، هو عدم ورود ذلك عن العرب؛ لذلك قال هشام بن معاوية: ومحال ضربت عبدالله بل إياك[2].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون؛ فلا يجوز العطف بـ(بل) بعد الإيجاب؛ وذلك لعدم السماع عن العرب، يقول أبو حيان: «وكون الكوفيين وهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ كلام العرب، يذهبون إلى أن (بل) لا تجيء إلا بعد نفي أو ما جرى مجراه، ولا تجيء بعد إيجاب، دليل على عدم سماعه من العرب أو على قلة سماعه»[3].

---

(١) الكتاب١/٤٣٤.

(٢) انظر: الصاحبي٢٠٨، الارتشاف٢/٦٤٤، المغني١٥٣، همع الهوامع٣/١٨٠.

(٣) ارتشاف الضرب٢/٦٤٤، التذييل والتكميل٤/١٧٠أ، همع الهوامع٣/١٨٠. وقد ذكر ابن هشام الحجة نفسها لكن دون أن ينسبها لأبي حيان (انظر: المغني١٥٣).

باب عطف البيان

جريان عطف البيان على النكرة:

العطف ضربان: عطف نسق، وعطف بيان. وهذا الأخير هو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور متبوعه.

واختلف النحويون في مجيء عطف البيان نكرة تابعاً لنكرة؛ وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون مجيء عطف البيان نكرة تابعاً لنكرة[(١)]، وتابعهم من الأندلسيين: ابن عصفور[(٢)]، وابن مالك[(٣)].

الثاني: ذهب البصريون إلى التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان، ومنعوا جريانه على النكرة، وقالوا: لا يجري إلا في المعارف[(٤)].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز جريان عطف البيان على النكرة بما يلي:

١-قول الله -تعالى-: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾[(٥)]، حيث قرئت بتنوين (كفارة)[(٦)]، فيكون (طعام مساكين) عطف بيان لـ(كفارة).

---

(١) انظر: شرح التسهيل٣/٣٢٦، ارتشاف الضرب٢/٦٠٥، المساعد٢/٤٢٣-٤٢٤، أوضح المسالك٣/٣٤٨، توضيح المقاصد والمسالك٣/١٨٦، همع الهوامع٣/١٣٢، التصريح على التوضيح٢/١٣١.

(٢) انظر: شرح الجمل١/٢٩٤، ارتشاف الضرب٢/٦٠٥، همع الهومع٣/١٣٢، التصريح على التوضيح٢/١٣١.

(٣) انظر: شرح التسهيل٣/٣٢٦، الارتشاف٢/٦٠٥، المساعد٢/٤٢٣-٤٢٤، توضيح المقاصد والمسالك٣/١٨٦.

(٤) انظر: المراجع في الهوامش السابقة.

(٥) سورة المائدة، الآية [٩٥].

(٦) انظر: قرأ نافع وابن عامر بإضافة (كفارة) لما بعدها، والباقون بتنوينها ورفع ما بعدها. انظر: السبعة٢٤٨، الكشف١/٤١٨، البحر المحيط٤/٣٦٧، الدر المصون٤/٤٢٤-٤٢٥.

٢- قول الله -تعالى-: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٖ صَدِيدٖ﴾[1]، فـ(صديد) عطف بيان لـ(ماء)[2].

٣- قول الله -تعالى-: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ﴾[3]، قالوا: إن (زيتونة) عطف بيان لـ(شجرة)[4].

أما من منع جريان عطف البيان على النكرة، فاحتج بأن البيان بيانٌ كاسمه، والغرض من عطف البيان تبيين الاسم المتبوع وإيضاحه، والنكرة لا يصح أن يبيّن بها غيرُها؛ لأنها مجهولة، ولا يبيَّنُ مجهولٌ بمجهولٍ[5].

ومن ثم خُرِّجت النصوص السابقة على البدلية - بدل كل من كل- لا على العطف، قال السمين الحلبي - بعد أن أورد النصوص السابقة-: «والبدل فيهما محتمل فلا حجة له، والبدل قد يجيء للبيان»[6].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز جريان عطف البيان على النكرة كما يجري على المعرفة؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة السابقة المحتملة بوضوح لأن تُخرَّج على عطف البيان.

٢- إن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض، والأخص يبين غير الأخص، فإذا كانت النكرة أخص مما جرت عليه، أفادته تبييناً، وإن لم تصيره

---

(١) سورة إبراهيم، الآية [١٦].

(٢) انظر: الدر المصون٧/٨٠، المساعد٢/٤٢٤، همع الهوامع٣/١٣٢، التصريح على التوضيح٢/١٣١.

(٣) سورة النور، الآية [٣٥].

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٢٩٤، الدر المصون٨/٤٠٨، المساعد٢/٤٢٤، همع الهوامع٣/١٣٢.

(٥) انظر: همع الهوامع٣/١٣٢، التصريح على التوضيح٢/١٣١.

(٦) الدر المصون٤٢٥. وانظر: المرجعين السابقين.

معرفة، وهذا القدر كافٍ في تسميته عطف بيان[1].

٣- إذا كانت الحاجة داعيةً إليه في المعرفتين، فهي في النكرتين أشد؛ لأن النكرة يلزمها الإبهام، فهي أحوج إلى ما يبينها من المعرفة، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل[2].

---

(١) انظر: همع الهوامع٣/١٣٢، التصريح على التوضيح٢/١٣١.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك٣/٣٢٦.

باب القسم

الاختلاف في الجواب إذا توالى قسم وشرط:

إذا اجتمع شرط وقسم وتقدم عليهما ذو خبر، فإنه يجوز عند النحويين جعل الجواب للشرط مع تأخره[1].

واختُلف في الجواب إذا اجتمعا دون أن يتقدم عليهما ما يطلب خبراً؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الفراء من الكوفيين إلى إجازة أن يغني جواب الشرط المتأخر عن القسم عن جواب القسم المتقدم على الشرط، فيجوز على قوله أن يقال: والله إن قام زيد يقمْ عمرو[2]، وتابعه على ذلك ابن مالك[3].

الثاني: ذهب جمهور النحويين إلى أنه إذا اجتمع القسم مع الشرط فإن الجواب يبنى على الأول منهما، ويحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه، ومنعوا ما أجازه الفراء ومن وافقه[4].

الأدلة والمناقشة:

استدل الفراء ومن وافقه لمذهبهم بما يأتي:

١- قول الشاعر:

لَـــئِنْ كَـــانَ مَا حُدِّثْتُه اليَوْمَ صَادِقاً ... أَصُمْ في نهارِ القَيْظِ لِلشَّمْسِ بادِيًا[5]

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٥٢٩، شرح التسهيل٣/٢١٥-٢١٦، ارتشاف الضرب٢/٤٩٠، همع الهوامع(ت شمس الدين)٢/٤٠٤.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء١/٦٥-٢، ٦٩/١٣٠-١٣١، ارتشاف الضرب٢/٤٩٠، المساعد ٢/٣٢٥، همع الهوامع٢/٤٠٤، التصريح على التوضيح٢/٢٥٤، خزانة الأدب١١/٣٢٩وما بعدها.

(٣) انظر: شرح التسهيل٣/٢١٥-٢١٦، وانظر: المراجع السابقة عدا معاني القرآن.

(٤) انظر: المراجع السابقة.

(٥) قائله امرأة من عقيل، انظر: معاني القرآن للفراء١/٢، ٦٧/١٣٠، شرح الكافية للرضي ٢/٣٩٢، أوضح المسالك٤/٢١٩، المغني٣١٢، لسان العرب١٢/١٦٤(ختم)، المقاصد النحوية ٤/٤٣٨، همع الهوامع٢/٤٠٤، التصريح على التوضيح٢/٢٥٤، خزانة الأدب١١/٣٢٨.

حيث أجيب بالفعل المجزوم (أصمْ)، مع وجود اللام الموطئة للقسم، وهي متقدمة على الشرط، مما يدل على أن الجواب للشرط مع أنه متأخر.

٢- قول الآخر:

لَئِنْ مُنِيتَ بِنا عَنْ غِبِّ مَعْرَكةٍ ... لا تُلْفِنا عَنْ دِماءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ(١)

فاللام في (لئن) موطئة للقسم، وقوله: (لا تلفنا) جواب الشرط دون القسم، بدليل الجزم، ولو كان جوابا للقسم لقال: لا تلفينا.

٣- قول الشاعر:

لَئِنْ كَانَتِ الدُّنْيا عَلَى مَا أَرَى ... تَبارِيحَ مِنْ لَيْلَى فَلَلْموتُ أَرْوَحُ(٢)

حيث اقترنت جملة الجواب بالفاء، مما يدل على أنها جواب للشرط لا للقسم.

٤- قول الآخر:

حَلَفْتُ لَهُ إنْ تُدْلِجِ اللَّيْلَ لا يزلْ ... أمامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيوتِيَ سَائِرُ(٣)

حيث جزم (لا يزل) على أنه جواب للشرط المتأخر عن القسم.

أما جمهور النحويين فقد أوجبوا أن يكون الجواب للقسم إذا تقدم على الشرط، نحو قول الله -تعالى-: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾(٤). ومن ثم لجأوا إلى تخريج النصوص السابقة وغيرها مما استدل به الفراء ومن وافقه لمذهبهم، على أوجه مخالفة لهم؛ ومن هذه التخريجات:

---

(١) قائله الأعشى، انظر: تخريج البيت ص٣٥٩.

(٢) قائله ذو الرمة، انظر: ديوانه١٢١٢، الكامل٤٢١، الأغاني٥/٢٩٣، شرح التسهيل ٣/٢١٦، المساعد٢/٣٢٥، المغني٣١١، شرح شواهد المغني٦٠٩، خزانة الأدب١١/٣٢٨.

(٣) لا يعرف قائله، انظر: معاني القرآن للفراء ١/٦٩، شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٩، شرح الكافية للرضي ٢/٣٩٢، خزانة الأدب١١/٣٤١. ومعنى أدلج: سار الليل كله، وأراد بالبيت: جماعة من أقاربه أو أهله يسيرون أمام المخاطب يحرسونه.

(٤) سورة النور، الآية [٥٣].

١- إن اللام في الأبيات الثلاث الأولى ليست موطّئة للقسم، بل هي زائدة[1].

٢- إن إغناء جواب الشرط المتأخر عن القسم المتقدم هو من باب الضرورة[2].

٣- إن الجواز مقصور على الشعر وهو قليل[3].

٤- إن الشاعر بنى على الشرط دون القسم في البيت الرابع السابق؛ لأنه جعل (حلفت) غير مضمن معنى القسم، بل هو خبر محض، ولو ضمنه القسم لبنى (لا يزال) عليه لتقدمه، فكأنه قال: حلفت، وتم الكلام، ثم أراد أن يبين بعد ذلك ما الذي حلف عليه[4].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الرضي من إجازته للمسألة بقلة في الشعر، يقول: «ويجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط وإلغاء القسم مع تصدره»[5]؛ والذي دعاني إلى هذا الترجيح ما يأتي:

١- الشواهد الشعرية السابقة وما شاكلها، وقد أغنى فيها جواب الشرط عن جواب القسم مع تأخر الشرط.

٢- إن المانعين لم يذكروا دليلاً على امتناع ما أجازه الفراء ومن وافقه، بل عمدوا إلى الأدلة المسموعة لهذا الحكم فأخرجوها عن ظاهرها بغير موجب، وحكموا بزيادة اللام مع إمكان القول بعدم الزيادة، والوقوف على ظاهر ما ورد عن العرب أولى[6].

---

(١) انظر: المغني ٣١١-٣١٢، خزانة الأدب ١١/٣٢٧-٣٢٨.

(٢) انظر: التصريح على التوضيح ٢/٢٥٤، خزانة الأدب ١١/٣٢٨ وما بعدها.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٣٩٢، خزانة الأدب ١١/٣٢٧ وما بعدها.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٩، خزانة الأدب ١١/٣٤١.

(٥) شرح الكافيه ٢/٣٩٢، ومن الغريب أن ينسب البغدادي للرضي القول بأن هذا الأمر من الضرورة (انظر: الخزانة ١١/٣٤١، ٣٢٨)، وبخاصة أنه نسب له قبل ذلك وبعده القول الصحيح الذي أشرت إليه في النقل.

(٦) انظر: خزانة الأدب ١١/٣٣٢-٣٣٣.

٣- إن البيت الأخير السابق لا يتأتى فيه القول بزيادة اللام، إضافة إلى أن ما خرجه عليه المانعون لا يخفى ما فيه من تعسف.

٤- إن القسم ضعيف في نفسه؛ فهو أكثر إلغاءً من الشرط؛ لأنه أكثر دوراناً في الكلام، وأيضا تأثيره في الأصل في معنى الجواب أقل من تأثير الشرط في جوابه؛ ولذلك فليس من المستغرب أن يرجح الشرط - وإن تأخر- فيعتبر لأجل كونه أقرب إلى الجواب(١).

حال المضارع المثبت الدال على المستقبل في جواب القسم:

إذا صُدرت الجملة المجاب بها القسم بفعل مضارع وكان مثبتا، فإما أن يراد به الاستقبال أو يراد به الحال. فإن أريد به الحال قرن باللام ولم يؤكد بالنون. وإن أريد بالمضارع المثبت الاستقبال وقرن به حرف التنفيس أو قدم عليه معموله، امتنع أيضا توكيده بالنون، ولزم جعلُ اللام مقارنةً بحرف التنفيس أو للمعمول المتقدم(٢).

واختلف في المضارع المثبت إذا أريد به الاستقبال وخلا من حرف تنفيس وتقديم معمول؛ وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون تعاقب اللام والنون في الفعل نحو: والله ليقوم زيد غدا، والله يقومنّ زيد(٣)، وتابعهم الفارسي(٤)، وابن مالك(٥)، وذهب ابن عصفور إلى أن

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي٢/٣٩٢-٣٩٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل٣/٢٠٧-٢٠٨، المساعد٢/٣١٥-٣١٧.

(٣) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨٦٥، شرح الكافية للرضي٢/٣٣٩، ارتشاف الضرب٢/٤٨٦، المساعد٢/٣١٨، همع الهوامع (ت شمس الدين) ٢/٤٠٠.

(٤) انظر: التذكرة، شرح الكافية للرضي٢/٣٣٩، الارتشاف٢/٤٨٦، المساعد٢/٣١٨، همع الهوامع٢/٤٠٠.

(٥) انظر: شرح التسهيل٣/٢٠٩-٢١٠، المساعد٢/٣١٧-٣١٨.

ذلك قليل جدا بابه الشعر[1].

الثاني: ذهب البصريون إلى إيجاب اللام ونون التوكيد خفيفة أو شديدة، نحو: والله ليقومنّ زيد غدا[2]. وأشار أبو حيان إلى أن ابن هشام الخضراوي وَهِم فادعى الإجماع على منع التعاقب[3].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز تعاقب اللام والنون في الفعل بما يأتي:

١- قول الرسول -ﷺ-: **(لَيَردُ عليّ أقوامٌ أعرفهم ويعرفوني)**[4]، حيث أفردت اللام والاستقبال مراد، مع عدم حرف تنفيس وتقدم معمول.

٢- قول الشاعر:

وَقَتِيلِ مُرَّةَ أثْأرَنَّ فإنَّه ... فَرْغٌ وإنَّ أخَاهُمُ لَم يُقْصَدِ[5]

حيث خلا الفعل المضارع (اثأرن) من اللام استغناء بالنون التي للتوكيد.

---

(١) انظر: شرح الجمل١/٥٢٨.

(٢) انظر: المراجع في الهامش الثاني السابق، والكتاب٣/١٠٤-١٠٧، المقتضب٢/٣٣٣، ٣/١١، التذييل والتكميل٤/٦٠ب، وخزانة الأدب١٠/٦٠وما بعدها.

(٣) انظر: همع الهوامع (ت شمس الدين)٢/٤٠٠.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب: الفتن، باب: ما جاء في قول الله -تعالى-: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ ٨/٨٧ (دار الطباعة العامرة)، وأخرجه مسلم، كتاب: الفضائل.

(٥) قائله: عامر بن الطفيل، انظر: ديوانه٥٦، الأصنعيات٢١٦، المفضليات٣٦٤، شرح الحماسة للمرزوقي٢/٥٥٨، أمالي ابن الشجري١/٣٦٩، ٢/٢٢١، شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٨٦٥، شرح التسهيل٣/٢١٠، شرح الكافية٢/٣٣٩، المغني٨٤٥، شرح شواهد المغني٢/٩٣٥، خزانة الأدب٣/١٠، ٧٩/٦٠، شرح أبيات المغني٨/٣. وقتيل مرة: أخو عامر بن الطفيل الحكم بن الطفيل، ومرة: أبو قبيلة، وفرع: الرأس العالي الشرف، لم يقصد: لم يقتل.

٣- قول الآخر:

تَــأَلَّى ابْــنُ أَوْسٍ حَلْفَــةً لَــيَرُدُّنِي   عَلَــى نِسْــوَةٍ كَــأَنَّهُنَّ مَفَــائِدُ(١)

حيث استغنى بلام التوكيد في (لَيردُّني) عن النون، وهو ظاهر.

٤- قول الشاعر:

فَـــلا وَأَبِي لَنَأْتِـــيَهَا جَمِـــيعاً   وَلَـــوْ كَانَـــتْ بِهـــا عَرَبٌ وَرُومُ(٢)

والشاهد: استغناؤه باللام عن النون في (لَنأتيها).

أما البصريون فقد أوجبوا اللام ونون التوكيد خفيفة أو شديدة، نحو قول الله - تعالى: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾(٣)، وقد أوجبوا الجمع بين اللام والنون؛ لأن اللام تدخل لتحقيق المحلوف عليه، ولزمت النون في آخر الفعل ليفصل بها بين فعل الحال والاستقبال؛ فهي دليل الاستقبال(٤).

ومن ثم رد البصريون أدلة المجيزين للتعاقب، وخرجوها على أنها من باب الضرورة(٥).

---

(١) قائله زيد الفوارس، انظر: الحماسة ٢٨٨/١، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٥٧/٢، شرح المقدمة الجزولية ٨٦٥/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٨/١، الضرائر ١٥٧، شرح التسهيل ٢٠٩/٣، شرح الكافية للرضي ٣٣٩/٢، رصف المباني ٣١٤، خزانة الادب ١٠/ ٦٥، الدرر اللوامع ٤٦/٢. وتألى: من الألية: وهي اليمين، وابن أوس: هو قيس بن أوس بن حارثة قتله زيد الفوارس، ومفائد: جمع مفأد وهي المسعر والسفود.

(٢) قائله عبدالله بن رواحة -رضي الله عنه-، انظر: ديوانه ١٠٣، شرح التسهيل ٢٠٩/٣، شرح الكافية الشافية ٨٥٣/٢، المغني ٨٤١، المساعد ٣١٥/٢، لسان العرب ٢٢١/١ (أوب)، شرح شواهد المغني ٩٣٢/٢.

(٣) سورة التغابن، الآية [٧].

(٤) انظر: اللامات ١١٤، رصف المباني ٣١٣.

(٥) انظر: شرح الكافية ٣٣٩/٢، الارتشاف ٤٨٦/٢، المغني ٨٤١، رصف المباني ٣١٤، همع الهوامع (ت شمس الدسن) ٤٠٠/٢، خزانة الأدب ٦١/١٠.

الترجيح:

يظهر لي جواز التعاقب بين النون واللام في الفعل المثبت المراد به الاستقبال الواقع في جواب القسم ؛ وذلك لما يأتي:

١- مجيء ذلك في شواهد عدة، منها تلك التي وردت عند الحديث عن أدلة المجيزين.

٢- كما يفصل بين فعل الحال والاستقبال بالنون، يجوز كذلك الفصل بينهما بقرائن أخرى، منها سياق الكلام كما في الحديث السابق الذي أورده المجيزون ؛ لذلك جاز حذف النون والاقتصار على اللام فقط.

٣- إن القول بأنه لم يأت في الكلام نحو: والله ليقوم زيد، مردود بالحديث السابق وما شاكله.

٤- أما اللام فلا محذور في الاستغناء عنها ؛ لأن النون دليل عليها، يقول المالقي -متحدثا عن اللام-: «...فإنها غير لازمة لأنها في الحقيقة لام الابتداء، لأنها لا تدخل في موضع لا تصلح فيه (إنّ) المكسورة، ولام الابتداء لا تلزم في الابتداء فلا تلزم في الجواب، فهذا وجه. ووجه آخر أنه قد حصل التوكيد لجملة القسم فلا ضرورة إلى توكيد غيره إلا مبالغة خاصة»[1].

القسم على فعل الحال:

اختلف النحويون في الجملة المجاب بها القسم، هل تكون جملة فعلية مصدرة بفعل مضارع مراد به الحال، أم لا ؛ وذلك على أقوال:

الأول: ذهب بعض النحويين إلى عدم إجازة القسم على الحال، ونسب ذلك إلى المبرد[2].

---

(١) رصف المباني ٣١٤.

(٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٣٣٩، المساعد ٢/٣١٦، وفي المقتضب ما يوحي بذلك حيث يقول المبرد: «...فإنما ذلك لأن القسم لا يقع إلا على ما لم يقع من الأفعال» (المقتضب ٢/٣٣٣).

الثاني: أجاز الكوفيون القسم على الفعل المضارع الدال على الحال على لفظه، فيؤكد عندهم حينئذ باللام، نحو قولهم: والله ليفعل زيد الآن[1]. وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك[2]، وأبو حيان[3].

الثالث: لا يجوز الإقسام على الفعل المضارع الدال على الحال على لفظه، وإنما يبنى من الفعل اسم فاعل وتصيره خبرا لمبتدأ ثم تقسم على الجملة الاسمية، فتقول: والله إن زيدا لقائم، وينسب هذا القول إلى البصريين[4]، واختاره ابن عصفور[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل من لم يجوّز الإقسام على فعل الحال بأن مشاهدته تغني عن أن يقْسَم عليه، فهو متحقق الوجود فلا يحتاج إلى تأكيد بالقسم[6].

أما من أجاز القسم على الفعل المضارع على لفظه بتوكيده باللام، فقد استدل بما يأتي:

١- قول الله -تعالى-: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[7]، حيث قرئت: لأقسم بيوم القيامة، بغير مد[8].

---

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم٦٢١، حاشية الصبان على الأشموني٣/٢١٥-٢١٦، خزانة الأدب١٠/٦٨.

(٢) انظر: شرح التسهيل٣/٢٠٨، المساعد٢/٣١٦.

(٣) انظر: البحر المحيط١٠/٩١.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم٦٢١، حاشية الصبان على الأشموني٣/٢١٥-٢١٦، خزانة الأدب١٠/٦٨.

(٥) انظر: شرح الجمل١/٥٢٨، البحر المحيط١٠/٩١.

(٦) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/٥٢٧-٥٢٨، شرح الكافية للرضي٢/٣٣٩، المساعد٢/٣١٦.

(٧) سورة القيامة، الآية [١].

(٨) وهي قراءة ابن كثير في رواية قنبل، وقيل: هي قراءة الحسن والأعرج والزهري وابن هرمز، انظر: معاني القرآن للفراء٣/٢٠٧، المحتسب٢/٣٤١، إعراب القراءات السبع وعللها٢/٤١٤، إعراب القرآن للنحاس٥/٧٧، الجامع لأحكام القرآن١٩/٦١.

٢- قول الشاعر:

لَـئِنْ تَكُ قَدْ ضاقَتْ عَلَيْكُم بُيُوتُكُم لَـيَعْلَمُ رَبِّـي أنَّ بَيْـتِيَ واسِـعُ(١)

حيث اكتفى المضارع الواقع جوابا للقسم (يعلم) باللام، وهو دال على الحال.

٣- قول الآخر:

يَميـناً لأبْغَـضُ كُـلَّ امْـرِئٍ يُزَخْـرِفُ قَـوْلاً وَلا يَفْعَـلُ(٢)

حيث جاء الفعل المضارع الواقع في جواب القسم مقرونا باللام، وهو دال على الحال.

٤- قول الآخر:

وَعَيْشِـكِ يـا سَـلْمى لأوقِنُ أنّني لِمـا شِئْتِ مُسْتحلٍ ولو أنّه القتلُ(٣)

الشاهد فيه: مجيء الفعل المضارع الدال على الحال في جواب القسم، مقترنا باللام.

أما البصريون الذين منعوا الإقسام على الفعل المضارع على لفظه، فحجتهم أن إدخال اللام على لفظ الفعل المضارع يؤدي إلى اللبس في بعض المواضع، يقول ابن عصفور: «وإنما لم يجز أن تبقي الفعل على لفظه وتدخل اللام؛ لأنك لو قلت: والله ليقوم زيد، لأدى ذلك إلى الالتباس في بعض المواضع، وذلك إذا قلت: إن زيدا والله ليقوم، لم تدر هل (يقوم) خبر (إن) أو جواب للقسم، ولا يجوز إدخال

(١) قائله الكميت بن عدي، انظر: معاني القرآن للفراء١/٦٦،٢/١٣١، شرح التسهيل ٣/٢٠٨، شرح الكافية٢/٣٣٩، شرح الألفية لابن الناظم٦٢١، البحر المحيط١٠/٩١، المساعد٢/٣١٦، التصريح على التوضيح٢/٢٥٤، المقاصد النحوية٤/٣٢٧، خزانة الأدب١٠/١١،٦٨/٤٢٩، ٣٣١.

(٢) لا يعرف قائله، انظر: شرح التسهيل٣/٢٠٨، شواهد التوضيح١٦٦، أوضح المسالك ٤/٩٥، التصريح على التوضيح٢/٢٠٣، المقاصد النحوية٤/٣٣٨، حاشية الصبان على الأشموني٣/٢١٥. ومعنى يزخرف: يزين.

(٣) لا يعرف قائله، انظر: شرح التسهيل٣/٢٠٨، شواهد التوضيح ١٦٦.

النون فارقة فتقول: إن زيدا والله ليقومن ؛ لأن النون تخلص للاستقبال»[1].

لذلك عمدوا إلى تصيير المضارع خبراً لمبتدأ محذوف، فتصير الجملة اسمية، فيقسم عليها[2]. أو أن يبنى من الفعل اسم فاعل، ثم تصيره خبراً لمبتدأ، ثم تقسم على الجملة الاسمية، فتقول: والله إن زيدا قائم، ووالله لزيد قائم[3].

وخرج البصريون ومن وافقهم أدلة الكوفيين على تقدير مبتدأ محذوف، فيكون التقدير في آية القيامة السابقة: فلأنا أقسم[4]، وكذلك الشأن مع بقية الشواهد.

كما ادعى بعضهم أن قراءة (لَأقسم) في آية القيامة لحن، يقول أبو جعفر النحاس - معقباً على القراءة نفسها-: «وهذا لحن عند الخليل وسيبويه، وإنما يقال بالنون: لأقومن»[5].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز مجيء الفعل المضارع الدال على الحال بلفظه جواباً للقسم، دون حاجة إلى تقدير ؛ وذلك لما يأتي:

١- للشواهد السابقة ومنها قراءة قرآنية، ولا عبرة لقول من لحّن هذه القراءة ؛ لأنها سنة متبعة، والواجب تصحيح العربية بالقراءة، لا تصحيح القراءة بالعربية.

٢- إن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى ذلك، ولا حاجة إلى الإضمار في هذه المسألة ؛ لأن الحال لا ينافي القسم كما اعترف به البصريون في الجملة الاسمية.

---

(١) شرح الجمل ١/٥٢٨.

(٢) انظر: البحر المحيط ١٠/٩١.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٨.

(٤) انظر: البحر المحيط ١٠/٩١، حاشية الصبان على الأشموني ٣/٢١٥.

(٥) إعراب القرآن ٥/٧٧.

٣- أما من منع القسم على فعل الحال بحجة أن مشاهدته أغنت عن أن يقسم عليه، فيرد قوله بأنه قد يعوق عن المشاهدة عائق فيحتاج إذ ذاك إلى القسم، نحو قولك: والله إن زيدا في حال قيام، لمن لا يدرك قيام زيد، فرب موجود غير مشاهد يصح إنكاره[1].

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١ /٥٢٨، شرح الكافية للرضي٢ /٢٣٩.

باب النداء

الخلاف في العامل في المنادى:

المنادى هو المدعوّ، وهو مستحق للنصب لفظاً إن كان معرباً قابلاً لحركات الإعراب، نحو: يا عبدَالله، وتقديراً إن كان مبنياً أو معرباً غير قابل لحركات الإعراب، كيا زيدُ، ويا فتى، ويا أخي[1].

واختلف النحويون في العامل في المنادى؛ وذلك على أقوال:

الأول: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن المنادى منصوب على أنه مفعول به لفعل واجب الحذف، فتقدير: يا عبدالله: أدعو عبدالله[2].

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن المنادى منصوب، والناصب له معنويّ، وهو القصد، فالمنادى مفعول من جهة المعنى فقط[3]، وتابعهم من الأندلسيين: ابن الطراوة[4]، كما تابعهم السهيلي الذي يقول: «والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره»[5].

الثالث: قيل إن الناصب للمنادى هو حرف النداء نفسه، والقائلون بذلك اختلفوا على مذاهب:

- فقيل: إن الناصب هو حرف النداء على سبيل النيابة والعوض عن الفعل،

---

(١) انظر: شرح التسهيل٣/٣٨٥، شرح الكافية للرضي١/١٣٢وما بعدها.

(٢) انظر: الكتاب ١/٢٩١، ٢/١٨٣، الأصول ١/٣٣٣، الإنصاف١/٣٢٦-٣٢٧، شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٨١، شرح الكافية١/١٣١، المساعد٢/٤٨٠، شرح ألفية ابن معط٢/١٠٣٤، همع الهوامع٢/٢٥.

(٣) انظر: شرح السيرافي على الكتاب(باب النداء)، التذييل والتكميل١/١٦، ابن الطراوة النحوي١٥٥.

(٤) انظر: المغني٤٨٨، ابن الطراوة النحوي١٥٥.

(٥) نتائج الفكر٧٧.

فيكون المنادى مشبهاً بالمفعول به لا مفعول به، ونسب ذلك إلى المبرد[1].

- وقيل: إن حرف النداء هو الناصب على أنه اسم من أسماء الفعل وليس حرفاً، ونسب ذلك إلى الفارسي[2].

- وقيل: إن الناصب هي حروف النداء على أنها أفعال[3].

الأدلة والمناقشة:

يقول سيبويه موضحاً رأيه في نصب المنادى بفعل محذوف وجوباً: «حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا، أريد عبدالله، فحذف (أريد)، وصارت (يا) بدلاً منها؛ لأنك إذا قلت: يا فلان، عُلم أنك تريده»[4].

ومما استدل به سيبويه وجمهور البصريين قول العرب: يا إياك. يقول سيبويه: «ومما يدلك على أنه ينتصب على الفعل وأن (يا) صارت بدلا من اللفظ بالفعل، قول العرب: يا إياك، إنما قلت: يا إياك أعني، ولكنهم حذفوا الفعل وصار (يا) و(أيا) بدلاً من اللفظ بالفعل»[5].

وقد لزم إضمار الفعل ولم يجز إظهاره لأسباب، منها: الاستغناء بظهور معناه. وقصد الإنشاء، حيث إن إظهار الفعل يوهم الإخبار. والتعويض منه بحرف النداء. كل ذلك مع كثرة الاستعمال. «وكل واحد من هذه الأسباب كاف في إيجاب لزوم

---

(١) انظر: شرح المفصل ١/١٢٧، شرح الكافية للرضي ١/١٣١-١٣٢، شرح ألفية ابن معط ٢/١٠٣٤. وفي المقتضب ما يخالف ذلك، حيث اتفق المبرد مع سيبويه في ناصب المنادى، وقد أشار محقق الكتاب إلى هذه المسألة. انظر: المقتضب ٤/٢٠٢.

(٢) انظر: شرح المفصل ١/١٢٧، شرح الكافية للرضي ١/١٣٢. ونسب له السيوطي القول بأن الناصب حرف النداء لنيابته عن الفعل. انظر: همع الهوامع ٢/٢٥.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/٢٦.

(٤) الكتاب ١/٢٩١. وانظر: ٢/١٨٢.

(٥) المرجع السابق ١/٢٩١. وانظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٨٢، المساعد ٢/٤٨٠.

الإضمار، ولا سيما قصد الإنشاء، فإن الاهتمام به في غاية الوكادة؛ لأن إظهار (أنادي) يوهم أن المتكلم مخبر بأنه سيوقع نداء، والغرض علم السامع بأنه منشئ له، والإضمار معين على ذلك، فكان واجباً. هذا مع كون الحرف كالعوض منه فلم يجمع بينهما، كما لم يجمع بين العوض والمعوض منه»[1].

أما من ذهب إلى أن ناصب المنادى عامل معنوي هو القصد إلى ذكره، فقد لخص السهيلي مذهبه بقوله: «والذي يظهر لي الآن أن (يا) تصويت بالمنادى، نحو: (جوتُ)، و(ها)، ونحو ذلك، والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره؛ لما تقدم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجرداً عن الإخبار عنه: إنه منصوب»[2].

كما احتج هؤلاء بفساد ما يؤول إليه قول من قال بتقدير عامل محذوف تقديره: أدعو؛ حيث إن ذلك يخرج الكلام من الإنشاء إلى الخبر، فالنداء إنشاء، وأدعو خبر، فبعُد ما قدروه[3].

واحتج من قال إن المنادى منصوب بحرف النداء نفسه، بأنه لما قامت (يا) مقام (أدعو) عملت عمله، والذي يدل على أنها قامت مقامه:

- إنها تدخلها الإمالة، والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل دون الحرف.

- إن لام الجر تتعلق بها، نحو: يا لَزيدٍ، فإن هذه اللام لام الاستغاثة، وهي حرف جر؛ فلو لم تكن (يا) قامت مقام الفعل لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف[4].

---

(١) شرح التسهيل٣/٣٨٥. وانظر: شرح المفصل١/١١٧، شرح ألفية ابن معط ٢/١٠٣٤-١٠٣٥، همع الهوامع ٢/٢٥.

(٢) نتائج الفكر٧٧. ومعنى (جوت): دعاء للإبل إلى الماء. و(ها): زجر للإبل ودعاء لها، يقال: هاهيت بالإبل، إذا دعوتها.

(٣) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٨٢-٢٨٣، المغني ٤٨٨، ابن الطراوة النحوي ١٥٥.

(٤) انظر: الإنصاف١/٣٢٦-٣٢٧، شرح الكافية١/١٣٢، شرح ألفية ابن معط٢/١٠٣٥.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين من أن النداء منصوب بفعل واجب الحذف؛ وذلك لما يأتي:

١- مما يدل على أن حرف النداء ليس بعامل وجود العمل في الاسم دونه، نحو: صاحبَ زيد أقبل، ولو كان حرف النداء عاملاً لما جاز حذفه وبقاء العمل(١).

٢- كما رد قول من نسب العمل لحرف النداء بأن الحروف لا تعمل بما فيها من معاني الأفعال خاصة، إذ ليس حرف معنى يخلو من معنى الفعل، فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها، وليست تعمل كلها، وإنما يعمل منها ما توافرت فيه أشباه الفعل، وتلك الأشباه ليست موجودة في (يا)(٢).

٣- ومما يدل على أن العمل ليس لحرف النداء أن العرب قالت: يا إياك، ولم تقل: ياك، ولو كانت عاملة لأمكن اتصال المعمول بعامله، وأن يقال: ياك(٣).

٤- أما الإمالة فلا توجب لـ(يا) عملاً، بدليل إمالة (بلى) مع عدم عملها. والجار والمجرور في: يا لعمرو، متعلق بالفعل المقدر وليس بحرف النداء(٤).

٥- إن تقدير (أدعو) لا يخرج التركيب عن معنى الإنشاء، إذ مثله مثل: أعتقت وبعت، التي في ظاهرها الخبر ومعناها الإنشاء. وقد أطال أبو علي الشلوبين في بيان وجه الإنشاء في هذا التركيب(٥).

---

(١) انظر: نتائج الفكر٧٧-٧٨، همع الهوامع٢/٢٦.

(٢) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٨٢.

(٣) انظر: المرجع السابق، همع الهوامع٢/٢٦.

(٤) انظر: شرح ألفية ابن معط٢/١٠٣٥.

(٥) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير١/٢٨٢-٢٨٤، المساعد٢/٤٨٠.

(آ) من حروف النداء:

حروف النداء عند سيبويه وجمهور البصريين خمسة، هي: (يا) وهي أم الباب، أيا، هيا، أي، والألف[1].

وزاد الكوفيون من هذه الحروف (آ) بالمد، وهي عندهم للبعيد[2]، وتابعهم من الأندلسيين: ابن عصفور[3]، وابن مالك[4]، وأبو حيان[5].

الأدلة والمناقشة:

لم يذكر سيبويه (آ) من حروف النداء، واقتصر على ذكر الأحرف الخمسة فقط، يقول: «فأما الاسم غير المندوب فيُنَبه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهيا، وأيْ، وبالألف»[6]، فلم يذكر (آ) الممدودة، والظاهر أنه لم يسمع ذلك ممن يثق بهم من العرب.

أما الكوفيون فيقول عنهم ابن مالك: «ولم يذكر مع حروف النداء (آ) و(آي) بالمد إلا الكوفيون، رووها عن العرب الذين يثقون بعربيتهم»[7].

---

(١) انظر: الكتاب٢/٢٢٩، المقتضب٤/٢٣٣، الأصول١/٣٢٩، شرح المفصل٨/١١٨، المغني٢٩، شرح ألفية ابن معط٢/١٠٣٣.

(٢) انظر: شرح التسهيل٣/٣٨٦، ارتشاف الضرب٣/١١٧، توضيح المقاصد والمسالك ٣/٢٦٩، الجنى الداني٢٤٩، المساعد٢/٤٨٢، همع الهوامع٢/٢٨.

(٣) انظر: شرح الجمل٢/٨٢، المقرب١/١٧٥. وقد جعل ابن عصفور (آ) للقريب كالهمزة.

(٤) انظر: شرح التسهيل٣/٣٨٦، شرح عمدة الحافظ١/١٧٤.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب٣/١١٧.

(٦) الكتاب٢/٢٢٩. وانظر: المقتضب٤/٢٣٣.

(٧) شرح التسهيل٣/٣٨٦. على أن حصر ابن مالك للقائلين بأن (آ) للنداء في الكوفيين فقط غير صحيح؛ فقد ذكر ذلك أيضا الأخفش. انظر: شرح الجمل٢/٨٢، الارتشاف٣/١١٧، توضيح المقاصد والمسالك٣/٢٦٩، الجنى الداني٢٤٩، المساعد٢/٤٨٢.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما أثبته الكوفيون؛ لأن «رواية العدل مقبولة»[1]، و«زيادة الثقة مقبولة»[2]. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، بخاصة إذا كان هذا الحافظ ثقة، يعتد بروايته.

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٨٦. وانظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/٢٦٩.

(٢) شرح عمدة الحافظ ١/١٧٤.

باب الممنوع من الصرف

منع صرف المنصرف:

أجاز النحويون صرف ما لا ينصرف لتناسب أو ضرورة شعرية، لكنهم اختلفوا في منع صرف المنصرف؛ وذلك على أقوال:

الأول: جواز الأمر في الشعر، ومنعه في الاختيار، وعلى ذلك أكثر الكوفيين(١)، والفارسي(٢)، وتابعهم من الأندلسيين: ابن السِّيد البَطَلْيوسي(٣)، وابن مالك(٤)، وأبو حيان(٥).

الثاني: منع المسألة مطلقاً، في الشعر أو النثر، وهو قول أكثر البصريين(٦)، وتابعهم أبو موسى الحامض من الكوفيين(٧).

الثالث: ذهب أبو العباس ثعلب إلى إجازة المسألة مطلقاً في الاختيار(٨).

---

(١) انظر: الإنصاف٢/٤٩٣، ما يحتمل الشعر من الضرورة٤٦، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٦٦، ارتشاف الضرب١/٤٤٨، توضيح المقاصد والمسالك٤/١٧١، شرح ألفية ابن معط١/٤٤٢، همع الهوامع١/١٢٢، الخزانة ١/١٤٧.

(٢) انظر: المسائل البغداديات٤٥٠، الإنصاف٢/٤٩٣، الارتشاف١/٤٤٨.

(٣) انظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل٣٩١.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم٦٦١، توضيح المقاصد والمسالك٤/١٧١، همع الهوامع١ /١٢٢، يقول ابن مالك:

ولاضطرارٍ أو تناسبٍ صُرِفْ ... ذو المنعِ، والمصروفُ قد لا ينصرفْ

(٥) انظر: همع الهوامع١/١٢٢.

(٦) انظر: المقتضب٣/٣٥٤، شرح اللمع لابن برهان ٢/٤٧٧، أوضح المسالك ٤/١٣٧، التصريح على التوضيح ٢/٢٢٨. وانظر: المراجع في الهوامش السابقة.

(٧) انظر: الارتشاف١/٤٤٨، همع الهوامع١/١٢٢.

(٨) انظر: المرجعين السابقين، وأوضح المسالك ٤/١٣٧، وتوضيح المقاصد ٤/١٧١، والتصريح على التوضيح ٢/٢٢٨. والحامض هو أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد النحوي البغدادي، كان بارعاً في اللغة والنحو على مذهب الكوفيين، وكان في اللغة أبرع. أخذ النحو عن ثعلب وجلس موضعه بعد موته. روى عنه أبو عمر الزاهد وغلام نفطويه. صنف خلق الإنسان، والوحوش، النبات، المختصر في النحو. توفي سنة ٣٠٥هـ (انظر: طبقات الزبيدي ١٥٢-١٥٣، تاريخ بغداد٩/٦١، إنباه الرواة ٣/٢١، ١٤١، بغية الوعاة ١/٦٠١).

الرابع: ذهب السهيلي إلى إجازة المسألة في العلم خاصة، ومنعها فيما دونه[1].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز منع صرف المنصرف في الشعر بعدة أدلة من السماع والقياس؛

فمن الأدلة المسموعة:

١- قول الشاعر:

فَمَا كَانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٌ ... يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ[2]

فترك صرف (مرداس)، وهو منصرف أصلاً.

٢- قول الآخر:

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وشَدُّوا أَزْرَهُ ... بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلَ الأَبْطَالُ[3]

فترك صرف (حنين) وهو منصرف في الأصل، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾[4]، قال الأنباري: «ولم يُروَ عن أحد من القراء أنه لم يصرفه»[5].

٣- قول الآخر:

وقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا ... صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وعَنْ هِنْدِ[6]

---

(١) انظر: أمالي السهيلي ٢٦، الخزانة ١/١٤٨، ١٤٧.

(٢) قائله العباس بن مرداس السلمي، انظر: ديوانه ٨٣، الأصول ٣/٤٣٧، ما يحتمل الشعر ٤٧، الإنصاف ٢/٤٩٩، شرح المفصل ١/٦٨، شرح الجمل ٢/٥٦٦، شرح التسهيل ٣/٤٣٠.

(٣) قائله حسان بن ثابت ﷺ، انظر: ديوانه ٣٩٣، الإنصاف ٢/٤٩٤، لسان العرب (حنن) ١٣/١٣٣.

(٤) سورة التوبة، الآية [٢٥].

(٥) الإنصاف ٢/٤٩٤. إلا أن ابن عصفور قال: «وقد قرئ: ويوم حنينَ، بالفتح من غير تنوين» شرح الجمل ٢/٥٧٠.

(٦) قائله دوسر القريعي، انظر: الأصمعيات ١٥٠، مجالس ثعلب ١٧٦، الإنصاف ٢/٥٠٠، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٦٦، خزانة الأدب ١/١٤٩.

فلم يصرف (دوسر) وهو في الأصل منصرف.

٤- قول الآخر:

طَلَبَ الأزارِقَ بالكتائِبِ إذْ هَوَتْ ... بِشَبيبَ غائِلَةُ الثُّغُورِ غَدُورُ[1]

فترك صرف (شبيب) وهو في الأصل منصرف.

والأبيات من هذا النحو كثيرة.

أما من القياس، فقد قال من أجاز منع صرف المنصرف: إنه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قول الشاعر:

فَبَيْناهُ يَشْري رَحْلَهُ قال قائلٌ ... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ نَجيبُ[2]

حيث إن الأصل (فبينا هو) فحذف الواو. ولأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى؛ لأن الواو متحركة والتنوين ساكن، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك. ثم إن التنوين زائد، وقد يحذف في الوقف، والواو غير زائدة، ولا يجوز حذفها في الوقف[3].

أما من منع صرف المنصرف مطلقاً، فقد استدل بما يأتي:

١- إن الأصل في الأسماء الصرف، فلو أجيز ترك صرف المنصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل[4].

---

(١) قائله الأخطل، انظر: ديوانه١٩٧، الإنصاف٢/٤٩٣، أوضح المسالك٤/١٣٧، المقاصد النحوية٤/٣٦٢، التصريح على التوضيح٢/٢٢٨. وشبيب: هو شبيب بن يزيد رأس الخوارج الأزارقة، والكتائب: الجيوش، وهوت: من هوى به الأمر: أطمعه وغره، والغائلة: الشر، وغدور: فعول من الغدر.

(٢) نسب البيت للعجير السلولي، وقيل هو للمخلب الهلالي، انظر: كتاب القوافي للأخفش ٤٦، شعر العجير السلولي (مجلة المورد م٨، ع١، ٢٢٩)، الأصول٣/٤٣٩، الخصائص ١/٦٩، شرح أبيات سيبويه١/٣٣٢، الإنصاف٢/٥١٢، شرح المفصل١/٦٨، شرح شواهد الإيضاح٢٨٤، الخزانة١/١٥٠. والملاط: الجنب، ورخو الملاط: سهله.

(٣) انظر: الأصول٣/٤٣٩، الإنصاف٢/٥١٣.

(٤) انظر: الأصول٣/٤٣٩، ما يحتمل الشعر٤٧، خزانة الأدب١/١٥٠.

٢- لو أجيز ترك صرف المنصرف لأدى ذلك إلى أن يلتبس ما ينصرف مع ما لا ينصرف[١].

ومن ثمَّ رد المانعون الأدلة المسموعة التي استدل بها المجيزون بعدة أوجه، منها:

١- رد الروايات التي أوردها المجيزون للأبيات السابقة[٢]، فقالوا: إن الرواية الصحيحة للبيت الأول السابق:

يَفوقَان شَيْخي في مَجْمَع

فلا دليل فيه للمجيزين حينئذ. كما أن الرواية الصحيحة للبيت الثالث السابق:

وقَائِلَة ما لِلْقُرَيْعِيِّ بَعْدَنا

فلا دليل فيه على ما ذهب إليه المجيزون للمسألة.

٢- لو سُلّم برواية المجيزين للأبيات السابقة، فيكون الأمر من باب حذف التنوين تخفيفاً، لا من باب منع صرف المنصرف[٣]. أو أن الشاعر أراد في البيت الأول مثلا: مرداسي بالإضافة، ثم أبدل من الياء ألفاً وحذفها، وأبقى الفتحة دالة عليها[٤].

٣- كما ردوا الدليل القياسي السابق بأن حذف الحروف الأصلية لا يخل بالمعنى لدلالة باقي الكلمة عليها، وحذف التنوين يخل بمعنى الصرف لدلالته عليه، فافترقا[٥].

أما من خص الجواز بالعلَم فقط، فدليله أن وجود أحد العلتين - وهي العلمية- مجوِّز للأمر، وانعدامها مانع للجواز. كما استدل بأنه لم يسمع الاستعمال إلا في العلم فقط[٦].

(١) انظر: الإنصاف٢/٥١٤، خزانة الأدب١/١٥٠.

(٢) انظر: المراجع في الهامشين السابقين.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور٢/٥٦٨، خزانة الأدب١/١٤٩.

(٤) انظر: شرح ألفية ابن معط١/٤٤٣.

(٥) انظر: المرجع السابق.

(٦) انظر: توضيح المقاصد والمسالك٤/١٧١.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه السهيلي ومن وافقه من إجازة المسألة في العلَم دون غيره؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة الشعرية الكثيرة التي ورد فيه العلَم المصروف في الأصل ممنوعا من الصرف، يقول ابن يعيش: «واعلم أن النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسهل، والمذهب فيه منع صرف المنصرف من الأسماء إذا كان فيه علة واحدة من العلل التسع للضرورة... فإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلاما معارف، فامتنع الصرف للضرورة»[١].

٢- إن الطعن في روايات المجيزين للأبيات السابقة وما شاكلها لا يُعتد به؛ لما عرف به الكوفيون ومن وافقهم من الثقة والعدالة، حتى لقد قال ابن مالك معلقاً على رد المبرد لرواية الكوفيين للبيت الأول السابق: «وللمبرد إقدام في رد ما لم يرو... مع أن البيت بذكر (مرداس) ثابت بنقل العدل في صحيح البخاري وغيره[٢]. وذكر (شيخي) لا يعرف له سند صحيح، ولا سند يدنيه من التسوية، فكيف من الترجيح؟»[٣].

٣- إن ما قيل من أن إجازة المسألة تؤدي إلى الالتباس بين المنصرف وغير المنصرف، مردود بإجازتهم صرف ما لا ينصرف، فإنه هو الآخر يوقع - ظاهراً- في هذا اللبس، ومع ذلك فقد أجيز باتفاق من البصريين والكوفيين[٤].

٤- إن ضرورة الشعر لا يجب فيها رد الأشياء إلى أصولها[٥].

---

(١) شرح المفصل١/٦٨-٦٩.

(٢) ورد البيت في صحيح مسلم، انظر: شرح النووي على صحيح مسلم٧/١٥٥.

(٣) شرح التسهيل٣/٤٣٠-٤٣١.

(٤) انظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل٣٨٩، الإنصاف٢/٥١٩-٥٢٠.

(٥) انظر تفصيل ذلك في: إصلاح الخلل الواقع في الجمل٣٩١وما بعدها.

ألفاظ العدد المعدولة على (فُعال) و(مَفْعَل) من ستة إلى تسعة:

الأصل في الاسم الصرف، وإنما يمنع الصرف لشبهه بالفعل. ومن علل منع الصرف العدل، وهو صرفُ لفظٍ أولى بالمسمى إلى آخر، ويمنَع من الصرف مع الوصفية أوالعلمية[1].

ويمنع العدل مع الوصفية في ألفاظ العدد التي توازن مفْعَل وفُعال، والمسموع من ذلك: أُحَد، ومَوْحد، وثُناء ومَثْنى، وثُلاث ومَثْلث، ورُباع ومَرْبع، وخُماس ومَخْمس، وعُشار ومَعْشر[2].

واختُلف في القياس على هذه الألفاظ؛ وذلك على أقوال:

الأول: ذهب البصريون إلى منع القياس على ما سُمع من هذه الألفاظ، فيقتصر عليها دون تعديها إلى ما لم يسمع، فمنعوا (سُداس ومَسْدَس) إلى (تُساع ومَتْسَع)[3].

الثاني: ذهب الكوفيون إلى إجازة القياس على المسموع من هذه الألفاظ، فيقال: سُداس ومَسْدس، وسُباع ومسْبع، وثُمان ومَثْمن، وتُساع ومَتْسَع[4]، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك[5]، وأبو حيان[6].

الثالث: أنه يقاس على ما سمع من وزن (فُعال) دون (مَفْعل)، ولم يُنسب هذا القول لقائل معين[7].

---

(١) انظر: ارتشاف الضرب١/ ٤٣٦وما بعدها، همع الهوامع١/ ٨٥وما بعدها.

(٢) انظر: الارتشاف١/ ٤٣٧، توضيح المقاصد والمسالك٤/ ١٢٩، همع الهوامع١/ ٩١.

(٣) انظر: المراجع السابقة، والكتاب٣/ ٢٢٥، والأصول١/ ٨٨، والتصريح على التوضيح ٢/ ٢١٤.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم٦٤٠، شرح الكافية للرضي١/ ٤١، الارتشاف١/ ٤٣٧، توضيح المقاصد والمسالك٤/ ١٢٩، همع الهوامع١/ ٩٢، التصريح على التوضيح٢/ ٢١٤.

(٥) انظر: توضيح المقاصد والمسالك٤/ ١٢٩.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب١/ ٤٣٧.

(٧) انظر: المراجع في الهوامش السابقة.

الأدلة والمناقشة:

احتج البصريون لمذهبهم بأن المسموع من هذه الألفاظ هو من واحد إلى خمسة بالإضافة إلى العشرة، نحو قول الله -تعالى-: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[1]، وقوله -تعالى-: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[2]. فلا يُتعدى ذلك لقياس ما لم يُسمع عليه؛ لأن في القياس إحداث لفظ لم تتكلم به العرب[3].

واحتج الكوفيون لمذهبهم بأن طريق القياس في هذه المسألة واضح، فلا وجه لاستبعاده[4].

أما من أجاز القياس على ما سُمع مما وزنه على وزن (فُعال)، فحجته كثرة ما سُمع مما هو على هذا الوزن، بخلاف وزن (مَفْعَل)، فإنه قليل[5].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز القياس على ما سُمع من ألفاظ العدد المعدولة، سواءً منها ما كان على وزن (فُعال) أم على وزن (مَفْعَل)؛ وذلك لما يأتي:

١ - إن المسموع من هذه الألفاظ ليس ما ذكره البصريون فحسب، بل إن البناءين مسموعان في الأعداد من واحد إلى عشرة، يقول أبو حيان: «وقيل: يقال البناءان، وهو الصحيح بسماع ذلك من العرب، فتقول: مَوْحِد وأُحاد إلى مَعْشَر

---

(١) سورة النساء، الآية [٣].

(٢) سورة فاطر، الآية [١].

(٣) انظر: همع الهوامع١/ ٩٢.

(٤) انظر: المرجع السابق.

(٥) انظر: المرجع السابق، التصريح على التوضيح٢/ ٢١٤.

وعُشار، وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني[1]، وحكى أبو حاتم ويعقوب: من أُحاد إلى عُشار»[2]. ولا شك أن من علم حجة على من لم يعلم.

٢- مما ورد في (سداس) قول الشاعر:

ضَـرَبْتُ خُمـاسَ ضَـرْبَةَ عَبْشَمِيٍّ أدارَ سُـداسَ أنْ لا يَسْـتَقيما[3]

(١) أبو عمرو الشيباني: هو إسحاق بن مرار الكوفي، نزل بغداد، وكان واسع العلم باللغة والشعر، ثقة في الحديث، كثير السماع، توفي سنة ٢٠٥هـ، وقيل غير ذلك، من مصنفاته: كتاب النوادر الكبير، كتاب أشعار القبائل، كتاب غريب الحديث. (انظر: معجم الأدباء ٦/٧٧ وما بعدها، إنباه الرواة ١/٢٢١ وما بعدها، بغية الوعاة ١/٤٣٩-٤٤٠).

(٢) ارتشاف الضرب ١/٤٣٧. وانظر: همع الهوامع ١/٩٢-٩٣.

(٣) لا يعرف قائله. انظر: تذكرة النحاة ٦٨٥، همع الهوامع ١/٩٣، الدرر اللوامع ١/٩٢.

باب إعراب الفعل

رافع الفعل المضارع:

اختلف النحويون في رافع الفعل المضارع؛ وذلك على أقوال، أهمها:

الأول: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن الفعل المضارع مرفوع لوقوعه موقع الأسماء[(١)].

الثاني: ذهب الكسائي إلى أن الفعل المضارع مرفوع بحروف المضارعة اللاحقة به[(٢)].

الثالث: ذهب الفراء إلى أنه مرتفع لتعرّيه من عوامل النصب والجزم[(٣)]، ونُسب لأكثر الكوفيين[(٤)]، وتابعهم ابن خروف وابن مالك[(٥)].

الرابع: قيل: إنه ارتفع لتعريه من العوامل مطلقاً، ونُسب ذلك لجماعة من البصريين[(٦)]، كما عُزي إلى الأخفش والفراء[(٧)].

---

(١) انظر: الكتاب٣/٩وما بعدها، المقتضب٢/٥، المسائل المنثورة١٣٧، أسرار العربية٢٨، الإنصاف٢/٥٥١، شرح المفصل٧/١٢، شرح الجمل لابن عصفور١/١٣٠، شرح التسهيل٤/٥.

(٢) انظر: الإنصاف٢/٥٥١، شرح المفصل٧/١٢، شرح ألفية ابن معط١/٣١٤، همع الهوامع١/٥٢٦.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء١/٥٣. وانظر: المراجع السابقة.

(٤) انظر: الإنصاف٢/٥٥١، شرح التسهيل٤/٦.

(٥) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف١/٢٧٣، شرح التسهيل٤/٦، همع الهوامع ١/٥٢٦. قال ابن مالك في الألفية:

ارفعْ مضارعاً إذا يُجرَّدُ ... من ناصب وجازم كـ(تسعدُ)

(٦) انظر: شرح المفصل٧/١٢، همع الهوامع١/٥٢٦.

(٧) انظر: المساعد٣/٥٩، همع الهوامع١/٥٢٦.

الخامس: ذهب ثعلب إلى أن المضارع ارتفع لمضارعته الاسم، واستحق الإعراب لوقوعه موقع الاسم[1].

السادس: ذهب الأعلم إلى أن المضارع ارتفع بالإهمال[2].

الأدلة والمناقشة:

استدل جمهور البصريين لما ذهبوا إليه من أن المضارع مرفوع لوقوعه موقع الأسماء بما يأتي:

١- إن قيام الفعل مقام الاسم عامل معنوي، فأشبه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه[3].

٢- إنه مهما ساغ وقوع الاسم موقعه كان مرفوعاً؛ ولذلك لا يرتفع بعد النواصب والجوازم، لأنه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها، ويسوغ ذلك دونها[4].

٣- إنه بقيام الفعل مقام الاسم يكون قد وقع في أقوى أحواله، فلما وقع في أقوى أحواله، وجب أن يُعطَى أقوى الإعراب، وأقوى الإعراب الرفع[5].

أما الكسائي فاستدل لمذهبه بأن الفعل قبل الأحرف الزوائد في أول المضارع كان مبنياً، وبها صار مرفوعاً، ولا بد لهذا الرفع من عامل، ولا عامل سوى هذه الأحرف، فوجب أن يضاف العمل إليها[6].

واستدل الفراء ومن وافقه لقولهم بإرجاع الرفع في المضارع إلى التجرد من العوامل، بأنه بدخول هذه العوامل مثل النواصب والجوازم، دخل النصب والجزم، وبسقوطها عنه دخله الرفع، فعُلم بذلك أن الرافع للمضارع هو تجرده من هذه العوامل[7].

---

(١) انظر: شرح المفصل٧/١٢، الهمع١/٥٢٦-٥٢٧، التصريح على التوضيح٢/٢٢٩.

(٢) انظر: همع الهوامع١/٥٢٧.

(٣) انظر: أسرار العربية٢٨، الإنصاف٢/٥٥٢.

(٤) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/١٣٠.

(٥) انظر: الإنصاف٢/٥٥٢، شرح الكافية للرضي٢/٢٣١.

(٦) انظر: المرجعين السابقين، وشرح المفصل٧/١٢.

(٧) انظر: الإنصاف٢/٥٥١.

وقد انتصر كل صاحب رأي لرأيه في هذه المسألة برده لآراء من خالفه، وفيما يلي ذكرٌ لأهم هذه الردود:

رُدَّ قول جمهور البصريين السابق بما يأتي:

١- لو كان المضارع مرفوعاً لقيامه مقام الاسم، لكان ينبغي أن يُنصَب إذا كان الاسم منصوباً، ويُجَر إذا كان الاسم مجروراً[١].

٢- لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم، لكان الماضي يرتفع لوقوعه كذلك. وحيث لم يحدث ذلك دل على فساد هذا القول[٢].

٣- لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لَلَزم أن لا يرتفع في نحو: كاد زيد يقوم؛ لأنه لا يجوز أن يقال: كاد زيد قائماً. ولَما جاز كذلك أن يرتفع بعد (لو) وحروف التحضيض؛ لأنها مختصة بالأفعال[٣].

كما رُدَّ قول الكسائي بما يأتي:

١- إن الزوائد المتصلة بالمضارع المرفوع لا تنفصل عنه في لفظ، بل هي من تمام معناه، فلو قلنا إنها هي العاملة فيه، لأدى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه، وذلك محال[٤].

٢- كان ينبغي أن لا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجود هذه الزوائد؛ لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع، فلما وجب النصب بدخول النواصب، والجزم بدخول الجوازم، دل على أن الزائد ليس هو العامل[٥].

---

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) انظر: المساعد٣/٥٩.

(٣) انظر: الإنصاف٢/٥٥٢، شرح الجمل لابن عصفور١/١٣٠، شرح التسهيل٤/٦، التصريح على التوضيح٢/٢٢٩.

(٤) انظر: الإنصاف٢/٥٥٤، شرح المفصل٧/١٢، التصريح على التوضيح٢/٢٢٩.

(٥) انظر: أسرار العربية٢٩، الإنصاف٢/٥٥٣، شرح ألفية ابن معط١/٣١٤-٣١٥.

وردُّ قول من ذهب إلى أن التعرّي من عوامل النصب والجزم هو الرافع للمضارع بما يأتي:

١- إن التعرّي عَدَمُ العامل، والعدم لا يكون سبباً لوجود غيره، كما أن العامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول، والعدم نسبته للأشياء كلها واحدة، لا اختصاص له بشيء دون شيء، فلا يصح أن يكون عاملاً[1].

٢- إن هذا القول يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، ولا خلاف بين النحويين في أن الرفع قبل النصب والجزم؛ لأن الرفع صفة للفاعل، والنصب صفة للمفعول[2].

٣- إن التعرّي من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال[3].

الترجيح:

واضح أن الخلاف في هذه المسألة لا ينشأ عنه حكم عملي؛ ولذلك قال أبو حيان: لا فائدة لهذا الخلاف[4].

وإذا كان لا بد من الترجيح، فإني أرى أن ما قال به الفراء وسار عليه المتأخرون من أن الرافع للمضارع هو تجرده من عوامل النصب والجزم أدعى للقبول؛ وذلك لقلة الاعتراضات المضعِّفة له موازنة بغيره من الآراء، قال الرضي: «ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين»[5].

---

(١) انظر: شرح المفصل٧/١٢، التصريح على التوضيح٢/٢٢٩.

(٢) انظر: أسرار العربية٢٩، الإنصاف٢/٥٥٣، شرح المفصل٧/١٢.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن عصفور١/١٣١.

(٤) انظر: همع الهوامع١/٥٢٧.

(٥) شرح الكافية٢/٢٣١. وانظر: شرح التسهيل٤/٦، همع الهوامع١/٥٢٦.

فعل الأمر بين الإعراب والبناء:

اختلف النحويون في فعل الأمر من حيث الإعراب والبناء؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب جمهور البصريين إلى أن فعل الأمر مبني[1]، وتابعهم على ذلك ابن مالك[2].

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر معرب، فهو فعل مضارع مجزوم بلام محذوفة[3]، وممن تابعهم من الأندلسيين: أبو علي الحسين بن أبي الأحوص، وابن عطية[4].

الأدلة والمناقشة:

استدل البصريون القائلون ببناء فعل الأمر بعدة أدلة، منها:

١- إن الأصل في الأفعال البناء، وإنما أُعرب الفعل المضارع لمشابهته للأسماء، ولا مشابهة بين فعل الأمر والأسماء، فبقي على أصله في البناء[5]. ومما يدل على

(١) انظر: المقتضب٢/١٣١، الأصول٢/١٤٧، ١٤٥، الخصائص٣/٨٣، الإنصاف٢/٥٢٤، التبيين ١٧٦.

(٢) انظر: شرح التسهيل٤/٦١.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء١/٤٦٩، إيضاح الوقف والابتداء٢٢٢-٢٢٣، شرح القصائد السبع الطوال٣٨، أمالي ابن الشجري٢/٣٥٥، الإنصاف٢/٥٢٤، التبيين١٧٦.

(٤) انظر: المساعد٣/١٢٥، والمحرر الوجيز١/٢٣٧، البحر المحيط١/٢٥٤-٢٥٥. وابن أبي الأحوص: هو الحسين ابن عبدالعزيز بن محمد بن عبدالعزيز بن محمد الإمام أبو علي بن أبي الأحوص القرشي الفهري، الغرناطي الموطن، البلنسي الأصل، يعرف بابن الناظر. الحافظ النحوي، كان من فقهاء المحدثين القراء النحاة الأدباء، لازم في العربية والأدب الشلوبين، ولد سنة ٦٠٣هـ، وتوفي سنة ٦٧٩هـ وقيل سنة ٦٨٠هـ. (انظر: الإحاطة ١/٤٦٣-٤٦٥، بغية الوعاة١/٥٣٥).

(٥) انظر: المقتضب٢/١٣١، أمالي ابن الشجري٢/٣٥٥، الإنصاف٢/٥٣٤، شرح التسهيل ٤/٦١.

عدم مشابهة الأمر للأسماء أن لام التأكيد لا تدخله كما تدخل على الفعل المضارع(١).

٢- إنه لا يجوز أن يكون فعل الأمر مجزوماً بإضمار اللام ؛ لما في ذلك من كثرة الحذف لغير موجب(٢)، ولضعف حروف الجزم التي هي من عوامل الأفعال، والتي هي أضعف من حروف الجر العاملة في الأسماء، وحرف الجر لا يعمل مع الحذف، فحرف الجزم أولى(٣).

٣- إن وزن (فَعالِ) من أسماء الأفعال كـ(نَزَال) مبني ؛ لأنه ناب عن فعل الأمر، فلو لم يكن فعل الأمر مبنياً لما بُنِيَ ما ناب عنه(٤).

٤- كما قوى القائلون بالبناء رأيهم بردهم لحجج القائلين بالإعراب، وسأعرض لبعض هذه الردود بعد ذكر أدلة أصحاب القول الثاني.

أما من قال بإعراب فعل الأمر، فقد استدل بما يأتي:

١- إن الأصل في الأمر للمواجهة أن يكون باللام نحو: لِتَفْعَلْ، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجهة في كلامهم، وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب، استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال، فحذفوها كما حذفوا تاء المضارعة طلباً للتخفيف. وذلك لا يكون مزيلاً لها عن أصلها، ولا مبطلاً لعملها(٥).

٢- مما يدل على أن أصل صيغة (افعل) هو (لِتَفْعل)، مجيء ذلك في جملة من النصوص الفصيحة، ومنها:

---

(١) انظر: الإنصاف٢/٥٤٢.

(٢) انظر: شرح التسهيل٤/٦١.

(٣) انظر: الكتاب٣/٩، المقتضب٢/١٣٣، الإنصاف٢/٥٢٩، ٥٤٣.

(٤) انظر: أمالي ابن الشجري٢/٢٥٤، الإنصاف٢/٥٣٤-٥٣٥.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء١/٤٦٩، الإنصاف٢/٥٢٨.

(أ) قول الله -تعالى-: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾(١)، حيث قرأها الجمهور بالياء، في حين قرأها جماعة منهم زيد بن ثابت (فلتفرحوا) بالتاء على الخطاب(٢). قال الفراء: «وقوى قول زيد أنها في قراءة أبيّ: فبذلك فافرحوا، وهو البناء الذي خلق للأمر إذا واجهت به أو لم تواجه»(٣).

(ب) قول الرسول -ﷺ-: (لتأخذوا مصافكم)(٤)، أي: خذوا مصافكم.

(جـ) قول الشاعر:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ ... فَلْتُقَضِّي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَا(٥)

على أن أمر المخاطب جاء فيه باللام، أراد: قم. وكذا اللام في قوله: فلتقضي لأمر المخاطب، والياء إشباع للكسرة.

٣- مما يدل على إعراب فعل الأمر كذلك أن فعل النهي معرب مجزوم نحو: لا تفعلْ، فكذلك فعل الأمر؛ لأن الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره(٦).

---

(١) سورة يونس، الآية [٥٨].

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء١/٤٦٩، المقتضب٢/١٣١، اللامات للزجاجي٩٣، المحتسب ١/٣١٣، حجة القراءات٣٣٣، أسرار العربية٣١٨، النشر٢/٢٨٥، إتحاف فضلاء البشر ٢٥٢، البحر المحيط٦/٧٦.

(٣) معاني القرآن١/٤٦٩.

(٤) رواه الترمذي بلفظ: على مصافكم. انظر: تحفة الأحوذي٩/١٠٧، ولا شاهد فيه. قال محقق أمالي ابن الشجري -رحمه الله-: «الحديث بهذا اللفظ مما يرويه المفسرون، وهو غير موجود بدواوين السنة المعروفة» الأمالي٢/٣٥٥هـ١.

(٥) لا يعرف قائله. انظر: الإنصاف٢/٥٢٥، تذكرة النحاة٦٦٦، المغني٣٠٠، شرح شواهد المغني٢/٦٠٢، التصريح على التوضيح١/٥٥، خزانة الأدب٩/١٤، ١٠٦.

(٦) انظر: الإنصاف ٢/٥٢٨.

٤- حمل فعل الأمر على الفعل المضارع المجزوم في الإعراب ؛ لأن الفعل المعتل الآخر يُجزَم بحذف حرف العلة، وكذلك الشأن إذا كان مأموراً به، نحو: اغزُ، وارمِ، واخشَ[١].

٥- إن الأمر معنى حقه أن يُؤَدَّى بالحرف، قال ابن هشام: إن «الأمر معنًى حقُّه أن يؤَدَّى بالحرف، ولأنه أخو النهي، ولم يدلّ عليه إلا بالحرف، ولأن الفعل إنما وُضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمرًا خارج عن مقصوده»[٢].

٦- إن البناء لم يُعْهَدْ كونه بالحذف كما قيل في فعل الأمر من الفعل المعتل الآخر: إنه مبني على حذف حرف العلة[٣].

هذه جملة الأدلة التي وقفت عليها مما عضد به القائلون بإعراب فعل الأمر رأيهم، إلا أن هذه الأدلة لم تخل من ردود من أصحاب القول الأول، ومن هذه الردود:

١- إن الحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله، والمتأمل في فعل الأمر يجده قد صيغ مما يكثر استعماله ومما يقل استعماله، ومن الثاني: احرنْجِمْ، واعْلَوِّطْ[٤].

٢- لو كان فعل الأمر مجزوماً بلام محذوفة، لوجب أن يبقى حرف المضارعة فيقال: تفعل، كما بقي حرف المضارعة مع حذف (أن) بعد الفاء والواو في المضارع المنصوب[٥].

٣- حمل فعل الأمر على فعل النهي غير مسلم ؛ لأن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة للاسم، فاستحق الإعراب، وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة[٦].

---

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) المغني ٣٠٠.

(٣) انظر: المرجع السابق.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/٥٤٠.

(٥) انظر: المرجع السابق ٢/٥٤٨.

(٦) انظر: الإنصاف ٢/٥٤٢.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة القول بإعراب فعل الأمر؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة السابقة التي استدل بها أصحاب هذا القول.

٢- إن الأمر معنى من المعاني، مثل التمني وغيره، ومعروف أن هذه المعاني تؤَدَّى بالحروف، وبنية الأمر في ذاتها لا تدل عليه، فحق الأمر أن يُؤَدَّى بالحرف.

٣- إن الأدلة والردود التي نصر بها من قال ببناء فعل الأمر غير مسلمة؛ وذلك من أوجه[1]:

(أ) إن عدم بقاء حرف المضارعة في فعل الأمر إنما هو للفرق بين فعل الطلب وغير الطلب.

(ب) إن ضعف عوامل الجزم قياساً بعوامل الجر غير مسلم؛ لأن الجوازم قد تكون أقوى من عوامل الجر، بدليل أن الجر يكون بحركة، والجزم بغير حركة مما يدل على قوته، والجر يدخل على الأسماء وهي خفيفة، والجزم يدخل على الأفعال وهي ثقيلة، مما يدل على قوة الجزم كذلك.

(جـ) إن بناء وزن (فعالِ) من أسماء الأفعال إنما كان قياساً على نظيره من الأسماء، مثل: حذامِ وقطامِ، لنيابته عن فعل الأمر.

عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية:

يُنصب الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية، إذا كانت هي ومدخولها جواباً للأمر أو النهي أو النفي أو الاستفهام أو التمني أو العرض أو الدعاء[2].

واختلف النحويون في ناصب المضارع بعد الفاء؛ وذلك على أقوال:

---

(١) انظر: المراجع في الهوامش السابقة.

(٢) انظر: الإنصاف٢/٥٥٧، توضيح المقاصد والمسالك٤/٢٠٥-٢٠٦.

الأول: ذهب البصريون إلى أن الناصب للمضارع هو (أن) المضمرة، يقول سيبويه: «اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن»[1].

الثاني: ذهب الكسائي وبعض الكوفيين إلى أن الناصب للمضارع التالي للفاء هي الفاء نفسها[2]، وتابعهم من الأندلسيين أبو بكر الزبيدي[3].

الثالث: ذهب الفراء وقوم من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخلاف[4].

الرابع: ذهب هشام بن معاوية وثعلب إلى ما ذهب إليه الكسائي من أن الفاء هي الناصبة، إلا أنهما اختلفا معه في التعليل مما يصحح عده مذهبا آخر[5]، وسيأتي مزيد بيان لرأيهما عند المناقشة.

الأدلة والمناقشة:

استدل البصريون لمذهبهم بأن الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لعدم اختصاصها، فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحُوِّل المعنى، حُوِّل إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير (أن)؛ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، و(أن) هي الأصل في عوامل النصب في الفعل[6].

---

(١) الكتاب٣/٢٨. وانظر: ٣/٤١، الإنصاف٢/٥٥٧، ارتشاف الضرب٢/٤٠٧، المساعد ٣/٨٤، همع الهوامع٢/٣١٤.

(٢) انظر: المراجع السابقة عدا الكتاب، توضيح المقاصد٤/٢٠٨، حاشية الصبان على الأشموني٣/٣٠٥.

(٣) انظر: أبو بكر الزبيدي ومذهبه النحوي ٢١٥.

(٤) انظر: المراجع السابقة، ومعاني القرآن للفراء١/٢٣٥، والتذييل والتكميل٥/١٠٣أ.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب٢/٤٠٧-٤٠٨، تذكرة النحاة٤٣١، التذييل والتكميل٥/١٠٣أ، همع الهوامع٢/٣١٤-٣١٥.

(٦) انظر: الكتاب٣/٢٨، الإنصاف٢/٥٥٨.

واحتج الفراء ومن وافقه لما ذهبوا إليه من أن الفعل منصوب بالخلاف، بأن الجواب مخالف لما قبله؛ فما قبله أمر أو استفهام أو نهي أو نفي أو تمنٍّ أو عرض، وما بعده مخالف له، وإذا كان مخالفا لما قبله، وجب أن يكون منصوباً على الخلاف، وهو ما سماه الفراء (الصرف)، يقول: «والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو، وفي أوّله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكَرَّ في العطف، فذلك الصرف»[(١)].

وإذا كان هشام بن معاوية وثعلب يوافقان الكسائي في أن الناصب هو الفاء نفسه، إلا أنهما يختلفان معه في التعليل؛ وذلك على النحو التالي:

فهشام يرى أن المضارع المنصوب لما لم يُعطَف على ما قبله لم يدخله الرفع ولا الجزم؛ لأن ما قبله من الفعل لا يخلو من أحد هذين. ولما لم يُستَأنف بطل الرفع أيضا، فلما لم يستقم الرفع ولا الجزم لانتفاء موجبهما، لم يبق إلا النصب[(٢)].

أما أبو العباس ثعلب فذهب إلى أن الفاء نصبت الفعل لدلالتها على شرط؛ لأن معنى: هلا تزورني فأحدثك: إن تزرني أحدثك، فلما نابت الفاء عن الشرط، ضارعت (كي)، فلزمت المستقبل، وعملت عمله[(٣)].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة أن الفعل المنصوب بعد فاء السببية، نُصب بـ(أن) المحذوفة؛ وذلك لما يأتي:

١- إن رأي الكسائي السابق ومن وافقه مردود بكون هذه الأحرف غير مختصة، ولذلك لا يمكن أن تكون هي الناصبة بنفسها، ولو كانت هي العاملة لوجب أن

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/٢٣٥. وانظر: الإنصاف ٢/٥٥٨، شرح الكافية للرضي ٢/٢٤١.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٤٠٨، التذييل والتكميل ٥/١٠٢أ، همع الهوامع ٢/٣١٥، هشام بن معاوية ٣٢١.

(٣) انظر: المراجع السابقة.

ينصب بها في كل موضع، ولم يقل بذلك أحد[1].

٢- إن هذا الحرف لو كان هو العامل، لجاز دخول حروف العطف عليه، نحو: ائتني وفأكرمك وفأعطيك، وفي امتناع دخول حرف العطف عليه دليل على أن الناصب غيره، ألا ترى أن واو القسم لما خرجت عن بابها جاز دخول حرف العطف عليها؛ لأن الحرف إنما يمتنع دخوله على حرفٍ مثله إذا كانا بمعنى واحد، فلما امتنع دخول حرف العطف هاهنا على الفاء دل على أنها باقية على حكم الأصل، فلا يجوز أن يدخل عليها حرف العطف[2].

٣- أما ما ذهب إليه الفراء من نسبة العمل إلى العامل المعنوي، وهو الخلاف أو الصرف، فَيُرد بأن الخلاف إذا كان موجباً للنصب، لم يكن الثاني أولى بالنصب من الأول؛ لأن كل اسم منهما خالف الآخر.

كما يرد كذلك بقول العرب: ما قام زيد لكن عمرو، وقام زيد لا عمرو، فسوت بين الإعرابين مع مخالفة كل اسم للآخر[3].

ناصب المضارع بعد واو المعية:

كما اختلف النحويون في عامل النصب في الفعل المضارع التالي لفاء السببية، اختلفوا كذلك في عامل النصب في المضارع التالي لواو المعية، نحو قولهم: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن؛ وذلك على أقوال:

الأول: ذهب البصريون إلى أن الناصب للمضارع في هذه الحال هو (أن) المقدرة[4].

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٤١/٢، التذييل والتكميل ١٠٢/٥ب.

(٢) انظر: الإنصاف ٥٥٩/٢.

(٣) انظر: المرجع السابق، وشرح الكافية للرضي ٢٤١/٢، والتذييل والتكميل ١٠٣/٥ب.

(٤) انظر: الكتاب ٤١/٣ وما بعدها، المقتضب ٢٥/٢ وما بعدها، الإنصاف ٥٥٥/٢، الارتشاف ٤٠٧/٢، همع الهوامع ٣١٤/٢.

الثاني: ذهب الكسائي وبعض الكوفيين إلى أن الناصب الواو نفسه[1].

الثالث: ذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل التالي للواو انتصب بالخلاف أو الصرف[2]، وتابعهم من الأندلسيين ابن خروف[3].

الرابع: ذهب هشام بن معاوية الضرير وأبو العباس ثعلب إلى أن النصب بالواو نفسه، ولكنهما اختلفا مع الكسائي وموافقيه في التعليل لذلك، مما يصحح عده مذهبا جديداً[4].

الأدلة والمناقشة:

أدلة أصحاب الأقوال في هذه المسألة هي نفسها الأدلة الواردة في المسألة السابقة، مما يغني عن إعادتها هنا. والذي دعاني لتخصيص هذه المسألة بالدرس وعدم إلحاقها بالمسألة السابقة، أن الموافق لبعض الكوفيين من الأندلسيين في هذه المسألة هو ابن خروف، في حين كان الموافق لهم في المسألة السابقة - في حدود ما وقفت عليه الزبيدي-.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما رجحته في المسألة السابقة، من أن الفعل منصوب بـ(أن) مقدرة بعد الواو؛ وذلك للأدلة السابقة المذكورة في فقرة الترجيح في المسألة السابقة.

---

(١) انظر: الارتشاف ٤٠٧/٢، همع الهوامع٣١٤/٢، ٣٠٤، حاشية الصبان على الأشموني ٣٠٨/٣.

(٢) انظر: المراجع السابقة، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٥/١، والإنصاف ٥٥٥/٢، ائتلاف النصرة ١٢٧.

(٣) انظر: شرح الجمل لابن خروف١٧٠/١، ٧٩٩/٢.

(٤) انظر: الارتشاف٤٠٧/٢-٤٠٨، همع الهوامع٣١٤/٢-٣١٥، هشام بن معاوية ٣٢١-٣٢٢.

على أنني أشير إلى أنه لا يبعد كذلك ما ذهب إليه الكسائي ومن وافقه من نسبة النصب للواو والفاء؛ لأن رد قولهم بعدم الاختصاص -كما ذكر جمهور البصريين- محل نظر؛ يقول الرضي موجهاً رأي الجرمي - وهو نفسه رأي الكسائي وغيره-: «ولا يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب اختصاص العامل بأحد القبيلين؛ لأنه يقول إن هذه الحروف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع»[1].

ناصب المضارع بعد (حتى):

ترد (حتى) في الكلام على ثلاثة أضرب: عاطفة وابتدائية وجارة؛ فالعاطفة تعطف بعضاً على كل. والابتدائية: تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها، ويليها الجملة الاسمية أو الفعلية المصدرة بفعل ماض أو بمضارع مرفوع. والجارة تدخل على الاسم الصريح بمعنى (إلى)[2].

واختُلف في ناصب الفعل التالي لـ(حتى)؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب سيبويه وعامة البصريين إلى أن المضارع التالي لـ(حتى) منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً[3].

الثاني: ذهب الكوفيون إلى أن (حتى) هي الناصبة بنفسها دون الحاجة إلى تقدير (أن) بعدها[4]، وتابعهم من الأندلسيين الزبيدي[5].

---

(١) شرح الكافية للرضي٢/٢٤١.

(٢) انظر: المغني١٦٦وما بعدها، توضيح المقاصد٤/٢٠٠-٢٠٢.

(٣) انظر: الكتاب٣/١٦-١٧، المقتضب٢/٣٨-٣٩، الإنصاف٢/٥٩٧، شرح الكافية ٢/٢٤٠-٢٤١.

(٤) انظر: الإنصاف٢/٥٩٧.شرح الكافية٢/٢٤٠، ارتشاف الضرب٢/٤٠٣، توضيح المقاصد٤/٢٠٢، المساعد٣/٧٩، همع الهوامع٢/٣٠٠.

(٥) انظر: أبو بكر الزبيدي٢١٥.

الأدلة والمناقشة:

استدل البصريون ومن وافقهم بما يأتي:

١- قول الشاعر:

داوَيْـتُ عَـيْنَ أبي الدُّهيقِ بِمَطْلِهِ حـتَّى المَصيفِ ويَغْلُوَ القِعْـدانُ[1]

حيث جر (المصيف)، وعطف عليه (يغلو)، فلو كانت (حتى) هي الناصبة لوجب أن لا يجيء الفعل منصوباً بعد مجيء الجر؛ لأن (حتى) لا تكون في موضع واحد جارة وناصبة، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه، فما بعد الواو مجرور وذلك بتقدير (أن) ناصبة للفعل، والمصدر المؤول في موضع نصب معطوف على الاسم المجرور قبله[2].

٢- إن (حتى) من عوامل الأسماء، وإذا كانت كذلك فلا يجوز أن تُجعَل من عوامل الأفعال؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل للأفعال، ووجب أن يكون الفعل بعدها منصوباً بتقدير (أن)؛ وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر، وهي أم الحروف الناصبة للفعل[3]. ومما يدل على اختصاصها بالأسماء وجرها لها، حذف ألف (ما) الاستفهامية[4] بعدها، كما في قول الشاعر:

---

(١) لا يعرف قائله. انظر: الإنصاف٢/٥٩٩. وأبو الدهيق: كنية رجل، ومطله: مصدر مطله: إذا سوف في قضاء حاجته ولم يف له، والمصيف: زمان الصيف، والقعدان: جمع قعود: وهو من الإبل الذي يقتعده الراعي في كل حاجة، ويقال: القعود من الإبل: هو البكر حين يُركَب، وأدنى ذلك أن يأتي عليه سنتان.

(٢) انظر: الإنصاف٢/٥٩٩-٦٠٠.

(٣) انظر: المرجع السابق، وشرح الكافية٢/٢٤٠، المغني١٦٩.

(٤) ذكر في الهمع(٢/٢٩٩) حذف (ما) الاستفهامية بعدها، وهو أمر لايصح؛ إذ المحذوف الألف فقط، والفتحة دليل عليها.

فَـتِلْكَ ولاَةُ السُّوءِ قدْ طالَ مُكْثُهُم		فَحَـتَّامَ حَـتَّامَ العَـنَاءُ المُطَـوَّلُ[1]

أما الكوفيون فاستدلوا لما ذهبوا إليه من أن (حتى) هي الناصبة بنفسها، بأنه لا يخلو: إما أن تكون (حتى) بمعنى (كي) كقولك: أطع الله حتى يدخلَك الجنة، أي: كي يدخلك الجنة، وإما أن تكون بمعنى (إلى أن) كقولك: اذكر الله حتى تطلع الشمس، أي: إلى أن تطلع الشمس، فإن كانت بمعنى (كي)، فقد قامت مقامها، و(كي) تنصب، فكذلك ما قام مقامها. وإن كانت بمعنى إلى أن، فقد قامت مقام (أن)، وهي تنصب، فكذلك ما قام مقامها، وصار هذا بمنزلة واو القسم؛ فإنها لما قامت مقام الباء عملت عملها، وكذلك واو (رب) لما قامت مقامها، عملت عملها، فكذلك ها هنا[2].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة أن المضارع المنصوب بعد (حتى) إنما انتصب بـ(أن) مضمرة وجوباً؛ وذلك لما يأتي:

١- إنه قد ثبت الجر بـ(حتى)، والأصل عدم خروج الشيء عن أصله، واعتقاد بقائه على أصله أولى، ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل، وفيما تأول البصريون من تقدير الناصب بعد (حتى) حتى تبقى على أصلها من الجر مندوحة عن اعتقاد خروجها عن أصلها[3].

٢- إن اعتقاد (حتى) ناصبة حملاً لها على (كي) لأنها بمعناها، أمر لا يخلو من بعد؛ وذلك لأن (كي) لا تنصب بنفسها مطلقاً، وإنما تارة تنصب بنفسها، وتارة تنصب بتقدير (أن)، وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى، بل

---

(١) ينسب البيت للكميت، وليس في ديوانه. انظر: شرح عمدة الحافظ ٥٧١، المغني ٣٩٣، لسان العرب ١٢/٥٦٣ (لوم)، المقاصد النحوية ٤/١١١، شرح شواهد المغني ٢/٧٠٩، همع الهوامع ٢/٣٠٠.

(٢) انظر: الإنصاف ٢/٥٩٨.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٢٤٠.

حملها عليها في الحال التي تنصب الفعل بتقدير (أن) أولى؛ لأنها في هذه الحال حرف جر، وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى[1].

٣- أما حمل (حتى) على (إلى أن)، فهو كذلك لا يخلو من بعد؛ لأنه يجوز عند الكوفيين ظهور (أن) بعد (حتى)، ولو كانت بدلاً عنها لما جاز ظهورها بعدها؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين البدل والمبدل منه[2].

نصب المضارع بعد الفاء في جواب الترجي:

ينتصب الفعل المضارع بعد الفاء إذا كانت متضمنة معنى التسبب، وكانت هي ومدخولها جواباً للأمر، أو النهي، أو الدعاء، أو الاستفهام، أو النفي، أو العرض، أو التحضيض، أو التمني[3].

واختُلِف في نصب المضارع التالي للفاء في جواب الرجاء؛ وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون نصب الفعل المضارع التالي للفاء في جواب الرجاء، نحو: لعل زيدا يأتي فيحدّثنا[4]، وتابعهم من الأندلسيين: ابن مالك[5]، وأبو حيان[6].

الثاني: ذهب البصريون إلى منع نصب المضارع التالي للفاء إذا وقع في جواب الرجاء[7].

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٥٧٧.

(٢) انظر: المرجع السابق ٢/٦٠٠. وانظر في إجازة ظهور (أن) بعد (حتى) عند الكوفيين: الارتشاف ٢/٤٠٣، الهمع ٢/٣٠٠.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٤/٢٦ وما بعدها، همع الهوامع ٢/٣٠٤ وما بعدها.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/٩، ٢٣٥، شرح التسهيل ٤/٣٤، الارتشاف ٢/٤١١، البحر المحيط ٧/٢٥٨-٢٥٩، المساعد ٣/٨٨-٨٩، توضيح المقاصد ٤/٢١٧، همع الهوامع ٢/٣٠٩.

(٥) انظر: شرح التسهيل ٤/٢٦، ٣٤، المساعد ٣/٨٩.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٢/٤١١، توضيح المقاصد ٤/٢١٨.

(٧) انظر: المراجع في الهوامش السابقة، والدر المصون ٩/٤٨٢.

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن تابعهم بما يأتي:

١- قول الله - تعالى -: ﴿لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[1]، حيث قرئ برفع (أطلع) ونصبه[2]، قال الفراء: «ومن جعله جواباً للعلي نصبه، وقد قرأ به بعض القراء»[3].

٢- قول الله - تعالى -: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾[4]، حيث انتصب المضارع الواقع بعد الفاء (تنفعَه) لوروده في جواب الرجاء.

٣- قول الراجز:

عَلَّ صُروفَ الدَّهْرِ أو دولاتِها ... يُدِلْنَنا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِها

فَتَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ زَفْراتِها[5]

فنصب (تستريح) الواقع بعد الفاء في جواب الرجاء.

٤- حمل الترجي على التمني، فكما جاز نصب المضارع التالي للفاء الواقع في جواب التمني، فإنه يجوز كذلك نصب المضارع التالي للفاء الواقع في جواب الترجي[6].

---

(١) سورة غافر، الآيات [٣٦-٣٧].

(٢) العامة على رفع (أطلع)، وقرأ حفص والأعرج وأبو حيوة وزيد بن علي وغيرهم بنصب (طلع). انظر: معاني القرآن للفراء٣/٩، السبعة٥٧٠، الحجة٦٣١، النشر٢/٣٦٥، الجامع١٥/٣١٥، البحر المحيط٩/٢٨٥، الدر المصون٩/٤٨٢.

(٣) معاني القرآن للفراء٣/٩.

(٤) سورة عبس، الآيات [٣-٤].

(٥) أنشده الفراء عن بعض العرب. انظر: معاني القرآن للفراء٣/٩، ٢٣٥، الخصائص ١م٣١٦، شرح التسهيل ٤/٣٤، شرح عمدة الحافظ٣٣٩، الإنصاف١/٢٢٠، لسان العرب٤/٣٢٥(زفر)، ١١/٤٧٣(علل)، المقاصد النحوية٤/٣٩٦، شرح شوهد الشافية ١٢٨، شرح أبيات مغني اللبيب٣/٣٨٤. وصروف الدهر: حوادثه ونوائبه، ويدلننا: من أدالنا الله من عدونا: وهي الغلبة، واللمة: الشدة.

(٦) انظر: الكشاف٣/٤٢٨، شرح التسهيل٤/٣٤.

أما البصريون الذين منعوا نصب المضارع التالي للفاء الواقع في جواب الترجي، فقد جعلوا الترجي في حكم الواجب، فلا ينتصب الفعل بعد الفاء جواباً له[1].

ومن ثَمَّ خرجوا قراءة النصب في آية غافر السابقة بأن نصب (أطلع) على أنه واقع في جواب الأمر في قوله: (ابن لي)، فنُصب الفعل بـ(أن) مضمرة بعد الفاء؛ ونصب المضارع التالي للفاء الواقع في جواب الأمر مجمع عليه[2].

كما خُرِّج النصب كذلك على العطف على التوهم؛ لأن خبر (لعل) جاء كثيراً مقروناً بـ(أن) في النظم، وقليلا في النثر، فمن نصب توهّم أن الفعل المرفوع الواقع خبراً منصوب بـ(أن)، والعطف على التوهم كثير، وإن كان لا ينقاس[3].

أما سورة عبس، فيجوز أن يكون الفعل منصوباً لوقوعه جواباً للاستفهام في قوله: (وما يدريك)، فإنه مترتب عليه معنى[4].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة جواز نصب المضارع التالي للفاء الواقع جواباً للترجي؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة المسموعة السابقة وهي ظاهرة في نصب المضارع الواقع في جواب الترجي التالي للفاء.

٢- بُعْد التأويلات التي خرج عليها البصريون ما ذهب إليه الكوفيون، يقول المرادي: «ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب، وتأولوا ذلك بما فيه بعد»[5].

---

(١) انظر: شرح التسهيل٤/٣٣-٣٤، توضيح المقاصد٤/٢١٧، همع الهوامع٢/٣٠٩.

(٢) انظر: البحر المحيط٩/٢٥٩، الدر المصون٩/٤٨٢.

(٣) انظر: المرجعين السابقين.

(٤) انظر: الدر المصون٩/٤٨٣.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك٤/٢١٧.

٣- قرب معنى الترجي من معنى التمني؛ حيث يشتركان معاً في كونهما للممكن حصوله، وينفرد التمني بعد ذلك في مجيئه للمستحيل؛ فلا يبعد حمل الترجي على التمني في إجازة نصب المضارع الواقع في جوابهما.

٤- ليس من البعيد عند الكوفيين مجيء المضارع منصوبا في جواب لعل؛ وذلك لما اشتهر عنهم من القول بأن من معاني (لعل) الاستفهام[١]، ونصب المضارع التالي للفاء الواقع في جواب الاستفهام متفق عليه، ومنه قول الله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾[٢].

استعمال (كيف) في المجازاة:

اختلف النحويون في المجازاة بـ(كيف)؛ وذلك على أقوال:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن (كيف) يجازى بها معنىً وعملاً، كما يجازى بمتى ما، وأينما وما أشبههما من كلمات المجازاة[٣]، وتابعهم من الأندلسيين: الجزولي[٤]، وابن أبي الربيع[٥].

الثاني: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز أن يجازى بـ(كيف) مع عملها للجزم، وإنما يجازى بها معنىً لا عملاً[٦].

---

(١) انظر: شرح التسهيل٤/٣٤، منهج السالك٧٢، الجنى الداني٥٢٨.

(٢) سورة الأعراف، الآية [٥٣].

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/٢٢٨ أ، ب، شرح المقدمة المحسبة١/٢٤٨، إصلاح الخلل٢٦٤-٢٦٦، الإنصاف٢/٦٤٣، شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٥٠٥، شرح التسهيل ٤/٧١، الارتشاف٢/٥٥١.

(٤) انظر: الجزولية٤٢، شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٥٠٥.

(٥) انظر: البسيط في شرح الجمل١/٢٤٠.

(٦) انظر: الكتاب٣/٦٠. والمراجع في الهوامش السابقة، وهمع الهوامع٢/٤٥٣.

الثالث: ذهب بعضهم إلى أنه يجازى بـ(كيف) معنىً وعملاً إذا اقترنت بـ(ما)، نحو: كيفما تكنْ أكنْ، ولا تجزم إذا لم تقترن بـ(ما)(1).

الأدلة والمناقشة:

يظهر أن معتمد من أجاز المجازاة بـ(كيف) معنىً وعملاً القياس؛ إذ لم يثبت سماع اعتمده الكوفيون ومن وافقهم لإجازتهم الجزم بـ(كيف)، يقول أبو علي الشلوبين: «لم يثبت الجزم بكيف منقولاً، ولا أعرف للكوفيين نقله، فالذي يسبق أنهم قاسوه»(2).

واستدل الكوفيون لمذهبهم من القياس، بمشابهة (كيف) لأدوات المجازاة في الاستفهام، ومعناها كذلك كمعنى كلمات المجازاة، فلما شابهت (كيف) ما يجازى به في الاستفهام ومعنى المجازاة، وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة(3).

أما من أجاز المجازاة بـ(كيف) معنىً لا عملاً، فمنع الجزم بها، فاستدل لمذهبه بما يأتي:

١- إن (كيف) نقصت عن سائر أخواتها؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة، لأنها سؤال عن الحال، والحال لا يكون إلا نكرة، وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة وتارة تجاب بالنكرة، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة مع الجزم(4).

---

(١) انظر: المساعد٣/١٣٩، همع الهوامع٢/٤٥٣.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٥٠٥. وانظر: شرح الجمل لابن عصفور٢/١٩٦، شرح التسهيل٤/٧١، توضيح المقاصد٤/٢٤٣.

(٣) انظر: الإنصاف٢/٦٤٣، شرح الجمل لابن عصفور٢/١٩٦.

(٤) انظر: شرح الكتاب للسيرافي ١/٢٢٨أ، إصلاح الخلل ٢٦٤-٢٦٥، الإنصاف ٢/٦٤٤، المساعد٣/١٣٨.

٢- إن (كيف) قصرت عن أخواتها كذلك في أنه لا يجوز الإخبار عنها، ولا يعود إليها ضمير، كما يكون ذلك في مَنْ وما وأي ومهما. كما قصرت عن أخواتها كذلك في أن الفعلين بعدها إنما يكونان متفقين، نحو: كيف تصنع أصنع، ولا يكونان مختلفين، نحو: كيف تقوم أخرج، بخلاف بقية أدوات الشرط. فلما قصرت في ذلك عن نظائرها، ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة مع الجزم[١].

٣- إن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف، إلا أن يُضْطَر إلى استعمال الأسماء، وجعل (كيف) جازمة إخراجٌ لها عن أصلها، ولا ينبغي أن يقال في الجزم بالأسماء إلا ما قيل، ولم يسمع في (كيف) الجزم، فينبغي أن يبقى على الأصل. وكأن العرب استغنت عن الجزم بـ(كيف) بالجزم بغيره مما هو في معناه[٢].

٤- إنه إذا قيل: أين يكن زيد آته، فقد شرطت على نفسك أنك تساويه في مكانه وتحل في محله، وهذا ممكن غير متعذر وقوع الشرط عليها. وإذا قلت: كيف يكن زيد أكن، فقد ضمنت أن تكون على أحواله وصفاته كلها، وهذا متعذر وقوعه ويعيد اتفاق شيئين من جميع جهاتهما وفي جميع أوصافهما[٣].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من إجازة المجازاة بـ(كيف) معنىً وعملاً؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة السابقة التي استدل بها من قال بهذا القول.

٢- إن عدم وجود سماع عن العرب لا يمنع من إجازة المسألة، حملاً لـ(كيف) على غيرها من أدوات الجزاء الجازمة، ومعلوم أن القياس غير ممتنع إذا لم يعارض هذا القياس قاعدة كلية وإن لم يوجد سماع بالنص عن العرب في إجازة المسألة الجزئية ذاتها.

---

(١) انظر: المراجع السابقة، والارتشاف٢/٥٥١.

(٢) انظر: المراجع السابقة، وشرح المقدمة الجزولية الكبير٢/٥٠٥-٥٠٦.

(٣) انظر: شرح الكتاب للسيرافي١/٢٢٨أ، ب، إصلاح الخلل٢٦٥.

٣- إن قول القائل: كيف تكن أكن، عموم يخرج مخرج الخصوص؛ لأن المخاطب يعلم أنه لا يجوز ولا يمكن أن يكون على جميع أحواله من صحة وسقم، وحياة وموت، وأنه إنما يشترط أن يكون على حاله فيما يمكن[١].

السين مقتطع من (سوف) أو أصل برأسه؟:

السين و(سوف) يدخلان على الفعل المضارع لتخليصه من الحال إلى الاستقبال. واختلف النحويون فيهما: السين مقتطع من (سوف) أم أصل مستقل برأسه؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل، نحو: سأفعل، أصلها: سوف[٢]. وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك[٣].

الثاني: ذهب البصريون إلى أن السين ليس أصلها (سوف)، وإنما هي أصل بنفسها[٤].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم على أن السين أصلها (سوف) بأن (سوف) كثر استعمالها في كلامهم وجريها على ألسنتهم، وهم أبداً يحذفون لكثرة الاستعمال، فحذفوا الواو والفاء تخفيفاً[٥].

---

(١) انظر: إصلاح الخلل ٢٦٥.

(٢) أسرار العربية ٢١٠، الإنصاف ٢/٦٤٦-٦٤٧، شرح المفصل ٨/١٤٨، الجنى الداني ١١٩، المغني ١٨٤، همع الهوامع ٢/٤٩٤.

(٣) شرح التسهيل ١/٢٣، ٢٥-٢٧، الجنى الداني ١١٩.

(٤) انظر: المراجع في الهامشين السابقين، وجواهر الأدب ٢٤.

(٥) انظر: الإنصاف ٢/٦٤٦.

وممـا يدل على هذا الحذف ما صح عن العرب أنهم قالوا في (سوف أفعل): سَوْ أفعـل، فحذفـوا الفـاء، وسَفَ أفعل، فحذفوا الواو، وسَيْ أفعل، واتفقوا على أن أصل: سَوْ وسَفَ وسَيْ هو: سوف. وإذا جاز أن يحذف الواو تارة، والفاء أخرى، لكـثرة الاسـتعمال، جـاز أن يجمـع بيـنهما في الحـذف فـيقال: سـأفعل، لكـثرة الاستعمال كذلك[1].

كمـا أن مـن الأدلة على أن السين أصلها سوف كذلك دلالة السين على ما دلت عليه سـوف مـن الاستقبال. فالعـرب «عـبرت بسـيفعل وسـوف يفعـل عـن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد، فصح بذلك توافقهما وعدم تخالفهما»[2].

مـــن ذلـــك قـــول الله تعـــالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[3]، وقولـــه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾[4]. وقولــه -تعـــالى-: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[5]، وقوله: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[6].

ومما ورد في ذلك أيضا قول الشاعر:

ومـــا حالَـــةٌ إلا سَيُصْـــرَفُ حالُها ... إلى حالَـــةٍ أُخرى وَسَوْفَ تَزولُ[7]

«فهذا كله صريح في توافق سيفعل وسوف يفعل في الدلالة على مطلق الاستقبال، دون تفاوت في قرب وبعد، إلا أن سيفعل أخف، فكان استعمالها أكثر»[8].

---

(1) انظر: المرجع السابق، وشرح المفصل١٤٨/٨، شرح التسهيل١/٢٥، الجنى الداني١١٩.

(2) شرح التسهيل١/٢٧. وانظر: الإنصاف٢/٦٤٦.

(3) سورة النساء، الآية [١٤٦].

(4) سورة النساء، الآية [١٦٢].

(5) سورة النبأ، الآية [٤].

(6) سورة التكاثر، الآية [٤].

(7) قائله طريف بن أبي وهب العبسي يرثي ابنه. انظر: ديوان الحماسة١/٤٤٤، شرح التسهيل١/٢٧، الجنى الداني١١٩، همع الهوامع٢/٤٩٣، الدرر اللوامع٢/٨٩.

(8) شرح التسهيل١/٢٧.

واستدل من أثبت معنىً واحداً للحرفين من القياس بأن الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به إلا مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان وبعده، فينبغي ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده؛ ليجري المتقابلان على سنن واحد، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك، فكان المصير إليه أولى، وهذا قياس[1].

أما البصريون القائلون باستقلال السين عن سوف، وأن كلا منهما أصل برأسه، فدليلهم أن الأصل في كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلا في نفسه، والسين حرف يدل على معنىً، فينبغي أن يكون أصلاً في نفسه، لا مأخوذاً من غيره[2].

ومن ثمَّ ردوا أدلة الكوفيين السابقة بعدة أوجه:

١- إنه لا حجة فيما رووه عن العرب من صور الحذف الداخلة على (سوف)؛ وذلك لأن هذه رواية تفرد بها بعض الكوفيين، فلا يكون فيها حجة. وإن صحت هذه الرواية عن العرب فهو من الشاذ الذي لا يعبأ به لقلته. ثم إن حذف الفاء والواو على خلاف القياس، فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف؛ لأن ذلك يؤدي إلى ما لا نظير له في كلامهم، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم مردود[3].

٢- لو كانت السين فرعاً من سوف لساوتها في المدة، بأن يشتركا في الدلالة على الاستقبال على حدٍّ سواء، ولا شك أن سوف أشد تراخياً في الاستقبال من السين[4].

---

(١) انظر: شرح التسهيل١/٢٦، همع الهوامع٢/٤٩٣.

(٢) انظر: الإنصاف٢/٦٤٦، همع الهوامع٢/٤٩٤.

(٣) انظر: الإنصاف٢/٦٤٧، شرح المفصل٨/١٤٩.

(٤) انظر: المرجعين السابقين، وهمع الهوامع٢/٤٩٣-٤٩٤. يقول الزركشي في البرهان (٤/٢٨٢): «وممن صرح بالتفاوت بينهما الزمخشري وابن الخشاب في شرح الجمل وابن يعيش وابن بابشاذ وابن عصفور وغيرهم».

٣- إن الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس ليُجعَل أصلاً لمحل الخلاف، على أن الحذف لو وُجد كثيرا في غير الحرف من الاسم والفعل، فقلما يوجد في الحرف.

٤- لو كانت السين مقتطعة من سوف، لكانت أقل استعمالاً منها؛ لأن الأصل أحق بكثرة الاستعمال من الفرع(١).

الترجيح:

من الواضح أن أصحاب القولين السابقين لا يفتقران إلى أدلة عقلية يمكن لكل منهما أن يعضد بها ما ذهب إليه، وإن كانت هذه الحجج لا تخلو من ضعف موهّن لكثير منها؛ فمسألة الأصل والفرع وأحقية الأصل بكثرة الاستعمال التي احتج بها من انتصر للبصريين، منتقضة بأن الفرع قد يكون أحياناً أكثر استعمالاً من الأصل(٢).

وقياس المستقبل على الماضي لإثبات عدم التفاوت بين السين وسوف في التسويف، هو الآخر منتقض بأن الماضي أيضا متفاوت فيما بينه، فقد قيل: إن (قد) تقرب الماضي من الحال(٣).

على أنني أرى أن في كلا الرأيين السالفين وجه حق، فلا يبعد - في رأيي- أن تكون السين مقتطعة من (سوف)، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون. كما أنني أرى أن هناك فرقاً بيّناً بين الحرفين من حيث المعنى، كما ذهب إلى ذلك البصريون.

وأهم ما ينصر رأي الكوفيين المرجَّح ما صح عن العرب من حذفهم للفاء والواو، وقلب الواو ياءً مبالغة في التخفيف. ولا عبرة لإنكار المخالفين لهذه الرواية؛ لعدالة الرواة، ولأن من حفظ حجة على من لم يحفظ.

---

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٦، همع الهوامع ٢/ ٤٩٤.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٦.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/ ٤٩٣.

أما عن التفاوت بين الحرفين في المعنى، فلا شك عندي أن كثرة الحروف في (سوف) مفيدة للمبالغة في المعنى، وبذلك كانت أشد تراخياً في الاستقبال من السين وأبلغ تنفيساً[1]، ولا عبرة بعد ذلك بالتنقيب على بعض الأدلة المسموعة وإجهاد الذهن للبحث عن الأدلة العقلية المثبتة لاتحاد معنى الحرفين؛ إذ غاية ما يمكن إثباته بهذه الأدلة تقارب معنى الحرفين لا تماثلهما، وهو أمر لم ينفه أحد في حدود علمي.

(١) انظر: المرجع السابق، وشرح المفصل ١٤٨/٨.

باب المقصور

مد المقصور في ضرورة الشعر:

أجاز النحويون قصر الاسم الممدود في الشعر، واختلفوا في مد الاسم المقصور على قولين:

الأول: جواز مد المقصور في ضرورة الشعر، وعلى ذلك جمهور الكوفيين[1]، واشترط الفراء أن يكون المقصور ليس له قياس يوجب قصر الاسم، فإن كان له ما يوجب قصره، فلا يجوز مده البتة، نحو: سكرى؛ لأنه مؤنث سكران[2]. ووافق الكوفيين في مذهبهم من الأندلسيين: ابن خروف[3]، وأبو حيان[4].

الثاني: ذهب عامة البصريين إلى منع مد المقصور مطلقاً، ولم يجيزوا ذلك حتى في ضرورة الشعر[5].

الأدلة والمناقشة:

استدل من أجاز مد المقصور في ضرورة الشعر بالسماع والقياس؛ فمن الأدلة المسموعة ما يأتي:

---

(١) انظر: المنقوص والممدود٢٨،٢٥، ضرورة الشعر للسيرافي٩٦، الإنصاف ٢/٧٤٥، شرح الجمل لابن عصفور٢/٥٥٨، ضرائر الشعر ٣٨، المقصور والممدود لابن ولاد ١٣١، شرح ألفية ابن معط ٢/١٢٧٧، الارتشاف ١/٢٣٦-٢٣٧، ٣/٢٧٦، المساعد٣/٣٣٣، التصريح ٢/٢٩٣.

(٢) انظر: المراجع السابقة عدا المنقوص والممدود.

(٣) انظر: ضرائر الشعر ٣٨-٤١، الارتشاف٣/٢٧٦، توضيح المقاصد والمسالك ٥/١٦، التصريح على التوضيح ٢/٢٩٣.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب ٣/٢٧٦-٢٧٧.

(٥) انظر: المراجع في الحاشية الأولى السابقة عدا المنقوص والممدود. وانظر أيضا: الأصول ٣/٤٤٧.

١- قول الراجز:

قَـدْ عَلِمَـتْ أُخْـتُ بَنِي السَّعْلاء ... وَعَلِمَـتْ ذاكَ مَـعَ الجِـراءِ

أنْ نِعْـمَ مَـأْكولاً عَـلى الخِـواءِ ... يـا لَـكَ مِـنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشاءِ

يَنْشَـبُ في المِسْـعَلِ واللُّهـاءِ[1]

والسعلاء والخواء واللهاء كلها مقصورة في الأصل، أصلهن: السعلى والخوى واللهى، وقد مُدت لضرورة الشعر[2].

٢- قول الآخر:

سَـيُغْنيني الـذي أغْـناكَ عَـنِّي ... فَـلا فَقْـرٌ يَـدومُ ولا غِـنَاءُ[3]

فمد (غناء) وهو في الأصل (الغنى) مقصور.

٣- قول الآخر:

لَهـا كَـبِدٌ مَلْسـاءُ ذاتُ أَسِـرَّةٍ ... وثَدْيـانِ لَمْ يَكْسِرْ طواءَهُما الحَبَلْ[4]

حيث مد (طواء)، وهو في الأصل مقصور (طوى).

٤- ما قيل من أن مد المقصور في ضرورة الشعر لغة[5].

---

(١) قيل: الرجز لأعرابي من البادية، وذكر أنه أبو المقدام بيهن بن صهر الجرمي. انظر: المنقوص والممدود ٢٨، ٢٥، الخصائص ٢/٣١٨، ٢٣١، المخصص ١/١٥٧، ١١/١٣١، الإنصاف ٢/٧٤٧، شرح الجمل٢/٥٥٨، ضرائر الشعر٤٠، ارتشاف الضرب٣م٢٧٦، المقاصد النحوية ٤/٥١٣. والسعلاء: الغول، والجوى: الحزن، والخواء: الجوع، والشيشاء: هو من التمر ما لم يشتد نواه، والمسعل: موضع السعال من الحلق.

(٢) انظر: المنقوص والممدود ٢٥، الإنصاف ٢/٧٤٧.

(٣) لا يعرف قائله، انظر: المنقوص والمدود ٢٨، الإنصاف ٢/٧٤٧، شرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٥٨، تذكرة النحاة٥٠٩، لسان العرب ١٥/١٣٦(غنا)، المقاصد النحوية ٤/٥١٣.

(٤) قائله طرفة، انظر: ديوانه٧٥، المخصص ١٥/١٢٨، الروض الانف ٢/١١٤، ضرائر الشعر ٣٩، ارتشاف الضرب ٣/٢٧٦، لسان العرب١٥/٢٠ (طوي)، المقاصد النحوية ٤/٥١٥.

(٥) انظر: ضرائر الشعر٤٠، ارتشاف الضرب٣/٢٧٧.

٥- مما يدعم هذا الرأي كذلك مجيء المقصور ممدوداً في حال السعة، وذلك في قوله -تعالى-: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾[١]، حيث قُرئت بالمد (سناء)[٢].

٦- واستدل المجيزون من القياس بحمل هذه المسألة على مسألة إشباع الحركات في ضرورة الشعر، فكما جاز إشباع الفتحة والضمة والكسرة في ضرورة الشعر، جاز كذلك إشباع الفتحة كذلك قبل الألف المقصورة، فنشأ عنها الألف، فالتحق الاسم بالممدود[٣].

أما من منع مد المقصور مطلقاً، فدليله أنه «لا يثبت سماعاً ولا يقبله قياس»[٤]. أما من حيث القياس، فلأن إجازة مد المقصور تؤدي إلى رده إلى غير أصل، وذلك لا يجوز؛ إذ إن المقصور هو الأصل والممدود فرع عنه[٥].

ومما يدل على أن المقصور هو الأصل[٦]:

١- إن الألف تكون فيه أصلية وزائدة، والألف لا تكون في الممدود إلا زائدة.

٢- إنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود، لوجب أن يلحق بالمقصور.

ومن ثمّ رد المانعون أدلة المجيزين السابقة بردود مختلفة، منها:

١- إن أبيات الرجز لا تعرف ولا يعرف قائلها، فلا يجوز الاحتجاج بها[٧].

٢- إن الإنشاد في البيت الثاني السابق بفتح الغين والمد في (غناء)، ومعنى (الغَناء) بالمد: الكفاية[٨].

---

(١) سورة النور، الآية [٤٣].

(٢) وهي قراءة طلحة بن مصرف، انظر: المحتسب ١١٤/٢، ضرائر الشعر ٤٠-٤١، الجامع لأحكام القرآن ٢٩٠/١٢، الارتشاف ٢٧٧/٣، البحر المحيط ٥٨/٨، الدر المصون ٤٢٣/٨.

(٣) انظر: الإنصاف ٧٤٩/٢، ضرائر الشعر ٤١.

(٤) شرح الجمل ٥٥٧/٢.

(٥) انظر: المرجع السابق، والأصول ٤٤٥/٣، والإنصاف ٧٥٠/٢.

(٦) انظر: الإنصاف ٧٤٩/٢.

(٧) انظر: الإنصاف ٧٤٩/٢، شرح الجمل ٥٥٩/٢.

(٨) انظر: الإنصاف ٧٥٠/٢.

٣- لو سُلم كون الرواية بكسر الغين، فيكون مصدراً لغانَيْتُه، أي: فاخرته بالغنى، يقال: غانيته أغانيه غناء[(١)].

٤- خُرّجت قراءة المد في آية النور السابقة على أن السناء بالمد «ارتفاع الشأن، كأنه شبه المحسوس من البرق لارتفاعه في الهواء بغير المحسوس من الإنسان، فإن ذلك صيب لا يحس به بصر»[(٢)]. كما قيل أيضا: إن هذه القراءة شاذة[(٣)].

٥- رُدَّ الدليل القياسي الذي استدل به المجيزون بأن إشباع الحركات يؤدي إلى تغيير واحد، وهو زيادة الحروف فقط، أما ههنا فإنه يؤدي إلى تغييرين: زيادة الألف الأولى، وقلب الثانية همزة[(٤)].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه المجيزون من إجازة مد المقصور في ضرورة الشعر؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة السابقة التي استدلوا بها لمذهبهم.

٢- بعد التأويلات التي لجأ إليها المانعون لرد أدلة المجيزين؛ حيث يبعد أن يكون معنى (الغناء) في البيت الثاني السابق ما ادعاه المانعون؛ وذلك لأن الشاعر أورده في مقابل (الفقر)، فلا معنى لأن يكون بمعنى الكفاية.

٣- بعض ردود المانعين شكّكت في صحة رواية المجيزين للرجز؛ ومعلوم ما عرف به الكوفيون -كما البصريين- من التثبت في الرواية، فلا معنى للتشكيك في حفظ أحدهما أو ثقته، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

---

(١) انظر: المرجع السابق، وشرح الجمل لابن عصفور٢/٥٥٩.

(٢) البحر المحيط٨/٥٨.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب٣/٢٧٧، التصريح على التوضيح٢/٢٩٣.

(٤) انظر: الإنصاف٢/٧٥٢.

ثانياً: المسائل التصريفية

وزن (أشياء) وأصلها:

اختلف النحويون في وزن (أشياء)؛ وذلك على أقوال:

الأول: ذهب الخليل وسيبويه وعامة البصريين إلى أن وزنها (لَفْعاءُ)، وأصلها: شَيْئاء على وزن: فَعْلاء، فاستُثْقلت الهمزتان، فنُقِلت الأولى إلى أول الكلمة[1].

الثاني: ذهب الكسائي وغيره من الكوفيين إلى أن وزن أشياء: (أَفْعال)[2]، وتابعهم من الأندلسيين: أبو بكر الزبيدي[3].

الثالث: ذهب الأخفش والفراء إلى أن وزنها: (أَفْعاء)، والأصل: أشيئاء على وزن: أفعلاء، فحذفت الهمزة الثانية، فصار وزنها: أَفْعاء[4]. وتابعهما على ذلك الزيادي[5].

الرابع: ذهب بعضهم إلى أن وزنها: (أَفْعاء) مثل المذهب السابق، إلا أن أصلها عندهم شَيِيْء بزنة: ظَرِيف، وفعيل يجمع على أفعلاء، كنصيب وأنصباء، ثم حذفت الهمزة الأولى من أشيئاء، وفتحت الياء، فصارت: أشياء، على زنة: أفعاء[6].

---

(١) انظر: الكتاب٣/٥٩٦، ٤/٣٨٠، المقتضب١/٣٠، معاني القرآن للزجاج٢/٢١٢، المنصف٢/٩٤، أمالي ابن الشجري٢/٢٠٩، الإنصاف٢/٨١٣.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٣٢١، معاني القرآن للزجاج ٢/٢١٢، مشكل إعراب القرآن ١/٢٤٦، الإنصاف٢/٨١٣، لسان العرب١/١٠٥.

(٣) انظر: أبو بكر الزبيدي٢١٥-٢١٧.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء١/٣٢١، المقتضب١/٣٠، أمالي ابن الشجري٢/٢٠٥، الإنصاف٢/٨١٣، لسان العرب١/١٠٤.

(٥) انظر: معاني القرآن للزجاج٢/٢١٢، مشكل إعراب القرآن١/٢٤٧، لسان العرب ١/١٠٤.

(٦) انظر: البحر المحيط٤/٢٨، الدر المصون٤/٤٣٩-٤٤٠.

الأدلة والمناقشة:

استدل جمهور البصريين للمذهب الأول بما يأتي:

١- جمع (أشياء) على (أشايا) على زنة: فَعَالى، كما قالوا في صحراء: صَحَارى. كما جمعت أيضا على (أشَاوى). قال المبرد ناصراً مذهب أصحابه البصريين: «ومما يؤكد ذلك السماع: قول الأصمعي -فيما حدث به أصحابنا-: إن أعرابياً سمع كلام خلف الأحمر فقال: يا أحمر، إن عندك لأشاوى، فقلب الياء واواً، وأخرجه مخرج صحراء وصحارى»[١].

كما جُمعت (أشياء) كذلك على (أشياوات)، كما قالوا في جمع فعلاء: فعلاوات، نحو: صحراء وصحراوات[٢].

٢- إن (أشياء) لم تصرف في قول الله -تعالى-: ﴿..لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ..﴾[٣]، فقد منعت (أشياء) من الصرف على هذا القول لألف التأنيث الممدودة[٤].

أما الكسائي ومن وافقه، فمستند رأيهم أن (أشياء) جمع (شَيْء) على وزن: (فَعْل)، و(فَعْل) يجمع في معتل العين على (أفْعال)، نحو: بيت وأبيات، وسيف وأسياف[٥].

أما امتناع (أشياء) من الصرف، فهو عند الكسائي لمشابهتها لما في آخره همزة التأنيث، نحو: حمراء، قال الفراء: «وقد قال بعض النحويين: إنما كثرت في الكلام وهي (أفعال) فأشبهت فعلاء فلم تصرف، كما لم تصرف حمراء»[٦].

---

(١) المقتضب١/٣١. وانظر: التكملة للفارسي١٠٨، والمنصف٢/١٠٠.

(٢) انظر: الإنصاف٢/٨١٨.

(٣) سورة المائدة، الآية [١٠١].

(٤) انظر: الدر المصون٤/٤٣٤.

(٥) انظر: الإنصاف٢/٨١٤.

(٦) معاني القرآن للفراء١/٣٢١.

وقبل ذكر ما اعتمده الأخفش والفراء في تقرير مذهبهما، أشير إلى أن (أشياء) عند الأخفش جمع (شيْء) بالتخفيف، ويجمع (فَعْل) على (أفْعلاء)، كما جمع على (فُعلاء)، فقالوا: سَمْح وسُمَحاء، وفُعلاء نظير أفْعلاء. ومما يدل على ذلك أنهم قالوا في جمع طبيب وحبيب: أطباء وأحباء، والأصل فيه: طُبَباء وحُبَباء، نحو: ظريف وظُرَفاء[1].

أما الفراء فمع موافقته للأخفش في وزن (أشياء)، إلا أنه قال: إن مفرده (شَيِّءٌ) مثل: شَيِّع وليِّن، فكما قالوا في جمعه: أليناء، قالوا في جمع (شَيِّءٌ): أشيئاء، ثم حذفت الهمزة التي هي اللام طلباً للتخفيف[2].

واستدل الأخفش والفراء وكذلك الكسائي على أن (أشياء) جمع وليس مفرداً كطرفاء، بقولهم: ثلاثة أشياء، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة لا تضاف إلى المفرد بل تضاف إلى الجمع[3].

ومما يقوي رأيهم أيضاً قولهم: ثلاثة أشياء، بإلحاق الهاء للعدد (ثلاثة)، ولو كانت أشياء مفردة كطرفاء لما جاز ذلك، ولَوَجَب أن يقال: ثلاث أشياء، وفي امتناع ذلك دليل على أن أشياء جمع وليس مفرداً[4].

أما القول الأخير، فاستُدل له بأن فعيلا يجمع على (أفعلاء)، كنصيب وأنصباء، وصديق وأصدقاء، ثم حذفت الهمزة التي هي لام الكلمة من (أشيئاء)، فبقيت (أشياء) على وزن: أفعاء[5].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه جمهور البصريين؛ وذلك لما يأتي:

---

(١) انظر: المقتضب١/٣٠، أمالي ابن الشجري٢/٢٠٥، الإنصاف٢/٨١٣.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء١/٣٢١، الإنصاف٢/٨١٣-٨١٤.

(٣) انظر: التكملة١٠٩، الإنصاف٢/٨١٤.

(٤) انظر: المرجعين السابقين.

(٥) انظر: الدر المصون٤/٤٣٩.

١- للأدلة السابقة التي عضد بها القائلون بهذا المذهب رأيهم.

٢- إن هذا القول لم يلزم منه شيء غير القلب، والقلب في لسانهم كثير[١].

٣- إن قول الكسائي ومن وافقه مردود بأنه لو كانت (أشياء) على وزن (أفْعال) جمع (شيء)، لوجب أن يكون منصرفاً، أما منع صرفها لمشابهتها لهمزة التأنيث -كما ذكر الكسائي-، فمردود؛ لأنه كان يجب أن لا تصرف نظائرها، نحو: أسماء وأبناء[٢]. بل لو كان منع الصرف لشبه فعلاء «لكان أملك الوجهين بها أن تُجرى؛ لأن الحرف إذا كثر به الكلام خف»[٣].

٤- يرد قول الأخفش والفراء السابق بأنه لو كان في الأصل على أفعلاء، لكان ينبغي أن لا يجوز جمعه على فعالى؛ لأنه ليس في كلام العرب أفعلاء جمع على فعالى[٤].

٥- كما رد قولهما كذلك بأنه قيل في تصغير (أشياء): أُشَيَّاء، وفعلاء لا يجوز تصغير لفظه، بل كان ينبغي أن يرد إلى الواحد ثم يصغر ويجمع[٥].

٦- يرد على الأخفش بأن (فَعْل) لا يجمع على (أفْعلاء)[٦].

٧- يرد على الفراء بأن ما ذهب إليه من أن أصل أشياء: (شيِّء)، مجرد دعوى لا يقوم عليها دليل، ولو كان كما قال، لجاء في شيء من كلامهم، نحو: سيِّد وهيِّن، فيقال: شيِّء، ولم يسمع ذلك عن العرب[٧].

---

(١) انظر: المرجع السابق٤/ ٤٣٤.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء١/ ٣٢١، معاني القرآن للزجاج٢/ ٢١٢، الإنصاف٢/ ٨١٩.

(٣) معاني القرآن للفراء١/ ٣٢١.

(٤) انظر: الإنصاف٢/ ٨١٨.

(٥) انظر: المقتضب١/ ٣٠، المنصف٢/ ١٠٠، أمالي ابن الشجري٢/ ٢٠٦، لسان العرب ١/ ١٠٤.

(٦) انظر: معاني القرآن للزجاج٢/ ٢١٢، أمالي ابن الشجري٢/ ٢٠٥.

(٧) انظر: أمالي ابن الشجري٢/ ٢٠٦، الإنصاف٢/ ٨١٨.

وزن (آية) وأصلها:

اختُلف في وزن (آية) على أقوال:

الأول: ذهب الخليل إلى أن أصلها (أَيَيَة) على وزن (فَعَلَة)، وكان القياس في إعلالها (أياه)، فتصح العين وتعل اللام، لكن عكسوا شذوذاً فأعلوا الياء الأولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية، فألفها منقلبة عن ياء[1].

الثاني: ذهب الكسائي إلى أن وزنها (فاعِلَة)، فأصلها عنده: (آيِيَة)، حذفت العين فصارت: آية[2]، وتابعه من الأندلسيين: مكي القيسي الذي يقول: «وهذا قول صالح جارٍ على الأصول»[3].

الثالث: ذهب الفراء إلى أن وزنها (فَعْلَة)، أعلت بقلب الياء الأولى الساكنة ألفاً[4]، ويظهر أن ذلك قول سيبويه[5]. واختاره ابن مالك[6].

الرابع: قيل إن أصلها: (أَيِيَة) بضم الياء الأولى، فقُلبت العين ألفاً[7].

الخامس: قيل إن أصلها: (أَيِيَة) كنَبِقة، فقلبت الياء الأولى ألفاً[8].

السادس: قيل إن أصلها: (أَيَيَة) كقَصَبَة، أعلت الياء الثانية على القياس، فصارت: أياة كحياة ونواة، ثم قُدمت اللام على العين، فوزنها (فلعة)[9].

---

(١) انظر: الكتاب٤/٣٩٨، المقتضب١/١٥١، الممتع في التصريف٢/٥٨٣-٥٨٤، الارتشاف١/١٤٧، المساعد ٤/١٦٧، التصريح على التوضيح٢/٣٨٨.

(٢) انظر: الحجة لابن خالويه١٩٣، الممتع٢/٥٨٣-٥٨٤، شرح الشافية٣/١١٨، الارتشاف ١/١٤٧، المساعد ٤/١٦٧-١٦٨، التصريح على التوضيح٢/٣٨٨.

(٣) مشكل إعراب القرآن١/٣٧٩.

(٤) انظر: شرح المفصل١٠/١٠٠، الممتع٢/٥٨٣-٥٨٤، الارتشاف١/١٤٧، المساعد ٤/١٦٧، التصريح٢/٣٨٨.

(٥) انظر: الكتاب٤/٣٩٨، الارتشاف١/١٤٧.

(٦) انظر: التسهيل مع المساعد٤/١٦٨.

(٧) انظر: التصريح على التوضيح٢/٣٨٨، حاشية الصبان على الأشموني٤/٣١٧.

(٨) انظر: المرجعين السابقين.

(٩) انظر: المرجعين السابقين.

الأدلة والمناقشة:

احتج الخليل لما ذهب إليه بما يأتي:

١- إن مما سهل قلب الياء الأولى، كون الثانية لم تقع طرفاً[(١)].

٢- إنهم أعلوا الياء الأولى لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإن كان الأصل إعلال الثانية[(٢)].

٣- إن مما سهل القلب أن هذه الألفاظ: (آية، وراية) أسماء، والأسماء أكثر قوة وتمكناً من الأفعال[(٣)].

واحتج الكسائي لما ذهب إليه بما يلي:

١- إن الحذف الذي وقع في (آية) موجود كذلك في (بالة)، إذ أصلها (بالية)[(٤)].

٢- مما يدل على أن أصلها: (فاعلة) التصغير؛ حيث صغروا (عاتكة، وفاطمة) -وكلاهما على وزن فاعلة- على: عُتَيْكة وفُطَيْمَة، وصغروا (آية) على: أُيَيَّة[(٥)].

واحتج الفراء لما ذهب إليه بما يأتي:

١- كره العرب توالي ياءين، قال سيبويه - بعد أن ذكر قول الخليل-: «وقال غيره: إنما هي أَيَّة وأيٌّ (فعْلٌ)، ولكنهم قلبوا الياء فأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما؛ لأنهما تُكرَهان كما تكره الواوان»[(٦)].

٢- إعلالهم فيما لم يجتمع فيه ياءان، نحو: طائي، وياجل، وعاب، وقولهم: اللهم تقبل تابتي وصامتي، فالإعلال فيما اجتمع فيه ياءان أولى؛ لأنه أثقل[(٧)].

---

(١) انظر: شرح الأشموني٢/٦٢٦، حاشية الصبان على الأشموني٤/٣١٧.

(٢) انظر: المقتضب١/١٥١، الارتشاف١/١٤٧، التصريح على التوضيح٢/٣٨٨.

(٣) انظر: المراجع السابقة، والممتع٢/٥٨٣.

(٤) انظر: المراجع السابقة.

(٥) انظر: دقائق التصريف٢٢٩، لسان العرب(أيا).

(٦) الكتاب٤/٣٩٨.

(٧) انظر: شرح المفصل١٠/١٠٠، الممتع في التصريف٢/٥٨٣-٥٨٤، التصريح على التوضيح٢/٣٨٨.

الترجيح:

يترجح لي ما ذهب إليه الفراء ومن وافقه؛ وذلك لما يأتي:

١- للأدلة السابقة التي استدلوا بها لمذهبهم.

٢- إن هذا الوجه أسهل الوجوه؛ لكونه ليس فيه إلا الاجتزاء بشطر العلة فقط[١].

٣- إن قول الخليل مردود بكون القياس إعلال اللام وتصحيح العين، وليس العكس، مثل: حياة، ونواة.

٤- رُد قول الكسائي السابق بأن حذف العين إذا كانت ياء غير مطرد، وبأن هذا الحذف كان لغير موجب، وبأنه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة[٢].

٥- رُد القول الخامس السابق بأنه ما كان كذلك يجوز فيه الفك والإدغام، كـ(حييَ وحيَّ)، وبأنه يلزمه تقديم الإعلال على الإدغام، والمعروف العكس[٣].

وزن الرباعي المضعف:

اختلف النحويون في وزن الرباعي الذي تماثل فيه حرفان وحرفان، نحو: صَلْصَل، وزَبْرَب، وسمسم، وغيرها؛ وذلك على أقوال، أهمها:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أن الأصول ثلاثة، والثالث بدل من مثل الثاني، فالوزن عندهم: فَعَّل، فأصل (زلزل): (زَلّ)، وأصل: (صرصر): (صرّ)[٤]، وتابعهم من الأندلسيين: الزبيدي[٥].

---

(١) انظر: المساعد٤/١٦٨، التصريح على التوضيح٢/٣٨٨.

(٢) انظر: الممتع٢/٥٨٣-٥٨٤، التصريح على التوضيح٢/٣٨٨، حاشية الصبان٤/٣١٧.

(٣) انظر: التصريح على التوضيح٢/٣٨٩، حاشية الصبان على الأشموني٤/٣١٧.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء٣/١١٤، الإنصاف٢/٧٨٨وما بعدها، شرح الكافية الشافية ٤/٢٠٣٥، شرح الشافية١/٦٢، الارتشاف١/٢٤، المساعد٤/٦٢، حاشية الصبان على الأشموني٤/٢٥٥-٢٥٦.

(٥) انظر: الاستدراك للزبيدي٤٠، لحن العوام١٣٧، الارتشاف١/١١٠، أبو بكر الزبيدي ٢١٧-٢١٨.

الثاني: ذهب جمهور البصريين إلى أن الحروف الأربعة أصول، فالوزن (فَعْلَلَ)[1]، وتابعهم ابن عصفور[2].

الثالث: ذهب الزجاج وقطرب إلى أنه ثلاثي والفاء فيه مكررة، فيكون وزنه: (فعفل)[3].

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون لمذهبهم في هذه المسألة بعدة نصوص مسموعة، منها:

١- ما سمع من العرب من أقوال جاءت فيها الكلمة رباعية مضعفة، وأصلها من الثلاثي المضعف، من ذلك ما ذكره الفراء عند قول الله - تعالى-: ﴿ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِن صَلۡصَٰلٖ كَٱلۡفَخَّارِ ﴾[4]، قال: «وهو طين خلط برمل، فصلصل كما يصلصل الفخار، ويقال: من صلصال منتن، يريدون به: صلّ، فيقال: صلصال كما يقال: صرّ الباب عند الإغلاق، وصرصر. والعرب تردد اللام في التضعيف فيقال: كركرت الرجل، يريدون: كرّرته، وكبكبته، يريدون: كبّبته. وسمعت بعض العرب يقولون: أتيت فلانا فبشبش بي، من البشاشة، وإنما فعلوا ذلك كراهية اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد»[5].

٢- قولهم: تململ على فراشه، والأصل: تملّل؛ لأنه من الملّة، وهو الرماد الحار، إلا أنهم أبدلوا من اللام الوسطى ميماً، وكذلك قالوا: تَغَلْغَلَ في الشيء، والأصل: تغلّل؛ لأنه من الغلل، وهو الماء الجاري بين الشجر، فأبدلوا من اللام الوسطى غيناً، وكذلك قالوا: تَكَمْكَم، والأصل: تكمّم؛ لأنه من الكُمّة، وهي

---

(١) انظر: الكتاب٤/٢٩٤، الكامل للمبرد١/٨، المنصف٢/١٩٩-٢٠٠. وانظر: المراجع السابقة عدا معاني القرآن.

(٢) انظر: الممتع في التصريف١/٣٠٠-٣٠١.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ١/٨٥، ٤/٩٤، ارتشاف الضرب١/١١٠، المساعد ٤/٦١.

(٤) سورة الرحمن، الآية [١٤].

(٥) معاني القرآن٣/١١٤.

القلنسوة، فأبدلوا من الميم الوسطى كافاً، وكذلك قالوا: حَثْحَثَ، والأصل: حَثَّثَ؛ لأنه من الحثّ، إلا أنهم أبدلوا من الثاء الوسطى حاءً كراهيةً لاجتماع الأمثال[1]، والإبدال لاجتماع الأمثال كثير في الاستعمال.

٣- قول الشاعر:

وتَبْرُدُ بَرْدَ رِداءِ العَرُوسِ بالصَّيْفِ رَقْرَقْتَ فيهِ العَبِيرا[2]

والأصل: رقّقت؛ لأنه من الرِّقّة، فأبدل من القاف الوسطى راء.

٤- اطراد هذا المذهب في أكثر الرباعي، حيث إن أصله ثلاثي، وما أمكن إرجاعه بدليل من اشتقاق ونحوه، فهو ثلاثي. على أن الأمر مقصور عند الكوفيين على السماع، ولا يقاس عليه[3].

أما جمهور البصريين الذين ذهبوا إلى أن الحروف الأربعة أصول، فاستدلوا بأن الواجب أن يُعْتَقَد في المثلين الأصالة؛ إذ الزيادة لا تُعتَقَد إلا بدليل، ثم أنه لم يثبت في الرباعي المضعف زيادة أحد المثلين باشتقاق أو تصريف، فلا يحمل ما ليس فيه اشتقاق على الزيادة، ولو جعل أحد المثلين زائداً لكان وزن الأمثلة السابقة على أبنية لم تثبت في كلامهم، ولو جعل المثلان أصلين، كان وزنها على أبنية موجودة في كلامهم، وما يؤدي إلى مثال موجود أولى[4].

ومن ثم رد البصريون ما ذهب إليه الكوفيون؛ فقال ابن جني: «وقد حمل قرب اللفظ قوماً على أن قالوا: إن أصل (حَثْحَثْتُ، ورَقْرَقْتُ: حَثَّثْتُ،

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٧٩٠-٧٩١.

(٢) قائله الأعشى. انظر: ديوانه ١٤٥، الإنصاف ٢/٧٨٩، أدب الكاتب ٣٨، لسان العرب ٤/٥٣١ (عبر)، ١٠/١٢٤ (رقق)، ١٤/٣١٨ (ردى). ورقرقت الرداء بالطيب: أي أجريت فيه الطيب.

(٣) انظر: الاقتضاب ٢/٢٣٥.

(٤) انظر: الممتع في التصريف ١/٢٩٩-٣٠٠.

ورَقَّقتُ)، فأبدلوا الحرف الأوسط حرفا من لفظ أول الكلمة، وهذا عند حذاق أهل التصريف محال. على أن أبا بكر قد ذهب إليه واتبع فيه البغداديين، وإنما هي ألفاظ متقاربة، وأصول مختلفة لمعانٍ متفقة»[1].

أما أصحاب القول الثالث، فقد لخص الزجاج رأيهم بقوله: «...وأصل الزلزلة في اللغة: من زل الشيء عن مكانه، فإذا قلت: زلزلته، فتأويله: كررت زلزلته من مكانه، وكل ما فيه ترجيع كررت فيه فاء التفعيل»[2].

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه جمهور البصريين من أن الأحرف الأربعة أصول؛ وذلك لما يأتي:

١- لو كان الرباعي المضعف أصله (فعّل)، لكان مصدره (تفعيل)، والمسموع في مصدره (فَعْلَلَة)[3].

٢- إن في دعوى الإبدال، إبدال حرف مما ليس من مخرجه ولا مقارباً له في المخرج، قال ابن جني: «وسألت أبا علي عن (حثحثت): هل يجوز أن يكون أصلها (حثثت)؟ فقال: ذلك لا يجوز؛ لأن الحاء الثانية لا تخلو من أن تكون فاءً مكررةً، أو بدلاً من الثاء، فلا يجوز أن تكون فاءً؛ لأن الفاء لم تكرر إلا شاذة، - يريد: (مرْمريس)-، ولا يجوز أن تكون بدلاً؛ لأن أصل البدل لتقارب الحروف، و(حثحثت) بمنزلة (رد)، يريد: أن الثاء لا تقرب من الحاء»[4].

---

(١) المنصف٢/١٩٩-٢٠٠. وأبو بكر: هو ابن السراج.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج١/٨٥، وانظر أيضا: ٤/٩٤.

(٣) انظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي٥/١٩١. وقد أجيب على هذا الاعتراض بأنه إنما كان يلزم ذلك لو بقي على إدغامه، فأما بعد أن أُبدل من ثاني المضاعفات حرف من جنس الفاء، فقد فك الإدغام، وأشبه في الصورة ما أُلحق بالرباعي، نحو: جلبب مما مصدره على بنية مصدره، ولو بقي على إدغامه لم يجئ مصدره إلا على مصدر أمثاله من المدغمات.

(٤) المنصف٢/٢٠٠. والمرمريس: الأملس، والأرض التي لا تنبت، والداهية. انظر: اللسان (مرس).

٣- عند استثقال المتماثلات، يقلب بعضها إلى حرف علة، مثل: تظننت وتظنيت، ولا يبدل حرف آخر غير مقارب للمبدَل[١].

٤- ويؤخذ على رأي الزجاج ومن وافقه تكرير الفاء، وهذا التكرير لم يأت إلا في (مرمريت، ومرمريس)[٢].

أصل ما كان على وزن (فَعَلِل):

للرباعي المجرد ستة أبنية: فَعْلَل، فِعْلِل، فِعْلَل، فُعْلُل، فِعَلّ، فُعْلَل. وقد عُلم بالاستقراء أن الرباعي لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه؛ وذلك لعدم إجازة توالي أربع متحركات في كلمة واحدة[٣].

واختُلف فيما كان على وزن (فَعَلِل)، نحو: جَنَدِل[٤]، بعد اتفاقهم على أنه في الأصل من المزيد؛ وذلك على قولين:

الأول: ذهب الفراء إلى أن هذا البناء فرع عن بناء (فَعَليل)[٥]، وتابعه الفارسي[٦]، وابن مالك[٧].

الثاني: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن بناء (فَعَلِل) فرع عن بناء (فَعالِل)[٨]، وإلى ذلك ذهب ابن عصفور[٩].

---

(١) انظر: الخصائص٢/٥٤، المساعد٤/٦١.

(٢) انظر: الخصائص٢/٥٣، المنصف٢/٢٠٠.

(٣) انظر: الممتع١/٦٦وما بعدها، شرح الشافية١/٤٧-٤٩، ارتشاف الضرب١/٥٧-٥٨، المساعد٤/١٢وما بعدها، حاشية الصبان على الأشموني٤/٢٤٦وما بعدها.

(٤) وهو المكان الغليظ الكثير الحجارة. انظر: اللسان(جندل).

(٥) انظر: الارتشاف١/٥٨، المساعد٤/١٦، حاشية الصبان على الأشموني٤/٢٤٨.

(٦) انظر: المراجع السابقة، والمنصف١/٢٨.

(٧) انظر: التسهيل مع المساعد٤/١٦، حاشية الصبان على الأشموني٤/٢٤٨.

(٨) انظر: الكتاب٤/٢٨٩، المقتضب١/٦٧، الأصول٣/١٨٤، المنصف١/٢٨، الممتع في التصريف١/٦٩، شرح الشافية١/٤٩.

(٩) انظر: الممتع في التصريف١/٦٩.

الأدلة والمناقشة:

استدل الفراء ومن تابعه لفرعية بناء (فَعَلِل) عن بناء (فَعَليل)، بأن (جَنَدِل) و(جَنَديل) يقعان على المفرد، والتفريع على المفرد أولى[1].

أما من ذهب إلى أن هذا البناء فرع عن بناء (فَعالِل)، فاستدل بما يأتي:

١- إنه ليس شيء مما جاء على هذا البناء إلا ومثال (فعالل) جائز فيه، يقول سيبويه: «فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فَعْلُلٍ ولا فُعْلِلٍ ولا شيء من هذا النحو لم نذكره، ولا فُعَلِلٍ، إلا أن يكون محذوفاً من مثال فُعالِل؛ لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحركات؛ وذلك: عُلَبِط، إنما حذفت الألف من عُلابِطٍ، والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثال فُعالِلٍ جائز فيه؛ تقول: عُجالِطٌ وعُجَلِطٌ، وعُكالِطٌ وعُكَلِطٌ، ودُوَادِمٌ ودُوَدِمٌ... وقالوا: جَنَدِل، فحذفوا ألف الجنادل، كما حذفوا ألف عُلابِط»[2].

٢- إن بعض الكلمات مما هي على بناء (فَعَلِل) يقع على جمع كـ(زَلَزِل) للأثاث والمتاع[3].

٣- سماع (فَعالِل) في بعض الكلمات، فقد قالوا في (دَلَدِل)، وهو أسفل القميص: (دَلادِل)[4].

الترجيح:

يترجح لي ما ذهب إليه الفراء ومن وافقه من أن هذا البناء فرع من بناء (فعليل)؛ وذلك لما يأتي:

---

(١) انظر: المساعد٤/١٦، حاشية الصبان على الأشموني٤/٢٤٨.

(٢) الكتاب٤/٢٨٩. وانظر: المقتضب١/٦٧. والعلبط: القطيع من الغنم، ورجل علابط وعلبط: ضخم عظيم، والعجلط: اللبن الخاثر، والعكلط: اللبن الخاثر جدا، والدودم: شيء يشبه الدم.

(٣) انظر: المساعد٤/١٦.

(٤) انظر: المرجع السابق.

١- إن التفريع على المفرد أولى من التفريع على بناء الجمع.

٢- إنه قد يقصد بها معنى الجمع فيما أوهم خلاف ذلك ثم يُخْتصر بحذف الألف، «والكلام فيما لا يقع إلا على المفرد؛ ومنه: خَثْرِ، للشيء الخسيس من متاع القوم»(١).

الخلاف في مجيء الرباعي على (فُعْلَل):

اتُّفِقَ على مجيء الرباعي المجرد على خمسة أوزان، هي: فَعْلَل، وفِعْلِل، وفُعْلُل، وفِعْلَل، وفِعَلّ. واختُلف في مجيئه على وزن (فُعْلَل) بضم الفاء وفتح اللام الأولى؛ وذلك على قولين:

الأول: أجاز الكوفيون مجيء الرباعي المجرد على بناء (فُعْلَل)(٢)، وتابعهم من الأندلسيين ابن مالك(٣)، وأبو حيان(٤).

الثاني: منع سيبويه وعامة البصريين عدا الأخفش مجيء الرباعي المجرد على هذا الوزن بطريق الأصالة(٥).

---

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر: التكملة ٢٢٩، المنصف١/٣٧،٢٧، شرح الشافية للرضي١/٤٧-٤٨، شرح الشافية للجاربردي ١/٣٤، الارتشاف١/٥٨، المساعد٤/١٥، أوضح المسالك ٤/٣٦١، شرح ألفية ابن معط ٢/١١٦٨، المزهر ٢/٢٨، ائتلاف النصرة ١٠٨.

(٣)يظهر ذلك من قوله في الألفية:

لاسـمٍ مُجَـرَّدٍ ربـاعٍ فَعْلَـلُ وفِعْلِـلٌ وفِعْلَـلٌ وفُعْلُـلُ
ومـع فِعَـلٍّ فُعْـلَلٌ، ....

وانظر: شرح الألفية لابن الناظم٨٢٤-٨٢٥، حاشية الصبان على الأشموني ٤/٢٤٧.

(٤) انظر: ارتشاف الضرب١/٥٨.

(٥) انظر: الكتاب٤/٢٨٩، المقتضب١/٦٦-٦٧، ٢/١٠٧-١٠٨، الأصول٣/١٨٤.
وانظر: المراجع السابقة.

الأدلة والمناقشة:

استدل الكوفيون ومن وافقهم لما ذهبوا إليه بما حُكي عن العرب من قولهم: طُحْلَب، وبُرْقَع، ودُخْلَل، وجُخْدَب، وجُرْشَع، كل ذلك على زنة فُعْلَل، بفتح اللام الأولى[1].

كما حُكي عن العرب كذلك قولهم: ما لي منه عُنْدَد، أي: بد[2].

أما عامة البصريين الذين منعوا مجيء الرباعي على هذا البناء بالأصالة، فقد أجابوا عما سُمع من الرباعي على وزن (فُعْلَل) بما يأتي:

١- أن يكون (فُعْلَل) فرع (فعالِل)، فجُخْدَب فرع جُخادِب، بحذف الألف وتسكين الخاء وفتح الدال[3]، قال سيبويه - بعد ذكر الأوزان الخمسة للرباعي ذكرت في بداية المسألة-: «ولا شيء من هذا النحو لم نذكره، ... إلا أن يكون محذوفا من مثال فُعالِل»[4].

٢- أن يكون (فُعْلَل) بفتح اللام الأولى فرعاً عن (فُعْلُل) بضمها. ومما يقوي ذلك أنه لم يسمع شيء مفتوح اللام الأولى، إلا سمع فيه ضمها، ولو كان فُعْلَل أصلاً كغيره من الرباعي، لجاز أن ينفرد عن فُعْلُل[5]. «فعُلم بذلك أن فتح ما فتح لم يكن إلا فراراً من توالي ضمتين ليس بينهما إلا ساكن، وهو حاجز غير منيع»[6].

كما خرّج المانعون بعض ما سُمع عن العرب مما كان على وزن (فُعْلَل) تخريجات أخرى، من ذلك ما قيل في (جُؤْذَر)، بأنه أعجمي فلا حجة فيه[7].

---

(١) انظر: شرح الشافية للرضي١/٤٨، شرح الشافية للجاربردي١/٣٤، المساعد٤/١٥، شرح ألفية ابن معط٢/١١٨٦.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم٨٢٥، شرح الشافية للجابردي١/٣٤.

(٣) انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف١٧، شرح الشافية للرضي١/٤٨، ائتلاف النصرة١٠٩.

(٤) الكتاب٤/٢٨٩. وانظر: المقتضب١/٦٧.

(٥) انظر: المنصف ١/٢٧، الممتع في التصريف ١/٦٧، المساعد ٤/١٥، أوضح المسالك ٤/٣٦١.

(٦) شرح الشافية للجاربردي١/٣٤

(٧) انظر: الممتع في التصريف١/٦٧.

الترجيح:

يظهر لي أن الأولى القول بمجيء المجرد الرباعي على بناء (فُعْلَل) بالأصالة؛ وذلك لما يأتي:

١- ثبوت ذلك عن العرب وسماعه عنهم، و«النقل لا يرد مع ثقة الناقل، وإن كان المنقول غير مشهور»[1].

٢- إنه لا يلزم من مجيء ما كان على بناء (فُعْلَل) على (فُعْلُل) بضم اللام، أن يكون مفرعاً عنه، حيث يمكن أن يكون مجيء ذلك بطريق الاتفاق، فيكون (فُعْلَل) أصلاً برأسه[2].

٣- إنهم قد ألحقوا بهذا البناء فقالوا: عُنْدَد، وقالوا: عاطت الناقة عُوطَطاً، إذا اشتهت الفحل، وقالوا: سُودَدا، فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة، وليس هو من الأمثلة التي استُثني فيها فك المثلين لغير الإلحاق، فوجب أن يكون للإلحاق، وإنما يلحق بالأصل[3].

٤- إن القول بفرعية (فُعْلَل) على (فعالِل) لا يخلو من تكلف[4].

وزن (خطايا):

اختُلف في وزن (خطايا) على أقوال؛ أهمها:

الأول: ذهب الخليل إلى أن (خطايا) جمع لخطيئة، وأصله: (خطايئ)، ثم قلب قلباً مكانياً، فأصبح: (خطائي)، ثم أبدلت من الكسرة فتحةً ومن الياء ألفاً فأصبح: (خطاءا)، ثم أبدلت الهمزة ياءً فأصبحت: (خطايا)، فوزنها

---

(١) شرح الشافية للرضي ١/٤٨.

(٢) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٨٢٥.

(٣) انظر: المرجع السابق، الارتشاف ١/٥٨، حاشية الصبان على الأشموني ٤/٢٤٧.

(٤) انظر: شرح الشافية للرضي ١/٤٨.

(فعالى)[1]، وإلى ذلك ذهب الكوفيون عدا الفراء[2].

الثاني: ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن وزن (خطايا): فعائل، ولا قلب فيها[3].

الثالث: ذهب الفراء إلى أن (خطايا) ليست جمعاً لـ(خطيئة) بالهمز، بل هي جمع لـ(خطيّة) على ترك الهمز والإدغام، فجمعت على (فعالى)، فلا قلب فيها[4]، وتابعه من الأندلسيين مكي بن أبي طالب القيسي[5].

الأدلة والمناقشة:

احتج الخليل والكوفيون بأن الوزن على فعالى؛ لأن الأصل أن يقال في جمع خطيئة: خطايئ، إلا أنه قُدمت الهمزة على الياء؛ لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة لوقوعها قبل الطرف بحرف، مثل صحيفة وصحائف، وهم يجرون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال، فلو لم تقدم الهمزة على الياء في خطايء، لأدى ذلك إلى اجتماع همزتين، وذلك مرفوض في كلامهم إلا في ندور. كما أن قلب الهمزة ياء يؤدي إلى اجتماع إعلالين في كلمة واحدة، وهذا ممنوع عند الصرفيين، مما اضطر القائلين بهذا الرأي إلى

---

(١) انظر: العين ٤/٢٩٢، الإنصاف ٢/٨٠٥، شرح الشافية للرضي ١/٢٥، شرح الشافية للجاربردي ١/٢٦٣، الارتشاف ١/١٢٩، المساعد ٤/٢١٤، التصريح على التوضيح ٢/٣٧١.

(٢) انظر: المراجع السابقة عدا العين. وانظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي٦/٢١، حاشية الصبان على الأشموني٤/٢٩٣، ائتلاف النصرة٨٥.

(٣) انظر: الكتاب٤/٣٧٧، ٣٩٠، المقتضب١/١٤٠، الأصول٣/٣٠٠، الخصائص٣/٥، المنصف٢/٥٤-٥٥، معاني القرآن وإعرابه للزجاج١/١٤٠، التبصرة٢/٩٠١، الإنصاف ٢/٨٠٥، شرح المفصل١٠/١١٣.

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس١/٢٣٠، التبيان للعكبري٤٥، الجامع لأحكام القرآن ١/٤١٤-٤١٥، ارتشاف الضرب١/١٦١، المساعد٤/٢١٤، الدر المصون١/٣٧٨.

(٥) انظر: الكشف١/٢٤٣،٤٨٠.

القول بالقلب المكاني في هذه الكلمة، فأصبحت (خطائي)، ومن ثم أبدلوا من الكسرة فتحة، ومن الياء ألفاً، فصارت (خطاءا). فاجتمعت فيها همزة بين ألفين، والألف قريبة من الهمزة، فأبدلوا الهمزة ياءً فراراً من اجتماع الأمثال، فصارت (خطايا) على وزن (فعالى)(١).

أما سيبويه ومن وافقه، الذين قالوا: إن الوزن: فعائل، فحجتهم أن (خطايا) جمع (خطيئة)؛ وخطيئة على وزن (فعيلة)، وهو يجمع على (فعائل)، والأصل فيه أن يقال: (خطايئ)، ثم أبدلوا من الياء همزة، كما أبدلوها في صحيفة وصحائف، فصار: خطائئ، فاجتمع فيه همزتان، فقلبت الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها، فصار (خطائي)، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا فصار (خطاءا)، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين، فأبدلوا منها ياء، فصار (خطايا)(٢).

ومما قوى به سيبويه وجمهور البصريين مذهبهم في هذه المسألة ما رواه أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي عن بعض العرب أنه قال: اللهم اغفر لي خطائئه(٣). فجمع (خطيئة) على (خطائئ).

أما الفراء الذي يقول: إن الوزن (فعالى)، فحجته أن الجمع حصل لخطيئة على ترك الهمز؛ لأن ترك الهمز والإدغام يكثر فيها، فصارت بمنزلة (فعيلة) من ذوات الياء والواو، وهي تجمع على (فعالى) مثل (وصيّة، وسريّة)، حيث قالوا: وصايا وسرايا، ولو جمعت على (فعائل)، لاختل الكلام وقل(٤).

---

(١) انظر: العين ٤/٢٩٢، الإنصاف ٢/٨٠٥-٨٠٦، شرح الشافية للرضي ١/٢٥، المساعد ٤/٢١٤.

(٢) انظر: الكتاب٤/٣٧٧، ٣٩٠، المقتضب١/١٤٠، الأصول٣/٣٠٠، المنصف٢/٥٤-٥٥، الإنصاف٢/٨٠٦.

(٣) انظر: الإنصاف٢/٨٠٦، المساعد٤/٢١٤.

(٤) انظر: المرجعين السابقين، وإعراب القرآن للنحاس١/٢٣٠، والدر المصون١/٣٧٨.

الترجيح:

يترجح لي في هذه المسألة ما ذهب إليه الفراء ومن وافقه؛ وذلك لما يأتي:

١- إن القول بتقديم الهمزة على الياء في قول الخليل والكوفيين على خلاف الأصل والقياس[1].

٢- إنه يؤخذ على قول سيبويه ومن وافقه الجمع بين إعلالين، وهما قلب الياء همزة وقلب الهمزة ياء، ولا يرد ذلك بالقول: إن الهمزة حرف صحيح، فإعلالها لا يعتد به؛ لأن الهمزة قال عنها بعض الصرفيين: إنها حرف علة، وعدها آخرون حرفاً شبيهاً بالمعتل[2].

٣- إن ما رُوي عن العرب من الجمع على (خطائئ) لا يرد به قول الفراء؛ لأنه يذهب إلى أن هذا الجمع لـ(خطيئة) بالهمز، وهو قليل؛ لأن ترك الهمز في (خطيئة) أكثر من الهمز[3].

٤- إن الفراء لا يلجأ في هذه المسألة للقلب المكاني، ولا للجمع بين إعلالين، وهو بعيد عن التكلف، لا ينكر ما سمع عن العرب في هذه المسألة؛ ولعل ذلك ما جعل أبا حيان يأخذ بقوله في جمع (خشية، وهراوة)، يقول: «وأما خطايا فمذهب الفراء أنه جاء على فعالى ولا قلب فيه، ولا هو على وزن فعائل، وهو مذهب الخليل وبعض الكوفيين وقلب، ومذهب البصريين غير الخليل أنه على فعائل ولا قلب فيه، وقالت بعض العرب في خشية: خشايا، وهراوة: هراوى، وزعم النحاة أنه جمع على فعائل، والذي نختاره فيهما ما قاله الفراء في خطايا»[4].

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٨٠٧.

(٢) انظر: المرجع السابق، والمقاصد الشافية ٦/٢١.

(٣) انظر: جامع البيان للطبري ١/٢٤٠، لسان العرب (خطأ).

(٤) ارتشاف الضرب ١/١٦١.

أصل (آل):

اختُلف في (آل): هل هي فرع من (أهل)، أو أصل بذاتها؛ وذلك على أقوال:

الأول: ذهب الكسائي إلى أن أصل (آل): أوَل، أما (أهل) فهي أصل بذاتها[1]، وتابعه من الأندلسيين: أبو الحسن ابن الباذش[2]، والمهدوي[3].

الثاني: ذهب الأخفش إلى أن (آل) أصلها: أهل، فأبدلت الهاء همزة، فقيل: أأل، ثم أبدلت الهمزة ألفاً، فقيل: آل[4]، وممن تابعه على ذلك الفارسي[5]، وابن جني[6]، وابن عصفور[7].

الثالث: ذهب أبو جعفر ابن النحاس إلى أن أصل (آل): أهل، كما ذهب إلى ذلك أصحاب القول الثاني، إلا أنه يرى أن الهاء أبدلت ألفاً مباشرة[8].

الأدلة والمناقشة:

(آل) و(أهل) عند الكسائي ومن وافقه أصلان مختلفان، والدليل على ذلك عندهم:

١ - إن تصغير (آل): أُوَيْل، كما نقل ذلك الكسائي ويونس[9]، ومعلوم أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

---

(١) انظر: شرح الشافية للرضي٣/٢٠٨، ارتشاف الضرب١/١٢٩، الدر المصون١/٣٤٢، شرح الشافية للجاربردي١م٣١٧.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب١/١٢٩، البحر المحيط١/١٨٨. وابن الباذش هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي، أتقن العربية، وشارك في علوم أخرى مثل الحديث والرجال، حدث عن القاضي عياض، وصنف: شرح كتاب سيبويه، المقتضب، شرح أصول ابن السراج، شرح الإيضاح، شرح الجمل، شرح الكافي للنحاس. توفي سنة ٥٢٨هـ. (انظر: بغية الوعاة ٢/١٤٢-١٤٣).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن١/٣٨٣.

(٤) انظر: معاني القرآن للأخفش١/٩٢، سر صناعة الإعراب١/١٠٣.

(٥) انظر: المسائل الحلبيات١٢.

(٦) انظر: سر صناعة الإعراب١/١٠٠-١٠٥.

(٧) انظر: الممتع في التصريف١/٣٤٨-٣٥١.

(٨) انظر: إعراب القرآن للنحاس١/٢٢٣، الدر المصون١/٣٤١.

(٩) انظر: ارتشاف الضرب١/١٢٩، الدر المصون١/٣٤٢. لسان العرب(أول).

٢- إن المعنى يرجح ذلك ؛ لأن معنى (الآل) أنهم يؤولون إلى الأصل، قال الرضي: «وقال الكسائي: أصله أَوَل ؛ لأنهم يؤولون إلى أصل»[١].

أما الأخفش ومن وتابعه، فقد احتجوا بإبدال الهمزة من الهاء، ثم بإبدال الألف من الهمزة، بما يأتي:

١- قولهم في التصغير: أُهَيْل، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها[٢].

٢- مما يؤيد أن الأصل (أهل) كذلك أنهم إذا أضافوا إلى المضمر، قالوا: أهلك، وأهله ؛ لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها أيضا، ولا يقولون: آلك وآله إلا قليلا جدا[٣].

٣- مما يدل على أن الألف بدل من الهمزة لا من الهاء مباشرة، أنه لم يثبت إبدال الألف من الهاء في غير هذا الموضع، فيحمل عليه، وقد ثبت إبدال الهمزة من الهاء في (ماء)، فَيُحمل عليه (آل)[٤].

٤- مما يدل أيضاً على أن الألف مبدلة من الهمزة لا من الهاء مباشرة، أن (آل) لم تُستعمَل في كل موضع يُستَعمل فيه (أهل)، حيث لم يضف (آل) إلا إلى الشريف، فيقال: آل الله، وآل السلطان، بخلاف (أهل) الذي يضاف إلى الشريف وغيره، مما يدل على أن الألف فيه بدل من الهمزة المبدلة من الهاء. وإنما خصت العرب ما فيه بدل من بدل بشيء ؛ لأنه فرعُ فرعٍ، والفروع لا يتصرف فيها تصرف الأصل، فكيف بفرع الفرع، مثل تاء القسم لما كانت بدلا من الواو المبدلة من باء القسم، لم تدخل إلا على اسم الله تعالى، ولم تدخل على غيره من الأسماء الظاهرة، ولا دخلت أيضا على مضمر[٥].

---

(١) شرح الشافية للرضي٣/٢٠٨، الدر المصون١/٣٤٢.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب١/١٠٥، الممتع في التصريف١/٣٤٩.

(٣) انظر: الممتع في التصريف١/٣٤٩.

(٤) سر صناعة الإعراب ١/١٠١، الممتع في التصريف ١/٣٤٩، شرح الشافية للرضي ٣/٢٠٨.

(٥) انظر: سر صناعة الإعراب١/١٠٠-١٠٥، الممتع في التصريف١/٣٥٠.

أما أبو جعفر النحاس فدليله على ما ذهب إليه أن تصغير (آل): أُهَيْل، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها مباشرة، فتكون مبدلة من الألف في (آل).

الترجيح:

يظهر لي أن قولي الكسائي ومن وافقه، والأخفش وموافقيه مقبولان؛ «فمن اعتقد كونه من (أهل) صغره على (أُهيْل)، ومن اعتقد كونه من آل يؤول أي رجع، صغره على (أُوَيْل)»[1].

ولعل مما يقوي قول الكسائي ما يلي:

١- ثبوت تصغير (آل) على (أُويل) برواية الثقات.

٢- إبدال الهمزة من الهاء -كما ذهب إلى ذلك أصحاب القول الثاني- قليل، كما نص على ذلك سيبويه وغيره من الصرفيين[2]، فالحمل عليه بعيد.

٣- اختلاف معنيي (أهل) و(آل)؛ فالأهل: القرابة، أما (الآل): فقيل: القرابة كأهله، وقيل: من كان على شيعته وإن لم يكن قريباً منه، وقيل: من كان تابعاً له وعلى دينه وإن لم يكن قريباً منه. ومما يقوي هذه المعاني الأخيرة قول الله -تعالى-: ﴿..وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ ..﴾[3]، وقوله: ﴿أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾[4]، أي: آل دينه؛ إذ ليس لفرعون ابن ولا بنت ولا أب ولا عم ولا أخ ولا عصبة. ولأنه لا خلاف أن من ليس بمؤمن ولا موحد، فإنه ليس من آل محمد -ﷺ- وإن كان قريباً له[5].

---

(١) الدر المصون١/٣٤١.

(٢) انظر: الكتاب٤/٢٤٠، شرح الشافية٣/٢٠٨، المساعد٤/١٠١، حاشية الصبان على الأشموني٢/٢٩٧-٢٩٩.

(٣) سورة البقرة، الآية [٥٠].

(٤) سورة غافر، الآية [٤٦].

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن١/٢٦٠، الدر المصون١/٣٤٢.